

مصر في الحرب العالمية الأولى

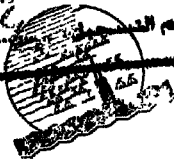
د. لطيفة محمد سالم



مَصْرُ فِي الْحَرْبِ الْعَالَمِيَةِ الْأُولَى

١٩١٨ - ١٩١٤

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف : ١٥٢.٠١١	رقم التسجيل : ١٨٩١٤



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
D. لطيفة محمد سالم

كلية الآداب - بنها



الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

١٩٨٤

تصميم الغلاف

سعد الشريف

الاخراج الفنى

راجية حسين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

« مصر في الحرب العالمية الأولى » معنى له مغزاه الواسع والمتشعب ، وهو موضوع لم يدرس من قبل دراسة علمية صحيحة ، ولم يقتصر على التاريخ السياسي الذي لجأ اليه الكثيرون من أصحاب هذا الاتجاه بتناول فترة طويلة من الزمن ، يؤرخون لها ، ويتتبعون أحداثها ، ويعرضون لأبرز الشخصيات فيها . انما هو مزيج مختلط له طابعه الخاص جمع بين السياسة والاقتصاد والاجتماع في اطار موحد وشامل ليخرج شكلا له طابعه الاصيل . ولهذا فان هذه الدراسة تخدم المذهب الجديد للمؤرخين لأنها انصبت في كنهه متطور للأسس الأكاديمية لكتابة التاريخ .

طرقت كل الأبواب لهذا الموضوع الحي حتى تمكنت من اخراجه الى حيز الوجود ، حيث أننا في هذه الآونة في حاجة ملحة وضرورية الى الكشف عن الجانب المغفل من تاريخنا القومي وخاصة اوضاع مصر في هذه الفترة الحرجة والتي كان لها دور في تاريخ مصر النضالي .

وصادفت الدراسة صعوبات جمة يتعلق بعضها بصعوبة الحصول على الوثائق والمصادر الأصلية ، وحتى عند العثور على بعضها كان الأمر صعبا لتداخل التواريخ والموضوعات وعدم التنظيم والترتيب داخل دور المحفوظات والوزارات والمصالح الحكومية . هذا بالإضافة الى ندرة المراجع التي ركزت أحداثها على هذه الفترة ، ثم مشقة الدوريات التي كانت معاصرة لفترة الحرب ، فهناك مشكلة عدم اكتمال أعدادها اذ عمل فيها الزمن الشيء الكثير ، فمنها الممزق ، ومنها المتآكل ، ومنها المفقود . وهذا يحتاج من الباحث الى معاشة كاملة لها حتى يستطيع أن يقارن بينها من ناحية ، وان يتحقق مما ورد فيها من أخبار ووقائع وأحداث من

ناحية أخرى • هذا فضلا عن الاستعانة بالمذكرات الشخصية ومقارنة بعضها ببعض وإدراك اتجاهات أصحابها ، علاوة على الرجوع للمصادر الجيدة أى الأشخاص الذين عاصروا أحداث الدراسة أو اشتركوا فيها والتأكد من سلامة أوراقهم • وكان لا بد من ربط الحقائق برباط دقيق يقوم على المقارنة والوصول الى النتائج المرضية • وأخيرا أضع بين أيديكم هذا المجهود عله ينال رضاكم ، وأكون قد قدمت لمصر صفحة نقية من تاريخها المجيد •

وتحتوى الدراسة على خمسة فصول بالإضافة الى المدخل والختام • والبدائية مع المدخل الذى يشير لأساسيات السياسة الانجليزية فى مصر منذ عهد الاحتلال وحتى اعلان الحرب العالمية الأولى •

ويشمل الفصل الأول « الحالة السياسية » اعلان الحرب وأثره فى الموقف السياسى داخل مصر ، وخطوات بريطانيا بشأن تغيير حالة مصر السياسية وترنحها ما بين الضم والحماية ، وعزل خديويها عباس حلمى الثانى وتولية الأمير حسين كامل سلطانا عليها ، وتفضيل اعلان الحماية البريطانية على مصر ، والظروف التى مرت بها فى ظل الحماية ، واعتلاء الأمير أحمد فؤاد عرش السلطنة المصرية ، ونهاية الحرب وتأليف الوفد المصرى ، ثم الاعتراف الدولى بالحماية •

ويتناول الفصل الثانى « الحياة الاقتصادية » فيتتبع خطوات الوضع المالى ، ويلقى الضوء على الميدان الزراعى من قطن وباقى المحصولات ونتاج حيوانى ثم يوضح حالة الصناعة ، كما يتعرض للتجارة •

ويبين الفصل الثالث « الأوضاع الاجتماعية والمظاهر الثقافية » عناصر الخريطة الاجتماعية لمصر : الأجانب ، كبار ملاك الأراضي ، المثقفون ، التجار ، العمال ، الفلاحون • ويتعرض لأوضاع المجتمع المصرى فى هذه الفترة من فقر وجرائم وافعال وسلوك جنود الامبراطورية البريطانية ، ثم يعرج على التيارات الثقافية وما ينطوى تحتها : التعليم ، الصحافة ، الفكر ، المسرح •

ويشكل الفصل الرابع « المجهود الحربى » وفيه يتحدد ما سعى اليه أعداء بريطانيا ورد الفعل الانجليزى فى مصر ، ودور كل من الجيش المصرى والرديف ، وفيلق العمال ، وفيلق الجمالة ، والعمل الميدانى وجمع الدواب ، ومصادرة الأقسوات ، والخدمات

الصهيبة ، وتحصيل الأموال ، والاستحواذ على المباني والأراضي ،
وما ألزمت به المصالح والهيئات •

وأخيرا يأتى الفصل الخامس « الحركة الوطنية » ليصور ردود
فعل الأحداث السابقة على الشعب وتصرفات الانجليز ازاء الموقف
واجراءات القمع والترجمة العملية للمصريين تجاه ذلك ، واستمرارية
سياسة العنف الانجليزية ثم الحركة الوطنية خارج مصر •
والنهاية الختام الذى يعطى حصرا لما عاشته مصر أثناء الحرب
العالمية الأولى •

والله ولى التوفيق •

دكتورة لطيفة سالم

مدخل

عرض سريع للسياسة الانجليزية في مصر ابان عهد الاحتلال

١٨٨٢ - ١٩١٤

بعد انكسار الثورة العربية احتل الانجليز مصر في الوقت الذي كانت فيه من الناحية الرسمية لها استقلالها الذاتي بمقتضى معاهدة لندن والفرمانات التي منحتها الدولة العثمانية لها ، ومالات انجلترا الرأى العام العالمى ، وأعلنت أن مهمتها في مصر موقوتة ، وتعددت تصريحات مسئوليتها بأن الجلاء عن أرضها آجله قريب ، ولكن ما أعلنه ساستها شيء والواقع شيء آخر .

سارت سياسة انجلترا ابان الاحتلال في أربع اتجاهات تمكنت من خلالها السيطرة على الموقف في مصر .

الأول : محاولة اقناع الدول بأن مصر لانجلترا والسعى للاعتراف بالوضع القائم فيها .

الثاني : تخطيط علاقاتها مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

الثالث : الارتباط بينها وبين الخديوى الحاكم المستمد سلطته من خليفة المسلمين في تركيا .

الرابع : موقفها تجاه الحركة الوطنية .

وامتزجت هذه الاتجاهات في تركيبة خاصة ، تمكنت انجلترا بها من أن تحقق أغراضها .

الاتجاه الأول :

منذ البداية راحت انجلترا تعمل على تهيئة المناخ الدولى ، وكانت فرنسا أولى الدول التي هنأت انجلترا بانتصارها في التل الكبير واعتبرته انتصارا لها في الجزائر وتونس ، ورغم ذلك فمنذ اللحظة الأولى لاحتلال انجلترا مصر رأت

ضرورة إبعاد النفوذ الفرنسي منها ، وكانت المراقبة الثنائية أولى تلك الخطوات . فألغتها في ١٨ يناير ١٨٨٣ حيث عقدت عزمها على الانفراد بالمراقبة المالية ، ولم تعباً بالمعارضة الفرنسية ، ومضت تعمل على الحد من الدولية التي نشفت في الإدارة المصرية وحلال الانجليزية محلها ، فأصبح الانجليز يسيطرون على الجيش والبوليس والمالية والأشغال والحقانية والمعارف .

وتأزم الموقف بين الدولتين ، وكانت حادثة فاشودة التي أرادت منها فرنسا مناوأة النفوذ الانجليزي في مصر ، لكن سرعان ما صفيت الأمور أمام الخطر الألماني الذي يهددهما ، وكان للملك ادوارد السابع ملك إنجلترا ولورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر دور في سياسة التعاون بينهما الذي انتهى بالاتفاق الودي عام ١٩٠٤ ، ووضع فيه تبادل المصالح بين الدولتين بشأن الأوضاع في مصر ومراكش ، ووافقت الدول عليه ، وبذلك أصبح لانجلترا وضع شرعي في مصر ، ولم تعد نقطة ضعف في الدبلوماسية الانجليزية .

ولما كانت روسيا حليفة لفرنسا في ذلك الوقت ، فرأت إنجلترا أن تعقد معها عام ١٩٠٧ اتفاقاً هادفاً للاستئثار بالمسألة المصرية .

أما ألمانيا ، فحسنت إنجلترا علاقتها بها وتراجعت عن موقفها بشأن المشروعات الاستعمارية الألمانية في غرب أفريقيا حتى لا تعارضها في مصر .

وأيدت الولايات المتحدة موقف إنجلترا في مصر ، فمجد روزفلت بالاحتلال الانجليزي ، وقد اعترف جراي أن حكومته كانت على تفاهم مع حكومة الولايات المتحدة في هذا الشأن .

الاتجاه الثاني :

غمضت سياسة إنجلترا تجاه الدولة صاحبة السيادة على مصر ، فكثيراً ما كانت تعلن لها عن نيبتها في سحب جيوشها منها ، وكثيراً ما حددت الميعاد . وقلقت الدولة العثمانية لهذا الوضع ، فاستعانت بجمال الدين الأفغاني صاحب صيحة وحدة العالم الاسلامي التي هي قبلته ، وعندما أرادت تعيين الحدود بين مصر وممتلكاتها رأت أن تضم العقبة وملحقاتها وشبه جزيرة سيناء الى ولاية الحجاز ، وأرسلت فرمان الجديد لعباس الثاني في ١٧ يناير ١٨٩٢ حاملاً هذا المعنى .

اعتبرت إنجلترا أن ذلك تهديداً للمصالح الانجليزية في مصر ، وأمر كرومر بعدم قراءة فرمان ، ومضى ضغط إنجلترا عليها حتى تراجعت في الأمر ، وتبع ذلك أن طلب كرومر من وزير الخارجية المصرية عدم أحداث أى تغيير في العلاقات بين مصر والدولة العثمانية الا بموافقة إنجلترا .

وعادت الدولة العثمانية مرة أخرى فى أوائل عام ١٩٠٥ لعرقلة مسار انجلترا فى مصر بعد أن تحسنت ظروفها الداخلية والخارجية ، فنضجت مسألة الجامعة الاسلامية ، وأصبح الشعور الوطنى فى مصر قريباً منها بفضل مجهودات الحزب الوطنى ، وظهور ألمانيا كدولة قوية يمكن للدولة العثمانية الاعتماد عليها فأثارت مسألة الحدود ، وعندما أحست انجلترا بالموقف أعدت سيناء للأعمال الحربية ، واعتدى الأنراك على سيناء ، واحتلوا طابّة لمد السكة الحديد من معان إلى العقبة ، وطالبت انجلترا الدولة العثمانية باسم مصر أن تجلو عن طابّة ، هذا فى الوقت الذى توقعت فيه تركيا تأييد الدول لها ، فخاب أملها فى ذلك ، ففرنسا وروسيا كانت ميولهما لانجلترا ، وألمانيا فضلت الحياد . لهذا تراجعنا وانسحبت فى مايو ١٩٠٦ بالرغم من أنها الدولة صاحبة الحق فى استرداد وديعتها ، لكن وقوف انجلترا لها بالمرصاد وعدم موافقتها على نقل شبر من الأرض المصرية لها بدا وكأن انجلترا أصبحت صاحبة السيادة الرسمية على مصر .

وجاءت الحرب الطرابلسية فى صيف عام ١٩١١ اذ أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية فى برقة وطرابلس الغرب ، ووقفت مصر منها موقف الحياد ، وهذا ما أملتة عليها سلطات الاحتلال ، وكان باكورة أعمال كتشنر بالرغم من مخالفته لمعاهدة لندن ، ولكن انجلترا لم تستطع أن تحول بين المصريين واخوانهم ، فقدموا الذخيرة والأموال والمؤن والمعونات الطبية .

وتكرر حياد مصر فى حرب البلقان عام ١٩١٣ ، وبذلك أصبح ما يربط مصر بالدولة العثمانية لا يقره ولا يعترف به أحد ، ونجحت انجلترا فى الاستحواذ على مصر ، وما لبث الأمر أن قامت الحرب العالمية الأولى لينقطع كل رباط بين مصر والدولة العثمانية .

الاتجاه الثالث :

رأت انجلترا أن تحدد الشكل الذى تتخذه العلاقة بين كل من الخديوى وحكومته وبين سلطات الاحتلال تلك التى كان عليها أن تكون سيادة الموقف . وكان توفيق أول حاكم لمصر فى ظل الاحتلال ، علمته ثورة قوى مصر جميعها بأنه لابد وأن يرمى فى أحضان انجلترا ، فهو مدرك أنه مدين بعرشه للانجليز، ومن هنا أصبح طوع أمرهم .

وجاء عباس حلمى الثانى ، فأشعره الانجليز أنه تولى العرش بفضلهم اذ تم حساب سنه بالتقويم الهجرى ولم يتعين له مجلس وصاية . ورغم محاولات كرومر لكسبه الا أنه أراد أن تكون له شخصيته ، فكان حاشية جديدة ، وأعطى العفو لرجال الثورة العربية ، وراح يرسل أوامره رأساً الى المديرىات ، وأقال رئيس الوزراء مصطفى فهمى الموالى للانجليز وعين حسين فخرى بدلا منه فى

١٥ يناير ١٨٩٣ ، فكان لهذا دوى كبير داخل مصر وخارجها ، واندحشت انجلترا ورفضت الوزير الجديد وأصر عباس على موقفه ولكن انتهى الأمر بتكوين وزارة رياض بعد أن هددته الحكومة الانجليزية بالعزل .

منذ البداية رأى عباس توثيق صلته بالجيش وتقويض سلطة كشنر سردار الجيش المصرى وبذلك يصبح له النفوذ على الجيش ، وكانت حادثة أزمة الحدود عام ١٨٩٤ حين سافر عباس الى مديرية الحدود وأبدى انتقاداته لنظام الجنود وتدريبهم أمام السردار الذى غضب وأبلغ لندن فأمرت بعزل وزير الحربية وكان عباس قد عينه ، وطلبت من الخديوى أن يقدم الاعتذار والا عزل . ورضخ عباس للأمر خاصة بعد أن صرحت انجلترا بوجوب احلال الأمير محمد على على عرش مصر مكانه .

وراح عباس يسلك طريق الود والصداقة مع كرومر فى الوقت الذى يقوم بمجهودات سرية ضد الانجليز ، ففى عام ١٨٩٥ ألف بالاتفاق مع مصطفى كامل لجنة سرية للدفاع عن مصر ضد الانجليز بالكتابة فى الصحافة فى مصر وباريس بأسماء مستعارة ، ولم يكن ذلك يتم عن وطنية عباس اذ أنه لجأ الى ذلك لصرامة رقابة كرومر وطغيانه وسيطرته ، فلم يترك له شيئا الا الشكل الرسمى والعنوان الظاهرى . هذا بالإضافة الى سوء العلاقة التى كانت السمة بين عباس والدولة العثمانية . اذن فلا بد له من الاعتماد على الحركة الوطنية التى كانت تعطيه ولا تسلبه .

أرادت انجلترا احباط مساعى عباس ورأت أنه من المصلحة أن تغير كرومر بآخر يمكن له أن يهادن الحركة الوطنية من جهة خاصة بعد دنشواى ، والخديوى من جهة أخرى . ووقع الاختيار على جورست صاحب الخبرة فى الادارة المصرية والعلاقات الطيبة مع عباس فأراد أن يستخدمه للقضاء على الحركة الوطنية .

ونجحت سياسة الوفاق بعد العداء ، وأطلقت يد عباس فى بعض الشئون العامة والأوقاف وأعطى بعض الحقوق فى منح الرتب والنياشين ، بل انه عند تأليف وزارة بطرس غالى فى نوفمبر ١٩٠٨ سمح له بترشيح بعض أنصاره ، وتخلي عباس عن الحزب الوطنى وحاربه عن طريق حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، ووصل جورست الى ما كان يصبو اليه .

لم يستمر الأمر على هذا الحال اذ أرادت انجلترا أن يعود العهد الكرومرى لمصر عقب وفاة جورست بعد أن أيقنت أنه لا بد من تركيز كل السلطة فى يد رجلها وحده خاصة بعد مقتل بطرس غالى فأصبح من الخطأ عزو الحركة الوطنية الى عباس .

واختارت لندن كشنر ليحكم مصر ، ذلك العسكرى الصارم والذى كانت تربطه بعباس ذكريات تركت بصماتها السيئة فى نفسه ، فكان لا بد له من الانتقام ، فأصبح الحاكم بأمره حتى فيما يمتلكه عباس ، وسحبت منه السلطة

الخاصة بإدارة الأوفاف وأصبح لها وزارة مستقلة تحت الرقابة الانجليزية ، ووافقت الدولة العثمانية على ذلك ، وعندما اعترض عباس هدد بالعزل ، وأشيع أن كنشتر يريد أن يكون له مقام في سراي عابدين • ولم يصبح للخديوى عمل غير ريادة مزارعه وانزوى بعيدا لدرجة أنه فكر أن يتخلص مما هو فيه بالتنازل عن العرس لولى عهده • هذا في الوقت الذى صمم فيه كتشتر على ضرورة خلعه ، فعندما سافر الى لندن في يونيو ١٩١٤ كان عاقدا النية على تنفيذ ذلك ، وسرعان ما قامت الحرب العالمية الأولى ونولى وزارة الحرية الانجليزية وتم له ما أراد •

الاتجاه الرابع :

كان لا بد لانجلترا من وأد الحركة الوطنية ، فمنذ اللحظة الأولى لاحتلالها اعتقدت أنه بتلك الاجراءات التى اتخذتها عقب تصفيتهما للثورة العربية قد استأصلت جميع الاتجاهات الثورية لكنها لم تتمكن ، فالنزعة الوطنية استمرت مسيطرة على المصريين الذين أرادوا الانتقام منها فتكونت جمعية الانتقام ، ووضح من اسمها مهامها ، ولكن لم تكمل برنامجها بعد أن أجهز الانجليز عليها ، ومضى طريق المقاومة عن طريق الصحافة ، فكانت « الأستاذ » التى أنشأها النديم فى ٢٣ أغسطس ١٨٩٢ وجهة المثقفين الذين أخذوا على عاتقهم زعامة الحركة الوطنية ، وقد ساعدتهم على ازدياد نشاطهم ، الخديوى الذى تقرب منهم وسمح لهم بعقد الجلسات فى قصره ، وبذلك تأسس الحزب الوطنى سرا عام ١٨٩٦ الذى برز فيه مصطفى كامل ومحمد فريد •

كان كرومر بالمرصاد للحركة الوطنية فأراد احتواءها حتى يمكنه قذفها والتفريق بين عباس وبينها لكنه لم يستطع أمام تيار الحركة ، فنفى النديم المتقد حماسة لكن مصطفى كامل حمل لواء المحاربة عن طريق الصحف سواء القائمة أو التى أنشأها داخل مصر وخارجها ، وأراد تأليب الرأى العام الدولى ضد انجلترا ، واعتمد على فرنسا التى ما لبث الأمر أن خيبت آماله عقب الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ فاتجه الى ألمانيا ليضمها للقضية المصرية ، لكن مجهوداته لم تلق النجاح الذى كان ينتظره حتى الدولة العثمانية التى رأى أنها الجديدة بزعامة العالم الاسلامى وآمن بتبعيةها لم تستطع أن تقدم له المساعدة •

وجاءت حادثة دانشواى والأحكام الجائرة التى صدرت ضد الفلاحين نقطة تحول فى تاريخ الحركة الوطنية ، واستغل مصطفى كامل هذه الحادثة لإعلان الحرب على انجلترا لما اتخذته من اجراءات قاسية ، وكانت النتيجة أن رأت الحكومة الانجليزية تقويض السياسة الكرومرية فى الحكم المطلق ، فاقصت كرومر عن منصبه ، فاعتبر ذلك نصرا قويا للحركة الوطنية •

وأعلن رسميا عن تأليف الحزب الوطنى عام ١٩٠٧ وحددت مبادئه ، الجلاء ، واستقلال مصر كما أقرته معاهدة لندن ، وإيجاد حكومة دستورية بالبلاد ، ونشر

التعليم ، وترقية الاقتصاد ، وتحسين الحالة الصحية ، وبث الشعور الوطني في الشعب .

وتألف حزب الأمة من الباشوات وكبار ملاك الأراضي الذين ساءت لهم مبادئ الحزب الوطني ، وكان حزب الأمة يلقي التشجيع من الانجليز ليضربوا به الحزب الوطني فكسبوا بذلك رضا الطبقة الارستقراطية عن احتلالهم لمصر التي كان كل ما تتمناه مجلسا نيابيا . ومن هنا انحصر مؤيدو الحزب ، بينما كان الحزب الوطني ينضم تحت لوائه الناس جميعهم .

كان على جورست أن يتخذ سياسة جديدة تجاه الحركة الوطنية بأن يخفف من وطأة الحكم الاستبدادي في الوقت الذي يسعى فيه للقضاء عليها باتباع المسالمة ، فأراد توسيع اختصاصات مجالس المديريات ، وخول لمجلس شورى القوانين جعل جلساته علنية وحق سؤال الوزراء ، ولكن ذلك لم يشن الشعب عن الوقوف أمام الاحتلال . وأثرت الثورة التركية في مصر وصمم المصريون على الدستور والحرية .

واتسع نطاق الحركة الوطنية وعبرت عن نفسها في شكل اجتماعات ومظاهرات ومقالات صحفية عنيفة لعب فيها المثقفون دورا بارزا ، وكان من جراء ذلك حملة من الاعتقالات الواسعة لكل من تسول له نفسه طلب الدستور لكن ذلك لم يوقف المسيرة الوطنية .

رأت انجلترا تغيير وزارة مصطفى فهمي بأخرى يسخط عليها الشعب حتى توزع الكراهية والمسئولية بين سلطات الاحتلال وبينها ، فتألفت وزارة بطرس غالي في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ ، وأعقب ذلك وضع قانون بحالة تهم الصحافة الى محاكم الجنايات بعد أن كانت من اختصاصات محاكم الجنج حتى ترهب الصحفيين الذين - كما ادعت - يسممون أذهان الشعب ، وعدلت بعض نصوص قانون العقوبات ، فلفقت التهم للأبرياء ، وحوكم محمد قزويني بناء على ذلك ، ثم تقرر العودة الى قانون المطبوعات لعام ١٨٨١ في ٢٥ مارس ١٩٠٩ ، وهو يعطى السلطات الادارية حق فرض الغرامات على الصحف أو إنذارها أو تعطيلها أو اغلاقها ، واحتج الحزب الوطني وصحيفته على ذلك محاولين إثارة الرأي العام ، وقامت المظاهرات لتعلن رفضها لكن كانت دائما القوة المسيطرة على كل شيء .

وجاء مشروع مد امتياز قناة السويس أربعين سنة من ١٩٦٨ الى ٢٠٠٨ في نظير أربعة ملايين جنيه تدفع على أربعة أقساط انتصارا للحركة الوطنية التي رفضت وباصرار على تنفيذ ذلك اذ تمكن محمد فريد من الحصول على نسخة من المشروع في أكتوبر ١٩٠٩ ونشرها في اللواء وطالبت اللجنة الادارية

للحزب الوطنى بعرض المشروع على الجمعية العمومية ، فاضطر المسئولون تحت الضغط الى دعوة الجمعية التى رفضت المشروع .

وبازدياد الغضب ادى امالات به النفوس اغتيال بطرس غالى الذى تمت على يديه أحداث الفمخ ، اد كان آلة فى يد الانجليز ، أقر معاهدة الحكم الثنائى للسودان . ورأس اللجنة فى فضية دنشواى ، وأعاد قانون المطبوعات ، ووافق على مد امتياز قناة السويس . اغتاله ابراهيم الوردانى من أتباع الحزب الوطنى وأحد أعضاء الجمعية السرية - جمعية اليد السوداء - التى شكلت للانتقام من الخونة ، وحكم عليه بالاعدام وقبض على كثير من أعضاء الجمعية ، وكلف « برونات » بوضع مشروع قانون العقوبات ، فجعل التعدى على الخديوى جناية لا جنحة ومعاقبة من يعدى بالطن على الاحتلال .

وراحت اليد العليا نبطش يميننا وشمالا ، تقبض على الناس وترميهم فى السجون ، وتفتش البيوت ، وتضطهد الحركة الوطنية ، فوضع نظام خاص فى المدارس هدف منه منع الطلبة من الاشتراك فى المظاهرات ، والمعاقبة بالسجن لكل من يشترك فى اتفاق جنائى لارتكاب الجنايات حتى ولو لم يشترك فى ارتكابها . وببناء على ذلك قدم عبد العزيز جاويش للمحاكمة أمام المحاكم الجنائية اذ رأت سلطات الاحتلال أنه يحرض على كراهية الحكومة والعيب فى حق ذات ولى الأمر عندما كتب مقدمة كتاب « وطنيتى » للشيوخ على الغاياتى الذى حكم عليه هو الآخر بالسجن وعلى محمد فريد الذى كسب تقريبا لنفسه الكتاب ، وأمام هذه الظروف غادر هؤلاء الوطنيون الأرض المصرية عنهم يستطيعون خدمة الحركة الوطنية خارج مصر بعيدا عن بطش الانجليز .

تبع جورست على عرش العمادة فى مصر كتشنر الذى أخذ يعمل منذ اللحظة الأولى على تصفية الحركة الوطنية وخاصة أتباع الحزب الوطنى ، فاتسعت حركة الاعتقالات ، وجرت التحريات حتى على من كان خارج مصر من المصريين ، وقويت سلطة كتشنر وأصبح وكأنه ملك شرقى مطلق الارادة لا ترد له كلمة ولا يداينه أحد ، وتخيل أنه بالعنف والضغط على المصريين سيقضى على الحركة الوطنية ، لكن ذلك لم يتحقق فازدادت وارتفعت الاصوات تطالب بالاستقلال والدستور والبرلمان ، فرأى أنه لابد من التموه بايجاد شكل نياى يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ويكون أوسم اختصاصا ، فانشئت الجمعية التشريعية فى أول يوليو ١٩١٣ ، ووضع شروطا لأعضائها تجعلها هيئة أرستقراطية تعمل لمصلحتها ولمصلحة انجلترا ، لكن هذا لم يمنع أن تواجدت فيها عناصر وطنية أصبح لها دور فى تاريخ مصر النضالى .

وهكذا تبلورت سياسة انجلترا تجاه مصر طوال فترة الاحتلال لتبدأ مرحلة جديدة مع قيام الحرب العالمية الأولى .

الفصل الأول

الحالة السياسية

اعلان الحرب واثره في الموقف السياسي
داخل مصر - خطوات تغيير وضع مصر
السياسي - مصر ما بين الضم والحماية - عزل
الخديوى عباس حلمي الثاني - الأمير حسين
كامل سلطانا لمصر تحت الحماية - مصر في
ظل الحماية - الأمير فؤاد يتولى السلطنة -
نهاية الحرب وتأليف الوفد المصري - الاعتراف
الدولي بالحماية •

اعلان الحرب واثره فى الموقف السياسى داخل مصر

فى أواخر القرن التاسع عشر ظهرت ألمانيا كدولة موحدة أرادت أن تفرض مطالبها على دول أوروبا بأن يكون لها مثل ما لهم ، وبدأت تسعى لتحقيق ذلك ، وكان أول عمل تقوم به هو إثارة المسألة المراكشية ١٩٠٤/١٩٠٥ وذلك على أثر عقد الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ولكنها فشلت وكان من نتائج ذلك انضمام روسيا الى دول الاتفاق الثنائى عام ١٩٠٧ ، وعادت ألمانيا مرة أخرى وأثارت هذه المسألة عام ١٩١١ وقد عرفت باسم « أزمة أغادير » فرأت فرنسا أن تشتري سكوتها بمنحها القسم الداخلى من الكنفو الفرنسية .

وعلى الفور راحت ألمانيا تستعد لتقوية أسطولها الحربى لكى تستطيع الوقوف أمام إنجلترا ، وبزيادة عدد قواتها المسلحة ، ثم بالتقرب من الدولة العثمانية فى الوقت الذى كانت فيه آخذة فى الضعف والتدهور ، فمنذ اعلان الدستور العثمانى الذى كان بادرة تقسيم جديد للدولة حدثت عدة حوادث أثبتت ذلك ، ففي عامى ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ قامت النمسا بضم ولايتى « البوسنة والهرسك » التى كانت تديرهما بمقتضى معاهدة برلين عام ١٨٧٨ والتى كانت تحتلها عسكريا ما يقرب من ثلاثين عاما ، واستقلال كل من بلغاريا والجبل الأسود ، والحربين البلقانيتين الأولى والثانية ، وارتداد الراية العثمانية نحو القسطنطينية ، وأخيرا غزو إيطاليا لطرابلس الغرب وبرقة واجلاء العثمانيين عنها ، وعن بعض جزر الأرخبيل والبحر المتوسط .

لذا كان يبدو أنه لا سبيل على ابقاء الدولة العثمانية ، فسارعت ألمانيا اليها اذ رأت فيها خير حليف للوقوف أمام الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا ، وكان الامبراطور وليم الثانى امبراطور ألمانيا قد أظهر ميله الشديد للدولة العثمانية اذ كان من سياسته مد سكة حديد « برلين - بغداد - البصرة » ، وزار الأراضى المقدسة بفلسطين وظهر بمظهر الحامى للاسلام حتى لقد أطلق على نفسه اسم « الحاج وليم » .

بدأت العلاقات بين الدولة العثمانية وألمانيا تتحول الى مفاوضات خاصة من الناحيتين الاقتصادية والحربية ، وفى ٢٢ يوليو ١٩١٤ اقترح أنور باشا وزير الحربية فى الدولة العثمانية على السفير الألمانى عقد محالفة دفاع ضد

روسيا وفعلا عقدت هذه المحالفة في ٢ أغسطس ١٩١٤ بين كل من الدولة العثمانية من جهة وألمانيا والنمسا من جهة أخرى ، وتضمنت هذه المعاهدة السرية تقديم المساعدات الحربية للدولة العثمانية من ألمانيا في حالة نشوب حرب ، وبأن تتولى ألمانيا الدفاع عنها اذا ما هددت بحرب ، وعلى أثر ذلك انضمت البعثة الحربية الألمانية تحت قيادة « فون ساندرز » Von Sanders للجيش العثماني (١) .

وفي ١٠ أغسطس وصلت سفينتان ألمانيتان هاربتان من الأسطول الفرنسي ودخلتا خليج « جناق » ، وكان على الدولة العثمانية كبلد محايد عدم السماح لهما بالدخول ، واحتجت انجلترا لدى الدولة وطالبت بإعادة السفينتين ولكنها لم تأبه في الوقت الذي راحت تدلل على حسن نيتها بأنها تريد فقط أن تحتفظ ببعض الخبراء الألمان للتدريب الحربي . وفي الخفاء بدأت تعمل على التعبئة العامة للجيش واقامة الاستعدادات .

وأمام هذا الموقف هددت انجلترا بتغيير الوضع السياسي في مصر ، ففي ١٧ أغسطس أعلنت سفرها بالقسطنطينية بتبليغ الدولة « ان حكومة جلالة الملك لا تقصد تغيير الحالة الحاضرة بمصر اذا وقفت الدولة العثمانية على الحياد » (٢) . وبناء على ذلك رددت الدولة أقوالها في مسألة الحياد هذه ، ولكن كان ذلك مجرد إيهام حيث ان الشواهد دلت على اشتراكها الفعلي في الحرب .

وتغلغل النفوذ الألماني داخل الدولة العثمانية حتى الصحافة اصطبغت بالألمانية اذ رأى الساسة أنه بانضمامهم لألمانيا سيخلصون من الامتيازات ، وسيستردون ولاياتهم ، ويقفون أمام عدوتهم الكبرى روسيا ، بل وتعود مصر والهند والبلاد الاسلامية الى حظيرة الخلافة الاسلامية وتصبح الدولة العثمانية سيادة الشرق بعد انهزام انجلترا وحلفائها .

ومضت الدولة في سياستها هذه ، فتعرضت للسفن البريطانية وهي تحمل بضائع من روسيا الى البحر المتوسط تفتشها وتؤخر إبحارها في مياه الدردنيل وراحت تعد حملة لغزو مصر .

وفي النصف الأول من سبتمبر ١٩١٤ كان الجيش العثماني آخذا في التجمع على حدود مصر ، وجمعت الجبال الكافية للحملة لاخترق سيناء والوصول لمصر ، وفي نفس الوقت قرر مجلس الوكلاء بأن الحكومة العثمانية تبلغ الحكومة المصرية الارادة السنية القاضية بالغاء الامتيازات وتطلب منها تنفيذها في مصر

Hurewitz : Diplomacy in the near and middle east, vol. II, pp. 1-3. (١)

The Near East, Nov. 20, 1914, p. 71. (٢) ، الكتاب الأبيض ، الشعب ،

بصعها ولاية عثمانية ، وقرر المجلس أيضا ارسال احتجاج لانجلترا على طرد فنصلي ألمانيا والنمسا من مصر بصفة غير قانونية ، وعلى أن ذلك قدم السفير الانجليزى بالقسطنطينية احتجاجا للباب العالى على جمع الجيوش العثمانية بالقرب من الحدود المصرية ، وحذر الباب العالى من عواقب هذه السياسة التى ترمى الى مهاجمة مصر فجأة واغلاق قناة السويس ، فأجابه الصدر الأعظم بأنه لا غرابة فى هذا الأمر فالاستعداد قائم بالفعل فى جميع أنحاء البلاد ، وأن للدولة العثمانية الحق فى ذلك ، لأن مصر أعلنت حالة الحرب على المانيا والنمسا وهما غير محاربتين للدولة العلية صاحبة السيادة على مصر . وطردت قنصليهما من مصر بغير وجه حق (١) .

واستمرت الدولة فى سياستها ودلت أعمالها على أنها أصبحت فى حالة حرب مع انجلترا ، فقد تم ارسال فيلقى الموصل ودمشق للجنوب وذلك بقصد اعداد هجوم على مصر عبر قناة السويس عن طريق غزة والعقبة ، وتسليح فلق كبير من العرب الرحالة لمساعدة هذه الحملة ، وجمعت النقالات ومهدت السبل حتى الحدود المصرية ، وأرسلت الألغام الى العقبة وألقيت فى خليجها لحماية الجيش ضد أى هجوم بحرى . وفى ٢٦ سبتمبر أوقفت مدمرة انجليزية خارج الدردنيل ، واجبرت على العودة ، وأعطى قائد الدردنيل الأوامر باغلاق المضائق .

وتوتر الجو بين الدولة وانجلترا ، وكانت الاولى تحس أن النانية تعد لها عملا عدائيا فى مصر ، فهى تخشى أن تضمها اليها ، وراحت تذيع فى الدول الصديقة أن انجلترا نقضت اتفاق ١٨٨٨ ليس فقط باحتلالها قناة السويس وانما أيضا بتسليحها للوقوف أمامها ، وقد كان من الطبيعى أن يخلق موقف انجلترا نوعا من القلق والريبة للحكومة العثمانية بالنسبة للحالة فى مصر ومن تلك الاجراءات التى اتخذت حتى أن مصر اعتبرت بأنها غدت جزءا من الامبراطورية البريطانية ، فالأحداث تؤيد ذلك اذ أصبح كل شئ فى مصر يبدو كأنه فى صف انجلترا .

وفى ١٢ أكتوبر ١٩١٤ كتب ماليت الى ادوارد جراى يقول له : « لقد أكدت للصدر الأعظم فى مناسبات عدة بأن حكومة جلالة الملك لن تغير الحالة فى مصر ومع ذلك فإن التصريح بأن مصر كدولة فى حالة حرب وطرد وكلاء ألمانيا والنمسا الذين تسلموا أوراق اعتمادهما من الباب العالى ، ووصول كتائب عسكرية من الهند . هذا كله خلق جوا من القلق فى تركيا » (٢) ، ومضت الحكومة العثمانية تندد بأعمال انجلترا فى مصر ، وفى أول نوفمبر ١٩١٤

(١) محمد فريد ، مذكرات ، الكراسى الثالثة ، ص ٨٨ - ٩٠ .

(٢) Fahmy : The legal principles governing the international status of Egypt, p. 162.

أرسل السلطان منشورا الى الدول العظمى « ليلفت نظرها الى أن وجود الحدود الانجليزية في مصر لا يسمح بممارسة حقوق سيادته » (١) .

وباعلان انجلترا الحرب على الدولة العثمانية رأت ضرورة السبطرة السامه على مصر والقضاء على السبعية الاسمية لها خاصة وقد كانت تعلم جيدا ان مصر هي الهدف المقصود . فعملت منذ اليوم الأول لتنشوب الحرب معها على جعل مصر أشبه بمسعمرة انجليزية « فمنذ الأول من أغسطس أخذت الحاميات الانجليزية ترسل الى الاسكندرية وضواحيها لحفر الخنادق وإقامة الاستحكامات » (٢) وقد أقيمت معظم هذه الاستحكامات على السواحل المصرية ، ووقعت السفن الحربية البريطانية في عرض البحر المتوسط على مسافات قريبة من السواحل المصرية ، ونصبت المدافع في حصن كوم الدكة والمكس وحصن المدرعات ميناء الاسكندرية ووزعت الجنود الانجليزية لمراقبة حدود مصر وبالات الحدود الشرقية (٣) .

ورغم ذلك ، فقد أعلنت مصر حيادها ، فعندما قامت الحرب ، وقبل اعلان انجلترا الحرب على ألمانيا بيوم اجتمع مجلس الوزراء برئاسة حسين رشدي - رئيس الوزراء والقائمقام الخديوى الذى كان بالآستانة - فى ٣ أغسطس ١٩١٤ وأوصى بتعليمات يجب مراعاتها فى الموانئ المصرية بخصوص سفن المتحاربين فى أثناء تلك الحرب بين امبراطور ألمانيا وامبراطور روسيا والحرب بين امبراطورية النمسا والمجر ومملكة الصرب لضمان حياد قناة السويس ، وبذلك تقرر مريان قواعد الحياد بمصر (٤) .

ولم يكن غريبا على مصر أن تسلك هذا المسلك خصوصا وأن الدولة صاحبة السيادة الاسمية عليها لم تشتبك فى الحرب هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد وقفت مصر قبل ذلك على الحياد فى الحرب الطرابلسية التركية والحرب البلقانية فى وقت كان عليها الاشتراك فيهما بجانب الدولة صاحبة الحق الشرعى فى مصر .

ولم يرق ألمانيا حياد مصر ، فعقب اعلان ذلك الحياد توجه قنصل ألمانيا الى حسين رشدي بسراى بولكى بالاسكندرية وسأله عن معنى ذلك الحياد والحامية الانجليزية موجودة على أرض مصر ، فلم يجبه رشدي فى الحال ووعده بالاجابة عقب معرفة الرد ، وعلى أثر ذلك اجتمع الوزراء وتناقشوا فى الأمر ولكنهم لم يتوصلوا الى حل فرفعوا الأمر للوكالة البريطانية التى بدورها رفعتة

Chafik : Status juridique international de l'Egypte, p. 46. (١)

(٢) محمد بهى الدين بركات . مذكرات ، ١٨ أغسطس ١٩١٤ ، ص ٥ .

(٣) الامرام ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ .

Récueil des documents relatif de la Guerre, 4 Août 1914, p. 4. (٤)

لندن (١) . وكان ذلك يعنى أن اعلان الحياد كان صورياً حيب أشارت كل الأمور أن مصر غدت جزءاً من الامبراطورية البريطانية .

وفى حقيقة الأمر فقد كان رشدى يرعب فى استمرار حياد مصر ويحلل « الجود Elgood » سبب نراجعته عن ذلك بأنه كان يلتمس من يؤيده فى ذلك فلم يجد أحداً لأن الخديوى كان اذ ذاك بالآستانة ، وأعضاء الجمعية التشريعية متفرقين فى الأقاليم (٢) ، والواقع أن رشدى منذ بادىء الأمر كان ضعيفاً أمام الانجليز الذين كانوا يحيطون به من كل جانب وعلى رأسهم قائد جيش الاحتلال « باينج Byng ، شبتهم Cheetham » نائب المعتمد الانجليزى فى مصر ، لذا كان عليه أن يذعن لرغبات انجلترا وأولى تلك الرغبات دخول مصر الحرب بجانبها .

وجندت انجلترا بعض الصحف المصرية لتقوم بحملة ضد حياد مصر وبضرورة دخولها الحرب الى جانب الحلفاء ، ومارست ضغوطها وانتهى الأمر بخضوع رشدى واستسلامه فأمرى قرار الخامس من أغسطس (٣) الذى زج بمصر فى الميدان الحربى وجعلها خاضعة للأوامر البريطانية ، وأقحمها فى تلك الحرب التى قدمت لها وضحت من أجلها ، وخرجت مصر عن حيدنها وأصبحت رهن إشارة انجلترا وغدت جزءاً من امبراطوريتها .

ويتضح لنا من ديباجة القرار بأنه « أشير على الحكومة المصرية » وكان معنى هذا أنه أُملي على مصر ويؤيد ذلك لورد لويدي بقوله : « انه لا يمكن الادعاء بأن التصريح قد أوصفت به موجة من الحماس التلقائى من جانب الحكومة المصرية للقضية الانجليزية » ، وعدا هذا فرئيس الوزراء كان بطبيعته ذا دهاء وحذر وكان يعمل فى تلك الآونة أخذاً على عاتقه المسئولية الجسيمة المترتبة على قيامه بالحكم بالنيابة عن الخديوى فى أحوال لم يسبق لها مثيل من قبل لدرجة أنه لا يكاد يكون محتملاً أن يصدر تصريحاً محدداً بمحض ارادته » (٤) .

من هذا نرى أن رشدى قد أخرج مصر عن حيدتها ، وكان فى استطاعته أن يخلق حالة تضطر انجلترا لتقديم نوع من الحكم الذاتى على الأقل . فهى فى موقف عصيب ، وكان قرار الوزارة الرشدية هو الذى سيحدد الطريق الذى ستسلكه انجلترا ، ويعلق أحد شهود العيان بقوله : « لقد كانت لحظة محيرة لرشدى باشا رئيس الوزراء ، فالخديوى فى الآستانة وكان زملاؤه متفرقين وليس أمامه ملجأ للاستشارة ، ومصلحة مصر تقتضى الحياد ، ومصلحة بريطانيا

(١) الأهالى ٧ أغسطس سنة ١٩١٤ .

Elgood : The transit of Egypt, p. 208.

(٢)

Récueil des documents relatif de la guerre, 5 Août, 1914, pp. 11-15.

(٣) نص القرار

Lloyd : Egypt since Cromer, vol. I, pp. 187, 188.

(٤)

نقضى بالاشتراك في الحرب ، فانطوى رشدي أمام تهديد المندوب البريطانى الى الثانية لا الى الاولى ، وانه لو كان على رأس الوزارة رجل أشد صلابة لاسغل الفرصة للمساومة ، ولكنه لم يشترط شيئا ولم يطلب تعويضا ، وحاققت العاقبة بمصر من جراء هذا الاهمال ، وليس فى وسع رشدي أن يقول كلمة تخفف من وقع تسليمه ، فقد كان من الممكن له أن يساوم ولكنه لم يفعل ذلك الشيء ، الذى جعل مصر تعاني من ذلك « (١) » وربما كان رشدي يظن أن عدم اصداره قرار الخامس من أغسطس والتمسك بحياض مصر قد يقضيان الى ضم مصر الى الممتلكات البريطانية ، اذ قال فى خطاب له فى ١٧ أغسطس ١٩١٤ الى الخديوى عباس الذى كان بالآستانة : « انه غدا واثقا عن طريق المستشارين العائدين من انجلترا أنه لولا ذلك القرار لكان قد أعلن ضم مصر الى الامبراطورية نهائيا (٢) »

هكذا صدر هذا القرار رغم عدم سلامته قانونيا باعتبار أن مصر لم تكن اذ ذاك تملك توقيع أى اتفاق سياسى على هذه الدرجة من الخطورة بغير موافقة الباب العالى صاحب الحق الشرعى فيها ، فهو اذن يتعارض مع الفermanات التى تنص على أن اجراءات الحرب يجب أن يصدر بها أمر من السلطان وحده ، وكانت الدولة العثمانية حتى ذلك الوقت على الحباد ، ومع ذلك فقد كانت مصر بمقتضى قرار مجلس الوزراء هذا قد « سحبت نفسها من سيادة الباب العالى » (٣) .

ودخلت مصر الحرب مجانا ، وقد حاول رشدي أن يبرر مسلكه هذا بتلك المحاولات التى أذيعت فى ذلك الوقت والتى جاءت بناء على طلب بعض الشخصيات المصرية بشأن اعطاء مصر تعويض بناء على موقفها من الحلفاء . ويذكر بهى الدين بركات فى مذكراته بأنه جاء على لسان « نائب من نوابنا المعروفين - المكباتى بك - ومستشار من مستشارينا المشهورين بالدمة والضمير ويظهر أنها على أفواه الناس يقولون : ان رشدي باشا ينتظر قدوم ونجت باشا سردار الجيش المصرى وهو الذى سيقوم بالأعمال فى مصر ليطلب منه مكافأة الأمة المصرية فى خطتها فى الحرب الخاضرة ، ولقد كاشف عمال الوكالة البريطانية بذلك ، وقد اختلفت ماهية تلك المكافأة ، فمن قائل انها الجلاء عن مصر وعقد معاهدة هجومية دفاعية معها ، فمن قال بل ان ما تطلبه أكثر تواضعا من ذلك وهو منحها المجلس النيابى المنشود » (٤) .

ويؤيد لطفى السيد بأن رشدي قد فاتح ونجت بشأن هذا الأمر وبين له بأن « مصر مستعدة لمناصرة بريطانيا بشرط أن تعترف باستقلال مصر ، فارتاع ونجت لهذه الفكرة ووعدته بأن يعرض الأمر على حكومته » وبدأت تلك

Elgood : Egypt and the army pp. 109, 110. (١)

عاس حلى الثانى ، مذكرات ، المصرى ١٥ يولية ١٩٥١ . (٢)

O'Rourke, A : The Juristic Status of Egypt and Sudan, p. 39. (٣)

محمد بهى الدين بركات ، مذكرات ، ١٨ أغسطس سنة ١٩١٤ ، ص ص ٨ ، ٩ . (٤)

المحاولات في الاتساع ، فطلب لطفى السيد من «جراهام» مستشار الداخلية اعلان استقلال مصر وتنصيب الخديوى ملكا عليها ، وفي حديث جمع رسدى مع لطفى السيد ومحمد محمود أبان الأول ما دار بينه وبين «سمور» - السكرير السرقى للوكالة البريطانية - بشأن ذلك الموضوع وبأن الأخير يؤيد فكرة الاستقلال وسيخبر أباه العضو فى البرلمان لاثارة هذه المسألة . وفى لقاء بين لطفى السيد وعدلى يكن وسمورز طرحت المسألة المصرية ، ووضع فى بيت نجيب باشا صورة المعاهدة بين مصر وانجلترا التى تضمنت اعترافها باستقلال مصر ، واعترف مصر بمصالح انجلترا فى قناة السويس (١) . لكن كل ذلك كان للإيهام بأن الحكومة تعد شيئا جديدا ، ولم يخرج الأمر عن حيز الاجتماعات ، وانشرت تلك الاشاعات وأصبحت خير مخدر لأعصاب المصريين .

كانت الخطوة التالية بعد قرار الخامس من أغسطس تنفيذ ما جاء فيه ، ومن أهم بنوده قطع علاقات مصر مع أعداء انجلترا ، وأخضع الرعايا الألمان والنمساويين الى مراقبة شديدة وسيطر الانجليز على المواصلات السلوكية واللاسلكية فسمع شيتهم ممثل انجلترا فى مصر ارسال برقيات الشففرة الصادرة من ممثلى دول الأعداء (٢) .

وراحت انجلترا تطبق اجراءاتها على السفن الألمانية والنمساوية ، وفى ٧ أغسطس أمرت سلطة ميناء الاسكندرية انزال شحنة ثلاث سفن ألمانية : Achaira, Hidar, paros وأرسل هلبهم ، وطلبوا من ربانها رفع آلائها بدون الحصول على اذن من قواد السفن الألمانية ، ومضت البحرية البريطانية تنقب عن تلك السفن المعادية فى البحر المتوسط منذ أوائل أغسطس ، فقد حدث فى السادس عشر منه أن طرادا انجليزيا أخذ يستولى على السفن النمساوية وأحضرها الى الاسكندرية اذ اعتبرتها السلطة غنيمة من الغنائم ، أما عن بقية السفن التجارية الألمانية التى كانت بميناء الاسكندرية فاعتبرت من الغنائم ونزل اليها موظفو مصلحة الموانى والفنارات ونزعوا منها الآلات التى تسيرها حتى لا تتحرك من مكانها (٣) .

وفى بورسعيد منعت السفينة الألمانية « Derfflinger » من الرحيل ، وحجزت السفينة Andros وقد أرسلت المانيا تشكو من تصرفات الجيش الانجليزى مع سفنها وبحارتها واحتجت أيضا على القرار السابق بجملته وخاصة

(١) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، صص ١٦٢ - ١٦٦ .

(٢) Ministère des Affaires Etrangères, copies des lettres reçues, 26 Août, 1914, no. 1983, p. 319, Autriche-Hongrie.

مخطوطات وزارة الخارجية

(٣) الإهرام ١٦ أغسطس سنة ١٩١٤ .

على المادة التي تعطي لانجلترا حقا لعوانها البحرية والحربية بممارسة الحرب في الاقليم المصري ، قد بينت ألمانيا أن بلدا كمصر يطبق فيه نظام الامتيازات الأجنبية ينافي معها تلك الحقوق التي أعطيت لانجلترا بمقتضى ذلك القرار وأن هذا يخرج ألمانيا كقوة لها امتيازات في مصر وأنه من المفروض أن يكون الأمر للحكومة المصرية اذ هي الملزمة بالمحافظة على تلك الامتيازات (١) .

لم يهم انجلترا اعتراضات ألمانيا وانجهت الى تعطيل الصحيفة الألمانية في مصر Aegyptische Nachrichten فقد كان معهود جراهام مستشار الداخلية - القضاء على أى نفوذ يمكن له أن يؤثر على المصريين ويكون ضد انجلترا .

أما بالنسبة للنمسا والمجر ، فقد احتجنا أيضا على قرار الحكومة المصرية الصادر في ١٣ أغسطس الذى ينص على سريان جميع أحكام قرار الخامس من أغسطس وتطبيقه على النمسا والمجر ، وطلبنا استفسارا قانونيا لذلك القرار وأوضحنا أن الامبراطورية العثمانية لم تعلن الحرب عليهما فكيف اذن تكون مصر تلك الدولة التابعة قانونيا لها أن تقطع علاقاتها وتصبح فى حالة حرب معهما (٢) .

جاءت بعد ذلك الخطوة التالية لخروج رجال الوكالة الألمانية من مصر . ففى أوائل سبتمبر سنة ١٩١٤ قصد سان استفانو الجنرال « بنج » Beng ضابط من ضباط أركان حرب جيش الاحتلال الانجليزى ، وقابل ممثل أعمال وكالة ألمانيا السياسية فى دار الوكالة وأبلغه بضرورة خروج الوكالة وقناصلها من مصر فى ظرف ثلاثة أيام ، وقدم له بلاغا بذلك ، فرفضه القنصل ، فكان رد الانجليزى بأنه اذا حل الميعاد سيخرجهم بالقوة ، فأبلغ الألمانى وزارة الخارجية وطلب حمايته ولكن الوزير - عدلى يكن - قابله وقال له : « أصرح فيما يختص بالقرار الذى قرره قائد جيش الاحتلال بشأنك أن هذا العمل لم يصدر عن الحكومة المصرية بل هو نتيجة قرار قرره السلطات الانجليزية وليس فى وسع الحكومة المصرية منع تنفيذه » (٣) .

وتحت تهديد قائد جيش الاحتلال الانجليزى ترك البلاد قناصل كل من ألمانيا والنمسا والمجر ورحلوا لبلادهم بضغط من « مكسويل Maxwell » ، ولم تستطع الحكومة المصرية ولا رئيسها أن تحمى ممثلى هذه الدول . ونبعا لذلك أقفلت أبواب القنصليات الألمانية والنمساوية فى القاهرة والاسكندرية

(١) M. des Aff. Etr. no. 1777, 1778, 1781, 6, 7, 22 Août, 1914, Allemagne, pp. 315-317.

(٢) Ibid, 20 Août 1914, Autriche Hongrie, p. 323.

(٣) المحرسة ، ٦ سبتمبر ١٩١٤ .

وبورسعيد وسافر المعتمدان بعد أن وكلا الى معتمدى أمريكا وإيطاليا حماية رعايا دولتيهما في مصر . ورأت إنجلترا ضرورة القضاء على أى حركة نشاط ألماني في مصر يميل في الرعايا الألمان والنمساويين .

رمضى شهر أغسطس ولم ننخذ تدابير لتسجيل الألمان والنمساويين المقيمين في مصر أو لمنع الاحتياطين منهم في الجيش من السفر ، وفي سبتمبر منع الاحتياطين العزاب من السفر ثم المزوجون ، وفي أكتوبر صدر أمر بتسجيل الأسماء بالنسبة للذين جاؤوا النماني والأربعين سنة فقد كانت لهم رخصة بالإقامة في البلاد وممارسة أعمالهم ، تبعهم الاحتياطين العزاب فقد أرسلوا الى الاسكندرية ثم الى مالطة ، وفحصت أوراق الذين كانت أعمارهم ما بين الثامنة عشرة والخامسة والأربعين ، ومن لم يستطع تقديم دليل على أنه معفى من الخدمة العسكرية أرسل الى مالطة فبلغ عدد الذين أبعدها إليها ألفا وستمائة وواحدا وخمسين شخصا حتى أواسط ديسمبر ١٩١٤ ، أما بقية الرعايا فقد خضعوا لمراقبة شديدة ، وقد صدر إعلان من مكسويل أمر استدعاء للرعايا الألمان في منطقة القناة لتقديمهم الى الحكومة لعمل اللازم اما لترحيلهم أو للضغط عليهم (١) .

هكذا راحت السلطة في مصر تنكل برعايا ألمانيا وحلفائها ، وعلا صوت المناهبة بالاحتجاج على التصرفات الوحشية لعساكر الانجليز تجاه رعاياها وعلى سبيل المثال فقد كان مستر « هانزجيجوت Hans Gijotte » - وهو أحد الرعايا الألمان - يملك عزبة بالقرب من السويس ، فأوقف عن مزاوله عمله بواسطة الجنود الانجليز وسجن في سجن السويس ثم نقل للقاهرة ووضع تحت المراقبة (٢) .

وبعد اعلان الحماية على مصر وتقدم الأعمال العسكرية في سوريا ، رأت السلطة العسكرية أنه لا غنى عن اتخاذ تدابير أشمل من الأولى ضد الألمان والنمساويين لا سيما بعد أن عرفت أن كثيرين منهم ييشون في صدور المصريين الاعتقاد بقوة ألمانيا ونصرتها في هذه الحرب .

وفي أوائل ١٩١٥ طلب من جميع الألمان والنمساويين على اختلاف أعمارهم أن يغادروا البلاد وذلك رغم احتجاجات كل من ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية والتنديد بأنه ليس من وجه الحق أن تأمر السلطة الانجليزية التي لم يعترف

(١) دفتر كوبا ، عملية الضغط الأفرنجي ، ج ١٠ ، ١٩١٤ .

(٢) M. des Aff. Etr. copies des lett. reçues, p. 316, no. 1779, 12 Août 1914, Allemagne.

الباب العالى باحتلالها لمصر معتمدى ألمانيا والنمسا بالمغادرة رغم أنهما أحدا أوراق تعيينهما من الحكومة العثمانية . لكن كل هذا لم يزعزع انجلترا عن أى صرف فرضته على مصر ومضت فى البرنامج الذى رسمته لنفسها للسيطرة على مصر وإبعاد ما يمكن إبعاده من أى خطر يهدد أمنها فيها .

ومضى قائد الاحتلال فى مصر بناء على ملك السلطة المخولة له من لندن فى تنفيذ بقية إجراءاته اذ أصبح هو الأمر النهائى والمتصرف الوحيد فى الشئون المصرية جمعاء ، فهو يقوم بكل عمل دون استشارة ، يصدر كل الأوامر وينفذ دون أن يعلم حتى رئيس الوزراء القائم مقام الخديوى الحاكم الشرعى للبلاد ، وحتى الجمعية التشريعية - وهى الهيئة النيابية الوحيدة فى مصر - خاف الانجليز من صدور أى صوت معارضة منها تجاه تصرفاتهم فأروا أسكاتها اذ يعلمون أن كثيرا من أعضائها لهم سابقة فى الاعتراض وكان قد انتهى الفصل التشريعى الأول والوحيد فى يونيو ١٩١٤ ، وموعد انعقادها العادى فى ١٧ نوفمبر فرأت أن تعطلها نهائيا حتى نهاية الحرب ولكن للتمويه عملت على تأجيلها فى بادئ الأمر الى أول يناير ١٩١٥ (*) .

هذا فى الوقت الذى اخضعت البلاد فيه طولا وعرضا وفرضت الرقابة على الصحف والبرقيات والرسائل وكممت الأفواه حتى لا يخرج أحد يعارضها . وفى نفس الوقت وصل لمصر أعداد هائلة من الجنود الهندية ، وأصبحت مصر معسكرا لجيوش انجلترا وحلفائها وبذلك تمكن الانجليز من السيطرة عليها سيطرة تامة .

وأعقب ذلك اصدار قانون التجمهر فى ١٨ اكتوبر ١٩١٤ واعتبار كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى طريق أو محل عمومى ولو لم يكن له قصد جنائى يخول لرجال السلطة أن يأمرؤا المتجمهرين بالتفرق ، ومن لم يطع هذا الأمر يخضع للعقاب ، والقصد من ذلك القانون هو منع ما يكدر أو ما يجعل الحالة خطيرة ، وكان على رجال البوليس تنفيذ ذلك وتشتيت أى تجمهر ولكن رجال البوليس لم تكن لديهم المقدرة على معرفة اذا كان هذا الاجتماع ليكدر السلام أو لشيء آخر ، فأخذوا يمنعون أى اجتماع ويؤرقون الناس فى حياتهم ، وللأسف فان هذا القانون طبق فقط على المصريين ولم يطبق على الأجانب الأوربيين ذلك لأن جمعية محكمة الاستئناف المختلطة سلطتها مقصورة على المسائل المدنية والمخالفات ، أما قانون التجمهر فمن قوانين الجنج ، لان العقوبة المنصوص عليها فيه عند مخالفة أمر رجال البوليس أكثر من حبس أسبوع وقد تبلغ ثلاث سنوات كما أن الغرامة تزيد على مائة جنيه وقد تصل

الى خمسين ، وارتفعت الشكوى من اختلاف معاملة المصريين عن الأوروبيين ، بأن يكون القانون الاستثنائي نافذا على الجميع لأن الأوروبيين لا يريدون أن يخصصوا بمعاملة أحسن من التي يعامل بها أهل مصر ، ويطلبون ألا يعاملوا بطريقة أسوأ من التي يعامل بها غالباً الوطنيون (١) .

وراحت أيدي السلطة نبطش بالأميين وتمنع أى اجتماع سواء أكان في منفى أم ناد أم في طرقات ، ولكن رغم ذلك لم تستطع أن تمتد يدها الى تلك الاجتماعات السرية التي كانت تعقد والتي أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية في أثناء الحرب .

ثم امتدت اليد الى الصحافة ، ففرضت الرقابة الصارمة عليها وعطل بعضها وظهر البعض الآخر وبه أماكن المقالات بيضاء تعنى حذف الرقابة لها ، فقد كانت الرقابة تقوم بمراجعة كل ما يكتب عن الحرب وبالذات عن تحركات الجيش الألماني قبل طبعها وتم ذلك في أول نوفمبر قبل أن تعلن الأحكام العرفية على البلاد تلك الأحكام التي دخول السلطة العسكرية الرقابة على الصحافة .

خطوات تغيير وضع مصر السياسى :

بعد قرار الخامس من أغسطس رأيت إنجلترا ضرورة عمل شيء آخر ، فلم يكفها اقحام مصر في هذه الحرب بل لابد من تغيير الوضع السياسى في مصر وذلك لتوقعها دخول الدولة العثمانية الحرب رغم تأكيد الأخيرة في استمرار حيادها ، وقد كانت على يقين من دخول الدولة العثمانية الحرب لذا تقرر تغيير الحالة السياسية في مصر ، بعد أن رأيت أن الفرصة قد حانت لانتهاء السيادة العثمانية واحلال السيادة الانجليزية على مصر قانونيا ، لذا أرسل جراى الى شيتهم بمصر في ٢٧ سبتمبر ١٩١٤ برقية يبلغه فيها بانتهاء السيادة العثمانية على مصر ووضعها تحت الحماية البريطانية اذا ثبت ما يشير الى هجوم تركيا على مصر ، وضرورة عزل الخديوى عباس وتعيين الأمير حسين كامل مكانه وأنه في امكانه اعلان الاحكام العرفية بمصر ، أما بالنسبة للامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة فبلغه بالنظر فيها فيما بعد (٢) .

من هذا نرى أن إنجلترا منذ بادى الأمر فكرت في عزل عباس ، وهذا فعلا ما كانت تنويه حتى قبل الحرب ، فقد سافر كيتشنر لبحث هذا الموضوع وبمجيء الحرب أتاحت هذه الفرصة بل ولتغيير الوضع السياسى في مصر .

(١) الأفكار ٢٣ ، ٢٥ أكتوبر ١٩١٤ .

F.O. Sir Grey to Mr. Cheetham No. 231, 27 Sept., 1914.

(٢)

كان على انجلترا فى ذلك الوقت وهى حليفة كل من روسيا وفرنسا أن تعلمهما بهذه الخطوة حتى لا تلقى أى معارضة ، فاستدعى جراى كل من مملى فرنسا وروسيا فى لندن وأبلغهما بذلك - أنه اذا دخلت الدولة العثمانية الحرب فستعلن الحماية البريطانية على مصر - وعندما رأى منهما عدم المعارضة، أسرعت وزارة الخارجية البريطانية بتبليغ القرار رسميا ببرقية مرسلة الى كل من سير « برنى » Bertly سفرها بفرنسا وسير « بوكانان » Buchanan سفيرها فى روسيا ليبلغ الأمر رسميا الى كل من الحكومتين وأبانت لهما أنه سيستمر العمل بنظام الامتيازات والمحاكم المختلطة ، وقد أرسلت صور من هذه المذكرة الى كل من سبتهام بمصر ومالبت بالاستئانة (١) .

عندما وصلت هذه المذكرة الى شيتهم وكان على دراية كافية ويعلم جيدا شعور المصريين فى ذلك الوقت نخوف من اعلان الحماية على البلاد ، وعلى الفور كثرت اجتماعاته بحسين رشدى الذى تخوف هو الآخر من اعلان الحماية وأكد له أن ذلك الاجراء قد يفضى الى قيام الثورة فى البلاد ونحى نفسه عن مسئولية ذلك بل وهدد باستقالته لأنه كان يأمل نوال شيء لصالح مصر من انجلترا بعد توقيعها على قرار الحرب ، وعندما أحس شيتهم بهذا الموقف المعقد رأى أن يرسل لحكومته يطلب التريث فى اعلان الحماية والاكتفاء باعلان الأحكام العرفية بعد أن اتفق مع قائد القوات البريطانية ، وأبان أن ذلك سوف يهدىء الحالة وأشار ببقاء رشدى فى منصبه وبجانبه رجال الدين لأن الحصول على تأييدهم أمر له أهمية كبرى لما لهم من تأثير على الشعب خصوصا بعد أن يعلن الحرب على تركيا صاحبة الخلافة الاسلامية ، كذلك أوضح أنه يمكن اتخاذ الاجراءات تدريجيا للوصول الى اعلان الحماية وأخيرا ألح فى ضرورة فرض الأحكام العرفية على البلاد . (٢)

جاءت بعد ذلك الخطوة المتوقعة حدوثها وهى اعلان الاحكام العرفية ، فعلى أثر نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا فى الأول من نوفمبر ، أصبح من المتوقع حدوثه أن تعلن الحرب بينها وبين انجلترا لذا سارعت انجلترا باعلان الأحكام العرفية على مصر ، وعندما أراد مكسويل اعلانها لقي معارضة من جانب حسين رشدى فى بادئ الأمر لدرجة أنه هدد بالاستقالة (٣) ، لكن رشدى كمعادته دائما يتمنع فى أول الأمر ثم ما يلبث أن يخضع لليد العليا المتحكمة فى كل شيء ، وفى ٢ نوفمبر أعلن مكسويل أنه أمر من قبل الحكومة الانجليزية أن يأخذ على عاتقه مراقبة القطر المصرى لكى يضمن حمايته ، وبناء على ذلك

F.O. Sir Grey to Sir Bertly, Buchanan, No. 771, 878, 15 Octobre 1914. (١)

F. O. Cheetham to F.O. no. 237, Nov. 1st, 1914. (٢)

Marlowe : Anglo Egyptian Relation 1800-1953, p. 218, Elgood : Egypt and the army, p. 111. (٣)

أصبحت مصر تحت الحكم العسكرى وهذا فى حد ذاته يدل على أن انجلترا قد عمدت العزم لفرض سلطانها على مصر والقضاء على سيادة الدولة العثمانية ، وفى الوقت نفسه أصدر مكسويل اعلانا آخر حذر فيه الأهالى من تكدير السلام العام ومساعدة أعداء انجلترا ودعاهم الى اتباع جميع الأوامر التى تصدرها السلطة العسكرية (١) . وقد أبلغ شيتهم هذا المنشور الى رشدى فأدخل عليه بعض التعديل بخصوص السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية التى أصبحت منحصرة فى يد القائد العسكرى .

وفى ٧ نوفمبر أعلن مكسويل بأنه من يوم ٥ نوفمبر أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب وبين أن دولته تحارب لغرضين وهما : « الدفاع عن حموق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان القتال واستميرار هذا القطر فى التمتع بالسلم والرخاء اللذين تحققت بهما مدة الاحتلال البريطانى ، ولعلم بريطانيا بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى فقد أخذت على عاتقها جميع أهباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالى وتطلب اليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه عرقلة حركاتها أو أداء أى مساعدة لأعدائها » (٢) .

وهذا اعتراف صريح من انجلترا على لسان قائد جيوشها بمصر بأن مصر حرة معترفا بها كسبتها على يد محمد على فى ميدان القتال . ومنذ ذلك الحين خول للقائد العام للجيش البريطانى فى مصر السلطة والسيطرة ، وعلى الفور طبق قرار مجلس الوزراء الصادر فى الخامس من أغسطس على الدولة العثمانية واعتبرت مصر منذ ذلك الوقت فى حالة حرب معها .

وقد اتفق رشدى مع شيتهم على أن يبقى فى منصبه عندما يتلقى منه مذكرة رسمية تنقل اليه نسخة من المنشور القصير الذى كتبه مكسويل يعلن فيه حالة الحرب مع الدولة العثمانية متكفلا بالمسئولية التامة فى الدفاع عن البلاد . كذلك طلب من الشعب ألا يساعد العدو وبأن يكون كل وزير له سلطته فى الأمور الملكية الخاصة به (٣) .

هكذا أعلنت الأحكام العرفية ووضعت مصر تحت الحكم العسكرى الذى أنزلها الى مرتبة الاغلال وأصبحت تلك الأحكام وصمة فى جبينها ، تلك الاحكام التى صدرت بموافقة رئيس الوزراء ووزارته ، فقد كان من الممكن أن ينشدد

Récueil des documents relatif de la guerre, p. 157, 6 Nov. 1914. (١)

Ibid, p. 158. (٢)

Ibid, pp. 157-159. (٣)

فى الموقف ولكن كبقية الاجراءات التى اتخذتها انجلترا منذ بادىء الحرب خضعوا لها مستسلمين . وبذلك أصبح الجيش البريطانى وسلطته فوق كل شىء فهما السلطة التشريعية والتنفيذية للبلاد ، حيث امتدت الأحكام العرفية على كل مظهر من مظاهر الحياة المصرية .

وفى ٦ نوفمبر سلم مكسويل مذكرة الى لندن يبلغها أنه اتخذ كل الاجراءات لمنع المصريين من تقديم أية مساعدة للعدو وخاصة تركيا ، بعد ذلك البلاغ الذى أصدره يحذر فيه من توزيع المنشورات التى تعادى انجلترا والتهديد بالمحاكمة أمام مجلس عسكرى (١) .

وانتهى الأمر بأن أصبحت مصر فى حالة حرب مع الدولة صاحبة السيادة عليها من الناحية القانونية . وبذلك نجد أن انجلترا التى سبق أن توسلت بالسيادة العثمانية للتخلص من الخديوى اسماعيل وعزله تعمل على هدم هذه السيادة متعللة بأنها انما تريد أن تغدق هذه السيادة على المصريين أنفسهم فى سبيل تطويرهم نحو الحكم الذاتى (٢) .

وكثرت الاجتماعات بين شيتهم ورشدى بشأن الحالة السياسية فى مصر وكان من خطة الأول تنفيذ الأمور تدريجيا فهو على يقين من أن لندن تنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر لذا أجرى محاولات كثيرة لاقتناع رشدى بتقبل اعلان الحماية على مصر ، وقد أيقن أنه ممكن لرشدى الموافقة على الحماية فى مقابل اعطاء مصر نوعا من التعويض مقابل انفصالها عن الدولة العثمانية (٣) .

وأخيرا رأى رشدى أن يعمل شيئا - فى نظره - لصالح مصر بأن يحصل على بعض الامتيازات من انجلترا فاعد مذكرة شفوية لشيتهم تحدد العلاقة بين الدولتين ، وقد أوضح سعد زغلول فى مذكراته محتوياتها فيقول : « كان رشدى قد قدم قبيل هذا التاريخ - ١٨ ديسمبر ١٩١٤ - مذكرة الى شينهم قال فيها : أما قرار الحكومة البريطانية بتعديل حالة مصر السياسية ، ينبغى وضع نظام سياسى ادارى لهذا القطر يوفق بين حماية مصالح انجلترا السياسية ، وفوائد الأوربيين المالية والتجارية ويكون من شأنه أن يحقق بقدر الامكان آمال الأمة حتى ترضى عن الحالة الجديدة واليك ما يمكن عمله : اعلان أن مصر دولة ملكية دستورية مستقلة بالقيود الآتية :

أولا : أن يكون لانجلترا حق حماية قناة السويس والمحافظة بوجه الاجمال على سلام القطر المصرى .

Ibid, p. 175.

(١)

Wingate : wingate of the Sudan, p. 212.

(٢)

F.O. Cheetham to Grey, No. 235, Nov. 1st, 1914.

(٣)

ثانيا : أن يكون لانجلترا حق المراقبة المالية مراقبة تؤدي الى الغاء صندوق الدين واستبداله بهيئة انجليزية .

ثالثا : ضرورة موافقة الحكومة الانجليزية على القوانين المختصة بالأجانب .

رابعا : ضرورة موافقتها على عقد أية معاهدة مع أى دولة أجنبية . وبأن يكون للحكومة المصرية حاكم وراثي بشارات الملك المعتادة كالعلم الوطنى والجيش الوطنى والسكة الوطنية وامتيازات الشرف الوطنية .

وتستلزم الطريقة الجديدة للدولة تعديل القانون النظامى المالى يجعل رأى الجمعية التشريعية قطعيا فى بعض المسائل لا سيما المسائل الآتية :

أولا : الحقوق والواجبات المترتبة على الصفة المصرية كحق الانتخاب والخدمة العسكرية .

ثانيا : المحاكم الشرعية .

ثالثا : الأوقاف .

رابعا : المجالس الحسبية .

خامسا : التعليم المدنى والدينى .

سادسا : فرض الضرائب الجديدة وكل تعديل فى الضرائب الموجودة أو الغاؤها .

سابعا : اعطاء امتيازات تتعلق بأكثر من مديرية » . ويعقب على ذلك « عرض على رشدى باشا هذه المذكرة ورغبت أن تضاف اليها القوانين المدنية والجنائية الخاصة بالوطنيين فلم يعارض ولكنه أشار الى تشدد الانجليز، ومن الغريب أن يعد الآن فى عرفه وفى عرف زملائه من لم يرض عن الحالة الجديدة من غير فائدة للجمعية أو بفائدة لا تذكر طائشا متهورا فى رأى » (*)

كان هذا هو نص المذكرة التى أعدها رشدى لشيتهم ، ومن يتمعن فيها يجد أنها مجحفة بحق مصر ، فهى فى حد ذاتها حماية قبل أن تصدر الحماية ، وانجلترا فيها هى سيادة الموقف ، فمصالحتها السياسية تفيض بها المذكرة وليست انجلترا فحسب ، ولكن الأجانب أيضا فهى تعضد مصالحهم ، فكيف

(*) سعد زغلول : مذكرات ، كراسة ٥٣ ، غير مرقمة ، ص ٢ ، ٣ ، كراسة ٢٥ ، ١٠ مارس ١٩١٥ ، صص ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ .

أمكن لرشدى أن يطالب بأن تكون مصر دولة مستقلة ملكية دستورية ، وانجلترا واضحة يدها عليها بهذا الشكل ، اذ أعطاهما الحقوق الكثيرة : أعطاهما حق احتلال البلاد بحجة المحافظة على سلامتها كما فعل من قبل فى قرار الخامس من أغسطس حينما قال « نظرا لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر » وهذا اعتراف صريح من رئيس الوزراء باحتلال انجلترا لمصر ، وقد كررها مرة ثانية فى المذكرة ، كذلك الحق فى السيطرة على قناة السويس . ولم يكتفِ رشدى بالسيطرة السياسية اذ أطلق يدها فى السيطرة المالية فجعل لها حق المراقبة المالية بعد الغاء صندوق الدين وأعطاهما الاشراف على قوانين الأجانب بل والسيطرة على العلاقات الخارجية .

اذن ماذا يبقى لمصر بعد ذلك ؟ انه من عليها بأشياء بسيطة ، ليست لها أهمية اطلاقا . لقد كان فى امكان رشدى وهو يعلم تمام العلم أن انجلترا فى ذلك الوقت كان يمكنها أن تضحي بأى شئ يقرب مصر الى الاستقلال السياسى نتيجة لظروف الحرب وتقدم ألمانيا فيها ، وكانت مواقفه ضعيفة رغم أنه هدد بالاستقالة فى أكثر من مرة لكنها اقتصرت على الناحية السكلية فقط . ورغم الضعف الظاهر فى المذكرة فان رشدى ما لبث أن تراجع حتى عما جاء فيها وقبل أن تكون مصر تحت الحماية البريطانية دون قيد أو شرط أو حتى دون التمسك بما جاء فيها من طلبات لا قيمة لها .

من هذا نرى أن مسلك الوزارة قد خلا من الحنكة والاقدام وهذا فى حد ذاته شجع الانجليز على سوق المصريين للحرب عنوة ، ولم يقنع كل من رشدى وعدلى بهذا بل جاوزاه الى حد التطوع بالأحاديث والتصريحات هللوا فيها للسياسة الانجليزية وبذلك الحماية التى احتضنوها واعتبروها أمنية من الأمانى الوطنية التى تتوق مصر اليها .

مصر ما بين الضم والحماية :

على أثر دخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء رأت انجلترا حتمية تغيير الوضع الراهن فى مصر ، وكان عليها أن تسلك أحد طرق أربعة لتغيير تلك الحالة ، فاما أن تضمها اليها ، واما أن تدمجها فى امبراطوريتها مع اعطائها حكما ذاتيا ، واما أن تستكمل السيطرة عليها بأن تحل محل الدولة العثمانية وذلك باعلان الحماية عليها ، واما أن تعطيها الاستقلال التام مع عقد معاهدة تصبح بها مصر دولة محالفة لانجلترا .

وفى حقيقة الامر فان دخول الدولة العثمانية الحرب قد عجل باتخاذ أى من هذه الخطوات ، لكن ليس معنى ذلك أن انجلترا لم تفكر فى تغيير الحالة

الا عندما دخلت الحرب مع الدولة العثمانية • ففي شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ قررت وزارة خارجية انجلترا تغيير الحالة السياسية في مصر بإعلان الحماية عليها بعد أن تأكدت من تحالف ألمانيا مع الدولة العثمانية ، ومن تلك الاجراءات الحربية التي تقوم بها الأخيرة هادفة قناة السويس الطريق الموصل للفواب الهندية الى فرنسا هذا من ناحية ، ولاهيتها الاستراتيجية وحاجة انجلترا في السيطرة عليها من ناحية أخرى •

وكان من دواعي قلق انجلترا أيضا أنه اذا انتصرت ألمانيا فستكون سيادة الشرق وبالتالي ستتغير الوضع في مصر بارغام انجلترا بالجلاء عنها والسيطرة عليها • وأخيرا عقدت انجلترا عزمها على ضم مصر للامبراطورية البريطانية ، فقد أرادت أن تشدد قبضتها عليها ، وأن تعزز مركزها فيها ابان فترة الحرب وذلك بجعل مركزها فيها قانونيا •

فمنذ بداية الحرب واجهت انجلترا مشكلتين : الأولى هي الوضع الدولي لمصر ، والثانية هي الاحتواء على طبقة رجال السراى تلك الطبقة العليا التي تنتمي للأتراك ، وتعلبت انجلترا على المشكلة الثانية وأصبح رجال السراى والوزراء موالين لها • أما بالنسبة للمشكلة الأولى فكان لزاما عليها أن تغير الوضع في مصر وبأن تجعل صفتها شرعية فيها ، فهي تشعر أن مركزها - بالرغم من أنه كان قويا فعلا بفضل وجود جيش الاحتلال الذي عزز باضافة جيوش الامبراطورية لمواجهة أعباء الحرب - ضعيفا من الوجهة القانونية : « فقد كان حاكم مصر هو الخديوى ، وكان مجلس الوزراء هو مستشاره ، ولم يكن للقنصل البريطانى موضع ما فى الدستور ولم يحتفظ له بسلطات ما فى أى معاهدة أو اتفاق أبرم بين طرفين ، ولم يكن الموظفون الانجليز قانونيا غير خدام الخديوى ، ومع ذلك كان ثم قيد واحد بسلطة الخديوى اعترف به القانون وهو سلطة تركيا » • (*)

وفى لندن كانت أغلبية الوزارة ترى ضم مصر الى الامبراطورية حتى يمكن لانجلترا حل مسألة الامتيازات الأجنبية بحزم وبسرعة لأنها أصبحت عقبة فى الأعمال التشريعية والتنفيذية ، لهذا صرح «جراى» بضم مصر الى بريطانيا • وكان مما يبرر خطوة الضم وجود انجلترا فى حالة حرب مع الدولة العثمانية مما يترتب عليه أن تصبح مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية بحق الفتح •

كذلك اعتقدت انجلترا أنه بعدم الضم ستنتصر الدعاية العثمانية في مصر وستنشأ عن ذلك القلاقل والاضطرابات واختلال الأمن وسيضم المصريون الى أعداء انجلترا عن طريق الجهاد ومن هنا سيقاوموا الحكم الأجنبى فى بلادهم ،

لذا رأيت ضرورة تحديد مركزها في مصر خصوصا وهي تعلم أن أكبر المصريين من ألباع الحزب الوطنى ، ذلك الحزب نصير الدولة صاحبة الخلافة والحق الشرعى فى البلاد .

لكن جاءت الأخبار من مصر نرفض الضم وتفضل عليه اعلان الحماية بعد أن أيقنت أن الحالة العامة فى مصر لا تسمح بتنفيذ فكرة الضم ، بينما كانت ترى أن الحماية هى « النتيجة الطبيعية والمنطقية الى حد لا يمكن مهاجمها لسياسة كرومر التى كانت تهدف دائما الى ابقاء الحكم فى أيدي المصريين ومن ورائهم الانجليز ، وأنها التطور الطبيعى الذى لا بنطوى على أى تغيير فى السياسة الانجليزية والذى يفهمه المصريون بدون صعوبة ، وفوق ذلك فان من مزاياها أنها لا تجرح العزة الوطنية ، فقد كانوا يزهون أشد الزهو بوجود حاكم مستقل » (١) .

والقانون الدولى يفسر الحماية بوجه عام بأنها علاقة بين دولتين احدهما قوية والأخرى ضعيفة وتقوم الأولى بموجبها بحماية الثانية من أى غزو أو اعتداء يقع عليها ، فهى عقد بين اثنين تطلب احدهما أن تكون تحت رعاية الأخرى ، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية . اذن فمن الضرورى أن تطلب الدولة الصغرى أن تكون تحت حماية الكبرى .

وبعبارة أوضح فان نظام الحماية يمتاز بتلك المرونة التى يحافظ فيها على الشكل الظاهرى لنظام الحكم فى مصر وان كان فى حقيقته يجعل لانجلترا السيادة التامة عليها خاصة بعد أن أنكرت جميع أسس الحماية وأغفلت نصوصها القانونية حيث مضت تتصرف بمفردها دون أى اعتبار للطرف الآخر فى ذلك العقد ذى الطرفين الموجب والسالب .

وفى ١٠ سبتمبر نصح شيهام وزير الخارجية الانجليزية باعلان الحماية على مصر بعد أن رأى أنه يجب أن تظهر انجلترا بمظهر من لا يريد من وراء الحرب توسعا اقليميا ، وبخاصة فان مركزها فى مصر كان مركز المستعمر بالفعل ان لم يكن بالقانون . وقد بين أحد المسئولين البريطانيين فى مجلس العموم البريطانى سبب تفضيل الحماية بقوله : « لقد فضلت الحماية على الضم لأن الضم يجعل الشعب المصرى من رعايا التاج البريطانى ، أما الحماية فهم رعايا لحاكمهم » (٢) .

خافت انجلترا من ضم مصر أن يثور المسلمون ، فكيف يمكن أن يرفرف علم الانجليز فوق أرض مصر ، فان ذلك لن يرضى علماء الدين ولا الشعب المصرى . هذا بالاضافة الى أن الضم يحتاج الى أعداد كبيرة من الانجليز تضاف

Lloyd : op. cit., p. 194.

(١)

House of Commons, vol 114, April 8, 1919, p. 1824.

(٢)

للوطناء ، والى حامية أكبر تكون نحت الامر لأن مصر لن تكون هادئة أبدا لو أعلن ضمها وأصبحت نابعة مباشرة للناج البريطاني لا للخلافة الاسلامية .
من أجل ذلك فضل رجال الانجليز في مصر اعلان الحماية عليها بحسب نصيح مصر من اختصاص وزارة الخارجية ، ورأوا أن الحماية تعد خطوة في سبيل الحكم الذاتي كتمهيد لتعاون المصريين مع انجلترا .

وأخيرا وفي ١١ سبتمبر ١٩١٤ قبل جرای اعلان الحماية البريطانية على مصر . وعلى أثر قبوله جرت المراسلات مع شينهام حول ايجاد صيغة ملائمة يصدر بها منشور الحماية ، اذ كان رجال الوكالة البريطانية يخشون ظهور شعور ديني معاد لبريطانيا .

وتراجعت لندن عن رأيها على أثر نشوب الحرب مع الدولة العثمانية اذ رأت ضرورة ضم مصر نهائيا الى الامبراطورية البريطانية ورفض فكرة الحماية واعتبار مصر كنيوزلندا واستراليا يحكمها مباشرة حاكم عام بريطاني ، وبلغ مرحلة الاقناع بالفكرة أنها أعدت للتنفيذ ، وطلب من كاتشنر لما له من خبرة سابقة في مصر ، بأن يتعاون في ترشيح الحاكم الجديد من كبار رجال الانجليز ليكون حاكما مباشرا لمصر .

وفي ١٣ نوفمبر ١٩١٤ صدر قرار بضم مصر الى ممتلكات التاج البريطاني والغاء جنسيتها ، ومنح المصريين الرعية البريطانية ، وأرجأت انجلترا بحث مسألة الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة للمستقبل لطمأنة الدول الأجنبية وعلى حد قولها « لمراعاة شعور الفرنسيين بصفة خاصة » ، وبأن يعلن الضم في ١٩ نوفمبر اليوم الذي نصل فيه القوات الهندية الى مصر (١) .

ومضى جرای في تنفيذ القرار فكانت أولى خطواته هي الموافقة الدولية حتى يصبح الوضع قانونيا ، لذا أرسل الى حكومتى فرنسا وروسيا بمذكرة تفصيلية عن الأسباب التي دفعت حكومته لاتخاذ هذا القرار ، وأعرب لفرنسا عن استعداد انجلترا للتنازل عما لها في مراكش مقابل تنازل فرنسا عما لها في مصر . وعلى الفور جاء رد روسيا معلنا موافقتها على قرار الضم ، وبينت أنها تعتبر مصر من الممتلكات البريطانية حتى من قبل أن تصبح روسيا وبريطانيا حليفين وعرضت على روسيا مقابل ذلك تسوية مسألة القسطنطينية والبواغير لصالحها (٢) .

وعلى أثر ذلك أعدت المسودات في الحال الأمر الملكي الذي سيصدره الملك جورج الخامس يعلن فيه للجميع بأن مصر أصبحت تحت التاج البريطاني .

F. O. Grey to Cheetham No. 344, Nov. 13, 1914. (١)

F. O. Buchanan to Grey No. 611, Nov. 19, 1914, Petrograd. (٢)

وبعد أن أنتهت الاجراءات اللازمة لضم مصر فوجئت لندن برفض فرنسا الموافقة على الضم اذ وصلت برقية من السفير البريطاني في فرنسا تعنى هذا ومتضمنة بأن انجلترا قد ضمت قبرص اليها فاذا تكرر ذلك مع مصر ، فان هذا سيسبب صدمة للرأى العام وبين لجراى أن وزير الخارجية الفرنسى يكتفى بوضع بديل للخديوى عباس ، وبأنه يفضل اعلان الحماية على مصر بدلا من الضم حتى لا يقال بأن انجلترا ستجنى فوائد من وراء الحرب ، وحتى لا تظهر فرنسا أمام شعبها بأنها مخلب قط للنار التى تشعلها انجلترا ، وأن هذا - ضم مصر - سيتخذها الألمان ذريعة ضد انجلترا ويكفى جدا ما قامت به من ضرب منطقة الشيخ سعيد والاستيلاء عليها ، وأنه اذا كانت انجلترا ترى أن الضم ضرورة فانه يقترح وجوب اصدار اعلان أو تبادل للمذكرات بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حتى يدرك الشعب أنه كان هناك اتفاق بين الحكومتين ، وأعرب الوزير أيضا عن عدم رغبته فى ضم مراكش وتأجيل هذه المسائل لما بعد الحرب ، كذلك أبان السفير - سفير انجلترا فى فرنسا - بأن سفير روسيا فى باريس يفرك يديه فرحا لأن عملية ضم مصر لممتلكات بريطانيا سيتيح الفرصة لتسوية مسألة البحر الأسود (١) .

وفى ١٩ نوفمبر أبلغت لندن سفيرها فى فرنسا بأن سلامة الموقف الداخلى فى مصر هو أهم هدف لها فى الوقت الحاضر ، وأبلغت أيضا « بتروجراد » بأنها لا ترغب فى احداث تغيير كبير فى النظام القائم فى مصر تقاديا لحدوث اضطرابات داخلية ، وأنه من الخير تأجيل البحث فى جميع التعديلات الاقليمية حتى يتفق عليها بين الحلفاء بعد أن توضع الحرب أوزارها . هذا فى الوقت الذى جاءت البرقيات من مصر ترفض فكرة الضم ، ففي ١٤ نوفمبر كتب شيتهم للخارجية يرفض بشدة الفكرة ، وذكر أنه أخذ رأى المستشارين الانجليز بمصر ، وبين أن ما يحدثه قرار ضم مصر واحلال حاكم بريطانى عام مكان الحكومة المصرية « تغير أكبر بكثير مما قدرناه ، وستتطلب الآثار التى ستترتب عليه ان تكون موضع اعتبار دقيق » (٢) .

هذا وسبق أن اللورد كرومر أصر ، وجورست أعلن ، وكشنر صرح بأن احتلال مصر اجراء مؤقت ، فكيف يمكن التراجع ، يقول ستورس فى مذكراته « كيف تنتزع من دولة صغيرة آخر مظهر للكيان الفردى ، وبدا لنا أن قرار ضم مصر سيكون نهاية لصدق كلمتنا فلن يعود أحد يصدقنا ٠٠٠ ان الوزراء المصريين قبلوا المسئولية الخطيرة فى مصر محمية ولو أن بريطانيا ضمت مصر اليها فسوف يستقبل جميع هؤلاء كرجل واحد وسيكون لهذا عواقب لا يمكن التنبؤ بها ، وقد بعث شيتهم ببرقية احتجاج الى لندن وصاغ الاحتجاج كل من

F.O., Bertie to Grey No. 491, Nov. 19, 1914, Bardaux.

(١)

F.O. Cheetham to Grey, No. 344, Nov. 14, 1914.

(٢)

جراهم وبرونيات وشييتهم وأنا ، وكانت البرقية التماسا بتخفيف حكم الاعدام بضم مصر الى الامبراطورية بوضع مصر تحت الحماية ، وذلك بمجرد الغناء السيادة التركية عليها وسجيل الاحتلال البريطاني لمصر ، واكسابه مظهرا شرعيا باعتبار الاحتلال فانونا الى جانب كونه أمرا واقعا ، والمحافظة على عرش أسرة محمد على سليما مع استمرار الوضع الذى كانت مصر تتمتع به قبل الاحتلال وبعده وقد كنت من أعداء الضم وأنصار الحماية ، فلقد فات الوقت ولم يعد ممكنا فى القرن العشرين أن نقضى على قومية الأجناس أو نحاول ابتلاعها وحتى ولو كان ذلك ممكنا عمليا فى أى مكان آخر فانه ليس ممكنا فى مصر ، إن طمس النيل الذى امتصه العبريون والفرس واليونانيون والرومان والأتراك امتصاصا كاملا بحيث محا كل أثر لهم ، هذا الطمس ليس بالبيئة المناسبة لأية تجربة جديدة » (١) .

هكذا كان الخلاف . أما الحكم على مصر بالاعدام بضمها الى الامبراطورية أم الحكم عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة بوضعها تحت الحماية أما استقلال مصر أو الحكم عليها بالبراءة فلم يكن موضع تفكير اطلاقا لا من الوكالة البريطانية فى مصر ، ولا من رجال لندن ، ولا ممن يهمهم الأمر من الوزراء المصريين وعلى رأسهم رشدى .

وللمرة الثانية وقف رجال الوكالة البريطانية ضد فكرة الضم بعد مشاورات عدة ، وقدموا الحجج والبراهين على عدم صلاحيتها وبينوا أنه من المستحسن أن تصدر وسائل الرقابة المختلفة التى تتطلبها الحرب من الحكومة المصرية عن أن تصدر باسم الحاكم الانجليزى للامبراطورية .

وكتب شييتهم لجرای فى ١٨ نوفمبر ١٩١٤ يقول : « وقد أضيف الى هذه الاعتبارات المباشرة أن النظام الراهن للحكم عن طريق أهل البلاد ليس أعظم أشكال الحكم كفاية غير أنه يفهم هنا كما أنه يعوض العيوب الادارية التى تنجم عن الضم ، فالضم يجب أن ينطوى على أن تكون بريطانيا العظمى مسئولة مباشرة وبدرجة أكثر على وجود مستوى أعلى من الحكم والقيام بحماية أدق للمصالح الانجليزية وقد يتم هذا فى النهاية الا أنه لا يحدث ذلك الا اذا أبعاد الموظفين المصريين على نطاق واسع وعلى الرغم من أن الكفايات ستزيد زيادة كبيرة يكون لها اعتبارها فانه سوف توجد طبقة لها أثرها من المتدمرين » (٢) .

كذلك أوضح شييتهم أن وجود نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر يزيد مركز إنجلترا فى مصر صلابة وتعقيدا اذا انضمت للامبراطورية ، هذا فى الوقت الذى كان يخشى من أثر القرار فى البلاد العربية التى بدأت فيها حركات

Storrs : orientation, pp. 136, 137.

Lloyd : op. cit., p. 197.

(١)

(٢)

التحرر والوقوف أمام دولة الخلافة ، وعملاء الانجليز فيها يشيرون شعور الكراهية ضد الأتراك ، فإذا جاءت بريطانيا وضمّت مصر فسيتحول الشعور ضدها .

ونتيجة لذلك دعا جرای مجلس الوزراء وعرض عليه الموقف فقرر أنه يلغى القرار الأول الصادر في ١٣ نوفمبر والقاضي بضم مصر وأن تعلن الحماية البريطانية عليها ، وكان ذلك في ١٩ نوفمبر ١٩١٤ غير أنها لم تعلن إلا في ١٨ ديسمبر والسبب أن المفاوضات طالت بين حسين كامل المرشح لعرش مصر وبين السلطات البريطانية في مصر حول قبوله العرش .

وكان بلندن حزب يؤيد الحماية ويفضلها على الضم يتزعمه لورد كرومر اذ يقول : « لا نستطيع أن ننكر أن هناك بعض الخلل في التوازن والأفضلية لو قورنت الحماية بالضم البسيط العادي . . ولا شك عندي مطلقا في أن الحكومة البريطانية قد سلكت سبيل الحكمة والصواب في مجاراتها للرأي العام وتفضيلها الحماية على بسط السيادة التامة » (١) .

وأخيرا فضلت انجلترا نظام الحماية على الضم ، وأبلغ الى الممثلين في مصر ، ذلك لأنه كان نظام يتفق مع سير الاحتلال لمرونته وتفاوت معناه ، فهو اذن يحمل معنى السيطرة . . . لا يختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسي. وينتهي في حالة الوسط دفاعا عن البلاد المحمية ، كما أن تعرضه لشئون البلاد المحمية أمر قابل للشد والجذب . فالدول الحليفة لانجلترا مثلا والمشاركة معها في الحرب تستطيع بذلك النظام أن تقبله لأنه يمكنها من القيام بكل شئون الحرب في مصر بدون تقييد بالمستقبل وتستطيع مصر الرضوخ له كحكم القوة مع أمل في المستقبل ، وبقبول شركاء انجلترا للحماية ورضوخ مصر لهم تستطيع انجلترا من هذا وذاك أن تقضى أغراضها في مصر (٢) .

وراحت انجلترا تدعى وتؤيدها في ذلك صحافتها بأنها أعلنت الحماية على مصر نتيجة لدخول الدولة العثمانية الحرب ، وانفصام العلاقة بينها وبين مصر ، وبأنها بذلك أعطتها الاستقلال تحت ظل الحماية . وهكذا تحولت الحماية المقنعة التي مارسها انجلترا على مصر طوال فترة احتلالها لها الى حماية سافرة .

عزل الخديوى عباس حلمي الثاني :

في صيف ١٩١٤ سافر كتشنر ناقد العزم على السعي لدى حكومته لاقناعها بخلع الخديوى عباس الثاني عدوه اللدود ، وعلة هذه النقمة هي بقايا تلك الحفيظة القديمة التي تركت الرجلين عدوين لا يتصافيان بعد أزمة الحدود ،

(١)

(١) الوطن ٢٦ فبراير ١٩١٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩ ، ج ١ ، ص ٤٣ .

وشعر الخديوى بما اعتزمه كتشمنر فى سفرته تلك السنة ، فاستحسن أن يجعل رحلته الصيفية الى الآستانة لا الى أوروبا حتى اذا سعت الحكومة البريطانية عند الباب العالى فى مسألة خلعه اذا اقتنعت برأى مندوبها فيكون على مقربة ليستطلع الخبر ، وليحسن العلاقة بينه وبين رجال الحكومة التركية ، وليبذل ما فى وسعه لاحباط سعى الانجليز وهو لا يجهل أنهم لاقون من الصدر الاعظم سعيد حليم أذا صاغية فى تلك الآونة لأنه كان يطمع فى خديرية مصر (١) .

وفى ٢٣ يوليو ١٩١٤ سافر عباس الى الآستانة بعد أن أمضى بعض الوقت فى باريس ، وعند نشوب الحرب قرر العودة الى مصر غير أن الحكومة الانجليزية رفضت عودته وأبلغت شيتهاهم قرارها ، ومع ذلك فان حسين رشدى لم يكف عن مطالبة الخديوى بالعودة الى مصر ، حتى أنه أرسل اليه فى ٣٠ أغسطس يبلغه بأنه « متى وصلت الجنود الهندية الى مصر فاني سأطلب من الوكالة البريطانية عودة سمو الخديوى فى الحال وأهدد بالاستقالة فى حالة معارضتها » (٢) وفى حقيقة الأمر لم يحدث هذا وكان ذلك فى حد ذاته تخديرا لاعصاب الخديوى وهو بعيد عن عرشه .

وفى ٣ سبتمبر ١٩١٤ زار سفير انجلترا ماليت عباس وطلب منه السفر لاطاليا وترك الآستانة . ولكن الخديوى رفض لأنه اعتقد أنه سيرسل منفيا الى مالطة ، ثم تقابل ترجمان انجلترا مع عباس وأخبره بأن وجوده فى الآستانة يشجع الأتراك على تأليف مائة ألف عسكري لاجراج الانجليز من مصر ، وقد أخبره بأن دورية خيالة عددها عشرون شخصا من العرب وصلت رفح فحيتها النقطة المصرية على الحدود ، وبعد أن مكثت الدورية يومين فى الأراضى المصرية رجعت وقد أرسلت انجلترا مذكرة للمصدر الأعظم فى ٢٣ سبتمبر للفت نظره لهذه الحادثة (٣) . وأفهمه بأن البرقيات التى أرسلها الى مصر كانت ذات معنى سياسى فالبرقية التى أرسلها فى العيد الصغير لرشدى يخبره فيها بأنه يود أن يكون بين المصريين ، والثانية الى سعد زغلول يعزیه فى وفاة حميه مصطفى فهمى ويرجو له طول البقاء « ليخدم أميره وبلاده زمنا طويلا ، ثم الثالثة التى تبشر بشفائه » . وفى ٢٧ سبتمبر أفهمه بأن عليه الذهاب الى نابولى فى الحال ، فلما ذكر له أنه ليست لديه أية نية فى الإقامة بها رد عليه السفير بلهجة التأكيد « انك لن تعود لمصر مرة أخرى » (٤) وقد أبان محمد فريد فى مذكراته هذه الحادثة اذ قال : « ان سفير انجلترا قصد

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ١٧٥ .

(٢) الامرام ٢٦ مارس سنة ١٩٢٧ .

(٣) أحمد شفيق : حويات مصر السياسية ، الحولية الاولى ، ص ص ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٤) Beaman : The dethronement of the Khedive, p. 65.

الخديوى فى قصره وطلب منه أن يغادر الآستانة الى غير مصر ٠٠ الى ايطاليا مثلا أو سويسرا لأنه يشاع بأنه ينفق مع الأتراك على ارسال جيش لطردهم — الانجليز — من مصر فأجابه الخديوى بالرفض رغما عن تهديد السفير له بأن هذا المنع يؤثر على مصالحه المادية والأدبية أيضا « (١) » .

ورفض الخديوى لاعتقاده بأنهم يودون القبض عليه بنفيه الى مالطة أو غيرها حتى لقد أظهر خوفه فى حالة ما اذا طلبوا منه العودة لمصر نفسها ، وطلب من محمد فريد مقابلة أنور باشا وطلعت بك ليتفق معهما على الجواب الذى يعرض على السفير الانجليزى اذا طلب منه ذلك ، فكان الجواب أن يدعى المرض (٢) .

ووضع الخط التلغرافى المباشر بين رشدى والخديوى تحت رقابة « رسل بك » الحكمدار الانجليزى للجيش المصرى (٣) .

وازدادت رغبة الخديوى فى استمرار حكمه لمصر فى الوقت الذى تأكد فيه من أن الانجليز لا يريدونه أن يعود الى مصر ، فحاولوا أن يهددوه بنسف المحروسة ثم راحوا يحدثونه عن حرارة الجو فى مصر ، وانتهى الأمر باقناعه باستحالة تحقيق رغبته بالعودة الى عرشه ، فبدأ نشاطه فى الآستانة وكان أول عمل يقوم به حتى يضمن ولاء المصريين له هو تقربه الى محمد فريد ، ففي ذلك الوقت كان بسويسرا وعندما عرف كل ما حدث هذا ترك سويسرا الى الآستانة بعد أن تأكد هو الآخر أن الفرصة قد حانت لتحسين علاقته بالخديوى حتى يستطيع أن يكون له سند للوقوف أمام الانجليز ، ولعله كان يطمح فى دخول مصر مع الخديوى لأنه كان على ثقة كبيرة من انتصار ألمانيا ، وعلى علم بتغلغل النفوذ الألمانى فى تركيا وأنه بانتصار كل من تركيا وألمانيا ستنتخلص مصر من انجلترا ٠٠ لذلك انتقل للآستانة ليكون أولا على مقربة من الخديوى الذى منع من العودة الى مصر ، وثانيا ليكون على يقين من تصرفات الدولة العثمانية حيال مصر .

ويحدد محمد فريد موقف الخديوى بعد أن رفضت انجلترا عودته الى مصر يقول : « تقابلت مع يوسف باشا فشرح لى الحالة وقال ان الخديو ممنوع من السفر لمصر ، وان الانجليز يخشون من أن يقوم بحركة ضدهم هناك ، وان هناك رأيين متنازعان : الأول الاتفاق مع الانجليز على منح مصر الدستور ، وانفصالها عن الدولة العلية ، وقبول الاحتلال بشروط معينة والثانى : الاتفاق مع الترك على استرداد استقلال مصر بالقوة بمساعدتهم وعودة الحالة الى ما

(١) محمد فريد : السابق ، ص ٩٠ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٩١ .

(٣) عباس حلمى ، مذكرات ، المصرى ، ١٥ يوليو ١٩٥١ .

كانت عليه قبل الاحتلال ، وأن الخديوى يميل الى الشق الثانى ، واتفق فعلا مع أنور باشا على تنفيذ هذا الرأى ، (١) لقد فكر عباس فى القيام بثورة يكون هو محركها ورئيسها وأن يكون القائد ويفنح مصر بمساعدة الأتراك .

بهذا نرى أن عباس فضل الاتجاه الى المناوئين لانجلترا حتى يستطيع تنفيذ أغراضه . لقد غير سياسته وأخذ يدلى بتصريحات ، فى حديث له مع مستر « كارل فون » Karl Von يصرح « بأنه من الطبيعى أن أتمسك بتركيا فى هذه الحرب فمصر جزء من الامبراطورية العثمانية » (٢) ، وفى الحال طلب الخديوى من فريد أن يتوسط له لدى رجال الحكومة التركية وبأن يقنعهم بإخلاصه فى العمل لأن العلاقة بينهما كانت قد ساءت بسبب موقفه من الحرب الطرابلسية حيث أطلع الانجليز على خطط تهريب الأسلحة والضباط ، وقد تم فعلا اللقاء بين فريد وطلعت وعرف منه : « أنهم مفتكرون فيها - مصر - ومتفقون على تخليصها ، وأنهم يستعدون لذلك انتظارا للفرصة ، وأن الخديوى غير مخلص ، ولكن ممكن استعماله كآلة لما له من النفوذ عند العمد والأعيان على شرط عدم اطلاعه على تفصيل الخطط » (٣) .

ووضعت الخطة على أساس إثارة حماس المصريين الى جانب الدولة صاحبة الخلافة الاسلامية ، وأعد عباس منشورا لارساله الى مصر يتضمن الهجوم على السياسة الانجليزية فى مصر ، وما أعدته الدولة من عتاد وعدة لاسترجاع مصر وإعادة العرش للخديوى الشرعى ، وتلك السياسة الجديدة التى تمنح الدستور الكامل وتطلق الحرية والاستقلال والتقدم . (٤)

وكان على عباس أن يرضى ألمانيا حيث ان انتصارها يثبت دعائم حكمه فى مصر ، فأرسل فى أوائل سبتمبر الى امبراطورها برقية تهنئة يهنئه فيها على سلامة ابنه ونجاته فرد عليها الامبراطور بأخرى يتمنى فيها سعادة مصر ، واعقب ذلك أن ذهب عباس الى سفارة ألمانيا بالآستانة وأظهر استعدادا لتقديم المساعدة فعلا تم الاتفاق على أن تقوم تركيا بارسال حملة الى مصر يكون الخديوى على رأسها مع القائد الألمانى بشرط ألا يترتب على هذه الحملة جعل مصر اىالة عثمانية ، بل لها أن تحتفظ بامتيازاتها بمقتضى الفرمانات ، وأن تبقى مصر للمصريين ، وأن يعود الخديوى للعرش ، وقد أيد امبراطور ألمانيا خطة الخديوى هذه لدى الحكومة العثمانية عن طريق سفيره فى الآستانة .

غير أن هذه الخطة ما لبثت أن أحبطت اذ أعد الأتراك حملتهم بقيادة جمال

(١) محمد فريد : السابق ، ص ٨٤ ، ٨٦ .

The Times, May 3, 1915, p. 7.

(٢)

(٣) محمد فريد : نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر ، ص ٩٨ .

باشا وبدون علم عباس ورفضوا حتى أن يصاحبها إذ كان أنور باشا يخشى بداخله في القيادة لعدم استعداده العسكري وكان يرى أنه لا يسافر من الأستانة إلا بعد أن يتم النصر للجيش التركي على قناة السويس » (١)

وهذا هو تفسير الحيرة التي اعترت بعض الكتاب الانجليز المعاصرين لتلك الفترة أمثال Elgood بصدد سلوك الخديوى في خلال الحرب حيث يقول : « انه مما يثير الدهشة فعلا أنه أى الخديوى لم يزر سوريا وفلسطين ليشجع جنود الحملة التي ألقت لغزو مصر . وقد يبدو بوصفه خديويا شرعيا أن يكون مشتركا مع الجيش ، والا فانه من المحتمل جدا أن القسطنطينية كانت تتوجس خيفة من صدق النية » (٢)

ولما رأى الخديوى أن الأمر تعقد بالنسبة لقيادة الحملة له رغب في تعيين عمه البرنس ابراهيم حلمى قائما له يرافق جمال باشا قائد الحملة ويدخل معه مصر نائبا عنه حتى يعود هو ، وتكلم في ذلك مع الصدر وكان سفير ألمانيا قد وافق عندما عرض الخديوى عليه ذلك ولكن الصدر لم يعطه ردا صريحا بحجة أخذ رأى أنور باشا ثم وصلته برقية من قومندان الحملة بمنعه من السفر الا بعد أن يجتاز الجيش العثماني قناة السويس ، وأرجع جمال باشا رجال الخديوى للأستانة ، وهذا دليل على أن جمال باشا لا يريد الخديوى ولا رجاله عند دخوله مصر لأنهم سيغيرون ادارة الحكم في مصر فقد أدلى طلعت بحديث لألماني يدعى « بودل Budle » بأن مجلس النظار سيجتمع قبيل دخول الجيش العثماني مصر ليقرر ما يتبع في ادارتها وأنه سيدعو الخديوى للمجلس ليبدى ملاحظاته (٣) .

ولما تعقد الموقف الى هذا الحد أدرك عباس أن وجوده في الأستانة سيكون خطرا على حياته فغادرها الى فينا في ١٥ ديسمبر ١٩١٤ ، ولم تمض سوى أيام قليلة حتى عزلت انجلترا عباس من حكم مصر .

الأمير حسين كامل سلطانا لمصر تحت الحماية :

منذ أن أعلنت الحرب وانجلترا تفرض سلطتها الفعلية على مصر حيث أصبحت الحاكمة الحقيقية للبلاد . وجاءت هذه الحرب فرصة لعزل من يناوئها في سياستها ، فقررت عزل عباس ووضع مصر تحت الحماية البريطانية وانهاء السيادة العثمانية ، وكانت على يقين من تحالف تركيا مع ألمانيا ومجهوداتها تجاه مصر . لذا رأت تغيير الأوضاع كلية في مصر .

(١) نفس المصدر ، ص ٩٧ .

(٢) Elgood : Egypt and the army, p. 98.

(٣) محمد فريد : نفس المصدر ، الكراسة الرابعة ، ص ١٠٥ .

ومع احياء لندن على الأمير حسين كامل لتعيينه على عرش مصر بعد
مرل الخديوى ففى ٢٧ سبتمبر ١٩١٤ أرسل جرای الى شيتهم يبلغه بأنه فى
حاله حدوث أى هجوم بركى على مصر نعلن الحماية البريطانية ويتولى خديويه
مصر الأمير حسين كامل (١) .

اختارت حسين كامل ليمثل الصورة المزيفة لحاكم مصر . فلم يبد فيه
الشعب أو الوزراء رأيا ، ككل اجراء اتخذته انجلترا منذ نشوب الحرب بحكم
سبطنها على شئون البلاد كلية .

ويبين ستورس سبب اختيار حسين فيقول : « انه لم يكن هناك شك
فيما يتعلق باختيار الحاكم الجديد ، لقد كان حسين معروفا ومحترما لدى
المصريين باعتباره مزارعا عمليا ، ومحترما أيضا لدى الأجانب والسلك
الدبلوماسى باعتباره سيذا ربي فى بلاط التويلرى العظيم ، وباعتباره أيضا
شعيق نوفيقي وابن اسماعيل » (٢) .

وبدأت الاتصالات بين شيتهم والأمير حسين ، ففى بادئ الأمر ذهب
شيتهم سرا لمقابلة حسين ليقاّته فى قبول منصب الخديوية وطالت المقابلة الأولى
بينهما نظرا لخطورة وسرية الموضوع فتواعدا على لقاء ثان ، فكان أيضا طويلا
وسريا وعقب انتهائه أرسل شيتهم للخارجية يبلغه بأن حسين لا يستطيع أن
يفعل الخديوية فى الوقت الذى ستثور فيه مشاعر المصريين بدخول الحرب
صد الخليفة بدون منح مصر أى وعد بمنحها الاستقلال الذاتى تحت السيادة
البريطانية (٣) .

اذن فالأمير لم يرفض العرش من حيث المبدأ ولكنه كان يخاف من النتيجة
إذا لم تنتصر انجلترا فى الحرب ، ومن صدى هذا التعيين فى العالم الاسلامى ،
ماذا سيقولون عندما تعين دولة مسيحية حاكما لمصر خلفا للخديوى الذى
خلعته لانضمامه لخليفة المسلمين .

وأعيد جس نبض الأمر ، ولكن حسين رفض أيضا ، ويقول ستورس :
« وكانت الحوادث تلح علينا ، وسئمت الحكومة البريطانية التأخير ، فقررت
أن نحل هذه العقدة بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية ، ولكن بعد أن
رفضت فكرة الضم عاد شيتهم مرة أخرى يبحث مع حسين الأمر ليقنعه
بتولى عرش مصر ، فوجده خائفا من قبول ذلك المنصب فقد كان أمراء البيت
المالك يقولون ان تركيا هى التى ستكسب الحرب ، وانها ستقبض عليه ،
وتقتضى على حياته ، وكانت زوجته الأميرة « ملك هانم » احدى جاريات والده

F. O. Grey to Cheetham no. 231, Sept. 27, 1914.

(١)

Storrs : op. cit., p. 136.

(٢)

F.O. Cheetham to Grey no. 235, 1st Nov. 1914.

(٣)

عباس ، وهى تشعر بولاء نحو أم الخديوى وبرى فى تولى زوجها العرش خيانه له . وكان حسين ضعيفا أمامها ، هذا بالإضافة الى أن الأمير كمال الدين الابن الوحيد له متزوج من ابنة الخديوى ، وكانت زوجته تهدده بالطلاق اذا قبل أبوه الجلوس على العرش مكان أبيها . . . لكن رغم ذلك فقد كانت داخلية حسين تدفعه الى أن يكون حاكما لمصر مكان عباس الذى يكرهه ويسميه الشاب المعتوه ويعتبر نفسه أحق بالعرش منه . ولكنه ظل يماطل على أمل الحصول على شروط أفضل فى الوقت الذى كان هناك ضغط تركى يمارس سرا عن طريق مبعوثين من الأستانة لاطالة المباحثات حتى منتصف يناير وهو الموعد الذى سيكون فيه الأتراك على استعداد للهجوم على مصر . ولا أعتقد أن الأمير تأثر تأثرا كبيرا بهذا الضغط على الرغم من أن الحرير فى تلك الأيام كان مقصورا على الأتراك . وكان الضغط العائلى كالتواحين التى تطحن ببطء ولكنها تطحن أجزاء متناهية فى الصغر . وكان الأمير حسين يعتقد أنه يقدم لبريطانيا معروفا بقبول العرش ولهذا فهو يطالب بتحقيق رغباته ، ويطالب بتحويل مصر الى مملكة يحكمها ملك مصرى ، ولكن كان من المستحيل أن يحمل أمير تابع - لملك بريطانيا - نفس اللقب الذى يحمله مولاه . . لهذا جرأت أن أقترح ابدال لقب ملك بلقب سلطان وهو لقب عربى معناه (حامل سلطة الحكم) وقد قبل الطرفان (الأمير والحكومة الانجليزية) اقتراحى ، ولما كان لقب (صاحب الجلالة) مستحيلا أيضا لأن ملك إنجلترا يحمل لقب صاحب الجلالة ، فلقد اقترحت أن نسميه (صاحب العظمة) وهى مرادفة لصاحب السمو القديمة المبهجة . وكان أى تقهقر فى الحرب للحلفاء فى أى جبهة قد يلقى بنا فى أزمة شنيعة تجعلنا ندلل لبيع تاج تقل الرغبة فيه ونضطر الى أن نعرض مزيدا من المغريات المقبولة » (*) .

وأخيرا عرضت الحكومة البريطانية على حسين كامل عرش مصر مع لقب سلطان ولا شئ غير ذلك ، ولكن حسين اعترض ، وأشار الى أن الوثيقة لا تحوى ذكرا للوراثة فى أسرته أو من بين سلالة محمد على ، وأنه لم يسمح له باختيار علم لمصر ، وما اذا كان المصريون سيكونون رعايا بريطانيين أم يحتفظون بكيانهم وجنسياتهم فى ظل حماية بريطانية ؟ ويمضى ستورس : « وكنت أرى أن الأمير حسين على حق تماما فى هذه النقاط الثلاث . ولكن لدينا تعليمات من لندن ، وبدا أنه من المستحيل اقناعه بالقبول . وكان الحل البديل لذلك هو اعلان الحماية البريطانية على مصر دون أى سلطان ، وكنت أعلم أن فرض العلم البريطانى على مصر وهو يحوى الصليب على ثلاثة أشكال سيكون له أثر سيئ فيها ، بل سيكون له أثر أسوأ فى جميع أنحاء بلاد العرب . وسوف يؤدى هذا الى تقوية الحزب الخديوى التركى عندما يعرف

Storrs : op. cit., p. 137.

(*)

الناس أن الأمير حسين رفض أن يتولى العرش لأن كرامته لا تقبله ٠٠٠ وجهزنا برقية الى لندن تحوى رفض الأمير العرش ٠٠ ولجأت الى محاولة أخرى فأوفدت على شعراوى باشا وهو من أصحاب الاراضى الاثرياء - وكان على علاقة وثيقة بالأمير طول حياته - لمقابلته واقناعه بقبول العرش ، وأوفدت أيضا « امبراوز سينادينو » وهو يونانى على صلة بالوكالة طوال الخمس والثلاثين سنة الماضية لمقابلة حسين كامل واقناعه بقبول العرش ، واتفقت معهما على أن يذهب كل واحد منهما على حدة للأمير « (١) » .

وبدأ كلاهما يبذل المحاولات لاقتناع حسين كامل ، وكانت محاولة سيادينو أقوى من على شعراوى ، لذا طلب ستورس من شيتهم تأجيل البرقية - التى تحوى رفض حسين للعرش - المرسلة الى لندن ، وقابل ستورس حسين بناء على ميعاد استطاع سينادينو أن يحدده معه « استقبلني بقصره بهلبوبوليس وجلست معه من العاشرة مساء حتى منتصف الليل ، فبدأ يذكر لى الأمثلة على اخلاصه لانجلترا ، وتحدث دون نحفظ على الاطلاق فقال انه يقبل العرش ولكنه لا يستطيع أن يقبله بالصورة التى تعرضها عليه حكومة صاحب الجلالة وتوسلت اليه من أجل مصلحته ومصلحة البلاد أن يثق بالحكومة البريطانية التى استدعته من المنفى والتى لم تخدعه حتى الآن ، ومع ذلك فقد ظل الأمير رافضا . وفى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء قلت للأمير اننى أخشى أن أكون متطفلا على وقت فراغه ، فسألنى عما اذا كنت سأصرف متائرا بصورته كرجل عنيد ؟ قلت كلا : ولكنى متأثر بصورة أمير لاثقة له فى لورد كنتشنر أو فى الحكومة البريطانية ، وعندئذ بدا على الأمير بعض التردد وقال لا يمكن أن أتركك ترحل ولديك مثل هذا الانطباع عني ، فماذا تعتقد أنه من الأفضل أن أفعله ؟ قلت له : اسمح لنا أن نضع نصا قويا للوراثة وأن نترك مسألة العلم والجنسية لحكم المندوب السامى البريطانى الذى سيأتى ، وأشارت الى أن سلطانا على العرش يكون فى موقف أفضل كثيرا للمساومة من مطالب بالعرش مهما كان جليل الشأن ، وقلت له أيضا انه بعد ما تواجهه وزارة الخارجية البريطانية هذا البرهان الواضح على حسن نيته فليس من المستحيل أن تمنحه قدرا أكبر من الثقة ، وفكر الأمير برهة وقال : اذا ضمننت لى أن المندوب السامى البريطانى سوف يبت فى المسألتين الأخرتين لمصلحتى ، وتحقق لى الوراثة فى العرش فانى أقبل . قلت ان هذا ليس قبولا على الاطلاق بل مجرد تأجيل لموعد المطالب واننى أسف لأن مثل هذا الشيء الصغير يحول بينك وبين عمل كل الخير الذى أعرف أنك تكون قادرا على عمله ، وانه لم يعد أمامنا الآن الا ارسال البرقية التى تتضمن رفضك « (٢) » .

Ibid, p. 138.

(١)

Ibid.

(٢)

وبعد انصراف ستورس دخل سينادينو للأمير وسأله عما حدث فأبلغه .
فسأله سينادينو لماذا لم تجب اجابة صريحة بأنك قبلت العرش ، فقال حسين :
« لقد تركته يفهم على طريقة الخواجات » فرد عليه قائلا بأن هذه المسألة
تقتضى اجابة صريحة واضحة وراح سينادينو يؤكد للأمير حسين أن لديه
معلومات مؤكدة بأن الانجليز سيكسبون الحرب . فرد عليه حسين بأنه قرر
قبول العرش بدون شروط .

وفي اليوم التالي استدعى حسين رئيس الوزراء وأبلغه ما حدث وبأنه
قرر قبول العرش ثم أمسك بالهاتف وطلب ستورس وأبلغه أنه على أن
استعداد لقبول اقتراحه الذي قدمه في الليلة السابقة ، فرد عليه ستورس بأن
هذه المسألة أخطر من أن يتلقى فيها ردا بالهاتف وأنه من واجب الأمير أن
يحضر بنفسه الى قصر الدوبارة ليبلغ شيتهم أنه قرر قبول العرش بدون قيد
أو شرط (١) .

قبل حسين هذا الازدراء ، وذهب الى قصر الدوبارة وأبلغ شيتهم بأنه
سحب رفضه السابق للعرش . وقبل شيتهم أوراق الموظف الجديد الذي
حضر اليه خاضعا . وعلى الفور أرسل شيتهم برقية للندن بذلك النبأ ،
وصيغت المعلومات ، وأصدرت الأوامر الى السلطان الجديد بالا بيت في أمر
كبير أو صغير بغير موافقة دار الحماية ، ورفع مرتبه من مائة ألف جنيه مرتب
الخدوية الى مائة وخمسين ألف جنيه في السنة (٢) .

من هنا نرى أن حسين لم يفكر الا في نفسه ، في لقبه ، في وراثته
أبنائه ، أشياء كلها عديمة القيمة . لكنه كان كاسماعيل وتوفيق مهتما
بصالحه الشخصية حتى تمسكه في بادئ الأمر بتعويض مصر بإعطائها
الاستقلال الذاتي ما لبث أن تنازل عنه .

وعقب قبول السلطان الجديد العرش سمحت السلطة العسكرية
للمصحافة المصرية بنشر ما يهوى الأذهان للتغيير السياسى الذى كانت انجلترا
تنوى اجراءه (٣) .

وجاء يوم ١٩ ديسمبر ١٩١٤ فخرج الأمير من قصره متجها الى عابدين
وفي فناء القصر اكتظ المدعوون بالسرايق المقام فيه ، ويذكر الهلباوى - الذى
كان من بين المدعوين - تأثير الحفلة على الحاضرين اذ يقول : « ... جاءنا
الأمير عند دخوله فحييناه بدموع لم نستطع اخفاءها ، لأنه خيل إلينا في ذلك
الوقت اننا نشيع جنازة البقية الباقية من استقلال مصر ، وان انجلترا قد

Ibid.

(١)

(٢) ابراهيم الهلباوى : مذكرات ، الملف الثالث ، ص ١٠٢ .

(٣) الوطن ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، الشعب ٦ نوفمبر ١٩١٤ .

استبدلت هذه الجنازة بمهزلة من المهازل استخفافا بعقولنا واحتقارا لكرامتنا .
وما انسكب من دمع صديقي لطفى بك من العبرات في ذلك الموقف أفقدنا
سطرا عظيما من صداقة السلطان لأنه عدها منا سوء معاملة أو قلة وفاء « (١) » .

وفد أساع حسين كامل أنه قبل العرش لخوفه من أن تجيء انجلترا
بحاكم أجنبي الى مصر ، فمن أقواله « انما قبلت العرش لاحتفظ به لابن أخى ،
ولو لم أقبله لجاء الانجليز بأجنبي يحكم البلاد » ، وقد صرح حسين رشدى
ايضا بأن انجلترا قد أحضرت أغاخان زعيم الطائفة الاسماعيلية من الهند
لكى يتولى حكم مصر ، وكثير من المراجع والكتب التى تناولت هذا الموضوع
تزعم هذا الزعم (٢) .

ولكن بالرجوع الى مذكرات أغاخان نجد أن انجلترا قد أحضرت لمصر
ولكن ليس ليحكمها انما ليهديء من روح المصريين المتذمرة ، يقول فى مذكراته :
« كان كتنشر متيقظا لكل طارئ فى الشرق - وبالذات فى مصر - فقد أرسل
الى مهمة دبلوماسية أو شبه دبلوماسية كانت الوزارة تؤيدها ، وكان الملك
جورج الخامس موافقا عليها ومهتما بها ، كانت تلك المهمة تتعلق بمصر حيث
كان الوضع السياسى مضطربا ودقيقا ، كان عباس بالآستانة ومصر بدون حاكم
وكانت النتيجة فى مصر شيئا يقارب الفوضى ، وكان الشك أعمق ما يكون فى
الرأى العام الاسلامى . لهذه الأسباب كان من الضرورى المحافظة على الأمن
الداخلى فى مصر . اذن فقد كانت مهمتى أن أوضح هذا الرأى وأعمل على
استقراره ، لقد طلب منى أن أصطحب معى زميلا لى ، ولذا لجأت الى صديق
قديم وعزيز لى هو سير عباس على بك الذى كان عندئذ العضو الهندى فى المجلس
الدائم . وهكذا سافرنا الى القاهرة بأسرع ما استطعت ، وهناك استقبلنا
استقبالا لا يكاد يكون ملوكيا ، كنا هناك ضيفين رسميين على القائد العام
البريطانى ، وانصرفنا فورا الى أداء مهمتنا الدقيقة الشاقة المتشعبة الى طبقات
كثيرة من المجتمع المصرى ، فكان علينا أولا أن نكسب القصر أو بالأحرى
الشخصيات الرئيسية فى العائلة المصرية الحاكمة ، كان هناك حسين كامل
وأخوه أحمد فؤاد ، وكمال الدين حسين المتزوج من ابنة الخديوى عباس ،
والعلماء رؤساء جامعة الأزهر ، كما كان هناك عامة الشعب المصرى منهم
المتعلمون الذين يجلسون فى مقاهيهم يطالعون ويناقشون الى ما لا نهاية
وشوق كل عدد من كل صحيفة يتتبعون أخبار الحرب ، والفلاحون الذين
كانوا وما يزالون المصدر الحقيقى لقوة مصر ، كان علينا أن نقنع هؤلاء أن
يؤيدوا أو يؤازروا قضية الحلفاء » (٣) . وجعل الانجليز وظيفة أغاخان فى

(١) ابراهيم الهلواى : السابق .

(٢) محمد حسين هيكىل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٧٤ .

(٣) محمد أغاخان : مذكرات ، ترجمة دار العلم للملايين ، صص ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

مصر سرية للغاية حتى يمكن لهم أن يهددوا المصريين باحضاره كاحتمال تنصيبه حاكما عليهم ، ويذكر المنار : « زار مصر محمد سلطان آغاخان زعيم طائفة الاسماعيلية أقدم الطوائف الباطنية جاءها عائدا من لندره ٠٠ وقد نزل ضيفا على مكسويل بمصر فلقى من الحفاوة والتكريم من الحكومة المصرية وكبراء الانجليز ، وقد تم حديث بين محرر المنار وآغاخان بشأن تقديم المسلمين ٠٠ أما حديثنا عن حالة مصر ومسألة الحماية الانجليزية عليها فلا يجوز نشره » (١) .

وكما هيأت انجلترا أذهان المصريين الى عزل عباس ونصيب حسين كامل على العرش عملت على الاعداد لقبول نظام الحماية ، وألقى هذا على الصحافة أولا ثم على تصريحات المسئولين ثانيا ، ففتحت الأبواب للترحيب بالحماية بل والمطالبة بسرعة تنفيذها (٢) ، ولعب رشدي دورا ايجابيا في ذلك ، وانتهى الأمر باعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وأعقبه عزل عباس حلمي وتعيين حسين كامل حاكما لمصر . وأنكرت انجلترا جميع أسس الحماية واغفلت نصوصها القانونية وخالفت تصريحاتها بشأن عدم تغيير الوضع الراهن حتى الوريث الشرعي لعباس حلمي لم تعينه مكان أبيه ، وجدير بالذكر أنه عندما ألغت انجلترا الحماية قالت عنها « كانت عملا غير مرض » (٣) .

وجاء بلاغ انجلترا للسلطان الجديد ليسجل صفحة من الهوان في تاريخ مصر الذي عاشته طيلة سنوات الحماية ، ففيه أعلم الحاكم الجديد بأن الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على مصر قد سقطت عنهما وآلت الى جلالة ملك بريطانيا العظمى ، وان أفضل وسيلة للقيام بالمسئولية الخاصة بالدفاع عن مصر هي اعلان الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وأن تكون الاتصالات بين حكومة مصر والدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر (٤)

هذا هو دستور الحماية الذي وصفته « المانشيستر جارديان » بأنه بمثابة ضم مصر الى انجلترا ، أما « التيمز » فقد علقت عليه في الافتتاحية تحت عنوان « مصر تحت العلم البريطاني » (٥) .

كان ذلك كافيا لترجمة الوضع الذي غدت فيه مصر ، والذي أصبح

(١) المنار ، المجلد الثامن عشر ، مارس ١٩١٥ ، ص ١٥٩ ، ١٩٠ .

(٢) الوطن ، ١٦ ديسمبر ١٩١٤ ، المحروسة ١٧ ديسمبر ١٩١٤ .

(٣) عبد الرحمن فهمي ، مذكرات ، المجلد الاول ، ص ٤ .

(٤) Récueil des doc. relatif, pp. 191, 2, 3, 4, 5, 18, 19 Dec., 1914. (٤)

The Times, Dec. 19, 1914. (٥)

فيه السير هنرى مكماهون يتصرف فى كل شىء حتى أصبحت مصر أشبه
بمستعمرة انجليزية بعد أن قضى على الاستقلال الداخلى والحقوق التى كانت
لمصر ولخديويها بمقتضى القرارات . هكذا أرادت انجلترا ، ونجحت فى أن
يكون لها ما أرادت ، وقد صرح لويد جورج بأن ما تم كان نية مبيتة ، ففي ١٨
نوفمبر كتب شيتهم الى جراى يقول « ان الفكرة التى تنطوى عليها الحماية
هى الاندماج فى الامبراطورية البريطانية دون أن تفقد مصر شخصيتها » (١) ،
وكتب كرومر « بعد أن بقى مصر مصر السياسى معلقا مدة ثلاث وثلاثين سنة
سوى بصورة نهائية ، لقد أدمجت البلاد فى الامبراطورية البريطانية ، ولم
يكن هناك أى حل آخر ممكن » (٢) .

كلف السلطان حسين عقب جلوسه على عرش مصر رشدى بتكليف أول
وزارة فى ظل الحماية تلك التى كان راضيا عنها والتى بفضلها وصل الى ذلك
العرش واعتبرها مزيلة للخلافات الداخلية وموحدة للعناصر بما ينطوى عليها
من مزايا كان يتوهمها متجاهلا ما تنطوى عليه من سلطة وسيادة استعمارية ،
ويعلن « الجود » على ذلك بقوله « وتلك نبوءة كانت تنطوى على تفاؤل أكثر
من أن تكون صداقة » (٣) .

وشكلت الوزارة ورأسها حسين رشدى وأمسك بزمام الداخلية ،
واسماعيل سرى تولى الاشغال العمومية والحربية والبحرية وأحمد حلمى
الزراعة ويوسف وهبة المالية وعدلى يكن المعارف بعد أن ألغيت الخارجية
وعبد الخالق ثروت الحقانية واسماعيل صدقى الأوقاف (٤) ، وجرت تغييرات
كبيرة داخل الديوان الخديوى فأصبح ديوانا سلطانيا بعد أن أبعد كل من
كانت له علاقة شخصية بعباس حلمى فعزل أنصاره ورجال حاشيته بعد أن
الصقت بهم التهم .

ورحب المسئولون بالمناصب الجديدة فى ظل الحماية واعتبروها نظاما
دائما لمصر الى الحد الذى أقر فيه ثروت إعجابه بها وتبعه باقى أعضاء
الوزارة (٥) ، وبذلك لم يقدر الموقف تقديرا صحيحا ، فقد كانت انجلترا فى
حاجة ملحة لمساعدة مصر ، وكان يمكن لهم لا أقول املاء الشروط ولكن على
الأقل نيل عهد مكتوب بأن الحماية اجراء وقتى تقضيه الحرب تحصل مصر
بعده على استقلال سياسى . لكن مضت تصريحاتهم على صفحات الصحف
وترديدتهم لأفضال النظام الجديد الذى خضعت له مصر بل والتغنى بضعف

Lloyd : op. cit., p. 206.

Cromér : Abbas II, p. 13.

Elgood : The transit of Egypt, p. 218.

Récueil des doc. relatif de la guerre, p. 202.

Storrs : op. cit., p. 142.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

مصر وأنها ان لم تكن انجلترا أعلنت الحماية عليها فستفتش لها عن دوله قوية تحميها (١) ، وحتى أثناء الحرب لم تستغل الصعوبات التي كانت تخطوها انجلترا بطلب شيء لصالح مصر وقت أن كانت الجيوش التركية نهبد قناة السويس . وهكذا وضع دستور الحماية وأيده أصحاب المصالح الحقيقية ، وانتقلت البلاد الى دور تاريخي جديد ومرحلة قاسية من مراحل النضال الوطني .

وفي ٢١ ديسمبر ١٩١٤ اجتمع مجلس الوزراء أول اجتماع له في عهد الحماية تحت رئاسة الحاكم المصري الجديد ، وفيه تقرر : أولا : إلغاء وظيفة قاضي مصر ، الذي كان يعين من قبل تركيا دليل على العلاقة الدينية بين مصر ودولة الخلافة ، وبذلك انقطع آخر رباط كان يربط مصر بتركيا ، وقد اعترض هذا القاضي عند اعلان الحماية لمخالفة ذلك للفرمانات العثمانية ، وفي ٣٠ ديسمبر ١٩١٤ سافر محمد فوزي افندي آخر قضاة مصر متجها الى الآستانة .

ثانيا : اصدار مرسوم بتعيين رئيس ونائب مصريين للمحكمة الشرعية العليا وكانا قبل ذلك تركيين ، ورئيس ونائب مصريين أيضا لمحكمة مصر الشرعية الابتدائية .

ثالثا : اصدار قانون معدل لبعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وتقرر أن يكون تعيين رؤساء المحاكم الشرعية ونوابها وقضاها بأمر من السلطان بناء على طلب وزير الحقانية ومسئولية مجلس الوزراء (٢) .

وتبعاً للتغيير الجديد سري الأمر أيضا على خطبة الجمعة ، فأصبح يدعى فيها للسلطان حسين بدلا من السلطان العثماني مع ابقاء الدعاء للخليفة دون ذكر اسم شخص معين لعدم اثاره الرأي العام ومارست انجلترا السلطة الفعلية والرقابة الكلية حتى على اختصاصات مجلس الوزراء ، وأخذ كل من شيتهم ومكسويل وجراهم على عاتقهم ومنذ البداية الضغط على المصريين بمختلف الطرق ، وعندما جاء أول يناير ١٩١٥ موعد انعقاد الجمعية التشريعية رأى الانجليز أن الوقت لم يعد مناسباً لعقدها وذلك تنمة للضغط وكبت الحريات وتكميم الأفواه ، فأجلت الى ١٥ أبريل ١٩١٥ وفي ١١ أبريل أجلت الى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ وأخيرا وفي ٢٨ أكتوبر صدر مرسوم بتأجيلها بدون تحديد لميعاد آخر وبايقاف العمل بأحكام القانون النظامي الأساسي القاضي بتجديد انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات بدل

La phare d'Alex., 23 Dec. 1914, Le Journal du Caire, 12 Dec. 1914, (١)
The Times, Jan. 8, 1915.

(٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم بحكم القانون ، أو الذين يكونون توفوا أو شطب اسمهم منعا لأي سبب كان (١) . وقد وافق رشدي أيضا على ذلك الايقاف لأنه رأى أنه باستمرار اجتماعات الجمعية امكانية خروج أصوات المعارضة وخصوصا وأنه كان يعلم أن سعد زغلول متزعم لحزب المعارضة في الجمعية وأنه لن يسكت على كل هذه الاجراءات التي تحدث .

ويذكر سعد زغلول بصدد هذا : « فاستطردت الكلام - مع ستورس - الى الجمعية التشريعية فقال انها الآن نائمة بسبب الحرب ، فقلت : ان نومها قد طال وثقل فهل ستستمر نائمة ، فقال الى أن تنتهي الحرب ، قلت ان المجالس الشورية في بلاد الحرب تنعقد ، قال ولكنها لا تبحث الأشياء الا ظاهرا فقط ، فقلت ان هذا الظاهر حرمت منه أيضا الجمعية التشريعية لأنها أهملت أخذ رأى أعضائها في مهام الأمور ولو بصفة غير رسمية ، فقد تقرررت الميزانية وهي من أهم الأمور بدون أن يستشار أحد من الأعضاء فيها ، وفي ظني ان الجمعية تعاون الحكومة على أعمالها وتخفف من المسئولية عنها ، فقال ان عدم عقدها لم يكن لقللة الثقة فيها بل لكثرة اشتغال الوزراء بمهام الأعمال وعدم وجود وقت عندهم يتفرغون فيه لمشاركة الجمعية في أعمالها ، فقلت مبتسما اني منعت الوزراء كثرة الأعمال من الاشتغال من الجمعية فلا أظن أن هذه الكثرة تمنعهم من مشاوره أعضائها ، فقال اننى أؤكد لك بأن الحكومة واثقة بالجمعية وأنها تشتغل بتوسيع اختصاصها ، فقلت ان كان توسيع الاختصاص بالمعنى الذى قرأناه فى الجرائد ، أن يكون رأى الجمعية نافذا فى مسائل الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية فهو قليل الأهمية بالنسبة لما كنا نأمله ومع ذلك فقد قيده بقيود قللت من فائدته ، وما دامت نية الحكومة نحو الجمعية حسنة ، فمن اللازم اظهار هذه النية لا اخفاؤها . وتقيد الجمعية بتلك القيود من شأنه أن يوهم قلة ثقة الحكومة بالجمعية وأن الأوفق أن يبدأ بالاطلاق لا بالتقييد لانك اذا دعوتنى للتنزه فى هذه الحديقة بشرط ألا أجول فى مكان معين فيها ولا أتعدها الى سواء شعرت من الضيق وقلة الثقة بخلاف ما اذا أذنتنى بالتجول فيها بلا شرط فانى أكون كثير المنه والشكر لك ولا أشعر بشيء من الضيق ، فقال ولكننى أخشى اذا أطلقت الأمر لك أن تفسد الزهر والثمر فالتزم بدعوة البوليس لخراجك وهناك يكتر صياحك وتعلو الضجة منك » (٢) .

ومن ذلك يتبين أن سعد زغلول لم يكن راضيا عما حل بالجمعية ، ولم يكن بمفرده ، فهناك آخرون ، فحسين بك هلال اعترض على دخول مصر الحرب

Gouvernement Egyptien Conseil des ministres, No. 11, 8, Nov. (١)
1915.

(٢) سعد زغلول : السابق ، كراسه ٢٥ ، ٨ ، ١٠ مارس ١٩١٥ ، صص ١٣١٣ ، ١٣٢٢ .

١٣ ابريل ١٩١٥ ، ص ١٣٣٨ ، كراسه ٥٣ ، صص ٤ ، ٥ .

وخروجها عن الحياد ، وقدم مذكرة لرشدى بهذا المعنى ، وأحمد عبد اللطيف المحامى لما وصلتته الدعوة للشخص الى القصر مع زملائه رفض وأعلن الى كبير الأمناء انه يعد النظام الجديد باطلا ولذلك فهو لا يشترك فى أية حفلة من حفلاته (١) .

وهكذا قضى على آخر مظهر للحياة النيابية فى مصر بقيام الحرب وبالسلطة التى فرضتها انجلترا عليها وبالموقف المخزل الذى وقفه كل من السلطان ووزرائه بصدد هذه الجمعية ، فقللوا من شأنها وصرحوا بعدم صلاحيتها .

مصر فى ظل الحماية :

رتب على اعلان الحماية أن رفعت انجلترا وظيفة المعتمد والقنصل العام البريطانى الى وظيفة المندوب السامى ، وقد اختير لهذا المنصب السير هنرى مكماهون . وأخطأت انجلترا عندما عينته فهو غير ملم بأحوال مصر ، وليست له أية خبرة سابقة بشئونها على غرار من كانوا قبله ، ولم يكن فى وضع يجعله يؤثر على المصريين كرجل له شهرة عالية واسعة النطاق بنفس الطريقة التى كان يتبعها كتشنر من قبله .

وصل مكماهون الى مصر فى ٩ يناير ١٩١٥ ليتولى مهام المنصب الجديد ، فكان أول عمل يقوم به هو اطلاق أيدي المستشارين الانجليز فى البلاد حتى أصبح هؤلاء هم الحكام الحقيقيون : « حتى كان منصب المستشار المالى فى عهد الحماية أهم منصب فى مصر ، لأن المستشار كان رئيس الوزراء الفعلى ، أما رئيس الوزراء فقد كان عبارة عن انسان ميكانيكى يبصم القرارات ، وتقتصر واجباته على تلقى الزهور والرياحين أو الاحجار والرصاص حسب مقتضيات الحال » (٢) .

ومنذ بادىء الأمر رسم مكماهون لنفسه سياسة معينة وهى الاستئثار بالسلطة وإهمال السلطان حسين ، وتحقير رشدى فقبل اعلان الحماية كان العميد البريطانى لا يستطيع تنفيذ مشروع أو اصدار مرسوم قبل الحصول على موافقة الوزراء المفوضين ، وعلى ذلك فقد كان العميد البريطانى وموظفو قصر الدوبارة يترددون على جميع الحفلات التى يقيمها رجال السلك السياسى حتى وطدوا صداقتهم بممثلى الدول وبذلك تزول العقبات وحل الوثام محل الخصام ، ولكن بعد اعلان الحماية أصبح عميد قصر الدوبارة هو الحاكم

(١) الامرام ، ٢٢ مارس ١٩٢٧ .

(٢) آخر ساعة المصورة ، ١٥ يناير ١٩٣٩ ، ص ٣٧ .

بأمره حتى لقد انقطع الموظفون الانجليز تدريجيا عن زيارة المفوضيات الأخرى والاختلاط بالأجانب في مصر (١) .

رب على ذلك أن أصبح السلطان وحكومته كمية مهمة مما أدى الى تزمز السلطان وانطوائه على نفسه ، وعلى مرور الأيام اشتدت الجفوة بينه وبين مكماهون حتى صار كل منهما لا يرى الآخر ، وأخذت السلطات تتركز كلها في أيدي المستشارين بعد أن اعتبرهم مكماهون مسئولين رأسا أمامه وعليهم أن يوجهوا مكاتباتهم له مباشرة للرجوع الى لندن بشأن أية تعليمات أو توجيهات ، وقد تعجب حينما نعلم أن هؤلاء المستشارين كانوا يعتبرون موظفين لدى السلطان نفسه .

وعمل مكماهون منذ اللحظة الأولى لوصوله على جعل السلطان يشعر بان درجة نائب جلالة ملك انجلترا فوق مستوى درجة سلطان مصر . . . ليس صاحب الجلالة هو الذي اختار حسين وعينه ، اذن فحسين مدين لجلالته ببعينه حاكما لمصر . . هو الخاضع الدليل لسيده وبالتالي لنائب سيده .

صدرت الأوامر الى السلطان الجديد ألا يبيت في أمر كبير أو صغير بغير موافقة دار الحماية ولتسهيل هذه المهمة أنشئ خط هاتفى مباشر بين مكتبه في قصر عابدين وبين مكتب المندوب السامى ، وحتى ذلك استكثره النائب لكثرة مشغوليته ، لذا أصبح الخط مباشر مع مستر ستورس السكرتير الشرفى لدار الحماية فتضايق السلطان لذلك وطلب أن يكون الخط المباشر بين ستورس وبين السكرتير السلطانى الخاص وكاد يجن ستورس من الهاتف المباشر فمثلا سكرتير السلطان يسأل :

ان صاحب العظمة يريد أن يقيم مأدبة غداء فى القصر للعلماء فهل يدعوهم أو لا يدعوهم ؟

وبعد خمس دقائق يسأله : ان رئيس الوزراء يطلب مقابلة السلطان هل يقابله أم لا ؟ وتمر خمسة دقائق أخرى فيسأله السكرتير : ان أحد الامراء يطلب سلفة من السلطان فهل يدفع له السلطان المبلغ المطلوب أم أن اخلاص هذا الأمير للانجليز موضع شك ؟ .

هذا الوضع كان ينير ستورس اذ يقول : « بدأت آسف لتركيب الهاتف المباشر الخاص الذى يربط مكتبى فى قصر الدوبارة بالقصر فى عابدين . . . لقد وافقت على هذا بفكرة أنه أوفر على نفسى استدعاءات السلطان الدائم ، لكن اراكيل نوبار بك سكرتير السلطان الخاص أصبح يستعمل الهاتف كالبقية ، ينفع فيه باستمرار يدمر به روحى وأسفاه » (٢) .

(١) نفس المصدر ، ٥ فبراير ١٩٣٩ ، ص ٢٥ .

:Storrs : op. cit., p. 146.

(٢)

وقد ذكر سعد في مذكراته عن ضعف مركز السلطان أمام قوة الانجليز يقول : « حادث السلطان مكاتب جريدة ايطالية محادثة نشرتها جريدته ، ولكن فلم المطبوعات هنا حذف منها بعض الجمل واقتضى لنشرها بتمامها في بعض الصحف العربية تحت عنوان (مخابرات بين الوزارة ومكماهون) وبلغني أن السير مكماهون استاء لهذا الحديث ونشره وأرسل يعنف السلطان على محادثته لرجال الصحافة حتى قيل انه منع السلطان من الاجتماع بهم ومحادثهم في الشئون العامة » (١) .

وهكذا اعتبر المندوب السامي البريطاني حاكم مصر موظفا صغيرا عنده ، وما عليه الا أن يذهب اليه ويعرض عليه ما يريد ويطلب منه ما يشاء . أما مكماهون نائب جلالته لا يذهب الى قصر عابدين اذ أصبح هو الملك الحقيقي الغبر منوج ، لقد وضعت انجلترا هذه السياسة لاذلال السلطان وتحقيره حتى يشعروا أنهم كل شيء وأنه بفضلهم جاء على العرش .

ولم يكتف الانجليز بهذا بل ذهبوا الى أكثر من ذلك ، فعندما عينوه سلطانا على مصر أنعم ملك انجلترا عليه بوسام الحمام . وانتظر السلطان أن يذهب اليه مكماهون - كالعادة المتبعة في مثل هذه الأحوال - ويسلمه الوسام في قصره ، واذا بنائب الملك يقول للسلطان انه لا يذهب لقصر عابدين وانما على السلطان أن ينتقل الى دار الحماية في قصر الدوبارة ليتسلم الوسام . وساءت العلاقات حتى أن سعدا يقول : « علمت أن الخلاف المشار اليه سابقا حصل منذ زمان طويل عقب اهداء نيشان عظيم الشأن الى السلطان من جلالة ملك انجلترا حيث أراد مكماهون نائب الملك أن يسلم هذا النيشان الى المهدي اليه في حفلة رسمية تنعقد بدار الحماية الانجليزية ، فكبر ذلك على السلطان وتخابر مع مكماهون في هذا الشأن ، ونتاج عن هذه المخاطرة أن عدل عن هذه الحفلة الرسمية الى وليمة بسيطة حضرها السلطان ووزرائه وبعض كبار الانجليز وغيرهم ، ولما أقبل السلطان على دار الحماية دخل من باب خاص وأدخل في غرفة خاصة على غير شعور المدعوين ، وهناك سلم اليه السيد مكماهون ذلك النيشان وتنبه بحفظ هذا الأمر وصار مكتوما عن الجرائد وعن سائر الناس » (٢) .

وكنتيجة لموقف مكماهون راح السلطان يتصرف بأسلوب يقضى بتسديد الضربات له فكثيرا ما اتخذ من مرضه وسيلة للتنصل من لقائه ، وعلى أثر هذا الجفاء حاول السلطان التقرب من الشعب وبالذات من الفئة المتعلمة - وخاصة

(١) سعدا زغلول : السابق ، كراسة ٢٥ ، ١٧ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣٢٤ .

(٢) نفس المصدر : ٢٦ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣٢٦ .

بعد الاعتداء عليه واحتقار الطلبة له - فزار مدرسة الحقوق للمرة الثانية في ١٠ أبريل ١٩١٦ وخاطب الطلبة (١) . وأعقب ذلك أن أفرج عن بعض المعسليين كخطوة له للتقرب من المصريين ضد الانجليز فقد كانت السلطات قد اعتقلت أمين الرافعي وعبد الرحمن الرافعي وعبد الله طلعت وهم من رجال الحرب الوطني ، فدعاهم السلطان من معتقلهم لمقابلته وشملهم بعطفه ورضاه وأمر بإطلاق سراحهم (٢) .

وكانت الخطوة التي تلت ذلك هي تفكير السلطان في تكوين حزب من الأمة ضد انجلترا ، يذكر سعد بهذا الصدد : « أخبرني عاطف أن عظمة السلطان قال في حديث له أن وقتي قد جاء ، وأفاد عاطف أنه يريد أن يكون حزبا من الأمة فانه قد تقبل الرأي وتركه بالبشاشة وقال لهم أنتم أولادى وأنا أبوكم » (٣) .

من هذا نرى أن العلاقة قد ساءت بين مكماهون والسلطان حسين لدرجة أن الأخير امتنع عن مواولة أعماله الرسمية وتنقل في أملاكه بالريف تفاديا لاحتماله بمكماهون وكان دائم الشكوى من ازدياد قوة الموظفين الانجليز . ولقد وصلت الدرجة الى أنه كان يشكو لبعض الانجليز من أنه لم يلق من المندوب السامي مكماهون الرعاية الواجبة وبالتالي بينه وبين المنششرين وعلى رأسهم سيسل وهذا مما أدى الى قيام الجفاء بينه وبينهم (٤) .

وازداد الأمر سوءا ففي أواخر ١٩١٦ عين « هنس Hens » مستشارا للداخلية الذي عمل بدوره هو الآخر على عزل السلطان « وكان أول عمل يعمل بالداخلية هو منع اتصال موظفى الادارة بالسلطان » (٥) .

وكان من نتيجة هذا الخلاف أن أدلى السلطان بتصريحات الى بعض مراسلى الصحف الأجنبية لمح فيها الى زهده في العرش ورغبته فى اعتزال الحكم وعلى أثر هذا عالجت انجلترا الأمر بأن سحبت مكماهون وعينت ونجت بدلا منه كاستمرار لسياساتها وهي ألا تعين فى مصر معتمدا بريطانيا الا اذا كانت لديه دراية واسعة وخبرة فائقة فى مصر مثل كرومر وجورست وأخيرا كتشنر ، لهذا اختارت ونجت أولا لدرايته الواسعة بشئون مصر وأحوالها ، فقد احتك بالمصريين كنتيجة لاستغاله بالجيش المصرى فترة طويلة ، اذن فهو أقدر من مكماهون على تدعيم الحماية وامتلاك زمام الأمور . ولتلك الصداقة الشخصية

(١) الوطن ١٢ ابريل ١٩١٦ .

(٢) وادى النيل ٢٧ يونية ١٩١٦ .

(٣) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٦ ، ٢٩ يونية ١٩١٦ ، ص ١٤٠٠ .

(٤) Chirol : The Egyptian problem, p. 132.

(٥) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٩ ، ٢٩ أكتوبر ١٩١٦ ، ص ١٥٩٢ .

التي كانت تربط ونجت بحسين منذ ثلاثين عاما ، حقيقة أن الحكومة الانجليزية لم تكن تحرص على صداقة حسين ولكنها خافت من أن يتقرب حسين للأمة ويشترك الاثنان ضد انجلترا وبذلك يزداد الخطر عليهما في ذلك الوقت العصيب الذي كان دوى انتصار ألمانيا عظيما . هذا بالإضافة الى أن ونجت أكفأ الناس للعمل في مصر خاصة في مثل هذه الظروف بعد غرق اللورد كتشنر . وقد كان أيضا للغزو التركي لقناة السويس الشغل الشاغل لانجلترا ، ولأهمية مصر الحربية كان لابد من وضع نظام جديد خصوصا بعد أن ثبت أن هناك صدى لدسائس ألمانيا وتركيا . لذا كان من الضروري أن يعين مكان مكماهون رجل عسكري صارم كمندوب سامي وكنائب للملك لتكون له السلطة المطلقة لكبح جماح أى دسيسه تقوم ، وهذا ينطبق على ونجت ذلك الرجل العسكري الذي يمكن له بسهولة السيطرة على الموقف . وأخيرا رأنا انجلترا ضرورة زيادة الضغط على المصريين والقضاء على أى حركة وطنية بعد أن ظهرت تلك الحركات التي هدفت اغتيال السلطان ووزرائه ، وبتعيين ونجت اشتدت الأحكام العرفية وازداد الضغط لجعل مصر تساهم بأكبر قدر ممكن من المجهود الحربى أثناء الحرب .

وفى ١٢ أكتوبر ١٩١٦ كان ونجت بالخرطوم عندما وصلته برقية التعيين الجديد ، ولما كان السلطان حسين فى ذلك الوقت موجودا بأسوان حيب كان يقوم برحلة نيلية فسر جدا لتعيينه وأرسل اليه رسالة عاجلة يدعو له لمقابلته بأسوان وهو فى طريقه الى القاهرة للتفاهم فى علاقتهما المستقبلية ، ومنم فعلا المقابلة وضاعت مرة أخرى من السلطان حسين فرصة لا تعوض من حيث أنه فى استطاعته بعد أن وضحت له نوايا انجلترا بأن يطالب ونجت بوعده موثق صريح يحدد موقف مصر السياسى عقب الحرب ، بعد تلك التوضيحات التى قدمتها لانجلترا حتى ذلك الوقت ، ولكن لم يكن حسين كما عاهدناه غير شخص أنانى لا يطلب الا ما يكون فيه مصلحة له ، وتمت المقابلة وكانت كلها شكوى حسين من مكماهون وتصرفاته وازدراؤه له .

وصل ونجت فى أواخر ديسمبر ١٩١٦ القاهرة ليشغل منصبه الجديد ، وليلقى على عاتقه سياسة جديدة وقد أحيط بمظاهر العظمة والأبهة اذ كانت له صلات بضباط الجيش المصرى وله علاقات بكبار الشخصيات ، كل هذا ساعده على فرض نفوذه دون معارض له أو رقيب عليه بعد أن أصبح الحاكم بأمره فى طول البلاد وعرضها تسانده السلطة فى تنفيذ أوامره ، تلك السلطة التى طغت على كل شئ بمصر واستأثرت بكافة الأمور فيها .

وما على السلطان الا الطاعة وما على الوزراء ورئيسهم الا الاستجابة وما على المصريين الا التضحية .

أخذ وبحث يعمل مند وصوله على معالجة مسألتين حيويتين :

- أولا : علاقة مصر ببريطانيا ، تلك العلاقة التي نربت على اعلان الحماية .
- ثانيا : الدور الذي يجب على مصر أن تقوم به لمساعدة انجلترا أثناء الحرب ونقديم المزيد من المجهود الحربى (١) .

كان أول نشاط جاء به الى مصر هو نفل ادوارد سيسل المستشار المالى المؤيد لسياسة مكماهون ففى ٣١ يناير ١٩١٧ حرر برقية الى لورد هاردنج وزير الخارجية الجديد فى وزارة لويد جورج تقول : « لا يوجد عدم وفاق بينى وبين سيسل غير أن علاقاته مع السلطان والوزراء ليست على مايرام وانى اعتقد ازاء هذه الحقيقة اننى لا أريد أن ألقى أية عراقيل فى سبيل تعامل مع الوزراء المصريين (٢) » . وعلى الفور ودون انتظار رد لندن نحى سيسل وأحل محله سير برونيات .

بعد ذلك شرع فى تنفيذ سياسته ، ووضع نصب عينيه أولا وقبل كل شئ السعى لدى الحكومة المصرية لزيادة مجهودها الحربى فى سبيل خدمة انجلترا رغم علو سهمها فى هذا المجال ، فقد اشتركت فى حرب القناة ضد الاتراك وقدمت الرجال والجمال والاموال والمحصولات والمستشفيات .

وجاء دور تحديد العلاقة السياسية بين مصر وانجلترا ، فبعد مرور سنين من الحرب أحسست انجلترا أن تيار الحرب رفع كثيرا من أهمية مصر كحلقة اتصال فى النظام الامبراطورى ، وخافت من شبح الجامعة الاسلامية فقد كان يزعم كثيرين فى وزارة الخارجية عندما كانت تفكر فى أن هذه الجامعة تنتقل زعامتها وتؤول لمصر بعد انهيار الدولة العثمانية ، وكذلك كانت ترى أن الاشراف على مصر سيكون عاملا جوهريا وفعالا لاحكام الاشراف على مبرات الامبراطورية العثمانية .

لهذا فكرت انجلترا فى تغيير النظام السياسى فى مصر واعلان ضمها الى الامبراطورية وكان جرای قد أعلن فى عام ١٩١٦ بأن انجلترا هى صاحبة السيادة على مصر وأنها عازمة على استبقائها حتى أن لورد « كيرزن » اعتبر أن مصر قد غدت جزءا من الامبراطورية البريطانية وانها تعتبر بمثابة هند صغيرة بالنسبة لانجلترا فى حين كانت وجهة نظر « لويد » الارتباط الدائم بين مصر والامبراطورية وذلك بالسيطرة التامة على مصر . وفى لندن ارتفعت أصوات من يؤمنون بفكرة ضم مصر الى الامبراطورية كما ضمت قبرص اليها . وقد نصح بفكرة الضم النهائي الجنرال « كليتون Clyton » مدير المكتب

Wingate : op. cit., p. 215.

Ibid.

(١)

(٢)

العربي للمخابرات بالقاهرة ، والذي كان يشرف على الشؤون السياسية في دار الحماية فقد قدم تقريراً في ٢٢ يوليو ١٩١٧ أوضح فيه ما كشفتته الحرب من أهمية خطيرة لمصر . وما لقناة السويس من أهمية حيوية للإمبراطورية وأن هذا الأمر ضروري لكي تضمن إنجلترا مركزها في خط برلين بغداد ، هذا في الوقت الذي عدد فيه مخاطر ذلك الأمر كالخوف من استقالة الوزراء والموظفين مما ينعذر إدارة الحكم وتدخل الأوضاع الداخلية ورد الفعل في أوساط المسلمين عامة وفي البلاد العربية خاصة لكنه انتهى باصراره على الضم والتخلص من أسرة محمد علي كلفة (١) .

كان إذن علي ونجت أن يعمل لجس نبض السلطان ووزرائه نحو تغير نظام الحكم ، فعكف على مفاوضاتهما في أمر العلاقات بين إنجلترا ومصر ليعلم مدى استعداد السلطان ووزرائه لذلك .

ومرة أخرى ضاعت فرصة تحديد علاقة مصر بإنجلترا وقد كان في إمكان السلطان ورشدي التفاوض مع ونجت على منح مصر الاستقلال ، في ذلك الوقت الحرج الذي تجرى فيه انتصارات ألمانيا في أوروبا ، أو ارتباطها معها بمعاهدة دفاعية ولكن لم يحدث هذا إذ سرعان ما لمس ونجت أنه لا توجد أية معارضة من قبل السلطان وحكومته لنظام الحماية حيث دارت المفاوضات وقصر المطالب على مجرد إطلاق أيديهما بدرجة أكبر في نظام الحكم الداخلي .

وفي ٢٤ مارس ١٩١٧ أرسل ونجت تقريراً إلى لورد « هاردنج » بشأن المقابلة الطويلة التي تمت بينه وبين السلطان وحكومته حيث قال : « ليس لدى أي نوع من الشك في أن السلطان ووزرائه يرحبون بأن يمنح المصريون درجة أكبر من نظام الحكم الداخلي في بلادهم أوسع من تلك الدرجة التي يتمتعون بها حالياً » (٢) .

وبعد مشاورات بين ونجت والسلطان حسين الذي كان مقتنعاً بالمزايا التي تعود على مصر من ضمها إلى الإمبراطورية ، كتب ونجت لسكرتير الدولة بلندن في ٢٧ يوليو ١٩١٧ عن السياسة الواجب اتخاذها في مصر لاستمرار مركز الانجليز في مصر ولضمان تعاون المصريين ، وذلك لن يتم إلا بالغناء السلطنة وضم مصر ، وأن هذا الوضع سيؤثر على الشعب ولذلك فمن الضروري أن يكون الضم بتكثيك معين حتى يقابل بسلبية من المصريين .

كان بلندن فريق آخر - غير فريق الضم - ينادى بالتمسك باستمرار

Lloyd : op. cit., pp. 248, 251, 262, 267. Wingate : op. cit., p. 236. (١)

Wingate : op. cit., p. 220. (٢)

نظام الحماية ويعمد رأيه على أن تصريح الحماية على مصر كان مصحوبا بعبارة صريحة تعبر عن عزم بريطانيا على التعجيل في طريق التقدم نحو منح مصر الحكم الذاتي ، وتبعا لذلك فمن رأيهم أنه لدى بريطانيا أحد أمرين إما أن تعود بسياستها الى الوراء أى التمسك بنظام الحماية أو التقدم في سبيل التحرر التدريجي . وهى لا تريد أن ترخي قبضتها عن مصر كما أنها ليست على استعداد لايلام هؤلاء المصريين الذين تعاونوا معها طوال فترة الحرب (١) .

هذا وقد وضعت بعض الاعتبارات الأخرى التى حولت من مسار الاقدام على ضم مصر ، فالخوف من معاداة الوزارة المصرية التى تعاونت معها من جهة ثم للتنمر السائد بين الفلاحين الذين أصبحوا للمرة الأولى قابلين للهياج من جهة أخرى ، حتى ان اللورد كيرزن - الذى أصبح زعيم المعارضة فى مجلس اللوردات وقد لعب دورا مهما فى السياسة البريطانية - رفض فكرة ادماج مصر فى الامبراطورية البريطانية ، وصرح بأن ذلك أمر غاية فى الصعوبة ويجب أن يؤخذ بشئ من التروى (٢) .

هكذا برزت فكرة الضم ورفضت مقصودة وعن عمد ، خاصة بعد أن اقتنع الانجليز وتصوروا أن دستور الحماية يمنح الحرية السياسية الواسعة وبظهر مقدرة الشعب المصرى فى حكم نفسه (٣) .

وأخيرا وللمرة الثالثة قررت بريطانيا التمسك بنظام الحماية . وبذلك أصبحت مصر الشاغل الوحيد لدى انجلترا ، فتارة ننوى ضمها اليها لتصبح احدى مستعمراتها وتارة أخرى تجعل الأوضاع كما هى عليه . وبعد الاتفاق على استمرار نظام الحماية رأت انجلترا أن الوقت قد حان لالغاء الامتيازات الأجنبية ووضع اجراءات أخرى لاحتياجات الوضع الجديد . وفى دستور الحماية يصرح وكيل نائب الملك بأن الامتيازات الأجنبية لم تعد ملائمة لتقدم البلاد . وذلك لرغبتها فى السيطرة التامة على مصر ، وكانت فى الأعوام السابقة للحرب ترغب فى تسوية هذه المسألة بنيل موافقة فرنسا وإيطاليا وبقية الدول على الفائها ، فحمل وزير الخارجية ادوار جراى اللورد كتنشتر على تأليف لجنة لبحث مسألة المحاكم القضائية برمتها وقد وضعت اللجنة تقريراً فى عام ١٩١٤ واقترحت فيه ادماج المحاكم فى المحاكم المختلطة وتوحيد اختصاصها ، غير أن وزية الخارجية لم يوافق على ذلك (٤) .

وقد شغل هذا الموضوع لندن فقدمت المذكرات الى وزارة الخارجية من رجال القانون الانجليز يطلبون فيها من الوزارة تأليف لجنة تهتم بهذا الموضوع هذا فى

Marlowe : op. cit, p. 226.

(١)

Chjrol : op. cit., p. 125.

(٢)

House of Lords, Vol. XXXVII, Nov, 25, 1919, p. 324.

(٣)

Lloyd : op. cit., p. 269.

(٤)

الوقت الذى كان يفد الى وزارة الخارجية المذكرات من المقننين الانجليز بمصر الخاصة بموضوع اصلاح القانونى الذى سيدخل مصر كنتيجة لالغاء الامتيازات الأجنبية .

وفى ٢٤ مارس ١٩١٧ بناء على صدور أمر من انجلترا تمت الموافقه على تأليف لجنة من أربعة أعضاء اشترط أن يكون منهم انجليزى ذو شخصية قانونية فى مصر (١) للنظر فى أمر اصلاح القضاء فى حالة الغاء الامتيازات الأجنبية ، ولوضع التعديلات التى يستدعى ادخالها فى القوانين والنظم القضائية والادارية فى البلاد التى يتطلبها الغاء الامتيازات فى ظل نظام الحماية ، وقد رأس هذه اللجنة يوسف وهبة وزير المالية . وكان السير برونيات المستشار المالى بالنيابة العنصر الفعال فيها بصفته مستشارا للمالية ومستشارا للقضاء ، والسير بريسفال وكيل محكمة الاستئناف .

كما كان الغرض من تأليف هذه اللجنة وضع القوانين والنظم التى ننسجم مع الحماية ، وسميت « لجنة الامتيازات » ، وكان روح هذه اللجنة ومقررها سير برونيات ، وقد وضعت عدة مشروعات قوانين كقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات وقانون المرافعات ، وبعض فصول من القانون المدنى والتجارى ، وقطعت شوطا بعيدا فى وضع النظام القضائى الذى كان مزما وضعه على أساس ادماج القضاء الأهلى والقضاء المختلط وجعلهما نظاما موحدا مختلطا فى قواعده وهيكله مع تغليب العنصر الانجليزى ، ومما تقرر فيه جعل النائب العام انجليزيا (٢) .

تقدم الى هذه اللجنة عشرة من المحامين الانجليز ، وطالبوا باعتبار اللغة الانجليزية لغة رسمية للمحاكم توضع بها القوانين وتترجم منها الى اللغة العربية أو الفرنسية اذا دعا الأمر الى ذلك ، واستلزموا أن يسن القانون الأهلى وفقا للأصول الانجليزية والقانون الجنائى بصفة خاصة ، وأن يجلس قاض انجليزى الى جانب القاضى المصرى للنظر فى المسائل الأهلية (٣) .

وفوق ذلك فانهم زعموا أن المصريين يقبلون هذه المطالب عن طيب خاطر وأنها لازمة لضمان المصالح الانجليزية فى مصر ، وقد أعد سعد زغلول ردا على المشروع وأرسله الى الاهرام والمقطم ومصر لينشروه فممنع الرقيب نشره ، وفيه يستنكر سعد هذا الاجراء الغير قانونى ويبين أن مصر لن تقبل وأن هدف انجلترا من ذلك جعل المصريين غرباء فى بيوتهم (٤) .

House of Commons, vol. 113, March 30, 1919, p. 2373. (١)

Le groupe d'etude d'Islam : L'Egypte independent, pp. 40, 41. (٢)

(٣) القضية المصرية ، ص ٥٠ .

(٤) ما كتبه سعد زغلول ردا على مطالب المحامون الانجليز العشر ، محفوظ لدى ابراهيم فراح .

وفد استمرت اجتماعات هذه اللجنة الى شهر نوفمبر ١٩١٨ حتى لقد بلغت جلساتها ١٢٨ جلسة ووضعت نظاما لمصر - الذى عرف باسم مشروع برونيات - كذلك وضعت قانونا للعقوبات مأخوذ من القانون الانجلوساكسوني .

وارسلت نسخ المشروع الى نقابة المحامين المصريين فرفضوه واحتجوا عليه « لانه مبنى على أساس القضاء على كل استتقلال بل وعلى كل وجود للقضاء المصرى » (١) .

ومن أواخر عام ١٩١٧ اقترح عدلى يكن وزير المعارف و بروت وزير الحقاية مسألة بحث الاصلاح التشريعى لا التعديلات التى تترتب على الغاء امتيازات الاحسبه فحسب ، وألفت لجنة لهذا الغرض (٢) ضمت انجليز ومصريين ، ومضت اجتماعاتها وتمحضت عن فكرتين منعارضتين الأولى انجليزية تنطوى على اعادة اقراحات كرومر التى وضعها عامى ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ الخاصة بأن تترك الدول لانجلترا أمر المصادفة على تغيير الأحكام الموجودة وأن تكون مسئولة عن كل مايرتبط بالاحاط الذين يمكن لهم أن يشتركوا فى سن القوانين . أما الثانية فهى مصرية ويرمى الى أن يمارس المصريون حقوقهم مع بعض التحفظات .

ورأت انجلترا ضرورة اشراك الأجانب فى مجالس المديريات والمجالس المحلية والفروية وتآلفت لجنة من أجل ذلك الغرض ، وطلب من محمد على علوبة الانسراك فيها ، فتردد فى البداية لكنه وافق حتى يسهم فى معارضة أى نص يضر بمصر خاصة بعد أن ظهرت بوادر انتصار ألمانيا وحلفائها ، وقد اتضح ذلك فى احدى جلساتها ، عندما أبدى رئيس قلم قضايا الحكومة وهو أجنبى ضرورة اشراك الأجانب فى المجالس فرد عليه علوبة بقوله « انت تريد اشراك الأجانب من القرى وليس فى قرانا ما أعلم سوى بقال رومى وهو مسيطر فعلا على كثير من أهلها ويتحكم فى شئونهم لأنه ليس بقالا فحسب وانما هو مراب وبائع خمور ، وكيف تغفل هذا النفوذ من قرانا ونحن نسعى الى استقلال بلادنا ببرلمان مصرى ومحاكم مصرية » (٣) .

ورغم تعدد تلك اللجان وتشعبها الا أن الأمر أسفر فى النهاية على مشروع « برونيات » الخاص بمنح الأجانب حق التشريع ، ولعل ذلك يغرى الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الأجنبية . وفى أوائل نوفمبر ١٩١٨ كان برونيات قد انتهى من العمل الذى أوكلته اليه لجنة الامتيازات الأجنبية الخاص بالدستور .

(١) ابراهيم الهلواوى : السابق ، الملف الثالث ، ص ١٢١ .

(٢)

Lloyd : op. cit., p. 273.

(٣) محمد على علوبة : مذكرات ، صص ١٢٤ - ١٢٦ .

وفد قضى مشروع برونيات بإنشاء مجلسين أحدهما يسمى مجلس الأعيان أو النسيوخ وهو يتألف من الوزراء ، والمستشارين الانجليز ، وبعض الموظفين الانجليز يساويهم فى الرتبة . هؤلاء معينون ، ويتكون أيضا من أعضاء منتخبين ينتخبون بطريقة كثيرة القيود والشروط منهم خمسة عشر أجنبيا ينتخبهم الأجانب وثلاثون مصرية يجرى انتخابهم على قواعد محدودة بحيث تكون الأغلبية لهذا المجلس للأجانب اذا ضم اليهم الوزراء والمستشارون الانجليز . وهذا المجلس يملك وحده السلطة التشريعية . أما المجلس الآخر وهو مجلس النواب مؤلف من المصريين وسلطته استشارية (١) . وليس له رأى قاطع فى عظيم ولاضئيل من مصالح البلاد وللحكومة أن تتخطاه بإرسال القوانين مباشرة الى مجلس الأعيان ، ثم بالاضافة الى ذلك فالقوانين التى تصدر من هذا المجلس أو من ذاك لانتعتمد الا بعد اقرارها فى وزارة الخارجية البريطانية (٢) . ولقد كان من أهداف هذه التعديلات أيضا اسندراج الأجانب الى الرضا بالغاء امتيازاتهم ريثما تنحصر السلطة كلها فى يد المندوب السامى البريطانى . وبذلك تتحول مصر الى مسعمرة بريطانية . وعرض المشروع على رشدى لكنه رفضه عندما تنبه لخطورة نتائجه وأعد مذكرة هاجمه فيها وعدد التوضيحات التى قدمتها مصر من أجل انجلترا وحلفائها طوال الحرب وأعطى صورة للنظام الدستورى الذى يجب منحه لمصر ويتكون من مجلسين بيابى ومجلس للأعيان يؤلف كلاهما من المصريين ويختار أعضاء مجلس النواب بطريق الانتخاب أما مجلس الأعيان فبالتعين لمدة الحياة ولا يصدر قانون الا بعد تصديق المجلسين عليه واعتماد السلطان له ، أما القوانين التى كان نفعها على الأجانب فى عهد الامتيازات يقتضى مصادقة الدول عليها ، فهذه القوانين لا يسرى أحدها عليهم الا بعد قبول بريطانيا ، وفى كلا المجلسين لا يجوز المحب فى شئون الدين العمومى وبصفة عامة فى جميع التعهدات والالتزامات الناشئة عن اتفاقات دولية ، وأن يكون الوزراء مسئولين بطريق التضامن أمام مجلس النواب . وختم رشدى مذكرته بانفعال شديد للدرجة أنه هدد بتقديم استقالته اذا خرج مشروع برونيات الى حيز الوجود (٣) .

هكذا رفض المشروع ورغم سرية مذكرة رشدى الا أنها عرفت لدى المصريين واثارت عاصفة من الاحتجاجات لدى طبقات الأمة التى وجدت فيه تجاهلا للشعور الوطنى الذى ألهبته حوادث الحرب وأشعلته نمو الديمقراطية . وانتهى الأمر بتسليم أوراق المشروع ومن هنا نرى أن رشدى لأول مرة يتحرك . وبعنف أمام مطلب انجلترا فقد عاهدناه مستسلما الى حد كبير لكنه هذه المرة تشدد ونجح فى شددده .

Lloyd : op. cit., pp. 277, 278.

(١)

(٢) عباس محمرد البقاد : سعد زغلول ، ص ٢٠٠ .

Marlowe : op. cit., p. 228.

(٣)

علمنا أنه بمجيء ونجت الى مصر كان عليه أن يضمها للامبراطورية ودخل في مناقشات مع السلطان ورئيس وزرائه عرف منها أنه لا مانع لديهم في سبيل اشياء ظاهرية نعود عليهم ولكن بعد أن رفضت فكرة الضم هذه وعمل على الاستمرار في نظام الحماية القائم رأى السلطان حسين أن نصريح الحماية الذي ناله من انجلترا لم يحدد شكلا للوراثة بل تركها لوقت آخر وعندما أحس السلطان حسين بقرب نهاية حياته رأى أن تكون ذريته واثرة عرش مصر لذا سعى في عقد مشروع اتفاق مع انجلترا هادفا معالجة أمر الوراثة .

ومذكرات سعد زغلول تعطى ضوءا على هذا المشروع الذي فتح الباب لمشاريع أخرى قامت عليه اذ يقول : « اطلعنى - رشدى - على مذكرة ومشروع اتفاق بين السلطان والحكومة الانجليزية يتضمن بأن تكون حكومة مصر حكومة ملكية مقيدة تحت رئاسة سلطان وراثى ووزراء ينتخبهم هو ، ويكون من حقه أن يعطى حق الحكم الذاتى بالتدريج وألا يكون له وكلاء فى الخارج ، ولكنه يقبل وكلاء الدول الأجنبية ، وأن يكون للدولة الحماية الحق فى أن تحتل أى نقطة من الديار المصرية على مصاريق من طرف الحكومة المصرية لا تزيد على مبلغ معين ، وأن يكون فيها سردار الجيش والمستشار المالى الذى يكون له حق الحضور فى مجلس الوزراء ولا يعرض شىء من شأنه تنقيص مال الحكومة الا بأذنه ومستشارون فى كل وزارة يكون من حقهم الشورى لا التنفيذ ولا تقبل الحكومة للوظائف العنية الا من الانجليز ولا تنفذ أى قانون لم تصدق عليه الجمعية التشريعية » (*) .

هكذا بعد أن ذاقت البلاد الأمرين من جراء الحرب التى جربها اليها انجلترا ، وبعد ذلك الاذلال المبنى للمصريين باعلان الحماية عليهم ، وبعد فوات الفرص للحكام فى المطالبة بشىء لصالح مصر ، بعد هذا كله زاد السلطان الأمر سوءا بذلك المشروع الذى ينزل مصر الى مرتبة العبودية، أن كل ما هم السلطان هو وراثته العرش الذى كان يقلقه جدا حتى من قبل أن يتولى العرش ، وفى مقابل ذلك اعترف باستمرار الحماية ولم يعارضها أبدا ، ورضى عن تصرفات انجلترا أثناء فترة الحرب بل أعطاها الحق بالاضافة الى حقوق الحماية فى الاحتلال لأى بقعة من مصر ، كذلك أطلق يد المستشار المالى فى ميزانية مصر ، وأطلق سيف السردار فيها حتى الوظائف وافق على أن يحتلها الانجليز .

ان السلطان لم يأت بجديد لمصر فقد وضع ذلك المشروع فى اطار الحماية ولكنه زينه باطار رفيع ظاهر بحق السلطان فى التدرج للحكم الذاتى وبجعل رأى الجمعية التشريعية تنفيذا .

واختلفت الآراء بصدد ذلك المشروع اذ اعتبروه انه خطوة فى سبيل الحكم الذاتى فانقسموا الى رأيين ، أصحاب الرأى الأول يقولون ان الاتفاق الآن أحوط

(*) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣١ ، ٢٥ يوليو ١٩١٧ ، ص ١٧٥٥ .

لأنه ربما ينتهى الأمر للحلفاء ولا يكون لمصر نصيب من أن تنال أكثر مما تناله الآن . وانه لا يلقى بسلطان تعين من الانجليز أن يبدى مطالب ضدهم فى مؤتمر الصلح لأن ذلك خروجاً عن حد اللياقة ، وأصحاب الرأى الثانى ، يقولون ان الاتفاق الآن يكون هرباً من عرض مسألة مصر على مؤتمر الصلح (١) .

حاول عدلى يكن فتح مسألة مصر والتفكير فى اعطائها نوعاً من الاستقلال فيذكر سعد : « حضر عندي أول أمس عدلى باشا بعد أن مر قبله مرنين فى ليلتين متعاقبتين وفهمت منه أن السنوسى أثار على الحدود المصرية ، وأن السلطة العسكرية مشغولة بهذه المسألة ، وفكر فى انتهاز هذه الفرصة لفتح باب المخابرة مع رجال الانجليز بشأن اعطاء مصر نوعاً من الاستقلال ، فقلت ان الفتح لا يصح أن يكون على كل حال من الوزراء لأنه ربما يقال بأنهم يسامون الانجليز مساومة وينتهزون فرصة ضيقهم ، فاستحسن ذلك ، ولكن المسألة لا يصح أن تهمل والواجب البحث فيما يطلب » (٢) وقد حضر لطفى السيد هو الآخر مشروعا يقول سعد : « وقد رأيت لطفى حضر مشروع طلب من السلطان فى قضية مصر . وقد تناقشنا فى موضوع الطلب لعل المسألة تعدى فيه من بعض الوجوه - عن مشروع السلطان - وما استقر عليه الرأى هو : أن تكون الحكومة دستورية بأن يكون لها سلطان ورأى يدير الشئون بواسطة وزارة تنتخب أعضاها ومجلس نواب تنتخب الأمة أعضاها ، ويرجع اليه الأمر فى التشريع ومسئولية الوزارة ، وأن يبقى الموظفون الانجليز فى وظائفهم ، حتى لا تخلو منهم والتي خلت عين فيها مصرى ، وإذا احتاجت الحكومة الى موظف ملكى أو عسكري أجنبى فلا تختاره الا من أكفأ الانجليز وتبقى وظيفة المستشار المالى على الاختصاص الذى تفسره المذكرة المقدمة من شريف باشا الخاصة بإنشاء هذه الوظيفة مع ما اتفقت عليه الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية من اعطائه اليه من اختصاصات صندوق الدين عند الغائه ، وأن يكون رئيس أركان الحرب فى الجيش المصرى من الانجليز ، وأن يكون للحكومة الانجليزية الحق فى أن تحتل القنال والمدن الثلاث التى عليه وهى بورسعيد والسويس والاسماعيلية للدفاع عنها اذا خيف أو حصل الاعتداء عليها وأن تتكفل بالدفاع عن نفسها بجيشها الخاص ، وعند الضرورة تنجدها الحكومة الانجليزية بجيوش من عندها ، وأن يكون لمصر الحق فى أن تعقد مع الدول الأجنبية المعاهدات التجارية دون سواها ولا يكون لها ممثلون فى الخارج الا وكلاء انجلترا (٣) .

وفى نفس الوقت - أغسطس ١٩١٧ - تقدم أمين يحيى بتقرير الى ونجت يصدق فيه على الحماية هو الآخر ويطلب للأمة مجلس نواب وقد عرض هذا المشروع

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر ، كراسة ٢٦ ، ٢٩ نوفمبر ١٩١٥ ، ص ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ .

(٣) نفس المصدر ، كراسة ٣١ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ أغسطس ١٩١٧ ، ص ١٧٦٢ ، ١٧٦٣ .

على شعراوي ومحمد محمود وطلب منهما أمين يحيى الاشتراك معه في ذلك.
وتأييد المشروع (١) .

وعندما أحس رشدي أنه حتى هذه المشاريع لم تنفذ وبدأت قرائن الأحوال بأن الصلح يتم بين المحاربين على أرجاع الأحوال إلى ما كانت عليه قبل الحرب .
وعليه تعود مصر إلى تبعية الدولة العثمانية أو تستقل كما استقل غيرها . أراد رشدي وعدى بأن يظهرأ بأنهما متفقان مع إنجلترا وراضيان بحمايتها عليهم وبأن رشدي يريد السفر إلى لندن للتفاوض فيما يلزم وضغ الحماية عليه من الأسس وهدد بأنه إذا رفضت إنجلترا ذلك فستكون النتيجة تقديم أسفأأأته في الحال (٢) .

وفي تقرير ونجت لحكومته في ٢٤ ديسمبر ١٩١٧ يبين أن رشدي قدم إلى سير برونيات مسودة مشروع سياسي لتحديد العلاقات بين مصر وإنجلترا ولكن ونجت عارضه بحجة انشغال حكومة لندن في ذلك الوقت بموضوع الامتيازات الأجنبية ، وفي الحال ظهر خوف رشدي وتنصل من اعتزامه تقديم هذا البرنامج السياسي الجديد متعلأ بأن حديثه مع برونيات في هذا الموضوع كان ذو صبغة شخصية خالصة (٣) .

من هذا نرى أن كل مشاريع التنظيمات خرجت عن تنظيم أى علاقة حرة مع إنجلترا ، ومن إعطاء أى شيء لصالح مصر ، أنها لم تخرج عن ما تريده إنجلترا ، فهي مشروعات فاشلة لم يكن لها أى نتيجة حتى أن إنجلترا لم تسمع إليها .

الأمير فؤاد يتولى السلطنة :

كما بينت من قبل كان الشغل الشاغل للسلطان حسين هو عرش مصر ، فقد أعرب قبل وفاته بسنتين عن تخوفه من أن حكومة بريطانيا تعيد العرش إلى وارث الخديوى عباس حلمي ، لذا اهتم السلطان بأن يوضع نظام لوراثة العرش في أقرب وقت ممكن ، وقد كانت رغباته الخاصة أن يكون على الترتيب الآتي :

- ١ - أن يتولى العرش بعده أما ابنه الوحيد كمال الدين حسين أو أحمد فؤاد .
- ٢ - أن يتولاه الأمير يوسف كمال إذا لم يكن للأمير كمال الدين أو فؤاد ذكور .

(١) نفس المصدر ، ١٩ أغسطس ١٩١٧ ، ص ١٧٦٤ .

(٢) نفس المصدر ، ٢٩ ، ١٤ أكتوبر ١٩١٦ ، ص ١٥٩١ .

(٣) F. O. wingate to Hording, no. 27, Decembre 1917 .

وقد أريد بترشيح الأمير كمال في الدرجة الثانية أن يكون استعدادا للمفاجآت اذا مات الأولان بدون أن يكون لهما أبناء ذكور (١) .

وكان حسين قد ارنا ب فيما كتبه كرومر في كتابه « عباس الثاني » من عدم جعل سلطنة مصر وراثية ، وفتح مكماهون في هذا الشأن ، فقال له انه رأى شخصي لا رأى حكومته ، ولكن من يعلم أن حكومته كانت تسترشد في أمر التغيير الذي تم بمصر باللورد المشار اليه وسكوت مكماهون عن تقرير النظام الوراثي الموعود به في عهد الولاية الموجهة الى السلطان يبين أن هذا لم يكن رأيا شخصيا بل رأى الحكومة الانجليزية » (٢) .

وأصبح موضوع الوراثة محيرا لكل من السلطان ورشدي بعدما أحس السلطان أن ابنه يزهد العرش في الوقت الذي توافد على العاصمة أمراء بيت محمد على كل منهم يطمع في أن يستولى هو على عرش مصر وكان على رأسهم الأمير أحمد فؤاد « وقد أثار ذلك سخط العارفين بأخلاق هذا الأمير وبعده عن الوطنية » (٣) .

وبذل السلطان حسين قبل وفاته كل المساعي لحمل ابنه على قبول العرش ، فكتب خطابات الاسترحام الى ملك انجلترا والى ادوارد جراي ، ولكل من يهمهم الأمر في لندن وندخل رشدي في الأمر توسل ونرجى ، وذلك لأنه كان يكره الأمير فؤاد ولا يريده وريثا لسلطنة مصر (٤) .

وأخيرا رأت انجلترا أن توافق على مبدأ وراثة كمال الدين عرش أبيه ، ولكنها في نفس الوقت وضعت الاستعدادات لحمل الأمير على الرفض ، فما كاد السلطان يعرف جواب لندن بموافقتها على تعيين ابنه حتى صرح الابن برفض ذلك العرش رغم المؤثرات والالاحاحات سواء من السلطان أو من الوزراء وعلى رأسهم حسين رشدي وحينما ضغط عليه السلطان بضرورة قبول العرش ، أجابه بأنه سينتحر بالرصا ص . وأعقب ذلك بخطاب رسمي يتضمن تنازله عن العرش (٥) .

وأميل الى الاعتقاد أن انجلترا بدورها كانت غير راضية عن تولى كمال الدين العرش ، وقد أبلغت السلطان حسين ذلك والسبب هو تلك الميول التركية التي كانت مسيطرة عليه ، فهو متزوج من ابنة الخديوي السابق عباس الأميرة نعمت الله ، وبينما كان ونجت يلح على وزارة الخارجية البريطانية في وجوب

(١) عبد الرحمن فهمي : السابق ، المجلد ١٦ ، ص ١٥٩٠ .

(٢) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٥ ، ١٧ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣٢٣ .

(٣) نفس المصدر ، كراسة ٣١ ، ٢٢ أكتوبر ١٩١٦ ، ص ١٧٢٦ .

(٤) نفس المصدر ، ٢٣ سبتمبر ١٩١٧ ، ص ١٧٧٣ .

Récueil des doc. 8 October, 1917.

(٥)

٨سناد العرش الى الوريث الشرعى - كمال الدين - وأبدى استعداداه الشخصى لحمل الأمير كمال على العدول عن احكامه من اعتلاء العرش ، كانت وزارة الخارجية البريطانية تفكر عكس ذلك تماما حيث كانت واثقة أن كمال الدين لايميل الى انجلترا ، وأبدت رغبتها فى تفضيل الأمير فؤاد عليه اذ رأت أنه سيكون أسهل منه (١) .

اذن كانت انجلترا تشك فى كمال الدين بل وتعارض فى توليته العرش لخوفها من عدم تعاونه معها فهو مائل للعزلة واستقلال رأى ، وكانت فى الوقت نفسه نخشى أن يكون عرضة للتأثير من جانب العناصر المعادية لها ، لذا أصر ونجت عندما علم برأى حكومته ضرورة كتابة تنازل رسمى عن العرش (٢) . ويقول سعد : « قال لى ب - الأمير كمال الدين - ان خطاب التنازل حرره برونيات ونقح فيه وأن المسودات التى سبقته محفوظة عنده اليوم لأن فيها خط ونجت وغيره » (٣) .

ولم يكن عدم تمسك الأمير بالسلطنة وطنية منه ، فكثيرا ما كان يردد أنه لا وطن له ولا يعرف الا أنه مسلم فقط . هذا بالإضافة الى أنه كانت له زوجة فرنسية وابن منها . وأحدث رفض الأمير عرش مصر دويا عظيما ، وانشرت الاشاعات بأن الأنظار منجحة الى الأمير عبد المنعم الذى أرسل الى انجلترا يطالب بحقه فهو الابن الأكبر لعباس حلمى الثانى لكنها رفضت حيث سقط حقه فى الوراثة بخلع والده وبأنها لها الحق فى انتخاب السلطان . وكان عباس قد حاول الحصول منها على وعد باعادته للعرش أو حتى بتعيين ابنه ولكنه أخفق فى هذا (٤) .

وأخذ فى البحث من جانب انجلترا عن إيجاد خلف للسلطان حسين يكون مرضيا عنه ، ومحترما من المصريين ، ورغبيا فى التعاون مع السلطات الانجليزية ، وقادرا على الطاعة واذا لم يوجد مثل هذا الشخص ، فلا جدوى من بحث مسألة ضم مصر الى الامبراطورية .

وقد اقترح فى الدوائر الانجليزية أن تحول شئون مصر من اشراف وزارة الخارجية الى اشراف وزارة المستعمرات ، وبهذا تصبح مشكلتها ادارية وتخرج من نطاق وزارة الخارجية التى لا تختص الا بالشئون السياسية (٥) .

wingate : op. cit., p. 221.

(١)

Lloyd : op. cit., p. 258.

(٢)

(٣) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣٠ ، ١٢ أكتوبر ١٩١٧ ، ص ١٦٥٩ .

(٤) أحمد شفيق : مذكراتى ، ج ٣ ، صص ٣٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ .

Lloyd : op. cit., pp. 284, 282, 287.

(٥)

كان الأمير فؤاد بالعاصمة منذ أيام مرض السلطان حسين ورفض ابنه للعرش فاستحسنه الانجليز وبدأت الحكومة في تسوية ديونه .

ولم يكن حسين راضيا عن فؤاد كوريث للعرش في الوقت الذي كان فيه الوزراء غير مبالين اليه أو راغبين فيه ، فقد كانت شخصية فؤاد ضعيفة ، ولم يكن محبوبا من أحد ولا يوثق فيه ، يذكر سعد : « فهمت من رشدي أن السلطان لا يود أن يزوره الأمير فؤاد ، وفهمت من عدلي أنه لا يود أن يشتغل مع رشدي اذا كان يسلك مع فؤاد مسلكه مع السلطان لأن للبرنس فؤاد ميولا لا تتفق مع مصلحة البلاد ، فلو لم يجد من المقربين عنه ما يقضى بتعديها استمر فيها » (١) .

هذا بالإضافة الى أنه لم يكن أكبر أفراد الأسرة الخديوية ، ولكن لم يسيطر عليه الكره الشديد للانجليز ، لهذا فقد رأيت الحكومة الانجليزية تعيينه لأنها اعتبرته أسس قيادة من أي مرشح آخر مع علمها بأنه كان ضئيل الشهرة ، واذا تولى عرش السلطنة فلن يحصل بتأييد من الشعب أو يكون له نفوذ كبير عليه فهو قضى شطرا طويلا من حياته في الخارج ولا سيما في إيطاليا ، كما لم يكن له أصدقاء في البلاط لذا فهو سيضطر - كما اعتقدت انجلترا - أن يستند دائما عليها (٢) فاخترته ليكون مطوعا سهل الانقياد ، وعين سلطانا على مصر في ٩ أكتوبر ١٩١٧ ، وقد برهن بهذا العمل السياسي أن لديها كل الحق في مصر وبذلك أظهرت أنها القوة الفعلية المسيطرة عليها .

ووضع في بلاغ انجلترا لفؤاد التدخل البريطاني السافر ، فقد اعتبرت نفسها مصدرا لولاية العرش « ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوؤ هذا العرش السامي » (٣) ولم يكن هناك أي اتساع في اختصاصات الحاكم . وعهد السلطان الجديد لرشدي بتشكيل الوزارة الجديدة بعد أن أوضح له التعاون مع انجلترا « وقد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها » (٤) .

واستجاب رشدي للمرة الثانية وألف الوزارة الثانية في عهد الحماية وأصبح رئيسها ووزير الداخلية فيها ، وكان اسماعيل سري وزيرا للاشغال

(١) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣٩ ، ٢٣ ، ٢٨ سبتمبر ١٩١٧ ، ص ١٧٧٣ ، ١٧٧٢

(٢) Lambelin, R. : L'Egypte et l'Angleterre vers l'indépendance, p. 127.

(٣) Recueil des doc, 9 Octobre 1917.

(٤) Ibid, 10 Octobre 1917.

والحربية والبحرية ، وأحمد حلمي للزراعة ويوسف وهبه للمالية وعبد الخالو نروت للحقانية وإبراهيم فتحي للأوقاف (١) .

ومنذ أن عينت انجلترا فؤادا سلطانا على مصر أشعره أنه جاء للعرش بأمرها وأنه يمكن تنحيته بكلمتها فهي التي وهبته المركز وهي المحكمة في تصرفاته وخطواته ، ففي اليوم التالي لاعتلائه العرش أراد كعادة خلفاء محمد علي تأدية صلاة الجمعة في مسجد محمد علي الجدل الأكبر بالقلعة . وهنا تدخلت السلطة العسكرية ومنعته من الصلاة هناك . فكان ذلك من أول الاحتكاكات بين فؤاد والانجليز فقد بينوا له أن هذه المنطقة منطقة حربية حتى السلطان يحرم من دخولها ، وكان هذا اذلالا كبيرا وتقيدا لحريته وتصرفاته الشخصية (٢) . ورغم أن هذا الاذلال لم يكن ذا قيمة كبيرة لكنه ترك أثرا في نفسية فؤاد .

أعقب ذلك أن أراد فؤاد أن يعمل شيئا يتفق مع هواه ويشعره بكيانه وكان لا يميل الى وزيرين في وزارته فأراد التخلص منهما واحلال آخرين محلهما ، فأحمد حلمي كان لا يرتاح اليه وإبراهيم فتحي كان يكرهه شخصيا وقدم فيه بلاغا للحكومة يتضمن الطعن في تصرفاته في الوزارة . واقترح رشدي على السلطان ادخال سعد زغلول وعبد العزيز فهمي في الوزارة بأن يحل عبد العزيز فهمي محل فتحي وسعد محل أحمد حلمي فغلبت رغبة منه في أن يضمن لمركزه - بعد أن تضع الحرب أوزارها - لونا من الاطمئنان بتحالفه مع الزعماء الذين كانوا يحظون اذ ذاك بتأييد كبير من الشعب (٣) .

وصادف اقتراح رشدي قبولا لدى فؤاد ، فأبلغ المندوب السامي ونجت الذي كتب لحكومته يقول : « اني أعرف سعدا جيدا ، وبالرغم من أنه يشتهر بروحه الوطنية ، فان له بلا ريب نفوذا كبيرا على الشعب كخطيب كما أنه متمتع بقوة في البلاد ، أما عبد العزيز فهمي فهو محام أيضا يشتهر بأمانته واستقامته التامة » وأضاف قائلا عن الوزيرين المطلوب ابعادهما « كانا قد عينهما كمشنر وأنهما موالين جدا للانجليز ولا يرغبان في البقاء في الوزارة لاستياء الشعب منهما ، وان ادخال سعد زغلول وفهمي سوف يقوى النزعة الوطنية بلا شك في الوزارة الجديدة ، ولكنني من جهة ذلك لست معارضا بالكلية ، فسعد الآن وكيل الجمعية التشريعية وقد حصل بفضل مواهبه الخطابية على مركز فائق جدا . ولست متأكدا من أنه ليس من الحكمة أن نحصل على تأييده للحكومة بدلا من أن نجعله معارضا لها في حالة ابعاده عن الوزارة » (٤) .

Ibid.

(١)

(٢) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣٠ ، ١٢ أكتوبر ١٩١٧ ، ص ١٦٥٨ .

Lloyd : op. cit., p. 273.

(٣)

Wingate : op. cit., p. 224.

(٤)

وفى الواقع ، لقد كانت لندن لا ترغب فى احداث أى تغيير فى الوزارة
فهى لا تميل الى تعيين رجلين مثل سعد وفهمى ، كما رأت ألا تنفذ أى طلب
للسلطان خوفا من اثاره ما كانت تلك الحكومة تعتبره سياسة خطيرة تخفف
من الرقابة الانجليزية الشديدة .

وأخيرا فقد كان ابراهيم فتحى من مؤيدى الحماية وعميل من عملائها .
ومذكرات سعد مليئة بشوقه لدخول الوزارة وفى كثرة محادثاته سواء مع
رشدى أم السلطان ثم مع مكماهون و ونجت .

ولقد استطاع ونجت أن يلعب دورا مهما فى هذه الأزمة وكان موقفه
متناقضا ، فقد رأينا كيف أظهر رغبته فى تعيين الوزيرين ، ولكن لويد يصرح
بأن ونجت هو الذى رفض اقتراح السلطان ويؤيده فى ذلك سعد اذ يقول
« أن ونجت لا يرى وجها لتغيير وزارة الأوقاف لأن وزير هذه الوزارة عرضه
للقليل والقال فلا ينبغي تصديق كل ما يقال فى حقه » (١) .

ويرجع سعد الى أن سبب عدم تعيينه فى الوزارة هو أن برونيات
- المستشار الشرعى لدار الحماية - رأى أن فى اشراك سعد شيئا سياسيا
وقد كانت سياسة انجلترا فى ذلك الوقت هى اسكات أى صوت يمكن له أن
يعارض أو يناقش أى أمر من الأمور فرضتها الحرب على مصر .

وأخيرا وضعت انجلترا حدا لكل هذه المساعي وجاء خطاب من لندن فى
١٣ ديسمبر ١٩١٧ بأن الحكومة الانجليزية لا ترى محلا للتغيير فى الوزارة
ولا فى السياسة أثناء الحرب ، وأن فتحى حاز لثقة مكماهون وكتشنر ولم
يثبت عليه شيء مما نسب اليه (٢) ، وكان من المتوقع أن ترفض شخصية
سعد زغلول فهو معروف كما أقر ونجت أنه شريك مخالف وأن سياسته دائما
هجومية على الوزارة ، وسحبت التغييرات المقترحة على الفور .

وهكذا عندما أراد السلطان - منذ بادىء الأمر - أن يستغل الموقف
لمصلحته الشخصية ، بأن يكون المصدر الرئيسى لتعيين الوزراء ، اذ كانت
تسيطر عليه فكرة بأنه انسان رفيع الشأن ، على المقام ، فالوزراء لم يوجدوا
الا لتقديم النصيح له وأنه يجب أن يتحكم فيهم ، ضربت بارادته عرض الحائط .

وقد أثرت فيه هذه الأزمة وآلمته كثيرا حيث قال فى حديث له مع سعد
« ولقد تكلمت مع ونجت فى حقوقى بالنسبة لتغيير الوزراء وهو ما كان للخديوى
فقال ان الحماية من شأنها ألا تبقى تلك الحقوق على حالها » (٣) .

(١) Lloyd : op. cit., p. 273. سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٨ ، ٧ ، ١٢ ديسمبر

سنة ١٩١٧ ، صص ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ .

(٢) نفس المصدر ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩١٧ ، صص ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ .

(٣) نفس المصدر ، ٢١ ديسمبر ١٩١٧ ، ص ١٥١٨ .

وفى بفرير أرسله ونجت الى حكومته يعلل فيه الباعث على سلوك فؤاد عدا بحووه من الحديوى السابق (١) وفى حقبة الامر ان فؤاد أراد مناوأة ابجدرا من ناحيه ومن أخرى فقد كان يشعر ان الامة غير راعبه فيه لذا أراد أن يوضحهم ويجعل من نفسه شخصا محبوبا بأن تكون وزارته مرضى عنها بتعيين هذين الرجلين ، هذا بالاضافة الى رغبته فى الاستفادة منهم فى ادارة امور البلاد ، كما أن شعوره باحتقار رشدى له جعله أيضا يطلب ذلك .

وهذا أمر يعده بعض الانجليز خطأ سياسيا كبيرا من جانب الحكومة الانجليزية اد ضاعت بعدم ادخال سعد زغلول وعبد العزيز فهمى الوزارة ، ضم العناصر الوطنية الى الحكومة ، وان هذا الخطا السياسى لببدو جلبا جدا فى ضوء ما حدث بعد ذلك بعام (٢) .

ساءت العلاقات بين الانجليز وفؤاد ولم يحدث ما كانت نتوعه . فهى اخارت فؤاد حتى لا يخلق العقبات أمامها وفعلا حدث منذ أن تولى العرش أن سهل لها أمورا ولكن ليست كل الأمور التى جعل عجلتها ندور ، انه فعلا جند المصريين لها ، أعطاهما كل شيء لدرجة أنه وهبها ثلاثة ملايين جنيه لكنه فى نفس الوقت راح يناوئها ويحاول أن يمارس أوتقراطيته عليها لكن بفشله فى تنفيذ أى شيء أرادته مضى يمارس ملك الأونوقراطية على الوزراء محاولا السيطرة عليهم، فساءت العلاقات بينهم فكتب ونجت الى حكومته يقول : « اننى أفهم لماذا يفضل بعض الوزراء كامل عن فؤاد ، ان كامل كان يمثل بالنسبة لهم قوة أكبر ، وهو راع لحقوق المصريين أكثر من فؤاد » (٣) وكثيرا ما صرح اسماعيل سرى بأن فؤاد رجل استبدادى بالرغم من أنه كان يرغب فى أن يجعل سرى رئيسا للوزارة بدلا من رشدى الذى كان يكرهه (٤) وقد نتج عن ذلك أن أصبح رشدى غير قادر على تيسير أمور الحكومة ، فأصبح لا يدرس أغلب المسائل التى تعرض عليه فى مجلس الوزراء « واذا استنفهم مستفهم من زملائه من أمر ما يكون خاصا بوزارة الداخلية التى يتولى أمورها ارتبك فى الجواب » . ويتابع سعد بصدد سوء هذه العلاقة « فهتم منه - السلطان - أنه غير راض عن رشدى ومن أسباب عدم الرضا التى ذكرها أنه كان يدافع عن ابراهيم فتحى الى آخر لحظة ، وأنه لم يرتب التغيير للترتيب اللازم الذى يؤدى الى النجاح ، فكان يلزم أن يسعى أولا فى الاسقاط - اسقاط فتحى - ثم فى انتخاب غيره ، ولم يفعل ذلك وبعد أن حصلت المعارضة - معارضة لندن - فى التغير حضر مع ابراهيم فتحى وتركه تحت وصعد هو وطلب تسامح عظمتة فرفض بتاتا

F. O. Wingate to Harding, Oct, 19, 1918.

(١)

Wingate : op. cit., p. 225.

(٢)

Ibid., p. 223 : Wingate to Harding, Octobre 12, 1917.

(٣)

(٤) سعد زغلول : السابق كراسة ٢٨ ، ٢٨ فبراير ١٩١٨ ، ص ١٥٣٧

– السلطان – وقال ان رشدى باشا أراد بهذا أن يسلبنى كل مسئولية على قلت ان مقاصد مولانا السامية لا تستحق الا كل نعضيد قال متأثرا كان هذه الكلمة مست موضع الألم أليس كذلك انى لا أستحق هذا ، قلت كذلك يا مولاي ، ولكن قصد رشدى لا يمكن أن يكون سيئا ، وان كان الخطأ فى قوله ، وقد علمت منه أنه كان مستعدا استعدادا تاما لأن يضحي بمركزه خدمة لعظمتكم وتنفيذا لكلمتكم ، قال عظمته أعلم ذلك وقد قدم رشدى بالفعل استعفاء بغير تاريخ ، فقلت أرخه يوم ١٦ ديسمبر ، وما أردت بالطبيعة أن أستعمله ضده ولكنى أطلعت عليه ونجت ومن هذه الأسباب أيضا أنه نكلم مع برونيات وأفضى اليه بخطته السياسية . فما كان من هذا الأخير الا أن سطر ما جرى منه بالقلم وأرسله الى لوندرو « . (١)

من هذا نرى مدى ما وصلت اليه العلاقة بين السلطان ورشدى وتصاعدت الى درجة ان رئيس الوزراء كان لا يزوره أبدا ليعرض عليه أى أمر يختص بالوزارة . « وقد كانت الأمور التى يقررها مجلس الوزراء تعرض عليه بعد أن يكون الاتفاق قد تم بين الحماية وبينهم ، ولقد بلغ من الأمر أن عرض عليه بيان الحكومة فى مسألة احتكار القطن لنفسها باللغة الانجليزية التى لا يفهمها ، ورشدى باشا يسعى أغلب أوقاته الآن فى سراى السلطان ويكثر الاجتماع بالأمرير كمال ، ومقابلته فى نادى محمد على لجماعة من الانجليز الذين حضروا للبحث فى مسألة القطن ، وكان هذا الأمر مدعوا للعلم ، ولم يأخذ عظمته خبرا بهذا الا من غير رشدى ، وسعى فى أن يسرق من الأوقاف مقدار ألف وخمسمائة فدان من أطيان المرحوم السلطان حسين بمبلغ مائة وخمسين ألف جنيه « (٢) . أما الحكومة الانجليزية فقد سعت منذ البداية للتقليل من نفوذه حتى حينما أراد الحصول على قسط من الاصلاحات الخاصة بالامتيازات والتقدم الدستوري كان الرفض من سياستها ، وقد أحس أن موقفه سيكون صعبا اذا ما انتهت الحرب دون أن يحصل على أى امتياز مادي لمصر ، لكن الانجليز أبوا « لأنهم يريدون أن يفهموا عظمتهم من أول الأمر ألا يشارك فى سياسة الملك « (٣) حتى لا يتوهم السلطان أن له سلطانا وأن بيده وبامكانه الأمر والنهى .

وخسر فؤاد . . خسر انجلترا ولم يستطع أن يكسب منها شيئا . خسر الوزراء وعلى رأسهم حسين رشدى . . خسر الشعب فقد جاء بدون رغبته هذا فى الوقت الذى لم ينجح أبدا فى أن يجعل لنفسه شعبية بين المصريين .

(١) نفس المصدر ، كراسة ٢٨ ، ٢١ ديسمبر ١٩١٧ ، صص ١٥١٧ ، ١٥١٨ .

(٢) نفس المصدر ، ٢٠ مارس ١٩١٨ ، ص ١٥٥٣ .

(٣) نفس المصدر ، كراسة ٣٠ ، ١٧ نوفمبر ١٩١٧ ، ص ١٦٨٨ .

نهاية الحرب وتآليف الوفد المصري :

ظهرت ظروف دولية ساعدت على نهاية الحرب ولعبت دورا مهما في حاة مصر السياسية ، وكان لها التأثير القوي في نفوس المصريين ، فقد تغير الوضع الدولي في هذه الفترة ، قام الروس بالثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، وكان لسقوط روسيا القيصرية أولى نتائج هذه الحرب وعلى أثر ذلك انفجرت مراحل الشعور القومي في كل مكان ، وكانت له انعكاساته على مصر .

كان العامل الثانى هو دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بعد أن رأى ولسون أن الانجليز وحلفاءهم لن يستطيعوا الثبات أمام الألمان إذا لم تعاونهم أمريكا بل وتشترك معهم في الحرب ، ولكنه لم يستطع أن يقنع الشعب الأمريكى بأن انتصار ألمانيا يعرض سلامة الولايات المتحدة للخطر الا حينما ضربت الغواصات الألمانية البواخر الأمريكية في عرض الأطلنطى . عند ذلك أعلن ولسون الحرب على ألمانيا ، وهنا بدت للانجليز فرصة أمل النصر وبخاصة بعد أن قاومت « فردان » الحصن الواقع بين ألمانيا وفرنسا مقاومة عنيفة بقيادة الجنرال بيتان . ومن هنا تغيرت كفة الميزان وازدادت رجحا بالنسبة للحلفاء .

عند دخول ولسون الحرب في جانب الحلفاء أعلن في ٨ يناير ١٩١٨ مبادئ هامة اتخذتها الشعوب نصيرا لها ، أعلن تعميم «مبدأ مونرو» وتطبيقه في أنحاء العالم ، وبين أن لكل شعب حق في تقرير السياسة التي تتفق معه ، وبأن له الحق في تقرير مصيره هو وحده ولا أحد غيره لا فرق بين شعب ضعيف وآخر قوى ، ونادى بإنشاء جمعية أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسى وسلامة الأملاك لجميع البلدان صغيرها وكبيرها على السواء ، الى أن قرر أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء ، وأن الأمانى القومية يجب أن تحترم ، وأنه لا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم الا بمحض ارادتها ورغبتها ، وأخيرا أضاف بأن ممتلكات الدولة العثمانية يجب أن تكون سيادتها مضمونة . (١)

واعتبر الناس أن تلك المبادئ انجيلا بين المتحاربين وعهدا صريحا بين المتحالفين ومنهم انجلترا التي صرح رئيس وزرائها مستر لويد علنا باقتناعه بهذه المبادئ وبأن بلاده تلتزمها بعد الحرب ، كذلك وافقت فرنسا عليها .

جاءت تصريحات ولسن أملا لكل أمة ضعيفة ، اعتبرتها دستورا وميثاقا وازدادت فرحتها عندما صدر التصريح الانجليزى الفرنسى في ٧ نوفمبر ١٩١٨ والذي انصب على أنصاف الشعوب العربية التي كانت تخضع للحكم العثمانى(٢) .

(١) عبد الرحمن فهمى : السابق ، الملف الأول ، ص ٦ - ٩ .

Wingate : op. cit., p. 228.

(٢)

بالإضافة الى ذلك ، فقد ظهرت مملكة العرب كدولة مستقلة عقب قيامها بالثورة على العثمانيين فتلك البلاد المتأخرة حضاريا نالت هذا الاستقلال بفضل معاونة انجلترا لها ، فمن مصر خرجت الثورة العربية ومراسلات الحسين مكماهون تكشف عن التعاضيد الانجليزى للعرب والايغاز بالثورة ضد الأتراك بل وبمساعدهتهم فى الهجوم على الجناح التركى .

وفى ١٨ يوليو ١٩١٨ شرع الحلفاء فى شن هجماتهم على الجيش الألمانى ، الذى دب فيه اليأس واستسلم للقنوط ، وبدا كل شىء مبشرا للحلفاء بالظفر ، وفى نوفمبر قامت الثورة فى ألمانيا واضطرت الحكومة الألمانية الى طلب الصلح ، كما طلبته تركيا ، واستسلمت النمسا وبلغاريا وبقيّة دول وسط أوروبا .

كان لانهيّار الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر وانهزامها سببا فى إيقاظ الوعي القومى فى الشعوب العربية وخاصة فى مصر اذ أصبحت غير مدينة بالنبعية لها ، وكان لنحرر شعوب وسط أوروبا من الحكم العنصرى والألمانى والنمسوى ، ونيل كل من العرب والبلغار واليوغسلاف والسلوفاك استقلالهم ، واشتداد الحركة الثورية فى ايطاليا وألمانيا لدرجة أن الجماهير الشعبية هناك أوشكت على قبض السلطة . هذا كله جعل المصريين يتوقعون هم أيضا بتغيير الحكم فى بلادهم ، هذه الأحداث بالإضافة الى الأوضاع الاجتماعية داخل مصر دفعتها للالتحام مع انجلترا . فان الاخلال والحركة الوطنية نجاهه ووضع مصر أثناء الحرب تفاعل كل ذلك وتبلور فى صورة جديدة .

وقفت مصر منذ أوائل القرن العشرين تشهد تلك الحركات الاستقلالية متمنية أن ينالها هي الأخرى هذا الاستقلال ، رأت ايران قد نجحت فى الوقوف أمام الاستعمار وقامت بثورتها ١٩٠٥ ، وتركيا حيث تمكنت تركيا الفتاة من الاطاحة بالسلطان عبد الحميد واقامة حكم نيابى ، وحتى أفغانستان أعلنت ثورتها ضد انجلترا ونجحت فى ذلك ، وتلك الانتفاضة الثورية فى الهند ، وثورة أيرلندا التى أثبتت أنه من الممكن لامبراطورية بريطانيا العظمى أن تنسلخ منها مسنعمراتها .

أحسّت مصر بأن الوقت قد جاء ، فان انجلترا أفهمتها أن اعلان الحماية عليها جاء نظرا لظروف الحرب ، وأدخلتها بالتالى فى حرب لاناقة فيها ولا جمل . قدمت فيها مصر جميع مواردها . جعلتها رهن اشارتها . فحاربت وضحت برجالها حتى أن اللبى قائد الحملة المصرية اعترف بأن الجانب الأعظم من الفضل فى نجاح حملة فلسطين وسوريا انما يرجع الى مصر . وحارب المصريون فى فرنسا وفى الدردنيل وفى السودان وفى الجزيرة العربية . انهم اعتقدوا أنه سيطبق عليهم المبدأ القاضى بالألا تحكم الشعوب على غير رضاها . وبدأ الشعب بجميع طبقاته ينتظر خيرا من انجلترا بعد تلك التضحيات

الكبرى ، هنا وفي تلك الفترة بدأت الحركة الوطنية تظهر بوضوح بعد أن كتبت أنفاسها حوادث الحرب ، وبعد أن تأكدت أن النصر أصبح لانجلترا وحلفائها ولم نعد هناك دولة عثمانية صاحبة سيادة شرعية على مصر . كان شعور المصريين منذ نشوب الحرب متجها للدولة العثمانية صاحبة الخلافة والحق الشرعى فى مصر وكانت أغلبية الأمة المصرية تتمنى فوز الأتراك والألمان . ولكن باندحارهم رأوا أن تركيا وألمانيا لن يقدر على تخليصهم من الانجليز ، إذن لابد من الوقوف أمام انجلترا وجها لوجه وخصوصا بعد أن نشر فى الصحف موافقة بعض الدول من حليقات انجلترا بالحماية على مصر وقرار النظام السياسى الكائن فيها .

وقد فكرت الطبقة الحاكمة أيضا فى وضع مصر وعلاقتها مع انجلترا وأنه بانتهاء الحرب يجب أن تنظم الحماية فى اطار يمنح بعض السلطة لمصر ، وكان فى نية السلطان حسين أن يسافر بعد انتهاء الحرب مباشرة الى لندن لتنظيم الحماية (١) غير أنه كان لا يطمع فى أكثر من توسيع درجة الاستقلال الداخلى فى ظل الحماية البريطانية ، وعندما بدا فى الأفق أن النصر لبريطانيا يبدو قريبا فكر أن يكتب خطابا يوجه الى بريطانيا رأسا ويسألها فيه حمل المسألة المصرية بما يرضى الأمة فعهد الى رشدى بهذه المهمة وتنفيذ المشروع ولكن مرض السلطان ووفاته حال دون ذلك (٢) . وتدرج الأمر الى أن قام رشدى وعدلى فى الأيام الأخيرة من الحرب بوضع مشروعات لم تخرج عن الحكم الذاتى وتوسيع اختصاصات الجمعية التشريعية ، وكانا يرغبان فى السفر الى لندن لنفس الغرض ألا وهو تنظيم الحماية (٣) . وفى أواخر أغسطس ١٩١٨ اتفق السلطان فؤاد مع رشدى على أن نهاية الحرب ستكون فرصة لتحديد شكل الحماية باعطاء جزء كبير من الاستقلال الذاتى (٤) . ومن هذا يتضح أن الوقت قد حان لاعطاء مصر ، وقد اختلفت وجهات النظر فى الشئ الذى يعطى لها بين المصريين وبين السلطان ووزرائه .

مضى الذين كانوا ينتظرون نصرا ألمانيا عثمانيا ويرحبون به فيما مضى ، وجدوا الآن ان الفرصة قد حانت لتغيير موقفهم ، فقاموا يرددون بأن مصر بمساعدتها للحلفاء ماديا وأدبيا لها الحق فى أن يعم هذا النصر عليها ، وأن ينالها الاستقلال ، أما المعتدلون رأوا أن الوقت قد حان للمطالبة بحكم ذاتى طبقا لما صرح به السياسة البريطانيون مرارا من أن تدخل انجلترا فى مصر ندخل وقتى .

(١) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٥٣ ، غير مرقمة ، ص ٥ .

(٢) أحمد شفيق : حوليات مصر ، ج ١ ، صص ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٣) زغلول : السابق .

(٤) Roux, Ch : L'Egypte et l'occupation Anglaise à L'Independance Egyptien, p. 256.

كان ونجت على درايه تامة بالشعور العام وقنداك فأرسل الى بلفور وزير الخارجية يبلغه بأن التصريح الانجليزى الفرنسى له رد فعل فى مصر بين طبقات الأمة بأن تعامل مصر بنفس المعاملة ، وأبان بأن هناك شائعات لا يمكن تجاهلها تقضى بأن المصريين يريدون مندوبا أمريكيا ليبلغ أمانيتهم الى ولسن ثم أضاف اليه قائلا « فاذا كان فى امكانك أن تزودنى ببعض التوجيهات بالنسبة لوجهات نظر حكومة جلالتك فى حالة بحث الصحف لموضوع مستقبل مصر فسيكون لذلك مساعدة كبيرة لى » (١) .

واهتمت وزارة الخارجية بالأمر واقترح رئيس القسم المصرى فى الخارجية البريطانية صيغة للرد على ونجت بين فيها بأن مصر وضعت تحت الحماية البريطانية نتجة لعمل تركيا وانها بذلك أصبحت جزءا من الامبراطورية البريطانية ، وبذلك ليس للرئيس ولسون أن يتدخل فى شئونها (٢) .

وعلى الفور أرسل جراهام لونجت يقول : « نحن لا علم لنا بوجود المطالب الوطنية التى أشرت اليها ولا بالطريقة التى ستقدم بها ولا بد قبل ادخال أى تعديل على النظام القائم فى مصر من بحث عميق وأخذ رأى المسئولين الانجليز والمصريين ، وأود أن أؤكد لك اننا سوف لا نتخذ قرارا فى هذا الشأن الا بعد التشاور معك » (٣) .

ويذكر محمد بهى الدين بركات : « وبينما نحن فى هذه الحال اذا بنا نسمع مفاوضات الهدنة بين الألمان والولايات المتحدة وفيها يؤكد د . ولسون أنه متمسك بخطينه التى قالها فى ٨ يناير وما بعدها كأساس لصلح عادل ، فطربنا لهذه النعمة وقال كل فى نفسه هل لمصر حظ فى الصلح القادم بصفة كونها من الشعوب الصغيرة التى نادى باستقلالها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وهلا تسرى على المصريين القواعد التى فاه بها من حيث وجوب اشارك الأمم الحاكمة أو المستعمرة ؟ » (٤) .

من هذا يتبين أن مبادئ ولسون وموافقة انجلترا عليها قد لعبت دورا مهما وأيقظت الأمانى الوطنية وأثرها كان واضحا عليها ، لقد تطلعوا لطريق واحد هو تحقيق مطالبهم بالاستقلال والحكم الذاتى .

وفى أثناء ذلك انتشر خبر مذكرة برونيات فخلقت عاصفة من الاحتجاجات والغضب لدى المصريين . وتتابع تقارير ونجت على أثر ذلك لوزارة الخارجية

E. O. Wingate to Balfour, Nov. 9, 1918. (١)

F. O. The Chef of the Egyptian Section to Wingate, Nov. 9, 1918. (٢)

F. O. Graham to Wingate, Nov. 13, 1918. (٣)

(٤) محمد بهى الدين بركات : السابق ، ص ٤٨ ، أول ديسمبر ١٩١٨ .

محذرا من تحفز المصريين للمطالبة بحقوقهم وبضرورة تحديد معنى الحماية وبين
 رغبة المصريين - من السلطان الى الفلاح - في تحقيق استقلال مصر الذاتى (١) .
 بيع ذلك ظهور فكرة ارسال وفد رسمى لمؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق
 مصر ، واعتبار مسألة مصر مسألة دولية وليس لأى دولة أن تنفرد بالنظر فيها ،
 وأن هذه المسألة الهامة تحتاج الى درس وتمحيص مثل اجتماع المؤتمر حتى
 لا يأتى يوم انعقاده الا ومصر مستعدة للمطالبة بحقوقها كاملة (٢) .

وقد تعددت الروايات واختلفت الآراء فى صاحب الفكرة فى تأليف الوفد
 المصرى ، فالرواية الأولى تقضى بأن عمر طوسون هو المحرك الأول لفكرة انشاء
 وفد وارساله للمطالبة بحقوق مصر ويرجع السبب فى أنه فكر فى ذلك للضغط
 الذى مارسه السلطة العسكرية عليه ، يذكر سعد فى مذكراته « وهو - أى
 عمر طوسون - يشكو من السلطة ومصادرة أطيانه فى أبى قير » (٣) .
 هذا بالإضافة الى ميوله العثمانية ، اذ كانت معروفة ، فموقفه من تركيا
 فى حربها ضد ايطاليا فى طرابلس وقيامه وقتذاك بالدور الكامل لمساعدتها ، فهذا
 مما دفعه الى الوقوف ضد انجلترا .

وقد تكلم عمر طوسون مع محمد سعيد فى شأن صلة مصر بانجلترا على
 ضوء نصريحات ولسون والتصريح الانجليزى الفرنسى فاقترح عليه محمد سعيد
 أن يتكلم مع سعد زغلول لشخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية
 التشريعية (٤) .

أما الرواية الثانية فتبين ان أعضاء فى الجمعية التشريعية هم الذين خلقوا
 فكرة ارسال وفد لمؤتمر الصلح اذ تقول أنه « فى يوم من أيام شهر سبتمبر
 ١٩١٨ بينما كان لطفى السيد وسعد زغلول وعبد العزيز فهمى خارجين من
 مجلس ادارة الجامعة المصرية ، وأثناء سيرهم اعترض محمد محمود السبيل
 واضعا العصاة أمامهم فى عرض الرصيف وقال : « الى أين تذهبون ؟ اننى أريد
 أن أتحدث فى مصير مصر . لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ولا بد من النظر
 فى تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق مصر . وذهبوا الى منزل والد محمد
 محمود واستدعوا على شعراوى وتناقشوا فى ضرورة السعى للحصول على حقوق
 البلاد فأبى سعد زغلول موافقته على ذلك قائلا : ان الوقت غير مناسب لأن
 الانجليز منتصرون وعددهم ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد . وهذا وضع لا أمل معه

Wingate : op. cit., p. 220.

(١)

(٢) عمر طوسون : مذكورة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية ص ٤ ، ٥ .

(٣) سعد زغلول . السابق ، كراسة ٣٢ ، ٢٥ أكتوبر ١٩١٨ ، ص ١٨٤٣ .

(٤) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص ٥ .

فى الحصول على شىء منهم • ثم استطرد سعد قائلا : أرى الأولى أن تؤلف جمعية يساعد أعضاؤها بعضهم بعضا « (١) •

وأبدى عبد العزيز فهمى المخاوف من ذلك لأن جمعية من هذا القبيل تكون بطبيعتها سرية وذلك مخالف للقانون ويدخل تحت العقاب فأجابه سعد « اذن تكون جمعية أصدقاء » (٢) وقد قال عبد العزيز فهمى فى خطبة له فى ١٣ فبراير ١٩٢٥ بعد أن أصبح رئيس حزب الأحرار الدستوريين « • • • وعندما شرعنا فى تأليف الوفد بالحاح المرحوم على شعراوى وسعادة محمد محمود باشا واجتمعنا أول مرة فى منزل سعادة محمد محمود نفر سعد من الفكرة بدعوة قوة الأحكام العرفية ، وأردنا أن نؤسس جمعية يكون الغرض منها السعى فى مصالحنا الشخصية – أو بالعربى الفصيح كما أفهمنا – ليعينه على تحقيق ما يتطلع اليه من كرسى الوزارة فنفرنا منه وأسفنا جميعا على أنه كان معنا » (٣) •

وفى حقيقة الأمر فان مذكرات سعد زغلول تعكس رغبته لدخول الوزارة وبالسعى لدى الجهات لتحقيق ذلك ، ولا يستبعد اطلاقا ما بينه وبين عبد العزيز فهمى ولكن يجب أن يؤخذ موقفه بشىء من الحرص •

ولما وجد سعد أن الأمة مستعدة للنضال ، واستاء من حالة مصر السياسية غير سياسته ورأى أن يتصدر هذه الحركة اذ يقول فى مذكراته : « لقد فاتحت بعضهم فى لزوم التفكير فى مصيرها – مصر – بعد الحرب » (٤) • من هذا نرى أنه نسب لنفسه أولوية التفكير ، وعلى أثر ذلك دعا أصحابه محمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد العزيز فهمى الى عزبته بمسجد وصيف للتلحدث فيما ينبغى عمله عندما تسنح الفرصة للبحث فى المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة فأجاب الدعوة محمد محمود وأحمد لطفى السيد واعتذر عبد العزيز فهمى لمرضه (٥) ، وقد فكروا مليا فى الكيفية التى يطالبون بها الانجليز لحق مصر ، وفى أثناء رجوعهم قابلوا ابراهيم الهلباوى وفاتحوه فى الموضوع وكلفوه بنشر الفكرة بين المحامين ويذكر الهلباوى « انه فى خريف ١٩١٨ فكر الأستاذ أحمد لطفى السيد وبعض أصدقائه فى تأليف وفد تكون مهمته أداء هذا الواجب – عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح – وفى ذات يوم وأنا عائد من قريتي بالبحيرة صادفت الأستاذ لطفى السيد مع المرحوم سعد زغلول باشا آتيين من مسجد وصيف وعلمت منهما أنهما كانا يتداولان أثناء السفر فى هذا الأمر

(١) عبد العزيز فهمى : قصة حياتى ، ص ٧٢ ، ٧٣ •

(٢) فصح الله بركات : مذكرات ، الكراسة الاولى ، ص ٦١ ، من ٢٢ ديسمبر ٢١ الى ١٥ يناير

سنة ١٩٢٢ •

(٣) خطبة ألقاها بدار حزب الأحرار الدستوريين فى ١٣ ، ٢٧ فبراير ١٩٢٥ •

(٤) سعد زغلول ، السابق ، كراسة ٢٨ ، ٢٠ مارس ١٩١٨ ، ص ١٥٥٣ •

(٥) عباس محمود العقاد : المرجع السابق ، ص ١٩٢ •

وعرضا على أن أكون معهما ، فحبذت الفكرة وقلت أنا معكما قلبا وقالبا بشرط ألا أبرح مصر لأن مركزى فى مكتبى وأشغالى فى مزارعى لا تسمح لى بالسفر معكم الى الخارج • ومن فكرتى هذه خلقت فكرة جديدة وهى أن يكون الوفد ذا شقين : شق يسافر وآخر يبقى باسم لجنة الوفد المركزية « (١) » •

أما الرواية الثالثة فهى ترجع فكرة تأليف الوفد الى رشدى ، فقد كان يعلم مدى تهاونه فى حقوق الشعب المصرى وفى كل الاجراءات التعاونية التى نفذها لصالح الانجليز ، فبوصفه مسئولاً عن استرداد الوديعة التى فى حوزة انجلترا فاتح عدلى واتفقا على مخاطبة من يشق بهم من رجال الأمة على مطالبة الانجليز بحقوق البلاد وكان يستدعيهم اليه بواسطة سكرتيره فردا فردا وباسم غير اسمه حتى لا يلتفت نظر السلطة الى اجتماعاته بهم وكان أول من خاطب سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد (٢) • وقد وضع رشدى وعدلى مشروعا لتنظيم الحماية وفكر رشدى فى السفر وتخابر مع قنصلى أمريكا وإيطاليا بشأن سفر البعض للخارج (٣) •

وفى مقابلة بين سعد زغلول ورشدى فى نادى محمد على فتح الموضوع وبين سعد سعى زملائه معه فى قضية مصر فرد عليه رشدى : « اننا نحن والسلطان فؤاد متفقون على السفر لأوربا للمطالبة بحقوق مصر ، وبين له أن من المصلحة أن يكون الى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها نعتمد عليه لأخذ شىء من الانجليز (٤) » •

هكذا اختلفت الآراء والروايات فى صاحب الفكرة الأساسية لمشروع الوفد ومن المرجح أن الأمير عمر طوسون هو صاحب الفكرة فى تأليف الوفد ، وأنه لما أحس سعد بذلك خشى أن يقلت الأمر من يده وألا يكون له فى الأمر شىء فأسرع يعقد الاجتماعات فى داره ووضع لهذا الأمر اعتباره ليتزعم هو الحركة (٥) •

وعقب ذلك تم اللقاء الأول بين طوسون وسعد زغلول لما له من مكانة بين الهيئة الحاكمة من ناحية وبين الشعب من أخرى ، ويذكر سعد تفاصيل تلك المقابلة يقول : « فى المساء حضرت وليمة رشدى باشا وجلست بجانب مستر شيتهم وفندت له نظام مجالس المديرىات ونظام سائر الهيئات النيابية المصرية ، ثم قابلنى البرنس عمر وقال لى انى أفكر فى أن يقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح ، فقلت فكرة جميلة جالت فى بعض الرؤوس من

(١) ابراهيم الهلباوى : المرجع السابق ، الملف الثالث ، ص ١٣٠ •

(٢) احمد شفيق : المرجع السابق ، ص ص ١٤٦ ، ١٤٧ •

(٣) فتح الله بركات : السابق ، ص ص ٦١ ، ٦٢ •

(٤) عبد العزيز فهمى : المرجع السابق ، ص ٧٤ •

(٥) Landau, J : Parliaments and parties in Egypt, p. 151. (٥)

قبل وقد آن الآن أوأناها ، فقال تأمل فيها وانظر من يساعد عليها ، ثم انصرف كل منا عن صاحبه ، وزرت محمد سعيد في اليوم التالي فحدثني في هذه المسألة ، ثم توجهت معه عند محمود صدقي فتلاقيت مع عدلى ونكلم معى في تلك المسألة ورأينا الأوفق توسيط قنصل أمريكا ، فاجتمع به رشدى ولطفى السيد واتفقوا على ذلك ، وفاتح هذا القنصل فلم يجد عنده استعدادا لتأييد المسعى وقال ليس هنالك الا واحد من طريقتين اما أن تطلبه تركيا استقلال مصر بأن تقول انها تركت اليها حقوقها واما الالتجاء الى الحكومة الانجليزية » (١) .

اتفق لطفى السيد وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وسعد زغلول على الاجتماع لمناقشة تلك المسألة ووضع حل لها وفي ضرورة عمل شىء خصوصا بعد أن رفض قنصل أمريكا التابع لصاحب المبادئ الأربعة عشر التوسط أو المساعدة لأمة تريد تقرير مصيرها .

بدأت أخبار الصلح تنشر في الصحف وبدأ سعد يرتاب من اجتماعاته هذه للمطالبة بحقوق مصر اذ يقول : « وفي اليوم التالى - ١٠ أكتوبر ١٩١٨ - ذهبت مع محمد محمود الى عزبة مسجد وصيف وتغيب لطفى بك السيد وتخلف عبد العزيز بك فهمى وأقيمت يومين وليلتين ثم عدنا وقرأت في الجرائد أخبار الصلح ولم نهتد الى طريقة والأولى بنا السكوت وصرف النظر عن هذه المسألة » (٢) .

من هذا يتضح أن سعدا لم يكن محركا للمسألة بل انه فى كثير من الأحيان كان يصمم على ترك هذا الموضوع ويتحجج فى ذلك بقوله « انه لا يمكننا فعل شىء ما دامت الأحكام العرفية جارية التى ساد الخوف منها قلوبنا » (٣) .

وفى أواخر أكتوبر ١٩١٨ قدم رشدى وعدلى لونجت مشروعا لتنظيم الحماية، وهو مشروع يعارضان فيه مشروع برونيات (٤) وردت انجلترا على ذلك بمشروع آخر اذ يذكر سعد : « ان الحماية قدمت مشروعا يقضى باعطاء مصر استقلالا داخليا تاما فى مقابل رضائها بالحماية وانه من المصلحة جدا كما أشار عبد العزيز بك بأن نعم هذه القضية ويعتقدها الناس » (٥) .

كان ونجت قد أثارت رييته كل هذه التحركات فهو على علم بكل ما يدور فيها ويتحفز كل المصريين ضد انجلترا فأسرع بمحاولة احتواء وأقام حفلة فى الاسكندرية فى ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ دعا اليها الأمراء وكان من بين المدعوين

(١) سعد زغلول . السابق ، كراسة ٣٢ ، ١٢ أكتوبر ١٩١٨ ، ص ١٨٤٠ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٨٤١ .

(٣) نفس المصدر ، كراسة ٢٨ ، ٢٠ مارس ١٩١٨ ، ص ١٥٥٣ .

(٤) فتح الله يركات : السابق ، ص ٦١ .

(٥) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣٢ ، ٢٥ أكتوبر ١٩١٨ ، ص ١٨٤٢ .

حسين رشدي وعدلى يكن ومدحت يكن ومحمد سعيد والأمير عمر طوسون وسعد زغلول . وبالرغم من أن ونجت قد بث عيونه وأرهف سمعه لكل ما كان متوقعا أن يتبادله هؤلاء من أحاديث سياسية فقد انتهزوا فرصة هذا اللقاء وبحدوا في الوضع الراهن، وفي ضرورة عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح (١) .

وفي لقاء آخر بين سعد والأمير طوسون أحس سعد أنه يمكن الاستفادة من أموال الأمير ويذكر فتح الله بركات بأن سعد قد منى نفسه بمساعدة البرنس له بالأموال ، فأخبر اخوانه بأنه يوجد من يساعدهم بالمال ولم يذكر اسمه (٢) . وبين سعد للأمير أن المشروع يحتاج الى مائة ألف جنيه وبأنه يشك في أن المصريين يدفعون مبلغا جسيما مثل هذا وأنه ممكن لعل شعراوى أن يدفع عشرة آلاف جنيه ولكنه يشك في ذلك أيضا (٣) .

من هذا يتضح أن سعدا عندما رأى أن هذا الموضوع أصبح جديا ، والجميع يخوض غماره أراد أن يظهر على مسرح الأحداث ويكون هو بطل الرواية حتى أموال المشروع أراد أن يوجه ذكائه للاستفادة من الأمير بالحصول عليها منه دون ذكر اسمه وذلك لقدرة سعد للسيطرة على الموقف ، لكن الأمير لم ينسق لذلك ورأى الاكتفاء بكتابة عريضة بعد انعقاد مؤتمر الصلح بها مطالب مصر ، يوقع عليها الأعيان وترسل الى القناصل وتشرح فيها المسألة المصرية (٤) .

عارض سعد وأفهم طوسون أن مثل هذه العريضة لا تأنى بالفائدة المقصودة لاحتمال معارضتها بعريضة أخرى يمكن الحصول على توقعات عليها يزيد عددها بكثير عن عدد التوقعات الأولى ، وأن المفيد هو سفر البعض للخارج للمطالبة بحقوق مصر من الدول أمام مؤتمر الصلح ، وعرض له بأن ذلك يحتاج الى المال وان كان المال لا يمكن تدبيره الا بطريق جمعه من الناس فهذا احتمال يستدعى اذاعة الخبر وحينئذ يأخذ الممثلون الطريق على المصريين فيسندون باب السعى في وجوههم ، وبعد أن شرح ذلك طويلا وأفاض فيه كان جواب الأمير استحسن تقديم العريضة ، ففهم سعد من ذلك أنه لا يريد دفع المال ، وتم الاتفاق بعد ذلك على عقد اجتماع مع محمد محمود ، لطفى السيد ، عبد العزيز فهمي ، وغيرهم ، للبحث في المشروع واذا منع هذا الاجتماع يرسلون منشورا الى ممثلي الدول يخبرونهم فيه بالمنع وبمطالب مصر (٥) .

(١) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص ٦ .

(٢) فتح الله بركات : السابق ، ص ٦١ .

(٣) عمر طوسون : المرجع السابق .

(٤) فتح الله بركات : السابق ، ص ٦٢ .

(٥) عمر طوسون : المرجع السابق ، ص ٧٢ .

وقد اهتم لطفي السيد ومحمد محمود بضرورة ايجاد حل للمسألة ورأوا أن أول طلب يطلبونه هو « الغاء الأحكام العرفية وأنه عند الكلام فيه يحصل الكلام في غيره بطريقة عرضية جسا للنقض ، وقد علموا من رشدى أنه يمكن السفر الى الخارج » (١) .

وفي ٩ نوفمبر ذهب علوبة عضو الجمعية التشريعية الى منزل سعد والتقى به « قلت له ان الحرب قد انتهت بظفر انجلترا وحلفائها ، وأن الهدنة ستعلن عما قليل ، وقد أعلن ولسون مبادئه كما أعلن لويد جورج تأييد هذه المبادئ ، وأن علينا كأعضاء الجمعية التشريعية وكنواب عن الأمة نحو هذه الأمة ، وأنت الوكيل المنتخب عن الجمعية التشريعية أصبح واجبك أكبر من واجبنا ، فما الذى نعمله ؟ فسألنى سعد وما الذى يقضى أن نعمله ؟ فأجبته بأن الفكرة فيما يجب أن يعمل - أى وسيلة - لم تتبلور فى ذهني ولكن المحقق هو أن من الواجب علينا عمل شيء لمصلحة بلادنا بتكوين جمعية مثلا تسعى فى تحقيق ما تصبو اليه البلاد اعتمادا على مبادئ ولسون ولا زلت أكرر لك يا باشا أنك المسئول الأول أمام الشعب ، فأجابنى أن بعض أصدقائنا قد فكروا فى هذا الأمر وأنه يتداول معهم فيما ينبغى أن يعمل ، وعند اتفاقهما على الفكرة تخبرنى بالنتيجة حتى نكون معا لتحقيقها ، كما أنه سيخبرهم بمسعى » (٢) .

وفى الوقت الذى كانت فيه الاجتماعات تعقد فى بيت سعد وغيره من أعضاء الجمعية التشريعية لايجاد حل للمسألة المصرية والمطالبة بحقوق مصر ، قامت حركة من بعض الشبان المصريين ، فقد حدث أن اجتمع فريق من أعضاء المدارس العليا وهو يضم نخبة من الشبان المثقفين - عملت انجلترا له حسابا وأغلقت ومنعت اجتماعاته فى أوائل الحرب - قد تذكروا فى حقوق بلادهم وضرورة المطالبة بها (٣) . وكان هذا الفريق يضم مصطفى النحاس وهو قاضيا بمحكمة طنطا ، وعلى ماهر مدير ادارة المجالس الحسنية بوزارة الحفانية ، وأمين الرافعى الصحفى ، وقد كانت أفكار هؤلاء الثلاثة أميل الى مبادئ الحزب الوطنى ، وفى سبتمبر ١٩١٨ عقد اجتماع فى سان استيفانو بالاسكندرية بين مصطفى النحاس وعلى ماهر ودار الحديث عن مبادئ ولسون وقرب الهدنة ، وكان النحاس على صلة بسعد من عدة نواحي لذا اتجهت نيتهم الى سعد واخوانه من أعضاء الجمعية التشريعية للقيام بعمل لصالح مصر ، وعلى الفور قصد كل من النحاس وعلى ماهر سعد زغلول وعرضا عليه ما فكروا فيه « وكلمته فى الموضوع فقال لى كويس ، ولكن فيه سوابق غير مطمئنة فى ذلك وفى الهند قامت مثل هذه الفكرة وكتب فعلا تقرير بذلك وأرسل الى ولسون

(١) فتح الله يركات : السابق ، ص ٦٢ .

(٢) محمد على علوبة : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٣) فخرى عبد النور : مذكرات ، الفصل الثانى ، ص ١١ .

فكانت النتيجة أن هذا التقرير وصل الى نائب الملك فى الهند فقبض على الذين قدموه « (١) » .

أخفى سعد عليهم مايقوم به هو وزملاؤه لأنه كان فى اعتقاده أن الأوان لم يكن قد آن لظهاره الا أن النحاس وعلى ماهر لم يقتنعوا ، يقول النحاس : « فكرنا فى الطريقة فاما أن الشبيبة تقوم بالأمر بما عندها من الحماس أو يكون الأمر للشيوخ ، فرأينا أن الأمر اذا أوكل للشبيبة يفضى عليه ، اذن فالأحكام أن نبندى بدور الشيوخ بحيث أنهم يجب عليهم أن يقوموا بحركة الاشعار الأولى ، وافترضنا أنه فى ذلك الوقت سيقابل بالقمع وهنا يأتى دور الشبيبة وطرح أمامنا هذا السؤال ٠٠ من نختاره من الشيوخ ؟ لم يتجه فكرنا الا الى سعد باعتباره الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية فاتفقنا نحن الشبيبة على الذهاب الى عبد العزيز فهمى ليتوسط لدى سعد ليقود الحركة وكان عبد العزيز فهمى ساكنا فى مصر الجديدة وكان على ماهر أيضا ساكنا فى مصر الجديدة « (٢) » .

تقابل على ماهر مع عبد العزيز فهمى فرفض الفكرة ولكن النحاس لم يكتف ورأى تكرار المقابلة فذهب مع على ماهر اليه وعرض عليه الفكرة من جديد فوجدوه يمتنع أيضا وكانت حججه أن هذا كله غير منتج فرد عليه النحاس : « هذا هو تفكيرنا ، وهذا التفكير يجب أن يظهر الى حيز الوجود ، فاذا لم تفعلوا يا شيوخ سنبدأ بدورنا نحن الشبيبة » . فلما اقتنع عبد العزيز فهمى بأن حركة هؤلاء الشباب جدية كشف له عن مساعى سعد وزملائه (٣) ، وأفصح عن تلك الاجتماعات السرية المتوالية التى تتم فى بيت سعد لهذا الغرض ، وأنهم فعلا قائمون بدور التنفيذ لأجل السفر للخارج وقال لهما « نحن سائرين فى طريقنا » وطلب منهما أن يكونا منصلين به اتصالا مستمرا حتى يأتى دورهم ، مع سرية الأمر بينهم (٤) .

هكذا أصبح سعد مترعما لهذه الحركة ، وقد نجح فى مسعاه فمئذ بادى الأمر استطاع أن يقود هذه المسألة مستندا لما له من شعبية ، فكان حريصا على أن تكون الاجتماعات اما فى بيته - الذى عرف باسم بيت الأمة - واما فى عزبته بمسجد وصيف ٠٠ لقد استطاع أن يجمع أكبر عدد من الشخصيات البارزة فى ذلك الوقت أمثال على شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وعلوبة وعبد اللطيف المكباتى .

وقد توالى اجتماعاتهم وكانت سرية الى أن بلغ على ماهر من الأستاذ

(١) أوراق مخطوطة لدى محمود سليمان غنام .

(٣،٢) نفس المصدر .

(٤) فخرى عبد النور : السابق ، الفصل الثانى ، ص ١٦ .

سامي قصيرى مندوب جريدة المقطم أن دار المندوب السامي لديها علم باجتماعات سرية تعقد في منزل سعد وأنهم يترقبونها ويتبعون خطاها ، فقال النحاس للى ماهر « يجب أن نذهب لعبد العزيز فهمي ونخبره » فاجابه « اذن وجب الظهور » (١) ، ولما علم سعد أن أنباء اجتماعاته قد تسربت الى السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية أسرع باعلان تأليف الوفد وبضرورة مواجهة الانجليز بالمطالب المصرية (٢) .

هذا في الوقت الذي كانت فيه أهالي مصر على دراية ومعرفة بهذه الاجتماعات ، فما أن جاء شهر نوفمبر ١٩١٨ حتى كانت مجالس القاهرة نتحدث عن اجتماعات سعد باخوانه من أعضاء الجمعية التشريعية ، ورغبتهم في اليق وفد يسافر الى باريس للمطالبة باستقلال البلاد لدى مؤتمر الصلح ، وكان الجميع يودون الوقوف على ما كان يجري وراء هذه الحجب الكثيفة لدرجة أنهم علموا بالميعاد الذي حدده ونجت لمقابلة سعد واخوانه ، وكانت أحاديثهم تدور همسا في المجالس الخاصة لأن الأحكام العرفية معلنة والصحف مراقبة (٣) .

اذن كان المصريون يشعرون بضرورة جنى مصر ثمار النصر بعد تلك المساعدات التي قدمتها للحلفاء ولانجلترا بالذات ، وبأن الوقت قد حان لتحقيق الوعود التي قطعت لها ، وبأن ترفع عنها الحماية التي فرضتها عليها كاجراء حربي مؤقت لذا سعدوا لاجتماعات سعد واخوانه اذ اعتبروهم المنادين بحقوقهم وحسما قبضت السلطة على الزعماء كان ذلك ايذانا بثورة ١٩١٩ .

وجاء دور السلطان فؤاد ، فقد كان على علم تام بتلك الاجتماعات وبذلك الذي ينتظره المصريون جميعا بعد انتهاء الحرب ، فسعى هو الآخر الى محاولة لايجاد حل للمسألة المصرية فاجتمع بونجت في ٣ نوفمبر ١٩١٨ وتكلم معه في رغبته بجعل مصر ملكية دستورية لها مجلس وطني (٤) وهذه المطالب هي مطالب شخصية لا أكثر ولا أقل ، طلب أن يكون صاحب جلالة ، ولكن طلبه هذا لم يجب عليه لأنه كان من عادة ونجت دائما السكوت حتى يعرف رأى لندن .

وهنا رأى فؤاد ضرورة الاتجاه لتأييد الحركة الوطنية للمطالبة بحقوق مصر (٥) . فهذه فرصة لناواة انجلترا التي طالما عملت على الحد من سلطته

(١) أوراق محفوظة لدى محمود سليمان غنام .

(٢) فخري عبد النور . السابق ، الفصل الثاني ، ص ١١ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٩ .

(٤) St. Antony's papers, Number II, Middle Eastern Affairs, Wingate to Harding, Nov. 6, 1918.

(٥) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣٢ ، ١٥ نوفمبر ١٩١٨ ، ص ١٨٤٤ .

وأوقفته عند حده ، وقد أبان لرشدى وعدلى أنه موافق على المطالبة لمصر بشيء من انجلترا ، وبدأ يشجع على تأليف وفد لنفس الغرض ، ويذكر عبد العزيز فهمى أن السلطان كان مؤيدا لهذه الحركة - تأليف وفد والسفر - « لأننا نحن - رشدى والسلطان فؤاد - منفقون على السفر لأوروبا للمطالبة بحقوق مصر ، ومن المصلحة أن يكون الى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها تعتمد عليه لأخذ شيء من انجلترا » (١) .

وعقب اعلان الهدنة رأى فؤاد ضرورة بعث برقية الى ولسون يهنئه فيها بالانتصار الذى أحرزه الحلفاء ويشيد بالدور الفعال الذى قامت به الولايات المتحدة الأمريكية فى كسب الحرب ورجا فى ختام برقيته أن تكون المطالب المصرية موضع عناية الرئيس الأمريكى وعطفه . وقد رأى ونجت أن هذه البرقية هى نتاج ذهن أذكى بكثير من ذهن السلطان اذ يقول « وأنا ميال للاعتقاد بأنها قد تكون من اعداد رشدى بالاشتراك مع محامى ايطالى قدبر صديق للسلطان ، كما أنى ميال الى الاعتقاد بأن لحزب سعد زغلول المتطرف أصبعا فيها » (٢) .

وفى ١١ نوفمبر ١٩١٨ حلت أن اجتمع لدى سعد زغلول بمنزله الأمير عمر طوسون وإبراهيم باشا سعيد ومحمد محمود باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى وأبدى عمر طوسون رغبته فى عقد اجتماع للمذاكرة فى حالة مصر وما يجب أن يقدم لها من الخدمة ، على أن يكون هذا الاجتماع من أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديرىات والأعيان ، يقول سعد : « فوافقت على ذلك وكتبت أسماء كثيرين من الذين ينبغي دعوتهم وكان هو يعارض فى البعض ويملى البعض ، واشتدت معارضته للهلأوى فاقنعنا بوجوب دعوته ، فاقتنع بعد عناء ، وبعد أن تم تحديد الأسماء التى يجب دعوتها كتبت صيغة الدعوة وأخذها الأمير لارسالها ، وحصل الاتفاق على تحديد اليوم اما يوم الثلاثاء - ١٩ نوفمبر - القادم أو يوم الأربعاء ، ومكان الاجتماع قصر الأمير بشبرا » (٣) .

واختلفوا على صيغة الدعوة لهذا الاجتماع فكان رأى الأمير أنها تكون « للمطالبة بحقوق مصر » ورأى آخرون أن تكون « للمطالبة باستقلال مصر » . ووافق سعد الأمير ليكون ذلك مدعاة لتسهيل السفر للخارج وهناك تحصل المطالبة بالاستقلال التام ، وكتب لطفى السيد مسودة الدعوة ، وعند الانصراف دعا سعد الأمير لتناول الغذاء عنده يوم الاجتماع ، فقبل الدعوة وقال « انه سيحضر معه أمين يحيى وهو معروف بموالاته التامة للسلطان فأكد ذلك المظن

(١) عبد العزيز فهمى : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

F. O. Wingate to Graham, Nov. 24, 1981.

(٢)

(٣) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣٢ ، ١٥ نوفمبر ١٩١٨ ، ص ١٨٤٤ .

بأن عظمتها مرتاح الى هذا المشروع ، ثم انصرف الأمير ليوزع أوراق الدعوة « (١) » واحتاطوا لتدخل السلطة البريطانية .

وفي ١١ نوفمبر ١٩١٨ أعلنت الهدنة فتزاور وزراء مصر ورجال الحماية مهنيين بعضهم بعضا ، وأرسل ملك انجلترا الى السلطان فؤاد يشكره فيها على مساعدة مصر وبأن مصر سينولها نصيب كامل فيما سيعم على الامبراطورية البريطانية من الرخاء (٢) .

وفي نفس اليوم اتفق سعد مع عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي زميليه في الجمعية التشريعية وهذا لكي تتوفر الصفة التمثيلية — وذلك هو السبب في استبعاد لطفى السيد واحلال شعراوي محله — بأن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد يقابلون فيه السير ونجت للتحديث معه في طلب الترخيص لهم بالسفر الى لندن لعرض مطالب مصر على الحكومة الانجليزية بناء على نصيحة رشدي وبفضل وساطته (٣) .

وتردد ونجت ماذا يفعل ؟ هل يمهلهم حتى يستأذن لندن ؟ وأخيرا بدا له انه من المفيد أن يلتقي بهم وان كان قد خشي أن يعتبر هذا اللقاء « اعتراف رسمي بريطاني » بأن هؤلاء الزعماء يمثلون الشعب المصري ، ولكنه تغلب على مخاوفه هذه بتحديد موعد للقائهم ، لا لأنه يريد أن يعرف رأى سعد زغلول وجماعته فحسب ، بل لأنه كان يعلم أيضا أنهم لم يطلبوا مقابلته بدون موافقة السلطان والوزراء ، وبأن هذه المقابلة لن تكون الا مناوشة أولية لا بد وأن يتبعها طلبات رسمية من السلطان ووزرائه .

وتحدد يوم ١٣ نوفمبر ولم يخبر سعد عمر طوسون بأمر هذه المقابلة وهذا دليل على أن سعد أحس بضرورة انفراد بهذا العمل وفي حقيقة الأمر فقد ساعده على النجاح في ذلك شخصيته البارزة في الجمعية التشريعية وتزعمه للمعارضة فيها .

من هذا نرى أن المسألة المصرية قد درست تماما أثناء المرحلة الأخيرة للحرب والدليل أنه بعد يومين فقط من اعلان الهدنة اتصل على الفور المندوبون المصريون بالسلطات الانجليزية .

وقد تحولت الفكرة من السفر الى مؤتمر الصلح الى السفر للندن والاتفاق مع الحكومة الانجليزية وواضح أن سبب الأخذ بهذه الفكرة هو أن البلاد وقتئذ

(١) نفس المصدر ، كراسة ٣٢ ، ١٥ نوفمبر ١٩١٨ ، ص ١٨٤٤ ، ابراهيم الهلباوى :

الملف الثالث ، ص ١٣٠ .

Chafik : op. cit., p. 69.

(٢)

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

تقع تحت الأحكام العرفية ، وكان الترخيص بالسفر تتولاها السلطة العسكرية . هذا بالإضافة الى أن سعدا وزملاءه من مدرسة تفضل التفاهم المباشر مع انجلترا ، ومن ناحية أخرى فقد كان عمر طوسون هو صاحب الفكرة في ارسال وفد الى المؤتمر . لذا تمكن سعد - لكى يبعده - أن يغير الخطة ويجعل السفر للنند .

ويذكر محمد فريد « ان القصد الأصلي كان الاقتصار على السفر الى بلاد الانجليز للانفاق مع الحكومة الانجليزية على منح مصر بعض الامتيازات الداخلية » (١) .

وقرر سعد وزملاؤه من أعضاء حزب الأمة ورشدى وعدلى بعد عدة اجتماعات للبحث والمشاورة تأليف وفدين أحدهما رسمى يمثل الحكومة قوامه رشدى وعدلى ، والثانى أهلى يمثل الأمة برئاسة سعد للسفر لانجلترا لحل القضية المصرية مباشرة مع الحكومة الانجليزية فاذا رفض مطلبه يطالب وفد الحكومة احتياطيا بالحصول على أكبر قسط ممكن من الحرية لمصر (٢) . وأبان الوزير أن مؤتمر الصلح سيوافق رسميا على الحماية وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنها بلا تعريف وتحديد ، فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما هى حقوقهما على بريطانيا تحت رايتهما (٣) .

فالوفد اذن ليس مؤمنا كل الايمان بأن الحلفاء فى باريس سوف ينصرون قضيته ، وقد أعد العدة لذلك بالتفاهم مع لندن ودعا هذا الأمر لكل من رشدى وعدلى لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الاعتراف باستقلال ذاتى يهيىء لمصر التمتع فى شئونها الداخلية بالنظام الدستورى (٤) . ويؤيد علوبة أيضا ذلك بقوله : « رأيت هذه الجماعة - جماعة الوفد - أن تجعل فاتحة برنامجها أن تتجه الى الشعب البريطانى قبل كل شئ لنيل عطفه على مصر والمصريين ، ولتبين للرأى العام هناك أن النقطة التى تلتقى فيها منافع بريطانيا العظمى واستقلال مصر ليست نقطة معدومة بل ايجادها فى حيز الامكان » (٥) .

ويبدو من موافقة الحكومة على تأليف وفدين أمر غير مألوف نظرا لأن العرف قد جرى على أن تتولى الحكومات مهمة تسوية علاقاتها مع الدول الأخرى

(١) محمد فريد : السابق ، كراسة ١١ ، ص ٣١١ .

(٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(٣) القضية المصرية ، ص ٥١ .

(٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٥) محمد على علوبة : السابق ، ص ١٣٨ .

دون حاجة الى وفود أهلية تصحبها ولكنها تعلم - الحكومة - أنها لم تكن لتستطيع أن تدعى بممثل الشعب المصرى لأنها لم تتول الحكم على أساس نيابى . كذلك فانها تدين بالتبعية للدولة صاحبة السيادة على مصر ، لهذا فان تأليف وفد يمثل الأمة فى حد ذاته يعزز مركز الحكومة المصرية أثناء عرض مطالبها .

ووضعت الخطة لابعاد عمر طوسون ، اذ أن سعدا كان يعتقد أن الأمير وصديقه محمد سعيد يبغيان المحافظة على السيادة العثمانية وهو يكره هذه السيادة بل ويقبل أن يتعاون مع الانجليز على أن يتعاون معها ، كذلك خاف سعد من تزعم الأمير المشروع ورغبته - كعادته دائما - أن يكون هو الزعيم ، وهو المسيطر على الموقف ، وتردد فى ذلك الوقت من أعضاء الوفد بأنهم يريدون هذه الحركة « حركة شعب لا اماره ، وحركة استقلال لا خلافة » (١) .

وفى للوقت نفسه تدخل السلطان فؤاد وذلك لأن الأمير من الأسرة السلطانية ، والسلطان لا يود تعكير العلاقات بينه وبين انجلترا عن طريق أمير من أسرة محمد على يقف أمامها ويطالب بحقوقه ، فهو غير مرتاح لظهوره كصاحب الفكرة على رأس هذه الحركة ودخول أعضاء البيت المال فى مآزق سياسية من المفروض أن يكونوا بمعزل عنها ، أما من ناحية نفسية فؤاد فكان يرتاب من زعامة الأمير ومن تنحيته عن العرش وتولى مكانه . كذلك لعب رشدى دورا مهما فى ابعاد طوسون وذلك أيضا لمصلحته الشخصية فمحمد سعيد منافس رشدى حبيب لعمر طوسون ، لذا خاف أن يقبض الأمير على زمام الحركة ثم على زمام الحكم فيغير رئيس الوزراء ويعين محمد سعيد .

وتشكلت هيئة مكونة من سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد وعلى علوبة ومحمد محمود من أجل المطالبة بحقوق مصر ، وتم للثلاثة الأول ذلك اللقاء التاريخى مع ممثل الحماية البريطانية فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وتصدر سعد الحديث وطلب الغاء الأحكام العرفية والرقابة على المطبوعات ، ثم اشترك الثلاثة فى طلب الاستقلال التام وتحديد العلاقة مع انجلترا بصداقة الحر للحر لا صداقة العبد للسيد وعند الاقتضاء وجوب السفر لانجلترا لعرض مطالب مصر ، وانه من حقها الاشراف على الدين العام واعطائها التسهيلات فى قناة السويس ، كما أوضحوا أن مصر بلد لها حضارتها التى ترتفع عن بلاد دونها حصلت على استقلالها (٢) .

وكانت تلك مواجهة صريحة وحازمة فى وقت مبسطة فيه الحماية معلنة فيه الأحكام العرفية . وانتقلت أخبار المقابلة الى المصريين فى جميع البلاد ،

(١) عباس محمود العقاد : المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٢) عبد الرحمن فهمى : السابق ، صص ١٢ - ١٦ .

فكان لها أثرها في النفوس التي تهفو الى الحرية والاستقلال اذ رأت في عمل سعد وزميليه ما يروى ظمأها .

أما عن دور الحزب الوطنى فانه فى اليوم التالى لاعلان الهدنة اجتمعت اللجنة الادارية وقررت أن تستبدل بالمادة الأولى من مبادئها ما يأتى : « يطلب الحزب الوطنى الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقانها استقلالا غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » (١) وذلك رغم أن قيادة الحزب الوطنى كانت بخارج مصر منذ هجرة فريد واضطهاد كتشنر لأعضائه ومغادرة الكثير من أتباعه مع بدء الحرب معتقدين أنه يمكن لهم خدمة وطنهم وهم بالخارج بعيدا عن أعين انجلترا كما أن البعض منهم حاربتة انجلترا ونفته خارج مصر ابان الحرب لكن رغم ذلك فان بقايا هذا الحزب قد أيقن أخيرا أنه لا فائدة من الدولة العثمانية عقب انهزامها حتى محمد فريد نفسه فقد تغير من ناحيتها بعد أن أيقن نيته .

الاعتراف الدولى بالحماية :

منذ أن أعلنت انجلترا حمايتها على مصر ، وهى تسعى بكل الطرق لجعل هذه الحماية شرعية ، وذلك باعتراف أكبر عدد من الدول بها ، لأنها تعلم أن هذه الحماية التى فرضتها على مصر لم تكن قانونية .

كانت أولى الدول التى سعت انجلترا لضرورة موافقتها على هذا الاجراء فرنسا ، ونحن نعلم التنافس الذى كان بينهما والذى انتهى بالاتفاق الودى ١٩٠٤ وهو يقر عدم تغيير حالة مصر الراهنة فى ذلك الوقت ، ولكن انجلترا بدورها حلت ذلك واعتبرت أن الحماية لا تغير من السياسة ولا من الوضع شيئا ، وفى أوائل الحرب لم تكن الساعة تسمح بالمناقشات الدبلوماسية بين الحلفاء ، وكان طبيعيا بعد أن رفضت فرنسا فكرة ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية أن تعلن موافقتها على الحماية اذ اعتبرتها أخف وطأة على الرأى العام هذا من جهة ومن أخرى ففرنسا كانت حليفة لانجلترا ضد ألمانيا ، وكانت تعلم أن وضع مصر الدولى والقانونى يسندها الى تبعية الأتراك وبالتالى فتركيا حليفة ألمانيا اذن فاعلان الحماية على مصر وانهاء السيادة العثمانية يجعلها ضد الألمان وهذا فى الحد ذاته مصلحة لفرنسا . اذن كان من المنتظر أن تعترف فوراً فى مثل هذه الظروف بالحماية البريطانية على مصر وذلك فى صبيحة اعلانها أى فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ فى نظير موافقة بريطانيا على المعاهدة الفرنسية المراكشية الموقعة فى ٣٠ مارس ١٩١٢ (٢) وفى مقابل أيضا اعطاء

(١) جوليت آدم : انجلترا فى مصر ، ترجمة على كامل ، ص ٣٠٠ .

The Times, Dec. 19, 1914.

(٢)

فرسسا وعد بسوريا ، وتم ذلك فعلا عن طريق معاهدة سرية بينهما اشتركت فيها روسيا (١) . وقد صرحت الصحف الفرنسية بأن فرنسا كانت على اتفاق مع الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٠٤ بشأن بسط الحماية الانجليزية على مصر (٢) .

وعقب امضاء معاهدة الصلح في فرساي أراد بلفور وزير خارجية انجلترا احباط مساعي سعد ورفاقه فعادت فرنسا تكرر موافقتها على الحماية اذ كانت نخشى مما يحدثه استقلال مصر بين جيرانها في تونس والجزائر ومراكش ، وما يترتب على الاستقلال من نتائج خاصة برؤوس أموالها في مصر ، هذا بالإضافة الى اهتمامها بارضاء انجلترا والحفاظ على الوفاق الثلاثي .

كانت الدولة الثانية التي سعت انجلترا لضمها اليها باعترافها بالحماية على مصر هي روسيا ، وقد ترددت في بادئ الأمر ولكنها اعترفت بها بعد أن تم الاتفاق مع انجلترا وفرنسا وبعد أن أخذت وعدا من الحلفاء بالسيطرة على القسطنطينية والمضائق بل وامتلاكهما مع ضمان مراعاة المصالح الروسية في مصر وتم ذلك عن طريق معاهدة سرية عقدت لأجل هذا الغرض (٣) . ولكن بقيام الثورة في روسيا حلت نفسها من كل هذه المعاهدات التي عقدها مع الحلفاء .

أما إيطاليا فقد شرطت اعترافها بالحماية بأن تبقى مصالحها في مصر مصانة كما كانت في عهد الامتيازات (٤) ، ولم يحدث باعلانها دهشة في روما فهي من الأمور المنتظرة ، ونشرت صحفها في ٢٤ ديسمبر ١٩١٤ بأنها مستعدة للاعتراف بها وقالت الجورنال دى ايطاليا « ان انجلترا كانت تعد نفسها منذ بضعة أشهر لهذا الحادث الذي هو نتيجة الحالة الفعلية ، فان الضرورة قضت بذلك فتم ، وان عمل انجلترا هذا ليس فيه الا تثبيت الحالة التي كانت موجودة منذ عام ١٨٨٢ » (٥) .

وأيقنت إيطاليا أنه لابد من فوائد جزية لها في طرابلس ، ورغم ذلك فقد تلكأت في الاعتراف بها وتجنبت الموافقة رسميا حتى لا يكون هذا بمثابة عمل عدائي لألمانيا والنمسا والدولة العثمانية ، لكنها في نفس الوقت أبلغت انجلترا أنها لا تعترض على ادخالها في شروط الصلح (٦) ومن هنا أعلنت

Chiol : op. cit., p. 124.

(١)

(٢) الامرام ١ يناير ١٩١٥ ، الافكار ١٣ يناير ١٩١٥ ، وادى النيل ٢٤ يناير ١٩١٥ .
Les Nouvelles, 27 Jan. 1915.

(٣)

(٤) وادى النيل ، ١٠ يناير ١٩١٥ .

(٥) الامرام ، أول يناير ١٩١٥ .

(٦) الجريدة ، ٢٢ ديسمبر ١٩١٤ .

« البال مال جازيت » عن نظام الحماية « وقد قابلته كل من فرنسا وإيطاليا بالارتياح لأن موافقتهم العظيمة تحملاهما على توطيد النظام والأمان في القطر المصري » (١) .

لكن هذا الموقف المائع كان يقلق انجلترا أشد القلق ، وفي تقرير اللنبي الذي أرسله للندن أثناء ثورة ١٩١٩ طلب فيه ضرورة اعتراف إيطاليا رسميا بالحماية البريطانية حتى تصبح الحماية شرعية (٢) ، ورغم توقيع إيطاليا على معاهدة فرساي - التي أقرت الحماية على مصر - فإن إنجلترا لم تكتف بذلك وأرادت تصريحاً مثل تصريح كل من فرنسا والولايات المتحدة ، وأصبح ذلك مصدر قلق لرجال لندن من ناحية ولرجال الوكالة البريطانية في مصر من ناحية أخرى خصوصا بعد أن ظهر في مصر بعض الإيطاليين الذين شجعوا الثورة ، فاجتمع لورد هاردنج بالسفير الإيطالي في لندن للاستفسار عن سر موقف إيطاليا من مصر وتأخيرها في الاعتراف بالحماية وهدفها من ذلك ، وعرض عليه تعويض إيطاليا في سبيل ذلك الاعتراف الرسمي باعطائها منطقتي « جوبلانده وكسمايو » من الممتلكات البريطانية في أفريقيا ، وأبان السفير بأن التعويض لإيطاليا في أفريقيا ملزما لها نظرا لدخولها الحرب في صف الحلفاء فحسب أن تنال تعويضا لذلك (٣) ، وأخيرا تم الاعتراف .

وبالنسبة لليونان فتلقت خبر الحماية بارتياح ، فكان الظاهر من تلغرافات أثينا أن الصحف اليونانية قابلت اعلان الحماية بالاستحسان ، وأملت أن يؤدي الى تحسين الحالة التجارية ، لأن من مصلحة الجالية اليونانية نجاح التجارة فاليونانيون لهم يد وصوت في سوق التجارة المصرية . واستحسننت بقية الدول المحايدة الحماية . والدول الصغيرة أمثال رومانيا ودول اسكندينافا وسائر الممالك الصغيرة ، فهي الأخرى موافقة على الحماية بحكم القوة والمصلحة (٤) .

أما عن موقف الولايات المتحدة ، تلك الدولة التي غيرت مجرى الحرب وجعلته في صالح الحلفاء فبالرغم من أنها لم تدخل الحرب الا في آخرها لكنها كانت موافقة على الحماية منذ البداية ، وفي يوم اعلان الحماية أعطى سفير إنجلترا في واشنطن لحكومة الولايات المتحدة مذكرة رسمية تحتوي على الاجراءات التي اتخذت في مصر وتشير الى أن إنجلترا ستراعى المصالح الأجنبية فيها (٥) . وفي ١٩ أبريل ١٩١٩ اعترفت رسميا بالحماية نظرا لقوة إنجلترا في مؤتمر

(١) الاحرام ، ١٢ يناير ١٩١٥ .

F. O. Allenby to Earl Curzon, March 28, 1919. (٢)

Ibid, Earl Curzon to Sir Rod, Octobre 14, 1919. (٣)

(٤) الجريدة ، ٢٢ ديسمبر ١٩١٤ .

Bourgeois : La Formation de l'Egypte Moderne, p. 40. (٥)

الصلح ولتحول الكثير عن ولسون الذى خشى من اغضاها وكان فى حاجة اليها لتحقيق أحلامه فى انشاء عصبة الأمم ، وحرصت انجلترا على اعتراف صاحب المبادئ الأربعة عشر حتى تقضى على الثورة المصرية .

بهذا ضرب بحق تقرير المصير عرض الحائط ، فاعترفت الدول بالحماية البريطانية على مصر وستكمل الدائرة باقرار معاهدات الصلح لها .

هكذا عندما أحست مصر بأن السلام سيسود ويضع حدا لظلم انجلترا الذى أقامته فى مصر ، وبأن الوقت قد حان لانهاء الحماية المذلة وتلبية مطالبها ، بعد ما نفذ صبرها وأثارتها أحداث الحرب ، ومتطلبات الانجليز منها ، وما عانتها فى سبيل الفوز النهائى يكون فى النهاية نصيبها الرفض البات اذا طلبت أن يسمع صوتها كسائر الشعوب .

بهذا حرمت مصر من عرف القانون الدولى . من الانصاف . من أن نمثل لا لسبب يجيز للحجاز والهند وقبرص ويحرم مصر سوى انضمام الأولين لانجلترا وطلب الأخيرة الخلاص منها .

وكان طبيعيا أن مؤتمر فرساي لم يكن مستعدا لسماع صوت مصر أو لنحقيق مطالبها القومية . لقد اجتمع ليحدد مصير الدول المنتصرة مع علاقاتها بالدول الخاضعة لها ، وانجلترا فصلت مصر عن الامبراطورية العثمانية منذ اعلان الحماية عليها ، فاذا وافق المؤتمر لسماع أقوال مصر ومطالبها ، اذن فواجب عليه أن يسمع مطالب سائر الشعوب الداخلة فى نطاق الامبراطورية البريطانية والشعوب الخاضعة لفرنسا والشعوب التى تحت نفوذ ايطاليا (*) .

وفى شهر مايو ١٩١٩ أعلنت شروط الصلح التى قررها الحلفاء وسلمت الى الوفد الألماني فى مؤتمر فرساي يوم ٧ مايو ١٩١٩ ، فجاءت النصوص الخاصة بمصر من المادة ١٤٧ الى المادة ١٥٤ مؤيدة للحماية التى فرضتها انجلترا عليها فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وقد قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط والصلح ، وصارت جزءا من معاهدة فرساي التى أمضيت يوم ٢٨ يونية ١٩١٩ .

واعترفت النمسا بالحماية البريطانية على مصر فى معاهدة سان جرمان فى ١٠ سبتمبر ١٩١٩ وتبعها بلغاريا فاعترفت بها فى معاهدة نيوى فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ ثم المجر فى معاهدة تريانون فى ٤ يونيو ١٩٢٠ ، وأخيرا جاء الدور على تركيا لتعترف بها هى الأخرى فأقرتها فى معاهدة سيفرى ١٠ أغسطس ١٩٢٠ تلك التى رفضها الكماليون وابدلت بمعاهدة لوزان التى وقعت فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ وفيها تنازلت تركيا عن جميع حقوقها فى مصر ابتداء من ٥ نوفمبر ١٩١٤ . وبذلك اعترف دوليا بتلك الحماية التى فرضتها انجلترا على مصر عقب قيام الحرب العالمية الأولى .

(*) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ص ٨٤ ، ٨٥ .

الفصل الثانى

الحياة الاقتصادية

الوضع المالى - الزراعة : القطن ، المحاصيل

الزراعية الأخرى - الانتاج الحيوانى - الصناعة -
التجارة .

الوضع المالى

انتشرت البنوك الأجنبية فى أنحاء مصر ، فتهافت عليها أغنياء مصر فأودعوا فيها أموالهم بسخاء وبثقة وبأمانة ، وكانت هذه الودائع بدون فوائد ، وهذه البنوك ترسل الأموال لبلادها وهناك يستثمرونها فى خصوصياتهم ومصر عمياء لا ترى صماء لا تسمع ، وإذا عادت هذه النقود الى مصر فإنها انما تعود ليقترض منها المصريون بفوائد عالية ، حتى الحكومة المصرية فإنها أعطت أموالها للبنك الأهلى بفائدة ١ ، ١٥ ٪ مع علمها بأن هذا البنك يرسل أموالها الى الخارج ، وكانت انجلترا أكثر الدول استئثارا بهذه الكنوز حيث كان البنك الأهلى تابعا لها .

كان لنشوب الحرب العالمية الأولى عاملا بارزا فى تغيير مجرى الحياة الاقتصادية والمالية فى مصر فمنذ أن أعلنت الحرب قام الأفراد بسحب ودائعهم من البنوك وأقبلوا على الأسواق لشراء ما بها احتياطيا لما تخبئه الأيام ، وقد نتج عن ذلك أن البنوك لم تقو كلها على استمرار دفع الامانات الى أصحابها فأغلقت فى وجوههم أبوابها ، وإذا سئل أحدهم يسمع رد مدير البنك قائلا « نحن لا نقدر أن نعطيك أموالك الآن اذهب ، ولا يؤاخذنا المصريون فى أن نقول لهم العوض على الله » (١) .

وتبع ذلك أن كفت البنوك عن التسليف على المحصولات فتقول صحيفة الوطن : « قد باتت الحالة المالية والاقتصادية فى مركز سيئ ، والجمهور لا يفتأ يتزاحم على البنوك لسحب أمواله منها وتحويل ماله من السندات والأوراق المالية الى ذهب وفضة والغالبية فى البيوت المالية منعت معاملتها ، وأقفلت أبواب التسليف على الأقطان ومختلف الحاصلات » (٢) .

أحسست الحكومة بتلك الازمة فأصدرت أمرا فى ٤ أغسطس ١٩١٤ باعلان « الموراتوريوم Moratorium » - التأجيل الجبرى - أى عدم دفع الودائع والامانات والديون لأربابها الى أول نوفمبر ١٩١٤ وتبع ذلك أن أجلت المواعيد

(١) الافكار ٦ أغسطس ١٩١٤ .

(٢) الوطن ٣ أغسطس ١٩١٤ .

التي يجب أن تعمل فيها البروتستانت وجميع الإجراءات الخاصة بالمطالبة وذلك فيما يتعلق بجميع الأوراق المالية الجائز التداول بها وأنه لا يجوز مطالبة الممولين وغيرهم من الملتزمين بالسداد أثناء مدة هذا التأجيل ، أما الفوائد فتكون واجبة من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ الوفاء (١) .

وهذا الاجراء لم يعد بالنفع على الأمة اذ أن التجار من أولى الزم الواسعة لعبوا بالأمر ورفضوا تسليم البضائع الواجب تسليمها الا اذا قبل الشاري أن يزيدهم في الثمن معتمدين في ذلك على الأمر السابق بشأن التأجيل الجبرى (٢) . وتوالت اجتماعات مجلس الوزراء وكان يحضرها شيتهم للبحث فيما يختص بالآزمة المالية .

وفى ٢٦ أكتوبر ١٩١٤ صدر أمر بانتهاء التأجيل الجبرى فسأت الحالة المالية . حتى أنه بلغت البروتستانت التي أقيمت على التجار في النصف الأخير من نوفمبر ١٩١٤ حوالى ٢٥٠٠ فى دائرة محكمة مصر المختلطة ، ١٥٠٠ فى دائرة محكمة الاسكندرية المختلطة ، ٥٥٠ فى دائرة محكمة المنصورة المختلطة (٣) .

وامتنعت الأموال عن التجارة وهذا أدى الى اضطراب فى السوق المصرية وكان ذلك بالإضافة الى امتناع كثير من الناس عن شراء كل ما لم يكن ضروريا جدا من الأسباب التي دعت كثيرا من المحلات التجارية الكبرى الى تقليل مصاريفها قدر الامكان ولو برقت مستخدميها ، وبناء على ذلك أيضا أجلت الحكومة كل المشروعات التي كانت قد بدأت فى تنفيذها (٤) . وكان هذا وامتناع البنوك عن فتح حسابات جارية داعيا لزيادة الرتبة المالية ، وبعد أن وقفت حركات البنوك الخاصة بالتسليف على الغلال أصبحت مخزونة فى شون البنوك كراس مال ميت غير قابل للتداول ولا للاستفادة منه . هذا عن المعاملات الداخلية أما الخارجية فقد وقفت وقوفا تاما حتى انه لم يتمكن الناس من دفع ما عليهم الى الخارج أو تحصيل ما لهم هناك بينما قلت الأموال المتداولة بين الناس فى القطر وقلت بالتالى الثروة التي يملكونها (٥) . والنتيجة أن أقبل الناس على بيع حليهم ليدفع بعضهم ديونه التي حلت آجالها وليقتات البعض الآخر بأثمانها ، وكان من أثر ذلك أن انخفضت أثمانها بزيادة عرضها ،

Conseil des ministres, 4 Août, 1914.

(١)

(٢) الأمر ١٣ أغسطس ١٩١٤ .

Conseil des ministres, 5 Janvier, 1915.

(٣)

(٤) الشعب ١٥ سبتمبر ١٩١٤ .

(٥) الغرة التجارية ، أغسطس ١٩١٤ ، ص ٦ .

اعتمدت مصر فى نظامها النقدي على الذهب لكن ليس معنى هذا أنه لم يكن لديها قبل الحرب أوراق نقدية ، فقد خول للبنك الأهلى منذ انشائه حق اصدار هذه النقود الورقية لكنها لم تكن الزامية بالرغم من أنها كانت قابلة للصرف بالذهب ، فان المصريين لم يطمثوا الى هذه العملة واقتصر استخدامها على فئات قليلة من أهل المدن وعلى الأجانب « لذا ظل تداولها محدودا بحيث لم يزد الموجود منها قبل نشوب الحرب العالمية الأولى عن ٢٢٠٠٠٠٠ ج وقد نص قانون البنك الأهلى على أن يكون غطاء أوراق النقد على أساس النصف من الذهب والنصف الآخر من أوراق مالية تحددها الحكومة المصرية » (١) .

وكانت أوراق البنكنوت هذه بمثابة نقود اختيارية وذات أهمية ثانوية ، أما نقود الودائع فلم يكن لها أهمية تذكر ويرجع قلة اقبال الشعب على استعمال البنكنوت أو نقود الودائع الى وفرة النقود الذهبية ، ثم الى قلة خبرة الأفراد بالشئون النقدية ، وكانت شئون النقد أولى المسائل التى أولتها السلطات أهميتها ، فقد كان الذهب النقد القانونى للمدفوعات التى تزيد عن جنيهين . وكانت الحاجة فى بداية الحرب ماسة الى هذا العون أولا لحلول موسم القطن — كانت مصر تستورد النقود الذهبية من إنجلترا فى الشتاء وتحتفظ بها لتمويل محصول القطن حتى نهاية الموسم ثم تعيد تصدير أغلبها فى الصيف ، والواقع أن جزءا كبيرا من هذه النقود الذهبية المستوردة لم يكن ثمنها للصادرات وانما بمثابة قروض تمنحها لتمويل محصول القطن — ودفع ثمن المحصول ، ثانيا لضرورة وجود مزيد من الذهب بدلا من البنكنوت خشية الاندفاع على البنوك (٢) .

وأصبح من الضرورى ، ومن اللازم النظر فى طريقة توفير النقود التى تتداولها الأيدى سواء كان لتمكين البنوك من دفع قيمة ما هو مودع فى خزائنها للذين تراحموا على أبواب البنوك أو لتقديم النقود الصغيرة للأهالى ، علاوة على ما هو مطروح للتبادل بينهم حتى تسد هذه النقود حاجة البلاد أثناء بيع القطن ، وتحل محل الذهب الذى كان يرد لنفس هذا الغرض (٣) ، والذى أصبح من الصعب استيراد الكميات المطلوبة منه تلك التى كانت تصل اليها كل عام فى المواسم التجارية ، وكان لا بد من مد السوق بالنقد لمواجهة الطوارئ . واتخذت الأوراق التى يصدرها البنك الأهلى أساسا لهذا النقد بشرط عدم تقديم كميات كبيرة منها للصرف حتى لا يستنفذ الرصيد الذهبى ،

(١) د. راشد البراوى ، محمد حمزة عيسى : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ٢٠٥ .

(٢) National Bank of Egypt (1898-1938) p. 41.

(٣) الأهرام ٢٧ مارس ١٩١٥ .

وفى ٢ أغسطس صدر قرار يجعل أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي لها نفس القيمة الفعلية للنقود الذهبية (١) .

وصرح للبنك الاهلى باصدار البنكنوت دون مراعاة أن يكون له الغطاء الذى نص عليه القانون وألقى حق حاملها فى استبدالها ذهباً ، وقد كانت هذه الأوراق النقدية مغطاة الى ٥٠٪ بالذهب والنصف الآخر بسندات على الخزنة المصرية لغاية ٢٣٥٠٠٠ ج م . أصدرت خصيصاً لهذا الغرض وذلك لمعالجة ندرة النقود وقلة الائتمان اللذين نشأ بسبب الحرب (٢) .

وأصبح الأفراد ملزمين بقبول البنكنوت فى التعامل بأى مقدار دون قيد أو شرط ، وأعطى البنك الأهلي من التزامه بدفع مقابل النقد ذهباً ، وصار النقد المصرى نقداً الزامياً يسيطر عليه البنك .

تبع ذلك أن اعتمدت الحكومة لتمويل محصول القطن على البنكنوت بعد انقطاع قدوم الجنيهاات الذهبية اللازمة لتمويله ، ولما كان فرق السعر القانونى لأوراق البنكنوت لم يكن كافياً ، وللأفراد الحق فى مطالبة بنك الاصدار بصرف قيمة أوراق البنكنوت بالذهب ، لأجل هذا وذاك فرض السعر الالزامى لأوراق البنكنوت المصرية ، وكانت النتيجة هو الانتقال من مرحلة النقود الاختيارية الى المرحلة الالزامية .

زاد النقد المتداول - البنكنوت - فى مصر زيادة كبيرة ، وقد كان لوجود الجيوش التابعة للامبراطورية البريطانية فى مصر عاملاً كبيراً فى الإقبال على أموال البلاد اقبالا غير معتاد فتقول صحيفة السفير « ان وجود عدد كبير من الجنود البريطانيين فى البلاد عاد بالنفقات الكثيرة على مصر ولم تقتصر الفائدة على المدن والجهات التى حشد فيها الجند ، بل ان طلبات الجيش العديدة التى تبادلتمت العمال والعلف والمؤن والنقلات والمهمات على اختلاف أنواعها أوجدت حركة رائجة فى مصر » (٣) .

كذلك كان لارتفاع أسعار القطن من ١٤ ريال سنة ١٩١٣ الى ٣٨ ريال ١٩١٦ الى ٩٠ ريال سنة ١٩١٩ عاملاً آخر فى زيادة البنكنوت ، وفى الامكان تقدير الزيادة فى الموارد المالية فمثلاً كانت تؤخذ أرقام ميزان التجارة من صادر ووارد - وقد زادت الصادرات على الواردات وكان الميزان التجارى فى صالح مصر - يضاف إليها المبالغ التى وردت البلاد للحاجات العسكرية فتبين الزيادة الملحوظة فى البنكنوت ، أيضاً زادت المبالغ المودعة فى البنوك وفيها استخدم

Récueil des doc. 3 Août, 1914.

(١)

(٢) جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ،

ص ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٣) السفير ٢ مايو ١٩١٦ .

لوفاء الديون ثم في الزيادة في رؤوس الاموال المشغلة في الخارج . وعلى سبيل المثال فقد زادت رؤوس الاموال المصرية بعد اعلان الحرب بستتين ونصف زيادة تبلغ نحو ٣٠ مليون جنيه ، وفي هذا المبلغ زيادة عشرة ملايين في السنوات المحفوظة مقابل اصدار أوراق البنكنوت (١) .

من هذا نرى بداية انخفاض قيمة النقد الورقي وازدياد الطلب على العملة المصرية لشراء القطن ثم لارتفاع أسعاره ولتغطية احتياجات القوات البريطانية ثم ازدياد الصادرات على الواردات سبب ذلك كله - وطبقا لقانون جريشام - أن اختفى الذهب من التداول لأنه أضحي عملة جيدة وأصبح البنكنوت وهو النقود الرديئة الأداة الرئيسية للتعامل .

ولما زاد النقد المتداول ولم يقابله الرصيد الذهبي بل لم يسقط مصر صرف رصيد في الحصول على السلع الأجنبية فأوجد هذا الوضع حالة من التضخم المالى وهو مرض نقدي عبارة عن الزيادة غير الاعتيادية في كمية النقود المتداولة ومن نتيجته أن يعنى الوحدة النقدية انخفاضا في قوتها الشرائية ، وأصبح البنك الأهلى لا يحول البنكنوت بالذهب ، والعملة المصرية غير قابلة بأن تستبدل بالذهب ، وصار الفلاحون - والمصريون عامة - ملزمين بقبول البنكنوت (٢) في التعامل بأى مقدار وبدون قيد أو شرط وحل الجنبه الانجليزى محل العملات المصرية والأجنبية في التداول .

وقد قاسى الشعب من تداول هذه الأوراق فلم يكن معتادا عليه أن يستبدل العملة التى كان يستعملها هو وآباؤه وأجداده بعملة أخرى وكثرت الحوادث التى دلت على جهل المصريين لاستعمال هذه العملة فلم يكن المصرى يتصور كيف اختفى الجنيه الذهب من جيبه وحل مكانه قطعة من الورق فاعتبر أن الدنيا قلت خيراتنا باختفاء الذهب من يده وبغلاء الأسعار ، فالمصريون جميعا لا يودون التعامل بالورق حتى المتتمدين لا يثق الا بالذهب والفضة فما بال الفلاح القروى الذى لم ير في مدة حياته هذا الورق واذا قيل له ان « الفلوس أبدلت بالورق سخر من قائله وضحك ولا يمكن أن يصدق » (٣) وراحت الحكومة تسن قوانين العقوبات لمن لا يقبل التعامل بهذا الورق .

وتعددت الحوادث وامتألت بها صحافة الفترة فقد حدث أن ثلاثة أشخاص قطعوا ورقة بنكنوت ذات عشرة جنيهات الى ثلاث قطع متساوية لكل واحد منهم

Résumé des doc. officielle, 1917, 12 Avril 1917.

(١)

Crouchley, A. : The economic development of modern Egypt,

(٢)

p. 189.

(٣) الأتكار ٦ أغسطس ١٩١٤ .

فطلة (١) ونقول الشعب : « ان أوراق البنكنوت كثرت ويرى الجمهور مصاعب في صرفها ومنهم من دفع عشرة قروش عن ورقة ذات خمسة جنيهات » (٢) . ونذكر الاهرام : « ان الحمار أكل رغيف صاحبه وكان في الرغيف ورقة بعشرة جنيهات . وقالوا ان رجلا كان وضع الورقة ثمن قطنه الى جانبه فأخذتها امرأته وأحرقها تحت ابريق الشاي ، وحدث أن وجدت امرأة تحت وسادة زوجها ورقة نقدية فاعتقدت ان أحدا يسحر لها ليبعد عنها زوجها فأخذتها وحرقها ورمتها في التربة » (٣) .

واشتد الاقبال على الفضة مما أدى الى ندرة هذه العملة الصغيرة ، فتقول الاهرام . « اما الأزمة الفضية فيشكو من اشتدادها الخاص والعام في هذه الأيام وكثير من التجار يحرمون من أشياء كثيرة لعدم وجود نقود فضية عندهم لاكمال ما يدفع لهم من الأوراق ، فاذا اشترى المشتري بضاعة بثلاثين قرشا وأعطى الناجر ورقة بقيمة خمسين قرشا لا يجد الناجر في خزانته عشرين قرشا فضة لتسوية الحساب فيضطر الى استرداد المبيع » (٤) .

رنتيجة لازدياد الطلب ارتفع مقدار ما ضرب من هذه العملة من ٢ مليون جنيه ١٩١٤ الى ٧ مليون جنيه في فبراير سنة ١٩١٨ (٥) ، هذا بالرغم من أن العملة الفضية عملة خصوصية وكان من المفروض ألا تصيبها الأزمة ، وقد أرجع السبب في الأزمة الفضية هذه الى وجود القوات الانجليزية في مصر ، فازداد الطلب عليها . هذا بالاضافة الى أجر العمال الذين استخدمتهم السلطة العسكرية . وأخيرا اضطرت الحكومة الى ادخال كمية من الروبيات الهندية .

وطلب بنك انجلترا من البنك الأهلي الموافقة على احوال السندات البريطانية محل الذهب كرسيد لاصدار البنكنوت ، وتبع ذلك أن أخذ نظام العملة المصرية ينتمى الى نظام الاسترليني وتحول عن قاعدة الصرف بالذهب .

وهكذا أجازت الحكومة المصرية للبنك الأهلي حق اصدار أوراق بنكنوت من غير أن يكون ملزما بالاحتفاظ في خزائنه بما يعادل نصف قيمتها من الذهب - وبمقتضى هذا تمكنت انجلترا من الحصول على النقد المصرى اللازم لها لشراء محصول القطن وغيره من الغلات المصرية ثم لسداد نفقات جيوشها بالقطر المصرى دون أن تصبح بها حاجة الى التنازل عن جزء من الذهب الذى فى حوزتها، ولا ريب أن مثل هذا الوضع جعل فى يدها قوة شرائية لا حد لها (٦) - وثبت

(١) الاهرام ٣ أغسطس ١٩١٤ .

(٢) الشعب ٩ أغسطس ١٩١٤ .

(٣) الاهرام ٢١ يناير ١٩١٥ .

(٤) نفس المصدر ٦ فبراير ١٩١٥ .

(٥)

Crouchley : op. cit., p. 206.

(٦) د. راشد البراوى : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

سعر صرف الجنيه المصرى الاسترلينى رسميا . فالبنك الأهلى أصبح مسعدا للقيام بالتحويلات دون نفاذى بكالف نزيد عن أجر البرقية والمصاريف الفعلية هذا بالإضافة الى اطلاق حرية تحويل أحد النقدين الى الآخر بسعر التعادل ٩٧٥ قرشا دون قيد أو شرط ، كذلك قرر وزير المالية أن « الونيو » يعبل فى المعاملات على أن يكون تداوله اختياريا بسعر ٧٧١٥ قرشا وأن نبله الخزانة المصرية دون قيد أو شرط ، وبهذا أصبح هناك فرق بين الجنيه المصرى وبين الونيو اذ أصبح الجنيه الانجليزى له سعر قانونى بينما الونيو له سعر اختيارى ، كذلك تقرر تداول الجنيه الانجليزى بقانون بينما الونيو بهرار وزارى (١) .

وبهذا أصبح اصدار البنكنوت فى مصر يتم مقابل تسلم البنك الأهلى أذونات الخزانة البريطانية أو ايداع جنيهات استرلينية لحساب البنك فى لندن وبذلك انقضت الرقابة على البنكنوت المصدر وارتبط الجنيه المصرى بالاسترلينى، وتعرض الاقتصاد المصرى لآى اضطرابات نقدية فى انجلترا فمثلا عندما تدهورت قيمة الجنيه الانجليزى، بالنسبة للذهب فى نهاية الحرب العالمية الأولى تدهورت بالتالى قيمة الجنيه المصرى (٢) وحينما صدرت انجلترا مقادير كبيرة من الذهب لسداد ديونها انخفضت الى أبعد مدى قيمة وحدة عملتها . ومن المساوى، أيضا أن بيع القطن كان بسبب هذه القروض مرتبطا مقدما والى حد كبير بالسوق البريطانى ، كما أن مصر لم تكن فى نهاية أجل هذه القروض تجد غير صادراتها - القطنية فى الغالب - لتسد بها ما عليها (٣) .

وهكذا قضى على سوق مصر المالية وتحول عماد التعامل من الوحدة المعدنية الذهبية الى الوحدة الورقية الالزامية ، وأصبح أساس الثقة والاعتمادات ووثائق الائتمان معتمدا على الوحدة النقدية الاسترلينية بدلا من الذهب ، وبذلك غدت مصر جزءا من الكتلة الاسترلينية وسيطرت انجلترا على المعاملات فى داخل مصر وخارجها اذ أصبحت مصر لا تستطيع أن تستورد ما يلزمها الا من منطقة الاسترلينى . وكنتيجة للاجراء النقدى السابق ازداد التضخم المالى ، فقد رنبل على تثبيت سعر الصرف بين انجلترا ومصر أن ارتبط الجنيه المصرى بالانجليزى وبالتالى أصبح البنك الأهلى يشتري الكمبيالات المسحوبة على لندن بسعر التعادل ثم يصدر مقابلها أوراقا نقدية فى مصر ويودع ما يعادلها من أذونات الخزانة البريطانية . وقد نجم عن هذا التضخم ارتفاع نفقات المعيشة اذ زادت من ١٠٠ سنة ١٩١٣ الى ٢١٢ سنة ١٩١٨ (٤) .

(١) د. محمد فهمى لبيطة : تاريخ فؤاد الاول الاقتصادية ، ص ١٠٤ .

(٢) د. محمد عبد العزيز عجمية : دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ٢١٤ .

(٣) د. جاد لبيب : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

National Bank, p. 52.

(٤)

وقد أرجع كل هذا الى عدم وجود نظام مصرفى مصرى مستقل ينظم علاوة المصارف كلها ويجعلها تحت اشراف بنك مركزى ، فكان من نتيجة ذلك عدم استقرار سياسة الائتمان كذلك كانت البنوك فى مصر متخصصة فى مجال التجارة الخارجية وفى أعمال الرهونات فحرمت الزراعة والصناعة من الحصول على الأموال اللازمة لها بأسعار فائدة معقولة (١) .

ظل بفضل الجمهور للنقود المعسدية ظاهرا باستمرار الطلب عليها - بالذات الفضة والنيكل - وقد لاقت الحكومة مصاعب كبيرة دون الحصول على اللازم من النقود الجديدة لسد الطلبات ، فرغم استيرادها للروبيات الهندية ظلت الحاجة لذا ضربت نقود جديدة ، ففي أكتوبر ١٩١٦ وجه السلطان حسن خطابا الى نائب الملك طالبا التصريح للحكومة المصرية بضرب نقود جديدة ورغم أن كل دولة - من المفروض - أن تكون حرة فى اصدار عملتها بالشكل الذى تراه وبالرسم الذى تفضله الا أن انجلترا - ككل اجراء لها - لم تدع لمصر الحرية فى ذلك وانما قيدتها فى صك هذه العملة وفى رسمها ووزنها وسعر تداولها (٢) .

من هذا نرى الى أى حد ساءت حالة السوق المالية ، وانتشر مبدأ القرض انتشارا عظيما وقد أرجع ذلك الى أن الأموال التى بالسوق المالى بمصر أجنبية والذين يديرون دفتها أجانب ، فليس بين البنوك العديدة فى مصر بنك يعتبر وطنيا ، فكلها ملك للمساهمين الأجانب أو فروع لبنوك أوروبية ، فأى أزمة خارجية يكون لها أصداءها القوية فى مصر ، هذا بالإضافة الى طريقة التقييد الخاصة باصدار الأوراق المصرفية - البنكنوت - ذلك أن الاصدار قاصر على مصرف واحد وهو البنك الأهلى ، وبما أن مقدار النقود يتغير فى فصول السنة تبعا لحركة الأسواق المالية الأجنبية فكان أن تتبع فى اصدار الأوراق المصرفية هذه طريقة وسط بين الاباحية والتقييد حتى يمكن التمكن من زيادة هذه الأوراق أو انقاصها حسب ما تقتضى الحالة (٣) .

مع بداية الحرب ظهرت دعوة جديدة تهاجم الوضع المالى للبلاد وتطلب الاستقلال المالى والاقتصادى فتقول الجريدة : « الواقع أن علاقتنا المالية بالدول المحاربة علاقة تابع ومتبوع ، فاننا فى سوقنا المالية لسنا الا غرباء ، ان حالتنا المالية فى السوق المصرية حالة منفعة غير فاعلة وتابعة غير متبوعة لأنه ليس لنا فيها رأى مسموع ولا فعل ما ، فالذعر لحقه ثقة الناس بالبنوك الأجنبية التى هى البنوك الوحيدة فى مصر » (٤) .

(١) د. محمد عبد العزيز عجمية : المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

(٢) الوقائع المصرية ١٩ فبراير ١٩١٦ .

(٣) الحال ٢١ يوليو ١٩١٧ .

(٤) الجريدة ٤ أغسطس ١٩١٤ .

وتسطر الشعب : « لو كانت تلك المصارف مصرية لما أقفلت ولما تأخر بعضها عن دفع الأموال التي هي حق شرعى من حقوق الوطنيين ولو كانت حقبة مصرية لاستمرت الأعمال في سيرها ولما توقف تيار الحركة كهذه الأيام السيئة . لو كان لنا بنك وطني يدير عملة في بناء البلد لكان الآن في بحبوحة من العيش ترفع باسم ذلك المصرف الوطنى وتقتضى منه فى تلك الأزمة حتى تنتهى الحرب » (١) .

ونبعنهما بقية الصحف فى ضرورة انشاء بنك وطنى لحماية الحياة الاقتصادية والمالية فى مصر وقد أخذ ظلمت حرب منذ بداية الحرب يدعو وينادى لانشاء بنك وطنى وكان قبل الحرب قد أسس شركة التعاون المالى ، فلما انعقدت الجمعية العمومية لهذه الشركة فى شهر مايو ١٩١٥ وقف فيها خطيبا وأخذ يتكلم عن شئون البلاد الاقتصادية وما أصابها بسبب اعتمادها على الغير فى كل معاملاتها وعدم اعتمادها على نفسها بانشاء المصارف والبيوت المالية وأظهر مساوئ البنوك الاجنبية وبين ضرورة مساهمة الرأسمالية المصرية فى تأسيس بنك مصرى (٢) .

أما عن دور السلطة العسكرية بالنسبة للبنوك أثناء الحرب فانها لم تخفف يدها وسلطت سلطتها عليها وتدخلت فى أمورها ، ومن مظاهر هذا التدخل حظرها على هذه البنوك دفع مبالغ مباشرة للأشخاص المعتقلين بمصر الا بتوقيع قومندان المعسكر الذى يكون صاحب (الشيك) معتقلا فيه (٣) ، وقد حظرت هذه السلطة أيضا على تلك البنوك معاملة الموجودين فى بلاد أعدائها بمقتضى منشور أصدرته فى ٢٥ يناير ١٩١٥ .

وقد حددت السلطة بمقتضى اعلان عرفى صادر فى ١٣ يونيه ١٩١٦ شكل الاقرار الذى يجب على كل شخص مكلف بدفع الأرباح الخاصة بالسندات التى لحاملها أو يدفع قيمة السندات المستهلكة أن يطلب تقديمه من المنتفع .

وبالنسبة لمالية الدولة ، فقد تأثرت الحكومة بقيام الحرب تأثرا كبيرا ، فالدولة تعتمد اعتمادا كليا على القطن فى اقتصادها ، ومنذ أن بدأت الحرب هبطت أسعاره ونقص محصوله وهو أهم صادرات مصر . وكان من نتيجة ذلك وقوف الحركة التجارية ، ومن هنا ضعفت إيرادات الخزنة ، وظهر العجز جليا ، وأبواب هذا العجز كانت متعددة فالرسوم الجمركية هبط دخلها هبوطا فاحشا وكادت تقفل أبوابها بسبب وقوف حركة التجارة والنقل وقطع العلاقات مع أعداء انجلترا ، ورسوم الموانئ والمناشر مسها الضرر وذلك لتناقص عدد السفن

(١) الشعب ١٧ أغسطس ١٩١٤ .

(٢) وادى النيل ٢٨ مارس ١٩١٥ .

(٣) الوقائع المصرية ، ٢٨ أكتوبر ١٩١٥ .

التجارية التي تطرق نفور مصر البحرية ، والرسوم الفضائية والفيدية التي كان نقصها لقلة المعاملات التي تدعو الى التقاضي وقلة عقود نقل الملكية عدا بالاضافة الى صدور الأمر العالي بتأجيل القضايا وتوقيف الأحكام بالبيع الجبرى ، وأخذت أيضا أبواب إيرادات السكة الحديد تنقص من خمسة عشر ألف جنيه يوميا الى خمسة آلاف ، اذ تأثرت من عجز محصول القطن وحمود حركة المبادلات التجارية ، فمنذ الثالث من أغسطس ١٩١٤ قررت مصلحة السكة الحديد أن تنقص عدد قاطرات الركاب والبضائع وقللت سرعتها خشية أن يطول زمن الحرب وينفذ الفحم الذي في مخازنها مع عدم استطاعتها جلب فحم من أوروبا اما لتعذر نقله أو لغلاء ثمنه (١) ، كذلك أوقفت المصلحة الأعمال الهندسية فيها وذهبت الى أبعد من ذلك اذ أغلقت بعض محطاتها ، واقتصدت في المواد والأدوات التي تصنع منها المركبات لارتفاع ثمنها (٢) ، ونقصت أيضا إيرادات البريد والتلغراف التي أثر فيها وقوف دولاب الأشغال بوجه عام . ومنس النقص ايجار الأملاك الاميرية ومنتجاتها التي تأثرت من جراء هبوط أسعار القطن .

وأرسلت وزارة المالية لجميع المصالح تطلب الاقتصا الكلى مى المصروفات العمومية ، وأوقفت زيادة الاعتمادات لكل وزارة وكل مصلحة (٣) ، وبالنالى بدأت الوزارات فى الاقتصا فى نفقاتها ، فقررت وزارة الأوقاف توفير جميع أعمال المباني والاكتفاء بعمل الترميمات الجزئية التي تستلزم نفقات كثيرة . وتبعتها بقية الوزارات ، فأوقفت وزارة الاشغال معظم أعمالها الخاصة بالرى ، وأوقفت كل العقود الخاصة بالمصارف والسدود وبالذات فى منطقة الوجه البحرى وذلك بسبب نقص الإيرادات ، وذهبت الوزارات الى أبعد من ذلك فوفرت العدد الكثير من مستخدميه حتى أن الاهرام تقول : « أملنا أن تراف الحكومة بهؤلاء المستخدمين وتتصور الحالة التي يصيرون بها وهم وعائلاتهم فى الحال الحاضرة من الضيق والعوز فتعدل عن هذا القرار » (٤) . وعلى الفور كونت لجان خصصية لدرس احتياجات كل وزارة فى هذه الظروف الصعبة .

وفى أول مشروع ميزانية عام ١٩١٥ نقصت الإيرادات عن العام الذى قبله مبلغ ٢٨٣٢٢٠٠٠ جنيه ، أما المصروفات فقد وفرت المالية ١٢٠٠٠ جنيه من بند الماهيات والأجور والمرتبات بسبب الغاء بعض الوظائف ومنع الترقيات.

(١) الوطن ٦ أغسطس ١٩١٤ ، ١٨ يناير ١٩١٥ ، ١٦ مايو ١٩١٧ ، الاهرام ٣ ، ٦ أغسطس ١٩١٤ .

(٢) الوطن ١٦ مايو ١٩١٧ .

(٣) Public works ministry; Irrigation service, Basin, conversion works, (٢)
Filé no 36 1/15, October 1, 1914.

(٤) الاهرام ١٨ أغسطس ١٩١٤ .

الامتيازات (١) وانخفض معدل اصدار الصحف وعُدل عن انشاء المدارس وأوقفت
الامتيازات التعليمية والغيت اعانات الطلبة وأففلت المعامل الخاصة بالمصل واقتصاد
من اغلده المسجونين (٢) .

اما عن الزيادة فقد كانت الحربية لها الصيب في ذلك بسبب دخول مصر
الحرب وأيضا زيد البوليس ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية والدواوين (٣) .
وهذه الزيادات لم تكن من مصلحة المصريين الذين طردوا من أعمالهم
واصبحوا لا منوى لهم .

وفي عام ١٩١٦ زادت إيرادات الدولة من السكك الحديدية والجمارك
والدمين والبريد والأرباح الناجمة عن مبيع الفطن واصدار البنكنوت
وسك نفود فضية . أما المصروفات فقد نقصت حتى أنها تركت مجالا لاجراء
اقتصاد كلى شل جميع المصالح الأميرية (٤) . فألغيت كثير من الوظائف ،
وكثير من الأعمال أصبحت مربوطة لحساب السلطة العسكرية كمصلحة المساحة
والمطبعة الأميرية . وبالرغم من هذا الاقتصاد الا أن وزير المالية كان كبيرا
ما يرسل للمصالح والوزارات يطلب المزيد والمزيد (٥) .

أما ميزانية عام ١٩١٧ فارتفع فيها رصيد الدولة ، وأصبح دخل مصر
الصامى الذى قدر ب ٣٥ مليون جنيه يسغل فى قروض حرب الحلفاء ، ووضعت
السياسة الادارية تحت تصرف السلطة التى « ساعدت الانجليز بينما أهملت
العناية بالأشغال العامة التى تخص البلاد » (٦) وازدادت بعض الإيرادات فى هذه
المرابة بسبب ارتفاع الاسعار وانصبت على الجمارك والسكك الحديدية والاملاك
الاميرية . وبالنسبة للمصروفات فقد ازدادت بفتح اعتمادات اضافية وارتفاع
الأجور ومصاريف الاشغال العسكرية للجيش وانشاء فرق جديدة وتكنات (٧) .

وفى ميزانية عام ١٩١٨ ارتفعت المصروفات فيها بسبب أعمال الحرب
ومساعد الأسعار ، كما توقفت معظم الأعمال للاقتصاد هذا من ناحية ، ومن
أخرى فان طلبات السلطة العسكرية للعمال جعلت كثيرا من الاعمال توصد
أبوابها (٨) وأصبح الفرق واضحا بين سنوات الحرب وسنوات ما قبل الحرب ،

Récueil des doc, off 26 Mars, 1915. (١)

(٢) الوطن أول سبتمبر ، ٥ أكتوبر ١٩١٤ ، الأهرام ٢٨ نوفمبر ١٩١٥ .

(٣) الأهرام ٣ فبراير ١٩١٥ .

Récueil nes doc, off, 27 Avril, 1916. (٤)

(٥) وزارة المالية ، اداره عموم الحسابات ، ٢١ أكتوبر ١٩١٦ ، منشور ٣٩ ، ملف ٣٥/١٠٩ .

Lloyd : op, cit., pp. 236, 237. (٦)

Récueil des doc, off, Avril, 1917. (٧)

Ministry of public works, Inspection general of Irrigation Lower (٨)

Egypt, filé no 87, 13/1 g, general correspondence 1918-1919,
February 2, 1918, pp. 140, 141.

لمايرادات مصر ومصرفاتها ارتفعت فى عام ١٩١٨/١٧ الى ٢٣١٦٦٠٧٤ جنيهها ،
٢٢٢٩٦٩٤٨ جنيهها بينما كانت فى عام ١٩١٤/١٣ هى ١٧٧٠٣٨٩٨ جنيهها ،
١٧٦٥٩٩٦١ جنيهها كذلك الاحتياطي ، فقد وصل فى ابريل ١٩١٨ ما يبلغ
١٧٩٠٦٧٧٠ جنيهها بينما كان فى ابريل ١٩١٤ هو ١٠٣٥٤٩٠٣٠٥ جنيهها (*) .

الثروة :

(أ) القطن :

اعتمدت مصر فى اقتصادياتها - منذ وقت طويل - على القطن ، حيز
بعض أهم الحاصلات الزراعية بها ، وهو يساهم فى ثروتها مساهمة فعالة ،
وتنأى ماليتها به ، فاذا كان محصول القطن جيدا ووزع فى الاسواق العالمية
عاد هذا على مصر بالذهب وغطى ايراداتها ومصرفاتها .

وفى حقيقة الأمر فانه منذ أن احتلت انجلترا مصر وهى دائبة على العمل
للنهوض بزراعة القطن حيث كان من أهم مبادئها جعل مصر مزروعة لها وموردا
هاما يمد مصانعها فى لانكشير بالقطن المصرى اذ كانت دائما وأبدا فى حاجة
ماسة اليه واعتمادها الكلى منصب عليه ، وقد ساعدها على ذلك سيطرتها
على مصر وتصرف مستشاريها فيها كما لو كانت مصر من ضمن ممتلكات
التاج البريطانى ، ومن هنا أصبحت انجلترا لها اليد العليا فى توجيه سياسة
مصر الزراعية .

قامت الحرب العالمية الاولى ، وخضعت اقتصاديات مصر - ومنها
القطن - لظروف خارجية وداخلية أثرت عليها تأثيرا واضحا . فإعلان الحماية
البريطانية على مصر أصبحت انجلترا المتصرفة الوحيدة فى شئون مصر
وسطرت سيطرة تامة على الحكومة التى وضعتها لتمثل خيال الأمة فى جميع
شئون مصر ومصالحها ، فيأتى كيف كانت السياسة القطنية للحكومة المصرية؟
أو بمعنى أصح سياسة مستشاريها الانجليز خلال سنوات الحرب ؟ هل كانت
مستوحاة من مصالح مصر الحقيقية ؟ أو كانت تطبقا معتدلا للمادىء
الاقتصادية التى بفضلها حلت الأزمات الكثيرة والخطيرة التى سببتها الحرب
فى كثير من البلاد المحاربة والمحايدة ؟ وإذا لم تكن هذه السياسة قومية بحتة ،
فهل كانت على الأقل عادلة فيها مراعاة لمصالح المصريين ومصالح الانجليز على
السواء ؟ أو انها ضحت باستمرار بمصالح مصر فى سبيل مصالح انجلترا ؟ .

سنجد الجواب على هذه الاسئلة ونحن نعدد الاحداث الرئيسية

The Times, Nov. 12, 1919.

(*)

الخاصة بالقطن والتي جرت بمصر أثناء هذه الحرب ، والحلول التي كانت غالبا غريبة وأحيانا متعارضة ، وطبقت على مختلف المشاكل القطنية ونتجت من سياق هذه الأحداث ، كهبوط أسعار القطن ، وغل السلطات يدها عن العمل ، ثم تدخلها وتحديد المساحة المزروعة قطنًا والرقابة عليه ، وفرض الاحتكار على الصادرات وشح وسائل النقل وشراء جميع حاصل بذور القطن وما يتبعه من شراء جميع الحاصل القطنى نفسه ، والفاء السعر الأدنى فى أثناء الهبوط الذى حددته لجنة البورصة ، وفرض ضريبة على القطن عندما ارتفع سعره ، واغلاق بورصة البضائع .

ومن خلال هذه الوقائع سيتمكن الحكم على السياسة القطنية التي اتبعت أثناء الحرب العالمية الأولى بمصر فى مجموعها .

كان من الطبيعي أن ينعكس الاضطراب الاقتصادى العالمى الناشئ عن شهر الحرب فى أوربا تأثيره فى سوق القطن المصرية ، وقد كان هذا التأثير من البلاغة بحيث ابتدأت الحرب فى أول أغسطس ١٩١٤ غداة جنى القطن ، ولما كانت الدول المتحاربة فى أوربا هى التى تستنفذ القسم الأوفر منه ، ومن النتائج الطبيعية أن يكون لها فى هذا المحصول تأثير شديد الوقع ، فأول نتيجة تترتب على افتتاح الأعمال الحربية هى حدوث النقص العظيم فى طلب القطن ، وحينئذ ظهر للعيان أمران أحدهما أن محصول القطن يزيد عن الطلب زيادة كبيرة إذ بلغ المحصول ثمانية ملايين قنطار فى حين أن المطلوب منه خمسة ملايين قنطار ، أما النتيجة الثانية فهى أن فريقا كبيرا من المزارعين لم يكن فى وسعه إطلاقا تصريف محصوله (١) إذ قل الأقبال على القطن المصرى تبعا للقيود المفروضة بسبب الحرب وصعوبات النقل البحرى بعد أن أصبحت الطرق التجارية معطلة إذ أنها تعتمد على الطريق البحرى وبذلك أوقف دولاب التجارة .

تبع ذلك أن تدهورت الأسعار فى البورصة تدهورا عظيما وذلك بسبب خوف مستوردي الاقطان المصرية فى البلدان الاجنبية من خلق الاسواق التى يبيعون فيها منتجاتهم ، ومن هنا أصبحت البلاد عن بكرة أبيها فى أشد حالات الضنك والقلق ، فقد انخفض سعر القنطار من نوع «الفولى جودفيربرون العفيفى» انخفاضا مطردا ، فمن ١٨ ١/٢ ريال لسعر القنطار الى ١٠ ٢/٣ ريال (٢) ، وامتنعت البنوك فى أثناء ذلك عن التسليف واستحوذ الخوف على

(١) الشعب ٣ أكتوبر ١٩١٤ .

(٢) الامرام ١٥ سبتمبر ١٩١٤ ، ٢١ مارس ١٩١٥ .

البنوك العقارية وسائر محال الرهونات والمقرضين فيبادر الجميع الى الحصول على ديونهم ، فصار الفلاح في أقل من أسابيع في غاية الحيرة وقارب الاشراف على الخراب ، وتبعاً لذلك أقفلت بورصة مينا البصل مدة شهر أغسطس ووقف البيع فيها وهي بورصة البيع والشراء للبضاعة وتسيطر على بروة البلاد الزراعية فمعنى اقفالها تعطيل جميع الأعمال التجارية . ثم أعيد فتحها في شهر سبتمبر بعد أن ظلت معطلة خمسة وأربعون يوماً ولكن رغم فتحها إلا أنه لم يتم فيها بيع أو شراء يذكر وكل ما جرى هو بعض أعمال البيع على الكونترات من القطن الصيفي بسعر ١٤ ريال ومن الجود فير بسعر ١٣/٤ ريال ومن الفولى جود نوبارى بسعر ١٤ ريال ، وبيع بعض القطن الجادى الوارد من الوجه القبلى بسعر ١١ ريال . وقد كانت الأعمال قليلة جداً حتى لم يجد لجنة البورصة موجباً لإعلان الأسعار الرسمية (١) وتصور صحيفة المحروسة الحالة بقولها : « ويؤخذ من الأقاليم أن بعض صغار الفلاحين الذين استحكمت لديهم حلقات الضيق المالى عرضوا أن يبيعوا قطنهم بـ ١٠ ريالات على أن يسلفهم الشارى عشرين جنيهاً الى ما بعد جنى القطن فأبى الشارى هذه السلفة » (٢) .

وكان لابد من اتخاذ اجراءات سريعة لتفادى آثار هذا الاضطراب الشامل بقدر الامكان وتجنيب الفلاح الاضطراب الى بيع قطنه بأقل من قيمته الفعلية وأدركت لجنة بورصة البضائع بالأسكندرية هذا الأمر ، فقررت منذ يوم ٦ أغسطس ١٩١٤ بصفية كونترات القطن بسعر $\frac{3}{8}$ ١٥ ريال ، ولكنها فعلت ذلك دون أخذ رأى المستشار المالى - ادوار سيسل - الذى كان وقتئذ خارج مصر - والذي ما أن عاد حتى أسرع بإلغاء هذا القرار (٣) .

وفي ٣ سبتمبر ١٩١٤ عطلت بورصة البضائع بالأسكندرية تعطيلاً وقنياً بسبب الأحوال الطارئة واقفال بورصة ليفربول ونيويورك وذلك لتحفظ لكل من البائع والمشتري حريته في أثناء العطلة (٤) وتدخلت الحكومة في الأمر اجابة لطلب الرأى العام بأسره اذ لم تكن لتجهل أن القطن يكاد يكون الثروة الوحيدة في البلد ، فكل هبوط مفروط في سعره يكون كارثة قومية .

ورأت المالية بعد بحث طويل أنه من الضروري الاتفاق مع المالىين في أوروبا ومفاوضة الغزاليين في مقدار المقطوعية للمعامل من القطن المصرى ولاسيما انجلترا حيث كما هو معهود هي الدولة التى تستولى على قطن مصر ، فتقرر

(١) نفس المصدر ، ٢١ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢) المحروسة ١٩ سبتمبر ١٩١٤ .

(٣) الامرام ٢٧ أغسطس ١٩١٤ .

(٤) Récueil des doc. off. note sur le Financier adviser, 1915 p. 126.

اننداب ثلاثة من كبار الماليين الأجانب للانفاق مع أصحاب المعامل والماليين
في لندن وليبربول ومنسستر لحل مسألة القطن (١) .

وكان الهدف الرئيسي لهذه البعثة تمويل محصول القطن الجديد ،
والبحر عما اذا كان هناك طلب ما للقطن المصري ، ويؤخذ مما أبدته اللجنة
أنه من المرجح أن الصناعة القطنية في العالم قد يتيسر للقائمين بها شراء خمسة
ملايين من القناطير على ألا تأخذ هذا المقدار دفعة واحدة بل بطريق التدرج
على فترات متفاوتة في بحر سنة (٢) .

أصبح الشاغل الأول للحكومة والأمة تصريف القطن ، فجمعت الحكومة
مجلسها الاستشاري في وزارة الزراعة ، ودعت الغرفة التجارية أعيان البلاد
وكبار ملاكها وفواضتهم في الامر ، فانتخبوا من بينهم لجنة تدافع عن
مصالحهم (٣) ، وفوض اليها المفاوضة مع الحكومة والسعى لديها من جعل
القيمة التي تسلف على كل قنطار لا تقل عن جنيهين وفي أن يكون التسليف
لمدة كافية بعد انتهاء الحرب تسمح لأصحاب الأقطان بصريف أقطانهم بأثمان
مناسبة ، ويفوض اليها المفاوضة مع أصحاب الشأن والسعى لديهم في تأجيل
جانب من الديون التي تستحق في ذلك العام وتقسيتها لمدد مناسبة وبفوائد
معتدلة .

ودعت الحكومة رجال البنوك وكبار المزارعين وتجار الأقطان وآل الخبرة
من كل مشتغل بالقطن الى اجتماع كبير عقدته في الداخلية ، وكان الغرض من
الاجتماع النظر في مسألة محصول القطن ، وقد أبان المجتمعون أن المقدار
الذي بيع من القطن لهذا العام ضئيل جدا ، وجرى البحث في تدبير طريقة
لاعطاء صغار الزراع النفقة التي تلزمهم لجنى القطن ونقله وشراء الأكياس على
أن تؤخذ من ثمن أقطانهم بعد بيعها ، والعمل على بيع القطن بثمن موافق أو
خزنه واعطاء زراعه مبلغا معيناً من المال على كل قنطار منه ، وتقرر أن يعطى
لكل قنطار أوراق مالية بقيمة جنيهين في الوجه البحري وجنيه ونصف في الوجه
القبلي ، وهذه الأوراق مضمونة بموسم القطن وأن يودع القطن في شون البنك
الأهلي ومخازن الأسواق العمومية والحلقات الى أن تنفرج الأزمة (٤) .

وأخيرا وافق مجلس الوزراء على مبدأ شراء المليونين من القناطير ولكن
المستشار المالي عارض بما كان له من حق المنع ، وقال ان هذا الاجراء لا يروق
لاكتشبر . وبصدور أمر جعل تداول ورق البنك الأهلي اجباريا فطلق البنك

Conseil des ministres, 9 Octobre, 1915.

(١)

(٢) الأفكار ٢٠ سبتمبر ١٩١٤ ، الشعب ٢ أكتوبر ١٩١٤ .

(٣) الجريدة ٢٣ سبتمبر ١٩١٤ .

(٤) الغرفة التجارية ، ١٨ سبتمبر ١٩١٤ ، ص ٣٥ - ٣٩ ، الأهرام ١٦ ، ٢٠ أغسطس

١٩١٤ .

يزيد كميات ورقه النقدي ويحول الى لندن كل الذهب الذي كان البنك مضطرا الى الاحتفاظ به في خزائنه ضمانا قانونيا لـ ٥٠٪ من قيمة الورق المتداول ، فكان من نتيجة ذلك أن استطاع أصحاب مصانع الغزل في انجلترا الحصول على ما شاءوا وما يكفيهم من القطن المصري وبسعر منخفض جدا دون حاجة الى نسل ما يوازي قيمة الثمن ذهبيا كما كانوا يفعلون قبل الحرب ، فأحرزوا بذلك ارباحا طائلة ، أما في مصر فكان الامر على طرفي نقيض ، فقد اضطر الفلاح الى السنازل عن قطنه بـ ٨ ريالات أو ٩ ريالات أى بسعر يقل عن ثمن التكلفة . ودفع الضريبة التي ألحقت الحكومة بطلبها الى بيع ماشيته بل وحل امرأته بأثمان بخسة ، واجتمع مجلس الوزراء وقرروا في ١٠ سبتمبر ١٩١٤ تعيين موظفين رسميين ممنين في العاصمة والأقاليم لتثمين الحلي والمصوغات لدفع الضرائب بقيمتها وذلك بعد أن ثبت انتهاز التجار فرصة بيع الذهب والاستيلاء عليه دون تثمين (١) .

لكن هذا لم يحل الأزمة ، فلم تتوان البنوك العقارية في تحصيل قيمة الأقساط السنوية وتوالت الحجوزات ونزع الملكيات وبلغت مبلغا لم يسبق له ميل في التاريخ القضائي بمصر ، وفتح الباب على مصراعيه للمرابين ، ومصدري الأقطان ، وكل هؤلاء من الأجانب فتحكموا في السوق ، وفي الانتاج وفي تحديد الأسعار وراح الفلاح ضحيتهم .

وتعالت الصيحات تطالب الحكومة أن تتدخل وتؤجل الديون التي حل ميعادها في سنة ١٩١٤ ولو الى مدة عام واحد فلم تأبه لذلك ، هذا في الوقت الذي أجلت فيه دفع الديون التجارية والأوراق المالية في حين أن ديون المزارعين كانت أولى بالتأجيل من الديون التجارية .

وراحت الحكومة تتصرف دون رحمة في تحصيلها للضرائب ، فتقول الأهرام « ان الفلاحين في سبيل دفع الضرائب اضطروا الى الاقتراض بفوائد فادحة أو بيع محاصيلهم بأثمان بخسة » (٢) ، أما الشعب فتقول « قامت الحكومة تطالب بالأموال الأميرية من غير تساهل فعظم الضيق والزراع ليس لديهم نقود يجنون بها أقطانهم فكيف يتسنى لهم أن يدفعوا الأموال الأميرية وما خفى ذلك على الحكومة بل أنها تعلم جيدا حتى أنها استعدت لتشتري مصاغ نساء الزراع ، وهذه الأمور رأها الناس في زمن حكومة اسماعيل باشا الذي اشتهر بجمع الأموال بطرق القسوة » (٣) ، وقد ارتفع عدد الحجوزات من ١٦٧٠٧ سنة ١٩١٣ الى ٤١٩٩٦ في سنة ١٩١٤/١٩١٥ ورغم هذه

(١) الأهرام ٢٧ مارس ١٩١٥ .

(٢) الأهرام ٤ أكتوبر ١٩١٤ .

(٣) الشعب ٤ نوفمبر ١٩١٤ .

الظروف الصعبة رفضت الحكومة جباية الضريبة عينا حتى لقد بلغ ما جمعتة الحكومة في سنة ١٩١٤/١٩١٥ ما يقرب من ٤٨٩٦١٣٠ ر.٤ ج. م. (١) .

وبذلك اشترك الفلاح في الحرب اشتراكا ماليا بعد أن كان مرناح البال ، هادىء التفكير ، زرع القطن وظن أن المحصول يصبح أحسن حالا مما كان عليه في العام السابق للحرب وعلقت آماله بذلك فصرف عليه أكثر مما كان يصرف حتى نجاه من الآفات والندوات الأولى ، واطمان لما رأى قطنه حاملا من اللوز ما يجعله يقدر محصوله ضعف ما كان في الأعوام السابقة ، ولكنه فوجئ بانتشار دودة اللوز انتشارا فادحا ، ثم اشتعال نار الحرب وما تبعها من غلق البورصة أبوابها ، فانتشر الفلاحون في أنحاء البلاد يبحثون عن مشترين لقطنهم ويتسألون بعضهم عن يعلمه بمكان لتاجر قطن « فتراهم يدخلون بيت التاجر أفواجا أفواجا يتسابقون لعرض بضاعتهم وذلك التاجر البسيط يشتريه بثمن بخس » (٢) . ورفعت العرائض الى الحكومة ومجالس المديريات تشرح ما وصلت اليه الحالة مثال ذلك العريضة التى رفعها محمد بك شريف عضو مجلس مديرية الدقهلية الى رئيس مجلس المديرية فمن أقوالها : « كان من أقرب نتائج الحرب الحاضرة منذ ابتدائها وقوف حركة الأعمال فى البلاد وتعطيل الأخذ والعطاء وتضعف الثقة المالية فى المعاملات والسبب لوقوف حركة الأعمال الآن هو عدم تصريف محصول القطن على قلته وردائه وذلك لعدم تحديد أسعار له حتى أن الفلاح أصبح فى حيرة بين أن يبيع وهو لا يعرف الثمن ، فيذهب محصول قطنه بأبخس الأثمان وبين أن يضمن به وهو محتاج الى ثمنه ليسد به مال الحكومة أولا وعوزه ثانيا ٠٠٠ وان الحالة العمومية فى البلاد وبالنسبة لمحصول القطن وعدم تصريفه سيئة جدا » (٣) .

تفاقمت الأزمة والقطن مكدس ، وخشيت الحكومة أن تختل ميزانيتها ، فاضطرت الى اتخاذ قرارها لضمان تمويل محصول القطن عن طريق اصدار أوراق مالية اضافية من أجل تيسير عمليات شراء القطن عن طريق البنوك وتقديم سلفيات الى المنتجين ، وقرر مجلس الوزراء اصدار سندات على الخزانة فى لندن واصدار سندات أخرى فى مصر الى خمسة ملايين جنيه فى كل منهما بحيث لا يتجاوز المبلغ كله فى البلدين ثمانية ملايين جنيه منها خمسة ملايين بضمن الحكومة الانجليزية وسندات وأسهم احتياطي مصرى (٤) .

قوبل ذلك القرار بارتياح ظنا منهم أنه يكفل سلامة مصر لكن سرعان

Allenby : 'Report by her Majest's Agent, p. 16.

(١)

(٢) العدل ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ .

(٣) نفس المصدر ١٨ أكتوبر ١٩١٤ .

Réueil des doc. off. 20 Octobre, 1914.

(٤)

ما حاب الأمل فإن الحكومة لم تشتتر قطن صغار الفلاحين الملهوفين الا وفاء للمضرائب المستحقة بأسعار فى حدود ١٢٠ جنيها .

رفض أكثر الفلاحين البيع لكونهم رأوا أن أسعار القطن بدأت تسير الى الأمام ولم يبع القطن رخيصة الا صغار الفلاحين الذين لم يكن فى استطاعتهم الصبر على الصنك والضيق (١) ولم تأت هذه الطريقة بالغرض المقصود الذى يدفع الخطر دفعا تاما لأن الحكومة لا تستطيع مشترى أكثر مما يحتاجه الفلاح لسداد الأموال الا القليل وهذا القليل لا يجعل لليسر محلا وعندما رأى البنك الأهلى أن يسلف على الأقطان اشترط أن يبلغ قيمة التسليف على القنطار ٢٤٠ جنيها اذا كان من النوع الجيد وأن تكون مدة السلفية سنة .

وقد بلغ ما خسرت مصر فى هذا الموسم بالنسبة لمحصول القطن ١٦ مليون جنيها ، هذا وقد ساعدت الظروف الطبيعية أيضا على هذه الخسارة ، فعدم اكتمال الفيضان وقلة مياه الري فلم يتجاوز ٦٨٧٨٠٠٠ قنطار مقابل ٧٦٦٤٠٠٠ عام ١٩١٣ ، ٧٢٤٩٩٠٠٠ عام ١٩١٢ فى مساحة تكاد تكون واحدة وقد أرجع ذلك الى الري بالآلات الرافعة وأكثر هذه الآلات تدار بالفحم الذى زاد سعره وتضاعف وبهذا كلف الفلاح أكثر من أرباح الزراعة نفسها هذا بالإضافة الى ذلك النزاع الذى قام بين الملاك والمستأجرين بسبب قلة ما يلزم من النقود للبدء بالجنى وعدم وجود أكياس فارغة لجنيه ، والاضطرار أيضا الى جنى الأقطان دفعة واحدة بدلا من ثلاث دفعات كما جرى فى كثير من الزراعات غير القطن ، كما هاجمته الدودة القرنفلية ودودة اللوز وفتكت بالمحصول (٢) .

أما عن تجارة محصول قطن ١٩١٤ فقد صدر منه مليونا ، ٨٧٢٤٣٨ قنطارا مقابل ٣ ملايين ، ٢٥٩٧٤٨ قنطارا فى موسم ١٩١٣ ، والنقص كان يصدر الى ألمانيا التى استوردت عام ١٩١٣ من القطن المصرى ٢٥٦٦٣٣ قنطارا والنمسا استوردت فى نفس السنة ١٦٠٠٩٤ ، هولندا ١٣٥٠٠ وبليجيكا ٩٢٣٣٢ ، رومانيا ٢٤٤ ولهذه الدول لم يصدر قنطار واحد من محصول ١٩١٤ حيث قطعت الصلة معها (٣) .

أما بالنسبة لبذرة القطن فقد نزلت أسعارها - تبعا لنزول أسعار القطن - حتى أقفلت السوق بسعر حوالى ٦١ جنيها وأرجع ذلك الى رداءة نوع المحصول فى هذه السنة وارتفاع أجرة النقل بسبب قلة البواخر التى تنقل الصادرات ، وعدم وجود طلبات عليها من أوروبا ثم عدم وجود مضاربين

(١) الأهرام ٢١ مارس ١٩١٥ .

(٢) المقتطف ، مجلد ٤٦ ، مايو ١٩١٥ ، ص ٤٩٨ ، الوطن ٢٦ أغسطس ١٩١٥ .

(٣) الأهرام ٢٣ يناير ١٩١٥ .

على الصعود وعلى سبيل المثال فقد صدر منها عام ١٩١٤ = ٧٩٤٧٥ أردبا
مقابل ١٧٩٠٠٩ في سنة ١٩١٣ (١) .

وأخيرات قررت الحكومة في ٢٢ سبتمبر ١٩١٤ (٢) انقاص المساحة التي
تزرع قطناً لأنها رأت لو أصبح الفلاح مطلق التصرف في زراعة القطن ، فإن
محصول سنة ١٩١٥ مثلاً لن يقل عن سبعة ملايين فنطار وبفضله محصول
١٩١٤ لكان هناك عشرة ملايين ونصف فنطار من الأقطان .

غير أن قرار الحكومة هذا بزرع ربع الأرض قطناً كان يعنى زيادة مساحة
زراعة الحبوب ومتى ازداد محصول القمح والذرة والشعير نقص نمه ، أزاء
ذلك امتنع الملاك والمزارعون من هذا القرار لما فيه من تقليل دخلهم ونقص
ايراداتهم ، فأخذ المستأجرون يطلبون من الملاك نقص الايجارات بواسطة
السلطة القضائية ، وأخذ الملاك يتذمرون لأن الديون التي عليهم والأفساط
التي يقومون بسدادها في كل عام لا تسمح لهم بأن يسامحوا في القيمة المعهده
لايجارات أطيانهم من قبل ، لذلك رأت الحكومة أن قرارها هذا سيؤدي الى
منازعات ومخاصمات لا تنقطع ، فأصدرت قراراً باستبدال زراعة الربع
بزراعة الثلث (٣) .

وقد وافق على هذا القرار الجميع لأن كثيرين من الملاك كانوا يشترطون
على المستأجرين ألا يزرعوا أكثر من الثلث قطناً حتى تبقى أراضيهم محافظة
لقوتها وخصوبتها ، لكن الحكومة حرمت على أصحاب الأراضي الواقعة في
الحياض زراعة القطن على الإطلاق ، وهؤلاء محرومون من الرى الذي يسمح
لهم بزراعة أراضيهم عدة مرات في العام ويعانون مشقات كثيرة ونفقات
كبيرة لرى أراضيهم التي لا تسقى الا مرة واحدة في العام وأن أطيانهم لا تزال
بكراً حافظة لقوتها وعناصرها الحية (٤) ، وكان عقاب الذي يزرع أكثر من
الثلث ألا تعطيه وزارة الأشغال ماء لتوفر الماء لزراعة الحبوب ، وأن يعاقب
فوق ذلك بالغرامة والجبس وتقليع ما زرع (٥) .

وزاد الميل الى انقصاص القطن الأسمر - ميت عفيفى - فى خلال
سنة ١٩١٥ ، وبرز القطن السكلاريديس لزيادة الطلب عليه خصوصاً لصنع
غلاف عجلات السيارات ، فبلغت أسعاره مبلغاً يزيد بكثير على أسعار باقى
أنواع الأقطان المصرية العادية حتى ان ٥٧٥ ٪ من المساحة المعدة لزراعة القطن
فى الوجه البحرى قد زرعت من هذا النوع مقابل ٢٧ ٪ زرعت من نوع ميت

(١) نفس المصدر .

Réueil des doc. relatif de la guerre, 22 Sep. 1914.

(٢)

(٣) الأفكار ٦ نوفمبر ١٩١٤ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) الأهرام ٦ أبريل ١٩١٥ .

عميمى ، أما الوجه القبلى فاحنكر زراعة القطن الأشمونى ذى الوسيجة (التيلة)
الخشنه والقصيرة وذلك لأن الأشمونى فى تلك الناحية يجىء بمعدل فى المحصول
يزيد بكبير عن معدل محصول أى نوع آخر (١) .

وبدأت أسعار القطن ترتفع خلال عام ١٩١٥ نظرا لاحتياجات الحرب
فزاد الطلب عليه ، فبلغ الوارد للاسكندرية حتى ٢١ أغسطس ١٩١٥ =
٦٤٩٠.٠٠٠ قنطار ومن الثابت أن كثيرين خزنوا أقطانهم نظرا لهبوط أسعار
القطن فى أسواقه ، ولما فتحت أسواق المحصول الجديد بأسعار عالية بدأت
نتوارد اليها كميات كبيرة من محصول ١٩١٤ ، وجاء هذا الأمر مع نقص
محصول القطن عام ١٩١٥ بسبب المساحة المنزوعة قطننا داعيا لزيادة الأسعار
اذ وصل سعر القنطار الى ٢٢ ريال (٢) .

ولما رأى تجار الصادرات هذا الارتفاع باعوا كميات كبيرة من القطن ،
ونتج عن كسرة البيع سقوط فى الأسعار فانخفض سعر القطن حوالى عشرة
بنوط . لكن السوق برهنت على نشاط كبير فوجدت المضاربة فى البورصة ،
وهذا دفع الأسعار الى النرول مستندة الى حالة الأقطان المصرية فى لعبول
وما هى عليه من ضعف ، كما قرر قومسيون كونترات القطن فى بورصة
الاسكندرية فى آخر ديسمبر ١٩١٥ اجراء تصفية غير اعتيادية فى الكونترات
لبلوغ الفرق فى أسعارها بعد آخر تصفية فيها (٣) .

ونعرض محصول قطن هذا العام لوطأة اللوزة القرنفلية ، ولأقى انقاذ
المشاريع المنوبة لآبادة الدودة مصاعب جمة بسبب الحرب ، وشرعت وزارة
الزراعة فى درس مشروع جديد لتعديل طريقة الآبادة المستعملة ، هذا
بالإضافة الى أن البذور التى زرع منها القطن غير جيدة والكثير منها مصاب
بدودة اللوز والدودة كانت مشرقة فى أغلب البذور وبالثالى ظهرت الدودة
القارضة فى جميع المزارع ، وقد أضرت رطوبة الجو نمو الشجيرات ، وانتشر
الجراد فى كل البلاد وانتشرت آفات أخرى مثل بويضات الفرائش والندوة
العسلية حتى لقد قدر العجز بحوالى مليون قنطار (٤) .

وقدر عجز مليون آخر من الجنيهاات لصعود ثمن الأكياس صعودا فاحشا
وهذا حمل المزارعين على استصراخ الحكومة لتعينهم وتساعدهم لأن ثمن الكيس
الواحد بلغ ثمانية جنيهاات أو أكثر أى أن الثمن تضاعف ، وتضاعف هذا
الثمن تكون الخسارة نحو مليون جنيه .

Résumé des doc. off. 27 Avril, 1916.

(١)

La Bourse Egyptienne, 6 Mai, 1916.

(٢)

(٣) الامرام ٥ يناير ١٩١٦ ، المقتطف ، يناير ١٩١٦ ، ص ٨٨ .

Conseil des ministres, 26 Sep. 1915.

(٤)

وقدر محصول القطن لعام ١٩١٥ من $\frac{3}{4}$ مليون قنطار الى $\frac{7}{8}$ مليون قنطار (١)

مليون في حين كان محصول سنة ١٩١٤ ستة ملايين قنطار ، ٤٩٠ ألف قنطار (١) واحتل القطن المصرى ذلك العام - ١٩١٥ - ٨١ ٪ من صادرات مصر ، فقد كانت صادرات مصر كلها تبلغ ٨١٢ ر٠٤٦ ر٠٢٧ جم بلغ القطن منها ١٠٥ ر٠٤١٤ ر٠١٩ جنيها مصريا (٢) .

وبلغ النقص عن ما قبل الحرب مليونا ، ٣٥٠ ألف جنيه انجليزى . وأصدرت السلطة البريطانية تعليمات بمنع تصدير القطن المحلوج وغير المحلوج من القطر المصرى الى جميع الموانئ فى أوروبا وفى البحر المتوسط والأسود الا موانئ بريطانيا وايرلندا وفرنسا وروسيا (ماعدا الموانئ البلطيقية) واسبانيا والبرتغال والسبب فى منع تصدير القطن المصرى الى ايطاليا وسويسرا أن القطن يرسل منهما الى ألمانيا والنمسا عند وصوله من الاسكندرية (٣) والسلطة حرمت العلاقة مع هاتين الدولتين ومن يتبعهما .

وتحكم تجار الصادرات وهم مضاربون فى الوقت نفسه فى ميناء البصل حيث نهم العقود الخاصة بالقطن وكان معظمهم من الأجانب ، ولم يكن فى طاقة البلاد مقاومة سلطان المشترين من الأجانب الذين ليس عليهم أدنى رقابة .

أما بالنسبة لبذرة القطن هذا العام ، فقد نقصت تبعا لنقصان محصول القطن ، وزاد النقص بأن جانبا كبيرا منها فتكت الدودة به فلم يعد يصلح للعصر أو الزرع ، ولم يزد الصادر على مليونى أردب بعد أن كان يصدر نحو أربعة ملايين ، هذا بالإضافة الى أن التصدير منع لألمانيا التى كانت تستورد نحو ٤٠ ٪ من البذرة الصادرة ، ونتيجة لوضع البذرة هذا ارتفع سعرها فزاد ثمن الأردب ١٠٠ جنيه وبلغ فى بعض الأصناف ١٠٧ جنيها لارتفاع ثمنها (٤) .

أما بالنسبة ل محصول القطن عام ١٩١٦ فنبت قويا وساعده الحر على النمو السريع ، وكانت مياه الري وافرة حتى اعتقد المصدرون أنه يزيد على سبعة ملايين قنطار ، لكنه لما ابتدا لوزة يظهر اتضح أن فروعه السفلى قليلة جدا أو مفقودة ثم ظهر أن زمام الأطنان المزروعة قطنا أقل مما كان قبل ذلك ، هذا بالإضافة الى انتشار دودة اللوز ودودة البذر القرنفلية وهذه الأخيرة قضت على ربع المحصول أو على أكثر من ربه ، ففى تقرير المستشار المالى يقول : « يقدر محصول القطن سنة ١٩١٦ ب ٢٠٠ ر٠٢٠ ر٠٦ قنطار بمعدل

(١) الأهرام ٤ فبراير ١٩١٦ Le Journal du Caire, 27 Mars, 1916.

(٢) ملكة عريان : مركز مصر الاقتصادى ، ص ٤٧ .

(٣) Récueil des doc. relatif de la guerre, 6 Mai, 1915.

(٤) القطن ، ديسمبر ١٩١٥ ، ص ٥٩٣ .

٣٦٤ قنطارا في الفدان الواحد أى بنقص ١٠٤٠ في القنطار عن محصول ١٩١٥ ، وينقص ٥٠٠ عن متوسط محصول السنوات العشر السابقة ، ومجموع هذا النقص ينسب الى دودة اللوز القرنفلية « (١) » .

لهذا فقد قل الصادر منه عن محصول عام ١٩١٥ وبالتالي انخفض المخزون وبناء على ذلك ارتفعت أسعاره حتى بلغ سعر الكونتراتات ٣٠ ريالا وأصبح القطن العفيف يباع قنطاره في الأرياف بستة جنيهات وسبعة والسكلاريدس بسبعة جنيهات وبثمانية وهي أسعار لم ترها مصر الا زمن الحرب الاهلية الأمريكية (٢) .

وفي أوائل سبتمبر ١٩١٦ أصدرت لجنة بورصة الاسكندرية قرارا بالا يزيد ثمن القطن في الكونتراتات عن ثلاثة وعشرين ريالا الى غاية ٢٠ سبتمبر ويقول سعد زغلول ازاء هذا الاجراء : « تكدر الناس وخصوصا المزارعين من هذا القرار واحتج اغلبهم عليه في الصحف وأخذت الحكومة تنظر في الامر ، وبعد مضي يوم قررت أن تشتري هي مقدار سبعة وثمانين ألف قنطار قطناً بسعر أزيد من السعر الأمريكاني بمبلغ تسعة ريالات عن كل قنطار وكان الفرق بين سعر النوعين سبعة فقط . وأن ما تدفعه الحكومة من الفرق يتحمله السماسرة ، وعادت الأعمال في البورصة الى مجاريها « (٣) ولم يستفد غير الأحناب من جراء هذا القرار » .

وازاء هذا الوضع ونظرا لارتفاع أسعار القطن صاح ملاك الأراضي وطالبوا بالعاء النحيد الذي أصدرته الحكومة بزراعة ثلث الأرض قطناً وتم لهم ذلك في عام ١٩١٦ ، حيث ألغت الحكومة قرارها الخاص بزرع القطن وإباحته كما كان قبل الحرب (٤) ، لكن فرصتهم - ملاك الأراضي - من الاستفادة من ارتفاع الأثمان لم تمتد ، ففي يونية ١٩١٧ ، قررت الحكومة بتوجيه من المستشار المالي تحديد سعر القطن بثلاثة وعشرين ريالا وهو سعر يقل عن سعره الحقيقي ، هذا في الوقت الذي اتجهت فيه الأسعار الى التحسن .

وبلغ محصول قطن عام ١٩١٧ نحو ٦٣٠٠٠٠٠ قنطار . وبيع بأسعار عالية مكنت المزارعين من وفاء ما عليهم للبنوك العقارية (٥) . وقد زادت المساحة المزروعة قطناً ما بين عام ١٩١٤ ، ١٩١٧ من ٢٨٪ الى ٤٠٪ من مساحة الأراضي المزروعة التي تروى ريا دائما وجنى ملاك الأراضي عموما فوائد من

Résumé des doc. off 12 Avril, 1917.

(١)

(٢) المقتطف ، نوفمبر ١٩١٦ ، ص ٥٠١ .

(٣) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣١ ، ١٣ سبتمبر ١٩١٦ ، ص ١٧٠١ .

(٤) المقطم ١٤ فبراير ١٩١٦ .

(٥) المقتطف ، ابريل ١٩١٩ ، ص ٤٠٦ .

ارتفاع ايجارات الأراضي الزراعية الناشئ عن ارتفاع ثمن القطن ، وكان أصحاب الأراضي الكبيرة أول من استفادوا من هذا لأن نسبة كبيرة من الفلاحين كانت تملك عددا قليلا من الأراضي وكانوا يحاولون - مثل هؤلاء الذين لا يملكون أراضي - أن يستأجروا أكبر قدر من الأراضي من جيرانهم من أصحاب الأراضي الكبيرة ، وهؤلاء كانوا يفرضون ايجارات عالية لأراضيهم (١) .

وعادت مرة أخرى فهبطت الأسعار ، وهناك عوامل أثرت في سوا الاسكندرية منها تقيد سوق القطن في ليفربول ، وعزم انجلترا على تعطيل مقطوعية القطن الذي يقدم للمصانع ثم « المضاربين على المكشوف » اذ منعتهم الحكومة من الاستمرار في عملهم ، والمضاربة روح التجارة وسبب في ارتفاع الأسعار ، وأخيرا قرار السلطة الخاص بتصفية عمليات البذرة وتحديد سعر لها (٢) .

هذا وقد تعرض محصول هذا العام للذودة التي اشتدت وفنكت بأوراق القطن ودخلت في أزهار ، بالإضافة الى استيلاء السلطة على الأنفار فحرمت الأرض من خدمتهم فزادت أجورهم وقلت أعدادهم .

ولعبت لجنة الصادرات بالاسكندرية دورا مهما في بخس ائمان الأقطان اذ يقول سعد زغلول في مذكراته : « ان لجنة الصادرات في الاسكندرية وهي مؤلفة من تجار اجانب لا مندوب للحكومة فيها لها امتيازات من الحكومة تسيء استعمالها ضد المزارعين ، فهي التي تعين رتبة القطن وثمانه ، فاذا كان المطلوب الصعيدي خفض ثمنه ، واذا كان المطلوب غيره فعلت به كذلك وأدنت رتبه » (٣) .

أما بالنسبة لتصدير قطن ذلك العام ، فقد نقصت صادراته ونتج هذا عن قلة وسائل الشحن وبلغ الصادر منه حتى ٣٠ أبريل ١٩١٧ = ٣٩٠٠٠٠ رطل قنطارا (٤) ، ووضعت العقبات في طريق التصدير ليس فقط الى البلاد المعادية ولكن أيضا في طريق التصدير الى البلاد الحليفة اذ رأت انجلترا أن تؤلف لجنة انجليزية لمراقبة تصدير القطن بأسعار مخفضة الى انجلترا وحصر عمليات التصدير في يد فئة قليلة من البيوت الأجنبية (٥) .

وتبع ذلك أن ألغيت كل تراخيص التصدير الصادرة للأفراد والبنوك وجعلها قاصرة فقط على عدد قليل من شركات التصدير التي حققت من وراء

Chiol : op. cit., p. 222.

(١)

(٢) الشباب ، ١٣ سبتمبر ١٩١٧ ، ص ١٣ .

(٣) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣٠ ، ١٨ أكتوبر ١٩١٧ ، ص ١٦٦٦ .

(٤) المقتطف ، مايو ١٩١٧ ، ٥٠١ .

(٥) الوقائع المصرية ، ١٦ نوفمبر ١٩١٧ .

هذا الاحتكار الذي لا مبرر له أرباحا تصل إلى ملايين الجنيهات ، وقد كان هذا الاحتكار أيضا وسيلة للتحكم في أسعار ما تشتريه من المحصول (١) .

كذلك قامت الحكومة البريطانية بشراء بذرة القطن لعام ١٩١٧ بثمان يقل بكير عن قيمتها الحقيقية اد اشترتها بحوالى ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠ جنيه استرليني(٢) .

وأخيرا وفي ٨ سبتمبر ١٩١٧ وتحت تأثير الخوف من تعرض مصادر الطعام الأساسية في البلاد لتهديد خطير ، وللاتزامات التي فرضت على مصر لتموين الجيوش البريطانية صدر مرسوم يقضى بتحريم زراعة القطن فى مصر العليا وتقييد زراعته بثلاث الأراضى القابلة للزراعة فى الأجزاء الأخرى من القطر (٣) .

وبالتالى فقد نقصت المساحة المزروعة قطنا ، وبلغت فى الوجه البحرى ٢٣٨٨٨ ١٠٠ فداناً وفى الوجه القبلى ٢٩١٦٧٩ فداناً (٤) ، ومع أواخر ١٩١٧ وقفت حركة السوق القطنية فتكدست فيها الأقطان ولم يقبل عليها المشترون اذ تحزب التجار الأجانب الذين يعملون تحت ستار على نزول الأسعار ، هذا وقلة وسائل الشحن وبطئها وكثرة المعروض فى ميناء البصل والأسواق المحلية الأخرى ، وأصبحت الأسعار اسمية فقط ولا يشتري ولا يباع ، وتنحى البنوك عن مد التجار بالتسهيلات المعتادة ، وبالأموال الكافية التى يستعينون بها على شراء ما تنتجه البلاد مما نشأ عنه قلة الأموال لسد حاجة التجارة من جانب الطلب .

وقد اثرت هذه الحالة أى حركة وقوف سوق القطن فى ميناء البصل تأثيرا ظهر اثره فى الريف .

وفى موسم قطن ١٩١٨ أصيبت مصر بخسارة اقتصادية فادحة ذلك أن الحكومة الانجليزية احتكرت محصول القطن جميعه فى ذلك العام - بلغ المحصول ٢٥٠٠٠٠ رة قنطار - وما كان مخزوننا من محصول ١٩١٧ للاحتفاظ للامبراطورية البريطانية وحلفائها بالموارد اللازمة لهم ، وحددت ثمن شرائه ب ٤٢ ريالاً للقنطار من رتبة فى جودفير (٥) .

ووقف وزراء مصر ورجالها من هذا التصرف موقف المتفرج على قوة عليا تسيطر على الأمور وتوجهها كما تريد ، وكان فى امكان حسين رشدى رئيس الوزراء الاعتراض على هذا التصرف الذى نجم عنه انهيار فى النظام الاقتصادى ، فكيف يكون سعر قنطار القطن ٤٢ ريالاً وهو يباع فى ليفربول ب ٧٥ ريالاً وفى أمريكا ٨٠ ريالاً . ويصف سعد زغلول موقف الوزراء فيقول :

(١) عبد الرحمن الراعى : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

Réueil des doc. relatif de la guerre, 12 Août, 1917, (٢)

Conseil des ministres, 9 Sept, 1917. (٣)

(٤) المقتطف ، أغسطس ١٩١٨ ، ص ٢٠٥ .

National Bank : Assemblé general, 24 Mars, 1919, pp, 11, 12. (٥)

« حضر عندي أول أمس يوسف بك نحاس بعد هجرة طويلة أفهمت منه أنه أراد أن يأخذ على نفقته تخزين قطن الحكومة وشحنه في الوابورات وإن يقدم على ذلك ما يشاء من بنك الانجليز ، وقد حكى لى عدلى أمس حكاية القطن قال اجتمعنا ذات يوم عند رشدى باشا فالمستشار المالى برونيا قال أن الحكومة الانجليزية تنتظر في هذه الأوقات مساعدة الحكومة المصرية لها وتعتمد كل الاعتماد عليها وأنها أرسلت مندوبين من طرفها للاتفاق على مسألة القطن وبعد قليل من الأيام ، يوم أو اثنين تكلم المستشار المذكور فيما إذا كان عين تحديد ثمن القطنار بمبلغ ٤٢ ريالاً ، فقال رشدى أنى أرى هذا الثمن موافق وقال عدلى أن المسألة محتاجة بأن تبحث ، وانصرف الكل على نية البحث » الى أن قال : « فانظر كيف نساس وكيف ندار وكيف رجالنا يرضون لوطنهم بالضرر ولكرامتهم بالامتهان » (١) .

ومن المؤسف أنه أنيط هذا الأمر الى لجنة أجنبية ، وعندما سأل سعد زغلول ونجت وبحث عن سر عدم ضم أى مصرى لهذه اللجنة أجاب : « ان هذه اللجنة في مخابرة مستمرة مع السلطة العسكرية وتموين الجيوش والمسائل الحربية المهمة لا يمكن أن يطلع على مخابراتها أجنبى » فرد عليه سعد : « عظيم هذا السبب انى ما كنت أعلم ذلك من قبل ومع هذا فان هؤلاء الأعضاء الأجانب أخذوا في استطلاع آراء الناس وأفكارهم ولكن المسألة التى هى في غاية الأهمية وعليها مدار ثروة القطر قررتها الحكومة من غير أن يسأل أحد من أرباب الشأن بها » فقال « ان ما فعلته الحكومه هو خير للمصريين ولكنهم لا توسط عندهم فهم يبالغون في الأشياء ويذهبون من طرف الى طرف ، وأنا مكثت فيهم ثلاثين سنة لكنك تعرفهم أحسن منى ، فهم من الصعب ارضاؤهم » (٢) .

وهاجم سعد اللجنة اذ قال لونجت « ان الخواجات الذين حضروا البحث في مسألة القطن مع كونهم مكثوا عدة أسابيع لم يجتمعوا بأحد من المصريين لاستطلاع رأيهم قال انهم لم يمكثوا الا قليلا وقد اجتمعوا بالوزراء وهم مصريون ويمثلون مصر قلت يمكن أن يقال هذا في غير هذا القطر الذى له نظام شبه الدستورى وله نواب منتخبون من أبنائه » (٣) .

وأدت الرقابة على القطن الى خسارة كبيرة لأصحاب الأراضى بتحديد السعر بالقدر الآنف الذكر ، حتى أنه انخفضت أسعار العقود في الاسكندرية الى أقل من ٤٢ ريالاً هذا بالإضافة الى أن معظم المنتجين المصريين لم يكونوا بعد حتى ١٢ مارس ١٩١٨ قد باعوا كل محصولهم عن ١٩١٧ .

وبلغ ما خسرت مصر من جراء هذا التحديد ٣٢ مليون جنيه ، وقد

(١) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٨ ، ٧ ابريل ١٩١٨ ، صص ١٥٦٥ - ١٥٦٧ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر ، ٢٩ مارس ١٩١٨ ، صص ١٥٥٥ ، ١٥٥٧ .

اعترف ملنر فى تقريره بما كان لهذا الاحتكار من الأثر فى فجير ثورة ١٩١٩ ، يقول « وهناك ما يدل على ان التحكم فى أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم يحرم المزارع مزية المزاخمة فى الأسواق الأجنبية مع كون ايجار أطيانه فى ازدياد » (١) .

ولو أن انجلترا لم تقدم على احتكار محصول قطن ١٩١٨ ، لكانت مصر كسبت أموالا عوضت نليها ما كانت خسرت فى سنوات الحرب ، وقد نتج عن هذا الوضع لمحصول قطن ١٩١٨ أن توقفت عمليات الوساطة والمضاربة على الأقطان ، وأصبح المستخدمون فى هذا المجال والسمارة يرثى لحالهم .

وكان من نتائج هذا الاحتكار قفل بورصة الاسكندرية بتاريخ أول أغسطس ١٩١٨ وحرمان عائلات عديدة تعتمد فى دخلها المباشر عليها وذلك فى وقت زادت فيه تكاليف المعيشة . وخلق هذا هزات جديدة خطيرة فى الحياة الاقتصادية ، ولقد كان من المعقول فى زمن الحرب أن توضع البورصة تحت نظام محكم لمنع الوثبات الفجائية ، لهذا كان واضحا أن اغلاق البورصة فى حد ذاته اجحاف بمصالح البلد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان سعر ٤٢ ريالاً المقرر للفولى جود فير سكلاريدس غير عادل لانه لم يتمش مع التخفيض فى المساحة الكلية المزروعة ، وكذلك الأضرار التى تحملها القطن نتيجة للأفات الموجودة فى البلد وقلة الماشية التى تخدم الزراعة ثم الارتفاع الكبير فى ايجارات الأراضى وأسعار الوقود والأيدى العاملة والماكينات الزراعية والغلاء ، هذا ولم يراع أيضا اطراد الطلب وتزايد من جانب المغازل والسعر الذى كان يباع به القطن الكلاريدس فى ليفربول .

ولم يكن للفلاح أى مرجع يشتكى اليه لأن اللجنة التى تسنّف اليها القرارات كانت مشكلة من نفس مصدرى القطن - أعضاء لجنة التحكيم هذه هم أنفسهم تجار القطن - ومن حقها الذى أكثر استعماله خفض السعر المعروض ، ومن هنا كان الفلاح يتجنب الاستئناف والشكوى مخافة زيادة الضرر عليه .

من هذا يتبين أن المشتري هو الذى يقرر السعر على ما يهوى ويتسلم البضاعة من اللجنة بسعر أقل من السعر الذى قدره هو لنفسه ، ورغم ذلك فقد رفع الفلاح شكواه ولكن كانت عدد الدعاوى القليلة التى حكم فيها بتحسين تقدير الرتبة هى الدعاوى التى كان فيها التقدير الأول دون المعقول بحيث لم يكن من الممكن الدفاع عنه (٢) .

(١) تقرير اللجنة الخصوصية ، ص ١٥ .

(٢) د. يوسف نحاس جهود النقابة الزراعية المصرية فى ثلاثين عاما ص ١٢ ، ١٣ .

هذه هي الأوضاع الغربية التي أساءت الى مصلحة البلد وأغضبت المصريين أيما اغضاب ، ربحت الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية مليونين من الجنيهات ، وهذا القدر يقل بعشر مرات عما ربحته بيوتات الاصدار ، وكل ذلك على حساب الفلاح ، وكان من السهل أن تحصل الحكومة المصرية على نصيبها من هذه الأرباح برفع رسوم اصدار القطن أو بفرض ضريبة وقتية عليه كان يقبلها المصريون بنفس راضية بشرط بقاء السوق حرة ، على أنه يجب أن يستبعد من المليون الذي عاد على الخزانة المصرية من هذه العملية مقدار الضريبة التي كانت تؤخذ على عمليات الشراء والبيع في البورصة وطائفة من الإيرادات الأخرى التي لا يستهان بها كالمواصلات التليفونية والتلغرافية والبريدية والسكك الحديدية مما كانت حركة البورصة تجلبه وأودى به اقبالها .

ويتضح مما سبق أن السياسة القطنية في بحر هذه السنوات كانت تتميز بانعدام المنطق دلت في مجموعها على تدبورها وتخبطها واجحافها الشائن بمصالح مصر على حساب مصالح انجلترا ، وقد أثبتت هذه السياسة وأبانت عن خلو البلاد من تلك الهيئات التي تعمل على حل معضلات المسائل الناشئة عن الحوادث الطارئة مثل النقابات الزراعية والتعاونية ونقابات التسليف والبنوك الأهلية الحقيقية ، لقد أبانت الحرب شدة الغبن على البلاد وعدم مسئولية القائمين بالأمر اذ سلموا أمور مصر الى الانجليز الذين تحكموا فيها .

(ب) المحاصيل الزراعية الأخرى :

الزراعة في مصر هي أهم مصدر للثروة فيها ، ومنذ أن احتلت انجلترا مصر نمت هذه الحرفة وجعلتها من مستلزمات اقتصاديات مصر ، ورغم ذلك فقد اعتمدت مصر في نموها على استيراد الحاصلات الزراعية ، ففي سنة ١٩١٣ بلغت الواردات منها ٤٢٤١٩٧٨ ج . م . من مجموع واردات مصر البالغة ٢٧٨٦٥١٩٥ ج . م . ، وجاءت الحرب وخلقت ظروفًا اقتصادية جديدة ، فقد انقطع أكثر الوارد على مصر وأقفلت أكثر الدول التي كانت تصدر القمح الى مصر أبوابها .

هذا عن الظروف الخارجية ، أما الداخلية فتوقفت أعمال الري لعدة عوامل منها خفض المصروفات ، وقلة الفحم وغلو ثمنه عرض الزراعة لارتباك كبير ، وفي فترة الحرب لم تتغير المساحة المنزرعة ومساحة المحصول ولكن كل الذي حدث هو تغيير نسب المحاصيل المختلفة تبعًا لمتطلبات الظروف التي تحكم فيها انجلترا سواء لمصلحتها الخاصة كما حدث في اتباع سياستها القطنية أو لمصلحة جنود امبراطوريتها التي وقع عليها عبء تموينهم أو لانقطاع

الوارد وتوقف عمليات الشحن في البواخر وغلاء الأسعار مما أدى الى ازدياد الطلب على تلك الحاصلات .

ومنذ بداية الحرب وعندما أحست الحكومة بذلك الأزمة القاسية التي ستعاني منها مصر من جراء نقص المواد الغذائية أصدرت قرارها في أوائل أغسطس ١٩١٤ تحرم فيه تصديرها ، وخسرت مصر في الأراضي خسارة كبيرة بلغت من ٢٥ الى ٣٠٪ من قيمتها ، وهبطت أجورها فالفدان الذي كان يؤجر بأثنى عشر جنيها لم يعد صاحبه يجد من يستأجره بنمائي جنيها ، هذا فضلا عن قلة عدد المستأجرين (١) .

كان من نتيجة تخفيض مساحة القطن المزروعة زيادة في المحاصيل نظرا لاحتياجات السكان والرواد اليها ، واصبح القمح على قمة المزروعات فحاجة الفطر اليه في ازدياد ، وكان لتخفيض زراعة القطن وفرة في المياه ، فاستفاد الأرز ذلك أن مصلحة الري استطاعت أن تخزن كمية كبيرة من المياه ، فنتج عن ذلك محصول لا مثيل له ، وجاء معدل المحصول من القمح دون سواء أقل لسبب ملائمة الأحوال لانتشار الصدى لكن ما لبث أن زاد هذا المحصول واصبح ٢٨٠ ألف فدان (٢) .

كما حدثت زيادة كبيرة في محصول السكر ، وقدر مجموع المساحة المزروعة قصباً ب ٥٢١١٨ فداناً تغل ٣٨ مليون قنطار من القصب (٣) .

لكن لم يلبث الأمر حتى أصيبت مصر بكارثة الجراد ، فقد هاجمت مصر اسراب من الجراد أتت على جانب كبير من المحصولات الزراعية ، وكان أشد وطأة على بنى سويف والفيوم وقدر ما كان يتلفه يوميا من ٥٠٠ جنيه الى ألف جنيه (٤) .

وخدمة لمصالح انجلترا رأت أن تعقد قرضا مع الحكومة المصرية بمبلغ ٣٢٠٠٠٠٠٠٠ ج لينفق على انجاز أعمال الري ، وعهدت الى البنك الاهلى لدرس هذا المشروع ، وتم الاتفاق بين مكماهون ووزير الأشغال والبنك الاهلى على أن هذا القرض يؤخذ على ستة عشر قسما في ست عشرة سنة ، وعرضت وزارة الزراعة على الحكومة الانجليزية جدول الأعمال التي تريد اتمامها بهذه الأموال من أعمال صرف في البحيرة والغربية وتحويل طرق الري في الأراضي الواقعة بين قنا وديروط وأعمال أخرى للصرف في الوجه البحرى عامة ، أما

(١) المحرسة ١٨ نوفمبر ١٩١٤ ، الأهرام ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ .

Rapport d'Allégation commerciaux et Agriculture p. 23. (٢)

Récueil des doc. off. 1916, p. 99. (٣)

(٤) مصر ٨ مارس ١٩١٥ .

الضمانة التى تقدم عن هذا القرض فهى زيادة الضرائب وتنجم على اصلاح
الأراضى (١) .

ويعلق سعد على هذا المشروع بقوله : « هذا المشروع ليس من المشروعات
المستعجلة حتى تتوجه الهم لتنفيذه فى هذه الأيام العصيبة التى اشتد الحناق
على الناس فيها ، وأصبحوا لا يدرون من أمر مستقبلهم شيئا ، فالجرب لاتزال
قائمة ونيرانها تستعر بين أكثر أمم الأرض ومن لم يدخل فيها مشغول بتوفير
الأسباب الواقية من شررها وما عند الناس من المال أصبح غير كاف لحاجاتهم
الوقتية فكيف يتأتى لهم وهم يرزحون تحت الاعمال الثقيلة أن يفكروا فى مثل
هذا المشروع ولكن السلطان ووزرائه يبذلون منتهى وسعهم فى تمهيد الأفكار
لهم بما يتخذون فى مجالسهم الخصوصية ويوصون بنشره فى الجرائد » (٢) .

وفى حقيقة الأمر فقد قاسمت مصر من قلة المياه وقلة مشروعات الري
فى أثناء فترة الحرب وكان لذلك أثره الكبير على الانتاج الزراعى ، فمئذ بداية
الحرب جاء فيضان ١٩١٥ متأخرا عن ميعاده ولم يبلغ أعلى منسوبه فى أسوان
الا فى ٢٨ سبتمبر مع أن متوسط التاريخ الذى يبلغ فيه الفيضان أعلى
المنسوب فى سنوات عديدة لم يتجاوز ٥ سبتمبر ، وأعلى منسوب وصل اليه
النيل ١٩١٥ كان ١٨ سم و ٩١ م وكان نتيجة ذلك أن ظل خمسون ألف فدان
بدون مياه (٣) .

ترتب على هذا أن نقص محصول القمح ، هذا بالإضافة الى انقطاع الوارد
والى ازدياد الهجرة لمصر - سواء من اليهود أو الأرمن - وتموين القوات
المحاربة ، ومما أساء الموقف سماح الحكومة بتصدير القمح ، ففي عام ١٩١٥ ،
صدر ٤٠٠ ألف أردب قمح (٤) ، ومن هنا راح التجار يصدرونه كما يتراءى
لهم ويتركون الشعب يموت جوعا ، فقد حدثت حوادث دلت على أن كثيرا من
الناس كانوا يقدمون على الموت لقلّة الخبز ، فالقمح هو أهم مادة يعتمد عليها
شعب مصر فى غذائه لدرجة أن مقياس « الشبع » عندهم بعدد الأرغفة التى
يتناولونها ، وقد ارتفعت أسعار المأكولات والمحصولات الغذائية ارتفاعا متواليا .
وهنا رأيت الغرفة التجارية أن نرفع الى الحكومة طلبها بمنع تصدير القمح الى
الخارج لارتفاع ثمنه . ولأنه كان يخشى من قلة المحصول فى سنة ١٩١٦ بعدما
أباحته الحكومة زرع الأرض قطننا كالعادة . وكانت الغرفة التجارية تخشى نفاذ

(١) الاهرام ٦ مارس ١٩١٥ .

(٢) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٥ ، ٩ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣١٧ ، ١٣١٨ .

(٣) Récueil de doc. off. 1916, p. 97.

(٤) Rapport d'Alligation commerciaux et agriculture, p. 23.

المخزون وقلة المحصول فيكون من وراء ذلك المزيد من ارتفاع الأسعار . (١)

استعويض عن قلة القمح بزيادة المساحة المزروعة ذره ، لكن الإزمة لم سمرح في بداية ١٩١٥ أصاب الكساد سوق الانتاج الزراعى . فكما أصيب القطن لان نصيب الأرز البوار حتى أصبح يباع ب ٣ جنيهات الضريبة لأن الفلاح محتاج الى المال ، والسمنم نقص ثمنه عن سنة ١٩١٤ جنيها في الأردب ، لكن ما لبث الأمر أن راجت السوق لمحاصيل الدريس والشعير والتبن حيث أن السلطة العسكرية ساعدت على ذلك ، ووصل ثمن الحمل من الدريس الى ٧٠ قرشا بعد أن كان ب ٤٠ قرشا وكذلك وصل حمل التبن الى ٣٠ قرشا وأردب الشعير الى ١٠٠٠ قرش (٢) ونقص محصول قمح ١٩١٥/١٩١٦ مقدار ٢٢٨٠٠٠ أردب ورغم هذا فقد أباحت الحكومة تصديره ، فنجد أنه صدر منه في أول يناير ١٩١٥ الى آخر أغسطس لنفس العام ١٩١٥/١٩١٦ أردبا اذا أضفنا الى العجز في المحصول صار هذا العجز حتى نهاية أكتوبر سنة ١٩١٥ = ٤٢٣٩٢٤ أردبا .

وشابه الذرة القمح فيما طرأ عليه منذ بداية الحرب ، فالذرة هو طعام الفلاح وكان محصوله قد زاد مقداره مليوناً ، ٧٩١ ألف أردب وهي كمية كبيرة كان يجب أن تجعل ثمن الذرة معتدلاً مع أن متوسط ثمن الأردب في شهر سبتمبر ١٩١٤ نحو ٩٤ قرشا وبلغ المتوسط سنة ١٩١٥ = ١٠٤ قرشا والسبب راجع الى كثرة الصادر الذي بلغ ٢٥٦٤٠٥ أردبا هذا بالإضافة الى زيادة المقطوعية المحلية لوجود القوات البريطانية ، وهذه الزيادة لم تحسب لها لجنة التموين حساباً في الإحصاء ولا مصلحة الزراعة بتقدير متوسط ما تسيلكه البلاد في كل سنة من كل صنف . (٣)

ومنذ أوائل ١٩١٥ أعيدت زراعة الدخان (٤) وكان ذلك للظروف التي فرضتها الحرب اذ حرم على مصر الاستيراد من البلاد المجاورة ، وبعض هذه البلاد هي التي نورد الدخان الى مصر مثل تركيا ، فلما انقطعت العلاقات كان على مصر أن تبذل جهدها لتعويض هذا النقص لذا شرعت في إعادة زراعة الدخان .

كذلك زيدت المساحة التي نزرع قصب السكر فبينما كانت في ١٩١٤/١٩١٥ = ٥٢١٨١ فداناً أصبحت في ١٩١٥/١٩١٦ = ٥٩٢٢٤ فداناً (٥) لنفس الظروف السابقة .

(١) الأهرام ٢٩ أكتوبر ١٩١٥ .

(٢) نفس المصدر ٢٥ أغسطس ١٩١٥ .

(٣) نفس المصدر ٢٩ أكتوبر ١٩١٥ .

(٤) مصر ٢٣ يناير ١٩١٥ .

(٥)

وأسهمت لجنة الزراعة والتجارة فى مشروع أعدته لانتاج المحصولات الزراعية فى الأرض المصرية لتحل محل المنتجات الزراعية التى كانت مصر تستوردها من الخارج والنس وقفت الحرب حائلا دون استيرادها .

ومنذ ١٩١٦ بدأ النفاقص ملحوظا فى مساحة الأراضى التى تزرع أرزا فقل سنة ١٩١٦ = ١٧٤٠٠٠ فدان عن منلها سنة ١٩١٥ (١) ٠ وبدأت مصر تنتج البطاطس على نطاق واسع حيث كان من أهم السلع الغذائية التى احتاج إليها الجيش وتمون بها ، وراحت السلطات المسئولة تبذل كل جهدها منذ بداية الحرب ثم على وجه التحديد بعد أن أصبحت الاسكندرية قاعدة البحر المتوسط ومركزا لحملة غاليبولى لتشجيع توسيع زراعة الحبوب ، فعلى سبيل المثال كانت مهمة جناب المستر مكلوب Maclop كبير مفتشى وزارة الزراعة فى طوافه بالأقاليم داعيا لتشجيع المزارعين للاكثار من زراعة الحبوب بدلا من القطن وكان الجنرال مرى قائد القوات البريطانية فى مصر قد أصدر تصريحاً بهذا المعنى (٢) لئلا حاجات الجيوش البريطانية .

واتخذت الاجراءات لتنفيذ ذلك بمختلف الطرق ، وعلى سبيل المثال فقد وافق مجلس الوزراء على فسخ اعتماد اضافى بمبلغ ٣١٠٠ ج لمصلحة الأملاك الأمبرية لأجل زرع نحو ٢١٠٠ فدان من أطيانها ذرة فوق الزراعات المعتادة (٣) .

وجاءت الزيادة فى هذه المحصولات :

عام ١٩١٧	عام ١٩١٦	
٢٦٦٩٩١	٢٣٨٧٢٥	الذرة الشامية
١٣٤٦٧٨٥	١١٨٧٠١٣	البرسيم
٤٢٨٥٠٧	٤٢٢٧٦٥	الشعير
٢٥٦٦٩٥	١٤٤٨٠٧	الأرز
٩١٨١٦	٦٢٢٨٦	العدس
٩٢٤١٤ (٤)	٥٧٣٧٨	الحلبة

وكان هذا على حساب القطن .

واستمرت هذه الحال حتى نهاية الحرب حتى أنه صدرت الأوامر بمنع بعض الزراعات قطعيا واحلال الحاصلات الغذائية محلها مثل ذلك القرار الذى

(١) الاخبار ١٩ نوفمبر ١٩١٦ .

Réveil des doc. relatif de la guerre, 22 Fev. 1917. (٢)

Conseil des ministres, 18 Juillet, 1917. (٣)

(٤) المقتطف ، ابريل ١٩١٨ ، ص ٢٧٤ .

صدر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٨ لتحرير زراعة الخشخاش في الأراضي المصرية والاستعاضة عنه بزراعة الحبوب وفرضت غرامة على من يخالف هذا الأمر (١) . وساعد على هذا أن فيضان النيل سنة ١٩١٨ - رغم تأخره - إلا أنه جاء طبيعياً ولم يحدث رى في بعض مساحات صغيرة في الوجه القبلي حيث أنه حدث نقص طفيف أثر فيها .

من هذا نرى أن وزارة الزراعة اهتمت اهتماماً بالغاً بحبوب مصر وحاصلاتها الغذائية ، وقد سعت لجنة التجارة والزراعة بالنهوض بها واختلاق الطرق الصالحة لزيادتها فألفت « لجنة تجارة المحاصيل » التي قامت بدراسة شاملة لمحاصيل مصر الزراعية وقدم كل من أعضائها تقريره ، فكان التقرير الأول عن زراعة الأرز وتوسيعه قدمه شكور باشا وبين فيه الأنواع التي نزرع في مصر كلها والمناطق التي تنتج في أنحاء مصر ، كذلك قدم « دودجيون Dudgeon » تقريره عن زراعة النيلة في مصر ، وإمكانات زراعة القنب الهندي (٢) . ومن هذا نرى أنه لم يعد الاهتمام فقط بالحاصلات الموجودة في مصر بل تعدى الاهتمام إلى ضرورة خلق محاصيل جديدة والرقى بالمستوى الزراعي .

وكان للحرب العالمية الأولى أعظم الأثر في انتشار زراعة الخضراوات في مصر بعد أن امتنع ورودها من الخارج في وقت كانت في أشد الحاجة إليها لتموين أهلها وجيوش الامبراطورية ، هذا بالإضافة إلى أن زراعتها في ذلك الحين كانت مربحة لدرجة كبيرة جعلت أصحاب الأراضي يهتمون بها ويبالغون في انتاجها إلى حد زاد على حاجة الاستهلاك الداخلي ، ولم يكن هناك مجال لتصديرها والحرب قائمة فغمرت الأسواق وكانت النتيجة هبوط أسعارها (٣) .

الانتاج الحيواني :

وكما تعرضت البلاد لأزمات الانتاج الزراعي تعرضت أيضاً لأزمات الانتاج الحيواني فمصر ليست بالبلاد الغنية ، فحيواناتها ليس لها طابع التخصص ، فهي تربي لكل غاية لأجل اللبن واللحم والحرائة ، ومن هنا كانت سمتها هزيلة . اذن فلا بد من الاستيراد . وبقيام الحرب انقطع الوارد واعتمدت مصر على انتاجها لتغطي به احتياجات سكانها وتلك الأعداد الهائلة التي وفدت عليها سواء من المهاجرين أو من جنود الامبراطورية .

Récueil des doc. relatif, 14 Octobre 1918,

(١)

Rapport d'Alligation Commerciaux et agriculture pp. 39, 45.

(٢)

(٣) . حسين علي الرفاعي : الصناعة في مصر ، ص ٢٨٥ .

ومنذ بداية الحرب قل عدد المواشى المذبوحة ، فعلى سبيل المثال بلغ ماذبح
في فبراير ١٩١٤ = ٧٣٠٦٥ رأسا بينما ذبح في فبراير ١٩١٥ = ٢٢٣٢٦
رأسا وكان أكثر النقص في الأغنام والماعز .

واشتدت الأزمة لقلة الانتاج الحيواني وللشدة المالية التي استحكمت
حلقاتها « فالخرفان والعجول صارت تعرض بنصف الثمن ولا تجد مشتريا » .

وبالنسبة للثيران فقد زاد استهلاكها لتغطية متطلبات السلطة وأثر هذا
في ارتفاع الأسعار « حتى أن الثور الذي كان يباع قبل الحرب ما بين عشرة
جنيهات وعشرين أصبح يباع بأربعين جنيها وبخمسین أيضا » .

وقل عدد الجمال وأرجع ذلك الى استغلالها في المعارك الحربية التي دارت
على أرض مصر ففي عام ١٩١٤ كان هناك ١١٨٤١٤ رأسا فوصلوا عام ١٩١٧
الى ٩٦٧٩٠ رأسا ونقصت الأغنام من ٨١٦١٨٤ رأسا عام ١٩١٤ الى ٧٩٦٧٥٧
رأسا عام ١٩١٧ كذلك الماعز من ٣٣١٠١٦ رأسا عام ١٩١٥ الى ٣٠٢٠٠٦ رأسا
عام ١٩١٧ . (١)

وأصيبت الفصيلة البقرية بالطاعون فانتشر في أنحاء البلاد وارتكز
في الوجه القبلي وقد حاولت وزارة الزراعة أن تقاوم ذلك الوباء ، فوافق مجلس
الوزراء على منح وزارة الزراعة اعتماد بمبلغ ١١٤٠٠ ج . م . للقيام بالنفقات
اللازمة لمقاومة هذا الطاعون (٢) وأسست الوزارة « المجلس الاستشاري في
الأمور الزراعية » في ٢٠ ديسمبر ١٩١٧ فقرر بأكثرية الآراء أن يمنع ذبح اناث
البقر والجاموس مدة سنتين مهما كان سنهما الا اذا اثبتت لوزارة الزراعة أن
احدى هذه المواشى كبرت وهزلت أو مرضت ولم تعد صالحة للعمل أو الانتاج ،
وكذا اناث الجمال التي لا يزيد سنهما على ثلاث سنوات مدة سنتين أيضا وذكر
البقر التي لا تتجاوز سنهما ثلاث سنوات مدة سنة واحدة . (٣)

الصناعة :

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى كان النشاط الاقتصادي مرتكزا في
أيدي العناصر الأجنبية تموله وتشرف عليه وتنهض بشئونه ، ذلك ان العشرين
سنة التي سبقت الحرب رأت تفوقا لرؤوس الأموال الأجنبية اذ بلغ رأس المال

(١) المقتطف ، مايو ١٩١٥ ، ص ٥٠٠ ، يناير ١٩١٨ ، ص ٦٠ ، إبريل ١٩١٩ ، ص ٣٧٩ .

٣٨٠ ، The Egyptian Gazette, June 16, 1915. ، الوطن ٨ يونيو ١٩١٧ .

المحرسة ٢٤ مارس ١٩١٧ .

Conseil des ministres, 5 Sep. 1917.

(٢)

(٣) المقتطف ، يناير ١٩١٨ ، ص ٦٠ .

الأجنبي في عام ١٩١٤ ما يعادل ٩١٪ من مجموع الأموال التي تستغل في الشركات المساهمة دون أن يشمل ذلك قناة السويس (١) .

والواقع أن الرأسمالية المصرية كانت قد أخذت - قبيل نشوب الحرب - تحس بالضيق لطغيان النفوذ الاقتصادي الأجنبي ، واجتاح هذا التيار مصر وندد بتغلغل الأجانب ، وكان أول صوت عبر عن ذلك الضيق هو صوت طلعت حرب الذي رأى أن السبيل إلى تحرير مصر الاقتصادي هو إنشاء بنك مصري برؤوس أموال مصرية .

ولا ريب في أن الوضع الاقتصادي لمصر في ذلك الوقت هو الذي دفع إلى التفكير في ذلك ، فالأرض الزراعية محدودة ، والسكان تتزايد ، وانجلترا هي صاحبة السيطرة على أسعار المحاصيل من جهة وارتفاع أسعار الأرض وانخفاض الأرباح من جهة أخرى ، هذا عجل بضرورة انقاذ مصر .

وبذلك يمكن القول بأن الرأسمالية المصرية عندما نشبت الحرب كانت على قدر من الوعي يدفعها إلى الاستفادة من هذه الفرصة التي تهيأت لها ، وتمثل هذا الوعي في ارتفاع رؤوس الأموال المصرية في البنوك ارتفاعا سريعا خاصة في البنك الأهلي والبنك الانجليزي المصري إذ زاد رصيدهما في عام ١٩٢٠ إلى ٣٥٥ مليون جنيه بعد أن كان ٦٥ مليون جنيه في عام ١٩١٤ (٢) وفوق ذلك فقد دخلت الرأسمالية المصرية ميدان الصناعة بعد أن انخفضت أرباح الزراعة نتيجة لهبوط أسعار القطن إذ أنه بنشوب الحرب انقطع سيل رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى البلاد وتعذر أيضا استيراد معظم السلع المصنوعة في الخارج وصفي أعمال الرأسماليين الأجانب من رعايا ألمانيا وحلفائها ، ففي عامي ١٩١٥ ، ١٩١٦ أوقفت حوالي ١٧ شركة ، ٦٢ بيتا من البيوت الألمانية والنمساوية ، وأقفل أيضا البنك الشرقي الألماني وهو أحد البنوك التجارية المهمة في مصر (٣) وأخيرا اشتداد الحاجة إلى صناعات تسد حاجة الجيش والشعب . كل هذا أتاح للرأسمالية المصرية فرصة النزول إلى السوق في ظل حماية الزامية جاءت بها ظروف الحرب ، وتبعاً لذلك أنشئت الشركات المحلية التي عادت على مصر بالفوائد الكثيرة أثناء الحرب وبعدها (٤) .

من هذا نرى أن الحرب خلقت المناخ الذي هيا للرأسمالية المصرية النمو ،

(١) ويقسم رأس المال الأجنبي إلى ٤٦٣٦٧٠٠٠ جنيه رأسمال فرنسي ٣٠٢٥٠٠٠٠ جنيه رأسمال انجليزي ، ١٤٣٩٤٠٠٠ رأسمال بلجيكي . أمين مصطفى عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العهد الحديث ، ص ٤٤٨ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٨٩ .

Goruchley : op. cit., p. 77.

(٣)

Ibid, p. 160.

(٤)

فأصبحت تتطلع خلال الحرب الى الصناعة اذ علمتها مقدار الأرباح التي يمكن لها أن تجنيها من هذا الباب ، وأنه بزيادة نفوذها الاقتصادي يجعلها تتطلع الى مزيد من السلطان السياسى .

وتحول لفييف من البورجوازيين الى الأعمال المالية في ظل الحرب أفادت مصر اقتصاديا وكان من نتيجتها أنه على أثر انتهاء الحرب أنشئ بنك مصر سنة ١٩٢٠ لتمويل الصناعات المصرية ، ولهؤلاء كان طلعت حرب يوجه نداءاته لاستثمار الأموال في الصناعة ، ونجح في ذلك .

وامتلأت الصحافة بالصيحات الداعية لاستثمار رؤوس الأموال المصرية في مجال الصناعة وأنشئت صحيفة لهذا الغرض عام ١٩١٦ تحت اسم *L'Indispensable journal de propagande de l'industrie* . تحت على تشجيع المصريين لاستثمار أموالهم في الصناعة وبضرورة احلالها محل الرأسمال الأجنبي في جميع المجالات (١) . فتقول الحرية « تألفت الشركات في مصر لغير المصريين ، وعملت عملا متواصلا واستثمرت ، فاذا نظرت الى السوق المالية المصرية فلا تجد لها الا اسما على غير مسمى اذ أن الأموال الموجودة فيها ليست لنا ، فلا يمكننا أن نحرك يدا ونخطو خطوة . . أما السوق الصناعية فاذا نظرنا اليها فلا نجد الا فقرا وجدبا » (٢) .

وراحت صحيفة الإصلاح تنادى البورجوازيين باستثمار رؤوس الأموال المصرية في المجالات الصناعية (٣) ، وأخذ سيد درويش يتساءل .
ثروتنا فين الاقتصادية وفين كبارنا وفين الوقاتهم
حاطينها في ايدين أفرنجية وأهم يا فرحتنا بكثرتهم
المصرى أولى بقرش المصرى يفضل في بلده ميتبعزقش
هم بمالهم واحنا بروحنا دى ايد لوحدنا متصفقش .

بقيام الحرب أوقفت حركة الواردات وانصرفت الأمم الى شئون الحرب ونتج عن ذلك أن فقدت مصر بعض أسواق تصريف محاصيلها ، كما انقطع ورود بعض الأصناف المصنوعة فارتفع ثمنها ارتفاعا كبيرا فكان ذلك سببا شديدا وباعثا قويا على ايقاظ المصريين وحكومتهم وحملهم على التفكير في سد النقص الذى شعروا به ، اذ رأوا أنهم عالة على غيرهم من الأمم الصناعية ، وأنه ليس لهم كيان اقتصادى مستقل خصوصا بعد أن أدركوا أن عوامل ومقومات الصناعة متوفرة في مصر .

وقد وجدت الصناعة جوا ملائما في ذلك الوقت ، فالشعب محتاج للغذاء والكساء وجيوش الامبراطورية البريطانية في حاجة الى المصنوعات من ذخيرة

L'Indispensable, 1ere année, 8, Decembre 1916.

(١)

(٢) الحرية ١٣ نوفمبر ١٩١٧ .

(٣) الإصلاح ٢١ يونية ١٩١٧ .

وصيانة أسلحة وصناعات معدنية مختلفة هذا بالإضافة الى تضخم البطالة التي انشرت في أوائل الحرب - نظرا لتوقف معظم الأعمال - واسنعداد العمال لقبول العمل بأجور مخفضة نسبيا رغم الارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة . (١) مع كفاءتهم في جميع الميادين من برادة ونجارة وحدادة ونقش وسبك معادن . وساعدت انجلترا أيضا على قيام الصناعة في مصر ، فنحن نعلم أنه منذ احتلالها عملت على القضاء على الصناعة المحلية ويتبين ذلك في تقارير لورد كرومر ولكن نظرا لضرورة تمويل جيوشها راحت تخفف من قبضتها على مصر من هذه الناحية .

ونشطت الحرب كل الأفكار الصناعية التي لم يكن لها صدى قبل ذلك ، تجلى هذا في الصحافة فظهرت الدعوة فيها للصناعة في كافة منتجاتها فنادت الأهرام داعية الى انشاء مصانع للقطن ونسيجه تقول : « ان مصر لا مصانع لها لنسج القطن ، فحياتها المالية مستمدة من أوروبا التي يجيئها منها الذهب ثمنا لمحصلاتها وقد وقفت سوقها في الأزمة هذه ، وتعطلت مصالحتها ، لذا وجب العمل لانقاذ الموقف وذلك بخلق الصناعات التي يحتاج اليها القطر » . (٢)

وامتلأت العناوين في الصحف والمجلات تحت اسم « الصناعة في القطر المصري » . فراحت الأكسبريس تقول « ألا يكفيننا خجلا ما نشعر به الآن في أزمة الأسواق المصرية ، فلو عندنا مغازل ما بعنا القطن ب ٨ ريالات ، ولست أدري لو انقطع عنا وارد الابرة ، فكيف نخيط أثوابنا ، ان الجريدة تطالب بتوجيه أموال مصر الى الصناعة ، وباستخدام العمال المصريين أهل النشاط في هذا المجال » . (٣)

وتبع ظهور الدعوة لاقامة الصناعة الوطنية ترقية التعليم الصناعي وحث الناس على تشجيع الصناعة المصرية ، فصدرت التعليمات لمجالس المديريات بتوسيع المدارس الصناعية فيها والعمل بجد على زيادة نشاطها لمواجهة ظروف الحرب (٤) . وشجعت الورش الصناعية وعمل على توسيعها حتى بلغت في أغسطس ١٩١٥ عشرين ألف ورشة صناعية أنفق عليها ٤٠٠ ألف جنيه (٥) .

وسرعان ما انفتح أمام مصر ميدان الانتاج الصناعي ، اذ أظهرت الحرب خطر الاهمال والتواطؤ ، كما أدركت الحكومة خطر الاتكال على المصنوعات الأوربية ، ومن هنا وجهت هي الأخرى نشاطها للرقى بالصناعات الموجودة

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، ص ١٥٤ .

(٢) الأهرام ٣ سبتمبر ١٩١٤ .

(٣) الأكسبريس ٢٤ يناير ١٩١٥ .

(٤) نظارة الداخلية : محال المديريات ، ٦ سبتمبر ١٩١٤ .

(٥) الأكسبريس ١٥ أغسطس ١٩١٥ .

وبخلق صناعات جديدة سد متطلبات الأمة بعد أن سلمت بأن الزراعة وحدها لا تكفى بالسير بمصر فى طريق التقدم ، وفى ٨ مارس ١٩١٦ قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة للتجارة والصناعة من كبار الرأسماليين المصريين وذلك لدراسة الأسس التى بشاد عليها الصناعة والنهوض بها وتوسيع نطاقها ونرويج أسواقها خاصة وأن عوامل قيام الصناعة متوفرة فى مصر حيث توجد المواد الأولية والقوى المحركة وانخفاض أجور الأيدى العاملة وكثرتها والأسواق (١) .

عقدت هذه اللجنة ثمانى وثلاثين جلسة كان أولها فى ١٣ مارس ١٩١٦ ، وزار أعضاؤها الورش والمصانع الموجودة بالقاهرة والاسكندرية وبقيّة مدن مصر للوقوف على الحالة الصناعية للبلاد وزاروا أيضا مدارس المهندسخانة والفنون والصناعات والتجارة العالية والمتوسطة ، وأجروا محادثات شتى مع التجار وكبار الصناع وكان يعرض نتائج المناقشات والزيارات هذه فى اجتماعات اللجنة المتوالية .

وتألفت لجان فرعية من أعضاء اللجنة وأضيف اليهم آخرون من ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى للقيام بأبحاث خاصة ، وهذا أدى الى تمام الإلمام بحالة الصناعات فى مصر ، وقدمت اللجنة تقارير عن تأثير الحرب على التجارة والصناعة فى مصر .

وكان أول أعمال اللجنة استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بأصناف من مصنوعات البلاد وإيجاد الأسواق المصرية لها ، وتخير الوسائل الكفيلة بتمهيد الصعوبات التى يلقاها التجار وأرباب الحاصلات من اختلال نظام التعامل بين الأمم بسبب الحرب ثم النظر فى التدابير التى تضمن لتجارة مصر وصناعاتها - بعد أن تنتهى الحرب - نهضة تعتمد عليها مصر للاستغناء عن الأسواق الأجنبية مع القيام بتوثيق رابطة التعامل لسد ما ألحقته الحرب من تغيير فى النظام الاقتصادى للبلاد (٢) .

وقدمت اللجنة اقتراحاتها وهى تتلخص فى تعديل نظام الجمارك وإعفاء الصناعات من الضرائب الداخلية وفتح باب المدارس الصناعية والتجارية على مصراعيه ، والتوسع فى خفض أجور النقل بالسكك الحديدية ومنح التسهيلات الخاصة بنقل المصنوعات المعدة للإصدار والاستهلاك المحلى فى بعض الأحوال والمناسبات ، ومنح الأفضلية فى المناقصات الحكومية للحاصلات المصرية والمصنوعات الوطنية ، ومنح إعانات مؤقتة وامتيازات بشروط خاصة لبعض المشروعات الصناعية أو الخاصة باستخراج المعادن ، وتقديم القروض بقصد تمكن

Réueil des doc. relatif de la guerre, 13 Mars, 1916.

(١)

• تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ص ٢٢١ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ .

(٢) وادى النيل ، ١٧ مارس ١٩١٦ .

الأفراد من الحصول على المال الكافى لإنشاء بعض الصناعات أو ترقيةها وبحسبها ، والتوسع فى منح المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة العامة ، وإنشاء معهد للأبحاث الصناعية يتكفل بالنفقات والأعمال التمهيدية اللازمه لشرح الأساليب الجديدة وغيرها مما يعجز عنه الأفراد والجماعات والشركات الصناعية والفنية ، كذلك إنشاء معمل فنى لتحليل وإجراء التجارب وعمل الأبحاث العلمية ، وإقامة المتاحف والمعارض التجارية والصناعية مما يكفل تنشيط الرقى الصناعى بفضل ما يمنح فيها من الجوائز ، والمساعدة على إنشاء النقابات والتعاون وتعيين طائفة من الاختصاصيين بصفة مفتشين ومعلمين مجولين للمساعدة على ترقية الصناعات الصغيرة بالإرشاد ووسائل النصح والإيضاح ونشر المعلومات العامة المتعلقة بالمسائل الصناعية والتجارية (١) أيضا نادت بإنشاء بنك صناعى للمساعدة فى النهضة الصناعية حتى لا تكون المشروعات فى حاجة الى الاستعانة بالمصادر الأجنبية لذا فوجود هذا البنك ضرورى للتسهيلات المصرفية لمساعدة الصناعات القائمة (٢) .

وعهدت اللجنة الى طلعت حرب لوضع نظام لإنشاء شركات تعاون فى المدن والقرى لتحسين تلك الصناعات ولتنظيم وسائل الحصول على الخامات وتصريفها ، وأحالت اللجنة على قطاوى باشا درس المواد المتعلقة بصناعة البناء ، وشرعت فى فحص تقرير كبير عن صناعة الفخار والخزف (٣) وبينت اللجنة أن سبب اضمحلال الصناعة راجع الى تخصص مصر فى الزراعة دون غيرها ، ونظام الضرائب وحمله على الصناع والمنافسة الأجنبية ما تدره من ضرر على البلاد وافتقار مصر الى الرأسمالية وأخيرا نظام البنوك وفشله فى تمويل الصناعات الأهلية . وتعلقت الآمال بهذه اللجنة فى أحياء الصناعة الموجودة وإيجاد المدومة والبحث عن الأسواق التى تروج فيها المتاجر والمصنوعات الوطنية .

تنقسم الصناعات الى صغيرة وأخرى كبيرة ، أما عن الأولى فهى تقتصر على ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسير من العمال ، وهناك أيضا من يزاولون عملهم فى حوانيت ضيقة يساعدهم صبيان ، وهذه الطائفة صاحبه المقام الأول فى الصناعة لأنها تضم الشطر الأعظم من الصناع وهى منتشرة فى جميع أنحاء مصر وتمثل فى صناعة البناء ، النساجة وملحقاتها ، الصباغة ، الحدادة ، أشغال المعادن ، النجارة وملحقاتها ، الدباغة ، الأحذية ، صناعة الدقيق ، الصناعات الكيماوية (الزيوت ، الصابون ، الشمع) ثم صناعات الزخارف من صباغة ، نجارة دقيقة ، حفر معادن .

وتخصصت مدن مصر فى هذه الصناعات ، فالقاهرة على رأس الحركة

(١) د. محمد فهمى لهيطة : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(٢) تقرير لجنة الصناعة والتجارة ، ص ١٩ ، ٢٠ .

Bulletin Commercial, Sep. 3, 1916.

(٣)

الصناعية والفنية ، والمجلة الكبرى تخصصت في نساجة الأقمشة القطنية ، ودمياط نسج الحرير والأحذية والنجارة الدقيقة ، وقليوب وأخميم لنساجة الأقمشة القطنية ، وأسيوط للنساجة والتطعيم وعمل الشبلان ، وقنا للفخار ، ونقادة للنساجة القطنية والحريرية .

وساعد النشاط الذى أحدثته الحرب فى معظم الصناعات على زيادة عدد المشتغلين بالحرف الصغيرة ، ويعمل هؤلاء الصناع فى أماكن رديئة ، فإذا كان الصناع من أهل القرى اشتغل فى كوخه بين الأقدار وإن كان من أهل المدن مارس مهنه فى ورشة منزوية فى بعض مهاجر المدينة وخرائبها فهمم ايجاد مكان رخيص الأجرة ولا يهتم الحالة الصحية رغم ما يستفيدون من مكاسب وأرباحا منذ نشوب الحرب ، هذا بالإضافة الى انبعاث الأساليب القديمة فى العمل وهذا فى حد ذاته يسرف فى الخامات ويعطل الانتاج ويؤدى الى رفع الأسعار ، وقد تقدمت صناعات الصابون والدباغة والأحذية والقمصان تقدما عظيما بعد الحرب مباشرة . (١)

أما الصناعات الكبيرة فهى تلك التى نتناول كميات وفيرة من الخامات ونباشر فى مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال فيها .

الصناعات المعدنية : صناعة الحديد : وهى صناعة واسعة النطاق ، نشطت ابان الحرب ، وتشمل المنشآت المعدنية بكافة مظاهرها المتنوعة وأشكالها المتعددة كتشييد الورش والمباني العمومية والجسور والخزانات والآلات والأجهزة وسكك الحديد والمحركات والمراجل والمضخات وآلات الرى .

ويوجد فى مصر كثير من المصانع والورش الكبيرة خاصة بإنشاء المصنوعات الحديدية ، وتصليح المصنوعات القديمة ويشغل بها عدد كبير من الصناع وبعضهم متخصص فى « تصليح الاوتوموبيلات والموتسكلات من شكمانات ورفارف وقزازه وسلندرات » . (٢) وأهم هذه الورش : عنابر السكك الحديدية وهى تعمل لتصليح القاطرات والعربات ومركزها بولاق ولها ورش فرعية فى الاسكندرية وطنطا وبولاق الدكرور والواسطة والمنيا وسوهاج والأقصر والسيدة زينب ويبلغ مجموع العمال بها حوالى ٥٠٠٠ ره ، وهناك أيضا ورش الترسانة وتشتغل بتصليح السفن الأميرية وبأعمال هامة لمصلحة الرى ، وورش السجون ومركزها طره والقناطر وورش القلعة وتقوم بتصليحات وعمل مصنوعات جديدة للجيش وهناك ورش تابعة لمصلحة الصحة والمساحة

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) Ministry of Public works, fourth cicle of Irrigation No. 10 - 2/15.

p. 4, 8, 13. أدونات ورش .

ومخازن البوليس ومصلحة خفر السواحل والموانى والمناثر ، كذلك وجدت ورش صغيرة تعمل بصنع المسامير والصواميل والسلاسل وأحذية الخيل والنوارج وحديد المراكب (١) .

صناعة الذهب والفضة : صياغة المعادن صناعة دقيقة ، وما من مدينة في مصر الا وبها سوق للصاغة وقلما نجد قرية من القرى الكبيرة الا وبها واحدا أو أكثر من الصياغ ، ويبلغ عدد المحترفين لهذه الصناعة ٢٢٣٢ صائغا طبقا لاحصاء مارس ١٩١٧ ، كانت القاهرة عدد صياغها ٦٠٩ وبلغت الاسكندرية اذ بلغ عددهم ٢٧٨ ، واختلف المبلغ المتداول في نجارة المصوغات من سنة لأخرى اذ هو يتعلق بحالة موسم القطن والظروف المالية للبلد .

صناعة الأسرة : بالرغم من انقطاع الواردات - من الخامات - فان مصع الأسرة الذى أنشئ ١٩١٣ نمتع برخاء ويسر بسبب الاقبال على منتجاته بعد أن اتقن عماله أعمالهم اذ أصبحت لا تقل اتقاناً وتهذيباً عما ينظرها من البضائع الأوروبية (٢) .

صناعة الساعات : انقطع الوارد وبدأت مصر تصنع الساعات وتذكر جريدة الوطن أنه « عندما رأت مصلحة السكة الحديد والتلغراف تعذر مجيء الساعات الكبيرة من أوروبا فطلبت من يعقوب أفندى صانع الساعات أن يصنع لها ساعة كبيرة وبعد ستة أشهر تمكن من صنع الساعة ، ولقد أشاد الخبراء بصنعها » (٣) .

الصناعات الكيماوية : صناعة الورق : مع بداية الحرب بلغت أزمة الورق أشدها . فهددت الحياة الأدبية في البلاد ، وعانت منها الصحافة والتجارة ودوائر الحكومة والكتاب والمؤلفون وأصحاب المطابع وعمالها وتلامذة المدارس ، وكل فرد من أفراد الأمة ، وظهر ذلك جليا في صغر حجم الصحف وارتفاع أسعارها وقل طبع الكتب العلمية حتى أن حركة المطابع وقفت واستغنت عن كثير من عمالها ، وتبعاً لهذه الحال كان من الضروري التفكير ملياً ، بل والعمل المتواصل على انشاء مصانع للورق خصوصاً وأن مواردها الأولية متوفرة في مصر (٤) وشنت الصحافة حملة واسعة على ضرورة اقامة هذه الصناعة ، وقد استطاع « خليل عفيفى بك » أحد أعيان الزقازيق انشاء مصنع للورق ، تمكن في ظرف عام واحد انتاج من ٣٥ الى ٤ مليون كيلو من مختلف الأوراق (٥)

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ١٣٧ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٠٤ .

(٣) الوطن ٢٤ أغسطس ١٩١٧ .

(٤) La Bourse Egyptienne, 18 Mai, 1917.

(٥)

(٥) مصر ١١ يوليو ١٩١٦ .

كما وجد مصنع آخر لورق اللف الخشن أنشئ في ١٩٠١ ولكنه كان فاشلا وبنسب الحرب امتنعت مزاحمة النمسا ، فأخذ المصنع ينتج ويستهلك انتاجه وريح أرباحا عالية حتى بلغ انتاجه في عام ١٩١٦ = ١٠٠ طن من ورق اللف ، ٢٠ طن من الورق الأبيض (١) . ووجهت الحكومة اهتمامها لتلك الصناعة فغطت السوق باحتياجاتها .

صناعة الصابون : صنع في مصر كميات كبيرة وذلك لسد طلبات المصريين واستخدمت أيضا لخدمة الجيوش الموجودة في مصر ، وبالرغم من الارتفاع الفاحش في أثمان التلك وزيت الكبريت اللازمين لعمل الصابون الا أنه قد أصبح في طاقة العامل أن نصنع الصابون بالزيت الأبيض المكرر نوعين راجا روجا عظيما وحلا محل الصابون الذي كان يرد من فلسطين وسوريا واليونان بعد أن انقطع وروده ، فظهر الصابون البلدي في الأسواق ، وهذا دفع أصحاب الأموال الى تأسيس مصابن كبيرة وكثيرة ، فزاد عددها أثناء الحرب كذلك زاد انتاج شركة الملح والصدودا من كميات الصابون (٢) .

صناعة الكحول : مع بداية الحرب أدخلت عليها تحسينات كبيرة ، حتى أنه أنتج في عام ١٩١٥ = ١١٠٠٠٠٠ كيلو من الكحول ، ولكن قلة الخامات خفضت من كمية الانتاج في ١٩١٦ اذ أصبح الانتاج حوالي ٩٠٠٠٠٠ كيلو وكانت له أيضا أسواقا رائجة في البلاد الأجنبية أثناء الحرب .

تكرير الكونياك : منذ نشوب الحرب اتسعت صناعة تكرير الكونياك والروم ، ونشطت هذه التجارة مع انجلترا على أثر امتناع فرنسا عن التصدير وزادت المقطوعية المحلية له .

صناعة الكاوتشموك : أنشئ مصنع للكاوتشموك لسد الطلبات بعد وقف الاستيراد ، وأصبح به عددا من الصناع المصريين المهرة استطاعوا الوفاء باحتياجات مصر (٣)

الصناعات الغذائية : السكر : انتعشت صناعة السكر وارتفعت أرباحها

	ج	م
صافي أرباح السنة المنتهية في ١٩١٤/٨/٣١	٥٤٠٦٧	٩٥٠
صافي أرباح السنة المنتهية في ١٩١٥/٨/٣١	١٧١٩٢٩	٩٧١
صافي أرباح السنة المنتهية في ١٩١٥/٨/٣١ (٤)	٣٠٢١٤٩	٩٣٧

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ٢٠٢ .

(٢) حسين علي الرفاعي : المرجع السابق ، ص ٥٥٣ ، الاكسبريس ٦ يناير ١٩١٨ .

(٣) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ص ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ .

(٤) الغرفة التجارية ، إبريل ١٩١٨ ، ص ١٤٠ .

ولكن الشركة عاملت الأهالي والتجار بقسوة بالغة . فقد استطاعت اصناع الحكومة باحتكار عصير القصب في معاملها ، فتحكمت في الأسعار لأنه عند بداية الحرب وحدث أزمة القطن ١٩١٤ هب الأهالي يكتثرون من زراعة القصب وتهاافتوا على شركة السكر ، فأرادت أن تعاقبهم على عدم زراعة القصب قبل الحرب ، وكانت تعلم أن الفرصة قد انبثت لها اذ منعت الحرب المزامحة من الخارج ، فأصبحت الشركة هي الحاكم بأمرها ، فوصل انتاجها من السكر في العام أثناء الحرب حوالى ١٠٠.٠٠٠ طن وهذا القدر يزيد على مقطوعه الأسواق المصرية بنسبة ٢٠٪ ، وبفضل انقطاع التجارة النمساوية من البحر المتوسط أصبح في استطاعة الشركة أن تصدر الى الخارج أكثر من ٢٠.٠٠٠ طن بأسعار رابحة ، وكثر عدد العمال المشتغلين فيها حتى وصلوا الى ١٧.٠٠٠ عامل ، وراجت منتجات السكر رواجاً كبيراً ، وكثر الطلب عليها سواء فى الأسواق الداخلية أو الخارجية مما أدى الى توسيع ورش الأشغال المعدنية فيها . فأصبحت فيما يختص بمعدات الصناعة وآلاتها مستقلة بعض الاستغلال عن المصانع الأجنبية ، وهى من هذا الوجه تؤدي الى القطر خدمة جليلة بتكوين صناع وطنيين مهرة فى جميع الحرف والصناعات (١) .

صناعة الزيوت : بلغ ما حولته المعاصر فى ١٩١٤/١٩١٥ من بذرة الفطس الى زيوت وأقراص = ١٢٢.٠٠٠ ر أردب ، وهو يعادل ربع محصول البصرة ، وتخرج ما ينيف عن ١٠.٠٠٠ طن من الكسب ، وهذا يعادل عصر حوالى ١٤.٠٠٠ برميل من الزيت ، وأهم المعاصر موجودة فى كفر الزيوت (٢) .

وفى الوجه القبلى يقتصر الزيت على الخس والسمن والدخن ، أما فى الوجه البحرى فينحصر فى بذور الكتان والقطن ، وكثرت المصانع الصغيرة لاستخراج الزيوت من السمن البلدى المصرى ، واستخراج السرج والطحينة من السمن والسودانى وعمل الحلوى بسائر أنواعها ، واستثمرت الأموال فى ذلك فأقيمت المصانع مثال مصنع الخضرى - الذى راجت بضاعته من الزيوت - على شاطئ المحمودية (٣) .

كذلك قدمت شركة الملح والصودا انتاجها من الزيت ، « ولولا زيت هذه الشركة الآن لتعذر حصول القطر على هذا الصنف بعد أن امتنع وروده من اليونان وغيرها من البلاد الأوروبية » (٤) .

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ١٨٠ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٥١ ، ١٨٥ .

(٣) الاكسبريس ١٣ أبريل ١٩١٧ .

(٤) نفس المصدر ٦ يناير ١٩١٨ .

صناعة البيرة : من بين الصناعات المصرية العديدة التي كانت الحرب سببا في اتساع نطاق أعمالها صناعة البيرة ، وكانت النمسا تصدر البيرة الى مصر ، وقضت الحرب على المزاومة الخارجية حتى أن مصانع البيرة راجت رواجاً عظيماً وزادت أرباحها ، ومثلت زيادة مقطوعية البيرة في مصر دليلاً على أن معامل البيرة الوطنية فامت مقام المعامل الأجنبية بل وسبقها (١) . ويشمل مصنع بيرة التاج بالقاهرة على معدات وآلات متقنة ، وارتفع الإنتاج من ٣٠٠٠٠ هكتولتر الى ٩٠٠٠٠ هكتولتر في العام منذ نشوب الحرب ، كذلك سدت صناعة البيرة متطلبات الجيوش الانجليزية (٢) .

العلف المسكر : وهو خليط من العسل الغير نظيف والتبن وأنشء له مصنع بوشر العمل فيه منذ منتصف عام ١٩١٥ ، وبلغ مجموع نتاجه في مدة عام ٢٣٥٠٠ طن ، وقد أوقف على تموين الجيوش البريطانية ، اذ استغلته السلطة لطعام خيولها وبغالها (٣) .

السمن الصناعي : زاد انتاج السمن الصناعي لاحتياجات السلطة العسكرية (٤) .

صناعة النشا : ظهرت هذه الصناعة عقب بدء الحرب اذ توفر لها الخامات ، فالنشا يستخرج من الحاصلات الزراعية وخاصة القمح والذرة والأرز (٥) .

صناعة الكازوزة : راجت هذه الصناعة رواجاً واضحاً ، وكانت متقنة الصنع فعلى لسان شاهد عيان « وقد سررت عندما شاهدت الاستعدادات العظيمة والنتائج الحسنة ، وقد تناولنا شيئاً من أصناف الكازوزة ، وتفقدنا آلات المصنع فكان شيئاً من الإذهال » (٦) . كذلك ازدادت ونشطت مطاحن الغلال .

المصنوعات الحيوانية : صناعة الجلود : لما كانت الزراعة صاحبة المنزلة الأولى في مصر وكانت تربية المواشي عاملاً من أهم عوامل الزراعة ، توفر في كل عام كمية عظيمة من الجلود الخام ، والعادة في تصريف هذه الجلود أن جانباً كبيراً من جلود الضأن والجاموس ينظف ثم يجفف ويملح لوقايتها من التعفن وبعد ذلك يصدر البعض الى أوروبا للدباغة ، والبعض يعالج بالصناعة داخل البلاد ، فجلود الضأن تحول الى فراء وسجاجيد وجلود الماعز يصنع منها

(١) المحرسة ١٨ يناير ١٩١٧ .

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ٢٠٤ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٩٨ .

(٤) Ministry of Finance, report on the work of the Government analytical laboratory assay office, p. 15.

(٥) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ٨٥ .

(٦) العدل ، ٨ مايو ١٩١٥ .

القرب ، وكثير من الجلود يقدم للدباغة ويوجد في القاهرة والاسكندرية حوالى أربعون مدبغة ، وأثرت الحرب على هذه المداين ، فكثر الاقبال عليها ، فارتفع ثمنها ، وأسرعوا في تحضيرها فردأت أنواعها .

صناعة الأحذية : تقدمت تقدما عظيما في فترة الحرب ، فقد أنشئت مصانع عديدة لعمل الأحذية أما بصفة مصانع ملحقة ببعض المحال الكبيرة المشتغلة بتجارة الأحذية ، وكان ذلك بالقاهرة والاسكندرية وسائر المراكز التجارية الكبرى أو بصفة مصانع مستقلة تقدم ما تصنعه من الأحذية الى أصحاب المحال التجارية الصغيرة ، وتنحصر معظم الأشغال التي تقوم بها المصانع المستقلة في عمل الأحذية الرخيصة ، واشتهرت دمياط بنوع خاص في صناعة هذا النوع من الأحذية (١) .

أما عن الألبان ومنتجاتها فبانقطاع الوارد أنشئت مصانع لانتاج الزبد والجبن والكريمة على طراز مصانع ألبان أوروبا وانتشرت في أنحاء مصر (٢) .

تنقية الصوف : لم يصنع الصوف في مصر ، ولذا أثرت الحرب فيه فوصل سعر القنطار الى أربعة جنيهات وخمسة بعد أن كان لا يتجاوز الجنيهان ، واقتصرت حرفة الصوف في مصر على تنقيته ، فكثر الورش لهذا الغرض ، وبعد تنقيته كان يفرز كل لون منه على حدة . وبعد ذلك نكدس هذه الأصواف وتعبأ في أكياس وتشحن الى ليفربول وجنوه وغيرها من بلدان أوروبا (٣) .

الصناعات المعمارية : صناعة البناء : نشطت وأصبح أكثر بدائع أشغال الزخرفة والتصوير بالجبس بأيدي مصرية ، وخصصت في المدارس الصناعية أقسام للمباني .

صناعة الطوب : أنشئ مصنع كبير بالعباسية تدار أجهزته بالتين بخاريتين احدهما بقوة ٢٢٥ حصانا والأخرى بقوة ٧٥ حصانا وجميع عماله مصريون .

صناعة مربعات الأسمنت : يوجد في مصر خمسين معملا ، وأهمها المصنع الذي يشغل مساحة قدرها ١٦٠٠٠ م^٢ ويشتمل على ٩ مكابس مائية قوية . وعلى عدة مطاحن ومساحق آلية وخلطات كلها تدار بآلة بخارية قوتها ٢٧٥ حصانا وصل انتاجه اليومي أثناء الحرب ١٠٠٠ م^٢ من أنواع المربعات على اختلاف أصنافها فهو يخرج مربعات للاصطبلات ولتغطية الجدران والحمامات ولتبليط الأسطح .

صناعة الفخار : انتعشت هذه الصناعة بنشوب الحرب لوقوف الوارد اذ

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ .

La Verité, 17. Avril 1918.

(٢)

(٣) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ٢٠٦ .

أصبح في طاقة المصنع أن يعنى بمطالب مصر ، وقد توسع اذ بلغ أربع أفران .
عاملة ، واثني عشر دولابا ومضربا للطوب .

شركة الأسمنت : أصبح انتاجها في أثناء فترة الحرب يضارع الاسمنت الأوربي ، وعمال المصنع كلهم مصريون ، وأصبح انتاجه له سون رائحة لدى عدد كبير من مصالح الحكومة ومعظم المقاولين الخصوصيين بالحرب جعلت المصنع يبيع انتاجه بسهولة تامة .

ونشطت أيضا أقسام مصنع سورناجه التي تضم الطوب المصنع بالآلات على اختلاف أنواعها والأنايب وملحقاتها المصنوعة من الفخار والأدوات الصحية ، والأدوات المصنوعة من الفخار الذي يقاوم النار والجير المائي والأسمنت والحبس الرمادي والأبيض ، وأسس عام ١٩١٦ قسم جديد هو قسم الفخار والصببي المزخرف وأدوات المعامل والعوازل الكهربائية ، وبني أيضا أول فرن لاعداد عمل الصيني والقشاني في عام ١٩١٧ (*) .

صناعة الأخشاب : وجدت في مصر مصانع كبيرة للأخشاب في القاهرة والاسكندرية ودمياط وطنطا والمنصورة ، وقد اهتمت مصر بصناعة الأخشاب ، فخصص في المدارس الصناعية عدد كبير من تلاميذها للاشتغال بهذه الصعة ، واشتهرت صناعتهم بالجودة والالتقان ، كذلك شجعت هذه الصناعة في الورش الصناعية بكل من بولاق والمنصورة وأسيوط ، وتوجد أيضا للحكومة مصانع تصنع فيها عربات النقل والمركبات وعربات السكك الحديدية ، كذلك يقوم العمال المصريون بتصليح المحطات والمكاتب والأكشاك وغيرها ، وهذه الورش نشطت وغدت فيها حركة عظيمة منذ نشوب الحرب ، وذلك لكثرة ما لديها من أشغال السلطة التي تتضمن العربات والمركبات وكبارى الخشب وأرجل الحمير والصناديق ، وثبت أن مصنوعات هذه الورش لا تقل عما يناظرها في المصنوعات الأوربية .

وأحدثت الحرب تأثيرا واضحا في صناعة الأثاث لقلة الواردات من المصنوعات الخشبية ، فقد هبطت قيمتها من ١١٨ر٠٠٠ جنيه في ١٩١٣ الى ٢٠ر٠٠٠ جنيه في ١٩١٥ ، ١٤ر٧٦٢ جنيه في ١٩١٧ وهذا دفع التجار الذين يستوردون الأثاث من الخارج الى انشاء ورش جديدة وتوسيع ورشهم القديمة وأدخلت الآلات الميكانيكية الحديثة لنشر الأخشاب وخرطها وإعطائها الأشكال المناسبة المطلوبة .

(*) نفس المصدر ، ص ص ١٦٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ١٨٩ ، ١٩٤ .

صناعة الغزل والنسيج : شركة الغزل الأهلية : وهى شركة كبيرة لديها ٢٠ ألف مغزل ، ٦٥٠ نولا تديرهما آلة بخارية قوتها ١٠٠٠ حصان . وآلة احتياطية قوتها ٦٥٠ حصانا ويقوم بالعمل فيها ٨٠٠ عامل معظمهم وطنيون ، وبنشوب الحرب سافر رؤساء العمال الأوربيون فكانت فرصه للعمال المصريين حيث أحلوا مكان هؤلاء الرؤساء ، فأثبتوا اقتدارهم فى مزاوله ما عهد اليهم من الأشغال ، واستطاعت الشركة أن تنتج بعد قيام الحرب من الغزل ٣٥٠٠ رطل انجليزى ، ومن النسيج ما يتراوح بين ٨ ، ٩ ملايين ياردة ، وبذلك زاد انتاجها عما كان عليه قبل الحرب بما يتراوح بين ١٥ ، ٢٠ ٪ ، وكانت الشركة قبل الحرب تصدر منتجاتها بالذات لتركيا ، ولكن بانقطاع العلاقات بين تركيا ومصر رأت الشركة حتمية تصريف منتجاتها داخل مصر ، فسعت بكل الطرق لاكتساب ميل الجمهور الى منتجاتها ونجحت فى ذلك .

المغزل الأهلى بالإسكندرية : نشطت أعماله حتى أنه فى عام ١٩١٦ استعد ٥٠٠٠ رطل قطن من القطن وصنع من الخيوط ما قدره ٣٥٠٠٠ رطل انجليزى ، ومن المنسوجات ما يتراوح بين ٨ ، ٩ ملايين من الياردات . وقد كان للحرب العالمية أثر عظيم فى الاعتماد على الخيوط الأهلية بعد الخيوط الرفيعة التى كانت ترد من انجلترا وإيطاليا والصين (١) .

كذلك بدأت مصر تهتم بصناعة الحرير ، فسربت دودة القز لهذا الغرض (٢) ، وازدهرت صناعة الملابس فأنشئت المصانع الجديدة منها ذلك المصنع الذى كان الهدف منه تموين الجيوش البريطانية من جهة وسد احتياجات الشعب وتوريد الملابس الى المصالح الأميرية والى الشركات الخاصة من جهة ثانية خصوصا بعد وقوف الواردات الألمانية والنمساوية من الملابس الجاهزة التى كانت باسطة نفوذها على الأسواق المحلية ، ووصل معدل انتاجه الى ٣٠٠ بدلة فى اليوم ، وذلك لكثرة المشتغلين به من العمال ، وبفضل آلاته ومعداته التى تدار بالقوة الكهربائية .

واستحدثت أثناء الحرب صناعة الملابس الكتانية ، فأنشئ لها مصنع بالقاهرة عام ١٩١٦ وجيز بمعدات وآلات حديثة الطراز ، وتعددت منتجاته من أقمشة وقمصان صوف قصيرة وسراويل قصيرة وفانلات وصداريات صوف ، وأطقم داخلية وجوارب رجالى وحريمى وعنثريات وكوفيات وطرح وسيلان وفانلات للألعاب الرياضية وبدل للأطفال (٣) .

(١) نفس المصدر ، ص ٦٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) L'Egypte Contemporaine, Decembre 1914, p. 228.

La Bourse Egyptienne, 22 Août, 1917.

(٣) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ١٢٧ ، ٢٠٢ .

واربطت بصناعة الملابس تأسيس معامل للحياكة لشغل جميع أصناف البياضات (١)، والفانلات والملابس الداخلية والقمصان وأصناف أخرى بلغت في حدود الخمسين صنفا التي تحاكي واردات أوربا بوجودها الفارقة ومتانتها. واتقانها (٢). كذلك أنشئ مصنع للملابس الجاهزة والحياكة في السرعة البولاكية في يولية ١٩١٦ وحوى على مختلف الأنواع من الجوارب للسيدات والرجال والأولاد سواء من الحرير أو القطن ومعاطف للسيدات وصداري للرجال وأحزمة وأثواب مختلفة وكلها ذات ألوان جميلة ثابتة تدل على حسن الذوق فضلا عن اتقان الصنعة (٣).

أما من ناحية الصناعات النسائية ، فنقدمت بشكل ملحوظ إبان الحرب ، ففي عام ١٩١٦ أنشئ مصنع الأشغال النسوية ، ظهر فيه فن المرأة المصرية في التطريز والليسيه فنقلت رسوماتها من الفن المصري في العصر اليوناني والروماني والقبطي ثم العربي ، وبلغ الكثير من الأشغال التي أخرجتها المرأة المصرية حدا رائعا من الجودة ، فلفتت اقبالا في شرائها ، وفي عام ١٩١٧ زاد عدد العاملات بالمصنع فطرز الملابس النسوية الداخلية الرقيقة حتى بلغت قيمة الأشغال التي صنعها هؤلاء العاملات في أحد الأسواق التي أقيمت ٤٠٠٠ رء جنيه كذلك أنشئ مصنع للأشغال النسوية بالاسكندرية كان مثلا فائقا في انتاج الدانتل والبرودري والفلتريه على الأقمشة الحريرية (٤).

وبدأت المرأة تغزل الخيوط العادية والمستعملة في التطريز ونسج الاقمشة والتريكو ، وتقوم أيضا بصنع الناموسيات وشباك الصبد ومناديل الرجال وطواقى الصبيان والعصبات وأشغال السنارة والابرة من كروشيه وتريكو وعمل الشيلان والتلافيح ، كذلك اشتغلت في صناعة الأكلمة وفرز « الفحم الحيواني » المستعمل في تكرير السكر وأيضا في صناعة الشيكولاته وبقية أنواع الحلوى (٥).

صناعة الطرابيش : كانت الطرابيش ترد من النمسا ، وبعد انقطاع العلاقات الذي كان من نتيجته أن قام اسماعيل عاصم باشا بإنشاء مصنع للطرابيش في قها يضم ١٨٠ عاملا وعاملة وآلته قوتها ٢٤ حصانا بخاريا ، وأصبح ما يخرج يوميا ٨٠٠ طربوش ، فأقبل الناس على شرائها متهافتين عليها ، وهذا في حد ذاته شجع أصحاب المصانع على توسيع أعمالهم ، فتضاعفت

(١) ديوان معية سنية ، دفتر صادر ، رقم السجل ٤١٦ ، ٢٨ يولية ١٩١٦ .

(٢) الديوان العالي السلطاني - مخطوطات الوارد الرسمي والفهر رسمى : ٣٠ يوليو ١٩١٦ .

(٣) العمران ، يولية ١٩١٦ ، ص ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٤) La Bourse Egyptienne, 22 Août, 1917.

(٥) د. محمد فهمي لهيطة : المرجع السابق ، ص ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

مقطوعة مصنع الطرابيش بسبب ازدياد القوى الشرائية (١) ولقيت منتجاته نجاحا في الأسواق الخارجية لما لها من اتقان لا يقل عن الطرابيش المستوردة .

حتى صناعة القبعات ازدهرت وانتشرت في السوق المصرية ، كما صنعت القبعات الحربية لسد احتياجات الجيوش البريطانية فافتتح مصنع شبرا للقبعات عام ١٩١٦ لسد الطلبات المتزايدة (٢) .

صناعة السجاجيد : على أثر قيام الحرب زيد من نشاط المدارس الصناعية بأسبوط ونجع حمادى وبني سويف فى صناعة السجاد ، فتقدمت مصر فى عمل السجاجيد من الصوف ذى اللون الطبيعى وحالف هذه الصناعة الكثير من النجاح (٣) .

عمل الحصر والقش (السمار) : نشطت أثناء فترة الحرب وتركزت فى المنوفية والغربية وكفر الحضر ودمياط وأقبل الأهالى على استعمال السلال المزخرفة المصرية الصنع فراجت رواجاً عظيماً (٤) .

وازدهرت صناعة الزكايب والأكياس التى كانت قبل الحرب تكون مشكلة كبيرة بالنسبة لتصدير القطن ، ولكن بقيام الحرب وكأغلبية ما صنع صنعت هذه الأكياس (٥) .

صناعة السجائر : لقد شجع ما أصاب البلاد الأخرى التى تصنع السجائر من العطل فى سنى الحرب هذه الصناعة فى مصر ، فأباحت زراعة الدخان ، وأصبحت المقطوعة تكفى مصر بل وتصدر لبريطانيا وأستراليا وفرنسا وإيطاليا ، وزادت القيمة المصدرة فى كل سنة من سنوات الحرب عن الأخرى (٦) .

وقد تمكن أرباب الصناعات بفضل مجهوداتهم من سد حاجة مصر الى الكثير من الأصناف التى انقطعت ، وبفضل هذه المجهودات أمكن التقليل من الغلاء الفاحش « فبأى أسعار مدهشة كنا نضطر الى ابتياع ما نحتاج اليه من السكر والزيت والأسمنت والكحول والطرابيش وأنواع الأثاث اذا كانت الصناعة المنتجة لهذه الأصناف غير موجودة فى مصر » (٧) .

وكان من أهم نتائج قيام لجنة التجارة والصناعة اقامة المعرض الصناعى

(١) الاصلاح ٢١ يونيو ١٩١٧ ، التجارة ، ٨ سبتمبر ١٩١٨ .

Le Journal du Caire, 15 Jan, 1916. (٢)

La Bourse Egyptienne, 20 Jan, 1915. (٣)

(٤) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ١٢٨ .

Le Progres Egyptien 16, Mai. (٥)

(٦) مليكة عريان : المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٧) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ٦٠ .

بحديقة انطونيادس بالاسكندرية حيث عرض فيه ستة وعشرين نوعا من الصناعات قاموا بها صناع مصريون لأول مرة منذ نشوب الحرب ، وكثر زواره وكان ذلك في حد ذاته تشجيعا للصناعة المصرية .

بهذا نرى أن الحرب كانت بمثابة حماية للصناعات الوطنية فأدت الى تحسن وضع الصناعات القائمة ، والتي كان بعضها مهددا بالافلاس ، اذ استطاعت أن تثبت مركزها وتجنّي أرباحا وفيرة بسبب احتكارها للسوق المحلية ، وأتاحت الحرب الفرصة للمنتجين لانشاء المصانع ولكن رغبتهم في عرض السلع في السوق في أقصر وقت جعلتهم يفتلون الأخذ بأساليب الانتاج الحديثة وذلك لتعذر استيراد الآلات الكبيرة ذات الكفاية الانتاجية ، هذا بالإضافة الى نقص التعليم الصناعي الحديث . لهذه الأسباب كان معظم المشاريع التي ظهرت لمواجهة ظروف الحرب من النوع الذي يتبع نظم الانتاج الفنى الضيق ، ولكنه بالرغم من صغر حجم المشروعات الصناعية هذه ، ورعيتها في تحقيق ربح عاجل فانها كانت بمثابة الحجر الأساسى للنهضة التي تمت في الفترة التالية للحرب .

التجارة الداخلية :

قامت الحرب فكان لها تأثير كبير وواضح على الحالة التجارية الداخلية فمصر منذ الاحتلال البريطانى وهى تعتمد كل الاعتماد على الواردات الأجنبية وذلك لتغطية احتياجاتها المحلية من دقيق وبتترول وماشية وفواكه ومصنوعات ، فلما قامت لحرب انقطعت هذه الواردات ، وبالتالي أصبح على مصر أن تكفى نفسها وأن تغطى احتياجات جيوش الامبراطورية المربطة على أرضها من نموين وخلافه ، وهذا في حد ذاته موقفا عصيبا مرت به مصر أثناء هذه الفترة كانت أولى نتائجه ذلك الارتفاع الهائل في الأسعار اذ ارتفعت عما كانت عليه قبل الحرب بمعدل ٢٣٧٪ (*) .

وتعددت الأسباب التي أدت الى هذا الارتفاع ، وكما ذكر . فقلة الموارد من البضائع والمحاصيل المجلوبة من أوروبا بسبب انقطاع معظم المصانع الى صنع الذخيرة والأسلحة ومهمات الجيوش وانقسام العلاقات مع ألمانيا وحلفائها حرمت مصر مما يصدر اليها ، وكان ممكنا للدول المحايدة أن تستمر في علاقاتها التجارية مع مصر ، ولكن هناك عقبات أمام ذلك ، فقد قطعت طرق المواصلات بين مصر والدول الغربية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى حرب الغواصات التي شنتها ألمانيا على السفن قتل من البضائع الواردة ، اذ

Galatoli : Egypt in mid passage, p. 15.

أغرقت الباخرة « نيس » فى البحر المتوسط وكانت محملة ببضائع قيمتها ٢٠٠ ألف جنيه لصالح التجار المصريين . ولم يعد من السفن التجارية فى ميناء الاسكندرية الا سفن الأمم المحايدة وهى قليلة جدا ، هذا بالإضافة الى الارتفاع الكبير لقيمة الشحن للبضائع الواردة ، وعلو السوكرتاه على كل ما يرد من الخارج (١) .

وهذا انعكس على داخلية البلاد ، فبإعلان الحرب ارتفعت الأسعار ، وبسرعة فائقة أقبل الناس على شراء تلك المواد وخزنها خوفا من نفاذها وأصبح الرث العتيق يباع فى الأسواق بأثمان باهظة حتى البضائع الموجودة فى المخازن منذ عشر سنوات وأكثر والتي كان أصحابها يتمنون بيعها وأكل الدهر منها وشرب أصبحت بأعلى الأثمان ذات قيمة وكثر الطلب عليها (٢) .

ومما زاد رفع أثمان البضائع احتياجات الجيوش البريطانية الى جانب كبير منها واقبالها على شرائها من غير تدقيق ولا حساب ، فربح التجار وتحمل الشعب عبء خسارة ثقيلة لأن التجار اضطروه للشراء بالأثمان التى يشتري بها الجيش . وكان من نتيجة ذلك نشأة فئة ربحت واستفادت من هذه الظروف ، وضحي البعض بوظائفهم ، وتركوا أعمالهم وأنشأوا « الكائنات » لتمويل الجيش البريطانى (٣) .

كذلك عثم أصحاب الحوانيت من جراء ذلك مبالغ طائلة وربح تجار الماشية والألبان والخضروات وأصحاب القهاوى والحانات وتجار الكحول والدخان والسجائر والمطاعم وانفقت الجيوش البريطانية فى مصر ما يقرب من ٨٥ مليون جنيه مصرى (٤) وهذا الذى دفع الحكومة لإصدار أوراق البنكنوت وإحلاله محل النقد الذهبى ، وكان من نتيجته التضخم المالى الكبير اذ كثرت النقود بين أيدي الناس ورخصت وبالتالي غلى ما يشتري بها .

فوق ذلك فقد دخل الميدان التجارى الوسطاء ، فغزت المضاربة التجارية السوق ، فارتاده أناس ليسوا بتجار ولا بباعة بل هم مضاربون يشترون البضائع ويرغبون غيرهم فى ابتياعها منهم بثمن غال فيزداد الثمن أضعافا حينما يصل الى يد من يضطر الى شرائها ، وبهذه الطريقة يربح الوسيط فى ظرف بضعة شهور ثلاثة وأربعة آلاف جنيه (٥) .

ولعب التجار دورا مهما فى المساعدة على ارتفاع الأسعار وغلو الأشياء ،

(١) الشعب ٢ أغسطس ١٩١٤ ، المقطم ٤ ديسمبر ١٩١٥ .

(٢) المقطم ١٤ فبراير ١٩١٦ ، وادى النيل ٢٥ نوفمبر ١٩١٧ .

(٣) الاخبار ١ مارس ١٩١٦ .

(٤) الإكسبريس ١ أغسطس ١٩١٥ ، Issawi : Egypt in Revolution, p. 31.

(٥) المقطم ٧ فبراير ١٩١٨ .

ففسحا داء الاحتكار والتلاعب بالأثمان ، فبمجرد أن أعلنت الحرب خزنوا الفصح في مخازنهم والبعض أخفاه عن الأعين في أماكن مجهولة ورفعوا أثمان حاجياتهم وطمعوا وازدادت رغبتهم في الثراء فمثلا صنف معين يكون في ساعة معينة بعشرة قروش إذا به بائني عشر فيخمس عشرة فبعشرين وهذا كله بعد ساعات معدودة من نفس اليوم وتلاعبوا بالاسعار فمثلا طن القمح بيع في صباح ب ١٨٠ قرشا وفجأة ارتفع الى ٢٠٠ قرش وفي نفس اليوم وصل الى ٣٠٠ قرش (١) .

وكان أغلب هؤلاء التجار أجانب ، فعندما أحسوا بالأزمة أكثروا من شراء البضائع بأثمان بخسة وكفوا عن البيع حتى واتتهم الفرصة فانتهزوها ، أما المصريون من التجار فاكثفوا بالاشتغال بالتجارة البسيطة ولم يستفادوا مثل الأجانب الذين أصبحت التجارة كلها بأيديهم ، وحاولت الحكومة ، الضغط عليهم عن طريق الاجتماع بقناصلهم ومطالبتهم بالكف عن استغلال الشعب (٢) ولكن بدون فائدة واستمرت الأسعار تعلقو فرأت الحكومة أنه يجب عليها أن تظهر بمظهر المحافظة على مصلحة مصر وحماية شعبها من أثر الحرب باتباع سياسة انقاذ ما يمكن انقاذه ، ولكن ككل اجراء سياسى حدث لمصر أثناء الحرب كانت الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة ، فهي لا تصدر أى أمر الا بعد موافقة انجلترا وأن يكون وفقا لمصالحها ومتمشيا مع اقتصادها وتموين جيوشها على أرض مصر .

كانت أولى الاجراءات التي رأت الحكومة المصرية أن تتخذها ، منع تصدير المواد الغذائية والحاصلات المصرية للخارج وفرضت عقوبة على كل من يجرؤ على التصدير وأناطت المراقبة بخفر السواحل وبمصلحة الجمارك ولصقت الاعلانات تحذر على من يضبط بأي بضاعة مصدرة بأنها ستوقع عليه عقوبة الاعدام (٣) .

لكن الحكومة رجعت وأباحت التصدير الى الخارج ، فارتفعت الأثمان لمجرد سماع شكوى بعض التجار فصدر الأرز والفل السوداني والسمسم والزيوت والخضروات والسكر والدقيق والبيض والبصل (٤) . وهذا الموقف المذبذب من الحكومة ازاء منع ابحاثه ثم تقيده شجع القائمين على التجارة باحتكارها وبرقع اسعارها .

ثم رأت الحكومة أن تعمل على فك الأزمة من ناحية أخرى ففاوضت جماعة من التجار المشهورين لكي تشتري منهم كميات وافرة من الأرز والسكر والبن وسائر المواد الغذائية ثم تخزنها هي وبالتالي تبيعها للشعب بأثمانها ولكن هذه

(١) وادى النيل ١٧ فبراير ١٩١٦ : الوطن ٥ أغسطس ١٩١٤ ،
The Egy. Gazette, August, p. 1914.

(٢) الشعب ١٧ أغسطس ١٩١٤ .

(٣) الحكومة المصرية : كوبيا السواحل الغربية ، ٢٠ مارس ١٩١٦ ، ص ٢٠١ .

(٤) المؤيد ٢٤ فبراير ١٩١٥ .

الطريقة لم نؤت ثمارها ، وإزاء ذلك الوضع علا صياح الجمهور يسئرنجد بالحكومة لوضع حد للأزمة ، وفى الوقت نفسه طالبت الصحافة بوضع سعيةر للمواد الغذائية حتى لا يغالى التجار ، وليبت الدعوة وكانت الاسكندرية هى أولى المحافظات التى حددت تسعيرة المواد ، وفى الثامن من أغسطس ١٩١٤ رأت بلدية الاسكندرية تحديد أسعار المواد الغذائية ، وأعلنت أنه كل عشرة أيام ستلصق التعريفة المقررة على الجدران وتنشر فى الصحف . وخول أيضا للمجلس البلدى حق الشراء بالجملة من الأسواق المحلية أو الخارجية من الحبوب والمواد ذات الضرورة الأولى ثم بيعها بالسعر الأصل للجمهور ، وأن تنشئ المأمورية مخازن بلدية ومطابخ اقتصادية وخصص لهذا الأمر ٥٠.٠٠٠ جنيه (١) .

وفى ٢٠ أغسطس ١٩١٤ تبعت القاهرة والمحافظات الاسكندرية فى تحديد الأسعار وذلك عن طريق لجنة مختلطة تتألف من المحافظ أو المدير بصفته رئيسا ومن أعضاء يعينهم وزير الداخلية لكل محافظة أو مديرية ، وتقرر أن يحدد اللجنة فى كل أسبوع أقصى الدرجات للأسعار ، ورأت هذه اللجان أن يعاقب كل من امتنع عن البيع بالتسعيرة بغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ قرش وغلق محله على الأقل أسبوعا (٢) .

واجتمع هارفى باشا قائد بوليس القاهرة بمأمورى الأقسام لضرورة العمل على تنفيذ التسعيرة والرقابة على التجار وفرض العقوبة عليهم وكثرت فضايا التسعيرة فى أنحاء مصر حكم فيها على التجار ولم تمض على تشكيل اللجان عام حتى ساءت الأمور .

وفى حقيقة الأمر فان لجان التسعيرة لم تحل الأزمة اطلاقا بل عملت على ازديادها ، فكانت مضرة أكثر منها نافعة فساعدت التجار على اخفاء ما لديهم من بضائع لدرجة أنهم ربخوا أكثر من قبل تسعير المواد ، هذا بالإضافة الى عدم ادخال كل المواد فى التسعيرة مما ساعد على عدم التحكم فى السوق اذ أخرج من التسعيرة الدقيق والخبز والفحم بأنواعه ، كذلك زيدت التسعيرة على الملح وذلك على أثر استجابة طلبات التجار الذين رفعوا أصواتهم منادين برفع الثمن المقرر فى التسعيرة وخاصة القمح والدقيق .

وضرب الناس بتلك التسعيرة عرض الحائط لا سيما بعد أن أصبحت تمتد اليها يد التعديل والتغيير كلما اعترض بدال أو احتج بائع أو صاح تاجر سواء أكانت دعواه صحيحة أم كاذبة ، فكلما شكوا أحدهم أصغت له اللجنة وصدقت أقواله وأجابته الى طلبه برفع الصنف الذى يقول انه لا يقدر أن يبيعه بالسعر المحدد فى التسعيرة . هذا وقد أوجدت ارتباكا شديدا فى المعاملات ،

(١) الامرام ٩ ، ١٣ أغسطس ١٩١٤ ، الوطن ١٠ أغسطس ١٩١٤
Récueil des doc. relatif de la guerre, 20 Août, 1914.

(٢)

لأن السعيرة قابلة للتغيير كل أسبوع ، وهذه القابلية تجعل أملا عند المزارع مثلا في أن الأسعار تتحسن يوما فيوما فيمسك يده عن البيع ، ومن ذلك أن أسعار بعض المحصولات جعلت في محل الانتاج أكثر من سعرها الرسمي في محل التصريف (١) . وفي الواقع فإن كثيرين من أعضاء لجنة التسعيرة كانوا يفضلون الراحة على التعب فكم من مرة وضعوا أسعار لأصناف كانت تباع بأقل من الأسعار التي عينوها وأمروا باتباعها والخضوع لها (٢) . ويقول محمود بيرم التونسي ساخرا من قرارات لجنة التسعيرة :

تعريفه محكمة التقدير من لجنة التسعير لا التسعير
اجتمعت في أسعد الأوقات وحددت سعر الغدا كالاتي
القمح كل حبة بدرهم ومثله الأرز وحب السمسم
والتبن لم يوجد بالمثقال في الخصب فالمثال بالريال
من اشترى صاعا من النخالة فهذا يعد من ذوى النبالة (٣) .

ثم رأت الحكومة في ٢٤ أغسطس ١٩١٤ تأليف لجنة للتموين مكونة من ثمانية أعضاء تحت رئاسة سعيد ذو الفقار باشا مهمتها بحث حالة مصر من حيث التموين بالمواد الغذائية وغيرها من أصناف الحاجيات الأولية ، والسعى وراء الحصول على ما يمكن لسد كل نقص في موارد البلاد الاقتصادية ، ولكنها تداخلت مع لجان التسعيرة اذ أصبح عليها أن تقدم لها من آن لآخر كشفا ببيان الأصناف التي يجب عدم تعرض هذه اللجان لأثمانها ، وكان من شأن هذا التداخل أن تغالت اللجنة فيه ، فأخرجت من المواد القابلة للتسعيرة مادة الخبز وهي القوت الوحيد للفقير والمسكين (٤) . وبهذا نرى أن هذه اللجنة أيضا لم تعمل على تخفيف الأزمة بل زادت من حدتها .

كذلك أنشأ مجلس الوزراء « لجنة الزراعة والتجارة » في ٨ أبريل ١٩١٦ لتنظيم التسويق للحاصلات الزراعية بعد انقطاع العلاقات التجارية مع ألمانيا وحلفائها ، ولبحث المنتجات التي ترد من الخارج والعمل على انتاجها في الأراضي المصرية . لكن هذه اللجنة أيضا لم تعمل على حل الأزمة ومن هذا نرى أن الحكومة بدلا من أن تخفف من وطأة الوضع عملت على ازدياده ، وتسبب أيضا في ارتفاع الأثمان غلو النقل داخل البلاد وذلك أن السلطة العسكرية أمرت بجمع المراكب التجارية على النيل وخصصتها للأعمال الحربية ، ولهذا

-
- (١) الأفكار ٢٨ فبراير ١٩١٨ .
 - (٢) الامرام ٢٨ نوفمبر ١٩١٥ .
 - (٣) الأهالي ١٣ ديسمبر ١٩١٧ .
 - (٤) المنبر ١٥ أكتوبر ١٩١٥ .

السبب أصبح النقل بطريق النيل صعبا ونادرا ، والنقل بالسكك الحديدية
عاليا ومحدودا (١) .

وساعد على ازدياد الموقف حرجا احتياجات الجيوش البريطانية الى
الموين ، لذا عملت الحكومة على انقاص المساحة التي بزرع قطن وتعويض ذلك
برراعة الحبوب لصالح السلطة التي زاد طلب جنودها على الحاصلات فانتزعت
من افواه الشعب لصالح الجيوش ولتمون بها ، ففي أواخر ١٩١٥ أنشئت لجنة
للنظر في موبن الجيوش البريطانية (٢) .

وفي ٢٦ سبتمبر ١٩١٧ صدر مرسوم سلطاني بإنشاء مصلحة للتموين
مهمتها حصر جميع المسائل الخاصة بتموين البلاد ودرس الأسعار المحلية وتتبع
ما يحدث من تقلبات في الأسواق ، وعرض جميع الاقتراحات التي ترى فائدها
لأجل وضع القواعد لتحديد الأسعار ووضع نظام لتوزيع الماكولات والحاجيات
الأولية . ثم كان عليها القيام بحاجة الجيش البريطاني ، وتوزيع هذا العبء
على مختلف الجهات وقد أصبحت هذه المصلحة وثيقة الصلة بالسلطة
العسكرية . (٣)

وهذا الاجراء أدى الى نشوء حالة أخرى من الظلم لأن حاجات الجيش
بطبيعة الحال هي التي أوليت النصيب الأكبر من العناية دون حاجة الشعب ،
ومرة أخرى وقع عبء تقديم المؤن الغذائية على صغار أصحاب الأراضي دون
كبارهم وعلى فقراء الشعب دون أغنيائهم وترتب على ذلك تلك الزيادة الهائلة
في الأسعار وهذا الغلاء الفاحش الذي قاست منه مصر حتى أنه لم يعد في مقدرة
الطبقات سواء الفقيرة أو المتوسطة القدرة على شراء الطعام .

أما عن المواد التي أصابها الغلاء ، فكان أهمها الحبوب ، فعلى سبيل المثال
إذا نظرنا الى القمح والأرز ورمزنا لأسعاره قبل عام ١٩١٤ برقم ١٠٠ فتكون
الزيادة :

السنة	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨
النسبة للقمح	٩٨	١١٢	١٢٣	١٩٩	٢٤٢
النسبة للأرز	٩٣	٨٩	٩٨	١٥٣	(٢) ١٦٨

وارتفع سعر الذرة وهو الغذاء الأساسي للفلاح الى ٣٠٠ قرش للأردب رغم
أن سعره كان محمدا ب ١١٠ قرشا وسعر العدس الى ٢٣٥ قرشا للأردب بعد

(١) وادي النيل ٧ فبراير ١٩١٦ ، الأفكار ٢٨ فبراير ١٩١٨ .

(٢) الأخبار ٢٦ نوفمبر ١٩١٥ ، الأهرام ٢ ديسمبر ١٩١٥ .

(٣) مجلس الوزراء ، جلسة ٩ مارس ١٩١٨ .

Crouchley : op. cit., p. 198.

(٤)

أن كان يباع بـ ١٢٠ قرشا (١) وساءت الحالة وتحير الناس في العمل ووصلت حالتهم الى درجة من الهياج خصوصا ازاء ارتفاع أثمان الغلال ، ويصف مندوب الأهرام يقول : « مرتت بأحدى الأسواق فرأيت أرملا تحمل مقطعا وحولها أولادها ، عائدة من السوق وهي تدعى على أصحابه بالموت فسألته عن السبب فقالت ان أولادى سيموتون جوعا ، ولم أستطع أن أشتري حبوب لأن التجار قد أوصلوا كيلة القمح الى ٢٧٥ قرش » (٢) .

وكسدت الأسواق وحتى الفلاحين لم يعودوا يرغبون في البيع بالأسواق بل يبيعون في قراهم لأن التجار يقصدونهم في منازلهم حتى لا يدعوا فرصة الشراء لغيرهم طمعا في الربح وجمع الثروة ، وتجمع الناس وأرسلوا المندوبين لمديرى المديرية لعرض شكواهم من ارتفاع أسعار الغلال ولكن بدون جدوى . حدث ذلك كله داخل البلاد فوجدت الغرفة التجارية المصرية أن من أهم اختصاصاتها البحث في ايجاد التعاون والتوازن الاقتصادى والسعى لاصلاح الأمور وتحسينها ، فوالى مجلس ادارتها اجتماعاته منذ الثانى من أغسطس ١٩١٤ وانتخب بين أعضائه لجنة على رأسها طلعت حرب للنظر في الأثمان ، وفى ٨ أغسطس اجتمع مجلس ادارة الغرفة التجارية تحت رئاسة عبد الخالق مذكور وبقيّة الأعضاء وأحضروا لهذا الاجتماع حوالى سبعين تاجرا من تجار الغلال والدقيق وأصحاب المخازن بالقاهرة (٣) .

ولم تثمر تلك الجهود واستمرت الأسعار فى الارتفاع ، وعندما اشتكى الناس من ذلك أسرع التجار - للعمل على زيادة الأزمة - بتحويل غلالهم من الأسواق الى مخازن بعيدة عن أنظار البوليس لدرجة أن منهم من خزنها فى المدافن (٤) . ورغم أن تقليل المساحة التى زرعت قطنا عام ١٩١٥ قد سببت زيادة فى مساحة الأراضى التى زرعت قمحا ، ولكن طلبات الجيش من ناحية ، وإصابة المحصول من ناحية ثانية ، وإباحة التصدير من ناحية ثالثة ، وأخيرا انقطع الوارد من الدقيق ، كل هذا ساعد على تأزم الموقف ثم ازداد بانقاص المساحة المزروعة حبوبا بإعادة زراعة القطن كما كانت عليه . ولم تكتف الحكومة بإباحة التصدير ، بل زادت التسعيرة الى أن أخرجت كل من القمح والدقيق والخبز منها .

ولعب الوسطاء والمضاربون - وغالبيتهم من الأجانب - دورا فى الأزمة ، وهذا بالإضافة الى أن كبار المزارعين وأرباب الأراضى الواسعة التى امتلأت أيديهم بالثروة بسبب ارتفاع سعر القطن عامى ١٩١٦ ، ١٩١٧ ، أصبحوا

(١) السفير ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ .

(٢) الأهرام ٢٢ ابريل ١٩١٧ .

(٣) نفس المصدر ، ١١ أغسطس ١٩١٤ .

(٤) نفس المصدر ١ فبراير ١٩١٥ .

فى غير حاجة لبيع حبوبهم فيحفظوا حاصلاتهم الزراعية أزمانا ولا يفرطون فيها الا بأثمان يفرضونها ، ولم يكتفوا بهذا بل انهم يأخذون غلال مزارعهم ويشترونها منهم بالأسعار المقررة ويخزنونها •

من هذا يتبين أنه ليس تجار الغلال وحدهم انما معهم هؤلاء ، جميعهم يتحكمون ويحبسون المحصول عن الشعب • زد على ذلك فان بعض الشركات نستعين بالبوليس على أخذ كميات كبيرة من الغلال الداخلة فى التسعيرة بمجرد ورودها الى ساحل روض الفرج وأثر النبى وهذا يحرم الجمهور من الحصول على شىء منها • (١)

وفرضت لجنة مراقبة التموين - التى أنشئت لسد حاجات الجيش البريطاني - نفوذها وسلطتها على سوق الغلال بكافة الطرق فشددت على مسألة القمح ، بل وهددت بإيقاع العقوبة على من يثبت أن لديه أى مقدار مخزون من الغلال وعلى أثر ذلك انتشر التفتيش بالأراضي والمنازل وأعلنت عن جوائز مالية لكل من يرشد عن كميات من القمح مخبأة (٢) ، وأنشئ بالاسكندرية بمينا البصل مكتب لتوزيع الحبوب تحت ادارة لجنة التموين المحلية لمراقبة جميع القمح ودقيقه الذى يصل للاسكندرية •

وتبعاً لارتفاع سعر الغلال ارتفعت أسعار الدقيق ففى يوم واحد نراه من ١٦٠ قرشاً الى ٢٤٠ قرشاً (٣) ، واجتمع تجار الدقيق وكلهم من الأجانب اليونانيين وتداولوا فى الأمر وصمموا على رفع الأسعار بدرجة كبيرة لم يسمع بها من قبل لعلمهم أن الطلب كثير والعرض قليل والمصرى محتاج الى ذلك ، والواجب عليهم حسب شروط الاجتماع أن يتحكموا فى المصريين وأن يمتصوا دماءهم (٤) •

وانتهز التجار فرصة غلاء الدقيق فى اليونان فصدروا اليها كميات كبيرة تزيد على ٥٠٠٠٠ كيس ، ولم يعد يحتاجون الى طلب الترخيص ، فكلما لاحت لهم الفرصة ، وكلما رأوا من مصلحتهم تصدير الدقيق صدوره (٥) • وأخذ تجار وابورات الطحين يضاربون بسعره فى اليوم ثلاث مرات فيبيعون الأقة تارة بثلاثة ونصف ومرة بثلاثة وعشرة ومرة بثلاثة ، والازدحام شديد أمام وداخل وابورات الطحين ولا يمر يوم دون المضاربة والملاكمة ، والنساء فى ثورة لاحتياجهن لشراء الدقيق ليقتاتوا به هن وأولادهن « وقد رأينا امرأة أخذت طشتا

(١) الأفكار ٢٨ فبراير ١٩١٨ •

Recueil des doc. relatifs de la guerre, 16, Mai, 1918.

(٢)

(٣) الوطن ٥ أغسطس ١٩١٤ •

(٤) الشعب ٧ أغسطس ١٩١٤ •

(٥) 'وادي النيل' ١١ ، ٢٢ فبراير ١٩١٥ •

كبيرا وركبت الكهرباء ونزلت فى السوق لبيعه حتى تستطيع أن نجد النمن الذى تدفعه لشراء الدقيق » (١) .

وعندما سمرت الحكومة الدقيق كانت تسعينها حبرا على ورق وينقل لنا شاهد عيان مظاهرات نسائية من أجل الحصول على الدقيق أمام باب مخزن فكان الصباح « لمن نشتكى ولين نبكى مادام القاضى بربرى والنائب تركى » (٢) .

تبع ذلك ارتفاع أسعار الخبز حوالى ٤٥ ٪ ، وكانت الاسكندرية كالعادة أكثر غلاء من باقى مدن مصر اذ وصل ثمن الرغيف ٣ قروش ونقص وزنه وصغر حجمه . وعندما حددت الأسعار قامت المخابز بحركة تعطيل مضربة عن العمل (٣) .

واذا انتقلنا الى الفحم نجد أنه تأثر تأثرا واضحا وبالغا بقيام الحرب ، فارتفع سعره ارتفاعا بالغا وصل الى :

السنة	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨
النسبة	١٣٥	٢٠٢	٢٤٦	٨٦٨	(٤) ١١٠٧

وأرجع ذلك الى قلة الوارد منه وارتفاع الشحن والنقل هذا وقد أسهم التجار فى الزيادة فتعطلت أكثر الآلات البخارية المستعملة لرى الأراضى وتوقفت أعمال وزارة الأشغال من مشروعات الرى وخلافه (٥) ، وأخذ البعض من كبار ملاك الأراضى يتركون الأرض بدون زراعة ، فيقول مندوب المقطم « علمت أن أحد كبار المزارعين شرق الجيزة قد فضل ترك ٢٠٠ فدان بورا على أن يشتري طن الفحم ب ٤ جنيهات عدا مصاريفه » (٦) . وبالتالي ساءت حالة الفلاحين وأصبحوا فى حيرة شديدة .

وجرت الحالة على البترول وتعرض لنفس الظروف السابقة ، قصدرت أوامر الحكومة بتوزيعه فى الأقسام بالبطاقات وعين المراقبون على التوزيع ، ورغم ذلك فلم يستفد الجمهور اذ استطاع الوسطاء أن يحولوا بينهم وبين الأسعار المحددة ، وتألقت لجنة بالاسكندرية « لجنة غاز البترول » لتموين البلاد (٧) لكنها لم تنجح فى مهمتها للدرجة أن يرم التونسى ردد عنه :

(١) السفير ٥ أغسطس ١٩١٤ .

(٢) نفس المصدر ٢ فبراير ١٩١٧ .

(٣) الأهرام ١٢ نوفمبر ١٩١٦ ، ٤ ديسمبر ١٩١٦ .

(٤) Crouchley : op. cit. .

(٥) Public works ministry, Inspection general of irrigation, No. IX 28, 43/1, 1916, 1917, pp. 35, 61.

(٦) المقطم ١٣ نوفمبر ١٩١٥ .

(٧) Récueil des doc. relatif de la guerre, 18 Octobre 1917.

وهو لما قد حازه من الشرف يوضع فى بلور أصحاب الترف وبما عدوه فى الجهاز كيما يقال دخلت بالجواز (١)

أما عن السكر فقد قفز ثمنه واستمر حتى بعد دخوله فى التسعيرة ، ولعبت شركة السكر دورا فى الأزمة فتحكمت فى السوق وفى اختيار العملاء وفى تقدير الكميات (٢) وذلك بعد أن خلا الجو لها ومنعت الحرب المزاحمة الأجنبية فى الأسواق بل وأعطتها الفرصة لتصدير السكر للخارج وكانت النتيجة المزيد من الأرباح لها .

وأصاب الغلاء الزيت حين كفت المعامل عن صنعه لعدم وجود البذرة عندما احتكرتها السلطة ، والزيت هو المادة الدهنية الوحيدة التى يتغذى بها الفقير بعد أن وصلت أسعار السمن أقصاها .

وبادخال الحكومة الزيت فى التسعيرة جعل شركة الملح والصودا بمنع عن تشغيل وإبوراتها فى اخراج الزيت من البذرة وبينت بأنه باتباع التسعيرة ستخسر الشركة لأن السعر المقرر له لا يقوم بنفقات عصره ، والذى تسبب فى هذه الأزمة هو أن بعض الشركات المعاكسة لشركة الملح والصودا وأصحاب المعاصر الصغيرة أرادوا منافستها فأعلنوا استعدادهم لبيع الزيت الفرنساوى وغيره بسعر أقل مما تباع به شركة الملح والصودا ، فلما أوقفت معاملها عجز هؤلاء عن عمل الزيت الفرنساوى بنوع خاص ، فأنعدم كلية من السوق (٣) .

وإذا تناولنا الانتاج الحيوانى وما قاسته مصر منه نجد أن الحرب قد أثرت تأثيرا واضحا عليه ، وكل شئ فى مصر قد مسه الغلاء أيضا وحرم منه الفقير أبدا ، حتى الغنى لم يصبح هو الآخر قادرا على شرائه بعد أن انقطع الوارد من الخارج ، وازدادت طلبات السلطة العسكرية عليه .

وعندما سمرت اللحوم امتنع القصابون عن الذبح واعتصبوا مطالبين بزيادة الأسعار ، ولم تستطع الحكومة أن تحزم الأمر اللهم الا اصدار الفتاوى للتقليل من ذبح الضحية والسماح بنحر الخيول (٤) . وتبع ذلك ارتفاع منتجات الألبان .

أما عن الدواجن فمرت بظروف الحرب القاسية اذ أثر عليها ارتفاع سعر الذرة كما أن الترخيص بتصدير البيض قلل من الانتاج ووقع الأسعار من

(١) الأهالى ١٣ ديسمبر ١٩١٧ .

(٢) الاكسبريس ٦ يناير ١٩١٨ .

(٣) نفس المصدر ، ٢٤ فبراير ١٩١٨ ، التجارة ٣ مارس ١٩١٨ .

(٤) الوقائع المصرية ٢ أكتوبر ١٩١٦ ، ١٧ سبتمبر ١٩١٧ ، ١٢ سبتمبر ١٩١٨ .

١١٥٠ قرشا لكل ألف بيضة الى ٣٠٠ قرش في ظرف أربعة وعشرين ساعة (١) ،
هذا بالإضافة الى احتكار الانتاج لصالح السلطة .

والصابون أصبح مغشوشا لقللة الزيت ولارتفاع اثمان الكربونات ومواد
العطارة ارتفعت الى أربعة اثمانها وتعذر الحصول على معظمها (٢) والأدوية
والعقاقير والزجاج والورق دارت في نفس الفلك والمحصولات الزراعية من
الدرنيا فالبطاطا أصبح لا يستطيع أكلها الا الأغنياء والبطاطس وصلت الألفة
منه الى ٦ قروش بعد أن كان سعرها قرشا واحدا (٣) . وارتفعت الطماطم ٨٤٪
عن سعرها قبل الحرب وعلت اثمان الثوم والزيتون والعنب (٤) .

وتعرضت الأقمشة لارتفاع الأسعار ، فالأصواف انقطعت وارداتها ،
والأقمشة الشعبية كالبفتة والثبيت أصبح على الفقير ومتوسطى الحال عدم
القدرة على شرائها كذلك الحرير (٥) .

أما الأحذية فكاد الناس أن تستغنى عنها والطرايش رغم أنها مصنوعة
على أرض مصر الا أن أسعارها ارتفعت الى درجة كبيرة وأضحى السبترتو
« كالريشة » (٦) ، والملح زاد ١٠٠ ٪ وهو من أهم الحاجيات وقوام الطعام
فاحتكره التجار وتلاعبوا به ، وأصبحت علبه الكبريت نادرة (٧) وزادت اثمان
الثروة السمكية حتى الماء أصبح له سعر مرتفع فاذا سئل السقا عن سبب رفع
الثلث قال « ان جلد القرب غال وان الماء غال وان نفقاتي صارت كثيرة بسبب
الغلاء » (٨) .

كان ذلك أهم ما أصاب السوق التجارية المصرية أثناء فترة الحرب بعد
أن أقحمت انجلترا مصر في حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل وقد أثر هذا الوضع
على المجتمع المصرى مما سيكون له نتائج .

(١) المنبر ٥ أكتوبر ١٩١٥ .

(٢) الحرية ٢٤ يناير ١٩١٥ ، الأهرام ١٩ مايو ١٩١٥ .

(٣) وادى النيل ٢ سبتمبر ١٩١٥ ، الأهرام ١٣ سبتمبر ١٩١٥ .

(٤) المنار مايو ١٩١٨ ، ص ٣٦٥ ، الوطن ٩ نوفمبر ١٩١٨ .

(٥) المقطم ١٩ مايو ١٩١٥ ، ١٥ نوفمبر ١٩١٧ ، ٧ فبراير ١٩١٨ ، الحرية ٢ أكتوبر

١٩١٨ .

(٦) وادى النيل ١٩ مارس ١٩١٦ ، ٢٧ يناير ١٩١٧ .

(٧) الحرية ٧ أكتوبر ١٩١٧ ، وادى النيل ١٩ أغسطس ١٩١٨ .

(٨) الاخبار ١ فبراير ١٩١٦ .

التجارة الخارجية :

يقصد بها المعاملات التجارية والمالية التي نحدث بين أفراد وحكومات وحدات سياسية مختلفة ، أو بعبارة أخرى انتقال السلع والأموال عبر الحدود السياسية ، فالفرق اذن بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية هو « مبدأ اجتناب الحدود السياسية » لدولة ما فيمكنها حظر التجارة مع دولة أخرى معادية أو فرض الرسوم الجمركية مراعاة لصالح الاقتصاد القومي .

والتجارة الخارجية من أهم العوامل التي يمكن بواسطتها تقدير حركة الاقتصاد بأى بلد ، ومن ثم فان الاحصاء الجمركي يعتبر بمثابة مرآة تنعكس فيها الصورة العامة لهذه الحركة ، ومصر - منذ الاحتلال الانجليزي لها - اعتمدت في اقتصادها على الاستيراد من الخارج لمعظم المصنوعات اللازمة لها ، ومقابل ذلك فهي تصدر للبلاد الأجنبية حاصلاتها الزراعية بما يفى بأثمان هذه الواردات وبتكاليفها .

ويتأثر المزارعون في مصر من التغير في مقادير محصولاتهم وقيمتها تبعاً لقانون العرض والطلب الخاضعان لعوامل متقلبة شتى ، هذا فضلاً عن أن التجارة في مصر شأنها في سائر البلاد الزراعية البحثه معرضة لتقلبات كثيرة ناشئة عن دورية الزراعة والتباين في مقادير المحصولات وأثمانها ، وكذلك تتعرض التجارة لما ينشأ عن العوامل السالفة الذكر مع الاختلاف في القدرة على الشراء لدى الأشخاص المرتزقين من الزراعة ، وامكانيات مصر الاقتصادية تتركز على محصول زراعي واحد هو القطن ، وهذا المحصول معرض من حيث قيمته وكميته لتقلبات أشد وأعظم مما يصيب سائر المحصولات المعادلة في الأهمية وينشأ عن ذلك عيبان أولاً عدم التوازن بين العرض والطلب ثانياً الاختلاف العظيم في ايراد الأفراد مما يؤدي الى اختلال الميزانيات .

قامت الحرب العالمية الأولى فادت الى حرمان مصر من العديد من السلع ، كما أنها حالت دون تصريفها لأهم منتجاتها ، وأصبحت سياسية التخصص الاقتصادي غير ملائمة لأنه يشترط لنجاحها ركنان أساسيان ، حرية التجارة وانتظام وسائل النقل ، وذلك لا يتوفر أثناء الحروب .

واختل الوضع الاقتصادي اذ رأت الحكومة منذ الثاني من أغسطس ١٩١٤ منع تصدير المواد الغذائية ، وجاء قرار الخامس من أغسطس ليزج بمصر في تلك الحرب فأعلنت ولاءها لانجلترا التي أملت عليها شروطها فيما يخص بأعدائها فمنعتها من التعامل معهم وكان نتيجة ذلك أن اقفلت البيوتات التجارية وكان معظمها ألمانيا ونمساويًا . كذلك أوقفت أعمال المحال التجارية التي يديرها الأوروبيون لسفر أصحابها للالتحاق بجيوشهم .

وقطعت واردات كانت ترد لمصر من المانيا والنمسا وحلفائهما ، تلك التي أصبح من المتعذر احضارها من مكان آخر فالقاطرات والمواد المعدنية والأدوية والسجائر والأدوات الكتابية والمنسوجات والمصابيح والمطاط والسكر والنيhle والكحول ، وكان التاجر الألماني أو النمساوي يأتي بالزخارف وما يتفق والذوق المصرى ، « فالطربوش » هو شعار المصرى « والشال » فضله المصرية والأدوات المنزلية « والملابس وأدوات المائدة والاعطار وأنواع الصابون التي كانت تباع بأثمان زهيدة كانت تستورد من محلات ألمانية » (١) .

وعلى سبيل المثال فإن قيمة ما صدر لمصر من القاطرات والعربات فى عام ١٩١٣ بلغ ١٤٥٠.٠٠٠ فرنك كان نصيب ألمانيا منها ١٣٠٠.٠٠٠ فرنك . أما صادرات مصر لألمانيا والنمسا فكانت تفوق صادرات مصر الى دول أخرى وارتكزت على الجلود والمنسوجات والقطن اذ تبلغ ما ثمنه نحو ٧٠٠.٠٠٠ رة جنيه وسائر البلاد تشتترى بنحو ٢٨٠٠٠.٠٠٠ رة جنيه (٢) .

وفرضت الحكومة على تجار الصادرات أن يودعوا تأمينا فى حزيمة الجمرك لا يقل عن ٥٠ ٪ عن الأقطان التي يصدرونها الى الخارج ، ولا يرد اليهم هذا التأمين الا بعد ثلاثة شهور اذا ثبت أن هذه الأقطان لم تصل الى ألمانيا والنمسا « وكان الحكومة لم يكفها ما لحق الفلاح من كساد وضياع تعب فجاءت اليوم تعرقل مساعيه بهذا القرار الذي كان ضربة قاضية على تجار الصادرات وعلى الفلاح ، ان الفلاح يجد بوارا فى قطنه فضلا عن بخس ثمنه » (٣) .

وفرضت الرقابة على السواحل ، وأوقفت الحركة التجارية بميناء الاسكندرية بالنسبة للسواحل الغربية وذلك حتى لا يتسرب أى سىء للسنوسيين أعداء انجلترا ، وفى ٢٠ مارس ١٩١٦ ألصقت السلطة العسكرية فى شوارع الاسكندرية اعلانا تهدد فيه باعدام من يهرب بضائع الى تلك الجهة (٤) .

كذلك انقطعت العلاقات الاقتصادية مع تركيا عقب دخولها الحرب فى صف ألمانيا وحلفائها ، وكان من أثر ذلك انقطاع ما كان يرد من تركيا من الجبن والحيوانات الحية والفواكه الجافة والطازجة والطباق (٥) .

وكانت السلطة العسكرية هى المهيمنة على مصالح مصر منذ اعلان الحرب . فأصدرت الأوامر تلو الأوامر وحبست الذهب وأمرت بعدم تحويله فى المعاملات

(١) وادى النيل ٦ يناير ١٩١٦ .

(٢) المقطف ، أكتوبر ١٩١٤ ، ص ٣٧٠ .

(٣) السفير ٢٨ أكتوبر ١٩١٤ .

(٤) كوبيا السواحل الغربية ١٦/١٧ ١٩١٧ ، ٢٠ مارس ١٩١٦ ، ص ٢٠١ .

Allenby : op. cit., p. 17.

(٥) الأهرام ٧ نوفمبر ١٩١٥ .

المالية الى بلاد الأعداء ، واثتمر الجمهور بهذا الأمر فبطلت كل معاملة مالية بين مصر وألمانيا والنمسا وبلغاريا وتركيا (١) .

وبدخول إيطاليا الحرب ضيق دائرة التجارة في مصر وحال دون ورود تلك البضائع والسلع المصدرة منها الى مصر وزادت مقاديرها في الفترة الأولى التي كانت إيطاليا فيها على الحياد ، وكانت مصر تستورد منها الثياب والكبريت وزجاجات المصابيح والفحم (٢) .

ومنذ أوائل ١٩١٥ فرضت الحكومة رسوما جمركية جديدة على الواردات فجعلت الرسوم على المشروبات الروحية ١٠ ٪ من قيمتها وخشب البناء ٨ ٪ والدخان والسيجار بين ٣٢ ، ٤٢ قرشا على كل كيلوجرام ، كذلك ريدت الرسوم ٢ ٪ على السكر المكرر (٣) .

أما بالنسبة للرسوم الجمركية المقررة على الصادرات ، فقد كانت على جميع الأصناف بوجه عام ١ ٪ من قيمتها ، ويحصل الجمرک فضلا عن ذلك عوائد رصيف قدرها ٢ في الألف لحساب مصلحة المواني والمناثر وعوائد نسلط قدرها ١ ٪ في الألف لحساب بلدية الاسكندرية ، وزيدت عوائد الرصيف هذه ستة أضعاف منذ ديسمبر ١٩١٥ فارتفعت بذلك من ٢ في الألف الى ١٢ في الألف فأصبح مجموع العوائد والرسوم المفروضة على الصادرات ٢ ٪ من قيمتها « وقد جاءت هذه الزيادة التي حصلت على غير انتظار في الضرائب غير المقررة مخالفة في روحها وتطبيقها لمقتضى العرف ان لم تكن مناقضة لنصوص الاتفاقات والأرجح أن الباعث عليها ما أحدثته الحرب من الشدة المالية » (٤) .

وفي الواقع ، فقد بلغ العجز في الوارد من ٥٥ الى ٦٠ ٪ في الستة أشهر الأولى من الحرب بالنسبة لمتوسط السنين السابقة للحرب (٥) . وذلك بسبب ايقاف التجارة بين مصر والبلاد المحاربة والى نقصها بين مصر وبلاد الحلفاء ، هذا بالإضافة الى عدم توفر الأموال لجلب البضائع من الخارج لما أصاب مصر من الخسائر في محصولها ووقوف المعاملات التأجيلية بين مصر وأوروبا . وضاقَت دائرة الدول المصدرة لمصر وأصبحت تستورد أكثر حاجاتها وما يلزمها من انجلترا ولكن بعد مرور فترة من الحرب كان من الصعب عليها أن تورد لمصر لأنه في النصف الأول من عام ١٩١٥ أعلنت ألمانيا الحصار على السواحل الانجليزية والأيرلندية بواسطة الغواصات والألغام التي بثتها في البحار فدمرت

(١) الأهرام ٢١ أغسطس ١٩١٥ .

(٢) الأخبار ٢٧ مايو ١٩١٥ .

(٣) Récueil des doc. off. 27 Avril, 1916.

(٤) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ١٠٢ .

(٥) الأهرام ٢٨ نوفمبر ١٩١٥ .

البواخر التي اصطدمت بها وأنذرت بواخر الدول المحايدة وتوعدتها حتى لا تندو
من الموانئ الانجليزية .

وعندما عادت الحكومة وسمحت للتجار بالتصدير أصيبت مصر بالأزمة
الاقتصادية وطبق ذلك على الحبوب والدقيق ، فرغم حاجة مصر الملحة لهما الا
أنه سمح بتصديرهما بدون قيد أو شرط .

وكانت حجة الحكومة في السماح بتصدير الحبوب كالقمح والفول والعدس
والذرة بأنواعها أن في البلاد كميات تفي بحاجتها وأنه بسبب منع تصديرها قد
نقصت أسعارها الى درجة أضرت بمجهود المزارعين ، وهنا رأيت أن تترك أمر
بيع هذه الأصناف طبقا لقانون العرض والطلب ، فاتخذت اجراءيين اعتقدت
أنها بهما ستوفق بين مصالح الجمهور ، فأولا حذفت أصناف الحبوب المذكورة
هذه من جدول المواد الجارى تسعيرها ، ثم أباحت تصديرها الى الخارج على
أمل أنه مع ضمان بيعها بين الجمهور بسعر معتدل يمكن أن يستفيد فريق
المزارعين في تصريف محصولهم بأثمان طبيعية تعوض عليهم ما أصابهم بسبب
الضائقة المالية (١) .

أثر هذا تأثيرا سيئا على البلاد ، فقد أخذ التجار يصدرون الصنف ،
وكان من نتيجة ذلك أن ارتفعت الأسعار وهنا رأيت الحكومة في ١٢ سبتمبر
١٩١٦ منع تصدير القمح والذرة الشامية والعدس والأرز والفول والمحصولات
الغذائية وتقاوى الخضروات (٢) .

وفي حقيقة الأمر ، فقد كانت لاحتياجات الجنود التابعة لانجلترا بمصر
المقام الأول فعلى مصر أن تمون هذه الأعداد الوفيرة دون النظر لمصلحتها
الاقتصادية اذ أنه يجب عليها أولا أن تقدم كلما يمكن تقديمه لمساعدة بريطانيا
وان لم يتم ذلك بخاطرها فسيتم بيد عليا قوة مهيمنة هي السلطة العسكرية
لذا تم تموين القوات وسد احتياجاتهم (٣) .

ومهما يكن من قول فان الصادرات منذ قيام الحرب كان النقص فيها
بمعدل ١٤٪ عما قبل الحرب (٣) ، لكنها زادت على الواردات ، فكان من نتيجة
ذلك أن أصبح الميزان التجارى في صالح مصر ، ففي عام ١٩١٥ كانت أهم
الأصناف التي زادت صادراتها الذهب والفضة والأشياء الثمينة وتقدر زيادتها
ب ٤٨٢٠٠٠ ج م والسكر وزيادته ٤٧٢٠٠٠ ج م والقمح ٤٠٠٠٠٠ ج م ،
والذرة وزيادته ٢٦١٠٠٠ ج م والفول واللوبيا ٢٣٤٠٠٠ ج م ، وقد قدرت
الصادرات في هذا العام من أول يناير الى آخر أكتوبر ب ١٩ مليون ، ٧٨٠ ج م

(١) نفس المصدر ٥ مايو ١٩١٥ .

Résumé des doc. relatif de la guerre, 25 Sept., 14 Dec., 1916. (٢)

Conseil des ministres : Commission d'Approvisionnement, No. 547. (٣)

يقابلها في مثل هذه المدة من سنة ١٩١٤ = ١٨ مليون ، ٧٦٩ ألف جنيه .
ومثلها في سنة ١٩١٣ = ٢٢ مليون ، ٦٢٦ ألف جنيه ومثلها سنة ١٩١٢
٢٣ مليون ، ٦١٢ ألف جنيه (١) . وخلاصة القول ان الصادرات الزراعية
زادت زيادة كبيرة في أثناء ذلك العام ما عدا القطن وذلك لانقطاع ما كان يصدر
منه الى ألمانيا والنمسا وروسيا .

وفي عام ١٩١٦ ازدادت قيمة الواردات على الصادرات ، فكان الوارد
٣٠٨٨٧٠٠٠ جنيه مقابل ١٩٩٥٢٠٥٣٤ جنيه للصادر ، وشملت الزيادة في
الوارد من السمك والجلود والمسكرات والشوكولاتة والكافور والبيرة والمشروبات
الروحية والمنسوجات والبرانيط والغنم والشمع والشعير والزيت المعدنية (٢) ،
وأصبح معلوما بأن « هذه الزيادة تعلق بزيادة المقطوعة لوجود الجيش البريطاني
واقبال التجار على طلب البضائع والمنسوجات طمعا للربح ، (٣) .

أما بالنسبة للصادرات فقد زادت عن السنوات السابقة ، فبلغت
٣٧٤٥٨٠٠٠ جنيه مقابل ٢٥٧٩٧٠٠٠ جنيه في عام ١٩١٣ احتوت على
الحبوب ، وشمل القطن منها مبلغ ٢٩٨١٣٦٨١ جنيه (٤) .

هذا وقد أنشئت في ٨ أبريل ١٩١٦ لجنة للزراعة والتجارة رأسها انجليزى
ووكيل وزارة الزراعة ، ومهمتها تسويق بعض المحاصيل الزراعية (٥) ،
فعلى سبيل المثال كانت مصر تصدر الأرز لتركيا ، وبانقطاع العلاقات أصبح على
هذه اللجنة أن تنظم تسويق هذا المحصول بما يتفق مع النظام الاقتصادى الذى
وضع لمصر ابان هذه الفترة .

أما عن تجارة مصر الخارجية سنة ١٩١٧ فهي لم تبلغ في سنة من السنين
ما بلغت في هذه السنة من صادر ووارد ، فان قيمة الصادرات بلغت حسب
تقدير الجمارك ٤١٠٤٩٦١٢ جنيه وقيمة الواردات بلغت ٣١٨٣٨٩٩٨ جنيه ،
صدرت بضائع ثمنها أكثر من ٤١ مليون جنيه وجلبت بضائع ثمنها أقل من
٣٢ مليون جنيه ، فزاد لحسابها أكثر من ٩ مليون جنيه وفي منها دين
الحكومة .

وقد وصلت هذه القيمة من الصادرات بفضل ارتفاع أسعار القطن اذ بلغ
٤١١٥٧٩٦١٢ جنيه . ويمثل المبلغ الخاص بالواردات ارتفاعا في الأسعار أكثر
مما يمثل زيادة في المقادير ، فاذا قابلنا معدل الأسعار التى استوردت بها

(١) الأهرام ٤ فبراير ١٩١٦ .

(٢) Récueil des doc. off. 12 Avril, 1917., Allenby : op. cit., p. 18.

(٣) المقطم ٢٤ أكتوبر ١٩١٦ .

(٤) المقطف ، ديسمبر ١٩١٦ ، ص ٥٨٣ ، فبراير ١٩١٧ ، ص ٢٠٦ .

(٥) The Egyptian Mail, Ap. 26, 1916.

الأصناف بمعدل أسعارها عام ١٩١٤ تكون الزيادة ٥٥٩٪ على سعر خشب البناء ، ٥١٢٪ للفحم ، ٢٧١٪ للأسمنت ، ١٠٠٪ للمنسوجات ، ٢٩٤٪ للحديد ، ولوجود الجيوش البريطانية أصبح وارد القمح والذرة ٦٩٤١١٧ جنيها فارتفع معدله عن السنوات السابقة (١) . وجاء عام ١٩١٨ فكثر الواردات والصادرات عن بقية سنوات الحرب ، فالأولى بلغت ٤٧٢٨٥٢٢٦ جنيها بينما الثانية وصلت ٤٨١٠٩٩٥٢ جنيها وعلل سبب ذلك أنه كان لا يزال في الاسكندرية حتى أول سبتمبر ١٩١٨ مقدار ١٠٦٠٠٠٠ فنطار من القطن المخزون قيمتها نحو ٧٥٠٠٠٠٠ جنيها ثم أن في الواردات احتياجات بملايين الجنيهات لحساب الجيش البريطاني (٢) ومن هنا كان الميزان التجاري في صالح مصر .

وأصبح واضحا أن اعتماد مصر ارتبط ارتباطا وثيقا في الصادرات والواردات على انجلترا ، إذ أعطت لنفسها حق احتكار صادرات مصر وخاصة القطن الذي ساهم بمبلغ ٣٨٧٥٠٠٠ جنيها من صادرات هذا العام (٣) .

وخلاصة القول أن فترة الحرب مرت على مصر وأثرت في حياتها الاقتصادية تأثيرا كبيرا ، فقد كان الميزان التجاري في صالحها بمعدل ١٣٩٤٣٣٠٠٠ جنيها ، وكان من نتيجة هذا رواج استثمار الأموال عند نهاية الحرب إذ بلغت حوالى ١٥٠ مليون جنيها (٤) وجهت الى ميدان جديد في اقتصاد مصر هو الميدان الصناعي ، وفي حقيقة الأمر فقد أرجع السبب في أن ميزان المدفوعات كان في صالح مصر أن أسعار القطن ارتفعت كما زادت الكميات المصدرة منه ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ما أنفقت القوات العسكرية في مصر إذ تراوح ما بين ٨٠ ، ٨٥ مليون جنيها (٥) . ومن خلال هذه السطور أمكن التعرف على أوضاع مصر الاقتصادية التي خلقتها ظروف الحرب القاسية .

-
- (١) الغرفة التجارية ، مايو ١٩١٨ ، ص ١٨٧ ، المختطف ، أبريل ١٩١٨ ، ص ٢٢٩ .
 (٢) National Bank : Assemblée general, 24 Mars 1919, p. 12.
 (٣) Crouchley : op. cit., pp. 175, 179.
 (٤) Ibid, pp. 80, 197. The Times, Jan. 21, 1919.
 (٥) National Bank, p. 52.

الفصل الثالث

الأوضاع الاجتماعية والمظاهر الثقافية

الخريطة الاجتماعية لمصر : الأجانب - كبار
ملاك الأراضي - المثقفون - التجار - العمال -
الفلاحون • أمراض المجتمع المصرى فى هذه
الفترة : الفقر - الجرائم - سلوك جنود
الامبراطورية • التيارات الثقافية : التعليم -
الصحافة - الفكر - المسرح •

الخريطة الاجتماعية لمصر

(١) الأجانب :

أثرت عناصر مختلفة في تشكيل المجتمع المصري وتركيبه ، فلم يكن أبداً مجتمعاً خاصاً بالمصريين ، بل ضم بين ذراعيه عناصر أجنبية استطاعت أن تلعب دوراً هاماً في تركيبه من ناحية وفي اقتصادياته من ناحية أخرى .

بتبعية مصر للدولة العثمانية وبكونها ولاية من ولاياتها تكونت في مصر طبقة الأتراك وأصبحت صاحبة المصالح الحقيقية فيها ، وبمجيء محمد علي تأصلت هذه الطبقة وأصبحت الطبقة الأرستقراطية الحاكمة لها امتيازاتها الكثيرة : فأغنياؤها يعيشون عيشة الترف والبذخ ، ويحتلون المناصب الكبرى في الحكومة والجيش . وكثيراً ما تمثلت هذه الطبقة بالأوروبيين وبعدت كل البعد عن مصر وعاداتها وتقاليدها ، وكانت ترسل أولادها يتلقون التعليم في أوروبا ويروون على النمط الأوربي .

وتلى طبقة الأتراك الأوروبيون المفامرون الذين جاءوا مصر يغترفون من أموالها ، وكفل لهم نظام الامتيازات حرياتهم فجمعوا الثروات الضخمة على حساب الشعب وشيدوا القصور وعاشوا عيشة الأمراء وأصبحوا من أصحاب المصالح الكبرى في الدولة ونالوا ثقة الحكومة إذ لم تقم هي بإيقاف هذا التيار ذلك لأن الضرائب العقارية قليلة أو معدومة ، والانتاج الزراعي الذي ينظمه الأجنبي يدر أينع الثمرات ، ولم تعمل الحكومة على القيام بتحويل وجهتهم إلى بيع أراضيهم للمصريين بل إن الرهونات العقارية كثيراً ما دعت الأجانب إلى الاستزادة من أملاكهم عن هذا الطريق ، وراح الألمان يتسللون إلى بعض الوظائف العلمية ورضى الإنجليز بذلك ليزلفوا إلى ألمانيا عقب احتلالهم لمصر . وأخذ الفرنسيون ينشرون ثقافتهم في المحاكم ودور التعليم والشركات ، واقتفى أثرهم في ذلك الإطاليون واليونانيون حيث تبادوا في الاستغلال حتى في أصغر الوظائف والصناعات ، وتركز النشاط الاقتصادي في مصر في أيدي الأجانب فسيطروا عليه .

واسنولى الانجليز على أهم المراكز والمناصب فى مصر ، اذ قامت السياسة الانجليزية فى أوائل عهد الاحتلال على استخدام عدد معين من الموظفين ليستشاروا ويساعدوا خصوصا فى دوائر المالية والرى ، وندريجيا أضيف اليهم مستشار قضائى ، وآخر للمعارف وبعدها للداخلية ، ثم عين مفتشون للأقاليم ، ثم ما لبث الأمر بأن اتسع نطاق الوظائف لهم فى الحكومة وازداد عدد الموظفين الانجليز زيادة مضطردة ، وأصبح الموظف المصرى آلة فى يد الانجليز عليه حق الاصغاء والتسليم ، وبقي الانجليز منفردين بتصريف شئون الدولة وبتوجيه سياستها ، والانجليزى المشورة منه نافذة وان جاءت فى قالب النصيحة ، وكانت الحكومة المصرية كما مهملا فالمستشار البريطانى يحضر جلسات مجلس الوزراء وهو صاحب الرأى المسموع .

أخذ الاستياء ينمو ويزيد ورأى المصريون الذين اتصفوا بالكفاءة أنه قد قضى على ترقيتهم الى أسمى المناصب فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن المنصب الذاتى يتقلده غير المصرى اذا خلا بل يتقلده على الدوام .

وفى حقيقة الأمر فقد خضعت المناصب الدنيا للمصريين ، وفصرت المناصب العليا على غير المصريين بصفة عامة ، وفى أثناء وجود لجنة ملنر فى مصر طلبت من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها الى بعض فى سنوات ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ فوجدت أن المصريين يشغلون من الوظائف الصغيرة نحو ثلثى ما كان راتبه عنها يختلف من ٢٤٠ جنيها الى ٤٩٩ جنيها وينحط نصيبهم من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيها ، أما الوظائف الكبيرة فان نصيب المصريين فيها لا يبالغ الربع ، وفى الوزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة والمواصلات كان نصيب المصريين من الوظائف الكبيرة فيها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون وواضح أن الاحتلال البريطانى كان يعمل عامدا على ابقاء المصريين فى حالة من القصور والعجز والاعتماد على الانجليز فى القيام بشئون الوظائف الهامة ، ومن ثم سيطروا تماما على شئون البلاد (١) .

وكون الأرمن جالية خاصة بهم ومارسوا العمل الاقتصادى وازداد عددهم بقيام الحرب حيث قاسوا من الاضطهادات فى تركيا والشام مما اضطرهم الى الهجرة لمصر فهى البلد الوحيد الذى كان يفتح ذراعيه لكل غريب يطلأ أرضه حتى أنه وصل فى يوم واحد أربعة آلاف أرمنى لاجئ (٢) .

وعن الجالية الشامية فجاءت الى مصر منذ عهد اسماعيل هربا من ظلم الحكم التركى فى الشام وخنقه للحريات وتضييقه على انتاج المطابع والفكر .

(١) تقرير اللجنة الخصومية ، ص ٢٤١ .

The Near East, October 1, 1915.

(٢)

فكونوا جالية في مصر على درجة كبيرة من النفوذ وخصوصا المسيحيين منهم ، وهذه الجالية لم تكن تستمد أهميتها من أعضائها بل من المراكز التي كان يشغلها أفرادها ، فكان معظمهم من الطبقة العليا وكبار رجال الدولة .

واحتضن الاحتلال السوريين ، اذ رأى أنه ليس باسنتاعته الاعتماد على المصريين من المسلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم في ذلك الوقت ، ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين الا في القليل ، ومن ثم فلم يبق أمامهم سوى السوريين ، فهم موظفون أكفاء يتقنون لغتهم ويقبلون أن يتعاونوا معهم فسدوا الفراغ لهم لذلك وصفهم اللورد كرومر في مذكراته بأنهم « منحة من السماء » وأنهم « خميرة البلاد » ووصلوا الى أعلى المراكز الادارية ، وكان منهم المحاسبون والصحفيون والتراجمة والجباة والمرابون .

وازداد أعداد السوريين في أثناء فترة الحرب فهاجروا الى مصر هربا من اضطهادات جمال باشا . ففي أقل من شهر وصل الى الاسكندرية ثمانية آلاف منهم (١) .

وتقول صحيفة « الاكسبريس » معبرة عن هذه الطبقة ومدى استفادتها من ظروف الحرب « ولقد نجحوا في التجارة والزراعة والصناعة . ففى الأسواق التجارية نجد السوريين في المقام الأول فهذا هو سمعان الشهير وسليم ، وفي بورصة ميناء البصل وبورصة الأوراق في الاسكندرية يوجد التجار المشهورين من السوريين الذين نجحوا في تجارة الحبوب والأقطان وأسسوا لهم المراكز المالية الخطيرة ، وفي الأشغال المالية البحتة نبغ السوريون وخصوصا في ادارة المصارف والشركات ، وكذلك في الزراعة ألفوا الشركات الزراعية حتى اشتغلوا بمهنة الخياطة وصناعة الأحذية والحلاقة والبقالة ، وبالفنون الأدبية كأصحاب المطابع والمجلات والجرائد وأرباب المكاتب العمومية ، وفي تجارة الخشب فقد نجح فيها عائلة كرم بسبب ارتفاع أثمان الخشب ، وكذلك أسعد باسيلي تاجر الخشب الذي ربح الكثير ، وكذلك الخواجة شكر الله الذي اشتغل في تجارة الحديد فربح في هذه الأيام بسبب ارتفاع أثمان الفحم والحديد وغيرهم وبأرباحهم اشتروا العقار والأطيان ، وذلك بعكس الوطني الذي اذا صادفه شيء من الربح يبعثه في الحانات ومنازل الدعارة واقتناء المركبات » (٢) .

أما عن اليهود ، فقد لعبوا دورا مهما في المجتمع المصري تمتعوا فيه بامتيازات عديدة وحينما اندلعت الحرب تعرضوا هم الآخرون في الشام لعنف جمال باشا ففروا الى مصر لاجئين اليها ، فوصل الى الاسكندرية عقب قيام الحرب ١٩٢٧ مهاجرا وصفهم أحد كتابهم « وصلوا الى مصر وهم يطوون

Le progrès Egyptien, 24 Jan, 1915.

(١)

(٢) الاكسبريس ١١ يونيو ١٩١٦ .

أحشاهم على الطوى ويعلمون على حجر الفضا ، فرفلوا فى بحبوحة النعيم والسؤدد مدى أربع سنوات متوالية » وبمجرد أن تدفق هذا السيل من المهاجرين تشكلت لجنة من كبار الرأسماليين من أبناء الطائفة اليهودية وقابلوا السلطان حسين كامل الذى أبدى من جانبه عطفًا شديدًا على اللاجئين ، وبادرت الحكومة المصرية بارسال أحد مفتشى وزارة الداخلية لدراسة أحوال اللاجئين واحتياجاتهم واقتراح مدى إمكانية مساعدتهم (١) ، ففتحت لهم مناطق القبارى والبلدية فى الشاطبى ومبنى الحجر الصحى ووضع تحت تصرفهم محطة الوردان ودار المحافظة فى رأس التين وغيرهما من الأماكن الحكومية (٢) .

وتولت الخزانة المصرية نفقاتهم حتى لقد أنشأت لهم المخايز الخاصة هذا فى الوقت الذى كانت تعاني فيه من شدة الأزمة . وعلى لسان أحد كتابهم يقول : « وقد ارتاح لهم المصريون أن يعيشوا فى أمان وأن يقيموا شعائرهم بحرية ، فقد بنى لهم معبدا ومستشفى فضلا عن أن المكان نفسه صحى وملائم للمعيشة وبه حدائق خضراء وطرق مرصوفة ونافورات مياه » (٣) ونعم اليهود فى أثناء هذه الفترة ، فتمتعوا بكافة حقوق المواطنين وبامتيازات أخرى لم يكونوا يحملون بها . وراحت معظم الصحف تنشر المقالات تنوّه فيها بالعذاب الذى قاساه اليهود . ومن معسكرات اللاجئين خرجت الفكرة التى تدور حول مساعدة الانجليز ضد الأتراك والمحاربة فى صفوفهم ، فتكونت منهم فرقة من أجل هذا الغرض (٤) .

واسنماد اليهود من ظروف الحرب وذلك لدرائتهم وكفاءتهم من الشئون الاقتصادية وعلى سبيل المثال فمنذ بداية الحرب تقول الشعب : « أخذ اليهود يطوفون فى الأسواق بمصر والأقاليم لالتقاط الجنيهاات الذهبية التى يجدونها بين يدى الجمهور أو لدى التجار ويدفعون عن كل جنيه أربعة أو خمسة مليمات زيادة على سعره الرسمى (٩٧٥ مليما) ولا جرم أن هؤلاء اليهود لا يدفعون هذه الزيادة الا مقابل الحصول على أكثر منها ، فاذا اسنمرت العملة الذهبية تتوارى عن العيون وهؤلاء الصيارفة يجدون فى أثرها فلا يبعد أن تصل قيمة الجنيه الانجليزى فى مصر الى ١٠٠ قرش أو أكثر » (٥) .

ومازس اليهود نشاطهم فى حرية تامة واستطاع بعضهم أن يصبح من

(١) أحمد محمد غنيم : اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧ ، ص ٢٢ .

Fargeon, M. : Les Juifs en Egypte, pp. 173-177.

Ibid, p. 177.

Ibid, p. 178.

(٥) الشعب ، ٢٧ أكتوبر ١٩١٤ .

دوى الاملاك والبعض الآخر احتكر بعض الصناعات مثل « صناعة السينما » فقد أسس « جوزيف موصيرى » فى عام ١٩١٥ شركة للسينما سماها « جوزى فيلم » أدارت دور سينما فى القاهرة والاسكندرية والسويس وبور سعيد ، وأقام « شيكوريل » ١٩١٥ مؤسسه خاصة بتصدير القطن وتسويقه الداخلى ثم أصبح عضوا فى بورصة البضائع وبورصة مينا البصل وعضو مجلس ادارة جمعية المصدرين ، و « الفريد كوهين » أسس فى عام ١٩١٤ « شركة التسليقات التجارية » التى انتشرت انتشارا واسعا وأصبحت لها وكالات فى لندن وغيرها من المراكز التجارية الرئيسية فى العالم (*) .

(ب) كبار ملاك الأراضى :

أما عن طبقة كبار ملاك الأراضى - وأعنى بهم ممن يملكون أكثر من خمسين فدانا ، وكان عددهم على حسب احصاء سنة ١٩١٤ = ١٢٤٨٠ وكانت مساحة الأراضى التى يملكونها تبلغ ٢٣٩٦٩٤٠ فدانا بمعدل ٤٣٩/ من مساحة أراضى مصر المنزرعة - ارتقى أغلبيتها فى أحضان الانجليز ، وبنى كرومر سياسته وخطته لحكم مصر على أساس دعم هذه الطبقة والاستعانة بها ، وأصبحوا بذلك أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، وكانت مبادئهم السياسية تنحصر فى المطالبة بالحياة النيابية والحكم الذاتى فى ظل الاحتلال البريطانى .

وبقيام الحرب اتبعت انجلترا سياسة قطنية خسر على أثرها طبقة كبار الملاك ، فمنذ البداية أخذ سعر القطن ينزل تدريجيا بسبب خوف مستوردى الأقطان المصرية فى البلدان الأجنبية من خلق الأسواق التى يبيعون فيها منتجاتهم ، وكان قد انخفض متوسط ثمن القطن الى ١٢ ريالا بعد أن كان ثمنه فى السنة التى سبقت الحرب ١٩ ريالا وقد تسبب عن ذلك خسارة جسيمة لأصحاب الأراضى ، ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا ، اذ ازداد طلب الدول الأجنبية على الأقطان المصرية وأخذت أسعارها تصعد من أول موسم ١٩١٥/١٩١٦ وتوقع ملاك الأراضى أن يعوضهم هذا الصعود بعض ما خسروه . ولكن الحكومة كانت قد حددت المساحة المنزرعة قطنيا بثلاث الزمام مما جعل كبار الملاك يصيحون فى طلب الغاء هذا التحديد وتم لهم ذلك فى ١٩١٦ ولكن فى يونيو ١٩١٧ حدد سعر القطن بـ ٢٣ ريالا ثم حرمت زراعته فى مصر العليا وقيدت زراعته بثلاث الأراضى القابلة للزراعة فى بساقى مصر ، ولم يلبث أن أصيب كبار الملاك فى موسم ١٩١٨ حين احتكرت الحكومة الانجليزية محصول القطن جميعه .

(*) أحمد محمد غنيم ، ص ص ٥٢ - ٥٨ .

من هذا نرى أنه بالرغم من الفائدة المحققة التي لا تنكر وجناها كبار الملاك بسبب ارتفاع أسعار القطن من جانب وارتفاع الأرباح الناشئة عن هذا الارتفاع في الأراضي الزراعية من جانب آخر إلا أنهم كانوا من أسد الفئات سخطا على الانجليز ، ذلك لأنهم تحكموا في أسعار القطن وفي احتكاره ولم يتركوا لهم فرصة التمتع بأقصى ما يمكن تحقيقه من هذه الأرباح التي أتت بها الحرب .

وسنحت الفرصة للرأسمالية المصرية الى الظهور والنمو تحت حماية الزامية اقتضتها ظروف الحرب ، فانخفاض أرباح الزراعة وانقطاع سيل رؤوس الأموال الأجنبية وتصفية أعمال الرأسماليين الأجانب من رعايا ألمانيا وحلفائها ، واغلاق بعض البنوك أبوابها واشتداد الحاجة الى صناعات مختلفة تسد حاجة الشعب والجيش المربط على أرض مصر . كل هذا أتاح للرأسمالية المصرية الفرصة للنزول الى الأسواق فارتفعت رؤوس الأموال المصرية في البنوك ارتفاعا سريعا وخاصة في البنك الأهلي والبنك الانجليزى المصرى ، فازداد الرصيد عام ١٩٢٠ ، الى ٣٥٥ مليون جنيه بينما كان عام ١٩١٥ قد وصل الى ٦٥ مليون جنيه (١) .

(ج) المثقفون :

المثقفون طبقة جديدة على المجتمع المصرى . أخذت في السو والازدهار في مطلع القرن التاسع عشر كنتيجة للاحتكاك الفكرى والحضارى بين المجتمع الاقطاعى المتخلف في مصر والحضارة الرأسمالية الغربية ، ولحركة النقل من الفكر الغربى في صورته المختلفة . فهي تمثل اذن الثقافة الأكثر تطورا ، وحرمت هذه الطبقة من وظائف الدولة التي كانت حكرا على الأجانب .

وزع المثقفون بين أصحاب المهن الحرة كالمحاماة والموظفين والدارسين وقد حلت هذه الطبقة محل مشايخ الأزهر وورثتها في دورها الوطنى القيادى للحركة الوطنية في مصر ، وتوزعت بين الحزب الوطنى وحزب الأمة وكانت غريبة في ديارها محرومة من شغل المراكز اللائقة بها ، ففي الوقت الذى كانت الوظائف تغلق الباب أمامهم كان الانجليز يشغلون الوظائف ويسدون عليهم الطريق : يقول ويفل عنهم « كانوا ينظرون الى أى وظيفة يشغلها موظف بريطانى على أنها يجب أن تكون من نصيبهم وخصوصا أنه أثناء الحرب انحط مستوى الموظفين البريطانيين رغم أن عددهم زاد خلال سنوات الحرب ومن رأى هؤلاء أن المساعدة البريطانية للمصريين قلت رغم أن تدخل الانجليز في شئونهم زاد ، فلما خابت آمالهم اتجهوا الى السياسة والصحافة » (٢) .

وبذلك تسربت الى أجهزة الدولة أسوأ العناصر البريطانية وأقلها كفاءة وأكثرها فسادا .

(١) Crouchley . op. cit., p. 77. أمين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ص ٤٨٩ .

(٢) Wavell : Allenby in Egypt, p. 38.

ووصل الأمر بنهاون الحكومة المصرية في حق المصريين أن وزير الأوقاف لبي طلب إنجلترا في تعيين أحد الانجليز في وزارته - كانت قاصرة على المسلمين - فعين مستر « جربنوود » رئيسا عموميا للهندسة المياحية بتفاتيح الأوقاف مدعيا عدم وجود أهل لهذا المنصب بين مواطنيه المسلمين الأكفاء (١) .

هذا بالإضافة الى أن الحكومة منحت الموظفين الذين استخدموا في الحرب مرتباتهم وقدمت المساعدات لعائلاتهم (٢) في الوقت الذي نحت المصريين عن أعمالهم بسبب الاقتصاد .

وفي أواخر أيام الحرب ازدادت متاعب هذه الطبقة ، ففي المدة بين ١٦ أغسطس ١٩١٨ وأول سبتمبر ١٩١٨ أى في ظرف يقل عن شهر واحد ، تقدم للقومسيون الطبي في لندن ١٣٣ شابا انجليزيا من راغبي التوظيف في مصر ، ونجح هؤلاء جميعا في الكشف الطبي ، فما كان على الحكومة المصرية الا أن تدفع ٣٠٠ جنيه رسم هذا الكشف ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة الى ايجاد أقسام جديدة في مصالحها لاستيفائه (٣) .

من هذا نرى كيف ضاقت سبل العيش في وجوه المثقفين بالإضافة الى ظروف الحرب القاسية التي كانت في حد ذاتها صورة ساخطة لما صاحبها من غلاء للأسعار وارتفاع في مستوى المعيشة وعدم دفع المرتبات والاستغناء عن الموظفين وما صاحب ذلك من تقييد للحريات بوجود الأحكام العرفية . وكثرت الشكاوى ورفعت الالتماسات الى السلطان من حملة الشهادات يطالبون فيها بالحافهم بالوظائف بعد أن امتلأت جدران المصالح بالاعلانات عن عدم وجود وظائف خالية وفيها يشرحون حالهم وما وصلوا اليه من بؤس وضنك (٤) .

وارتفعت أصوات المفصولين من وظائفهم بسبب الغاء تلك الوظائف أثناء فترة الحرب (٥) فنظرا لتوقف مشروعات الري والصرف فصلت الحكومة ٥٠٠ موظف من وزارة الأشغال فتقول السفير : « كان أمام الحكومة طريق آخر كإلغاء العلاوات والترقيات التي تمنحها باليمين وبالشمال ، وكان عليها أن تبحث في دوسيهات المستخدمين عن الذين ترقوا بسرعة البرق بفضل المحسوبية ، ان الذين فصلوا هم الوطنيون فقط » (٦) .

(١) العالم الاسلامي ١٧ مايو ١٩١٦ ، ص ١٠ .

(٢) Public Works Ministry, Archives, File no 87 11\1 A. Budget 1916-1917, December, 2, 1915.

(٣) الأهرام ٢٣ يناير ١٩٢٠ .

(٤) الديوان العالي السلطاني ، محفوظات ١٩١٦ ، ٣٠ أبريل ، ١٣ مايو ١٩١٦ .

(٥) Public Works Ministry, File no 8746/2, December 3, 1915.

(٦) السفير ٢٨ أكتوبر ١٩١٤ .

ومضت بقية الوزارات والمصالح على نفس المنهج هذا في الوقت الذي ريدت فيه رواتب الكثير ، فعلى سبيل المثال زيد راتب « يوسف قطاوى » ٢٠٠ جنيه فأصبح ما يأخذه في السنة الواحدة ١٠٠٠ ر. ١٠ جنيه كذلك زيد مرتب المستر « دارجون » المسنشار الزراعى والدكتور « ورنوك » زيادة كبيرة رغم أن رواتبهم عالية (١) وتقول الأكسبريس : « وأصبحنا نقرا فى أعداد مرتبات الموظفين العشرات والمئات بدل الآحاد ، والفضل فى هذا اليسر يرجع الى الذين نظموا الميزانية ، والفضل يرجع فى ذلك الى هؤلاء المستعمرين ، هذا اليسر الذى بات الموظفون يتنعمون به وهذا المال الذى زاد عن كفايتهم ، فأخذوا يشترون العقار والأطيان ورغم هذا يمدون يدهم للرشوة وظلم الناس ولا يهمهم اذا خربت الدنيا أو تلف المحصول أو عم الغلاء » (٢) .

وساءت حالة الموظفين لدرجة أن وزارة المعارف شهدت عريفا من عرفاء كتاتيبها كان قد أعلن بالاستغناء عنه فما كان منه الا أن دخل على المفتشين فى غرفتهم لا ليطلب أن يعاد الى وظيفته وبيده شهادته ولكن ليطلب حتى أن يعين فى وظيفة « فراش كتاب » لأن وراءه ثمانية أولاد يكون جوعا (٣) .

ثم رأت الحكومة أن تستقطع من الموظف الذى يزيد مرتبه على ١٥ جنيها ربع المرتب والذى يزيد مرتبه على ٥٠ جنيها ثلث مرتبه ، ثم قرر قومسيون بلدية الاسكندرية توفير المستخدمين الذين لا يزيد مرتب الواحد منهم على ١٤ جنيها فى الشهر بحجة الندابير الاقتصادية ، وذلك رغم أن بلدية الاسكندرية أكثر موظفيها يتراوح مرتب الواحد منهم بين ٤٠ جنيها ، ١٠٠ جنيه فى الشهر ، هذا فى الوقت الذى أعطت فيه بلدية الاسكندرية عائلة « نورسا بك » منحة مالية لا مسوغ لمنحها قدرها ١٢٠٠ جنيه (٤) .

وساءت حالة الموظفين ، فعلى لسان أحدهم « اننا لم نذق طعم اللحم منذ مدة سنتين وقد بعنا جميع ما نمتلكه حتى قضت أننا نلبس بدلة الحكومة على الجسد دون لباس ولا قميص » (٥) .

وشارك الطلبة الموظفين فى بؤسهم ، وكان الوضع الاجتماعى لهم ،

٠ (١) الاخبار ٢ مايو ١٩١٥ ، الافكار ٤ أكتوبر ١٩١٥ .

(٢) الأكسبريس ١٣ ابريل ١٩١٧ .

(٣) المؤيد ٢٥ يوليو ١٩١٥ .

(٤) الأهرام ٢٩ أغسطس ١٩١٤ ، ٢٣ فبراير ١٩١٥ .

(٥) الديوان العالى السلطانى ، ٢٩ مايو ١٩١٦ .

يدفعهم للشورة والعمل السياسى ، وفيما يختص بأولاد الأغنياء الذين تلقوا تعليمهم فى الحاج ، فهؤلاء عند عودتهم الى بلادهم سرعان ما يرون أنفسهم محصورين فى نطاق ضيق بالنسبة لما يمكن أن يقدموه لأنفسهم ولبلائهم ، أما الذين يتعلمون فى داخل بلادهم ، فقد كان معظمهم من الطبقة الوسطى ، وبعضهم من عائلات فقيرة جدا تعاني صعوبات بالغة فى سبيل اكمال دراستهم(١) ، وحتى بعد اكمال دراساتهم فلم يكن ثمة ضمان بأنهم سوف يلتحقون بعمل ملائم وذلك بسبب مزاحمة الأجانب لهم ، وحتى اذا توظفوا فهناك حائل بينهم وبين الترقى للمناصب العليا . وهذا الوضع الاجتماعى لم يكن ينطبق فقط على طلبة المدارس العليا كالتب والحقوق والهندسة وغيرهم انما ينطبق أيضا على تلاميذ الثانوى .

وبدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة بأنشاء نادى المدارس العليا عام ١٩٠٥ ، وكان هذا القطاع الشعبى يمثل لمصطفى كامل مثلا صالحا وتربة خصبة ، ولما قامت الحرب وفرضت الأحكام العرفية أقفل نادى المدارس العليا ، وكسبت الصحافة ، وتأجل انعقاد الجمعية التشريعية ، ثم أعلنت الحماية البريطانية على مصر ، فنتج عن هذا الكبت الشديد أن تحولت المدارس والجامعة الى ميادين للمناقشات السياسية يتحدث فيها كبار الطلبة أمام صغارهم من خيانة حكامهم لمصر (٢) . وظهر أثر ذلك عندما أراد السلطان حسين زيارة مدرسة الحقوق فقد اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد - ١٨ فبراير ١٩١٥ - فكان هذا الاضراب شبه مظاهرة ضد الحماية (٣) .

وهكذا اهتم الطالب المصرى بالسياسة ، وأصبح من النادر أن يوجد المثقف الذى يتناول أى موضوع دون أن يعرج الى الحديث عن العبودية السياسية لبلاده وامتلاء القهاوى بالطلاب رددوا فيها شعاراتهم وأثروا تأثيرا قويا على السامعين الأقل حظا من الثقافة والتعليم ، وكانت محاولتنا قتل السلطان حسين تلقى تأييدا وموافقة من طلاب المدارس العليا الذين كانوا يتحدثون فيما بينهم عن القائمين بها بوصفهم أبطلا وطنيين (٤) . ولهذا فإنه عندما انتهت الحرب كان المثقفون أول من فجر الشرارة الأولى لشورة . ١٩١٩ .

Laqueur W. : Communism and Nationalism in the Middle East, (١)
p. 13.

Elgood : The Transit of Egypt, p. 220. (٢)

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ص ٢٤ ، ٢٥ .

Elgood : op. cit., pp. 213-221 . (٤)

(د) التجار :

سيطرت العناصر الأجنبية على النشاط الحارى ولم تترك للوطنيين سوى الاعمال البسيطة وحتى البيع بالقطاعى استولت عليه ، فالبقالة كانت حكرًا يونانيا ، والمنسوجات الصوفيه والقطنيه والمياضات والفحم احتكارا انجليزيا والسجائر اختص بها الأرمن والمشروبات الروحية اشهر بها اليونانيون والايطاليون . أما تجارة الغلال فقد كانت فى أبداً مختلفة ، ومع انه يوجد مئات من الحوانيت الصغرى التى يملكها مصريون الا ان تجارتها غبر رائجه لان اصحابها لم يكونوا يقدرّون الأساليب العلمية الحديثة (١) .

ومع قرب أجل الحرب أحس التجار الأجانب بها فأكثروا من شراء البضائع بأثمان بخسة وكفوا عن البيع بعد أن أودعوها لوقت الحاجة لكسبوا المبالغ الطائلة ، فعلى سبيل المثال : « بعد انقطاع ورود الدقيق من روسيا وفرنسا عن بور سعيد اجتمع تجار الدقيق وكلهم ولا شك من الأجانب اليونانيين وتداولوا فى الأمر خفية وقر قرارهم على ارتفاع الأثمان ارتفاعا باهظا لم يسمح به من قبل لعلمهم أن الطلب كثير والعرض قليل والمصرى محتاج الى ذلك فيجب عليهم حسب شروط الاجتماع أن يتحكموا فى المصريين وأن يمتصوا دماءهم . كل ذلك لأن التجارة بأيديهم والمصرى بعيد عن الاشتغال بها ، كل ذلك لأن رؤوس الأموال التى بمصر هى أجنبية ، كل ذلك لأن المصرى لا يشتغل الا بالتجارة البسيطة » (٢) .

وتمضى الصحافة لتعطينا صورة واضحة عن تحكم التجار الأجانب واحتكارهم للتجارة ابان فترة الحرب حتى أن محافظ القنال جمع قناصل الدول التى ينتمى اليها هؤلاء التجارة للحد من جشعهم وجبروتهم وللتقليل من هذا الغلاء الفاحش (٣) .

وأرجع السبب فى أن التجارة الوطنية فى يد المصريين تختلف عنها فى يد الأجانب ذلك لأن التجار الوطنيين لا جامعة لهم ولا اتفاق ولا تضامن بينهم . وبأن هذا أدى الى خسارتهم وفوز الأجنبي عليهم ، لدرجة أن الأمر كان يصل الى أن الواحد منهم كان يسعى لدس الدسائس لزميله عند المصارف حتى يعرقل أعماله ويوقف حركة أشغاله (٤) .

وقد أقرت لجنة التجارة والصناعة فى تقريرها بأن التجارة الوطنية تفتقر الى كثير من وجوه التقويم والاصلاح .

(١) مليكة عريان : المرجع السابق ، ص ص ١٩ ، ٢٠ ، ١٤٦ .

(٢) الشعب ١٧ أغسطس ١٩١٤ .

(٣) الاهرام ٧ أغسطس ١٩١٤ .

(٤) الاكسبريس ٢ ابريل ١٩١٦ .

وضغطت الحكومة منذ بداية الحرب على طبقة التجار المصريين ، فكثيرا ما نزعمت ملكياتهم ، فعند اعلان الحرب أصدرت الحكومة « المورatorium » - تأجيل الدفع - فكان ذلك لمصلحة البنوك ولمصلحة المالىين الأجانب ، وأخذت هذه البنوك وهؤلاء المالىون يدفعون الأمانات على أقساط وبأجال حتى انتهوا من خطر الافلاس ولما سلمت البنوك وسلم المالىون مما بهددهم رفعت الحكومة المورatorium وصرخ التجار وأعضاء الغرفة التجارية فلم تسمع ولم تجب ، ولما جاء دور التجار وحلت الكمبيالات والأقساط التجارية التى كان حسابها معمولا على وقت غير هذا الوقت ارتبكت السوف التجارية التى أخذت فى طريقها عدة محلات وأعلنت بسببه عشرات التفاليس .

وبالرغم من ذلك فان الثلاث سنوات الأخيرة من الحرب أفادت التجار ، فاحتياجات تموين القوات البريطانية وانتعاش تجارة السوق المحلية زادت من نشاطهم فسدت ديونهم وخلصت رهوناتهم ، وارتفعت رؤوس الأموال المصرية فى البنوك واستثمرت فى اقامة المشروعات التجارية (١) .

ودعت لجنة التجارة والصناعة بضرورة العمل على نهضة التجارة الوطنية وتحسين حالة التجار ، هذا وقد سرت روح النقابات بينهم ، ولعبت الغرفة التجارية دورا مهما فى الحث على انشائها ، فدعت تجار الغلال فى ٨ يربو ١٩١٧ لتأليف نقابة تضم شملهم وتوحد كلمتهم (٢) وفعلا أتم تجار الغلال فى الاسكندرية وسائر القطر تشكيل نقاباتهم الرئيسية وفروعها فى الأقاليم . وانتخبوا لها الرئيس العام وهو مراقب التموين ورؤساء الفروع ، وهم من تجار الحبوب ، وكذلك أعضاء النقابة العامة وأعضاء النقابات الفرعية وجميعهم من تجار الغلال المصريين أصحاب الدراية والخبرة فى تجارنهم ، وأتمت النقابة الرئيسية بالاشتراك مع نقابات الأقاليم وضع قانون النقابة العامة وشمل تعيين وظيفة هذه النقابات واختصاصها ووظيفة النقابة الرئيسية واختصاصها ، وأوضح هذا القانون كيفية تشكيل النقابات ولجان التحكيم وإبان اختصاص هذه اللجان وعين الأبواب التى تحصل منها النقابات على نفقاتها وفرض على كل نقابة وضع ميزانيتها السنوية وخصصت لها ٨٠٪ من الايراد ، ٢٠٪ تعطى للنقابة الرئيسية ، وعين القانون اختصاص لجنة التحكيم التى تنظر فى الخلاف.

(١) Grouchley : The investment of foreign capital in Egyptian and public debt, pp. 76, 160.

(٢) الغرفة التجارية ، يونيو ١٩١٨ ، ص ٢٣٥ .

الذى يقع بين التجار وبعضهم وطريقة الحكم فى هذا الخلاف ، ورات النقابة ضرورة انشاء مجلة خاصه بها تنشر كل ما يهم تجار الغلال (١) .

وتبع ذلك أن شعر أصحاب المطاحن بأن نقابة تجار الغلال سنكون لها السلطة عليهم وستمنح الاشراف على أعمالهم والترخيص بالعمل لكل صاحب مطحن أو وابور فأسرعوا فى المباحثة والمداولة لأجل انشاء نقابة لهم نحميهم من هذه المراقبة . وأمام هذه الحركة النظامية شعر الخبازون أنه يستحيل عليهم البقاء بغير نقابة رسمية لطائفتهم مع تشكيل نقابتي تجار الغلال وأرباب المطاحن ، فاجتمعوا واتفقوا على تأسيس نقابة لهم ندافع عن مصالحهم وتتعرف لجنة التمويل بها رسميا (٢) .

هذا وقد خلقت ظروف الحرب طائفة من أغنياء الحرب من التجار ، وفى الواقع فانه عندما قررت انجلترا اتخاذ الاسكندرية قاعدة حربية لحملة غاليبولى فى أواخر عام ١٩١٥ دب فيها النشاط الاقتصادى وأدركت الرواج واليسر بصفة اجمالية بعد أن طفق الجنود يتواردون عليها ودارت فى أسواقها ومنازلها حركة التوريدات والأشغال المختلفة للغرض العسكرى وانعكس ذلك على بعض من التجار فتكون ما يمكن أن نطلق عليه « أغنياء الحرب » ، فتقول صحيفة الأخبار « من نتائج الحرب أن كثيرين قد ربحوا مالا كثيرا بواسطة متاجرتهم مع الجيوش المحاربة ، وقد كان معظم هذه الأرباح ليس بالقليل فأتى بعض الناس وربح بعضهم ربعا ما كان يحلم به ولا يخطر له ببال (٣) » .

واغتنى تجار الحديد وربحوا أرباحا طائلة ، فعلى سبيل المثال أن أحد تجار الحديد كان يملك قبل الحرب حديد الكمر « لتسقيف المنازل وحديد مطروف » ما يقرب من ٤٠٠٠ طوينلاطه ، وكان ثمن الحديد قبل الحرب يتراوح بين ستة وسبعة جنيهات على كل طوينلاطه . وبانقطاع الوارد واحتياج الجيوش البريطانية باع الطوينلاطه ب ١٨ جنيها وربح من البضاعة الموجودة لديه ٤٠٠٠ جنيه (٤) .

وراجت حركة الأخذ والعطاء ، ولم يبق محل تجارى لم يتعهد للجيوش بتوريد الملابس أو الأدوية أو المأكولات أو علف الماشية ، وباع أصحاب شواذر الخشب أكثر ما عندهم بأضعاف أثمانه لأن السلطة أخذت كميات وافرة منه بعضها استعملته فى عمل زرايى وأكشاك للخبول والجنود ،

(١) الاكسبريس ١٨ أغسطس ١٩١٨ .

(٢) التجارة ١٣ يناير ١٩١٨ ، الاكسبريس ١٥ سبتمبر ١٩١٨ .

(٣) الاخبار ٢٣ مايو ١٩١٦ .

(٤) وادى النيل ٢٥ يوليو ١٩١٥ .

وبعضها أرسلت الى الدردنيل لهذا الغرض ، ولهذا قل وجود صنف الخشب وارتفعت أثمانه الى ثلاثة أضعاف ، والذين ربحوا أكثر من الجميع متعهدو توريد علف المواشى وخصوصا صنف الشعير ، فان هؤلاء المتعهدين باعوا المسلطة كميات عظيمة من هذا الصنف بأثمان عالية فربحوا من هذه التجاره مبالغ وافرة (١) .

وكان تجار الفلال والدقيق أيضا أكثر الناس ربحا بسبب امتناع وارد الدقيق والحبوب من الخارج وزيادة الطلب على المحصول سواء من المصريين أو من الجيش ، وكان من بين الرابحين أيضا تجار الماشية والخضار والالبان وأصحاب المقاهى والحانات وتجار الكحول ومعامل الدخان والسجائر المصرية .

وارتفعت الأرباح سببها لذلك وبالتالي ارتفع مسنوى الأثمان ونفقات المعيشة وأصبح التضخم النقدي من الخصائص الواضحة والمسيطره على الاقتصاد المصرى مما أثقل كاهل الطبقات الفقيرة وذوى الدخل المحدودة التى لم تستفد من ظروف الحرب هذا فى الوقت الذى أصبح أغنياء الحرب فى عداد الأمراء بما جمعوا من ثروة هيات لهم الجاه والرفاهية والقصور الفخمة والمركبات ، ولم يشعروا بالآزمة بل استفادوا منها فى التى أوصلتهم الى هذه الدرجة من الغنى واليسر ، وأصبح لا حديث للمجالس الا حكايات أغنياء الحرب التى رفعتهم من حضيض الذل والهوان الى أوج العزة والسعادة ، فبعد أن كان أحدهم يسكن فى منزل حقير ببضعة ريالات فى الشهر أصبح يساوم أرباب العقار فى مشترى عقاراتهم بألوف الجنيهات . حتى نساء التجار الذين ربحوا مع الحرب أصبحن يركبن المركبات الخاصة غارقات فى الحرير بعد أن استبدلن الخلاخيل الفضة بالذهب (٢) .

وراح محمود بيرم التونسي يقول تحت عنوان : « ايه نابنا بعد الحرب » .

بعد الحروب الى هدت قلبنا الموجوع
طلع منابنا شوية خردوات وبتنوع
وكام جباردين مشمع نصهم مخروع
وجنبهم ربعميت مليون جنيه مطبوع
وكام حمار حرب أصبح بالغنى مروع
وجيش بنات اسمه أوتيسسات يقوده الجوع (٣)

ورغم هذا فان الفائدة الكبرى من نفقات الجيش البريطانى عنادت على الأجانب ، اذ أن أرباح الوطنيين لا توازى ربع أرباح الأجانب ، فالأشغال

(١) الاكسبريس ١ أغسطس ١٩١٥ .

(٢) نفس المصدر ، ١١ أغسطس ١٩١٨ .

(٣) محمود بيرم التونسي : ديوان ، ج ٢ ، ص ٢٩ .

التجارية المهمة في يد الأجانب وحدهم ، فهم الذين أفادوا افادة كبيرة سواء من ارتفاع الأسعار أو من التعهدات الكثيرة التي قاموا بها للدوائر والمصالح قمحلات « ديفس براين ، لندن هاوس ، شالون ، هانو ، صيدناوى » أخذت تشتغل للجيش ليل نهار ، ونفذت جميع الأدوية من مخازن العطارة ، وباعت محلات عطارة « دلمار وغناجه وجاليتى » بألوف الجنيهات وبأمان مضاعفة لأن السلطة العسكرية كان يهملها الحصول بسرعة تامة على العقاقير المطلوبة للمستشفيات .

(هـ) العمال :

شهدت مصر في الخمسة عشر عاما السابقة للحرب حركة عمالية على درجة طيبة من الوعي ساعدت على قيامها الظروف السيئة التي كانت تعمل فيها الطبقة العمالية ، بالإضافة الى وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، فمنذ أوائل القرن العشرين أخذت المشروعات الخاصة والحكومية تنتشر في مصر وترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين فيها ، وكانت ظروف عملهم صعبة حيث أن الأجور ضئيلة وساعات العمل طويلة ، وليس هناك ما يؤمنهم ضد الشيخوخة وإصابات العمل اذ لم يكن هناك تشريع صناعي لتنظيم أمورهم ، ولهذا شعروا بوجوب تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم ، وكون العمال الأجانب مع المصريين نقابات خاصة بهم وبالتالي أصبح هناك وعي نقابي بين صفوف العمال .

وبإعلان الحرب تمخض أمران هامان فيما يختص بالطبقة العاملة ، أولا زيادة أفرادها نتيجة للنشاط الصناعي الذي نهض إبان الحرب ، وللعمل في السلطة العسكرية ولسفر العمال الأجانب ، ففي الإحصاء سنة ١٩٠٧ كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ ٣٥٦٤٢٠ وذلك الى جانب ١٠١٠٢٦ يعملون في النقل . وقد ارتفع هذا الرقم عام ١٩١٧ الى ٤٨٩٢٩٦ بخلاف عمال النقل الذين بلغ عددهم ١٥٠٦٣٣ عاملا فيكون المجموع ٦٣٩٩٢٩ عاملا (١) . ثانيا انتكاس الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العمالية ، وذلك نظرا للإجراءات التي اتخذتها إنجلترا منذ وقوع الحرب ، كقانون التجنيد وإعلان الأحكام العرفية وتقييد الحريات وتعطيل الجمعية التشريعية وإعلان الحماية وما صاحب ذلك في تشديد الرقابة على المصريين ، كل هذا الإجراءات شلت العمال وجردتهم من أسلحة العمل الجماعي وترتب على ذلك إغلاق دور النقابات بناء على أمر الحاكم العسكري البريطاني فتوقفت الحركة العمالية توقفا تاما خلال الحرب (٢) .

(١) مليكة هريان : المرحع السابق ، ص ٨٩ .

(٢) الوقائع المصرية ٢ نوفمبر ١٩١٤ .

وتعرض العمال في هذه الفترة للظلم والاستغلال حتى أصبحت ساعات العمل تصل الى اثني عشر ساعة على وجه العموم (١) ، هذا بالإضافة الى أن التضخم ضرب العمال ضربة قاسمه . ومضت إنجلترا تنفذ سياستها نجاة هذه الطبقة ، وكان كثير منها من أتباع الحزب الوطني ، فقامت حملة اعتقالات واسعة ضد رجال هذا الحزب كما هاجمت مقراته وأنديته العمالية ومدارس الشعب التي أنشأها للعمال وضبطت أوراقها ودفاترها وسجلاتها ، وكان من أبرز رجال الحزب الذين اعتقلوا أو نفوا أو حددت اقامتهم عدد من العناصر الوثيقة الصلة بالطبقة العاملة والعاملين في الحقل النقابي وخاصة في نقابة الصنائع اليدوية وفروعها ونقابة عمال الترام أمال : أحمد لطفى بك عضو شرف جمعية عمال ترام القاهرة . وأحمد أفندي رمضان زيان رئيس نقابة المصانع اليدوية بالاسكندرية ومحمد عوض جبريل سكرتير نقابة المصانع اليدوية بالاسكندرية (٢) .

ومع بداية الحرب ، وتلك الظروف الاقتصادية التي قابلتها مصر خلقت مشكلة كبيرة عان منها العمال المصريين وذاقوا الأمرين وهي « البطالة » ، فمنذ اللحظة الأولى للحرب رأى أصحاب الأعمال توفير العمال ، فقد وقفت الحركة التجارية ورحل رعايا الدول الأعداء وصفت أعمالهم ورأت الحكومة الاقتصاد فأعطت الأوامر للوزارات بالاستغناء عن العمال .

ومنذ السادس من أغسطس توقفت أعمال الشحن والتفريغ « فبعد أن فرغ الحمالون مشحون الأربع بواخر التجارة الانجليزية والنمساوية والفرنسية ، أصبحوا الآن من غير عمل أما الشحن فقد منع تنفيذا لقرار الحكومة بمنع تصدير المواد الغذائية الى الخارج ، فبذلك وجد ألف عامل في الحال بدون عمل » (٣) .

ولم تكن وقوف حركة العمال هذه قاصرة على عمال الميناء والجمر والمخازن والسكك الحديدية وشركات الفحم والنقل ولا على الذين يرتزقون من حركة السفن التي بطلت من جراء الحرب ، فهذه الأعداد من العمال لا تذكر بالنسبة لباقي جيوش العمال الذين يشتغلون في المدن وضواحيها كعمال البناء والورش والمصانع والمعامل والأنوال والمغازل والمحاجر ، فقد كسدت الحركة في جميع هذه الأعمال وأصبح عمالها الذين يعدون بالآلوف لا يجدون لهم مصدرا للرزق ولا مجالا للكسب والتعيش هم وعائلاتهم .

ويصف الحالة مراسل المؤيد فيقول : « ذهب اليوم الى صديق لي يشتغل

^١Laqueur : op. cit., p. 25.

(١)

(٢) أمين عز الدين : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(٣) السفير ٨ أغسطس ١٩١٤ .

سواقي المياه والطناير التي يحتاجها الفلاحون لزراعة وري أطيانهم ، فوجدت أبوابها موصدة وعمالها جالسين على بابها وعلى وجوههم علامات الحزن والكدر ، ومررت بجملته ورش ومصانع تشتغل بسبك الحديد وصنعها وعمل الآلات للزراعة وأدوات الحرث والفلاحة فوجدتها موصدة الأبواب أيضا والبؤس مخيما على ربوعها ، في عدة شوارع في المدينة وضواحيها وأقسامها . أن العمارات التي كان يشتغل أصحابها باتمامها قد أبطل العمل فيها وجف ما حولها من مونة ومررت بشواطئ البحر فرأيت أكثر قوارب الصيد بلا عمل والصيادون يشكون من كساد الحال وقلة اقبال الناس على شراء السمك وانصرافهم لكل موارد الغذاء الرخيصة ، ورأيت في مواقع عربات الركوب مئات من المركبات لا تخرج المركبة من الموقف الا كل بضع ساعات مرة ولا يجد سائقوها اقبالا كما كانوا يجدون من قبل ، فأين تذهب كل هذه الجيوش من هؤلاء العمال البائسين الذين كانوا يشتغلون في تلك الأعمال المتنوعة أيموتون جوعا أم يسعون لطلب الرزق وسد رمقهم ورمق أولادهم من باب يتيسر لهم حلال كان أم حراما ؟ (١) .

ولم يكدهم أسبوع على قيام الحرب حتى كان هناك أربعة آلاف من العمال طردوا من معامل السجائر وشون البنوك ومخازن التجار ، وكانوا في حالة يرثى لها « وقد يجدهم الانسان على القهاوى وفي منعطفات الطرق يشكون ويبكون ولا يعرفون كيف يتصرفون » (٢) . وارتفع عددهم فجأة فوصل في ١٢ أغسطس ١٩١٤ الى عشرين ألفا من العمال العاطلين وهم عمال مخازن الأخشاب والفحم وعمال شركات المكابس ، وجميع عمال مينا البصل والعربية وعمال شركات البناء من بنائين وفعله ، ووفرت شركة الترام الأعداد الكبيرة هي الأخرى ، وفي الاسكندرية أصبحت جهات باب سدره وكوم الشقافة والقبارى وكفر عسرى وكرموز وراغب مزدحمة بهؤلاء العمال العاطلين (٣) . حتى أصحاب عربات الركوب استغنوا عن عمالهم ، وبعض المصانع كمصانع السجائر والمحلات التجارية انقصت مقادير الأعمال الموزعة على عمالها الى النصف ثم الى الربع حتى أصبح العامل لا يكسب في شهره ما يكفيه مؤونة الأسبوع . وقد قلل هذا من حركة الدفع فالعامل لم يعد في وسعه أن يفي دينه للبدال والخباز وغيرها . ولا حتى أن يدفع أجرة منزله (٤) .

وكثرت فئة المتعطلين بسبب وقف حالة المعمار لدرجة أنهم أصبحوا متسولين في الأزقة والطرق حتى بلغ الأمر أن اعتدى شخص منهم على سيدة

(١) المؤيد ١٦ أغسطس ١٩١٤ .

(٢) الأمال ٩ أغسطس ١٩١٤ .

(٣) نفس المصدر ١٣ أغسطس ١٩١٤ .

(٤) الأهرام ٢ أغسطس ١٩١٤ .

أجنبية أثناء سيرها في الطريق بأن اختطف من يدها كيس نقودها فقبض عليه وسيق للقسم وظهر من التحقيق أنه من الصناع المروتين (١) ، ويقول مراسل صحيفة الوطن : « حدثني صديق لى عاد من الثغر - الاسكندرية - قال : كنت جالسا بغرفة بوليس أحد الأقسام وإذا بالشرطي آت برجلين أحدهما من أصحاب الحرف والثاني صاحب مخبز ، فادعى صاحب المخبز على خصمه بأن طلب منه خبزا فأرسله اليه مع تابعه الى المنزل فأخذه منه عنوة ولم يدفع له الثمن وبين له أنه الآن بلا عمل وليس معه ما يدفعه ، وعندئذ بدأ المتهم يقص على معاون البوليس مبلغ الشقاء الذي حاق به فقال : من يوم أن استغنى عني وأنا أبيع أثاث منزلي قطعة قطعة لأسد بالثمن رفق أطفال صغار وزوجة ، ولما لم أجد ما أبيع وسمعت صراخ من حولى من ألم الجوع ، دفعنى الضيق الى التحايل على صاحب المخبز بمثل ما فعلت ، ثم خنقته العبرات وأخذ فى البكاء ، وقال انه يطلب عملا يرنق منه لأنه ليس من الكسالى ، فدفع المعاون ثمن الخبز من جيبه ، وعاون الرجل بشئ من المال » (٢) .

ولم تستطع أى نقابة من نقابات العمال أن تساعد فى حل هذه الأزمة ، فهي معطلة واكتفت بأسلوب الالتماس واستشارة العطف بعد أن كان أسلوبها قبل الحرب هو الاعتصام والاضراب . فهذه صيحة من سكرتير نقابة طنطا « الجاشنجى » الى الأغنياء والجمعيات الخيرية والحكومة تقول : « فى مدينة طنطا وحدها ما يزيد على الألف عامل وهم عاطلون من الأشغال ولا غلو فى ذلك فجلبهم من طائفة المعمار وقد أوقفت الأعمال المعمارية كلها . ولقد وفرت سكة حديد الدلتا أيضا فوق الخمسين عاملا ، وألصقت اعلانا من أول هذا الشهر بإدارتها تعلن عمالها جميعا بأنها خصمت من أجرتهم نصف شهر فيشتغل العامل نصف يوم فقط ، وفوق ذلك أيضا عمال سكة حديد الحكومة ، والإشاعات التى تنهال عليهم من وفر العمال ، ناهيك بعمال السجائر عندنا وعمال المحال التجارية الجارى التوفير فيهم ، وأن فوق المائتى حانوت من حوانيت الصناع الصغرى على وشك الغلق لقلّة الأعمال ، ولذلك انهال الصناع على دار النقابة يثنون ويشكون سوء الحال ، والنقابة طالبة اعانتهم » (٣) .

ورفعت نقابة عمال الصنائع اليدوية فى الاسكندرية الى حسين رشدي العريضة التالية « نحن أعضاء مجلس ادارة نقابة عمال الصنائع اليدوية بالاسكندرية جئنا بهذا لنشرح الحالة السيئة التى وصل اليها العمال فى الظروف الحاضرة ، فقد وصلت الى النقابة عرائض من آلاف الصناع العاطلين يشكون فيها من الضنك والفاقة ويطلبون الاعانة منها ومساعدتهم .

(١) ديوان مصة سنية ، صادر عربى ، سجل رقم ١٤٦ .

(٢) الوطن ٢٨ أغسطس ١٩١٤ .

(٣) العدل ٦ أغسطس ١٩١٤ ، الشعب ١٩ أغسطس ١٩١٤ .

بتقديم ما يقتانون به هم وعائلاتهم ، وبما أن النقابة نظرا لجدائه عهدا لبس في مقدورها اعانة هذا الجيش الجرار الذي يقدر بعشرات الآلاف ونطلب نأليف لجان عامة تجمع التبرعات من القادرين لكي يعطى كل عامل ما يكفيه لسد بعض مطالبه الضرورية أو صرف جزء من أموال الأوقاف الخيرية ووضعها تحت تصرف هذه اللجان « (١) » .

وعمال السجائر في القاهرة الذين طالما استخدموا سلاح الاضراب قبل اعلان الحرب نراهم أمام هذه الظروف يكتفون بالاستعطف الى الصحف . فعند أرسل بعضهم رسالة الى الأهرام تقول : « نحن لفافى السجائر اجنمعنا اليوم وعدنا نحو الثلاثة آلاف وانتخبنا منا وفدا فابل سعادة محافظ القاهرة وعرض على سعادته سوء مصيرنا ، فأجاب سعادته للوفد انه لايتسنى له عمل أى شئ الآن ونحن نلجأ الى الأهرام خادم الانسانية » (٢) .

ومس الضرر المقاولين ، فالبنوك قطعت عنهم تلك المبالغ التى اعادت أن تمدهم بها فى مقاولاتهم ، ثم توقفت وزارة الأشغال العمومية عن أعمال الحفر والردم وسائر الأعمال العمومية وبذلك أصبح لديهم أربعون ألف عامل متعطل (٣) .

وهاجرت أعداد كبيرة من هؤلاء العمال العاطلين من الاسكندرية وبورسعيد والأقاليم الى الوجه القبلى لعلها تستطيع أن تجد ما تسد به رمقها . وقامت الحكومة بتفسير حوالى ثلاثة آلاف من هؤلاء العمال « الصعايدة » العاطلين العاملين حمالين فى الميناء الى بلادهم محاولة لتخفيف الأزمة وخوفا منها على الأمن العام ، كذلك رحل من دمنهور حوالى ١٩٠٠ الى الصعيد ، وبهذا بلغ عدد « الصعايدة » الذين عادوا الى قراهم حوالى السبعة آلاف (٤) .

ورغم هذا فلم تحل الأزمة ووصل الأمر بهؤلاء العمال أنه فى يوم ٢٦ أغسطس ١٩١٤ بالاسكندرية ، وفى شارع مسجد الحضرى وأمام خباز بدأ فريق منهم يساوم هذا الخباز ، فما كان من الآخرين بعد أن رأوا الخبز قريبا منهم ، وهم يطلبونه لأنفسهم وأولادهم فلا يجدون الدرهم الذى يشتروته به ، فاندفعوا مرة واحدة على المخبز « فقلبوا عاليه سافلا وأخذوا من عيشه كل ما يجدون » (٥) .

(١) الأهرام ٢ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢) نفس المصدر ٣١ أغسطس ١٩١٤ .

(٣) نفس المصدر ١١ أغسطس ١٩١٤ .

(٤) The Egyptian Gazette, Sept 2, 1914, Les Nouvelles, 9 Sept. 1914.

(٥) الامالى ٢٨ أغسطس ١٩١٤ .

وراح عمال الاسكندرية يهددون المحافظ بأنه اذا استمر الوضع هكذا فسيكونون خطرا على الأمن العام « سعادة محافظ اسكندرية ٠٠ نعرض على مسامح سعادتك أن الأزمة المالية اضطرت أصحاب المعامل إلى اغلاق أبوابها ، ولذلك أصبحنا نحن طائفة البرشامجية وعائلاتنا في حالة ضنك شديد ، وحيث أننا لم يكن لنا سوى هذه الحرفة يتنا حيارى لاندري ما نصنع ، فنرجو أن تشملنا الحكومة بأنظارها قبل استفحال الخطر وحدوث ما لا تحمد عقباه » (١) .

وفعلًا حدث ما لا تحمد عقباه ، ففي ٣١ أغسطس ١٩١٤ تجمع في الاسكندرية عدد كبير من العمال العاطلين قدروا بـ ١٥٠٠ وطاقوا في شوارع المدينة متجمهرين متظاهرين ٠ وخشى أصحاب الحوانيت على حوانيتهم ، فأغلقوها ، ثم تجمعوا أمام المحافظة وساعة المنشية فزادهم بهم شارع نوبار وميدان سانت كاترين وشارع العطارين حتى تعذر مرور المركبات والدخول إلى ديوان المحافظة ، « وكل منهم يصيح بأعلى صوته نريد خبزا ٠ نريد عملا نرتزق منه » ٠ ولكنهم لم يكتفوا بذلك ، وفي اليوم التالي تكررت المظاهرة من هؤلاء العمال « وقاموا بحركات في الطرقات أدت إلى اغلاق الحوانيت ، وسمعنا أن بعضهم خرج عن حدود القانون وانتهك حرمة تلك الحوانيت » (٢) وهنا تدخل رجال البوليس محاولين المحافظة على النظام ٠

وفورا سرت العدوى إلى القاهرة ، فقام العمال العاطلون الذي غشيتهم الفاقة بثورة الجياح وقصدوا المحافظة بباب الخلق يدوون بأعلى أصواتهم يطلبون الخبز والعمل ، ولما لم يسمع لهم هجموا على المخازن والبقالين والقهواى والخمارات وجميعها ملكا ليونانيين وأروام وهشموها بعد أن ضربوا أصحابها ، وكاد نطاق الثورة يتسع بعد أن خرج أولاد الحسينية مسلحين بعصيهم لولا تدخل البوليس الفورى الذى أمسك بهم « وقد زاد عدد الذين قبض عليهم زيادة عظيمة ووزعتهم المحافظة كلا على القسم التابع له » (٣) وتكرر نفس الشيء في أكثر من مكان بالقاهرة ٠

ومضت المحافظة تقبض على عطلة العمال الذين كانوا في هذا التجمهر بارشاد الموجودين في سجونها ، فيذهب الشرطى ومعه نفر من المحجوزين - من المتظاهرين - إلى منزل الفار ويقبض عليه ، وقد بلغ عدد المقبوض عليهم في نفس يوم المظاهرة ١٧٠ شخصا فكتبت ضدهم المحاضر اللازمة واعتبرتهم النيابة مشاغبين وأسماهم بياناتها الرعاع ، وطاف الفرسان من الجيش المصرى

(١) نفس المصدر ٠

(٢) الأفكار ٢ سبتمبر ١٩١٤ ، The Egyptian Gazette, Sept. 1, 1914.

(٣) السفير ٢ سبتمبر ١٩١٤ ، الاهرام ٢ ، ٣ سبتمبر ١٩١٤ ٠

فى الشوارع يستطلعون الأخبار ويقبضون على من يشتبهون فيه ويحيلونه على المحاكمة (١) .

وأحيل المتهمون على النيابة العمومية واسندعت الحقانية على الفور وكلاء النيابة من أجازتهم لهذه الحالة وقسمت النيابة المتهمين الى ثلاثة أقسام : المتظاهرون فى الدرب الأحمر والخليفة ، والمتظاهرون فى باب الشعرية والجمالية والمتظاهرون فى بولاق .

ووصفوا بأنهم عصابة بالقوة الاجبارية وحكم على بعضهم بالسجن والآخر بالجلد . وكانت هذه أولى القضايا التى طبق فيها قانون التجمهر ، وأقلقت بال الحكومة كما أقلقت السلطة ومن هنا رأت الحكومة ضرورة حل هذه المشكلة التى أصبحت تشكل خطرا قويا فى مثل هذه الظروف ، فقرر مجلس الوزراء تأليف لجنة للنظر فى أمر العمال العاطلين وللتباحث فى الوسائل المؤدية الى تخفيف كربتهم فى هذه الأحوال (٢) .

أما فى الاسكندرية فكان أول عمل اتخذته أنها رحلت أعدادا كبيرة من العمال الى قراهم لتخفيف الضغط عليها ، ثم أرسلت حوالى ألف عامل الى شركة الملح والصدودا ببورسعيد لتشغيلهم هناك بنقل الملح بأجرة قدرها ٨ قروش ونعهدت الحكومة بتسفيرهم مجانا فازداد العدد المرسل حتى وصل ألفين من العمال (٣) .

ووجدت بلدية الاسكندرية فى منطقة الشاطبى مجالا لعمل هؤلاء العمال العاطلين من رجال ونساء ، فوضعت شروطا لعملهم تلخصت فى أن هذا العمل عبارة عن اشغال أتربة بجهات الشاطبى ، ومواعيد العمل من الساعة السابعة صباحا الى الواحدة ظهرا والأجرة ثلاثة قروش فى اليوم للرجال وقرشين للنساء ، ودفع الأجور يكون يوميا بعد انتهاء مواعيد العمل ، والأدوات اللازمة للعمل تقدمها البلدية ، وأن يراقب العمل ملاحظون يكونون تحت ادارة مفتش ، فإذا لم يكن العمل قد أجرى بكيفية مرضية فإن الأجر ينقص أو يقطع بالمرة ، وكل عامل يرتكب عملا من أعمال سوء السلوك أو يخل بالنظام أو يتعهد عدم اطاعة الأوامر يفصل ، ويكون العمل ستة أيام فى الأسبوع ، والعطلة يوم الجمعة ، وأن تعد البلدية فى محلات الأشغال الماء اللازم للشرب والمعدات الصحيحة وأن يبتدأ العمل من يوم الثلاثاء أول سبتمبر ١٩١٤ (٤) .

(١) السفير ٤ ، ١٠ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢) مجلس الوزراء ، جلسة ٣ سبتمبر ١٩١٤ .

(٣) الأهل ٥ سبتمبر ١٩١٤ .

(٤) أمين عز الدين . المرجع السابق ، ص ١٤١ ، ١٤٢ .

وفعلا انقض العمال على العمل فى سوية الاراضى بالشاطبى فتفرقوا حول الهضاب التى بين البحر وخط الترام ليهدموها وينقلوا ترابها الى الحفائر التى فى تلك الجهة ، واستترك النساء فى هذا العمل المضنى الشاق ، ومرة أخرى تظاهر العمال وتجمهروا غير راضين ولا قانعين بهذا العمل ، فصاروا وأخذوا يرمون الحجارة على قاطرات الترام المارة بالشاطبى الى الرمل فكسروا زجاجها وأصاب الركاب من جراء ذلك وعلت أصواتهم فأحدنوا ضجة كبيرة ، وفى الحال استدعى البوليس تلفونيا فهرع الحكمدار اللواء هوبكنسون باشا الى الشاطبى بصحبة مستر غوردون انجرام مأمور الضبط وعدد من رجال الشرطة لا يقل عن ٥٠ رجلا ووصلوا الى محل التجمهر وفرقوا المتجمهرين (١) .

وهنا صدر الأمر الى الملاحظين على العمال فى الشاطبى بالمحافظة على النظام باسئعمال القسوة وبحرية التصرف فى هؤلاء العمال ، فأرسل لكل امباشى بلوك خفر مجلده لمعاينة العمال الذين يحدثون اضطرابا فى أثناء العمل ، فكانوا يضربون العمال بلا رحمة وكثيرا ما كانوا يحدثون لهم عاهات مستديمة (٢) .

ويقول مندوب الأهرام : « وقد علمنا من الإحصاء الرسمى الذى فى دفاتر موظفى البلدية بالشاطبى أن الشغالين يبلغ عددهم بهذا النهار ٣٠٠٠ منهم ٢٣٠٠ رجل ، ٤٠٠ ولد والباقي من النساء ، أما الواقفون خارج الحواجز على جانب الطريق فلم يكن يقل عددهم اليوم عن ألفين ، وبينما كان هؤلاء يتندرون بأصوات منخفضة من قلة العمل وشدة الفاقة كان أولئك ينقلون التراب ويحفرون فى الأرض بسكون وهدوء بخلاف عادة العمال كما لا يخفى ، وقد وقف نفر من رجال الشرطة الماشية والبوليس السوارى بين الطالبين وكشك البلدية ليمنعوا كل خلل فى النظام ويسكتوا كل من أراد الاحتجاج ويحرسوا مدخل الورشة وكانت احدى مركبات السجن واقفة على مسافة بضعة أمتار من مجتمع العاطلين وسائقها واقف بجانبها على أتم استعداد لسوقها بمن يؤدى بهم سوء الحظ الى ركبوها الى السجن » (٣) .

ولم يمض شهر ابريل ١٩١٥ حتى انتهى العمل بمنطقة الشاطبى وعادت الأزمة من جديد وتآلفت فى الاسكندرية لجنة لاعانة العمال والعاطلين برئاسة وكيل المحافظة لجمع التبرعات وفى القاهرة تكونت لجنة أخرى رأت انشاء مخابز عمومية ومطاعم لمساعدة العمال ودعوة الأعيان للاكتتاب بما يجددون به لهذا الغرض (٤) .

(١) الأهرام ، الأمالى ٤ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢) الاكسريس ٢٤ يناير ١٩١٥ .

(٣) الاهرام ٦ سبتمبر ١٩١٤ .

(٤) نفس المصدر ٣ ، ١٠ سبتمبر ١٩١٤ .

وفرت الحكومة تشغيل العمال فى استخراج السبخ من بعض النلال الواقعة فى ضواحي القاهرة وبدأ العمل فى منطقة العباسية لسبل الأتربة ، وقاسى العمال الأمرين من الملاحظين وقسوتهم مع قلة الأجور اذ كان المقرر لكل عامل ثلاثة قروش يوميا (١) .

وبعد قليل قرر ديوان المالية ابطال العمل فى منطقة العباسية ونوفف العمال عن العمل وجاء تقرير وزارة الزراعة بأن تلال السبخ الواقعة فى ضواحي القاهرة لا تحتوى على مقادير النروجين الكافية التى توجد عادة فى السبخ الذى يحسن استعماله للأطيان وعليه لا يمكن بيع ما يستخرج منها كسبخ نافع وبالتالي يمنع تشغيل العمال العاطلين فى ذلك وأن كل عمل يعمل من هذا القبيل يكون باطلا وبلا فائدة (٢) .

ولم تحل مشكلة العمال العاطلين ، وفى ٢٢ يوليو ١٩١٥ ، ومرة أخرى راحوا يتظاهرون أمام المحافظة يشكون الألم والجوع ، ويصفهم مندوب وادى النيل يقول : « وكانت التعاسة بادية على وجوههم والفقر والجوع ظاهرا على أجسامهم التى برح فيها الشقاء بحيث أن مجرد النظر اليهم يؤثر فى قلوب الناظرين وقد قذفت بهم الحادثات بعد الغاء تلك الأشغال الى آخر درجة من درجات الشقاء ، وكانوا يسترون عوراتهم بأسمال بالية وهم يقولون نحن لانسال احسانا ولكننا نطلب عملا ، ومالبث رجال الشرطة أن شنتوا شملهم بلا رفق ولا رحمة وأبعدوهم بعنف فتفرقوا بين الجموع صامتين لا يبدون اعتراضا » (٣) .

وراح البوليس يقبض على العمال فى الطريق الذى يتوجس خيفة منهم بتهمة مزاحمتهم له ، وذلك خوفا من حدوث ما يقلق الأمن الداخلى . ومن الطريف أنه فى الوقت الذى اشتدت وتأزمت فيه مشكلة البطالة لم تقلل الحكومة من الأعداد التى استمرت تنحيتها عن أعمالها رغم ما أحست به من خطورة العمال العاطلين فى مثل هذه الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة .

وبدأت الشكاوى تنهال على المسئولين تطلب العدالة ، وجرت عملية واسعة من الجهر بالآلام والمطالبة بالحقوق وعلت الأصوات تريد حلا وتعجب من تخيير الأجنبى على المصرى « نصرخ بأعلى أصواتنا من هذه المصلحة التى لم تجب الا شكوى الأجانب الذين لا تقل مرتباتهم عن الخمسة جنيهات بمنهم علاوات » (٤) .

(١) Egyptian Gvt., Cairo city police, No. 90, Feb. 9, 1915, p. 39.

(٢) أمين عز الدين : المرجع السابق .

(٣) وادى النيل ٢٣ يوليو ١٩١٥ .

(٤) الحكومة المصرية ، التماسات محفوظة ، مايو ، يونيو ١٩١٦ .

هكذا ساءت حالة العمال وسدت في وجوههم الأبواب وأصبح من المناظر المألوفة في شوارع مصر في الصباح والمساء أن يشاهدوا ومعهم أولادهم يدفعونهم الى الغادين والرائحين يسألون الاحسان ويستمدون المعونة ، وان غل المسئول يده الى عنقه تقدموا خاضعين باكين مظهرين حقيقة أمرهم ، وقد حدث أن عاملا يعول عائلة كبيرة متكونة من زوجة وأربعة أولاد وأخ عاجز مريض شرع في الانتحار لأنه سعى كثيرا لايجاد عمل وخاب في المسعى (١) .

وبقدمت الصحافة بالمقترحات من أجل انقاذ مصر واعانة العمال ، وأظهر بعض الأفراد اهتماما عاطفيا فعملوا على تأليف لجان من أجل تقديم المعونات للمحتاجين البائسين . لكنها لم تستمر هذا في الوقت الذي تعددت فيه الحفلات الخيرية لمعاونة البلجيكيين والفرنسيين من منكوبي الحرب وخرجت أموال الأغنياء للصليب الأحمر ولجمعية القديس يوحنا (٢) .

ونجحت انجلترا في القضاء على أى نشاط نقابى مع بداية الحرب وتعرض العمال للذل والهوان وكان لا يده من العمل على لم شملهم وتوحيد فكرهم لمواجهة تلك الظروف الصعبة ، وبالرغم من علمهم بأن أية حركة سيقومون بها سوف يقضى عليها في الحال وستقابل بالعنف من جانب السلطة العسكرية التي كانت بحكم الأحكام العرفية مسيطرة على جميع قوى مصر وباسطة يدها على المرافق التي يعمل بها العمال الا أن المطالب العمالية ارتفعت صيحاتها ، فكمسارية السكة الحديدية يتقدمون للسلطان ولونجت بمطالبهم : عدم رفت الكمسارى وهو في سن صغير ، وضرورة صرف المكافأة بعد انتهاء الخدمة ، ومكافآت للعمل ، وبدل سفر ، والتعويض في حالات الاصابة في العمل ، وزيادة المرتبات . وتقليل ساعات العمل (٣) .

وراحت اضرابات العمال تتوالى ، وكان عمال السجائر والدخان في الباكورة ذلك أن ظروف الحرب كانت أشد تأثيرا عليهم ، فقد انتهب أصحاب معامل السجائر فرصة اعلان الحرب للتخلص من الاتفاقيات القديمة التي أجبروا على قبولها قبل الحرب ، وقاموا بتوفير عدد كبير من العمال بحجة نقص الدخان العام ، وزاد من صعوبات حياتهم ذلك الارتفاع المطرد في تكاليف المعيشة ، فلما لاحت تباشير السلام ، وانتقل مسرح العمليات الحربية من منطقة القنال وسيناء الى فلسطين ، وخفت يد السلطة العسكرية نسيبا عن الشئون اليومية للحياة ، بدأ عمال السجائر يعودون رويدا رويدا الى ممارسة أساليب العمل الجماعى للدفاع عن مصالحهم ولرفع بعض ماحل بهم من ضيق أصحاب الأعمال،

(١) مصر ٩ ديسمبر ١٩١٦ .

(٢) الاكسبريس ٧ مارس ١٩١٥ ، الاخبار ٤ مايو ١٩١٥ .

(٣) المحروسة ١٧ يناير ١٩١٧ .

ففي نهاية أغسطس ١٩١٧ أعلن نحو مائة من لفافي السجائر في محلات « كوتاريللي » بالاسكندرية الاضراب مطالبين برفع فئات أجورهم - كانت تتراوح بين ٢٠ ، ٢٢ قرشا للف ألف سيجارة - ومساواتها بأجور القطعة السائدة لنحو خمسين عاملا من العمال القدامى في المعمل - وهي تتراوح بين ٢٤ ، ٢٦ قرشا لكل ألف سيجارة - لكن هذه الحركة لم تسفر عن نتائج ايجابية ، واضطر العمال للعودة الى العمل دون اجابة مطالبهم (١) .

تلى ذلك الاضراب اضراب عمال محل سجائر « كندرك بيكيان » في نهاية أكتوبر ١٩١٧ ، واشترك في هذا الاضراب نحو ١٢٧ عاملا طالبوا بزيادة أجورهم قرشا على الفئة المحددة للف الألف سيجارة ، كما طالبوا بتحسين معاملتهم أثناء العمل من جانب رؤساء العمل ، وعقدوا عدة اجتماعات بإحدى المقاهي العامة للبحث في أمورهم ، وشكلوا لجنة لعرض مطالبهم ، وقابل صاحب المعمل وكيل محافظة الاسكندرية وصرح بأنه لا يريد ولا يرضى أن يزيد أجورهم ويوقع شروطهم وزعم أن الرجل منهم يربح في معمله ١٠ جنيهات في الشهر ، فلما قابل وفدهم وكيل المحافظة وأخبرهم بهذا الخبر ونصح لهم بالعودة الى العمل، كذبوا الحواجة « كفورك » وقالوا ان الذين يربحون ال ١٠ جنيهات لايزيدون عن أربع أنفس والباقي لايتجاوز ربح الواحد منهم ٤ جنيهات وصمموا على اضرابهم (٢) وكان مصير هذا الاضراب لا يختلف عما قبله فانفض دون نتيجة .

وفي أوائل فبراير ١٩١٨ عاد الكرة عمال السجائر مرة أخرى فطالبوا بزيادة الأجور لغلاء المعيشة وأرسلوا للصحف يستغيثون بها ، ووجدت هذه المطالب من الصحف أذنا صاغية ، فكتبت الأهرام : « ان مطالب العمال حق ومن الواجب تعضيدهم لأن العامل لم يعد يستطيع أن يوفق بين معدل كسبه اليومي وبين نفقاته سواء كان فردا أو عائلا ، والعمال الذين يتطلبون زيادة الأجور يزيد عددهم على ألف عامل بالاسكندرية ، وقد كتب كل فريق منهم الى رؤساء محله بهذا الشأن ولم تظهر نتيجة الالتماس حتى الآن » (٣) .

وحدد عمال « ملكونيان » - قدروا بنحو ٧٠٠ عامل - بأنهم سيستمرون في اضرابهم حتى تحقق لهم هذه المطالب :

- ١ - رفع فئة الأجر المقررة للف الألف سيجارة من ثلاثة عشر قرشا وثلاثون فضة (٧ / ٢٠ مليم) الى ستة عشر قرشا وثلاثون فضة ، وانتاج العامل ٣٠٠٠ سيجارة في اليوم .

(١) أمين عز الدين : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٢) الوطن ١٨ أكتوبر ١٩١٧ .

(٣) الأهرام ٢ يناير ١٩١٨ .

٢ - وقف اجبار العمال على شراء الأطعمة (والملابس) من المطعم الذى أقامه
المصنع واطلاق حرية العمال فى شراء الأطعمة من الخارج .

٣ - وقف اجبار العامل على النبرع ب ٢٪ من أجورهم للجمعية الخيرية الأرمنية،
وكان هذا الخصم يطبق على العمال الأرمن وغير الأرمن (١) .

ورفضت ادارة المصنع هذه المطالب . وراح مدير المعمل يرأسل الصحافة
محاولا ايهام الجمهور بأن العمال لا حق لهم فى الشكوى وبأنهم سعداء (٢) ،
وذلك حتى لا تناهض العمال . لكن امتداد أمد الاضراب لم يلبث - فى مثل
هذه الظروف الصعبة - ان فت فى عضدهم وأخذت جماعات منهم تقبل العودة
على أساس قبول زيادة قدرها قرشان على الفئة القديمة للف الألف سيجارة ،
وفى يوم ٢١ فبراير ١٩١٨ أعلن مدير المعمل أن العمال عادوا الى أعمالهم
الا نفرا قليلا .

ويبدو أن عودة جانب من العمال المضربين الى العمل لم ينه الاضراب تماما ،
فقد ظل العمال الذين استمروا فى الاضراب يتجمعون حول المعمل ويواصلون
شكواهم لدى المسئولين طوال شهرى مارس ، أبريل ١٩١٨ دون جدوى وحاولت
ادارة المعمل تحطيم مقاومتهم بقبول عودة جماعات محدودة منهم يوما بعد يوم
مع الاصرار على استبعاد العناصر البسيطة التى قادت الاضراب .

وفى ٢٠ أبريل ١٩١٨ تضامن بعض العمال المشتغلين مع من بقى من
العمال المضربين وأعلنوا تجديد الاضراب ، ثم هاجموا المعمل واشتبكوا مع
العمال المواليين للخواجة « ملكونيان » فى قتال مرير تحطم خلاله الكثير من
معدات المعمل ونوافذه وتدخل البوليس وألقى القبض على عدد كبير من العمال
وأحيل ٦٦ منهم للمحاكمة (٣) وانتهى الاضراب على هذه الصورة .

أما عن اضراب العمال فى الاسكندرية فقد كان أكثر تنظيما وأكثر فاعلية
ذلك أنهم تضامنوا بفضل احياء وتنشيط نقاباتهم واستعانتهم بأحد المحامين ،
والتزموا جانب الهدوء وتلافوا أعمال العنف خوفا من تدخل البوليس
كما حدث فى القاهرة ، وقابل المستشار القانونى لهم محافظ الاسكندرية
لتسوية مطالبهم من زيادة الأجور ، وجمع أصحاب المصانع واقترح عليهم
زيادة الأجور بنسبة ٢٠٪ ولكنهم رأوا أن تكون الزيادة ١٣٪ فقط ، ولهذا قرر
العمال الاضراب ابتداء من ٩ فبراير ١٩١٨ ، ولكنه كان اضرابا منظما بعدد عن
تصرفات عمال ملكونيان ، وكانت الغالبية العظمى من العمال المضربين وقادتهم

(١) المحروسة ٥ فبراير ١٩١٨ .

(٢) الحال ١٩ فبراير ١٩١٨ .

(٣) أمبى عز الدين : المرجع السابق ، صص ١٦٤ - ١٦٧ .

« يصرفون أكثر ساعات النهار فى مقهى فرنسا تجاه المينا الشرقى حيث يجلسون بكل سكون ويتداولون فى أمرهم العام ومصلحتهم المشتركة » (١) .

ولقيت هذه الحركة تأييدا من البعض والدليل أنهم تبرعوا بمبلغ ٨٥ جنبها، وراحت تنظم الحفلات لصالحهم والتي خصصت لمساعدتهم (٢) .

، وفى ٢٠ فبراير ١٩١٨ عقد اجتماع بمكتب المحافظ ودار بين الفريقين - المحافظ والمحامى - حديث طويل اختص بزيادة الأجور وباقى مطالب العمال وارجاعهم الى أعمالهم (٣) .

وأخيرا تم الاتفاق على رفع الأجور ، ولكن حدث ما ليس فى الحسبان اذ بينما العمال نالوا مطالبهم من الوجهة المادية اذ بالمعمل قد أجحف بهم من الوجهة الاجتماعية بأن سمح بعودتهم على أن يرفت فريقا منهم بحجة أنه استخدم غيرهم أثناء الاعتصاب « ولكن روح التضامن السارية بين العمال أثبت قبول الرأى ، وخرجت مسألة الاعتصاب من المطالبة بحقوق مادية الى المطالبة بحقوق الاخاء والتضامن فى العمل ، فلقد فضل العمال أن يكونوا كلهم عاطلين من أن يرضخوا اليه تاركين وراءهم فريقا من اخوانهم » (٤) .

واستؤنف الاضراب من جديد ، وكاد أن يفقد طابعه الهادى اذ نرددت الأنباء عن تجمعهم العمال المضربين أمام محلات دوراس وكوتاريللى وكاسيموس ولوران ومحاولتهم الاعتداء على بعض العمال الخارجين على الاضراب ، وقد أصيب أحد رجال البوليس فى هذا التجمع ، واستمر الاضراب الى ٢٠ مارس ١٩١٨ فسوى على أساس زيادة الأجور ١٣ ٪ (٥) .

وامتدت حركه اضراب عمال السجاير الى اغتصاب مصنع الغزل بالاسكندرية والقاهرة وذلك بسبب عدم اجابة طلباتهم (٦) ، هذا وشجعت الصحافة هذا التيار رغم الرقابة الصارمة عليها فراح تبين أن المطالب لاتنال الا بالتضامن واتفاق الكلمة وأن النقابات هى المتحدثة بلسان العمال وطالبت بأن تكون رئاستها من العمال أنفسهم (٧) .

هكذا جددت حركة العمل الجماعى طالبة تحسين شروط العمل ، وفى الوقت نفسه عملت على احياء النظام النقابى ، فقد نبهت الحرب العمال الى أمر

(١) الاحرام ١١ فبراير ١٩١٨ .

(٢) القظم ١٦ فبراير ١٩١٨ ، الاحرام ١٨ فبراير ١٩١٨ .

(٣) الاحرام ٢٠ فبراير ١٩١٨ .

(٤) المحروسة ٢٦ فبراير ١٩١٨ .

(٥) أمين عن الدين : المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(٦) الشباب ٩ ابريل ١٩١٨ .

(٧) الاكسريس ٢٠ يوليو ١٩١٨ .

مستقبلهم بعد أن اشتدت بهم الفاقة وارتفعت الأسعار ارتفاعا عجزوا معه عن الحياة ، لأن أجورهم القليلة التي كانت لتكفيهم حتى قبل الحرب للمعيشة أصبحت أثناء الحرب لا تفي بأى التزامات .

(و) الفلاحون :

وقع عبء الأزمة الاقتصادية على الفلاحين بسبب انخفاض أسعار القطن ، وعلو ايجارات الأقطان ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، وتشدد البنوك فى بحصيل الديون العقارية ، ووقف التسليف على القطن ، ثم اكراه الفلاحين على انفاق مالههم من مدخرات عينية أو مالية وبيع ما لديهم من ماشية ودواجن للوفاء بالديون والالتجاء الى الاقتراض بالربا الفاحش .

هبط سعر القطن هبوطا فاحشا فى موسم ١٩١٤ عقب اعلان الحرب ، والقطن هو عماد الثروة الاقتصادية فى مصر واعتماد الفلاح الكلى يكاد يكون منصبا عليه ، وجرت العادة أن الفلاح يذهب سنويا الى المصارف والمرايين يقترض على قطنه وقبل جنى ثروته يكون قد باع محصوله وأخذ العربون ليستعمله فى الجنى .

وفى هذه الظروف وبعد منع التصدير ماذا يفعل الفلاح الذى قضى العام يشتغل بزراعته وريه وجنيه منتظرا ثمنه ليدبر حاجاته المعتادة انه لا يجد الا قطنا مخزونا ومن هنا فلم يعد يأكل ولا يشرب ولا يلبس . ان عليه أن يدفع قسط الضريبة ، ويسدد القسط العقارى ، ويدفع الديون الغبر اعتيادية ، ثم يفكر فى مصير قطن هذا العام .

وزاد الأمر أن أصحاب الأراضى يطالبون الايجارات ، وكان صغار الفلاحين قد استأجروا الأقطان من كبار الملاك بأجور مرتفعة ، واجتهدوا فى زراعتها وأنفقوا النفقات الكثيرة واذا هم يفاجأون بنزول الثمن . وليس فقط هذا ، بل تعذر التصدير فكيف اذن يدفع الفلاح الايجار ؟ لقد امتنعت البنوك عن تسليف الفلاحين الأموال لجنى قطنهم وشحنه وترك القطن ، ثم أخذت الجنية الأولى والثانية والثالثة معا فخرج القطن لذلك دونا فى كميته وصفته ، وحدث فى بعض الحالات أن الفلاح المستأجر رفض جنى قطنه علما أنه يجمعه للمؤجر .

ووصفت صحيفة الأفكار حالة الفلاح فى ذلك الوقت بقولها : « بات الفلاح يخشى ألا يجد طريقة لجمع القطن من شجيراته فيبهر مكانه وتعظم عصابه ويشدد بلاؤه فالمزارع الآن يعانى من المصائب ما لم ير فى حياته ولكن أجلاها مصيبة القطن تلك هى كبرى المصائب التى شملت القطر بأسره ، فضرابه لافتر من

دفعها ويلتفت حوله فلا يجد شيئاً غير ذلك القطن الذى يتساقط شيئاً فشيئاً على الأرض ، ثم هو عاجز عن جمعه عجزه عن جميع لوازمه ، وقد كانت الحكومة قد قررت دفع جنيهين عن كل قنطار ولكن مرت فترة حلت أثناءها مواعيد جمع القطن ولم يتقرر شيء بشأن دفع شيء للمزارعين يتمكنون به من جمعه وحفظه » (١) .

لقد وجد الفلاح أبواب الاقتراض مغلقة نصب عينه ، فلم يجد من يقرضه قرشاً أو يعطيه لأجل حاجيات عمله مما اعتاد أن يتناولها على الحساب . فأصبح بذلك عليه ديون قديمة برهونات ذات ميعاد محدد لدفع الأقساط وديون جديدة بشروط ، فبات لا يملك أجرة جنى قطنه ولا ثمن الأكياس التى ينقل فيها القطن الى بيته وكان عليه أن يجهز أرضه للزراعة الشتوية فاذا هو ليس لديه ثمن التقاوى والسماد ولا حتى أجرة تقليع حطب القطن ، ومع هذا تشددت الحكومة فى جباية الضرائب منه (٢) .

وأخذت البنوك العقارية تطالب بأقساطها ، ولم تساعد الحكومة على تخفيف الأزمة على الفلاح بل أنها زادت من تلك القسوة الى انبعثها ، فأصدرت تعليماتها الى الحكام الإداريين والسيارات باستعمال الشدة فى تحصيل الأموال ومطلوبات البنك الزراعى مما اضطر الكثيرون من الفلاحين الى بيع أقطانهم بأدنى من الحد الذى هبطت اليه الأسعار حتى بيع القنطار فى عام ١٩١٤ فى كثير من القرى والبنادر بمائة وعشرين قرشاً ، وفى كثير غيرها بستين قرشاً (٣) .

وفى حقيقة الأمر أنه لم تظهر أسعار محددة للقطن فى ذلك العام ، فرمى الفلاح محصول قطنه بأبخس الأثمان وفضل ذلك عن أن يحتفظ به وهو محتاج لسد مال الحكومة . فانتشر الفلاحون فى أنحاء البلاد يبحثون عن مشترين لقطنهم ويتساءلون عن يعلمه بمكان تاجر قطن « فتراهم يدخلون فى بيت التاجر أفواجا يتسابقون لعرض بضاعتهم ، وذلك التاجر البسيط يشتريه بثمن بخس، ومن لم يقبل يرفض الشراء منه فيرجعون على أعقابهم خاسرين » (٤) .

ويصف مندوب الأهرام قسوة الحكومة وعنفها فى جمع الضرائب يقول « كنت مسافراً الى إحدى المديریات الأكثر خصبا فالتقيت فى القطار بالمعاون المأمور بتنفيذ البيع الجبرى لمواشى الفلاح تحصيلاً للمال وسمعتة يقول مالا ينطق على السمعة المنوه عنها وعلمت من أقواله أن اضطراب الفلاح للتخلى عن جاموسته بأبخس الأثمان لتأدية المال ولعدم وجود مشترين لقلّة النقود عند الأهالى كأنه

(١) الأفكار ١١ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢) الوطن ١٣ أكتوبر ١٩١٤ .

(٣) العدل ١١ أكتوبر ١٩١٤ .

(٤) نفس المصدر ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ .

عند اشهار مزاد جاموسته لا يقبل على شرائها الا مشتر واحد ويعرض لها الممن
البخس « (١) » .

أمام ذلك اضطر الفلاحون ، الى بيع مصوغات زوجانهم بالثمن البخس
للمرابين « الذين كانوا يشيرونها منهم ويبيعونها الى بعض البنوك التي نرسلها
الى لندن اما لتسك عملة أو لنحفظ سبائك في بنك انجلترا » (٢) .

ولما كثر عرض المصوغات في السوق هبط أسعارها ولعب النجار بأثمانها،
وهنا رأيت الحكومة أن تعمل شيئا ، فتدخلت في الأمر وأعطت للبعض سلفيات
على أقطانهم ثم عينت مثنين لتقدير الأثمان الحقيقية للحل وقبلته بدل النقود في
سداد الضرائب ، وأصدرت قرارها بذلك (٣) .

وفي هذا القرار حصرت الحكومة مشتراها للذهب بمقابل الأموال الأميرية
وعوائد الأملاك وحدثت الناس من بيع المصوغات بأقل من قيمتها ، فهل كان
جميع الناس أصحاب أطيان وأملاك تستحق عليهم الأموال الأميرية وعوائد تلك
الأملاك حتى يتمكنوا من بيع مصوغاتهم للحكومة بقيمتها الحقيقية وأخذ الزائد
عن حق الحكومة نقدا ؟ ان الكثيرين الذين يبيعون مصوغاتهم لا يملكون دارا
ولا عقارا فهؤلاء لا يجدون تحذيرهم من بيع مصوغاتهم بأقل من قيمتها ، ان هؤلاء
لا يجدون أمامهم سوى المرابين أو من يتاعون منهم أشياءهم بأقل الأثمان .

هكذا أصيب الفلاح من جراء الحرب بالعسر المالى والضنك الشديد ،
بوقوف حركة أعماله وارتفاع أثمان حاجياته وأخيرا بمرض ماشيته ، فقد أصيب
الجاموس بمرض الخناق وفتك به ، وأصاب الطاعون كل الفصيلة البقرية (٤) .

وأمام ذلك رأيت الحكومة أن تعلن الموراتوريوم — تأجيل الدفع — فوافقت
مرغمة على تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة في شهر نوفمبر ١٩١٤ الى
شهر ديسمبر ويناير التاليين ، وأصدرت وزارة الحقانية منشورا أبلغته للقضاة
نصحت لهم فيه بالتسامح والامهال وبمنح الآجال البعيدة لمن يكون غير قادر على
سد دينه . لكن ما لبث أن مرت بضعة شهور حتى أعلنت الحكومة انتهاء التأجيل
الجبرى للديون ذلك لأن المستشار المالى بين أن كثيرا من الأهالى لديهم من الأموال
ما يكفى فى اجابة طلبه وله حق طلب بيع هذه الأملاك لا ينازعه فيه منازع (٥) .

ان التأجيل الجبرى لم يكن ذا فائدة للفلاح بل هو لصالح معظم التجار ،

(١) الإبرام ١١ نوفمبر ١٩١٤ .

(٢) مصر ١٤ أغسطس ١٩١٤ .

Résumé des doc. relatifs de la guerre, 10 Sept. 1914.

(٣)

(٤) الشعب ٢٤ سبتمبر ١٩١٤ .

(٥) الإبرام ١٣ مايو ١٩١٥ .

ذلك لأن ديون المزارعين لا تحل آجالها الا في شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩١٤ فإذا انقضى أجل المورatorium في شهر نوفمبر أو ديسمبر أصبحت الطامة الكبرى على الفلاحين لأنهم يقفون بين نارين عجز محصول القطن الى درجة أكثر من النصف عند بعضهم ومن ٣٠٪ عند الأكثرين الأمر الذى حال بينهم وبين سداد ديونهم لأن المال الذى يحصلون عليه لا يكفى لسداد الأقساط الباقية من أموال الحكومة (١) .

وإثارت أثارة المستأجرين لقرار الحكومة القاضى بتحديد منطقة المساحات التى تزرع قطناً فوجد المستأجر نفسه مغبوناً بعد تحديد تلك المساحة وطالب المالك بتخفيض الإيجار وفقاً لقلّة الأيراد . فالصلاح الذى يملك خمسة أفدنة ويزرع نصفها قطناً ينتج منها أكثر من سبعة قناطير ، فإذا بيع القنطار ب ٢٧٠ قرشاً كان الثمن ١٩ جنيهاً وهذا أقل من المبلغ الذى كان يحفظه لسداد الأموال والنفقة الضرورية فيصبح محتاجاً لبقية النفقة فى حين أن الدائن يطالبه بمبالغه وهنا أمرت الحكومة ألا يزرع أكثر من ربع أطيانه قطناً فيضطر الى زراعة فدان وربع ينتج منها أربعة قناطير أو خمسة يقدر ثمنها ب ١٥ جنيهاً بيد أنه محتاج للمال الضرورى الذى لا يقل عن ٢٠ جنيهاً فيرتبك فى أحواله ويطالبه الدائن فى أمواله وفوائدها فلا يدرى من أين يحصل على نفقته الضرورية (٢) .

وفى ٢ مارس ١٩١٥ اجتمع مجلس الوزراء وأقر مشروع قانون بفرض رسوم وقيته على زمام الأطيان لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من أول يناير ١٩١٥ بنسبة ٦ ٪ من قيمة ضرائبها وتحصيلها على الأقساط الأميرية وبنسبتها (٣) . وهذا مما زاد أزمة الفلاح ووصلت حالته الى درجة من السوء .

وزاد ألم الفلاح وهمه فقد هجم الجراد على المزروعات وترك الأرض جرداء ثم انخفض ثمن الحاصلات وهبطت أسعار البصل هبوطاً جعل التاجر والزارع يؤثران تركه فى أرضه لمن يشاء حملة ، وتشدد البنك الزراعى فى طلب ماله قبل الفلاح ونزلت الأراضى حتى أصبح الفدان الذى كان يضمن به صاحبه على أن يبيعه ب ٢٠٠ جنية لا يجد من يشتريه ب ٦٠ جنيهاً (٤) .

ونتيجة لانخفاض أثمان الحاصلات ازدادت حالة الفلاح سوءاً فعلى سبيل المثال كان الفلاح يؤجر الفدان بمركز ملوى ب ٢٥ جنيهاً ويدفع المستأجر علاوة عليها ١٠ جنيهاً ثمن كيس سماد لتسميد الفدان وجنيهاً ونصف أجره أنفاز لرى الفدان وجنيهاً ثمن تقاويه وجنيهاً أجره حصاده ونصف جنية مشال المحصول

(١) نفس المصدر ١٨ أكتوبر ١٩١٤ .

(٢) العدل ١٨ أكتوبر ١٩١٤ .

(٣) الأوامر ٣ مارس ١٩١٥ .

(٤) الأخبار ٢٩ ابريل ١٩١٥ .

الى الأجران وجنيها أجره درسه وتجهيزه ومجموع هذا لا يقل عن ٤٢٥٠ جنيهه غير تعب المستأجر ليله ونهاره ، ان أحسن فدان يعطى ٨ أردب من القمح وأعلى ثمن يباع به الأردب فى هذه الظروف ٣ جنيهات فيكون مجموع هذا ٢٤ جنيهها يضاف اليه ٢٥٠ جنيهه ثمن التبن الناعم والخشن فيكون المجموع ٢٦٥٠ جنيهه ومن هنا يخسر الفلاح ١٦ جنيهها فى كل فدان (١) .

وانتشر المرابون واتسع نشاطهم فازداد دين الفلاح ، وفى بعض الأحيان انتهى الأمر بأن المرابى كان ينزع ملكية الارض « ان المرابى عمدا الى شراء الأرض ومحصولاتها ومواشيها ووصل بهم الطمع الى الاستيلاء على امرأة الفلاح » (٢) .

وكثرت الشكوى وتتابعت العرائض ورفعت الالتماسات لتخليص الفلاحين من براثن المرابين والبنكيات وشركات التسليف الصغيرة « فهمهم ينحصر فى نزع الملكيات والحجز على المنقولات والمزروعات » (٣) .

وأخيرا وافق المستشار المالى على دخول الحكومة مشترية لمقدار معين من القطن بسعر جنيهاين للقنطار وذلك ليتمكن الفلاحون من تسديد الأموال الأميرية وترتب على هذا أن خسرت البلاد حوالى عشرين مليوناً من الجنيهاات فى تجارة قطن عام ١٩١٥ . وفى عام ١٩١٦ ارتفع القطن مبلغ ١٢ جنيهها للقنطار ولكن كبار التجار ومعظمهم من الأجانب تلاعبوا بالأسعار وبقي الفلاح غارقاً فى ديونه وزاد سعر رى الفدان من الأرض التى كانت تروى بالآلات الرافعة لارتفاع سعر الوقود وارتفع سعر السماد وأسعار الأكياس اللازمة لتعبئة القطن وأجور النقل حتى العمال الزراعيين الذين كانوا يستأجرون ب ٣ قروش فى النهار أصبحوا لا يرضون الا ب ٦ قروش (٤) .

وراح البنك العقارى ينزع مساحات واسعة من الأراضى من مالكيها حتى أوشكت الأراضى الزراعية كلها أن تنتقل الى ملكية البنك العقارى والمرابين الأجانب ، وكانت قضايا الحجز على الأطيان تجرى بمعدل ١٢٠٠ قضية فى الشهر ، وقد حدث أن أطيانا قيمتها تزيد على أربعين ألف جنيهه رهننت بخمسة آلاف ثم طرحت فى المزاد العلنى بثلاثة آلاف فلم يتقدم لشرائها أحد فأعيد طرحها بألف وخمسمائة جنيهها فزادها على البنك الداين (٥) .

(١) الوطن ٤ ابريل ١٩١٨ .

(٢) الاخبار ٣ نوفمبر ١٩١٥ .

(٣) ديوان معية سنية ، صادر ، سجل ٤١٣ ، ١٣ أكتوبر ١٩١٥ ، التماسات مطبوعة ،

٢١ يونيو ١٩١٦ .

(٤) الوطن ١٨ يونيو ١٩١٧ .

(٥) أمين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

بهذه الطريقة ذهبت الأراضى للبنوك التى احتفظت بها حتى تتاجر فيها عندما تنتهى الأزمة وأن مجرد القاء النظر على جداول قضايا نزع الملكية ثم مقارنة عددها فى عامى ١٩١٥ - ١٩١٦ والأعوام التى قبلها يدل على سوء الحالة الاقتصادية ، اذ هدد الفلاح الافلاس فطرح أراضيه فى المزاد العلنى وباعها بأبخس الأثمان (١) .

هذا بالإضافة الى متطلبات السلطة الجبرية تلك التى أعطت لنفسها الأولوية المطلقة باستيلائها على المحصولات والمواشى والدواب ، فوقع عبء تقديم المؤن الغذائية لها على صغار أصحاب الأراضى دون كبارهم ، وعاش الفلاحون فى ذعر وفزع من السلطة وهجماتنا عليهم ، وكان مجرد اعلان أى خبر خاص بذلك حتى ولو كان صدق لتصرفاتها يدخل الرعب فى قلوبهم ، فتذكر لنا صحافة الفترة العديدة من الأحداث التى تشير الى ذلك فتقول الأهرام : « حدث فى مديرية المنوفية أول أمس حادث ذو نتائج سيئة ، فقد روى مراسلنا فى تلا أن مدينا خاف أن يحجز دائنه على مواشيه فأخذ بتهريبها فسأله أحدهم عن السبب فأجاب أن العساكر الانجليزية تصدر المواشى لتذبحها فشاع الخبر فى البلاد كلها وتراكم الأهالى الى الغيطان ليرجعوا مواشيتهم الى المساكن واضطر مأور مركز أن يرسل البوليس ومعاونى الادارة الى القرى وأن يكلم العمدة بالتليفون ليسكنوا روع الأهالى ، وفى يوم ٩ مارس ١٩١٥ كان يوم سوق جنزور فراجت فى تلك السوق اشاعة فحواها أن حكومة بريطانيا العظمى أمرت بجمع المواشى وأخذها للتذبح فعلا صراخ النساء وعويل الأطفال وأسرع الأهالى الى الغيطان ليأتوا منها بمواشيتهم الى البيوت فاكتظت الطرقات بالمواشى والجميع يتسابقون ليصلوا الى منازلهم ويخبثوا ماشيتهم » (٢) .

وان دل هذا على شئ فانما يدل على مدى الشعور بالكرهية ضد الانجليز، ومتطلباتهم بل وضد الحكومة التى كانت راضخة لطلبات السلطة .

ولم تقتصر طلبات السلطة على ماديات الفلاح فقط . اذ استطاعت أن تنتزع منه ابنه وأخاه بل هو نفسه من أجل العمل فى الميدان الحربى عن طريق التجنيد الاجبارى ، فذهب الفلاحون ومنهم من لم يعد الى أرضه ومات شهيدا من أجل الحلفاء .

وقد اعترف لويد نفسه بأن الفلاحين ظلموا من وضعهم الذى خلفته الحرب اذ يقول : « وهكذا كانت مسألة الشعب آخذة فى التحول ببطء الى حالة من الهياج الشديد وفقد الفلاحون احتمالهم الصبور للظلم » (٣) .

(١) الاخبار ١١ يناير ١٩١٦ .

(٢) الأهرام ١٢ مارس ١٩١٥ .

(٣)

Lloyd : op. cit., p. 243.

وأمام هذه الحالة المؤلمة التي وصل إليها الفلاحون ، كان التفكير في مسألة التعاون ، فنشر صادق حنين كتابه عن التعاون وحدده ، وراح أحمد بك لطفى المحامي يحرك ويدعو الى هذه الحركة التعاونية طوال فترة الحرب (١) ، ومضت الدعوة تأخذ طريقها وتزدهر من أجل مساعدة الفلاحين بإنشاء شركات الاستهلاك التعاونية للقضاء على الوسطاء ، وبنوك تعاونية للتخليص من المربين وتأسيس النقابات الزراعية (٢) .

كانت النقابات الزراعية من أهم ما شغل بال الفلاحين ، والهدف منها تسهيل الحصول على البذور والأسمدة والآلات الزراعية والماشية وتشجيع المخازن والشئون والمعامل الكيميائية ومعامل الحلج وحقول التجارب وتسليف الفلاح .

وخلقت الحرب الكثير من النقابات الزراعية ، فافتتح في ١٦ أغسطس ١٩١٤ نقابة ميت سلسيل الزراعية بمركز دكرنس دقهلية ، وكان رأسمالها ٦٧٤ جنيهًا منقسما الى ٢٦٩٦ سهما قيمة كل سهم ٢٥ قرشا نحصل من ١٩٨ عضوا ، وانتخب رئيسا لها هو الشيخ يوسف حسن عاشور ، كذلك افتتحت في أول سبتمبر ١٩١٤ نقابة كمشيش الزراعية مركز تلا منوفية وبلغ رأسمالها ١٧٧ جنيهًا ، ٧٥٠ مليما مقسما الى ٧١١ سهما قيمة السهم أيضا ٢٥ قرشا متحصلا من ١٠٨ عضوا وانتخب رئيسا لها هو مقلد أفندي من أعيان كمشيش (٣) .

وفي ٢٦ ديسمبر ١٩١٧ أنشئت نقابة زراعية في جهة « سنبلو » بمركز ميت غمر دقهلية وعرف أهالي هذه الجهة فائدة التعاون وما وصلت اليه النقابات الأخرى ، وبلغ مجموع رأس المال في هذه النقابة ١٣٥ جنيهًا وكان ثمن السهم ٢٥ قرشا (٤) .

وفي ٦ يونيو ١٩١٨ أسست نقابة زراعية في مديرية المنوفية ببلدة زاوية (بنم) وأنشئت هذه النقابة معامل النسيج ومخازن أعدت لصيانة الحبوب ومعمل صابون وكتب عليه « صابون نقابة زاوية بنم الزراعية » (٥) وقامت النقابة الأخيرة هذه بمجهود وافر فأنشأت ناديا للألعاب الرياضية وعملت على ترقية « جمعية المساعي المشكورة » ومدتها بما يستطيع من مال مجلس المديرية تنشيطا لها وتثبيتا لمركزها لتقوم بما عهد اليها من تربية أبناء المنوفية وتعليمهم ابتدائيا وثانويا ، وكذلك عمل مدير المنوفية بإيعاز مأموري المراكز بنشر هذه

(١) الأفكار ٨ ابريل ١٩١٨ .

(٢) الشباب ١٨ مارس ١٩١٦ .

(٣) الاهرام ٨ سبتمبر ١٩١٤ ، الحرية ١٣ سبتمبر ١٩١٤ .

(٤) التجارة ٦ يناير ١٩١٨ .

(٥) الاصلاح ١٣ يونيو ١٩١٨ .

الفكرة التعاونية بين الأهالي وضرب الأمثال لهم واطهار الفوائد التي تنجم عن ذلك في مصلحة الفلاح ، فكان أول من لبى نداه عبد الرحمن بك حسن مأمور مركز منوف ، وأخذ في تأسيس النقابات حيث تكون في دائرة مركزه أربع نصاب زراعية في أقل من شهر وكانت الأولى في (الواط) والثانية في (الباجور) والثالثة في (الحامول وشبرا باوله وكفرها) والرابعة في (سرس الليان) (١) .

ومضت الصحافة تبين فوائد هذه النقابات وأهميتها فتقول التجارة : « ولو كانت النقابات الزراعية عامة في أنحاء القطر لما وجدنا أسعار الحيوانات الداجنة والمواشي قد بلغت هذا الحد الفادح ، انه يصعب علينا أن نرى في تقارير مصلحة الجمارك أن مصر مستوردة من الخارج حبوبا وأرز ومواد أخرى لا يتعذر علينا زراعتها في تربتنا الخصبة اذا انتشرت هذه النقابات » (٢) . وبذلك سيطرت الروح التعاونية على الريف المصري .

أمراض المجتمع المصري في هذه الفترة :

الفقر : كان الفقر من أهم المظاهر الاجتماعية التي عانى منها المجتمع المصري ابان هذه الفترة وقد جاء نتيجة لظروف اقتصادية صعبة فرضتها الحرب على أهل مصر .

فباعلان الحرب ارتفعت أسعار حاجيات المعيشة الضرورية الى درجة عالية ، ووقع عبء هذا الارتفاع على كاهل الطبقات الفقيرة التي لم يكن باستطاعتها ولا بقدرتها دفع الأثمان العالية للوازم حياتها وزاد من الغلاء متطلبات السلطة العسكرية فما كان من الحكومة الا أنها أصدرت أوراق البنكنوت تفاديا للأزمة ، ونتيجة لاغراق السوق المصرية بكمية كبيرة من العملة هي رواتب ضباط وجنود الاحتلال والقوات البريطانية المحاربة . انخفضت القيمة الشرائية ، وتضرر الناس من وقوف حركة الأشغال ومن غلاء مواد المعيشة وكثرت العرائض المقدمة من الأهالي للحكومة من الشكوى مما وصلوا اليه من بؤس وسوء حالة والتماس النظر اليهم (٣) .

وتبعاً لذلك زادت الوفيات من ٣٠٠٠٠ قبل الحرب الى ٣٧٥٠٠ عام ١٩١٦ ، وفي عام ١٩١٨ وصل عددها الى ٥١٠٠٠ أو أكثر من

(١) نفس المصدر ٢٤ أكتوبر ١٩١٨ .

(٢) التحار ١٣ يناير ١٩١٨ .

(٣) ديوان معية سنية ، عربى ، سجل رقم ٣٠٤١٦ ، ١١ يوليو ١٩١٦ ، سجل رقم ٤١٧

دفتر صادر ، ١٧ مايو ١٩١٧ ، ١٨ أغسطس ١٩١٧ .

عدد الموالب في تلك السنة ، هذا بالإضافة الى ضحايا الحرب والجرحى والمشوهين (١) .

وقفت الحكومة ازاء هذا الغلاء موقف المتفرج في بادئ الامر فوعدت أن تنظر في أمر أسعار الحاجيات ، واكتفت بأن نصحت لبعض التجار وسألتهم أن يراؤوا بالأهالى ، وبأن يتقاضوا أسعارا عادلة ، ولكن النجار لم يأبهوا بكلام الحكومة لهم . وهنا رأت أن تصدر أمرا بتسعير المواد الغذائية ، ولكن ضرب بهذه التسعيرة عرض الحائط وعانى الفقراء الأمرين ، وحلت الفاقة بالناس « شنىق شخص نفسه بحبل يدعى الشيخ أحمد حسن من كفر على أغا بطنطا لضيق ذات يده » (٢) . وتعددت الحوادث وامتألت بها أعمدة الصحافة لتصور الدل الذى عانى منه المصريون حتى لقد بلغ الامر أن أحد الفقراء « أخذ بنتا من بناته الى بلد أخرى غير بلدته وعرض بيعها على رجل وسأومه فيها فابتاعها منه بثمن بخس بدراهم معدودة » (٣) .

وكثرت الجثث التى عثر عليها وتبين أن أصحابها قد ماتوا بسبب الجوع (٤) ، وحتى المعونات التى قررت الحكومة أن تعطيتها للبعض ما لبثت أن قطعتها ، فعلى سبيل المثال « جعلت محافظة القاهرة للمدعوة فاطمه زهره وأولادها اعانة يومية قرشان فلم ينقض الا وقت قصير بمنحها اياها حتى قطعتها » (٥) .

وراحت الشركات ذات المرافق العامة تضغط على الشعب ، فقطعت شركة المياه عن الاهالى المياه (٦) ، وطرد أصحاب المساكن السكان منها فافترشوا الأرصفة (٧) ، وقد كان للمهاجرين الى مصر سبب فى استمرار الأزمات التى عانى منها المجتمع المصرى كما وقف المسئولون موقفا عمل على زيادة الحدة ، فالمجلس البلدى بالاسكندرية وضع نصب عينيه استنزاف الاهالى بتلك الضرائب التى فرضتها حتى أن بيرم التونسى يقول :

قد اوقع القلب فى الأشجان والكمد
هو حبيب يسمى المجلس البلدى
ما شرد النوم من جفنى القريح سوى
طيف الخيال ، خيال المجلس البلدى

(١) Issawi, ch. Egyptian' economic and social analysis, p. 31.

(٢) الاهرام ١٦ سبتمبر ١٩١٤ .

(٣) وادى النيل ٢٤ فبراير ١٩١٥ .

(٤) نفس المصدر ١٩ مارس ١٩١٥ ، عكاظ ١٦ نوفمبر ١٩١٥ .

(٥) الديوان السلطاني ، القسم العربى ١٩١٥ ، ٢٥ أكتوبر ١٩١٥ .

(٦) الدليل ١٦ سبتمبر ١٩١٤ .

(٧) السفير أول سبتمبر ١٩١٤ ، الوطن ١١ سبتمبر ١٩١٧ .

إذا الرغيف أتى فالنصف آكله النصف للمجلس البلدى (١)

ذلك انه عقب قيام الحرب كثرت مشاريع المدير العام لبلدية الاسكندرية - وهو انجليزى - حتى سميت غرفته (بمطبخ الضرائب) ومن هذا المطبخ ظهر فى بداية عام ١٩١٥ ألن ضريبة وأبفضها للنفس وأثقلها على كل فرد وهى ضريبة الدخولية (المكوس) فانها ضريبة تحصل على قوت الانسان فى وقت الشدة والعسر وهى لا معنى لها اخترعها المدير العام لسد نقص الميزانية - كما يدعى - واستطاع على الفور بقرار القومسيون التصديق عليها من وزارة المالية (٢) . هذا فى الوقت الذى رفعت فيه مرتبات ومكافآت واعانات الأجانب العاملين فى البلدية (٣) .

وترتب على ظاهرة الفقر التى عانى منها المجتمع عدة أمراض اجتماعية أخرى تمثلت فى كثرة الجرائم بأنواعها من سرقة واختلاس وقتل وغش وربما تزوير وتسول واحتيال وفوضى وفساد وهتك أعراض ودعارة وانتشار الأمراض ، وخضع المجتمع المصرى لظروف جديدة طرأت عليه خلقتها الظروف الاقتصادية ، ثم كان لوجود تلك الأعداد الوفيرة من الجنود التابعين لانجلترا اثر فى طبع سمة جديدة على المجتمع فى هذه الفترة ، فاختلفت لذلك القيم الانسانية والاجتماعية والشاهد على ذلك ما ورد فى أخبار تلك الفترة .

الجرائم :

اما عن الجرائم فقد ازداد عددها فتقول المحروسة : « توالى أخبار الجرائم فى أنحاء القطر لدرجة لم يعهد الناس لها مثيلا ، فقد عددنا امس فى احدى جرائم العاصمة اثنى عشر حادثة وقعت فى الأرياف والمدن متباينة النوع ما بين قتل وسطو وجرح ، واشتد الرعب فى بعض القرى خصوصا فى مديرية الشرقية ومدينة الزقازيق نفسها ، فقام الاهالى يضعون قضبان الحديد وراء أبوابهم غير مكتفين بالأقفال » (٤) .

وكثر القتل وسفك الدماء والحوادث الجنائية وانتشرت سلطة الأشقياء وبناء على كثرة الجرائم أنشئت دائرة بمحكمة الاستئناف لنظر تلك القضايا أثناء

(١) الامالى ٢٥ مارس ١٩١٧ .

(٢) الاكسبريس ١٤ فبراير ١٩٥١ .

(٣) نفس المصدر ٢١ فبراير ١٩١٥ .

(٤) المحروسة ٢٥ أكتوبر ١٩١٤ .

العطلة للفصل فيها على وجه السرعة ، ونحقيقا لهذا الغرض اقترحت وزارة
الحقانية تعديل المادة (١٢٣) من لائحة الاجراءات ، ووافقت محكمة الاستئناف
على هذا التعديل (١) .

وعلى سبيل المثال كانت الجرائم التى ارتكبت فى الثلاث سنوات الاخيرة
من الحرب كما يلى (٢) :

السنة	دقهلية			اسيوط			جرجا		
	جنايات	جنج	عوارض	جنايات	جنج	عوارض	جنايات	جنج	عوارض
١٩١٦	٦٩	٣٥٢	١٣٥	٦٦	٤١٢	١٠٢	٧٠	١١٠	٢٢٨
١٩١٧	١٠٠	٢٣٥	١٢٧	٥٧	٤١١	٩٨	٤٩	١١٣	٢٠٣
١٩١٨	٦١	١٤٦	١٤٧	٤٧	٤٤٨	١٨	٥٤	٢١٠	١٣٦

وكثرت عصابات السرقة حتى بلغ الأمر بالعصابات أنهم كانوا يسرقون
الحبوب من مخازنها فوق الاسطح ويسرقوا المصاوغ والنقود وانضم اليهم بعض
الخفراء . وقد وصل الأمر ببعض العمال العاطلين البؤساء أن يقفوا مرقف
قطاع الطرق والمتشردين فى أطراف مدينة الاسكندرية وبعض جهاتها « فقد
حدث أمام شونة الخواجة « جارجيش » بقرب كفر عشرين على شاطئ المحمودية
أن أوقف بعض العمال العاطلين خادم الخواجة « زونبوس » البقال المعروف
الذى كان يسوق مركبه صغيرة محملة بضائع لتصدر الى بعض جهات القطر
وحاولوا نهب البضائع لولا أن صرخ مستغيثا وأتته النجدة من بعض رجال
الأمن والأهالى ، وفى نفس المكان فاجأ بعضهم عربجي « الخواجة جرجس عماد »
تاجر الصابون الذى كان يحمل على مركبة بعض جوالات الصابون وحاولوا
أخذها عنوة واقتدارا لولا أن أدركهم بعض الأهالى الذين كانوا سائرين على
الشاطئ الثانى من ترعة المحمودية وجاءوا لاتقاذه على أثر صراخه واستغاثته
وحدث أن قابل شخصان أحد أبناء الاعيان بين الشاطبي ومحرم بك وقت
الغروب وطلب منه أحدهما أن يشعل له سيجارة ففعل وفى أثناء ذلك هجم
عليه الثانى من الخلف وأوثق يديه وتمكن الآخر من سلب ساعته وسلسلته
الذهبية ومحفظة نقوده « (٣) .

(١) وادى النيل ٩ أغسطس ١٩١٥ .

(٢) وزار الداخلية ، إدارة عموم الامن العام ، تقرير الامن العام فى فى القطر المصرى .

(٣) وادى النيل ٥ سبتمبر ١٩١٧ .

وأرجع السبب في انتشار جرائم السرقات الى أنه فيما قبل الحرب كان الناس « يجدون أبواب الرزق مفتوحة أمامهم في عمليات الماويلن من ردم وهدم وبناء ولكن الآن لا يجدون هذه السبل لوقوف حركة العمل بسبب الأزمة التي اضطرت الناس الى تأجيل ما يرغبون عمله من هذا القليل فبقى هذا العدد الكبير من العمال عاطلا عن العمل وهو اذا عاش في بلده كان عبئا ثقيلًا على كاهلها لا يجعل شغله الوحيد الا السلب والنهب وتقليع المزروعات وارتكاب الجرائم ، واذا خرج من بلده وقصد العاصمة ليجث عن عمل يحمله الفقر وضيق ذات اليد على ارتكاب الاجرام فيتنفق مع نفر من بنى جلده لتأليف عصابة خطف وسلب للخرائن والاموال » (١) .

ولما كثرت الجنايات في داخلية البلاد وتعددت حوادث السطو اضطرت وزارة الداخلية الى نشر بلاغ رسمي أمرت فيه المشايخ والعمد أن يقدموا الى مأمورى المراكز تقارير وافية كاملة يذكرون فيها أسماء الرجال المشتبه فيهم في دائرة محيطهم وفي نفس الوقت يلاحظون عن قرب جميع التحركات (٢) لكن بعض السرقات كانت تجرى وراء ستار العمد والمشايخ ، وقد راجعت مديرية اسيوط أعمالهم ، فأتضح لها تداخل بعضهم في السرقات بل واشترك بعضهم مع العصابات ، فحاكمت ٢٨ عمدة ورفقت ٣٨ عمدة (٣) .

ولعب النساء والأطفال بل والشيوخ دورا في السرقة لقلّة ذات اليد فتقول وادى النيل « فيا ويحنا يوم نرى الشيوخ ينغمسون في الجرائم بأيدي عاشت عمرها نقبة ثم أبى الدهر الا أن بلوث نقاءها بالاجرام في آخر أيامها ولا وسيلة للجائع الضعيف الا أن يخالس الناس ليسرق ويخاثل القوم لينهب » (٤) .

وسرت عدوى السرقة الى الموظفين أنفسهم لضيق ذات يدهم وللحالة التي وصلوا اليها فشدّة القلاء جعل بعض الموظفين ينقادون الى ذلك اذ أن الضيق ساقهم الى التماس الكسب بالطرق المحرمة وصرح بذلك المستشار القضائي في تقريره حيث قال : « ان حوادث الضيق الذي أصاب فريقا من الناس كان سببا في زيادة السرقات في القطر » (٥) .

وتبع السرقات كثرة الاختلاسات وخاصة في مصالح الحكومة فقد اختلس أحد الموظفين مبلغ ١٥٠٠ جنيه واختلس آخر من مصلحة الرى .

(١) المحروسة ٧ أكتوبر ١٩١٥ .

(٢) الاخبار ١٠ أغسطس ١٩١٥ .

(٣) الوطن ١٦ نوفمبر ١٩١٨ .

(٤) وادى النيل ٣ نوفمبر ١٩١٥ .

(٥) الوطن ٢٦ مايو ١٩١٧ .

بالاسكندرية مبلغ ٤٠٠ جنيه ، ولم يقتصر الأمر على اختلاس النقود وانما تعداه الى جميع ما كان تحت الايدى ، فاختلس أحد الموظفين بالسكة الحديد أربعين صفيحة بتروى (١) .

وانتشرت موجة التزيف سواء فى المصوغات أو النقود ، فأصبح من الذهب ما هو نحاسا مطلقا بالذهب وزورت أوراق المائة جنيه وضبطت آلات التزيف (٢) ، حتى المأكولات فقد مسها الغش فى جميع أصنافها (٣) .

وظهر مرض الربا الذى انتشر انتشارا واسعا فى مصر أثناء هذه الفترة ، فرضته الظروف الاقتصادية التى عانت منها مصر ، وانتشر المربون فى القرى والداكر والعواصم والبنادر ، فكبوا المزارعين بالديون ووصل الأمر الى ضياع الملكيات ، فقد أراد تاجر أن يقترض ٥٠٠ جنيه الى سنة فطلب منه ٥٠٪ ، واقترض صاحب محل ١٥٠ جنيه بفائدة قدرها ٤٥٪ وقد أصبحت قيمة الجنيه المصرى فى شرع المربون ٤٨٠ قرشا (٤) .

وظهرت محلات اقتراض النقود « الرهونات » فجأة فى أنحاء مصر ، فقامت بأعمالها واقرضت المحتاجين نقودا زهيدة مقابل رهن بعض المصوغات أو الأواني النحاسية أو الملابس وغيرها بفائدة باهظة لأن صاحب الحاجة أعمى « أما الفقراء والمحتاجون والذين عضهم الجوع بنابه فانهم يذهبون بالمتاع القليل الذى أبقت عليه يد الدهر فيرهونونه على دربهات معدودة وربما كانت قيمة ذلك الشئ والمرهون توازى عشرة أضعاف وكثيرا ما كان يترك أصحاب الرهونات رهوناتهم لعجزهم عن السداد » (٥) .

وطغى المربون وأخذوا يعملون كل ما يمكن ارتكابه من أنواع القسوة مع مدينهم الضعفاء المحتاجين لطرق أبواب الاقتراض لحاجتهم فارغموهم على شروط لا مبرر لها فالقانون المصرى يعطى سعر للفوائد المشروعة ٩٪ ولكن لم يطبق هذا ، فقد مد المربون يدهم للمحتاجين ولكن بضعف الأرباح المشروعة اذ كيف يتسنى لها أن تقرض بضعف الربح القانونى فى هذه الازمة الشديدة ، وكانت تعرض بأربعة أمثال الفائدة المشروعة .

وكثر عدد المتسولين ، فكان العامل المتعطل يحمل أطفاله ويصحب زوجته ويطوف فى الشوارع يطلب الاحسان « وسرى فى المدينة طولا وعرضا

(١) الأفكار ٣١ يولية ١٩١٥ ، الاكسبريس ٢ يوليو ، ٢٠ أغسطس ١٩١٦ .

(٢) وزارة الداخلية ، أحكام تاديبية ، فهرست الأوامر العمومية ١٩١٨ ، ٤ أبريل ١٩١٨ ، ديوان معية سنية ، صادر ، سجل ٤١٧ ، ٧ أكتوبر ١٩١٧ ، مصر أول فبراير ، ٢ ديسمبر ، ٣١ ديسمبر ١٩١٥ .

(٣) الامالى ١١ نوفمبر ١٩١٦ ، وادى النيل ١٠ مايو ١٩١٧ ، المحروسة ٣٠ سبتمبر ١٩١٨ .

(٤) المحروسة ١٦ أغسطس ، ١١ سبتمبر ١٩١٤ .

(٥) وادى النيل ٢ يناير ١٩١٥ .

من العباسية الى ضواحي القلعة تجد المتسولين ورائك وامامك وحولك ، اذا دخلت حانوتا لا يفارقوك الا عند بابه ليستقبلوك ساعة خروجك منه « (١) .

أما عن الاحتيايل ، فمنذ بداية الحرب ظهر بعض المشعوذين يدعون معرفة علم الكيمياء وأنه بإمكانهم تحويل النحاس الى ذهب ، وآخرون استغلوا البعض وهددوهم بأنهم يعملون بالسياسة لعلمهم مدى عقوبة ذلك واستنفذوا أموالهم (٢) ، كما أن البعض منهم أوهم الناس أنهم رسل السلطة العسكرية واستحوذوا على ما لديهم ومنهم من كون عصابات احتيالي « لاختراع الشبان من الجندية » (٣) .

وانسح مجال التدجيل والشعوذة وامتهان النجيم والكذب والتجني على الاهالي ، وسيطرت آفة السكر وأصبحت الشاغل لكثير من طبقات المجتمع فتهددت الأمة بالضعف وأرجع ذلك الى وجود القوات البريطانية وتشجيعها لهذا الأمر ، وانتشرت معامل الخمر في كل مكان (٤) .

وتبعاً لانتشار السكر انتشرت المواد المخدرة ، فقد تفشى الكوكايين بين بعض من المصريين حتى تسرب الى الفتيات والشابات واستعمل كباقي المكيفات وكان الصيادلة يبيعونه بدون تذكرة طبيب طمعا في الربح ، ودخل كثير من هؤلاء النساء الى المستشفيات يعانون من هذا المرض ، ورغم ذلك فان التجار كانوا يوصلون لهم الكوكايين والمورفين بطرقهم الخاصة (٥) .

وكثر تناول الحشيش فهرب لداخل البلاد رغم يقظة رجال خفر السواحل فكانوا يضبطون كميات كبيرة من الحشيش ، ففي ١٩ أبريل ١٩١٥ قبض على نسافة حرب قديمة وعليها أحد عشر رجلا وكانت مليئة بالحشيش وقبضوا على سفينة أخرى كانت تحمل ١٦٠٠٠ كجم حشيش وعليها يونانيون اشتغلوا بهذا الصنف وضبط الكثير بميناء الاسكندرية يحاولون تهريب الحشيش (٦) ، ورغم هذا فقد انتشر موزعو الحشيش وتعاطاه الناس بجميع أنواعه وبمختلف طرقه اعتقاداً منهم أنه ينسيهم همومهم .

وتبع ذلك انتشار القمار في مدن مصر كلها بحالة مريضة ، وأصبح في كل مقهى مجتمع للمقامرة يؤمه الأفراد وكثيرا ما أصبح الموظف المؤتمن على مال أو وكيل تاجر أو مزارع يتصرف في غير ماله . وانكب الكثير على

(١) المحرسة ٢٧ مايو ١٩١٨ .

(٢) الجريدة ٨ أكتوبر ١٩١٤ ، ١١ ديسمبر ١٩١٤ .

(٣) وادي النيل ٣١ مايو ١٩١٥ ، الوطن ١٤ سبتمبر ١٩١٧ .

(٤) الأفكار ١٠ ، ١٥ سبتمبر ١٩١٤ ، ٩ يونيو ١٩١٥ ، الأهرام ٢ مارس ١٩١٥ .

الأكسبريس ٣ سبتمبر ١٩١٧ ، وزارة الداخلية ، أوامر عمومية ، ٩ مارس ١٩١٦ .

(٥) وادي النيل ٦ أبريل ١٩١٥ ، ١٠ مايو ١٩١٦ .

(٦) الأفكار ٢٠ أبريل ، ١١ مايو ، ١٣ أكتوبر ١٩١٥ ، وادي النيل ٨ أكتوبر ١٩١٦ .

القمار لدرجة أن أحدهم فقد في ليلة واحدة وفي جلسة واحدة بملاعب قمار مبلغ ٦٠٠ جنيه ، ودخل القمار المنازل فكثرت السهرات للصباح على لعب الورق حتى الغلمان قاموا في الأزقة والحواري ، وعليه القوم وسراتها قاموا في النوادي والاماكن العامة ، وسمحت وزارة الداخلية بتداول القمار وشارك النساء في الأمر فرحن يقامرن في النوادي العامة (١) .

وعمت حوادث هتك الاعراض والشذوذ الجنسي على جميع المستويات وامتألت بها الصحافة (٢) . فكان ذلك سببا في تصدع المجتمع ابان هذه الفترة .

واصيب المجتمع بداء الرشوة فانتشرت في المصالح الحكومية وبين الافراد العاديين ولعب بعض رجال الشرطة دورا كبيرا في المساهمة فيها ، اذ خلقت ظروف الحرب العوامل التي ساعدت على تفاقمها من ذلك قضايا مخالفة التسعيرة وغش المأكولات وتجاوز مواعيد سهر الحانات ومهربو المواد المخدرة وبيوت الدعارة ، فرجال الشرطة كانوا يتغاضون عن ذلك كله مقابل الرشوة (٣) .

وسرت الرشوة بين العمد ومشايخ البلد بالنسبة لطلبات السلطة العسكرية اذ لم يكن عليهم رقيب في اختيار من يقدمونه للسلطة ، فكان من يقدّم عليهم الأموال يعفى من الخدمة ومصادرة محصولاته ، ومن هنا كان حشد العمال والجمالة بل والحاصلات قد أعطى الفرصة بدون شك لانتشار المحسوبية والفساد والرشوة (٤) . فقد حكمت محكمة الجنايات - نظرا لارتشاء العمدة - على عمدة بولاق الدكرور بالحبس سنة مع الشغل لانه ثبت انه أخذ رشوة ، وألقت نيابة الزقازيق أحد العمدة في غيابة السجن لانه متهم بالرشوة وامتدت أيدي العمدة الى النذر القليل ولو حتى من مرتبات الخفراء ، وتسستر العمدة على اللصوص نظير الرشوة أيضا ، وبديوان المعية صور للمظالم التي قدمها الأهالي يشكون فيها العمدة لنهبهم الأهالي وحبسهم وأخذ الرشاوى منهم (٥) وكثيرا ما كانت الرشوة تؤخذ باسم الخفير لصالح المهندس وسجل المستشار القضائي في تقريره عن جرائم الرشوة « ان قلة ما يبلغ ولاية الامور منها لا يمكن أن يؤخذ دليلا قاطعة على قلة ما يقع منها » (٦) ، وضبطت

(١) وادى النيل ٩ ابريل ، ١٨ سبتمبر ١٩١٦ ، ٧ يونيو ، ١٥ يوليو ١٩١٧ ، الاكسبريس ٢٩ يوليو ، ٢٥ نوفمبر ١٩١٧ .

(٢) الحرية ٢٤ أغسطس ١٩١٥ ، وادى النيل ٨ سبتمبر ١٩١٦ ، الوطن ٢ يونيو ، ٢٣ يوليو ١٩١٧ ، ٢٢ يونيو ١٩١٨ .

(٣) الاكسبريس ٦ أغسطس ١٩١٧ .

(٤) House of Lords, vol XXXIV, p. 678.

(٥) الأفكار ٧ سبتمبر ١٩١٦ ، ١٣ يناير ١٩١٧ ، ديوان معية سنّية ، دفتر صادر غير رسمي ، سجل ٤١٦ ، ٢ فبراير ، ٦ مايو ١٩١٦ .

(٦) المحرسة ٣١ يوليو ١٩١٧ .

الرشوة في بيوت بعض الموظفين ، وتعاطاها المحضرون لكيلا ينفذوا الاحكام الصادرة أو ليؤخروها (١) ومست الرشوة مأمور ضبط القاهرة « فليبدس » الذى كان رئيسا للمكتب السياسى ومنه ألحق الأذى بالمصريين أثناء الحرب ، وتعددت القضايا التى اتهم فيها ، وصدر الحكم عليه وعلى زوجته ، واهتم الناس لهذه القضية اهتماما عظيما ، وقابلوا الحكم بارتياح لانهم كانوا شاعرين بفساد سيرة ذلك الرجل وقبح أدارته (٢) .

ونعددت المجالس النأديبية لمحاكمة المرتشسين من المسئولين وخاصة رجال الأمن ، ومضت السخرية من هذا الوضع على لسان المصريين فى كل مكان .

وسيطرت القسوة ومورست وسائل التعذيب على يدالقائمين بالامر من نجويح وضرب وسجن وقد أرسلت الشكاوى للمسئولين فى الحكومة والمعينة وهى تفيض بالظلم الواقع على الاهالى بسبب وبدون (٣) .

وعانى المجتمع المصرى ابان هذه الفترة من السدعاة وتجارة الرقيق الابيض ، وكانت هذه التجارة معروفة قبل الحرب ، فمصر دائما ملجأ يفد اليها المهاجرون من كل مكان وبذلك فتح باب هذه التجارة على مصراعيه ، ففي سنة ١٩٠٨ كان عدد الفتيات والفتيان الذين عملوا فى هذا المجال بالاسكندرية ٧٥٩ ثم ارتفع هذا العدد الى ١٢٠٣ سنة ١٩٠٩ ثم الى ٢٢٦٣ فى عام ١٩١٠ (٤) .

وحينما أعلنت الحرب استقبلت الاف المهاجرين من اليهود والارمن فاشتغل عدد كبير منهم بالدعارة ، وكانت الضائقة الاقتصادية التى عانت منها مصر سبب أن ترك الكثير بيوتهن وامتهن هذه المهنة خصوصا بعد وجود هذه الأعداد الوافرة من الجنود التابعين للامبراطورية البريطانية واغداقهم على هذه الوجوه . « وانتشرت البيوت السرية فى القاهرة والاسكندرية وحواضر المديرية وتعدى الفساد الى النيل فاذا بشاطئ النيل من جهة العاصمة والجيزة رست عليهما الذهبيات أعدت للفحش والتجارة بالأعراض ، كذلك كثر فى منطقة الأزبكية وشارع وجه البركة بما وفد عليها من البغايا والمتهتكات

(١) الوطن ٢١ أغسطس ١٩١٧ .

(٢) ابراهيم الهلباوى ، السابق ، الملف الثالث ، ص ١٢٤ ، وادى النيل ٥ يوليو ١٩١٧ ،

سعد زغلول ، السابق ، كراسة ٣١ ، ٢٥ يوليو ١٩١٧ ، ص ١٧٥٢ .

(٣) معية سنية ، دفتر صادر ، سجل ٤١٦ ، ٤١٧ ، ١١ نوفمبر ١٩١٦ ، وادى النيل ٢٧ مايو

٣ يونيو ، اول يوليو ، ٢٠ يوليو ١٩١٧ .

(٤) الاهالى ٦ يوليو ١٩١١ .

فكثرت باراتها وببوتها ، ولم تخل طرقاتها من أسرابهن تغدو وتروح تشاغل
المارة وتعاكس الجالسين » (١) .

وبفنت المنجرات بالعفات والأعراض فى الوسائل التى تسنرهن عن
أعين الشرطة فلم يكن منهن الا أن اسأجرن منازل وعلقن عليها لوحات كتب
عليها « بنسيون » وذلك سنار وضعت على أبواب الدور وكثرت هذه فى
القاهرة والاسكندرية ، وخلقت ظروف مصر تغييرا فى بعض أخلاق الفتيات
لدرجة أنه وصل لبعضهن « التزين بأفخر الأزياء وخروج الفتاة من بيتها حيث
نساء لها الهوى فغال من يعجبها فاذا كانت الاشارة أو الابتسامة كان السلام
فالكلام فالموعد فاللقاء » (٢) .

وفى حقيقة الأمر فان ظروف مصر فى ذلك الوقت هى التى أجبرت البعض
على الاقدام على ذلك بعد أن فتك الجوع بهن فقصدن الجمعيات الخيرية فاذا
بها مغلقة الأبواب موصدة المنافذ وحركة العمل عاطلة . اذن فليس أمامهن الا
هذا الطريق ولم يكن هذا برضاء منهن اذ أن حوادث الانتحار بينهن لدليل قوى
على أن الكثرات منهن طرقت هذا الباب مرغبات لأسباب قوية (٣) .

وبالرغم من وضع السلطة العراقية أمام جنود الامبراطورية لارتياح هذه
الاماكن الا أنهم عاثوا فيها فسادا سواء فى الاسكندرية أو القاهرة . وكان لذلك
أثره اذ تفشت الأمراض السرية وتعدر على الفقراء علاجها لارتفاع أسعار
الأدوية . أما عن باقى الأمراض فقد انتشرت وعانى منها المصريون ، وفى عام
١٩١٥ اجتاحت مصر الدفتريا على أثر انتشار الحمى التيفودية التى فتكت
بالكثير . هذا بالإضافة الى انتشار العدوى من مرضى الجنود الانجليز ،
وانتقلت الكوليرا على ايدى الهنود ، وارتفع عدد المصابون بالطاعون ، وعانت
الأحياء الوطنية من الجدري ، وسرى مرض الحمى القرمزية ، وأصيب أغلبية
المصريين بالأمراض الرمدية ، وعمت الملاريا وساد انتشارها (٤) .

وتبعاً لذلك تكونت لجنة صحية للبحث عن أسباب انتشار الأمراض ،
فأقرت رفع المستوى الصحى عن طريق انشاء وزارة للصحة ، وانشاء
مستشفيات بها أقسام متعددة لجميع أنواع الأمراض (٥) .

(١) العقاف ٧ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢) الافكار ١٢ أكتوبر ١٩١٤ ، وادى النيل ٢٧ يوليو ، ٢٩ يوليو ١٩١٦ .

(٣) وادى النيل ٢٠ مارس ١٩١٥ .

(٤) ديوان معية سنية ، صادر ، سجل رقم ٤١٦ ، ٤١٧ ، ١٥ يوليو ١٩١٦ ، ٤ مايو

١٩١٧ ، مجلس الوزراء ، جلسة ٢٥ سبتمبر ١٩١٨ ،

gov. Egy. Copy letters 1917, Inspection of direction Dec. 14, 1917. p. 412.

Le Journal du Caire, 17 Août, 1918.

(٥)

سلوك جنود الامبراطورية :

أما عن سلوك جنود الامبراطورية البريطانية في مصر فأساء الى المجتمع وحطم معنوياته في هذه الفترة وكان هذا السلوك من أهم ما أحتق المصريون على الانجليز وأعمالهم ، ومما كان له الاثر الكبير في تفجير بوره ١٩١٩ ، فقد نشرت احدى المتطوعات - كانت تقوم بخدمة الجنود في الميادين وقد أمضت بمصر من نوفمبر ١٩١٥ الى أبريل ١٩١٦ - مقسالا في صحيفه (Daily News) في ٢ أبريل ١٩١٩ تعرض فيه أسباب ثورة المصريين في مارس ١٩١٩ قالت : « ان الاضطرابات الحالية لم تكن الا نتيجة لازمه لخطئنا تجاه المصريين ، لا جدال في أن السلطات المسئولة ملومة كل اللوم في ارسال جنود من جنود مستعمراتها الى مصر دون أن يبينوا لهم الطرق التي يجب أن يعاملوا بها الأهالي ، فان الكثير من هؤلاء كان جاهلا جهلا فاضحا لدرجة أنهم كانوا يتصورون أن مصر بلد انجليزى ، وأن المصريين قوم دخلاء ويعجبون كيف سمح لهؤلاء العبيد أن يأتوا الى هذه الديار ، ولقد سمعت غير واحد من الأستراليين يقول : (لو كان الأمر بيدى لما أبقيت على واحد من المصريين في هذه البلاد) ، وعاملوا الأهالي بقسوة واحتكار ، فلقد رأيت في الكننين الذى كنت أشتغل فيه خادما مصريا من خير الخدم انهال عليه جندى بالضرب مقدمه لشيء بافه وهو أنه لم يفهم أمرا أصدره اليه ، وضرب أحد الجنود رجلا متعلما مهذبا من المصريين وسلب منه عصاه الغالية الثمن بلا أدنى سبب ، وصرح لى الكثير من الجالية البريطانية أنه يجب أن تمر سنوات عدة لنستطيع محو الأثر السيئ لما اقترفه الحيش من الرذائل في هذه البلاد ، وروى لى أن بعض الجنود السكارى نزعوا البرافع عن وجوه بعض السيدات المسلمات ، فلا غرو اذن اذا كان المصريون يخافوننا ويحقدون علينا » (١) .

ويقول محمد بهى الدين بركات في مذكراته : « حضر جبش هندى الى مصر ، ولقد سمعت أن فريقا منهم اغتال بائعة بلح ، وأنهم اغتصبوها من كل ناحية وأنهم تكاثروا عليها حتى ماتت ، وقد رآها بعض الثقة ميتة أمام احدى خيامهم بهليوبوليس ، ولقد رأيت بعض هؤلاء الهنود في هليوبوليس وهم يأخذون بعض الحوذية قهرا ليحملوا لهم بضائعهم » (٢) .

ومحاضر البوليس ائصرى في فترة الحرب ، وهذه المحاضر تكاد تكون ممثلة بتهم موجهة ضد العساكر الانجليزية والاسترالية والنيوزيلاندية ضد الاهالى تدل على الفظائع التى ارتكبوها مع المصريين ، وسوف نناول بعض

(١) احمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٨٥ ، عبد الرحمن الرفاعي : المرجع السابق ، ص ٤٣

(٢) محمد بهى الدين بركات : السابق ، ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ .

هذه الحوادث لعلها تبرهن كيف سيطر الجنود على الشعب المصرى ، وكيف ضحكوا على الفقراء ، وكيف أثاروا المصريين بتصرفاتهم .

ففى ١٠ ديسمبر ١٩١٤ استطاع جنديان انجليزيان أن يستوليا على بضاعة من أحد المتجولين بشارع « وجه البركة » ولم يدفعوا ثمنها وفرا هاربين فما كان من هذا البائع الفقير الا أن بلغ بوليس باب الحديد .

كذلك كان هؤلاء الجنود يركبون العربات دون أن يدفعوا الثمن ، فكثير من محاضر البوليس مكتوبة من سائقي عربات يوضحون فيها أنهم لم يقبضوا أجورهم وإذا طالبوهم بها اعتدوا عليهم (١) .

ومضوا يرتكبون الأشياء المشينة فى أحياء القاهرة . فقد حدث أن أنفق جماعة منهم على الدخول الى بيت من بيوت الدعارة بشارع وجه البركة أثناء النهار ، ولم يلبث المارة والجالسون الى المشارب فى ذلك الشارع الكثير الحركة أن رأوا النساء يلقين من نوافذ أعلى طابق من ذلك السيت الى الشارع وبعد وقت قليل رأوا هؤلاء الجنود يصبون البترول على جدران الدار ثم يشعلون النار فيه ، كل هذا والناس ينظرون هم ورجال الشرطة الى هذا المنظر الذى يمثل القسوة والوحشية ولا يقربون على الدنو من هؤلاء النساء لاسعافهن أو إطفاء ما أوقد هؤلاء الجنود من لهب ، وأخيرا حضر رجال المطافئ والحكمدار ورجال الاسعاف فقام كل منهم بما فرض عليه . « فقبض على نحو خمسين عسكريا سيحاكمون أمام المجلس العسكرى » (٢) .

واتخذت السلطة الاحتياطات لعدم تكرار ذلك فعلمت لوحات على كثير من شوارع الدعارة تحرم فيه مرور الجنود البريطانيين من هذه الشوارع ، وصدرت الأوامر للقهاوى – بالذات الموجودة فى وجه البركة – بأن تغلق فى الساعة التاسعة منعا لحدوث أى مشاغبات ، لكن هذا لم يمنع تفاقم هذه المشاغبات وازدياد الاضطرابات ضد الأهالى ، فحدث أن أحد الجنود يدعى « جورج راسن » وبدون أدنى سبب تشاجر مع أحد الأهالى « أحمد حسن » وسبب له اصابات بالغة فى وجهه ولم يخلصه من تحت يده الا أحد رجال الشرطة (٣) لكن قليلا ما كان البوليس يتدخل فى هذه الاضطرابات ، وتصف صحيفة المؤيد بعض هذه الأعمال وموقف البوليس منها تقول :

« يختلف حوذى أو مكارى مع أحد الجنود حيث يطالب الأول بأجرته ويشتم فى الطلب كما يشتم مع كل راكب ويريد الثانى أن لا يدفع ، وتكاد

(١) Egyptian Gvt. Cairo City Police No. 86, December 14, 1914, p. 277, No. 95, June 15, 1915, p. 359., No. 101, June 15, 1916, p. 105.

(٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٨٤ ، المؤيد ٢ أبريل ١٩١٥ .

(٣) Egyptian Gvt., Cairo City police, No. 93, 97, Jan., Feb. 21, 1915, pp. 11.

تقوم قيامة الشارع من وراء هذا الخلاف ، فيقف البوليس كما يقف أحد المارين مكتوف الأيدي ، ويدخل جندي منزلا من منازل الضواحي فيستغيث السكان بالخفير لكن بدون جدوى لأنه يتواري ان كان حاضرا ويخفى كل الاختفاء أن كان متواريا ، وهكذا تتعدد الحوادث وترتفع الشكوى كما يفسد الأمن ويختل النظام ورجال البوليس يرون الشر كل الشر من وراء تعرض الجنود الانجليز للأهالي فيقفون على الحياض التام » (*) .

وقد كانت صحيفة المؤيد صاحبة صوت المعارضة والهجوم على تصرفات الجنود هذه ، وكثيرا ما كانت توجه الخطابات لمكسويل تستنكر فيه هذه الأفعال مطالبة بوضع حد لها .

من هذا نرى أن البوليس كثيرا ما يقف موقف المتفرج ، فقد كان يعلم جيدا انه لو أقدم سوف تصدمه الأوامر بادانة من يتدخل ، فاحتمال أن يصاب في معركة من هذه المعارك يفقد فيها شيئا ولا يعاقب مصابوه ، حتى البوليس يخشى هؤلاء الجنود ويوميا تكثر المشاغبات بينهم وبين الحماره والعربجية والباعه العلوفين وكمسارية الترام ، وكثيرا بل وغالبا ما كان هؤلاء الجنود في حالة سكر نام تائهين يعربدون ويضربون ويصيحون في كل مكان ، يدخلون البارات يشربون ويمذون ولا يدفعون بل يقومون بضرب واصابة صاحب الحسانه اذا طالبهم بالمقابل .

وحدث في ٢٧ أغسطس ١٩١٥ أن طلب جندي انجليزى من أحد الأهالي المارين بشارع العباسية اعطاه نقودا فلما رفض اذ لم يكن معه فعلا انهال عليه الأول ضربا وأصابه اصابات بالغة . وفي ١١ نوفمبر ١٩١٥ أحدثت جماعة من العساكر الأستراليين - وهم سكارى - الشغب والاضطراب في شارع بولاق فكسروا الزجاج لبعض المحلات وأصيب البعض من جراء ذلك . وطرق جنديان حديقه أحد الأهالي كانت مملوءة بالفاكهة بالعباسية وعاثوا فيها وأخذوا ما لذ وطاب لهم ، وعندما طالبهم بالتعويض بأى مبلغ ضربوه حتى أفقدوه وعيه . ودخل جنديان أستراليان بارا بالأزبكية للشرب ثم انقضا على الحزانة واستوليا على كل ما بها من نقود وهربوا وقبض على واحد منهم والثاني عشر عاينه مختفيا في حديقه الأزبكية . وهجم ثمان جنود استراليين سكارى على احدى قباوى الأهالي بالمطرية وأداروا الضرب في الموجودين محطمين كل ما أوجدوه أمامهم من محتوياتها ، كما انقضوا على درب « المملات » وبعثروا محتويات حوانيته . وبالسكندرية دخل جماعة من الجنود على قهوة فرنسا وهجموا على الخزينة وسرقوا ما فيها من نقود . وامتدت أعمال العنف والشغب الى كل مكان ، فعلى سبيل المثال أبلغ أحد رجال البوليس في ١٥ يناير ١٩١٦ أن أحد العساكر الانجليز أطلق عيارا ناريا بجهة السبتية ، وكان هذا العسكرى معينا على باب العنابر فترك النقطة وذهب ليجث عن مشروب له فوجد المحال مغلقة وتصادف أن رأى

★ المؤيد ٢٢ يوليو ١٩١٥ .

غنما كثيرا فى الشارع فاطلق عليها النار ، وأطلق آخر عيار نارى على خمسة أشخاص من الأعالى ولسؤاله عن سبب اطلاقه النار قرر أن هؤلاء الخمسة كانوا واقفين على الكوبرى وواضعين أيديهم على درابزينه ولما كلفهم بالسير لم يمسكوا ويظهر أنهم لم يفهموه فاطلق عليهم النار . وحدث أن تشاجر عسكري أسترالى مع بائع فاكهة مصرى فى بار فاستولى الأسترالى على زجاجة ويسكى وضرب بها البائع ، وبلغ الأمر ببعض الجنود أنهم كانوا يعتقدون على نساء الخفراء وكانوا يذهبون للعاهرات ولا يدفعون الثمن ، وكثيرا ما كان رئيس الشرطة الانجليزى يكبح هجماتهم باطلاق النار (١) .

وازاء حوادثهم هذه أصدر القائد العام للجيش البريطانى فى مصر قرارا بعزل كل جندى لا يحترم نفسه ولا يحافظ على كرامته وبدأ تنفيذ هذا القرار . فتقول صحيفة العالم الاسلامى : « ان عساكر استراليا فى مصر قد بارحوها فسر لذلك المصريون الذين كانوا قد سئموا تلك العساكر وملوا من سكرهم وتعدياتهم » (٢) . وهكذا أصيب المجتمع المصرى فى هذه الفترة بتلك الآفات ، وعان من القسوة والشدة والظروف الصعبة ما هيا له جو الثورة عقب نهاية الحرب مباشرة .

التيارات الثقافية :

(١) التعليم :

جاهدت انجلترا لجعل الجهل سائدا فى مصر حتى يسهل لها قيادة هذا الشعب الساذج ، ومنذ البداية عملت على احلال اللغة الانجليزية محل اللغة العربية فى المدارس المصرية وجعلتها لغة التدريس فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ثم رأت أن تجعل التعليم فى المرحلتين بمصروفات لا يحتمل دفعها الا الموسرون القادرون وساعد ذلك على تكوين طبقتين متميزتين فى الثقافة والميول والاتجاهات لا تكاد احدهما تؤمن بالآخرى أو تقوم بالفهم الجدى معها . هذا الى جانب تشجيعها للمدارس الأجنبية على خلق طبقة نتسم بالارستقراطية فى ثقافتها الأجنبية عن البلاد ، وبذلك تحاول التفرقة بين أبناء الشعب وخلق الطبقة فيه (٣) .

ولقد أعمل الانجليز التعليم بمصر بحجة أنه لم يأت وقت ذلك بعد ، وأن هناك مجالا للإصلاحات فى الرى والقضاء وغير ذلك ، وقال كرومر « انه من الصعب أن نناقش طراز السجادة اذا كان المنزل المصنوعة فيه يحترق » ، كذلك

Egyptian Govt. Cairo City Police No. 89 90, 94, 95, 96, 97, 98, 100, (١)
103, 105. March, June, August, November 1915, January,
April, May, July 1916.

(٢) العالم الاسلامى ٣١ أغسطس ١٩١٦ .

(٣) محمد خيرى حبرى : تطور التربية والتعليم ، ص ١١ .

صرح أن التعليم العالي ليس ضرورة للبلاد وأن الأفضل انشاء كتاتيب تكفى لتعليم القراءة والكتابة ، وأن الغرض من المدارس هو نخريج موظفين كافيين للعمل فى الوزارات والمصالح ، ويكفى للدلالة على اتجاه سياسة الاحتلال الى عرقلة التعليم أن الانجليز عندما احتلوا مصر كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٨٥٪ وبعد خمسة وأربعين عاما من احتلالهم وطبقا لاحصاء عام ١٩٢٧ كانت نسبة المتعلمين ٨٣٪ وهذا دليل واضح وقاطع على شدة حرص انجلترا على عرقلة يقظة الأمة (١) .

كانت أولى مراحل التعليم فى مصر « الكتاتيب » تلك التى يتناول فيها الأطفال المبادئ الأولى لتعليمهم وخير وصف لها ما سجلته صحيفة الاكسبريس على صفحاتها تحت عنوان « قبور الأحياء » فتقول « اذا مررت يوما فى طريقك الى حى المرغنى من حارة الصورى رأيت جبا مظلما وبه أصوات كالنمل ٠٠ انها غرفة أرضية بها نافذة ضيقة وصبية صغار جالسون بين هذه الجدران فى الظلام حيث لا هواء ولا ضياء ، يستنشقون رطوبة تنبعث من جوانب المكان وهى سم قتال يفتك بهم ، انهم يتلقون القراءة والكتابة على يد ذلك الشيخ المسمى « الفقيه » أو « العريف » أجسامهم نحيفة أذابها الفقر وأضناها الاهمال ، ووجوه شاحبة كساها الجوع صفرة كصفرة الموت وعيون حائرة تكاد لا ترى وخاصة فى ذلك الظلام » (٢) .

وفى هذه الكتاتيب كان التعليم ينحصر فى مبادئ القراءة والكتابة تمهيدا لحفظ القرآن ومواد الدراسة تمثلت فى الدين والتهديب واللغة العربية والخط العربى والحساب ، ولم يبذل الانجليز أى جهود جديدة لا فى اصلاح المناهج ولا فى حسن تطبيقها .

وهكذا استمر الحال حتى قامت الحرب العالمية الأولى ، واحتاج الانجليز الى استرضاء المصريين حتى لا تقوم أى انتفاضة ضدهم أثناء هذه الفترة الحرجة ، هذا فى وقت هى فى أشد الحاجة الى تعاون المصريين معها ، وكانت على يقين من ضيق الشعب بسياستها التعليمية ، فهدمت ببعض الاصلاحات فى التعليم الشعبى فى عامى ١٩١٦ - ١٩١٧ فحولت الكتاتيب الى مدارس أولية ذات أربع فرق ، ولقبت الفقيه « برئيس » والعريف « بمعلم » وحرمت على الرؤساء والمعلمين جباية نقود أو غير ذلك من التلاميذ ، وفى مقابل ذلك رفعت مرتباتهم الى خمسة جنيهاً للرئيس وثلاثة للمعلم ، وكان الراتب فى سنة ١٩٠٨ جنيهاً للفقيه وجنيهاً واحداً للعريف . وفى الوقت نفسه قررت على التلاميذ والتلميذات بتلك المدارس مصروفات تجبى لوزارة المالية مع منح المجانية لنسبة

(١) منجد على علوبة : المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٢) الاكسبريس ١٤ فبراير ١٩١٥ .

معينة منهم ترتفع تدريجيا في الأحياء الفقيرة • وعدلت مناهج الدراسة بما يطابق الوضع الجديد فدرس الدين واللغة العربية وعلم الأخلاق ، والخط والجغرافيا والتاريخ المصري والرسم والحساب والحساب المنزلي والتربية العلمية والتربية العملية وقانون الصحة والتدبير المنزلي من أشغال ابرة وطباخة وغسيل ركنى وإدارة المنزل • وحذت مجالس المديريات حذو وزارة المعارف في تحويلها الكتاتيب الى مدارس أولية (١) وزادت من عددها •

وفى عام ١٩١٦ بدأت الوزارة في انشاء مدارس مكملية للمدارس الأولية أطلقت عليها اسم (المدارس الأولية الراقية) كان أخص أغراضها أن تمهد لتلاميذ المدارس الأولية (الكتاتيب) الذين يتحتم عليهم اتمام حياتهم الدراسية سبيلا لتعليمهم تعليما أوفى مما يتلقونه في الكتاتيب وأن يكون هذا التعليم عمليا وملائما لأحوالهم الاجتماعية أكثر مما يحصلون عليه في المدارس الابتدائية (٢) •

ورأت الوزارة أن التلاميذ الذين يتخرجون من المدارس الأولية للبنين ليس لديهم من الدراية بالحياة ما يمهدهم لهم طريق الكسب ، فانشأت بالقاهرة مدرسة أولية راقية للبنين مدة الدراسة بها أربع سنوات ووضعت لها منهجا أرقى من المدارس الأولية ، فالتعليم فيها باللغة العربية وتدرس أيضا اللغات الثلاث والترجمة والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والعلوم والرسم ، كذلك تضمن المنهج مبادئ بعض الفنون كأشغال التجارة والمعادن • وأيضا اقتدت مجالس المديريات بالوزارة في ذلك • لكن لم تنجح تلك المدارس في الأقاليم نظرا لقلة الاقبال عليها فأعادتها المجالس الى ما كانت عليه (٣) •

كذلك أنشئت في نفس العام أول مدرسة أولية راقية للبنات ، وكان الغرض منها تزويد خريجات المدارس الأولية الراغبات في الاستمرار في الدراسة بقسط كاف من العلوم والثقافة النسوية التي تزيد من كفاءتهن في الحياة المنزلية ، لذلك احتل التدبير المنزلي بجميع فروعه المقام الأول في خطة الدراسة وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات (٤) •

وعند تقرير عدد نسب التلاميذ الذين يقبلون مجانا بالمدارس الأولية الراقية جعلت المصروفات المدرسية ثلاثون قرشا في الشهر بدون طعام ، وستون قرشا بطعام ، غير أنه بعد تأسيس المدارس الأولية الراقية بعام ثبت أن هذه المصروفات ما زالت فوق مقدور التلاميذ الذين يرغبون في الالتحاق بها ، وهنا

(١) محمد شكري حربي : المرجع السابق ، ص ٢٧ ،
Le Journal du Caire, 28 Feb. 1916.

(٢) مجلس الوزراء ، جلسة ٢١ يناير ١٩١٨ •

(٣) Conseil des ministres, 6 Juin 1916.

Ibid.

(٤)

رفعت مذكرة من وزارة المعارف الى مجلس الوزراء بشأن تخفيض المصروفات « لأجل توسيع نطاق التعليم ، ونظرا لمراعاة غلاء المعيشة فذلك دعى لتحفيض المصروفات المدرسية بالمدارس الراقية للبنين والبنات وجعلها خمسة عشر قرشا فى الشهر بدون طعام وخمسة وأربعون بطعام » (١) .

ووضع عدلى يكن وزير المعارف فى ٢١ مايو ١٩١٧ تقريراً وافياً عن توسيع نطاق التعليم الاولى للفضاء على الأمية المنتشرة فى البلاد ، وكانت الوزارة قد شكلت لجنة فى ٣٠ مايو ١٩١٦ لدراسة أحسن الطرق المؤدية الى تعميم التعليم الاولى بين طبقات الأمة ، وقد اجتمعت هذه اللجنة فى أواخر يونيو ١٩١٧ . وأوصت باستعمال اللغة العربية ، وفى آخر جلساتها أقرت المجانية فى جميع البلاد بالنسبة للتعليم الاولى ، وخرج اطار مشروعاتها الى الوجود الذى طاب أن ينشأ فى كل مدينة وقرية فى مدة لا تتجاوز عشرين سنة مدارس أولية يكون فيها نصيب البنين ٨٠٪ والبنات ٥٠٪ وأن تقدم الوزارة اعانات لمساكن البناء والمرتببات (٢) . لكن تنفيذ المشروع لم يتم وربما كان الغرض من خروج شكل المشروع ارضاء المصريين فى هذه الظروف الحرجة .

وصدق مجلس المعارف الأعلى فى أواخر فبراير ١٩١٧ على ميزانية وزارة المعارف ١٩١٧/١٩١٨ وأظهر الرغبة فى اعداد مشروعات مفيدة استثنائية فيها الوزارة لاصلاح التعليم وتكميله ، وأدرجت فى مشروع ميزانيتها ما يلزم للاستمرار فى توسيع نطاقه على حسب ما يناسب قلة مواردها وصعوبة الظروف ، فقررت أن توسع نطاق مدارس المعلمين للاسراع فى اعداد المدرسين الذين تستدعيهم حاجة البلاد ، وأنشئت فى الاسكندرية فى سنة ١٩١٦ مدرستان أوليتان احدهما للمعلمات والأخرى للمعلمين فأدرجت فى ميزانية ١٩١٧/١٩١٨ ما يلزم لانشاء فصلين جديدين بالأولى وفصل جديد بالثانية ، وقررت أيضا أن تدخل فى اثنى عشر مدرسة النظام المتبع منذ سنة ١٩١٥ فى مدرستين فقط من مدارس البنات الأولية وهى أن تدفع الحكومة مرتبات المعلمين ، وزادت الوزارة الاعانات المخصصة للمدارس الأولية الأهلية التابعة لتفتيشها من ٣٠٠٠ جنيه الى ٤٠٠٠ جنيه مكافأة لها وتشجيعاً لأربابها ، وزيدت ميزانية المعارف ١٩١٧/١٩١٨ عن ميزانية السنة التى سبقتها بمقدار ٤٢٥٥٠ جنيهاً وبعض هذه الزيادة يقابلها زيادة فى الايراد ناشئة عن تقرير المصروفات المدرسية بمدرسة المعلمين السلطانية وزيادة مصروفات بعض مدارس

(١) مجلس الوزراء ، جلسة ٢١ يناير ١٩١٨ .

(٢) الهلال يوليو ١٩١٧ ، ص ٨٥٣ ، اكسبريس أول يوليو ١٩١٧ ، الاصلاح ٨ يوليو ١٩١٧ ، The Near East, July 27, 1917, p. 243. الوطن ٢ أغسطس ١٩١٨ ، وادى النيل ١٩ ابريل ١٩١٨ .

أخرى عالية وثانوية خصوصية ، وكثرة عدد الطلبة ، وزادت المصروفات أيضا على نسبة زيادة عدد الطلبة وارتفاع أسعار الأدوات المدرسية والمواد الغذائية (١) .

أما بالنسبة للتعليم الابتدائي ، فقد كان غرض انجلترا هو اعداد القلة للوظائف الصغيرة العامة ، ونجزة هذا النوع من التعليم بغرض نشر الثقافة الانجليزية على حساب العربية وخصص لأبناء الطبقة التي هي أكثر يسارا من طبقة تلاميذ الكتاب . وطريقة التعليم هي التلقين المجرد من أى صفة علمية اذ يقول علوبة « كان الضرب من وسائل التأديب في المدرسة فيخلع حذاء التلميذ ويضرب بالعصا على قدميه ويعقد المدرسون اللغة العربية حتى أصبحت من أصعب العلوم وأثقلها على التلاميذ » (٢) .

ولم تراخ الوزارة بأى حال من الأحوال مستوى التلاميذ فصعبت الامتحانات ، فحدث أن اللجنة التي وضعت أسئلة الحساب لامتحان الشهادة الابتدائية لم تتبع برنامج الدراسة فخرجت في الأسئلة التي وضعتها عن الحد المعقول ، فلما اطلع عليها رئيس اللجنة وكان فرنسيا أجلس الأساتذة أمامه وأملى عليهم الأسئلة وطلب اليهم الاجابة عنها فجزوا عن الجواب عليها (٣) .

وأخيرا رأت الوزارة الغاء شهادة الدراسة الابتدائية والاستعاضة عنها بامتحان قبول في المدارس التي كانت تشترط وجوب الحصول على هذه الشهادة للدخول فيها (٤) .

وصرح عدلى يكن بأن الغاء الشهادة الابتدائية أمر ضرورى اذ أن المقصود من هذه الشهادة لم يكن الا الحصول على موظفين للوظائف الصغرى فلما توفر عدد الذين بيدهم شهادة الدراسة الثانوية بقسميها الأول والثاني لم يعد من حاجة الى بقائها ما دام التعليم الأولى لا يعتبر الا مؤهلا لمواصلة الدرس فى الثانوى (٥) .

هذا بالإضافة الى كثرة حاملي الابتدائية العاطلين وخوفها من اندماجهم فى سلك السياسة ، مما اضطرها الى تغيير نظام التعليم الابتدائي والغاء الابتدائية ، وادخال التعليم العملى فى هذه المدارس .

ومنذ بداية العام الدراسى لعام ١٩١٦ رأت وزارة المعارف أن تزيد أجور التعليم فى مدارسها وأقر مجلس الوزراء هذه الزيادة ، وألغيت جميع الاستثناءات

(١) فتاة الشرق ، مارس ١٩١٧ ، ص ٢٥٩ .

(٢) محمد على علوبة : المرجع السابق . ص ٩ .

(٣) السفير ٢٥ يونيو ١٩١٥ .

Conseil des ministres, 28 Dec, 1915.

(٤)

(٥) وادى النيل ١٦ يناير ١٩١٦ .

لقبول أى تلميذ بالمجانبة ، وتوسعت الوزارة فى التعليم الابتدائى فقررت زيادة أربع فصول فى مدارس البنين الابتدائية بحيث أصبحت تقبل ٦٥٨٠ تلميذا بدلا من ٦١٧٤ تلميذا (١) . وفى أول يناير ١٩١٦ أرسلت وزارة الداخلية الى مجالس المديريات بصبب الاهتمام على التعليم الأولى وجعل الدراسة الابتدائية واسطة لما فوفها (٢) .

أما عن المدارس الثانوية ، فكانت تدرس بها نفس العلوم الابتدائية ولكن بدرجة أقوى وأرقى ما عدا الدين فيدرس مكانه الكيمياء والطبيعة وكانت العلوم تدرس بالانجليزية ما عدا اللغة العربية ولكن فى منتصف عام ١٩١٥ قررت الوزارة أن ندرس العلوم بالعربية .

وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات وامتحان البكالوريا يتناول منهاج الخمس سنوات والامام بها أمرا مرهقا ، وهى تعد طبقة الموظفين فى الحكومة على النمط الذى يريده السادة الانجليز ، والمدرسون فيها أجانب من انجليز وفرنسيين وسويسريين ، والتاريخ يدرس فيها بغير لغة البلاد ، وأهم جزء فيه ينحصر فى تاريخ البلاد الأجنبية وعظمة الدول الغربية وعظماء الرجال الغربيين ولم نعط من تاريخ مصر أو عظماء الاسلام الا نفثا صغيرة (٣) . وفى بداية الحرب لم يكن الاقبال على التعليم الثانوى كثيرا حيث أن المتخرجين من المتعلمين يقاسون من قلة العمل أولا ثم من ضعف المرتب ثانيا . وفى عام ١٩١٤ نخرج من احدى مدارس القاهرة سبعة وأربعون طالبا لم تأخذ المعارف أحدا منهم (٤) .

وكان لوزارة المعارف حتى عام ١٩١٧ ست مدارس ثانوية للبنين منها ثلاث بالقاهرة واثنتان بالاسكندرية وواحدة بطنطا يتلقى العلم فيها ٢٤٤٢ من الطلاب ، ورأت الوزارة منذ ذلك الحين أن هذا العدد من المدارس لا يكفى فشرعت فى زيادته وأنشأت مدرسة كبيرة فى أسسيوط سنة ١٩١٨ . كذلك قررت الوزارة ميزانية التعليم لعام ١٩١٨ فيما يختص بالتعليم الثانوى زيادة خمسة فصول بحيث يصبح عدد تلاميذها ٢٨١٨ بدلا من ٢٦٢٠ وعزمت على انشاء مدرسة ثانوية بالقازيق ، وزادت الوزارة الاعانات المخصصة بالمدارس الثانوية من ستة آلاف الى سبعة آلاف ، وكانت صعوبة الامتحانات فيها من

(١) وزارة المعارف ، قلم السجلات ، المحفوظات العربية للوارد الرسمى وغير الرسمى

سنة ١٩١٦ .

Le Journal du Caire, 1 Jan, 1916.

(٢)

(٣) محمد على علوبة : المرجع السابق ، ص ٢٣ ،

Le Journal du Caire, 2 Juin, 1915.

(٤) وادى النيل ٣٠ يونيو ١٩١٥ .

أهم مميزاتها فكثيرا ما كانت نتيجة شهادة الكفاءة ١٨٪ وأقل من ذلك في البكالوريا ، وتتابع رسوب الطلبة سنة وسنتين في مثل هذه الظروف الصعبة والعسر المالى الشديد (١) .

أما عن المدارس الصناعية ، فكانت سياسة انجلترا من حيث مناهج هذه المدارس هي ألا تدخل بها صناعات مختلفة بل كانت ترمى الى وجود صنعة واحدة أو اثنتان من نوع واحد ، وهدف انجلترا أن تعد بعض الصناع أو الفنيين بحيث يزودوا بتعليم فنى بسيط يؤهلهم لخدمة الأعمال اليدوية ، وفي آخر ديسمبر ١٩١٥ بلغ عدد المدارس التى نديرها ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى اثنتين وثلاثين مدرسة تضم بين جدرانها ٤٣٨١ تلميذا ووسع نطاق مناهج التعليم بمدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع وبنى أيضا ثلاث عشرة مدرسة صناعية .

وفى سنة ١٩١٧ كان هناك بمصر سبعة عشر ورشة ومدرسة صناعية ثلاثة بالقاهرة واثنتان بكل من مديريات أسيوط وقنا والغربية وواحدة بالاسكندرية والسبع الباقية موزعة على سبع مديريات فى كل مديرية واحدة (٢) .

وتوسعت مدرسة الهندسة سواء من حيث زيادة عدد التلاميذ الذين يمكن قبولهم فيها أو من حيث اصلاح نظامها وتوسيع فهم التعليم بها وتخرج طلبة فى فنون الهندسة الآلية أو الكهربائية أو المعمارية يكون فى طاقتهم أن يشتغلوا بأعمال خارجة عن دوائر الحكومة وذات اتصال بالمشروعات الصناعية . وضمت هذه المدرسة قسما للعمارة بجانب قسم الرى والهندسة المدنية ثم استحدثت فى ١٩١٦ ثلاثة أقسام جدد واحد للهندسة الآلية والآخر للهندسة البلدية والثالث للهندسة الكهربائية (٣) .

وفى حقيقة الأمر فانه منذ بداية الحرب احتاجت السلطة العسكرية لمنتجات المدارس الصناعية وهنا راحت تعمل بجهد وتبذل المجهودات ، وعلى سبيل المثال فقد ووفق على فتح اعتماد اضافى بمبلغ ٨٠٠ جنيه لمصلحة التعليم الفنى والصناعى والتجارى على ذمة ثمن الفحم بالورش الصناعية نظرا لعدم كفاية المال المقرر لهذا الغرض بالميزانية بسبب غلاء هذا الصنف وازدياد الأعمال التى عهد بها الى هذه الورش لحساب السلطة العسكرية (٤) .

وتشطت هذه المدارس ، ويصف مراسل صحيفة « الاكسبريس » زيارته لمدرسة الصنائع فى أسيوط يقول « تفقدت ورشة المدرسة فوجدت الطلبة

(١) ديوان معية سنية ، صادر ، سجل ٤١٦ ، ١٥ يوليو ١٩١٦ ، الحكومة المصرية ،

التماسات محفوظة ، ٣ يونيو ١٩١٦ ، وادى النيل ٦ يوليو ١٩١٨ .

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٣) مجلس الوزراء ، جلسة ٥ أكتوبر ١٩١٥ .

منكبين فيها على تعلم الصناعة من برادة ونجارة وحدادة وسبك معادن وبفس وورشنة لصنع السجاد « (١) . وبلغ عدد المدارس الصناعية المتخصصة في تعليم صناعة الخشب ثلاث عشرة مدرسة تابعة لمجالس المديرية وعدد تلاميذها ستمائة تلميذ في قسم النجارة فقط (٢) .

وازدهر التعليم الزراعي على يد مجالس المديرية ، وأنشئت المدارس التابعة له التي هدفت الى مكافحة الأمية الزراعية ونشر الوعي الزراعي بين الفلاحين ، ودرست لجنة الزراعة والتجارة جميع الطرق المؤدية لرقى هذا التعليم ، كما اهتمت وزارة الزراعة به ، وراحت الصحافة توالى نداءاتها من أجل ذلك (٣) .

أما التعليم التجارى فكان مهملًا ، فالأجانب في مصر مستأثرين بالأعمال المالية والتجارة والشركات والمصارف والبيوتات المالبة والتجارة الكبيرة كان لا يؤسسها ولا يديرها ولا يعمل بها سوى الأجانب ، لذا كانت مدارس التجاره المتوسطة قليلة في مصر وعدد تلاميذها لم ينعدها الألف ، وقد رأت لجنة التجارة والصناعة ادخال التعليم التجارى الأولي في المدارس الأولية ، وبوشر هذا التعليم في مدرستين نهاريتين وثلاث مدارس ليلية (٤) .

أما بالنسبة للمدارس الأهلية فهي تنقسم الى قسمين الابتدائية والثانوية « وهذه المدارس هي ملاجئ بؤس لا ترى فيها غير أكواخ قدرة مظلمة في أحياء غير صحية ولا تعمر بداخلها غير بعض المقاعد الخشبية ومنضدة أكل عليها الدهر وشرب ، ولا نلاحظ من نظامها شيئًا من العناية بالصحة أو النظافة ، أما معلموها فانهم يتناولون مرتبات تنراوح بين جنيه وجنيهين ولذلك تجدهم على قدر مرتباتهم فهم يأخذون من أولئك التعساء الذين قضوا وقتًا مفيدًا بالأزهر أو ببعض المدارس الأخرى ومن ذلك يتبين مقدار التعليم في المدارس الأهلية » (٥) .

وأصبحت هذه المدارس هدفًا للحصول على طرق للمعيشة لأصحابها وأقرب الى التجارة منها الى دور التعليم حتى أن القائمين بإدارة شئونها لا يعرفون من المواد التي تدرس فيها غير اسمها فقط ، والكتب المقررة على كل فرقة ، ولما كان الغرض من فتح المدرسة هو التجارة فقط فانهم يقبلون في أى من سنى الدراسة من يدفع مصروفاتها المقررة . وأصبح متعذرًا على أفراد الطبقة الوسطى والعامة من الالتحاق بهذه المدارس اذ أنها ضربت حولها نطاقًا من النطاقات

(١) الاكسريس ٢٨ مارس ١٩١٥ .

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ١٣١ .

(٣) Le Journal du Caire, 20 Mai, 1915, Conseil des ministres 6 Sept. 1916, The Near East, April 9, 1915, p. 642, L'Indispensable, 15 Jan. 1917.

(٤) تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ص ، ٢٤ ، ١٠٧ .

(٥) وادى النيل ١٨ ابريل ١٩١٧ .

والفوانين فالمنتفع بها أفراد قلائل من الطلبة أبناء الأعيان لا يزيدون عن ١٠٪ من الطلبة المصريين (١) .

ويدخل تحت التعليم الأهلى مدارس الجمعية الحيرية القبطية وجمعية التوفيق ثم الجمعيات الحيرية الاسلامية والأوقاف ، ومنذ بداية الحرب قطعت وزارة الأوقاف تلك الاعانات التى كانت تقررها للمدارس بسبب الأحوال المالية ، وبناء على هذا أغلقت بعض المدارس أبوابها (٢) .

أما عن المدارس الأجنبية ، فتفوق الفرنسيون وأسسوا مدارسهم فى مصر على النظام الفرنسى « الفريز ، الجيزويت ، القلب المقدس ، أم الاله ، الراعى الصالح ، الراهبات » كذلك أسست الارساليات المدارس الأمريكية والانجليزية والألمانية واليونانية والروسية .

ويصف علوبة هذه المدارس يقول « ان المدارس الأجنبية فى مصر تعتمد الى تغيير التلاميذ والتلميذات من اللغة العربية وترغيبهم فى اللغة الأجنبية حتى أصبح المصريون فيها أقوى فى اللغة الاجنبية منهم فى اللغة العربية ... وما يوجب الحسرة أن المدارس الأجنبية تلزم المصريين ما يسمونه بالتاريخ المقدس وهو تاريخ الأنبياء من سيدنا ابراهيم الى عيسى ولا يذكر فيه النبى محمد ... والذين يتربون فى هذه المدارس يضعف احساسهم القومى ويبعدهم عن دينهم ... ان هؤلاء يرفعوا فى الرقص ولعب الميسر » (٣) .

أما عن التعليم العالى - المدارس العليا - فهو يختلف عن التعليم فى مراحل السابقة حيث أن الطلبة فى هذه المدارس واقعون تحت نظم المواظبة والعقوبات بالطرد أيا ما أو نهائيا .

وكان الغرض من انشائها اعداد الموظفين للحكومة ، وهذا يقتضى أن يتعلم الطلبة الطاعة والخضوع التام ، وكانت تشمل مدرسة الهندسة ، والطب ، والحقوق ، والمعلمين العليا والزراعة العليا والتجارة العليا . وعن مدرسة الهندسة فهى أقل هذه المدارس عيبا فى نظامها وبرامجها ويرجع ذلك الى قدم عهدها ، والطلاب يتمرنون فى العطلة المدرسية ، والحريجون تأخذهم الحكومة ، وقد اتسع نطاق التعليم فيها ، وتقرر أن يزداد عدد الطلبة الذين يرسلون لأوربا (٤) .

وفيما يتعلق بمدرسة الطب فلها عيوب كثيرة وخريجوها لايسعون للحكومة ولا يقبل الناس عليهم لعدم ثقة الناس بالمتخرج الجديد ، ومدرسة الحقوق كان

(١) الوطن ٢٧ يوليو ١٩١٧ ، الاكسبريس ١٩ أكتوبر ١٩١٨ .

(٢) الاحرار ٢٧ ابريل ١٩١٥ ، المنار ، مايو ١٩١٥ ، ص ٣١٣ ، المنبر ١٧ أغسطس ١٩١٨ .

(٣) محمد على علوبة : السابق ، ص ١١ - ١٥ .

(٤) فتاة الشرق ، مارس ١٩١٧ ، ص ٢٦١ .

العاطلون فيها كثيرون وهي خارجة عن وزارة المعارف ، والسلطة الانجليزية - وعلى حسب المبادئ الدبلوماسية - تقرر الكتب التي تتلاءم مع أغراضها فكان كتاب قانون الامتيازات الأجنبية في مصر من أهم الكتب التي تدرس في مدرسة الحقوق .

وبخصوص مدرسة المعلمين فلم يهتم فيها الا بالتربية العملية ، ومدرسة الزراعة خارجة عن سلطة وزارة المعارف ، وكانت هذه المدرسة قبل ذلك مدرسة خاصة يدخل اليها حاملو الابتدائية وسهلت الحكومة شروط الالتحاق بها وأدخلتها ضمن المدارس العليا ، وقررت أن يكون أسانذنها انجليز (١) .

وكان للحرب أثرها غير المقصود في اسناد بعض وظائف التدريس في المدارس العليا للمدرسين المصريين ودائما تطعن انجلترا في كفاءة المصريين . وتعمل على عدم تعيينهم في الوظائف الكبرى فمنعوا من الاشتراك في التدريس في مدرسة الطب غير أنه نتيجة للحرب وتغييب أساتذة مدرسة الطب الانجليز ابان الحرب أسند الى بعض المصريين عبء القيام بكثير من الأعمال ، وبدى في تعيين أساتذة منهم في القسم الاكلينيكي وقسم أمراض النساء والرمم (٢) .

وعقب اعلان الحرب بسنة ألغيت المجانية من مدرسة المعلمين السلطانية . وألزم كل تلميذ فيها بدفع مبلغ خمسة عشر جنيها . ولكن عدلى يكن أصدر قرار في ٢٩ يوليو ١٩١٦ خاص بانشاء محال مجانية بالمدارس العالية الأميرية . وزيد عدد الطلبة فيها . أيضا قرر مجلس الوزراء في ٢٢ أغسطس ١٩١٨ المجانية في مدرسة الحقوق السلطانية . وكان من نتائج الحرب كذلك أن زادت مصاعب الجامعة المصرية الأهلية المالية وما وافقت عام ١٩١٧ حتى فكرت الحكومة في انشاء جامعة أميرية تدخل في دائرتها المدارس العالية (٣) . وقد وافق مجلس الوزراء على المشروع . وتم تشكيل لجنة لاعداد مشروع الجامعة الحكومية (٤) .

وأمام ذلك رأت الجامعة الأهلية العمل على اصلاح نفسها ، فأنشأت بعض الأقسام وأعادت تدريس بعض المواد وتخفيض الرسوم المفروضة وتعميم المحاضرات العامة (٥) .

(١) المسر ١٧ أغسطس ١٩١٨ .

(٢) تقرير يبين حالة التعليم في مصر من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٢٢ ، ص ٣٢ .

Conseil des ministres, 25 Sept. 1918.

(٣) الاهرام ٢١ يونيو ١٩١٥ ،

الوطن ٦ سبتمبر ١٩١٧ .

Conseil des ministres, 27 Feve. 1917.

(٤)

(٥) المستقل ٨ يناير ١٩١٧ .

وامنازت فترة الحرب بنشأة ما أطلق عليه (جامعة الشعب) التي تأسست في مارس ١٩١٧ وفتحت أبوابها للجمهور وصادفت اقبالا ونجاحا دعا القائمين بالأمر فيها الى تنظيم الموضوعات التي تلقى فيها المحاضرات ، وهذه الجامعة تحتوى على قسمين قسم مصرى عربى وقسم أجنبى فرنسى ، وقام كلاهما بمهمته خير قيام ، والقسم العربى تلقى فيه محاضرة فى الأسبوع والغربى ثلاث محاضرات والمحاضرات تاريخية مصرية واجتماعية وأدب عربى ، وساعد هذا على تثقيف العامة وايجاد نهضة علمية (١) .

أما بالنسبة لتعليم البنات فقد أنشأت الحكومة ومجالس المديرىات والأهالى الكتاتيب والمدارس الابتدائية والثانوية فى جميع أنحاء مصر لتعليم البنات حتى بلغ عدد الطالبات حسب احصاء أواخر عام ١٩١٥ حوالى ٨٠ ألف طالبة (٢) .

وأمكن لتعليم البنات أن يتغلب على التقاليد القديمة ، كذلك قدر للمدارس الأجنبية أن تضم العدد الأكبر من البنات حيث أن الطبقة العليا فى مصر كانت تلحق بناتها بها ، وقاربت أعدادها أعداد البنين ، ففي احصاء عام ١٩١٥ كان عدد التلاميذ ٢٣٦٥٧ وعدد التلميذات يكاد يكون مساويا فهو ٢٠٧٤٣ بينما فى المدارس الوطنية وحسب نفس الاحصاء كان عدد التلاميذ ٤٣٤٠٠ فى حين أن عدد التلميذات لم يتجاوز ٥٨٨٣٠ (٣) .

وقامت الوزارة بمشروعين بالنسبة لتعليم البنات أولا : التوسيع فى نطاق تعليمهن وذلك عن طريق تشجيع مدارس البنات الابتدائية التابعة لمجالس المديرىات والجمعيات الخيرية وتحسين حالها بتفتيشها ومنحها الاعانات المالية ، والمشروع الثانى انشاء مدرسة راقية للبنات فى القاهرة تشمل قسما ابتدائيا وآخر ثانويا وسيكون هذا المشروع أساسا لمشروع آخر لتعليم البنات تعليميا ثانويا (٤) .

واهتمت الجمعيات الخيرية وخاصة جمعية التوفيق الخيرية المركزية بتعليم البنات ، ففي تقريرها عن أعمالها عام ١٩١٥ دليل على التقدم فى مشروعاتها العلمية . اذ أقامت قسما خاصا بهذا التعليم فى مدارس الجمعية . وتألف وفد منها وسعى لدى وزارة المعارف فى عمل امتحانات للبنات المنتهيات وتسليمهن شهادات بعد أن أبطل امتحان شهادة الدراسة الابتدائية لما فى ذلك من تشويق البنات على التعليم وترغيبهن فى الدرس والتحصيل (٥) .

(١) الشاب ٣٠ أكتوبر ١٩١٧ ،

Le journal du Caire, 28 April, 1917, 7 Juin, 1918.

(٢) فتاة الشرق ، يناير ١٩١٦ ، ص ١٤٢ .

(٣) السابق ، يناير ١٩١٧ ، ص ١٥٧ .

The Egyptian Mail, Feb. 21, 1917.

(٤)

(٥) فتاة الشرق ، فبراير ١٩١٦ ، ص ٢٨٤ .

كذلك أدارت جمعية العروة الوثقى أربع مدارس ابتدائية للبنات منها ثلاث بالاسكندرية وواحدة بطنطا ، وبلغ عدد التلميذات فيها الى ١٥ يناير ١٩١٧ = ٣٥٤ تلميذة يتعلمن في ٢١ فصلا منهن ١٢٨ يتعلمن بالمجان والباقي بالمصروفات (١) .

وبدأت سيدات مصر في الاكتتاب لمشروع انشاء مدرسه الطب العاليه للفتيات (٢) ، وأيقنت الوزارة ان مدارس البنات على أنواعها في حاجة ماسة الى المعلمات ، ومن هنا رأت ضرورة البحث عن طريق للحصول على العدد المطلوب منهن ، ومدرسة البنات السنية في القاهرة هي التي يتخرج منها المعلمات للمدارس الابتدائية والراقية والمعلمات الأوليه ، لذا رأت الوزارة ضرورة توسيع نطاق التعليم في هذه المدرسة . وبناء على ذلك قررت الوزارة تخفيض المصروفات المدرسية السنوية بمدارس البنات الابتدائية وجعلها تسعة جنيهات بدلا من اثني عشر جنيها ، وأدرجت في ميزانيتها التوسع في انشاء مدرستين للمعلمات بالاسكندرية والقاهرة ، فافتتحت مدرسة الاسكندرية بمحرم بك . وسار النظام فيها على نظام مدرسة السنية بالقاهرة (٣) .

وفي حقيقة الأمر فانه بالنظر الى ميزانية وزارة المعارف أثناء فترة الحرب يجد أنها ارتفعت اد وصلت في عام ١٩١٨ الى ٥٧٨٧٣٣ جنيهها بينما كانت قبل الحرب ٧٣١٧٦ جنيهها ، بالرغم من انقاص الوزارة من مصروفاتها تبعا لظروف الحرب اذ بلغ ما أنقصته ٦٠٠٠٠ جنيه بالعدول عن بعض المشروعات واكثار عدد الحصص وانقاص أجر العاملين والكتب وأدوات التعليم (٤) .

لكن المسئولين تداركوا الأمر بسرعة وأرادوا أن يذروا رمادا في الأعين وأن يبعدوا المصريين في مناوأة السياسة الجديدة للدولة وأن يظهروا لهم فوائده النظام السياسي الجديد الذي خضعت له البلاد فتعمدوا الاهتمام بالتعليم لعله يلهي المصريين عن الاشتغال بالأمور الأخرى ، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك فلم يرض المصريون عن هذه الحركة التعليمية ومضوا يناوئون سياسة انجلترا .

(١) الاكسبريس ٣٠ أبريل ١٩١٧ .

(٢) فتاة الشرق ، مارس ١٩١٧ ، ص ٢٦٢ .

(٣) مجلس الوزراء ، جلسة ٢١ يناير ١٩١٨ ، فتاة الشرق ، مارس ١٩١٧ ، ص ص ٢٥٩ -

٢٦١ ، La Bourse Egyptienne , 2 Fev. 1917.

(٤) Récueil des doc. off. 1915, pp. 104, 105, The Near East, June 14,

1918, p. 479. ، الأهرام ٢٠ فبراير ١٩١٥ .

(ب) الصحافة :

قامت الحرب العالمية الأولى ، وأعلنت انجلترا الأحكام العرفية على مصر ، وغصت السجون بالوطنيين ، وأبطلت بعض الصحف بينما فرضت الرقابة على الأخرى . وكانت صحيفة «الشعب» وهى بديلة صحيفة «العلم» للحزب الوطنى قد خضعت منذ البداية للرقابة الصارمة اذ كانت ذى شعبية بلغت ذروتها من حيث الانتشار والرواج والمكانة الصحفية ، وكان المصريون يتلهفونها لادراكهم باتجاهاتها . لذا كثيرا ما نتردد على ادارتها مندوبون من الداخلية ومأمير من الأقسام ورجال من الشرطة لتفتيشها حيث كان يصل الى الحكومة دائما أخبار وجود منشورات سرية فى ادارتها (١) . وبناء على ذلك اتفق كل من أمين الرافعى رئيس تحريرها مع عبد الرحمن الرافعى وعبد الله طلع على وجوب وقف صدورها (٢) احتجاجا على الرقابة الصحفية العنيفة .

شرعت ادارة المطبوعات تطلب الغاء الصحف والمجلات التى تنوجس حيفة منها ، فابتدأت عملها بإغلاق صحيفة « الاجيشن ناخرختن » الألمانية رسميا بحجة أن بعض الصحف اعتمدت عليها فى نشر الأخبار (٣) . وأظهرت أن هذه الأخبار بالطبع غير صادقة لأنها فى صف ألمانيا . وبدأت تدعى الصحفيين الذين لمست فيهم الجراءة ورأت أن تغلق صحفهم ومجلاتهم فدعت سلامة موسى الى تعطيل المجلة التى كان يصدرها تحت اسم « المستقبل » وهذه المجلة من أرقى مجلات العصر لما فيها من فكر ثقافى واع ، فيقول بصدد ذلك : « فى ذات يوم وأنا أفكر فى مشكلة الورق طلبتنى ادارة المطبوعات فقصدت اليها غير عابى بما يحدث ، وكانت الاشاعات كثيرة بشأن تعطيل الصحف والمجلات ، وهناك قعدت أمام أحد الموظفين السوريين الذى حيانى وطلب لى القهوة وجعل يلاطفنى بكلمات عذبة ، ويسألنى عن المجلة وهى رائجة أم أنى أخسر فيها . ثم بعث فى طلب رجل انجليزى وجاء هذا وقعد قبالتى يستمع دون أن يتكلم ثم شرح لى هذا الموظف حرج الموقف وضرورة وقف « أى تعطيل » بعض المجلات ، ومع أنى لم أكن أبالى بالتعطيل كما قلت فانى وجدت فتنة سيكولوجية فى متابعة البحث والمناقشة وخاصة أمام هذا الانجليزى ، فأبدت أنى قادر على اصدار «المستقبل» مهما كانت الصعوبات ، فتلاحظ الاثنان وأنا مفتون بالموقف وأصررت على أنى سأصدرها الى آخر الحرب وأنى سأدعو فيها الى الاشتراكية،وعاد الموظف السورى يخاطبني فى ملاحظة مسرفة ويقول انى أستاذ وعاقل وأصررت أنا على العناد . وأخيرا صرح من غير ملاحظة بأن ادارة المطبوعات تستطيع التعطيل وأن المناوئين

(١) الشعب ٧ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣) المحروسة ١٨ أغسطس ١٩١٤ .

للحكم في الظروف الحاضرة الشاذة يمكن نفيهم أو اعتقالهم ، وكان هذا ما أردت أن أسمعه فنهضت وقلت انى سأعطل المجلة وخرجت » (١) .

وسلكت وزارة الداخلية منذ بداية الحرب ، في خطة جديدة وهي الا تسمح باصدار صحف جديدة الا لمن تود ومتى تريد وأصبح لها على الصحفيين بعد ذلك شروط وعهود ، فحرمت التعرض للسياسة والكتابة في المسائل الدينية والتدخل في الشؤون الادارية وأباحت له فيما عدا ذلك الكتابة في التاريخ والفلسفة والعلوم والآداب والاصلاح وال عمران والنقد والتقرير والتربية والتعليم (٢) .

وامتلات الصحف بما يهواه الانجليز من الاسادة بانصاراتهم . فلم يكن هناك أى خبر « حربي » صحيح انما زيف حنى تخرج الهزيمة التي كانت تقع بالهلفاء كأنها انتصار رائع لهم ريقول سلامة موسى - كشاهد عيان - ازاء ذلك : « كنا نقرأ الأخبار كما يحب الانجليز أن نفهمها ، لذلك كانت الرقابة صارمة شاملة فقد اشتركت في بعض المجلات الأمريكية كي أصل عن طريقها الى الأخبار الصحيحة فكانت اما تمنع من الوصول واما تنقص أوراها التي تحمل أخبارا غير ملائمة للانجليز » (٣) .

هكذا فرضت الرقابة على الصحف ، وضاعف من شديها أن الرقيب لم يكن من صميم البلاد بل كان هو الخصم الطبيعي ، فكانت الرقابة تتبع مباشرة لسلطات القيادة البريطانية وهي سلطات لا يعنيه أن تنفس صحف مصر أو أن تختنق أنفاسها ، ان كل الذى يعنيه أن تكون الصحف مجرد نشرات لأنباء الانتصارات الحقيقية أو المزيفة للجيش البريطاني أو الجيوس الحليفة لها . ولم يكن الغرض من القيود المفروضة على الصحافة خلال الحرب مقتصر على أن تجنب الصحف الخوض في مسائل حربية أو من شأنه الاخلال بالأمن العام بل الغرض أوسع وأعم من ذلك بكثير حتى كان يتناول المسائل السياسية ، فمن التعليمات مثلا ما يأتى : « لا يجوز نشر أى فصل أو فقرة يراد بها الاشارة تصريحا أو تلميحا الى عدم اعتراف بعض الدول بالحالة السياسية الحاضرة في القطر المصرى » (٤) .

وكانت السلطات البريطانية لا تعنى بأن تظهر الصحافة المصرية بالمظهر اللائق بأى صحافة فى العالم ، فهي دون سائر صحف الدول الحليفة تظهر ومساحات كبيرة من صفحاتها بيضاء بسبب المشاطبات التي يشطبها

(١) عكاظ ٩ أكتوبر ١٩١٤ .

(٢) سلامة موسى : المرجع السابق ، ص ص ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) البلاغ ١٢ ، ١٣ نوفمبر ١٩٣٢ .

(٤) سلامة موسى - تربية سلامة موسى ، ص ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

الرقيب ، وزاد البياض المتخلف عن الحذف عقب اعلان الحماية البريطانية ، والرقيب يقرأ مواد الصحيفة بعد الفراغ من اعدادها للطبع فلم يكن يسع الوقت للمحررين لاحتلال مواد جديدة مكان ما حذفه الرقيب .

ويصف أمين الرافعي الرقابة في فترة الحرب يقول : « يكفي أن يرى الرقيب - ورأيه الأعلى - في جملة أو مقالة ما يتوهم أنه « يحايل الأفكار » فتجد قلمه الأحمر أو الأزرق معدل بهدم بناء المقالة من أولها أو في وسطها أو في آخرها أو فيها كلها ، ولا يهمه بعد ذلك أن يستقيم معنى ما تركه بغير خوف أو لا يستقيم » (١) .

هذا التصرف الرقابي خلق في الجوّ الصحفي لمصر نوعاً من التواكل ، فلم يظهر على الصحافة المصرية خلال فترة الحرب أية بادرة لمحاولة الرقي بالفن أو بالأسلوب الصحفي أو سد الفراغ الذي كان ينشأ عن شطب الرقيب ، فضلاً عن الأخبار الخارجية ذاتها كانت تأتي للصحف على صورة بلاغات رسمية صادرة عن القيادة البريطانية ، ويبدو أن الصحفيين كانوا في فترة الحرب يعيشون في حيرة فلا هم يقدرّون على امتداح السلطات البريطانية التي تعتبر سلطات معتدية على البلاد ولا هم يستطيعون مهاجمتها بسبب وطأة الأحكام العرفية ، هذا بالإضافة إلى أنهم لم يكونوا في جو وطني تبدو فيه مظاهر السياسة الوطنية إذ كانت الأحكام العرفية البريطانية قد شردت كل الوطنيين وبالتالي نستطيع أن نقول أن الصحافة المصرية كانت يومئذ في محنة .

وكانت صحيفة الوقائع المصرية وهي الصحيفة الرسمية لمصر تكاد تكون انجليزية ، فتنشر الأوامر والاعلانات العرفية علاوة على أنها أصبحت ميداناً لنشر اعلانات السلطة العسكرية وطلباتها التي تنتهي بجملة معتادة هي « God Save the King »

أما صحيفة الأهرام فقد مورس فوقها الضغط الشديد والرقابة الصارمة ، فكثيراً ما وجدت مسافات واسعة بيضاء بفعل الرقابة لكنها - بالرغم من ذلك - كثيراً ما كانت تنشر بعض الأنباء على مسئوليتها ودون رغبة الرقيب ، فإذا تبين لها أن الخبر يحتاج لتكذيب أو تصحيح عادت فنشرت من نفسها التكذيب أو التصحيح (٢) .

ويؤكد لنا ذلك خطاب من إدارة المطبوعات إلى أحد المسئولين الانجليز جاء فيه : « بمجرد وصول خطابك المؤرخ في ٢٤ الجاري اتصلت بمدير الأهرام لأحدثه بشأن الخبر الذي نشر في هذه الجريدة في ٢٧ الجاري ولقد لفت نظري « تقلاً بك » أن الأهرام قامت بنفسها بتكذيب الخبر المذكور في رسالة نشرتها يوم

(١) الأخبار ١٥ مايو ١٩٢١ .

(٢) إبراهيم عنه : جريدة الأهرام تاريخ وفن ، ص ٥٣٥ .

١٧ الجارى » (١) • كذلك خضعت التلغرافات الخصوصية التى كانت ترد للأهرام لمراقبة المطبوعات وحتى التعليق عليها أيضا كان يعرض على المراقبة (٢) •

كانت الأهرام تحاول أن تعبر عما يدور بأذهان الناس فتلقى قلم الرقيب بالمرصاد ، وكثيرا ما نشأت المشادة بينهما ، وتعددت الشكاوى من سلطة الرقابة وأنذرت الأهرام وزاد الخلاف حدة حين نبين للمطبوعات أن الأهرام تنشر أنباء يشطبها الرقيب كنشرها لبعض الأنباء مما أثار ضجة فى دوائر الرقابة التى أعدت ذلك اعتداء على سلطتها . وبالرغم من ذلك إلا أن الأهرام عادت نشر الممنوع كالخبر الذى نشرته فى ٢ مارس ١٩١٦ تحت عنوان « تلامذة مدرسة الحقوق والعفو عنهم » اذ أرسل رئيس قلم المطبوعات الى الصحيفة ليستفسر عن السر فى النشر فكان الجواب هو حصولها على ترخيص شفوى من رئيس الوزراء بذلك (٣) •

وكثيرا ما كانت الرقابة على المطبوعات تشكو من الأهرام لتأخير عرض « البروفات » عليها ، اذ كانت تجبر الرقيب على انتظارها حتى الرابعة صباحا وذلك بعكس المقطم التى كانت تقدم « بروفاتها » فى العاشرة مساء وحتى قبل ذلك (٤) •

وازدادت المنازعات بين الرقيب والمحريين اذ كان الرقيب يتعرض لكل أبواب التحرير حتى الاعلانات ، وكلما كان شر الرقيب ينال الصحف الأخرى كالمقطم اذ أنها تصدر طبقا لما تريده السلطة العسكرية ، فمن قبل الحرب وهى على سياسة تفاهم مع الانجليز ، وحينما ظهرت تباشير الحرب الأولى جندت هذه الصحيفة لخدمة أغراض انجلترا وللدعاية لها ، ومن قبل اعلان الحماية نشرتها فى مقالاتها وشجعته ، فكتبت تحت عنوان (أهل مصر والتغيير المنتظر) تنبأ فيه بفرض الحماية الانجليزية على مصر واعتبارها نعمة عليها ، وعندما أعلنت الحماية تجرأت المقطم وأذاعت هذا النبأ تحت مانشيت كبير بعنوان (بشرى للأمة المصرية) فى ملحق يوزع فى الشوارع والطرق ، ولو كان الشعب المصرى فى ذلك اليوم منظما أو له قيادة لخرجت الألوف الى جريدة المقطم تحرقها وتنسفها •

أما صحيفة الجريدة وهى لسان حزب الأمة ، فقد أخذت فى بداية الحرب تؤيد الحلفاء ، وكان لطفى السيد يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا واعتدائهم على حيادها ، واعتقد أن مباحثات تجرى بين رشدى

(١) محفوظات ادارة المطبوعات ، ٢٥ فبراير ١٩١٥ •

(٢) نفس المصدر ، ١٦ فبراير ١٩١٦ •

(٣) نفس المصدر ، ١٨ يناير ، ٢ مارس ١٩١٦ •

(٤) نفس المصدر ، ١٢ ابريل ١٩١٥ ، ٩ أكتوبر ١٩١٧ •

والانجليز للتصريح بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت انجلترا عن مصر واعترفت باستقلالها التام ، وعندما بدأت المقطم تروج لفكرة أنه اذا حيرت مصر بين من يحكمها من الدول فانها تختار انجلترا ، أخذت الجريدة نكتب كتابية مخففة فى هذا المعنى ، فقد كانت تذكر أن مصر نريد الاستقلال ، فاذا لم يكن السبيل اليه ميسورا ، ولا بد من أن تحكمها أمة أخرى فانجلترا خير أمة ترضاها مصر ، ومع أن لطفى السيد لم يكن هو الذى يكتب حول هذا المعنى الا أنه مسئول عن الصحيفة وعن كل ما ينشر فيها (١) .

وبالنسبة لصحيفة الأهالى ، فقد كانت قبل الحرب العالمية الاولى تتنهج الاعتدال مع الانجليز . ولكن هذه السياسة تعرضت بعد أربع سنين لخطر الخطر الأول قيام الحرب الأولى التى كانت عاملا هاما من عوامل تكذيب فكرة الاعتدال مع الانجليز لما ارتكبت السلطات البريطانية من وسائل العنف والاكراه مع المصريين فى سوقهم الى ميادين القتال دون مبرر ، وفى اغتصاب المواد التموينية وأخذها من أفواه المصريين لحساب القوات البريطانية المحاربة . أما الخطر الثانى الذى تعرضت له هو اندلاع ثورة ١٩١٩ وهنا لبس مجالا لشرحه . ومرت فترة الحرب على الأهالى وهى فى حالة ركود اذ لم يبق لها مورد تعيش منه غير التعاقد على نشر الاعلانات القضائية من المحكمة المختصة ، وقد عانت الأهالى علاوة على نقص مواردها من نقص الورق حتى صدرت فى ورقة واحدة سنة ١٩١٧ فى ورق خشن وضارب الى السمرة فى حجم نصفى ، واضطرت فى أحوال أخرى الى الاحتجاب عن الظهور من أواخر أكتوبر حتى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ .

وعن صحيفة وادى النيل وصاحبها « محمد الكلزہ » فيكفى أنه خدم السلطة العسكرية فى أثناء الحرب حتى خفت عليه الرقابة ونال بعد ذلك وساما انجليزيا على الشأن . وبخصوص صحيفة مصر ، فكثيرا ما عطلت لكونها فى بعض الأحيان تنشر مقالا لم يطلع عليه الرقيب أو مثلا لنشرها سطورا كان الرقيب قد حذفها (٢) .

وتعرضت صحيفة البصير التى كانت تصدر بالاسكندرية لتهديدات الرقابة وانذاراتها المتعددة على نشرها حوادث ليست على درجة من الأهمية مثلما فعلت عندما نشرت فى ١١ يناير ١٩١٨ عن شخص ارتدى لباس عسكرى - وهو ليس من العسكرين - فاعتبرت الرقابة أنها بذلك النشر خالفت نص المادة السادسة عشرة من التعليمات المرسلة فى ٣١ أكتوبر ١٩١٧ والقاضية بعرض

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٦٥ - ٦٧ .

(٢) الأفكار ٢٢ أغسطس ١٩١٥ .

جميع الأخبار المتعلقة بالمجالس الحربية أو العسكرية على رئيس مراقبة المطبوعات قبل نشرها (١) .

وفي عام ١٩١٦ أصدرت السلطة العسكرية البريطانية صحيفة الكواكب وذلك لخدمة مصالحها في مصر ولبيان فضل إنجلترا عليها ، وجعلتها سياسية أدبية أسبوعية وقد رأس تحريرها الشيخ محمد القليل .

أما الصحف الأجنبية في مصر وبالذات الانجليزية فكانت بطبيعة الحال تعمل لصالح الانجليز فنرى The Egyptian Gazette منذ بداية الحرب استنكرت فكرة حياد مصر ، وطالبت باعلان الحماية عليها وذلك بعد نشوب الحرب بيومين فقط . وذلك - كما تقول - حتى لا يتأثر موقف مصر اذا ما دخلت تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ، وأتت على رشدى لنبد فكرة الحياد لأن دولة الاحتلال تحارب ، كما طالبت بفرض الرقابة على الصحف والرسائل حماية لمصالح الحلفاء (٢) .

وعندما أعلنت الحماية على الفور أبانت أنها استقبلت بالرضا والهدوء وارتاحت كثيرا لعزل عباس ورجحت حسين عليه . وظلت الجازيت تردد طيلة الحرب أن إنجلترا صديقة الاسلام وألمانيا عدوته ، وتحث المصريين على الولاء لها ، ونفت ما تردد من أن ثورة وطنية وشيكة الوقوع في مصر ، وتفرغت الجازيت شأنها شأن جميع الصحف الأجنبية والوطنية لأنباء الحرب وميادين القتال ونشرت المقالات المتصلة في تمجيد الحلفاء والثناء على بسالتهم . وكانت شئون مصر السياسية لا تحتل من أعمدة الجازيت مكانا هاما بل كان يقتصر اهتمامها على الشئون المالية وأنباء التجارة وأسعار القطن والأوراق المالية .

وتأتى صحيفة The Egyptian Mail لترحب بالحماية حتى قبل اعلانها وتصف تصرف عزل عباس بالحكمة والعقل (٣) ، وتؤيد صحيفة The Egyptian Morning News الحلفاء وتنادى بوحوب فرض الأحكام العرفية على مصر في حالة دخول الدولة العثمانية الحرب . كما طالبت بنفى الوطنيين الذين أسمتهم « المهيجين » الى تركيا ، وهاجمت صحيفة الشعب وباركت عزل عباس واعلان الحماية (٤) .

وسارت الصحف الفرنسية في نفس الطريق تؤيد وتجند وتبارك أعمال إنجلترا في مصر ، ورغم التأييد المطلق لتلك الصحف من السلطة الانجليزية

-
- (١) مخطوطات ادارة المطبوعات ، ١٣ يناير ١٩١٨ .
 The Egyptian Gazette, August 1, 6, 7, 1914. (٢)
 The Egyptian Mail August 6, 1914. (٣)
 The Egyptian Morning News, August 13, 1914. (٤)

الا انها خضعت للرقابة فكثيرا ما نرى بين صفحاتها أماكن بيضاء ألغيت بفعل الرقيب .

من هذا نرى أن انجلترا أستطاعت فرض سيطرتها وأحكامها العرفية فى هذه الفترة وكممت أفواه الصحفيين وشلت أقلامهم وأبقت ما تراه هى على هواها وما هو متفق مع مصالحها معتقدة ومقتنعة أنها بذلك تقضى على أى حركة يمكن لها أن تثير الشعب المصرى لكن ما لبثت أن وضعت الحرب أوزارها حتى تغير الوضع فى مصر ودخل فى مرحلة جديدة .

(ج) الفكر :

تعددت الانجاهات الفكرية فى هذه المرحلة الصعبة التى مرت بها مصر ، فانصب الاتجاه الأول على النزعة الاشتراكية التى سادت وسيطرت على عقول بعض المفكرين ، وظهر ذلك بوضوح فيما كانت تنشره صحافة ذلك الحين من مقالات متفرقة ان دلت على شىء فانما تدل على ان موضوعات جديدة دخلت كمادة دسمة فى أحاديث الناس يناقشونها ويجدون فيها بصيصا من الأمل فى المستقبل وربما يكون مرد ذلك كله الى الظروف الاقتصادية الصعبة التى مرت بها مصر هذا من ناحية ، وظهر بعض المفكرين الاشتراكيين من ناحية أخرى . أما الظروف الاقتصادية فقد لمسناها فيما سبق . وعن الاشتراكيين فكانوا كثيرين منهم شبلى شميل ونقولا حداد واسماعيل مظهر وفرج أنطون وولى الدين يكن وسلامه موسى ، ونشر الأخير فى عام ١٩١٣ أول مؤلف عن الاشتراكية رد فيه على الاتهامات التى توجه الى هذا المذهب ، والكتاب فى حجمه أقرب الى المقال مما جعل تأثيره محدودا فى تيار الفكر الاشتراكي . وكان سلامة موسى مؤمنا بالعلم الحديث ، وما يقتضيه من ضرورة تطوير الأدب والحياة بأسرها مستهدفا من وراء ذلك كله أن يقيم بناء جديدا على أنقاض البناء القديم ، ولم يأل جهدا فى كل ما كتب ليقاوم الأسلوب القديم فى التفكير والكتابة .

وفى أوائل عام ١٩١٥ صدر كتاب : « تاريخ المذاهب الاشتراكية » لمؤلف ظل مغمورا فترة طويلة من الزمن هو مصطفى المنصورى ، لم تتح له ظروف الشهرة وذويع الصيت ولا الانضمام الى حزب من الأحزاب ولا حتى الحزب الاشتراكي المصرى الذى تكون عام ١٩٢١ لسبب بسيط جدا هو أنه كان يعمل بالوظائف الحكومية بينما زملاؤه يشتغلون بالصحافة متحررين من كل قيد ، فضلا عن أن الاشتغال بالصحافة يتيح للكاتب الفرصة كى يتعرف جمهور كبير من القراء لآرائه وأفكاره ، لذا فان أحدا من المثقفين لم يدر بالمنصورى ولم يعرف عنه شيئا اللهم الا المهتمون بدراسة تطور الفكر الاشتراكي المصرى ، وفى كتابه أحاط بالتيارات الاشتراكية والفكرية والتنظيمية التى عرفت أوروبيا . وإيمان المنصورى بالاشتراكية كحل ضرورى لعلاج المشكلات ، والأمراض الاجتماعية يبدو واضحا من حديثه عما فعلته الاشتراكية لاصلاح المجتمع ، وقدم المنصورى

برنامجا اشتراكيا تضمن العديد من الاصلاحات السياسية والاجتماعية والقضائية وما أسماه بالاصلاحات الديمقراطية (١) .

وبذلك كان المنصوري على دراية واحساس بالأمراض التي نهش المجتمع وتنخر في عظامه كالسوس ، وهذه المطالب في معظمها تمثل حلم مثقف مدرك للأفكار الاشتراكية التي سبق لها أن تحققت في بيئات أخرى . وتعبر في نفس الوقت عن آماني وتطلعات انسان درس مختلف المذاهب الاشتراكية وتعرف على اتجاهاتها وأعلامها ، ومن هذا نرى أن المنصوري كمفكر اشتراكي رائد تمكن رغم الظروف القاسية التي أحاطت به من أن ينشر آراءه تلك ويطلع من كتابه ثلاث آلاف نسخة ، وانه نادى في عهد لم يألف هذا النداء بعد بآراء كانت تعد الى ذلك الحين خيالية يوتوبية لا سبيل الى تحقيقها أبدا .

والى جانب هذه المحاولات المجتمعة نجد مقالات متفرقة في صحف ومجلات هذه الفترة تدور حول ذلك ، فتقول مجلة البيان : « ان غرض الاشتراكية الأكبر هو عدم حرمان العمال من المصادر الطبيعية للحياة ومن التعليم . . . ان النظام الحالي يقضى الى تقسيم المجتمع الى طبقتين أصحاب ملايين يقف في وجوههم جمهور من الفقراء المعدمين . . الان يجب أن تضع الأرض ورأس المال تحت حماية المجتمع وفي حوزته (٢) » .

وقال حسن كامل الشيشني داعيا للاشتراكية « . . ان التعاون يرمى الى اقتصاد كبير من النفقات وهو الوسيلة الممهدة للاشتراكية وهو يرمى الى تعميم امتلاك رؤوس الأموال من بين أفرادها » (٣) .

وفي الهلال كتب نقولا حداد تحت عنوان « الاشتراكية ما تطلبه وما لا تطلبه » مقالا شرح فيه مفهومية الاشتراكية وانها مبنية على سسنة اجتماعية اقتصادية منصفة ، وان الوسيلة المشروعة الوحيدة لانتاج الثروة هي العمل فقط (٤) .

وراحت الآنسة « مي » تنادى هي الأخرى بالاشتراكية وتبين فضل الاخاء والمساواة وبأن الاخاء الدواء الشافي لآلام البشرية والمحرر الوحيد للعالم يساوى بين غنيهم وفقيرهم وقويهم وضعيفهم (٥) .

وكانت هناك عناصر من أبناء الطبقة الغنية تشارك في هذه الأفكار مدافعة عن فكرة الحرية والديمقراطية . فكتب هيكل في السيفور تحت عنوان

(١) وادي النيل ٦ ابريل ١٩١٥ .

(٢) البيان ، مارس ١٩١٦ ، ص ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٣) الشباب ، ابريل ١٩١٦ ، ص ٤٠٩ .

(٤) الهلال ، يوليو ١٩١٨ ، ص ص ٧٨٣ - ٧٨٥ .

(٥) فتاة الشرق ، مارس ١٩١٨ ، ص ٢٢٥ .

« الاشتراكية نخطو الى الامام » مقالا بين فيه أن الاشتراكية تمحو أصـول
الظلم نريد الحق والعدل والحرية وتطالب للناس بأكبر حظ من السعادة (١) .

وحذى حذوه منصور فهمى فى السفور بتمجيد الاشتراكية والأمل فى أن
نعم بين الأمم جميعا (٢) حتى المقطم طالبت ألا تكون مصر بمعزل عن
الاشتراكية (٣) .

وأن من يتتبع ما نشر فى البيان ، الفجر ، السفور ، وادى النيل سيجد
أن الاشتراكية كانت حلما جميلا يراود مخيلات الكتاب فعبروا عنه منفردين وفى
أوقات متفاوتة ونادوا بضرورة الأخذ بالنظام الاشتراكي ، وكثيرا ما كانت
المقالات تنشر دون توقيع من صاحبها .

وبذلك قوى هذه النزعة ولقيت صداها فى الفكر المصرى فى ذلك الوقت
فكانت مادة دسمة يتحدث بها الناس فى مجالسهم يجدون فيها بصيصا من الأمل
فى المستقبل وطرب بها المصريون وتمنوا انتشارها . فهى رمز للنضال والكفاح
والتنمرد على الظلم ورفض حياة الخضوع والاستسلام .

وقامت الصحف بحملة ضد الأغنياء ، فقالت الأهرام : « أما البلاد فمع
حالتها الحاضرة يوجد بها أغنياء كثيرون يملكون أطيانا وعقارات جمه ويستطيع
كل صهم أن ينبرع بحانب عظيم من أمواله الوافرة تنفق على فقراء البلاد وهذا
لا يتم الا بأن تأمر الحكومة بتأليف لجنة لكل مركز قوامها العمدة والأعيان
والتجار والعلماء وتعين هذه اللجنة لجان فرعية تؤلف لهذا الغرض وتفرض
هذه اللجنة على كل مقتدر يدفعها نقودا أو غلالا لاعانة الفقراء » (٤) .

وحدث فعلا هذا ولكن بصورة أخرى « فقد علم محمد سعيد بك مأمور
مركز ملوى أن جماعة من أهل بندر ملوى لجأوا الى تكوين عصابة من أشقياء
المركز لضرب ضريبة على الأغنياء لأن شقاء الحياة والضائقة المالية أثرت عليهم
تأثيرا شديدا » (٥) جرى هذا بناء على تشبع الرأى العام . وامتلات صحافة
الفترة بالشعر والأزجال التى نفيض بالمبادئ الاشتراكية بل وبالثورة على الوضع
الاجتماعى والهجوم على الأغنياء . وتأصلت هذه النزعة لدى أغلبية الشعب
المصرى فى هذه الفترة ، فبعد أن أصبح العمال فى الطرقات عاطلين تعددت
الحوادث نظرا لضيق هذه الطبقة بهذا الوضع وتطلعها للنظام الاشتراكي : «بينما
كان أحد الموظفين لادارة سكة حديد القبارى يمر بين شون الأقطان القريبة

(١) السفور ١٧ يناير ١٩١٦ .

(٢) نفس المصدر ، ١٤ يونيو ١٩١٧ .

(٣) المعطم ٢٤ يوليو ١٩١٧ .

(٤) الأهرام ٦ سبتمبر ١٩١٤ .

(٥) الوطن ١٥ سبتمبر ١٩١٤ .

من ترعة المحمودية قاصدا كوم الشقافة بين الغروب والعشاء فاجأه أحدهم وطلب منه ربع ريال فلما رفض أن يجيبه الى طلبه قال له : كيف أنك تحمل هذه الساعة الذهبية الثمينة وهذه السلسلة الفيمة ، وهذا الخاتم الغالى ونحن وأولادنا نعابى الآلام من الجوع ومر الفاقة ؟ « (١) » .

وقد وصل الأمر الى أنه حدث أن « جماعه من طلاب المدارس فى القاهرة اشتغلوا بنشر مطبوعات تحتوى على انتقادات جارحة على بعض اخوانهم من ذوى اليسار والجاه وأوعزوا الى ماسح أحذية بتوزيع هذه المنشورات أمام مدرسة درب الجمايز وراح البوليس يقبض عليهم » (٢) .

من هذا نرى أن التيارات الجديدة التى تعرض لها المجتمع المصرى قد خلقت ايدولوجية معينة لم تسيطر فقط على المثقفين بل أصبحت نبراسا يهتدى به معظم المصريين .

وكان الاتجاه الثانى التحرر الفكرى من القيود التى كانت مفروضة على المجتمع فيما يختص بالمرأة حيث أنه نتيجة لاعلان الحماية البريطانية على مصر والغاء السيادة العثمانية حدث تغيير جوهري هو تحرير القضاء الشرعى من التقيد بالمذهب الحنفى الذى كان معمولا به وفقا للتبعية العثمانية ، فأصبح مأخوذا من المذاهب الأربعة وهى نفس الفكرة التى سعى اليها محمد عبده وكانت الدولة العثمانية عقبة أمام التنفيذ . وبذلك انفصلت المحاكم الشرعية عن محاكم الأستانة وعين سلطان مصر قاضى مصر الأكبر وتألفت لجنة من علماء الأزهر ومدرسى مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة الحقوق برئاسة وزير الحقانية لوضع قانون الأحوال الشخصية لأحكام الزواج تستمد مواده من فقه المذاهب الأربعة (٣) . ونتيجة لذلك أصبح وضع المرأة أحسن حالا من ذى قبل ، فانتسعت حقوقها ، وأصبح لها الكيان الذى أعطاه الاسلام لها .

وشغلت قضية السفور والحجاب مفكرى هذه الفترة وأحدثت صراعا عنيفا ، فأصبح هناك فريقان من أيد الحجاب وانتصر له وعزا ما انتشر من فساد الى السفور ، وآخر دافع عن السفور وضرورة تحرير المرأة ، فكانت معارك قلمية عنيفة استمرت طوال الحرب وانضم لكل حزب أنصاره . وظهرت صحيفة السفور وانحصرت فى مجال الانتصار لحرية المرأة والمناداة بوجوب سفورها (٤) ، وعلى نفس الدرب سارت بعض الصحف الأخرى وخاصة تلك التى انصبت على الاهتمام بالمرأة وخرجت منها الصيحات « أيها النساء اخلعن الحجاب وضعن

(١) المؤيد ٦ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢) الأما ٧ يناير ١٩١٦ .

(٣) الاكسبريس ٧ فبراير ١٩١٥ .

(٤) السفور ٤ يونيو ١٩١٥ .

مكانه الفضيلة « (١) ، ومضى الشعراء ينادون بالسفور ، فيقول طه السباعي عن الحجاب :

ان كان حسنا ترغبون حصانة فالعلم والأخلاق أفضل برقع
أو كان قبحا فاتركوه وشأنه فالشوك ليس بحاجة لموسع (٢)

وكانت الكاتبة الأنسة « مى » على رأس المنادين بتحرير المرأة ، ففي حديث لها مع سلامة موسى تقول : « يجب أن تربي المرأة المصرية على تفكير واننا نريد جمعيات تجتمع فيها النساء للمناقشة ، وبذلك يضطرون الى التفكير بوعى وادراك » (٣) . وانبرى الكثير في تجنيد المقالات واقامة الحجج والبيانات على وجوب حرية المرأة وبضرورة اختلاطها بالرجل فى المجتمعات والغاء انتقالها من رق أهلها الى رق زوجها بدون حرية (٤) .

تبع ذلك المطالبة بالعدل والمساواة فى الحقوق والواجبات بالنسبة للرجل والمرأة ، وماجت البلاد بتلك الحركة النسائية ، فنرى أسماء منصور تتحمس الى تلك القضية وتخطب فى الجمعيات العامة وتطالب بذلك وتنتقد سلطة الرجل المسيطرة المتحكمة بل وتدعو المرأة للخروج الى ميدان العمل (٥) .

وارتفعت صيحة وجوب تعليم المرأة ونبذ القديم من العادات والتقاليد حتى المسئولين نادوا بوجوب تعليم البنات (٦) وتولت لواء الزعامة فى هذه المسألة ليبة هاشم صاحبة مجلة فتاة الشرق .

وانتشرت الجمعيات النسائية وشاركت فيها المرأة بكل طاقتها وقد أرجع ذلك الى مجهود الدعوة الصحفية والكتاب الذين نادوا بتأسيسها ، وشاركت خرم اسماعيل بك عاصم فى هذا الأمر اذ جمعت أعدادا من السيدات المصريات فى منزلها وألفن جمعية أدبية غايتها السعى فى ترقية المرأة والاهتمام بمستقبلها لتساوى المرأة الغربية فى المدنية والارتقاء . وتبع ذلك عدد ليس بالقليل من الجمعيات وتعددت جلساتها ، وكثر عدد العضوات فيها (٧) .

(١) الجنس اللطيف ، مارس ١٩١٨ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، البيان ٢٠ فبراير ١٩١٧ ، ص ٧٥ ، ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) السفور ١٠ مارس ١٩١٦ .

(٣) المستقبل ٩ أغسطس ١٩١٤ .

(٤) المنار ، إبريل ١٩١٥ ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٥) الجنس اللطيف ، سبتمبر ١٩١٧ ، ص ١٠١ - ١٠٦ ، مارس ١٩١٨ ، ص ٢٢٧ ،

٢٢٨ .

(٦) نفس المصدر ، مارس ١٩١٥ ، ص ٣٢٩ ، السفور ١٨ يونيو ١٩١٥ ، الكوكب ٦ نوفمبر

١٩١٧ .

(٧) المنار ، يناير ١٩١٧ ، ص ٥١ ، فتاة الشرق ، فبراير ١٩١٧ ، ص ٢١٩ ،

Les Nouvelles, 3 Mars, 1917.

وكانت النتيجة أن خلع معظم النساء الحجاب وخرجن بالملابس الملونة وذهبن الى المجتمعات وشاركن في الأحاديث وأصبح يسمع لرأيهن وكان ذلك أولى الخطوات التي مهدت للمرأة أن تلعب دورا بارزا في ثورة ١٩١٩ ، والفصل يرجع الى التحرر الفكرى الذى انشر فى مصر ابان ذلك الوقت ، لكن ذلك لم يمنع تمسك البعض بتفكيره الذى انصب على التمسك بالقديم .

(د) المسرح :

شهدت فترة الحرب العالمية الأولى فى مصر نهضة كبيرة فى المسرح المصرى خلفتها تلك الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى عانى منها المجتمع اذ كان لابد من وجود ما يخفف من آلام الناس ويرفه ويعزيتهم فى وضعهم وليعبر عن كبتهم وضيقهم وتبرمهم من تلك الأوضاع التى عاصوها فوقع عبء ذلك على المسرح الذى لعب دورا مهما فى هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر ، فوجدت نهضة مسرحية جديدة على يد أفراد يعدون من أعمدة المسرح الحديث .

وأصبحت القاهرة فى حركة دائمة اذ تقول الاكسبريس : « فاذا قضى الانسان يومه مشغولا بعمله ففى الليل يقضيه مع عدد كبير فى المسارح التمثيلية والموسيقية ويمكن له أن يتنقل من مسرح بريطانى الى الكورسال الى كازينو دى بارى الى الأوبرا السلطانية ، ومن نادى الألعاب الرياضية الى نادى الموسيقى الشرقية الى نادى الفنون الجميلة ، ومن جوق عكاشة الى جورج أبيض الى عبد الرحمن رشدى الى جوق الريحاني الهزلية الى منيرة المهدية الى توحيد المطربة » (١) .

وفى عام ١٩١٤ اتفق كل من جورج أبيض والشيخ سلامة حجازى على تأليف جوق « أبيض وحجازى » فمثل رواية « صلاح الدين الأيوبي » ، « عايدة » لكن ما لبث جورج أبيض أن كون لنفسه فرقة خاصة فى عام ١٩١٦ مثلت الأدب الغربى مثل « روى بلاس » لهوجو وترجمها نقولا رزق ومسرحية « قيصر وكليوباترة » لبرنارد شو التى ترجمها ابراهيم رمزى (٢) .

وازداد الاقبال على المسارح بشكل لم يكن مألوقا قبل الحرب « ان المسارح فى كل ليلة تذاكرها مستوفاه من قبل الميعاد اذ أن الاقبال عظيم جدا عليها فى هذه الأيام ، وهذه الحال لم يألها صاحبها قبل الحرب ، ان هذه المسارح فى مصر تباع أوراق دخولها للطلاب قبل الموعد بأربع وعشرين ساعة » (٣) .

(١) الاكسبريس ٢٤ فبراير ١٩١٨ .

(٢) د. محمد مندور : المسرح ، ص ٤١ .

(٣) الاكسبريس ، نفس العدد .

وفى أثناء الحرب فكر جماعة من المالىين فى انشاء شركة ترقية التمثيل العربى لتقوم بتمثيل روايات من جميع الأنواع غنائية وغير غنائية على أن تكون كل رواياتها مؤلفة ولها صبغة مصرية أو شرقية ، وكان من أنجح التمثيليات التى قدمتها رواية « الراهب المتنكر » عرضت على مسرح الأوبرا ثلاث مرات فى موسم ١٩١٦ وكتبها أمين الخولى وكان وقتذاك طالبا بمدرسة القضاء الشرعى (١) .

وانعشت حركة التمثيل فى مصر لدرجة لم تعهدها فى أى وقت من الأوقات ، وفى عام ١٩١٧ بلغت الجوقات مبلغا راقيا من الحركة الأدبية والمادية ولا سيما الجوقات الجدية منها ، « اذ كانت الجوقات الهزلية محروزة من النجاح بينما الجوقات الجدية نائمة حتى ذلك العام ثم ما لبنت أن ظهرت فى الأفق منبسه قدرتها وعظمتها » (٢) .

ودخل المثقفون ميدان المسرح ، فمن بينهم كان المحامى والمهندس والأديب ، فعلى سبيل المثال كان عبد الرحمن رشدى محاميا قبل اشتغاله بالتمثيل مع فرقة جورج أبيض وما لبث أن كون فرقة عام ١٩١٧ قدمت مسرحيات معربة وعربية ، وميز فرقته أن أعضاءها كانوا من الشباب المتعلم ومن أبناء الأسر الكريمة ، وكان محمد بك تيمور يكتب له رواياته الرائعة ، فقدم رواية « العصفور فى قفص » باكورة انتاجه ، فقامت بتمثيلها الفرقة فى أول مارس ١٩١٨ (٣) .

وسرى حب الروايات غير العربية ، وكان من أشهر الروايات التى قدمت « كارمن » للكاتب الفرنسى راسين بعد أن قام فرح أنطون الكاتب الروائى بتعريبها ، وهى من نوع الأوبريت ولحنها كامل الخلعى ، وتولت منيرة المهدية وجوقها غناءها وتمثيلها (٤) .

وكان جورج أبيض زعيما للمسرح الدرامى ، فلم يكن أحد يجرؤ على محاكاته أو عن أى محاولة لتقليده وقد تربع على هذا المسرح طوال فترة الحرب وما بعدها ، وتهافت الناس على رواياته فكانت بنواراته ومقاعد دائما مشغولة وبالجز (٥) .

وارتقى التمثيل المسرحى على يد عكاشة وجوقه اذ أخذ على عاتقه تمثيل الروايات العربية كرواية « طارق بن زياد » واستطاع سلامة حجازى أن يسهم

(١) د. محمد مندور : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٢) المحروسة ٨ فبراير ١٩١٧ .

(٣) الشباب ١٦ أغسطس ١٩١٧ ، ص ١٣ ، د. محمد مندور : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٤) الاكسبريس ١٨ مارس ١٩١٧ .

(٥) La Bourse Egyptienne, 5 Jan, 1915, The Egyptian Mail, April 10, 1918.

بدوره في هذه الفترة فيصبح عميد التمثيل العربي (١) • ولو أن وافته المنية أثناء الحرب إلا أنه ترك تراثا عظيما من بعده ، وتمكن سيد درويش الذي عمل بفرقة جورج أبيض والريحاني وعلى الكسار وميرة المهديّة وعكاشة ، أن يكون لنفسه فرقة خاصة فهو فنان ملحن قبل أن يكون مغنيا حسن الصوت ، فصاغ أدواره في قوالب ذات حبكة فنية • بذلك تعددت الفرق المشتغلة بالغناء المسرحي وبلغ نشاطها ذروته في سنوات الحرب ، وقامت بينها منافسة شديدة بكل ما في هذه الكلمة من معنى (٢) •

أما المسرح الفكاهي ، فكان في طبيعته نجيب الريحاني ، الذي بدأ عمله في عام ١٩١٦ - وكان موظفا بشركة السكر - برأس مال قدره خمسة وعشرون جنيها فلم يكن لديه فرقة ولا روايات يمثلها ولكنه مع ذلك أخذ يمثل على مسرح الشانزلزيه بالفجالة ، ثم كون فرقة على مسرح « الاجبسيانه » وأصبح ملك الفكاهة وخلقتها شخصيته المستقلة البعيدة عن التقليد والغبر معروفة قبل ذلك والتي تهافت عليها الناس وكانت تحمل بين طياتها النقد اللاذع ، وابنكر شخصية كشكش بك عمدة كفر البلاص ونجح في رواياته الفرانكو أراب ثم تعرف على بديع خيري وأخذ في تأليف الروايات ، وكثر محبيه حتى أنه أصبح من المستحيل وجود أي مكان خال في مسرحه ، فهو غاص بالمشاهدين من كل طبقات الأمة (٣) •

وكون مصطفى أمين فرقة افتتح بها كازينو « دي باريس » وضم إليها على الكسار « البربري الأبيض » الذي كان يضحك الجماد (٤) •

ولم فن التمثيل الفودفيلي على يد عزيز عيد إذ كان له فضل استنباطه وقام بتمثيل عدة روايات نقلت أكثرها عن الفرنسية وأشهرها « خلى بالك من اميلي » ، « ياستي ما تمشيش عريانة » ، « العمدة في باريس » ، « مقدرش أقول » ودل ظاهرها على الفكاهة وباطنها على نواحي أخلاقية (٥) ، كما حدث أن نسب الممثلون في هذا الفن الى الحكومة التقصير في أعمالها في ترانيم مضى الشعب ينشدها كقولهم « يا حكومة انت الملوثة » وبذلك استطاعوا أن « ينفثون في روح الشعب احتقار الحكومة بمثل هذه الألفاظ ويمهدون للناس طريق الاستهانة بها » (٦) • ومن هنا يتبين أن التمثيل فقد المجتمع فعرض المضار والفساد

(١) الاكسبريس ٢٧ يونيو ١٩١٥ ، ١١ نوفمبر ١٩١٧ •

(٢) محمود أحمد الحفني : سيد درويش ، ص ٩٥ •

(٣) السيف ١٥ أغسطس ١٩١٧ ، The Egyptian Mail ، 19 April 1918 ، La Bourse Egyptienne ، 2 Jan. 1917 •

(٤) السيف أول ابريل ١٩١٧ •

(٥) المحروسة ٨ فبراير ١٩١٧ ، السيف ٤ مارس ١٩١٧ ، الوطن أول أغسطس ١٩١٨ •

(٦) المنبر ٢٣ يوليو ١٩١٨ •

والضغط والكبت وأظهر ذلك على مرأى ومسمع من الجميع .

ومضت الفرق الفنية تتنافس فيما بينها ، فعاد هذا على الفن بمزيد من النشاط والنروة والتقدم ، وفى حقيقة الأمر فانه منذ عام ١٩١٥ حاول البعض السعى المتواصل فى التأليف بين الأجواق المشتغلة بالتمثيل ، ولم تمض سنة ١٩١٧ حتى ظهرت دعوة قوية لتألفها ، وقد سمي هذا المشروع باسم « نقابة التمثيل العربى » للعمل على اعلاء شأنهم وفنهم (١) .

وكان لوجود القاعدة الحربية للحلفاء بالاسكندرية عاملا مهما لنهضة المسرح والأغاني فى مدينة الاسكندرية ، فوفد اليها جميع أرباب المغانى والأجواق ، وانتشروا فيها « ومنهم داود حسنى وشفيق وزكى مراد وجميل عزت وجوق سلامة حجازى ومنيرة المهدي وعكاشة » (٢) .

وأصبحت المرأة من رواد المسرح ، تقول الاكسبريس : « رأيت فتيات وسيدات وطنيات يقضن بمسرح الكورسال وقد شغلن قسما كبيرا منه غير متحجبات يرتدين أحسن زى ويبدن فى أبهى منظر ، وعلمت أن المرأة المصرية تسبق الرجل الى المسرح » (٣) .

وتشجيعا للمسرح والعمل على الرقى به أصدر الأديب محمد حسن مجلة شهرية اسمها « الأدب والتمثيل » ، ولعت القلوب بالتمثيل حتى الطلبة راحوا يمثلون الروايات الأدبية كأنهم درسوا هذا الفن فى عدة كليات (٤) . اذ أنهم آمنوا بما حواه من المعانى والحكم والمواعظ وما تضمنه من أخلاق وعادات ، هذا بالاضافة الى أنه صورة منعكسة للمجتمع .

أما دور السلطة ازاء الفن ، تلك التى استطاعت أن تكتم الأفواه طوال طوالت فترة الحرب وتقضى على كل معارضة ضد تصرفاتها نبيها مما سبق أنها لم تتمكن أن تقضى على هذا المنفذ الجديد الذى طرأ على المجتمع فى ذلك الوقت ، كانت تعلم مدى تأثير فن المسرح على الشعب ومدى اهتمامه به . فلم تستطع إيقافه خوفا من تدمير الأهالى ، وكمثل الصحافة والبريد أخضعته بالتالى للرقابة فانصبت على الممثلين ورواياتهم والمطربين وأغانيهم ، فاستدعى سلامة حجازى للتحقيق لبيت فى رواية قدمها عقب عزل عباس وتولية حسين اذ قال :

عم يخون وأم لا وفاء لها أم ولكن بلا قلب ولا كبد .

(١) المحرسة ٢٠ يناير ١٩١٧ .

(٢) الاكسبريس ٦ أغسطس ١٩١٦ .

(٣) نفس المصدر ٢٤ فبراير ١٩١٨ .

(٤) الدليل ٣ فبراير ١٩١٧ .

ويقول محمد بهي الدين بركات انه عندما غنى الشيخ سلامة حجازى فى رواية شهداء الغرام :

زمن يعلمنا الفجور ملوكه فيه وآثام الخنا ملكانه .

قامت ضجة عنيفة وهدد الشيخ فى حريته وباغلاق مسرحه وأرغم على التعديل فصار :

زمن يعلمنا الفجور شيوخه فيه وآثام الخنا سياساته .

ويذكر جورج طنوس الذى كان يعمل بالتمثيل مع سلامة حجازى هذه الواقعة « فى مساء الأحد ٣٠ سبتمبر ١٩١٧ مثل فى تياترو برنتانيا رواية شهداء الغرام ومثل اذ ذاك تمثيلا شائقا اعجب به كل الشاهدين ، حتى جعل الكل يقفون هاتفين « ليحيى الشيخ » . وفى صباح اليوم التالى قصدت واياه دار الحماية لأمر تخص الجوق « (١) » .

وعندما قدم على الكسار وأمين صدقى رواية « ليلة ١٤ » لاجازتها تدخلت الرقابة ، وجعلت اسم الرواية « القضية ١٤ » (٢) .

كما رأت السلطة العسكرية اغلاق قهوة « نزهة النفوس » التى كانت تشدو فيها منيرة المهدي . وذلك بسبب تصرفات الجنود الأستراليين وخرجهم عن الحدود الالائقة (٣) .

ورغم ذلك فقد استطاع المسرح أن يؤدى دورا هاما وأن يهيى الأذهان ويعد النفسيات لاجتياز أهم مرحلة تاريخية للنضال المصرى هى ثورة ١٩١٩ فكان للفن وبالذات المسرح دور كبير فى المشاركة فيها بكل امكانياته .

(١) جورج طنوس : سلامة حجازى ، ص ٧ .

(٢) صبرى أبو المجد : زكريا أحمد ، ص ١٤٩ .

(٣) آخر ساعة المصورة ، ٢٤ سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٢٥ .

الفصل الرابع

المجهود الحربى

الهدف العسكرى الأعداء انجلترا - مصر معسكرا
للحلفاء - الجيش المصرى ودوره فى الحرب -
الرديف المصرى - فيلق العمال وفيلق الجمالة -
العمل الميدانى - جمع الدواب - مصادرة -
الأقوات - الخدمات الصحية - الأموال للصليب
الأحمر - المبانى والأراضى - الزام المصالح
والهيئات •

الهدف العسكري لأعداء إنجلترا

بانضمام الدولة العثمانية الى ألمانيا واعلانها الحرب على الحلفاء كان لابد لضرب إنجلترا في سيادتها وذلك بالاستيلاء على قناة السويس لشل تخطيطها العسكري ولن يتأتى هذا الا بحملة تركية تستولى على مصر فهي ترغم إنجلترا على ابقاء قوات كبيرة في مصر فيخف الضغط على الدردنيل . هذا بالإضافة الى الرغبة في اثاره المصريين ضدها .

وأعدت إنجلترا للأمر عدته ، فعينت مكسويل قائدا عاما لقوات الجيوس البريطانية في سبتمبر ١٩١٤ ، وقسمت دفاعات قناة السويس الى أربعة . الأول التنشط ، الكوبري ، جنيفة ، والثاني الدفرسوار وسيرايوم والثالث المعدية والفردان والبلاخ ، والرابع القنطرة وملاحات بور سعيد (١) . وكانت خطة الانجليز انهاك قوى الأتراك في الصحراء والتربص لهم على القناة . ومع البداية هزموا في طوسون في ٣/٢ فبراير ١٩١٥ وتلاها الطور في ١٢ فبراير ١٩١٥ فعاد الضباط الألمان الى الآستانة وتركوا الحملة لاعداد تخطيط جديد .

ورأت ألمانيا والدولة العثمانية ضرورة نهديد إنجلترا عن طريق حدود مصر الغربية ووثائق السواحل الغربية تفيض بهؤلاء الذين ضبطوا من الألمان والأتراك متخفون في أزياء الأوربيين (٢) . ودارت المخابرات بين الطرفين ألمانيا والسنوسيين لتقسم إنجلترا مجهودها بين الحدود الغربية والشرقية فيصعب عليها الدفاع عن القناة ، وقد تمكن السنوسي بعد أن حصل على السلاح والأموال وعلى يد رجاله من مهاجمة معسكر الاستراليين والاغارة على الفيوم وقطع خطوط السكك الحديدية (٣) . وحشدت إنجلترا القوات عند مرسى مطروح في ٧ ديسمبر ١٩١٥ وهجمت على القوات السنوسية وانتصرت في عدة مواقع انسحب على أثرها السنوسيون الذين بدأوا يهاجمون عن طريق الواحات واحتلوا « الواحة

Manifold : An out line of the Egyptian and Palestine. (١)

Compaings 1914-1918, p. 11.

(٢) الحكومة المصرية ، دفر كوبيا السواحل الغربية ، ٢٧ ، ٣٠ أغسطس ١٩١٤ ، ص ٧٩ ، ٤٦٥ .

(٣) الأفكار ٤ ابريل ١٩١٥ .

البحرية وسيوه والفرافرة والداخلية والخارجة ، لكن ما لبث الأمر أن دخلت القوات الانجليزية عدة معارك انتهت باسترداد المناطق التي استولوا عليها . وفشلت ألمانيا والدولة العثمانية في تحقيق الهدف المشترك . وجاءت الحدود الجنوبية لمصر لتكون مثار قلق لانجلترا اذ رأت ألمانيا وحليفاتها اثارا على بن دينار سلطان دارفور ضد الانجليز في مصر عن طريق الهجوم على الحدود الجنوبية ، ومضت رسائله التهديدية الى ونجت في السودان معلنا شق عصا الطاعة مهددا باعلان الجهاد وتبع ذلك ان بدأ يتقدم صوب الخرطوم لكن أعدت حملة انجليزية وتمكنت من هزيمته في ٢٢ مايو ١٩١٦ (١) .

كانت انجلترا على يقين من عودة الأتراك والألمان الى قناة السويس مرة أخرى ، فرأى كتشنر الهجوم على الدردنيل كوسيلة لمنع الخطر عن مصر لكن هذه الخطة فشلت وانسحب الانجليز من غاليبولي ، وهنا وقع الاتفاق بينها وبين الشريف حسين لضمان عدم ضربها من البحر الأحمر عند تقدمها لقتال أعدائها عبر قناة السويس .

وجاءت الحملة التركية الثانية هادفة قناة السويس ، وفي البداية كانت النصر لها ولكن وصول الامدادات لانجلترا حول الهزيمة الى نصر وأعطى للحلفاء المزيد من التقدم فتتبعوا الأتراك واستولوا على العريش ثم رفع التي استغرقت بعضا من الوقت ومجهودا كبيرا ومقاومة عنيفة من الأتراك لكن انتهى الأمر باستسلامها في ٩ يناير ١٩١٧ وأصبحت سبنا خالية ، وواصل اللبني سيره حتى دخل القدس في ٧ ديسمبر ١٩١٧ ، وأعقبها الاستيلاء على دمشق وعلان استسلام الأتراك (٢) .

مصر معسكرا للحلفاء :

قامت الحرب العالمية الأولى وكان على مصر - وهي تحت نفوذ انجلترا - أن تكون طرفا في هذه الحرب ، فقد أقدمها قرار الخامس من أغسطس ١٩١٤ بالانضمام للحلفاء ، ومنذ اللحظة الأولى عملت انجلترا على جعل مصر معسكرا لقواتها وقوات حلفائها اذ أن موقع مصر الاستراتيجي ووجود قناة السويس وهي الشريان الحيوي للامبراطورية البريطانية حتم عليها وضع مصر في اطار حربي بجانبها ، وراحت توالى استعداداتها داخل مصر ، فأمرت باقامة الحنادق، واهتمت بمدن الساحل فعززت مواقع جنودها في النقاط الحربية والشواطئ وشددت المراقبة على السواحل وأمرت باليقظة التامة بين جنودها حذرا من

(١) ديوان رئيس الجمهورية ، وارد افرنجي ، رقم ١٧٤٣ ، ١٢ نوفمبر ١٩١٦ ،

Kearsy : The operation in Egypt and Palestine 1914 to June 1917, p. 31.

Ibid, pp. 32, 50, Manifold : op. cit., p. 20,

(٢)

حدوث ما ليس في الحسبان ، واهتمت بمدينة الاسكندرية – التي أصبحت قاعدة لحملة البحر المتوسط تجاه غاليبولى ومركزا لقيادة القوات – فأنشئت الاستحكامات الحربية فيها فنصب مدفعا بقرب قصر رأس التين موجهة فوهته الى المدينة ، «فتضاعف الرعب والذعر بين أهل المدينة وضواحيها» (١) وعسكرت الجنود الانجليزية في أبى قير ورشيد ، وخضعت المدن كلها لانجلترا فحولت منها الى معسكرات لجيوشها وأصبحت مصر قاعدة كبيرة للعمليات الحربية فى الشرق الأوسط ، وأدخلت مدينة بورسعيد والاسماعيلية والسويس فى منطقة الحرب وبالتالي قيد فيها حركات الأهالى وخضعت لرقابة عسكرية صارمة . وتبع ذلك اصدار التعليمات الواجب على المصريين اتخاذها أثناء الغارات ، فكان عليهم اقفال المنازل والنوافذ من غروب الشمس حتى شروقها واطلام الأماكن العامة والخاصة (٢) .

وشهدت البلاد طوفانا من جنود الامبراطورية من كل ملة ولون وجنس حتى يصح أن تسمى كل مدينة مدينة عسكرية اذ أصبح أهاليها وسكانها يرون الجنود والعساكر فى كل جهة من جهاتها وفى كل شارع من شوارعها ، ويصف لويد هذه الحالة فيقول : « ٠٠ عندما حل عام ١٩١٦ كنا قد حولنا دلتا النيل الى معسكر مسلح ولم يراع فى ذلك أى اعتبار الا للمحاربين ، فعندما وصلت قوات الاحتلال الى بورسعيد والسويس وجدت هاتين البلديتين تحت الحكم العسكرى وكانت قناة السويس خط مواصلات الحلفاء ، وقاعدة معسكراتها فى الاسماعيلية والقنطرة تسكنها القوات الاسترالية والهندية والبريطانية وأسند الى المصريين فيها القيام بأعمال مسح الخشب ونقل المياه ، أما القاهرة والاسكندرية فكانتا المكانين الذين تخص فيهما القوات وقت اجازتهما ، وكانت الحكومة المدنية تسهر على راحتها » (٣) .

وتحملت مصر وحدها نفقات وتكاليف هذه المعسكرات ، فقد قرر مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ١١ نوفمبر ١٩١٥ الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ ٨١٩٨ ج م . لوزارة الحربية لانشاء معسكرات وفرق هجانة « على ذمة شبه جزيرة سيناء » وكذلك قرر المجلس فى ١٨ نوفمبر ١٩١٥ الموافقة على فتح اعتماد بمبلغ ٣٣٥٧ ج م . لوزارة الحربية « على ذمة نفقات المعسكرات وفرق الهجانة التى تقرر انشاؤها » (٤) .

هكذا استغلت انجلترا موقع مصر ، وما لبثت أن تعدت هذا الاستغلال بالسيطرة على المصريين أنفسهم لخدمتها وخدمة حلفائها ، وقد ساهمت مصر

(١) الأهرام ٨ أغسطس ١٩١٤ .

(٢) نفس المصدر ٢٥ أغسطس ١٩١٦ ، السفر ٢٧ ديسمبر ١٩١٦ .

Lloyd : op. cit., p. 185.

Conseil des ministres, No. 11, 30 Nov. 1915.

(٣)

(٤)

بمجهود حربي وافر في هذه الحرب لدرجة أن قواد انجلترا نفسها أشادوا بهذه المساعدة واعترفوا بأنها هي التي رجحت كفة الحلفاء .

ومنذ الأيام الأولى من الحرب أعلنت انجلترا بأن مصر لن تتحمل شيئاً من أعباء هذه الحرب ولكنه رغم ذلك فقد ضرب بهذا التصريح عرض الحائط واستغلت مصر بمن عليها لصالحها ولصالح حلفائها .

الجيش المصرى ودوره فى الحرب :

كان استغلال الجيش المصرى لصالح الانجليز من أهم مقدمات هذه المساعدة حتى أنه حسبت قوة الجيش المصرى من قوة الجيش البريطانى على القناة ، فمنذ أن بدأت الحرب دعا ونجت - حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى - الجنود الاحتياطية المصرية للانضمام الى الجيش المصرى العام ، وأعلن ضرورة تلبية الأوامر التى تصدرها وزارة الحربية ، وأعقب ذلك أن اجتمع بأفراد الجيش المصرى بالعباسية وحثهم على الشجاعة والطاعة فى هذه الحرب ، وأخذ يوالى اجتماعاته بالجنود ، طالباً منهم تنفيذ أوامره (١) .

وبدأت الاستعانة بالقوات المصرية من قبل نشوب الحرب مع الدولة العثمانية ، فمنذ شهر أغسطس ١٩١٤ صدرت الأوامر لسلاح الهجانة المصرى باستطلاع شواطئ القناة والقيام بأعمال الدوريات فيها (٢) .

وتعرض سلاح الهجانة المصرى الى الخطر ، « ففى ٢٠ نوفمبر ١٩١٤ بينما كان الملازم أول محمد أنيس وهو من هجانة السواحل يجرول مع فرقته بين بير النصف وقطية وجد عشرين رجلاً راكبين هجنا يلوحون برايات بيضاء فصبوا نيرانهم عليهم فردت عليها النيران المصرية وفى أثناء ذلك أصيب الملازم فأخذه أحد هيجانته وأركبه خلفه على هجينه ولكن النار أصابتها ، كذلك قتل اثنى عشر رجلاً وجرح ثلاثة من هذه الفرقة » (٣) .

وبعد بضعة أيام من اعلان انجلترا الأحكام العرفية كانت هناك فرقة من الجيش المصرى فى طريقها الى قناة السويس لتأخذ نصيبها فى هذه الحرب وليس كما يقول الجود « لتأخذ نصيبها فى الدفاع عن مصر » (٤) .

(١) السفير ١٠ أغسطس ١٩١٤ ، الأهرام ١٤ يناير ، مصر ١٣ يناير ١٩١٥ ،

Les Nouvelles, 9 Sept, 1914

Macmunn : Military operation, Egypt and Palestine, pp. 13, 14, (٢)

Kearsy : op. cit., pp. 21, 86.

(٣) العدل ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ .

Elgood : op. cit., p. 86.

(٤)

أما بالنسبة للمعارك مع الأتراك ، فقد ساهم الجيش المصرى بنصيب وافر فى هزيمتهم على القناة ، وفى ليلة ٣/٢ فبراير ١٩١٥ حاول الاتراك اجتياز القناة عند طوسون واستقرت على تلك المدينة البطارية المصرية الخامسة التى وضعت ضمن وحدات الجيش البريطانى للدفاع عن قناة السويس وصدد هجوم الأتراك . وكانت هذه البطارية برئاسة الملازم أحمد حلمى ، وعندما بدأ الأتراك يمدون الجسر فوق القناة الذى كان منصوبا على زوارق من الألومنيوم للعبور عليه . تركتهم البطارية المصرية بعد أن تقرر أن يقوم أحمد حلمى بتكتيكاته بعد انمام الجسر ، وتم تركيبه وبدأوا فعلا بالسير عليه هنا أدخل أحمد حلمى عنصري المفاجأة والسرعة فانصب عليهم بنيران المدفعية فهزهم ورددهم وقتل منهم وأحبط محاولتهم هذه ولكنه ضحى بنفسه فى هذه المعركة ، كما قتل الملازم ثان فريد حلمى ، وجرح عدد آخر من الضباط (١) . وشهد قائد الجيوش البريطانية بذلك التفوق للمصريين وبتلك التضحية التى قدموها . وأشاد أيضا بشجاعة المصريين على القناة الأسرى الأتراك حيث أبانوا أنه أثناء هجومهم على القناة لاحظوا أن هناك عساكر وضباط مرتدين الطرابيش قد فتحوا نيرانهم وانقضوا عليهم ، ومنح ملك انجلترا وسام Victoria cross للقائد على زكى الذى تولى قيادة البطارية الخامسة وللملازم أول خليل جبور لدورهم فى المعركة (٢) .

أعقب ذلك موقعة الطور وكان الفضل فى الانتصار فيها للجنود المصريين ، فقد حدث فى شهر يناير ١٩١٥ أن أبلغ قومندان الجنود التركية فى نخل أن الطور ليس فيها قوة تحميها فأوفده اليها قوة مؤلفة من خمسين رجلا وضابطين من الألمان لاحتلالها ، غير أن هذه القوة وجدت عند وصولها الى الطور أن هناك حامية تتألف من مائتى مقاتل وأنه ليس من السهل الاستيلاء عليها . فأرسلت الى نخل تطلب نجدات جديدة فبلغت قوتها بالنجدات الجديدة مائتى مقاتل من الأتراك والعرب واحتلت قرية الطور على بعد خمسة أميال منها ، فلما علم خبر وصولهم أنزلت فصيلة من الجنود المصرية تبع أشرطة البيادة الثانية المصرية وزحفوا عليهم وسط الروابي والتلال من غير أن يشعروا وفاجأهم بالقتال ، وقد قاموا بواجبهم خير قيام ، وهذه الفصيلة مؤلفة من بلوكين ومعهم اليوزباشى مصطفى حلمى وضباط آخريين مصريين وقوة قدرت بحوال مائة وخمسون رجلا (٣) .

وحارب الفرسان المصريون على أرض سيناء ، كما ألف الضباط المصريون

(١) الامراء ١٢ فبراير ١٩١٥ ، السفير ٢١ فبراير ١٩١٥ ، وادى النيل ٢٦ فبراير ١٩١٥ ،
Le Journal du Caire, 21 Feb 1915, La verité, 22 Feb. 1915.

La phare d'Alex, 24 Feb, 15 April, 1915.

(٢)

(٣) الامراء ١٤ ، ٢٥ فبراير ١٩١٥ ، Elgood : Egypt and the Army, p. 142.

لجنة لجمع الأموال لمساعدة الأرامل والأيتام وضحايا الحرب من الانجليز . (١)
وعلى الحدود الجنوبية كانت القوات المصرية تحارب من أجل الحلفاء ، فعندما
انضم سلطان دارفور للأتراك وأعلن الجهاد ضد الانجليز ، صدر أمر ونجب
في ٢٧ فبراير ١٩١٦ بنحرك بطارية مكونة من اليوزباشى على اسلام نائب
قومندان هذه البطارية والملازم أول حسن الزيدى قائد احدى صنف والملازم أول
حسن حلمى قائد ٢ جى صنف والملازم أول حسن قنديل قائد ٣ جى صنف وفد
أعدت لهذه البطارية قوة ست مدافع مكسيم وخمسة وخمسون صف ضابط.
وعسكرى من ضمنهم ثلاثة أشرجية وبروجى وبيطار وباشجاويش وبلوك أمين
وثمانية وسبعون جملا .

وصلت هذه البطارية الأبيض عاصمة كردفان ثم اتجهت بعد ذلك الى
بلدة النهود وعسكرت فيها البطارية مع باقى القوة من طوبجية وبيادة راکبة
وهتجانة ، ثم اتجهت الى جبل الحلة واحتلتها ، وقامت بطارية - كانت تحب
حكمدارية الملازم أول محفوظ ندى ومحمود زكى رشاد - بحماية بلدة اللجود
للمحافظة على الآبار فيها وتقدمت القوات المصرية واحتلت بردش وأم كدادة ،
ثم اشتبكت مع قوات سلطان دارفور عند برنجية وهزمتها . ولم يمض الا القليل
حتى تمكنت القوات المصرية من التقدم صوب الفاشر عاصمة دارفور هذا فى
الوقت الذى احتلت فيه كتيبة مصرية آبار الأبيض بعد أن تقهقرت قوة دارفور
نحو الفاشر . فتابعت القوات تقدمها الى أن احتلت الفاشر وقتل سلطان دارفور .
وقد استشهد فى هذه المعارك قواد مصريين أمثال الملازم أول محمد يسرى
والملازم ثانى أحمد زهران وخمسة آخرين هذا عدى الجرحى . (٢)

وبين ونجت أن الفضل فى الانتصار على قوات سلطان دارفور يرجع للقوات
المصرية التى تحملت الصعاب خاصة الظروف الطبيعية من جبال ورمال ومياه ،
وطلب منح وسام النيل ووسام محمد على الى الضباط كمكافأة لهم على خدماتهم
واعترافا بالمشاق والمجهود الكبير الذى بذلوه . (٣)

وتحملت المالية المصرية نفقات هذه الحملة ، فوافق مجلس الوزراء على
فتح اعتماد مبلغ ٣٥٨١٥ جنيها بميزانية وزارة الحربية لسد النفقات اللازمة
من أول يناير الى آخر مارس ١٩١٧ لأجل احتلال دارفور (٤) .

Gov. Egy. Copies des lettres administration, 30 Mars, 1917, pp. 427 (١)
Les Nouvelles, 10, La Reforme, 10 Sept. 1914.

(٢) ديوان رئيس الجمهورية ، دفتر وارد ، أرقام ٢٢٩٧ ، ٢٥٢٧ ، ٢٥٨٢ ، من ٢٣ مارس ١٩١٥
حتى ٢٩ مايو ١٩١٦ .

(٣) نفس المصدر ، رقم ٢٣٦٧ ، ٣١ يوليو ، ١٢ أغسطس ١٩١٦ ، رقم ١٢٨٣ ، ٢٠ يوليو
١٩١٧ ، المقطم ٤ نوفمبر ١٩١٦ .

Conseil des ministres, 30 Jan. 1917.

(٤)

ومضى الجيش المصرى يحارب فى ميدان آخر اذ أرسلت منه فصائل وعددا من الجنود الى شبه الجزيرة العربية لمساعدة حاكم الحجاز الذى أعلن الثورة والحرب على الدولة العثمانية

ويذكر لورنس أنه وجد فى وادى الصفراء لدى فيصل معسكر الجيش المصرى المنظم تحت قيادة المايجور «نافع بك» وكان أرسله حديثا السير ونجب من السودان وهو مؤلف من بطارية مدافع الجبال وبعض الرشاشات ، ويذكر أيضا أن السبب فى ارسال ذلك أنه عند وصول القائد الانجليزى الكولونيل ولسون الى ينبع تقدم فيصل اليه وبين له ما يحتاج اليه فأمر فوراً بأن نسلم اليه بطارية مدافع جبلية وبعض مدافع مكسيم وضباط ورجال فنيون من المستودعات المصرية فى السودان « واعتقد العرب عند وصول هذه النجدة بأنهم قد أصبحوا يعادلون قوات الترك ويتمكنون من مقاومتهم » (١) .

وأبلى الجنود المصريون شجاعة فائقة فى مساعدة العرب ضد الاتراك لدرجة أن ونجت أبان فى خطبة فضلهم : « ٠٠٠ ولا أرى بدا من الاشارة الى ما قام به الجيش المصرى الباسل وضباطه الشجعان من الخدمة الشريفة فى الحجاز والاسم المجيد الذى اكتسبوه بين اخوانهم العرب ٠٠ » (٢) . وكذلك ساهم الجيش المصرى فى العمليات الحربية على حدود مصر الغربية ضد السنوسى . كما أن هناك عددا من الضباط والجنود المصريين قد حاربوا فى أكثر من جهة فى الدردنيل وفى القناة وفى السلوم ، وفى خطاب موجه من سردار الجيش المصرى الى سلطان مصر يطلب مكافآت لهم على قدرتهم الفائقة وخدماتهم الجليلة التى أدوها فى هذه الميادين وتذكر الوثيقة بعضا منهم : شحانة كامل ، البجباشى محمد شاهين ، واليوزباشى محمود حلمى ، مصطفى منصور ، عارف لبيب والملازم أول محمد صادق الأصفهاني (٣) .

ونشرت الجريدة الرسمية للحكومة البريطانية أخبار مكافآت حسن الخدمة فى القتال للعسكريين المصريين ، كما أنعم بالترقيات على الكثيرين منهم (٤) .

وعلاوة على ذلك ، فقد وضع الجيش المصرى بكل أريحية تحت تصرف قوات البحر الأبيض المتوسط والقطر المصرى معدات للراحة ومهمات حربية وتقديم ١٧٤٠٠٠ قنبلة لقوات البحر الأبيض المتوسط ، وتسليم القاطرات والفولاذ للدفاع عن القناة وصنع مقادير عظيمة من المهمات والملبوسات وتصليحها فى ادارة المهمات (٥) .

(١) لورنس : الثورة فى الصحراء نرحمة رشيد كرم ، ص ٣٥ ، ٣٨ .

(٢) المقطم ٤ نوفمبر ١٩١٦ .

(٣) ديوان رئيس الجمهورية ، دفتر وارد ، بدون رقم ، ٥ فبراير ١٩١٦ .

(٤) الوطن ٢ ، ٢٧ نوفمبر ، ٤ ديسمبر ١٩١٨ .

(٥) الأهرام ٢٦ يناير ١٩١٧ .

ولم يقتصر ضغط انجلترا على مصر باستخدام جيشها فى تلك الميادين المختلفة ولكنها ذهبت الى أبعد من ذلك رغم تعهداتها السابقة بأنها ستأخذ على عاتقها كل أعباء الحرب دون أن تكلف المصريين شيئا ، لقد كانت هذه الوعود حبرا على ورق ، مجرد تخدير لأعصاب المصريين الذين أقبحهم فى حرب ضروس لا منفعة لهم فيها انما عليهم أن يقاسوا ويستغلوا ويموتوا من أجل انجلترا .

جمع الرديف المصرى :

هذا وقد أتيح للسلطة العسكرية استدعاء الرديف المصرى فى بداية عام ١٩١٦ - وكان عدده حوالى ١٢٠٠٠ وهو الجيش المدرب على الأعمال العسكرية والذي قضى المدة المقررة تحت السلاح بمقتضى قانون العسكرية المصرى وقدره خمس سنوات ويستمر تحت طلب الحكومة بصفة جيش احتياطى مدة خمس سنوات أخرى - لاستخدامه فى تنظيم التشكيلات اللازمة للدفاع عن القناة بعدما أصبحت قناة السويس عرضة لغزو تركى ألماني مرة ثانية وعلى ذلك رفع اسماعيل سرى وزير الأشغال بصفته وزير الحربية والبحرية فى ٢٠ يناير مذكرة الى حسين رشدى تتضمن مشروع قرار وزارى يطلب أفراد الرديف فى جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة وذلك بناء على طلب قائد عموم القوة البريطانية فى مصر ، ولم يلبث يوم ٢٠ يناير ١٩١٦ يمر حتى وافق مجلس الوزراء (١) .

وأضيفت التعيينات الخاصة بالرديف على عاتق مصر ، وقد رأت انجلترا فى بداية الأمر أن تستأجر أفراد الرديف فأبّت الحكومة قائلة « انى آف أن يقال عنى انى أؤجر رجالى للزود عن قنالى بمال غيرى وليس بمالى » (٢) .

وبذلك وافقت الحكومة وتحملت الأعباء بلا أجر أو مساومة وقد كان من الممكن أن تطلب بعض المنح فى مثل هذه الظروف التى عجزت فيها انجلترا وحلفائها عن متابعة القتال فى الدردنيل وغاليبولى فى أوائل يناير ١٩١٦ بعد أن فقدت الرجال والذخائر والأموال .

وبدئ فى تنفيذ قرار جمع الرديف ، فأخذت وزارة الحربية ترسل الى المحافظات والمديريات كشوفا بأسماء رجال الرديف المطلوبين للخدمة حسب أقسامهم فى السلك العسكرى وتاريخ مدتهم وانفصالهم من الجيش ، وحينما تلقت المحافظات والمديريات هذه الكشوف بدأت ترسل الى كل قسم من أقسامها بجدول به أسماء المجندين المقيمين بذلك القسم وعهد الى المأمور تنفيذ الأمر فيستدعى كل من كان مدونا اسمه فى الجدول ويرسله الى المحافظة (٣) .

Révue des doc. relatif de la guerre, 20 Jan. 1916.

(١)

(٢) المظم ٢١ يناير ١٩١٦ .

(٣) الأهرام ٢٣ يناير ١٩١٦ .

وقسمت وزارة الحربية الرديف الى خمس حملات بحسب طبقانه المعروفة في السنوات الخمسة قبل ذلك التاريخ والتي اقنصر استدعاؤه للخدمة عليها ، وقسمت كل حملة من هذه الحملات الى خمسة أقسام وجعلت كل قسم مؤلف من ٢٢٠ صف ضابط وعسكري عدا ما يتبعه من الجمل ، واختارت أن تجعل القاهرة مركزا للرديف العام وأن تظل قيادته العامة في يد اللواء هربرت Herbert باشا قومندان قسم المحروسة واختارت لواءين من الضباط المصريين المتقاعدين للمعاونة في التفتيش وضمت إلى كل منهم في حملته الضباط المصريين المستودعين والمتقاعدين أحد عشر ضابطا متفاوتي الرتب أكبرهم من الحائزين لرتبة البكباشي أو الصاغ وهو الذي يولى من بينهم منصب « أركان حرب » (١) .

وبازدياد الأعمال انهال الطلب على الاحتياطي . فطلب من اللواء Herbert أعدادا من الاحتياطيين للعمل في الفرى المساعدة . (٢) .

ومنذ البداية لم يكن الرديف المصرى راضيا عما أصابه ، فكانت أولى انتفاضاتهم تلك التى حدثت فى ميدان عابدين حيث تجمعوا فيه وأعلنوا عصيانهم رغم شدة الرقابة وسلطة الأحكام العرفية وتجردهم من السلاح توجهوا لإعلان شكواهم الى السلطان التى انحصرت فى « التأخير فى دفع المكافآت المستحقة لهم ، وعدم كفاية الأجور التى تقرر دفعها اليهم ، وعدم موافقة الغذاء ، فقابلهم حسين رشدى ووعدهم بالنظر فى شكواهم ولكنهم جددوا المظاهرة واجتمعوا فى اليوم التالى ، وهنا كانت الاحتياطيات العسكرية قد اتخذت ووقع صدام بينهم وبين رجال البوليس جرح ثمانية من الرديف وأصيب كذلك بعض المارة على أثر الاشتباكات بينهم » (٣) ، وعلى أثر ذلك رحلوا بعيدا عن العاصمة . وأخذ البعض يفر من بلدة الى أخرى عاش فيها عيشة مستترة حتى لا تراه الأعين .

ولما روى أن ذلك الفريق من المصريين قد ناوا بجانبهم عن معاونة الانجليز وأنفوا خدمتهم رغم تهديدهم أصدر السلطان الجديد فؤاد مرسوما خاصا بالتجنيد بتعديل الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢ وذلك لتشجيع الناس على التطوع ومنحهم الامتيازات فمن تطوع لخدمة الحلفاء لمدة عام أعفى من الخدمة العسكرية التى كان ملزما بها (٤) .

وكان هذا منافيا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ أغسطس ١٩١٤

(١) الألة ١٧ فبراير ١٩١٦ .

(٢) عملية أورطة رديف الجيش المصرى ، دفتر صادر ووارد ، ج ١ ، ١١ يناير ١٩١٨ .

(٣) الأهرام ١ فبراير ١٩١٦ .

Résumé des doc. relatif de la guerre, 22 Oct. 1916.

(٢)

والذى يحرم على مصر الدخول في خدمة احدى الدول المتحاربة ، ولعهد انجلترا الذى قطعته على نفسها بأنها ستتولى الدفاع عن مصر دون طلب أية مساعدة منها .

ورغم الرقابة التى كانت مفروضة على الصحافة الا أن صحيفة الأهالي راحت تذكر انجلترا بوعودها تقول : « نذكر أن جناب قائد القوات البريطانية في العام الماضى وهو يستعد لرد حملة جمال باشا قد نشر بلاغا أعلن فيه للمصريين بأن انجلترا أخذت على نفسها حق الدفاع عن مصر بجنودها وأنها بناء على ذلك لا تطلب من المصريين أى مساعدة أو أن يدخلوا معها في القتال » (١) .

ويقول سعد معلقا على هذا المرسوم : « نشرت الجرائد مرسوما سلطانيا بمعاذاة من سيتطوع في الجيش الانجليزى سنة من الخدمة العسكرية ، وقد وقع هذا الأمر أسوأ وقع عند الناس وتشاءوا به من حكم عظمة السلطان لأنهم عدوه أسوأ فاتحة لأعماله » (٢) .

وكانت سياسة الوفاق بين رئيس الوزراء والانجليز هى التى فرضت على المصريين نزع الدماء والمزيد من التضحية والعذاب فرشدى هو المتحكم في الأمور وكان رهن ارادة الجيش البريطانى حيث أنه يتصرف في معظم الأمور بدون موافقة بقية أعضاء الوزراء أو حتى أخذ رأيهم مع العلم بأنه مهما كان أى وزير قد اعترض فسوف يعزل في الحال ويؤتى بآخر يكون رهن اشارة انجلترا ، ويقول سعد زغلول في مذكراته عن استئثار رشدى بكافة الأمور : « فهمت من عدلى أن القوم كانوا يريدون تجنيد خمسة وعشرين ألف جندي بصفة عمال في الجيش ولكن حصلت معارضة في ذلك خشية ما يحدث في نفوس الناس ، ومن سوء الأثر وفهمت منه أنه غير راض عن ضعف رشدى أمام الانجليز ويشكون من طرف خفى من أن رشدى يبيت في الأمور بدون أن يأخذ بأرائهم » (٣) .

فيلق العمال وفيلق الجمالة :

رأت انجلترا أن هناك أعمالا غير قتالية ليس على الجندى التابع لانجلترا القيام بها ، فيكفيه جدا أن يحمل السلاح وأن يحارب وأن تقع الواجبات الغير قتالية على غيره ، وليس هناك أمهر من المصريين في عملهم ، اذ أن هذه الأعمال تعتمد على العمل اليدوى والطاقة البدنية وتشمل تعبيد الطرق ومد السكك

(١) الأمالى ٢٢ يناير ١٩١٦ .

(٢) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣٠ ، ٢١ أكتوبر ١٩١٧ ، ص ١٩٦٩ .

(٣) نفس المصدر : كراسة ٢٦ ، ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ ، ص ١٣٨٥ .

الحديدية وحفر الآبار والخنادق ومد أنابيب المياه ، واقامة الاستحكامات ونقل معدات التليفون والتلغراف والمهمات والدخائر والتموين . لهذا بدا من الضروري جمع المصريين ، على شكل صورة فيالق اضافية تكون تحت تصرف القيادة البريطانية تعمل لخدمة القوات المحاربة .

قررت انجلترا أن تؤلف فيلقين هما فيلق العمال للقيام بالأعمال اليدوية وراء القوات الانجليزية ، وفيلق الجمالة لنقل المهمات وغيرها من نهاية السكك الحديدية الى الخطوط الأمامية .

ولم يكد يمر آخر أغسطس حتى أمر الجمالة المصريون بالذهاب الى قناة السويس وبعدم مبارحتهم اياها (١) ، كذلك بدأ فيلق العمال عمله منذ أغسطس ١٩١٤ حيث أقام التحصينات بفرب الشطوط المهمة وحول ضفتي قناة السويس وقد أقاموها بهمة فائقة ونشاط كبير (٢) .

وساعدت الظروف على تكوين فيلق العمال اذ ساءت الحالة منذ بداية الحرب وقاسى العمال المصريون والفلاحون الأمرين من وقف النشاط الاقتصادي ومن تلك البطالة التي تفشت بين الطبقات العاملة واخيرا الارتفاع في تكاليف المعيشة . فساعد هذا في أول الأمر على الانخراط في هذا الفيلق والاقبال عليه وبلغ الأمر الى أنه تقدم الى قومندان البوليس المصري أهالى تطلب الانخراط في فرق العمال بالدردينيل ، وذلك للتخلص من تلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي يحيوها . (٣)

شرعت السلطة العسكرية فى تنظيم وترتيب فرقة العمال المصريين فى شهر يوليو ١٩١٥ وعهد فى ذلك الى عشر ضباط فجمعوا حوالى ألف وخمسمائة عامل وكان الانتظام فيها فى بادئ الأمر بالتطوع وبذلك تمكن الانجليز من اخلاء سبيل عدد كبير جدا من جنودهم لارسالهم الى مواقع أخرى حربية ، وأعطى أجرة العامل فيها يوميا خمسة قروش هذا بالاضافة الى الجراية اليومية . (٤)

وخلال الاستعدادات لمعركة غاليبولى رأت القيادة البريطانية ضرورة الاستعانة بالعمال المصريين ففى أغسطس ١٩١٥ طلبت قيادة الحملة البريطانية للبحر المتوسط نحو خمسمائة عامل مصرى من أبناء الصعيد للعمل بجزيرة « مودروس » ، فوفقوا فى عملهم وانتقوه بحيث أن القيادة طلبت المزيد منهم حتى بلغ عددهم ثلاثة آلاف عامل عند جلاء القوات البريطانية عن غاليبولى . ويعلق Elgood على هؤلاء العمال بقوله : « ان الصعيد ينتج رجالا ذوى بناء

Hallberg : The Suez Canal, p. 334.

(١)

(٢) مصر ١٤ أغسطس ١٩١٤ .

(٣) Egyptian Gvt, Cairo City police, No. 96, Sept. 13, 1915, p. 408.

(٤) المقطم ٣ يوليو ١٩١٧ .

جسماني رائع ، لا يضارعهم انسان آخر في قدرتهم على الاحتمال ، انهم يؤدون كافة الأعمال اليدوية في يسر وسهولة ولكنهم يبلغون حد الاعجاز في اعمال الحفر ، وهي الأعمال التي كانت الحملة تتطلبها حين ذاك « (١) » .

وازدادت الأهمية للعمال حيث أنه في الفترة بين خريف ١٩١٥ وربيع ١٩١٦ حشد من فيلق العمل المصري ٨٥٠٠ فرد للعمل في خدمه الحملة الهنديه في العراق ، ١٥٠٠٠ فرد للعمل وراء خطوط القتال في الجبهة الغربية (٢) ، ذلك أنه ما أن اطلع ولاية الأمور العسكريين على الأعمال النافعة التي تقوم بها هذه الفرقة من العمال حتى اشتد الطلب عليها من كل جبهة ولا سيما قسم النعيينات والطبجية والمهندسين فلبت طلبات هذه الأقسام وسواها ، وكان استخدام العمال في أول الأمر لقضاء الحاجة الحاضرة الماسة ثم تبين أن الضرورة تقضى بانشاء مصلحة دائمة وتعيين رؤساء لها وتأليف مكاتب دائمة للاستخدام . كذلك خرجت من فرقة العمال المصريين فرقة العمال المتعهدين وهم رجال يعملون في مقالع الحجارة ويشتغلون بانشاء الطرق بموجب عقود فردية (٣) .

لأجل هذا لم يتوان القائد العام للجيش البريطاني عن الالاحاق في اتخاذ الاجراءات الفعالة للحصول على العدد اللازم من العمال الذين اشند الطلب عليهم . حتى لقد بلغ عددهم ١٢٠٠٠٠٠ مصري جنودا وليس صحيحا أن عددهم كان بين ٨٠ ، ٩٠ ألفا ، اذ يذكر هذا العدد البيان الصحفي لمستر لندس القائم بأعمال السفارة البريطانية (٤) .

احتوت فرقة الجمالة على مائة ألف رجل ذهب منهم ثلاثة وعشرون ألفا استخدموا في فرنسا ، وقدمت هذه الفرقة خدمات جليلة للحلفاء ، ويصف فرقة الجمالة هذه مراسل المانشستر جارديان الانجليزية يقول : « لا يمكن لقنبلة أو لرصاصة أن تحرك وتثير الحيوان الأبله وقواد الابل وهم من الفلاحين الذين جمعوا وسجلوا في القرى المصرية وكلهم عزل عن السلاح وغير مدربين على الحرب يمكنهم أن ينجروا عند الاشارة للهجوم وأن معظمهم الآن في الحقيقة في التصاق تام بحيواناتهم وهم يسرعون في تلبية نداء ضباطهم البريطانيين والرصاص يدوى ويتساقط حولهم وهم اذا طولبوا بالخروج بابلهم لتكون في مأمن من الأذى أخذوا معهم سترهم التي توزع عليهم خشية أن تسرق أثناء غيابهم ، وبعضهم يسعى في الصعود الى التل تحت اطلاق النار ليأتوا بنقودهم من خيامهم وكان قواد الابل أنفسهم يعيرون الذين يلوذون بالفرار ويقولون عنهم (بنات) وأنه لا يليق بهم أبدا أن يكونوا من الرجال » وأصبحت اليوم بعض الفرق

Elgood : op. cit., pp. 108-238.

^٢ibid, p. 240.

(١)

(٢)

(٣) المقطع ١٧ سبتمبر ١٩١٧ ، الأهرام ٢٦ أغسطس ١٩١٦ .

(٤) عبد الرحمن فهمي : السابق ، الملف السابع ، ص ٥٠٧ .

تقسم نفسها قسمين أولهما الثابتون في أمكنتهم وثانيا الهاربون . وأن الانتفال من قسم الى آخر اما جائزة واما عقاب » (١) .

ضحت مصر من أجل جمع هؤلاء العمال والفلاحين ، فقد عرقل هذا أعمال الزراعة التي تتوقف عليها الحياة في مصر وتعطلت مشروعات الري الجديدة وعندما برزت أهمية هؤلاء الرجال نحول التفكير من مجرد استخدام جماعة محدودة من العمال والفلاحين الى انشاء الفيلق الاضافية . ففي ديسمبر ١٩١٥ صدرت أوامر القيادة البريطانية لانشاء عشر مجموعات ، كل مجموعة تخوى على ٢٠٢٠ جملا ، ٢٠ حصانا ، ١٦٨ مصرى ، ١٠ ضباط انجليز تحت رئاسة « الكولونيل واينجارن Whittingharn » ، وفي سبتمبر ١٩١٦ وبعد موقعة رومانة وأثناء التقدم عبر الصحراء كان هناك ثلاث عشرة مجموعة في خدمة القوات المحاربة (٢) وفي الستة شهور الأولى من عام ١٩١٥ اسنطاعت أن تجمع السلطة العسكرية بين ألف وألف وخمسمائة جمل وعدد يقرب من ألف من الجمالة المصريين للخدمة على القناة بين بورسعيد والسويس ، وقسموا الى أربع أقسام ولم يمض شهر ديسمبر ١٩١٥ - وبعد تكوين الحملة المصرية - حتى صدر أمر من القيادة بضرورة تمهيد فيلقين من الجمالة وأن يكون كل فيلق محتويا على عشرة آلاف جمل وقسم كل فيلق الى خمس مجموعات . وأثناء الفترة من ديسمبر ١٩١٥ - تاريخ تكوين الجمالة - الى عام ١٩١٩ كان هناك ١٧٠٠٠٠ جمال ، ٧٢٥٠٠ جمل في خدمة الفيلق . واستدعى لهم ضباط من الجيش المصرى لصعوبة التفاهم اللغوى معهم ، ووضعت فيلق الجمالة هذه لمعاونة الحملة المصرية ، تلك الحملة التي وقع عليها عبء القتال في سيناء وفلسطين .

ومصادر تلك الفترة تبين أن التعاقد على هذا العمل كان اختياريا وبناء على عقود تكتب بين الطرفين لمدة ستة أشهر (٣) . كان هذا في بداية الأمر ، وأخذت الصحف تنشر المزاي التي تعود على من ينضم الى هذه الفرق وما يوزع على الفرد يوميا من مأكول ومشرب وملبس ومسكن وذلك لضم أكبر عدد للفرقة فكانت تغريهم بأن الجراية اليومية للعامل هي ٣٢ أوقية خبز بلدى ، ٢٤ أوقية بقسماط ، ٣ أوقية لحمة ، ٤ أوقية عدس ، ٢ أوقية أرز ، ٤ أوقية بصل ، ثلثين أوقية سمن ، وثلثين أوقية ملح (٤) .

هذا في وقت اشتدت فيه الأزمة وانعدمت الأقوات ، كذلك رفعت أجرة

(٤) الأفكار ٧ يونيو ١٩١٧ .

(٢) Macmunn : op. cit., p. 409, Badcock : A history of the transport services of Egyptian Expeditionary 1916-1918, p. 21.

Badcock : op. cit., pp. 20, 21, 23, 32, 300. (٣)

(٤) القلم ٣ يوليه ١٩١٧ .

العامل في فرفه العمال الى خمسة قروش يوميا والجمال الى ستة قروش ،
وأعلن أنه عند انتهاء مدتهم يعادون الى أوطانهم على مصاريف السلطة (١) .

وعندما قررت القيادة البريطانية نتيج الأبراك في سيناء وفلسطين
والخروج من قناة السويس رؤى إنشاء خط للسكة الحديدية من قطيه الى
فلسطين وهنا ألحت الحاجة الى تضاعف أفراد فيلق العمال وفيلق الجماله .
ورأت السلطة أن أسلوب التعاقد الاختياري هذا لن ينفع أمام ذلك العمل
المتزايد . وفي نفس الوقت سرعان ما ظهرت صعوبة جمع المصريين للالتحاق
بقسم العمل في الجيش الانجليزي بالرغم مما كان يدفع لهم من أجور ، لا سيما
بعد ما علم هؤلاء بالمخاطر الجسيمة التي أصابت العمال في شبه جزيرة سيناء
نتيجة للغزو التركي حيث تعرضوا لضرب القنابل وراح ضحايا منهم ، هذا
بالإضافة الى ما أشيع عن سوء المعاملة التي يلقيها المنطوعون المصريون لأجل
ذلك تردد الفلاحون في اجابة الدعوة ، بل انهم فضلوا الموت عن الخدمة في
تلك الفيلق المساعدة ، هذا في الوقت الذي كانوا يعتقدون أن النصر سيكون
حليفا لألمانيا وتركيا (٢) .

نقلت العمليات الحربية الى فلسطين للقيام بهجوم قوى على الأتراك ،
وعين اللنبي قائدا للقوات البريطانية في مصر في عام ١٩١٧ ونزادت مطالب
الجيش وان كان اللنبي قد أبقى قسما من هذه القوات في مصر لمساعدة الحامية
البريطانية للمحافظة على النظام وتوفير الامدادات اللازمة للقوات المحاربة ولقسمي
العمل والنقل . وحتى ذلك الوقت لم يحتج المصريون احتجاجا ظاهرا على
ما كانت تطلبه السلطة العسكرية من العمال غير أنهم بمجرد نقل الجيوش
البريطانية الى فلسطين أصبحوا يجمعون عن تقديم مساعدتهم ، اذ لم يجدوا
أى فائدة من متابعة الحملة في بلاد بعيدة كفلسطين ، غير أن السلطات الحربية
أساءت تفسير روح القلق التي استولت على المصريين واتهمت هؤلاء بأنهم معادون
لإنجلترا ، ومن ثم أصبح الحكم العرفي أداة للقمع بصورة أحس بها جميع
المصريين (٣) .

ويحلل « ويفل » الموقف « لقد ازدادت حاجات الجيش - كلما تقدمت
حملاته - الى العمال والحيوانات والمواد الغذائية ، ولم يعد التطوع وحده يكفي
لوفاء بها . وبذلك لم يجد رجال الحرب وسيلة للحصول على حاجاتهم سوى
الضغط على الحكومة المصرية ، وأدى هذا بدوره في النهاية الى أشنع صور
الضغط في القرى ، فراحوا يجندون الناس رغم ارادتهم في فرقة العمال ...

(١) وادي النيل ١٨ يولييه ١٩١٧ .

Lloyd : op. cit., pp. 224, 230, Elgood : op. cit., p. 315, Badcock : (٢)

op. cit., p. 31.

عبد الرحمن فهمي : السابق ، ص ٤٥٦ .

Lloyd : op. cit., pp. 234, 235, Elgood : op. cit., pp. 306, 307. (٣)

وكما يحدث دائما في مثل تلك الاضطرابات وقع العبء الأكبر على أشد الناس فقرا وأقلهم نصيرا من غير أن يدرك الجنس والموظفون من الانجليز كل تلك المظالم التي ترتكب باسمهم ، ولكنهم بالطبع - مذنبون - في نظر الفلاحين . . . وأصبح الانجليز هم الظالمون اذن فليسقط الأجانب الملاحين « (١) » .

ولسوء حظ انجلترا فان الفلاحين لم يكن لديهم أية رغبة في الانخراط. في فرق العمل ، فالفلاح المصري كان عزوفا عن ترك قريته ، ومسقط رأسه فكيف يترك أرضه ليلقى حتفه في الحرب . كذلك فلم يجذبه للعمل في الجيوش أى شعور وطني لأنه كان يفهم أن الحرب الدائرة على حدود بلاده لا تخصه هو انما تخص انجلترا وحدها ، وعلى ذلك فعندما تقرر أن يتسع نطاق استخدام العمال المصريين ، لم يكن مفرا أمام السلطات العسكرية من اتخاذ اجراءات القسر للحصول عليهم .

رأت السلطة العسكرية للتغلب على هذه الصعوبات أن تحول عمالية الاستخدام من أسلوب « التعاقد الاختياري » الى « التجنيد الاجباري » اذ أصبح لا مفر الا الالتجاء الى طريقة القوة اذ هي التي يحقق لها حشد الأعداد المطلوبة للفيالق الاضافية ، وعندما أوعزت القيادة العامة - أرشيبا لدمري في ٢٣ مايو ١٩١٧ - باتباع طريقة التجنيد بالاكراه عارضه ونجت على اعتبار أن ذلك يعد خرقا للتصريح الذي أصدره مكسويل في ٧ نوفمبر ١٩١٤ وأعلن فيه تكفل بلاده بكل أعباء الحرب دون أن تطلب من مصر أى مساعدة ، كما أنه يفقد المصريين الذين يعتبرهم الانجليز أنهم يضمرون العداء لهم ، فحيادهم وهذوهم من الصواب ، وان كان قد أشاد بايجاد أى وسيلة تضمن اشتراك المصريين من تلقاء أنفسهم في الحرب . (٢)

وألفت لجنة في القاهرة للكشف عن كل الوسائل لزيادة العمال واشترك فيها السلطان حسين ووزراؤه وعرض التشجيع في الصحف ، غير أنها لم تهتد الى حل ، وعندئذ كتب ونجت يعلن موافقته على ما رأى أنه اللجنة من استحالة تنفيذ اقتراحات الحكومة الانجليزية وذهب أبعد من ذلك فقال : « اني لا أستطيع أن أضمن أن عدد العمال المصريين الذين تستخدمهم الآن حكومة جلالة الملك وهو مائة ألف ، يمكن المحافظة عليه في الظروف الحاضرة وأن رشدي أكد لي أنه سيبذل هو ووزراؤه كل جهد لمساعدة السلطات التي تتولى التجنيد وتسهيل عملهم » ثم قال : « ان القسر يمكن اتباعه اذا أبطل التصريح - تصريح مكسويل - وسواء بطل على يدنا أو على يد الوزراء من تلقاء أنفسهم فانه سوف يكون من المستحيل أن نتجنب الكراهية الناجمة عن خيانة العهد ، وهذه الكراهية سوف تعبر عن نفسها محليا في صورة اضطرابات داخلية وبعبارة أخرى أن

(١) ويفل : اللنى في مصر ، ترجمة ابراهيم الاطش ، ص ٣٧ .

Wingate : op. cit., p. 214, Lloyd : op. cit., p. 237.

(٢)

القنسر سوف يقنضى زياده كبيرة فى فرق الحاميه الانجليزيه فى مصر ، ولا يوجد ثم ريب من أنه سوف يقلل المساعدة التى نعطيها مصر الآن ان لم يوقفها تماما » • (١)

ويقول سعد زغلول فى مذكراته « ندور على السنة الناس اشاعة بأن الانجليز يريدون أن يجمعوا جنودا من مصر بطريق الجبر • ويعلمون ذلك بأنه اذا لم تشترك مصر فى الحرب معهم فلا تتعاسم معهم شعور الفرح والخير وبما أنها تتنعم بحسن ادارتهم يلزمها أن نشاطهم المناعب التى يحملونها فى سبيل الحرب ، ويرد قوله هذه الانساعة بأن رشدى والسلطان غير مباين لهذا المشروع ومعارضان فيه حتى ذهب بعضهم الى أنه ربما أدى هذا الخلاف الى سقوط الوزارة » • (٢)

واستعملت السلطة الضغط على الحكومة ، غير أن هذه رفضت ما يوعز من استعمال القسر وان كانت قد بدأت بعرض وسائل الاغراء على التطوع للعمل ففي ٢٠ أكتوبر ١٩١٧ أعلنت الحكومة قرارها : « بما أن السلطة العسكرية البريطانية أبلغت الحكومة المصرية أنها تلاقى صعوبات فى ايجاد الرجال اللازمين لفرقة العمال بطريق التطوع الاختيارى ، وبما أنه ولو أن الحكومة البريطانية قد أخذت على عاتقها الدفاع عن مصر الا أن البلاد لا تستطيع أن نقف وقفه المتفرج ازاء هذا الدفاع بل ان من واجبها الأدبى أن تعاون السلطة العسكرية المشار اليها جهد الاستطاعة وبما انه يتعين فى هذه الحالة العمل على ايجاد وسيلة للتشجيع على التطوع الاختيارى فقد قرر المجلس أن يقترح على السلطة العسكرية زيادة الأجر اليومى وأن تتحمل هذه الزيادة الحكومة المصرية وأن يعفى كل رجل يتطوع فى هذه الفرقة لمدة سنة على الأقل من الخدمة العسكرية ، وكذلك اعفاء كل رجل يتطوع فى هذه الفرقة من أجور الخفر طول مدة تطوعه » (٣) • الا أن ذلك كان دون جدوى ومن هنا أصبح التجنيد الاجبارى الوسيلة الوحيدة التى لابد من اتخاذها للحصول على العدد اللازم من العمال واقترح الانجليز استخدام جميع المقترعين للتجنيد ممن ثبتت لياقتهم ولم يصنهم الدور ، ولكن الحكومة المصرية رفضت قبول ذلك حتى لا تتهم بأنها اشركت البلاد فى جهود الحرب • كما رفضت رفضا قاطعا حل هذه المشكلة بالاجبار • ولم تكن على استعداد لأن تتحمل مسئولية التجنيد الاجبارى ، وكانت واثقة من أن موظفى الادارة فى الأقاليم وخاصة العمدة يمكنهم بوسائل الضغط الحصول على ما يلزم من الرجال (٤) وبذلك أبدت استعدادها لتوفر العدد بتلك الوسائل الادارية سواء قبل المواطنين أو لم يقبلوا •

Ibid, p. 215, p. 283.

(١)

(٢) سعد زغلول : السابق ، الكراسة ٢٩ ، ٥ نوفمبر ١٩١٦ ، ص ١٦٠١ ، ١٦٠٢ •

Gov. Egy. Conseil des ministres, 1917 No. 10, 20 Octobre, 1917. ٣١

(٤) الأهرام ١٢ ابريل ١٩١٧ •

وهكذا اتفقت كلمة السلطة وكلمة الحكومة على جمع الرجال ، وظل النجنيذ اختياريا في الظاهر وفي الحقيقة لم يكن بهذه الصورة اذ فرضت السخرة دون أن يبص عليها فانون ، وعلى الفور طلبت الحكومة من المديرين في منشورات دورية أن يضاعفوا جهودهم لتشجيع التجنيد . وأبلغ المديرين مأموري المراكز هذه الأوامر وأبلغها هؤلاء بدورهم للعمد ، وأنذر الأخيرين بأشد العقوبات اذا تقاصروا في العمل ، وأنه اذا لم يتطوع للجيش البريطاني عدد كاف من القرية أو الناحية فان اللائحة تقع على المسؤولين أنفسهم لذا اتخذ المديرين والعمد التدابير التي اعتقدوا أنها ستحميهم من المصير الذي يهددهم اذا فشلوا في مهمتهم وبهذه الطريقة أصبح من اللازم على كل مدير أن يقدم شهريا من مديريته عددا معينا من الرجال لسد طلبات السلطة (١) .

وقاسى المصريون سواء عن طريق جمعهم أو من السخرة التي فرضت عليهم والتي أرجعهم الى عهد اسماعيل ، ولأهمية هذه المرحلة في حياة شعب مصر سنعرضها من خلال شهود العيان .

بدأ تنفيذ السياسة التعسفية الجديدة لحشد العمال والفلاحين قسرا للعمل في السلطة فعين ستة وعشرون ضابطا بريطانيا بين الاسكندرية وأسوان لأجل هذه العملية (٢) ، وكل ضابط يعاون مأمور المركز في جمع « الأنفار » وتبدأ العملية باستدعاء عمدة القرية وإبلاغه بالعدد المطلوب من قريته وعندما يأوى الفلاحون الى دورهم يبدأ الحفراء ورجال البوليس بالهجوم عليهم لجمع العدد المفروض على القرية أن تجمعه ، وبين صراخ الأطفال وولولة النساء يحشد الرجال الذين وقع عليهم الاختبار في مضيفة العمدة تحت حراسة قوة من بوليس المركز . وفي الصباح يساق الجمع - وهو موثقون بالحبال - الى المركز حيث يتسلمهم الضابط البريطاني ليشحنهم بالسكة الحديد الى « كمب التوزيع » في الاسماعيلية ولا يجرى - خلال هذه العملية - أى قدر من التسجيل الدقيق ، وانما يكتفى الضابط البريطاني بأعداد قائمة بأسماء الرجال وأحيانا يقسمهم الى مجموعات (٥٠ رجلا) يختار لكل مجموعة رئيسا من بينهم يتولى تنفيذ ما يصدر اليه من أوامر خلال الرحلة الحزينة الى الحرب .

وتناول سلامة موسى هذا الأمر بقوله :

« رحلت الى الريف - قرية بالقرب من الزقازيق - ورأيت كيف كان يسلط الانجليز علينا الموظفين المصريين من مأمورين ومديرين وحكماديين وشرطة تحطف محمولاتنا ، وكانت الجمال والحمير بل الرجال يخطفون أيضا

Wingate : op. cit., p. 216, Macmunn : op. cit., p. 366, Elgood : op. cit., p. 316.

Allenby : A brief record of the advance of the Egyptian expeditionary force, p. 108.

كما لو كانوا في قرية زنجية على خط الاستواء قد كبسها النحاسون لحطف سكانها وبيعهم في سوق الرقيق ، وكان المنظر ثمن منه النفس كما يفتت القلب فكان الرجل يربط بالحبل الغليظ من وسطه وخلفه أمثاله ، ويسرون على هذه الحال صفا الى أن يبلغوا (المركز) فيحبسون في غرفة المتهمين ثم يرحلون الى فلسطين وكنت أنجح أحيانا بالرشوة في استخلاص بعض هؤلاء المساكين ، وذات مرة وأنا بالمنزل سمعت صراخا ودخلت على نسوة في فزع ونحيب ، وعرفت أن ثلاثة ممن يزرعون أرضنا ألقى القبض عليهم وهم يحترقون في الحقل فخرجت ووجدتهم مربوطين بالحبال الغليظة بحراسة أحد الشرطة . أما سائر الشرطة فقد تركوهم كي يغزوا قرية أخرى ، واستطعت بمساومات مع الشرطة أن أحصل على الإفراج عنهم ولكني لم أنجح كل مرة ، ففي ذات يوم قصدت الى مأمور الزقازيق أطلب منه اطلاق اثنين من الفلاحين فتأملني ثم قال : أنا عايز أرحلك أنت لفلسطين فتركته اذ لم تكن الظروف وقتئذ تأذن بالتحدي وفي تلك السنوات السود أترى كثير من العمد ثراء فاحشا . فقد فرضوا ضرائب على جميع الشباب من سن العشرين الى الخمسين على مقدار ما يملك ، فهذا يؤدي خمسة جنيهاً وذاك عشرة جنيهاً حتى يعفيهم من الاعتقال وبعثهم الى فلسطين ، وعرفت عمدة كان يملك ست أفدنة فقط جمع نحو خمسة آلاف جنيه بهذه الطرق ، وكان الفلاحون يجوعون كي يجمعوا هذه الغرامات ويؤدوها « (١) » .

ولم يكن ذلك رأى شهود العيان من المصريين فقط بل أيضا أيده الانجليز أنفسهم فيذكر الجود وكان أميرالاي في الجيش الانجليزى « ان كل مدير لمديرية كان مطالبا بأن يقدم من مديريته عددا معيناً من الأنفار ، وقشله في ذلك كان يجر عليه لوما قاسيا من رؤسائه ، أما كيف كان المديرون يحضرون الأنفار ، فقد كان ذلك متروكا لتصرفات الموظفين في كل مديرية وهؤلاء كانوا يهتمون بالاشارة ، فشيخ القرى اختاروا الضحايا الذين كانوا يرونهم مناسبين دون تدخل من أحد ، لقد حانت لهم الفرصة لتصفية ثأرهم المبيت ضد أعدائهم . وأصبحت مصر الزراعية تمزقها الحزازات فوشت العائلات ببعضها البعض الآخر وتسمم الجو بالفساد ، وكان الفلاحون الذين لا يستطيعون دفع المال من أجل اعفائهم أول من كانوا يؤخذون غالبا ثم يعقبهم الأعداء الشخصيون لحكام القرية ، وكان أهل الريف الذين يرتادون الأسواق يخطفون عنوة ثم يرحلون الى أقرب معسكر عمل ، وإذا كان أغلبهم يستسلمون للمصير فان البعض منهم كان يقاتل من أجل حريته ويولى الأدبار « (٢) » .

وسجلت مجلة نيشن هذه الحقيقة : « ان تجنيده فرق العمال فكك عرى

(١) سلامة موسى : المرجع السابق ، ص ص ١١٢ ، ١١٣ .

Elgood : op. cit., p. 318.

الأسرة بغياب عائلها ورجالها مما أدى الى زيادة الفقر وانحلال الأخلاق كما أدى سوء معاملة هؤلاء العمال الى تعرضهم للأمراض وموهم حتى أننا قد صنعنا ما عم من سخط علينا بين طبقات الفلاحين ، فقد وعدنا مراعاة لشعور المسلمين ألا نزع مصر في الحرب ولكننا نقضنا هذا الوعد بتجنيد فرق العمال وما كان تجنيدنا اياها على طريقة التجنيد الاجبارى المنظم بل كان يجرى على أيدي أعوان يتفرون في القرى ويتصيدون العمال من هنا وهناك ، وقد عاد الكبراج الذى طالما افتخر اللورد كرومر بالغائه « (١) » .

ويصف الدكتور جست Guest فى Daily News ٢٨ مارس ١٩١٩ ما رآه « وضع نظام للتطوع ظهر عدم كفايته وصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالاكراه ، والطريقة هى أن يدخل رجال الحكومة القرية وينتظرون رجوع الفلاحين الى منازلهم فى الغروب فيحيطون بهم وينتقون خيرهم للخدمة ، فإذا رفض أحدهم هذا التطوع الاجبارى جلد حتى الاقرار بالقبول وعلى هذا النحو ساقوا صبيانا من سن أربعة عشر عاما وشيوخا فى السبعين ، وكانت الجموع المريضة المنهكة تساق لتأدية الأعمال الحربية والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب ، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية ، وكان المكلفون بالجلد هم أطباء أنفسهم حتى أن المرضى كانوا يخافون أن يختلط الأمر فينتقلون خطأ من طابور المحتاجين للعلاج الى طابور المحكوم عليهم بالجلد « (٢) » .

ويقول سعد زغلول فى مذكراته معلقا على ذلك الموقف : « افتخر رجال الحكومة بأنهم عارضوا فى التجنيد الاجبارى حتى منعه ، ولكن الحكام فى سائر أنحاء القطر أخذوا من بضعة أيام يتخطفون الناس من الأسواق ومن الطرقات ومن المساكن فى القرى ويحملونهم على أن يكتبوا طلبا بالتطوع فى الحملة ، ومن يأبى من المخطوفين أن يختم ضرب حتى يختم ، وفى بعض المراكز أقيم صائغ أختام على باب المركز ليصنع ختما لكل من ليس له ختم وقد أبى رجال فى اطسا - بمديرية المنيا - فجاءتهم قوة من العساكر والحفر وساقتهم الى المركز مكبلين بالحديد ، وهنا ضربوا حتى ختموا ، وحدث أن بعض الأهالى فى جهة فارسكور رفضوا السير مع العساكر ، وحدثت مشاجرة أدت الى اطلاق النيران عليهم فقتل ثلاثة ، والسلطة تستعين فى جمع الناس بكل طريقة من طرق الجبر والاكراه ، وهذا فضلا عن كونه أشد أنواع مصادرة الأمة فى حريتها ، فانه احتقار لها بانزالها مفزلة الأنعام السائرة « (٣) » .

هكذا كان الناس يساقون مكرهين الى ميادين الحروب ولغات الآن على

(١) الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩١٩ .

(٢) Sobry, M. : La question de l'Egypte idepuis Bonapart jusqu'à la revolution de 1919, pp, 85, 86.

(٣) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٨ . ٥ يونيو ١٩١٨ ، ص ١٥٨٥ .

فكاهة ذكرها سعه في احدى خطبه فقد قال انه رأى جنديا يسوق مصريا مكبلا في الحديد فلما مثل أمام رئيسه قال له من هذا ؟ فرد عليه الجندي قائلا : هذا متطوع يا سيدى (١) .

ويذكر أحمد شفيق في حولياته حادثة ان دلت على شيء فانما يدل على الضيق الذى حصل بالمصريين من جراء هذه السخرة يقول : « ان قطارا كان يقل جماعة من المتطوعين المحروسين بالجند شاهرى أسلحتهم قاصدا القنطرة . فما أن ابتعد عن مدينة الزقازيق بضعة كيلو مترات حتى ألقى واحد منهم بنفسه من القطار أثناء السبر تخلصا من التطوع الذى لم يكن بالطبع بناء على رغبته فمات في ساعته » (٢) .

من هذا نرى أن تموين الجيش البريطانى أصبح ضريبة اجبارية تزداد باتساع العمليات الحربية ، وسارت مواكب العبيد المقيدة بالحديد والأغلال لتحارب معركة الحرية كما كان يسميها الحلفاء .

وكم من المخازى والفساد واكب هذه العملية الغريبة ، فكثير من العمد انتهزوا هذه الفرصة ليقعوا بأعدائهم وأبناء الأسر المناوئه لهم فيخصونهم بالاختيار للعمل فى السلطة ، بينما يتسترون على معارفهم ويعفونهم منها وسويت حسابات قديمة على أثرها تمزقت مصر من الأحقاد والثأر واتهمت الأسر بعضها البعض وسمم الفساد جو البلاد . كما اتسعت الذمم بقبول الرشاوى وامتد خيطها من العمدة الى مأمورى المراكز والضباط البريطانيين أنفسهم ، وبالرغم من صدور الأحكام التى تمنع قبول الهدايا (٣) الا أن الشراء انتاب الكثير من العمد بعد أن فرضوا الاتاوات على الأهالى ليعفوا من النهاب للحرب . وساءت أحوال الأسرة ومضى النساء يبعن حليهن حتى يدفعن مقابل الافراج عن أولادهن وأزواجهن من خدمة السلطة (٤) .

العمل البدائى :

سيق المصريون الذين جمعتهم « السلطة » الى ميادين الحرب لا الى الميدان الشرقى فحسب بل الى الغربى أيضا . فأخذوا من الدار الى النار حرموا من وطنهم وآلهم ، وذهبوا الى حبس يقومون بحفر الخنادق وتمهيد الطرق وإنشاء السكك الحديدية ونقل الأغذية والذخائر وذلك لتقديمها للخط الأمامى وتحت

(١) البلاغ ٢١ فبراير ١٩٢٣ .

(٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٣) المجموعة الرسمية لعام ١٩٢٠ ، عدد ٨٩ ، ص ١٤٤ .

Les Nouvelles, 15 Dec. 1915.

وابل قنابل الألمان وحلفائهم . وقد بلغ عددهم ١٠٠٠٠٢ عاملا حتى نوفمبر ١٩١٨ (١) .

منذ أواخر عام ١٩١٥ بدى فى استخدام العمال المصريين لمضاعفة الخط الحديدي الممتد من الزقازيق للاسماعيلية لتسهيل عملية نقل القوات والعتاد الحربى الى منطقة القناة ، ثم ما لبث أن استخدم هؤلاء على نطاق واسع لبناء خطوط السكك الحديدية الخفيفة والطرق المرصوفة فى الأراضى الصحراوية الممتدة على الجانب الشرقى من قناة السويس ، وبذلك عبدوا الطرق ومدوا أنابيب المياه وبنوا الخزانات والصهاريج وأقاموا مخازن العتاد والتموين وخطوط البرق والتليفون وأنشأوا التحصينات ومهدوا الأحجار والأشواك وأعدوا المياه والأقوات ومدوا أسلاك الأرانب فوق الرمال لتيسير قوات الامبراطورية . (٢)

فمن غير المصريين يقوم بهذا العمل ؟ لقد فرض عليهم وما عليهم الا الطاعة ، وأصبحت القنطرة مركزا لتجمع عدد كبير من العمال ، وبفضلهم غدت ملتقى هاما للخطوط الحديدية .

عقب تقهقر الأتراك عن القناة تتبع الانجليز خطواتهم فى سيناء وكانت قاحلة لا ماء فيها ولا سبيل لسير الجيوش بمدافعها وعرباتها الضخمة ، وهنا « أرسل الانجليز أمامهم العمال المصريين والرديف المصرى لتمهيد الطرق حتى أصبحت صالحة لسير السيارات ولجر المدافع الضخمة ، ومدوا بجوارها أنابيب المياه المأخوذة من ترعة الاسماعيلية ، وأنشأوا سككا حديدية لسير القطارات عليها ، فأصبحت الصحراء هيئة الاختراق بفضل العمال المصريين والرديف المصرى ، وصار زحف الجنود فيها مستطاعا بعد أن كان ضربا من المخاطرة » (٣) . ويؤكد Kearsy أنه « لعبور شبه جزيرة سيناء وحدها يلزم قطع مائة وعشرين ميلا على الأقل من القنطرة ، وفى هذا السبيل كان من الضرورى زيادة فرق العمال المصريين لانشاء الخطوط الحديدية كما كان من الضرورى اعادة تنظيم حملة الخط الأول على استخدام الجمال والحميز لامكان تموين القوات فى الصحراء من رأس السكة الحديدية ، وهذه الأعمال كانت تتطلب وقتا لاتمامها ، كما وأن التقدم سيكون حتما بطيئا اذ أن سرعته ستتوقف على سرعة انشاء السكة الحديدية التى قدرت سرعة انشائها بحوالى عشرون ميلا فى الشهر » (٤) .

وتصف صحيفة وادى النيل المجهود الحربى للعمال « من القنطرة شرقا تجد الاستحكامات المنصوبة ، وهذا الطريق البرى مرصوف بالأحجار الصغيرة

Allenby : op. cit., p. 108. (١)

Lloyd : op. cit., pp. 216, 217, 223, The Egyptian Gazette, Dec. 24, 1918. (٢)

Massey, W. T. : The desert campaigns; p. 31. (٣)

Kearsy : op. cit., p. 12. (٤)

بواسطة الوابورات ، وحفرت الآبار على الجانب المقابل للقنال حتى تتمكن العربات الرائجة الحامية مدة عظيمة من النهار من اطعاء جيشان الأتربة بالرُس ، هذا هو الحال الذى عليه الطريق من الاسماعيلية الى القنطرة وللمصريين يد فى تسوية الطرق واقامة الاستحكامات وهم الذين يشتغلون بالحفر لتسيير مياه الأنابيب فيها « (١) » .

وقد أرجع الكثير من مسجلى الحوادث الحربية أن السبب فى نصر القائد « مرى » فى معاركه إنما هو راجع الى المصريين « والفضل كله اليوم فى النصر يعود الى فرقة المصريين الذين مدوا السكك الحديدية مسافة مائة ميل فى الصحراء القحطة بل وتعدوا ذلك بأن نقلوا الأحمال الثقيلة والغذاء والنياب والذخيرة وتلك الآلات التى تندفق الى حطوط القتال ، ويعود الفضل أيضا الى القوافل القائمة بها فرقة العمال المصريين » (٢) .

لقد تقدم العمال المصريون بكل همة ونشاط غير مبالين للأخطار ، فحدث على سبيل المثال أثناء عملهم بالعريش استطاعت قنبلة أن تقتل وتجرح نسعة وثلاثين منهم ، ورغم ذلك فلم يتوان البقية عن العمل (٣) .

وتصف صحيفة المقطم نشاط العمال المتزايد فتقول : « استخدمت انجلترا علاوة على العمال العاديين عددا كبيرا من الصناع البارعين من نجارين وحدادين وسمكزية وصناع خيام وعمال محاجر وبرادين وسائقى قطارات ، وعمال هذه الفرقة يقولون ان أهم صناعة من صناعاتهم انشاء الاستحكامات ، وقد أنشأوا برعاية الملاحظين البريطانيين خطا (للديكوفيل) على الشاطئ الغربى بمصر ، وبنوا مخافر وعنابر ، وشقوا الطرق ، وأنشأوا أرصفة الموانى وبلغ من نشاطهم وهمتهم أن مائة وخمسين رجلا أفرغوا تسعمائة طن من المهمات الحربية فى احدى الناقلات فى يوم واحد وكوموها أحسن تكوين ، وفى شرقي القنال فان فرق العمال أنشأت جانبا كبيرا من الاستحكامات الدائمة وشبكة سكك الحديد ، ومدوا أنابيب المياه ، ويظن المرء أن مد أنابيب الماء من الأعمال الهينة ولكنها فى الحقيقة مهمة شاقة تقتضى نقل ونصب ألوف الأطنان من الأنابيب وتمهيد الطرق ، وقامت فرق العمال بأعمال كبيرة القيمة فى شحن البواخر وتفريغها فى الموانى المصرية وفى توزيع المهمات فى مواضع شتى على شاطئ البحر فى الشرق والغرب ، ومع أن السواد الأعظم منهم لم يآلف ركوب الزوارق والنقل بها ومع شدة المجارى البحرية فى القسم الجنوبى الشرقى من البحر المتوسط ، فقد تعلموا أن يعملوا فى هذه الأحوال الشاقة ويذلوا الصعوبات ، وبعد ما

(١) وادى النيل ١٠ أغسطس ١٩١٦ .

(٢) الافتكار ٢٧ يوليو ١٩١٧ .

(٣)

استنولى الجيش على العريش واحملها أنزل العمال المذكورين مقادير من المهمات لا تقع تحت حصر من البواخر الى البر فى القسم الجنوبي من فلسطين « (١) ، هذا وقد استخدم العمال المصريون فى بناء المطارات أيضا (٢) .

وكان انتصار الانجليز على الأتراك فى رومانيه يعود الى تلك الأعمال الباهرة والخدمات الجليلة التى قامت بها فرقة العمال المصرية هذه « فقد مهدت الطرق لتقدم الجيوش البريطانية ومدت السكك الحديدية ودكت الحصون والاستحكامات ونظمت بمهارة أنابيب المياه وطمرنها تحت الرمال وأقامت لوازم التليفون والتلغراف ونصبتها فى أماكن معينة ، ونقلت أيضا المهمات والذخائر الى مسافات معينة شاسعة وفى أرض يصعب فيها السير وبالاخصار فان فرقة العمال قامت بجميع الأعمال الهندسية الثانية فأطلقت يد الجنود للقيام بواجباتهم الحربية الخصوصية ، والحق أن هذه الفرقة العظيمة القيمة يحق لمصر أن تفتخر بالأعمال الباهرة التى قد قام بها أبناؤها كما يحق أيضا لضباط هذه الفرقة من أكبرهم مقاما الى أبسطهم رتبة أن يباهوا بأعمالهم التى يستحقون من أجلها كل مديح وثناء ، ولا شك أن الجيش مدين لهم بنجاحه دينا عظيما لأن حسن دفاعه عن القناة راجع الى جدهم وسعيهم ، ثم ان البوليس المصرى التابع لهذه الفرقة يستحق هو وفومندائه المصرى وضباطه كل مديح وثناء ، فان المحافظة على النظام بين الألوف من الفلاحين غير المدربين ليس من الهيئات « (٣) .

ودارت مناقشات فى مجلس العموم البريطانى حول هؤلاء العمال ، فكان الجميع يعترف بتلك الأعمال القيمة التى أفادت الجيش البريطانى أثناء الحرب (٤) ، كذلك أشاد المهندسون الانجليز فى بور سعيه بمهارة العمال ، فهناك خطابات منهم الى المسئولين فى القاهرة . اذ كانوا يواصلون عملهم ليل نهار ، وذلك لعدم امكان تزويد المدينة بعمال أكثر (٥) . وبذلك أخل بالعقود التى حددت مدة العمل بثلاثة أشهر فى بادئ الأمر ثم بستة أشهر فأصبح العامل أو الجمال يدخل تحت خدمة السلطة ولا يعرف متى ستنتهى هذه الخدمة .

ويبين اللنبى فضل المساعدات المصرية فى حملته على فلسطين وسوريا اذ يسجل : « تبعت فرقة العمال المصرية الجنود منذ اليوم الأول من أيام القتال فكانت تسير وراءهم فى زحفهم وتعمل بهمة ونشاط ونجاح فى تحسين الطرق وقد كانت بعض فصائل هذه الفرقة تعمل فى خطنا الأصيل وبهذا فان مصر مسئولة الى حد كبير عن نجاح الحلفاء فى فلسطين » (٦) .

(١) المقطع ١٧ سبتمبر ١٩١٧ .

(٢) Government Egv. Canal secretariat, No. 1E9, 9 Feb. 1918, p. 63.

(٣) الأهرام ١٣ أغسطس ١٩١٦ .

(٤) House of Commons, Vol. 113, March 20, 1919, p. 2369.

(٥) Gouv. Egv. Canal secretariat, No. 27, 22 Juin 1916, P. 14, No. 36,

24 Juillet, 1916, p. 9, No. 116, 18 Octobre 1918, p. 37.

(٦) TheEgyptian Gazette, Nov. 31, 1919.

وأقر ملنر في تقريره بأن الشعب المصري تحمل النكاليف والعيود التي اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضا والخدمة التي قام بها فيلق العمال المصري كانت خدمات لا نمن ولا غنى عنها للحملة الفلسطينية (١) .

هذا عدا البطولات التي قام بها العمال ، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث أنه في شهر مارس ١٩١٧ أن كان جندي انجليزى يسبح فى مياه البحر قرب العريش فجذبه التيار وبعده عن البر فأخذ يصيح طالبا العون ، وفى الحال ألقى أحد رجال فرقة العمال بنفسه وأخذ معه خشبة تساعد الجندي على العوم ثم عاد الى الشاطئ وجاء بجبل طويل ثم سبح فى البحر المتلاطم بالأمواج حتى بلغ الجندي فأعطاه طرف الحبل وانتشله . وقد حدث أن طائرة من طائرات ألمانيا أغارت ليلا على إحدى المستشفيات القائمة على خطوط المواصلات ، وقذفت عليها القنابل ، وكان فى المغاور المجاورة للمستشفى جاويز ومعه مائتان من رجال فرقة العمال ، فخرجوا على الفور وساعدوا فى نقل الجرحى من المستشفى الى مكان أمين وعرضوا أنفسهم للمخاطر (٢) .

ووصل مجهود مصر الحربى عبر البحار وليس على حدود مصر فقط ، فخدم العمال المصريون فى الميدان الغربى وبلغ عددهم حوالى ١٦٣٠٠ رجل فى منتصف عام ١٩١٧ (٣) .

ذلك أنه لما طارت أخبار نجاح العمال الى فرنسا ، خاطب العسكريون فيها ولاة الأمور فى مصر ، ومن هنا تم الاتفاق على ارسال بعض هذه الفرق الى فرنسا لتحل محل الجنود البريطانيين ليرسلوا الى خطوط النار (٤) .

وفى مارس ١٩١٧ أرسلت بعثات العمال المصريين من مديرية جرجا للخدمة فى فرنسا «فبات أهلهم على آخر من الجمر منتظرين ورود الأخبار عنهم وقد زار حضرة مدير جرجا المعسكر منذ يومين فقابله جناب القائد فرأى سعادته فرقة من العمال مستعدين للسفر الى فرنسا فخطب فيهم بأذلا لهم النصيح ومبيناً الفوائد التي تعود عليهم من هذا السفر ماديا وأدبيا ولا سيما فى هذا الحين الذى اشتد فيه الغلاء طالبا لهم بالسلامة » (٥) .

هذا ومضت الصحافة تنشر شروط الاغراء للحث والتشجيع على السفر ، فكل عامل يرغب السفر الى فرنسا يعطى بذلة ، بالطو ، حذاء ، ٣ بطانيات ،

Milner : Report, p. 10.

(١)

(٢) المقطم ١٧ سبتمبر ١٩١٧ .

Wingate : op. cit., p. 214.

(٣)

(٤) المقطم ١٧ سبتمبر ١٩١٧ .

(٥) نفس المصدر ، ٢١ أبريل ١٩١٧ .

٢ قميص ، ٢ جوارب ، لباس ، قميص من القانلات هذا عدا الطعام الذى يحتوى على لحم ، خضر ، شاي ، لبن ، سجائر وأجرة اليوم ٨ قروش (١) .
وتقول الأهرام « نزلت فى فرنسا حديثا الفرقة الأولى من قسم الأشغال المصرى القادمة إليها من مصر للاشتغال بأعمال مختلفة فيها أجور طيبة ، وقد وصفها كاتب ممن حضروا حفلة استقبالهم فى فرنسا فقال : جاءتنا فرقة من العمال المصريين للعمل معنا هنا فى أعمال مختلفة مؤلفة من رجال ممتلئين صحة وقوة ونشاطا وقد قوبلت بمقابلة حافلة عند نزولها الى البر وأعجبنا جميعا من حسن هندامها ونظامها ودلتنا هيئتها بلباس الحاكي على أنها فرقة جد وعمل ولاحظنا على وجوه رجالها السرور بالمناظر الجديدة التى وقعت عليها أبصارهم فى البلاد » (٢) .

وبرهن هؤلاء العمال على كفاءتهم فقد عملوا فى جو يختلف كل الاختلاف عن البيئة التى عاشوا فيها ، حضروا من أقصى صعيد مصر ليتحملوا أعباء المعيشة فى فرنسا ورغم ذلك فقد أثبتوا جدارة فائقة ، فقد حدث مرة فى إحدى موانئ فرنسا أنهم فرغوا من شحن باخرة تحمل ٣٠٠٠ طن من البضائع والمهمات المختلفة فى أقل من ثلاثة أيام ، وفرغوا مرة أخرى من إحدى البواخر ستة آلاف طن من الشوفان فى يومين وجاء التقرير الرسمى عنهم ما نصه : « وكل ما شاهدناه من أعمال هذه الفرق يشهد بالفضل للضباط وصف الضباط والرجال فيها ، فانهم يؤدون أعمالهم برغبة ونشاط يبعثان على أشد الارتياح » (٣) .

ولم يقتصر ارسال العمال الى فرنسا فأوفدوا الى اليونان والعراق فأدوا خدمات جليلة هناك وعملوا تحت نيران القنابل والمدافع والبنديقيات (٤) .
هذا بالإضافة الى الخدمة فى الدردنيل ، وفى شهر مايو ١٩١٥ جمعت أشرطة من الأشغال مؤلفة من ست بلوكات للخدمة فى الدردنيل ، واستلم قيادة الأشرطة والبلوكات ضباط انجليز فى خدمة الجيش المصرى « وقامت هذه الأشرطة مدة الأربعة الأشهر التى خدمتها فى شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وإبل مستمر من القنابل » (٥) . وذهبت طوائف من العمال الى طنوس ومدروس للقيام بأعداد الطرق وتمهيدها للقوات المحاربة . وفى سلانيك أرسل عدد كبير من العمال المصريين قدر فى عام ١٩١٦ بستمائة عامل ثم ما لبث أن وصل الى سبعة آلاف عامل فى عام ١٩١٨ وكان عملهم هناك القيام بإنشاء السكك الحديدية (٦) .

(١) نفس المصدر .

(٢) الأهرام ١٣ أبريل ١٩١٧ .

(٣) المقطم ١٧ سبتمبر ١٩١٧ .

(٤) The Egyptian Mail, April 13, 1917, Badcock : op.cit., p. 23.

(٥) الأهرام ٢٦ يناير ١٩١٧ .

(٦) Major R.A.M.C. : with R.A.M.C. in Egypt, 278, The Egyptian Mail, April 4, 1918.

كذلك استخدمت فرق كثيرة من هؤلاء العمال في ميدان العراق الحربى . فوصلها فى عام ١٩١٦ حوالى ٨٢٨٠ عاملا ، فحلقوا فيها آثارا من أعمالهم وصنعهم من البصرة الى بغداد ، هذا بالإضافة الى أن الانجليز فى العراق راوا أن يستعينوا بجانب من العمال المصريين على حفظ النظام والأمن العام فى مدينة بغداد فألفوا قوة من البوليس اختاروا رجالها من العمال المصريين فقامت هذه القوة بعملها حق القيام (١) ، وبلغ العمال الذين عملوا فيما وراء البحار نحو ثلاثة وعشرون ألف عامل (٢) .

لعبت فرقة الجمالة دورا مهما - لا يقل أهمية عن دور العمال - فى الحرب مع انجلترا وحلفائها سواء على شرق مصر أو غربها فانه حينما شرع الجيش البريطانى فى تتبع الأتراك فى سيناء كان الطعام والمياه والذخيرة تنقل فى كل مكان على ظهور الجمال قبل أن تمتد الطرق والسكك الحديدية ، فان طبيعه الحرب تقضى على فصائل من الجنود أن يربطوا فى مواقع بعيدة عن الطرق المطروقة . اذن فلا بد من استخدام العدد الكبير من الجمال لايصال المهمات والمؤونة والماء اليهم ، ولا يخفى أن الجمال يستهدف فى بعض الأحيان لشيء من الخطر ، فالماء والذخيرة من أشد الضروريات فى أثناء المعارك ويغلب أن تكون الجمال الوسيلة الوحيدة لنقلها الى المواضع التى تبدو فيها الحاجة اليها ، وقامت هذه الفرقة بنصيبها فى كل معركة دارت فى الميدان شرقى قناة السويس ، وفى كل قتال حربى مع السنوسيين ، ولعبت فرقة الجمالة دورا مهما فى معاونة لورانس ضد الأتراك . وفى مساعدة اللنبى فى الاستيلاء على العقبة ، فحملوا المؤن والامدادات من العقبة للقوات العربية التى كانت تحت قيادة الأمير فيصل فى معان (٣) .

كذلك أدى الجمالة خدمات كبيرة فى نقل الجرحى البريطانيين ، فكانوا ينقلونهم بأسرع ما يمكن وبدون خوف من القنابل واليران التى كانت تحيط بهم (٤) .

وقد أطلع مندوب المقطم على بعض السجلات من أعمال البسالة والاقدام التى قام بها بعض الجماله ، فمن ذلك أن الأمر صدر فى بئر دويدار الى جانب منهم بأن يصعدوا بالجمال الى تل « طلبا » وكان ذهابهم الى ذلك التل ثلاث مرات من الأعمال المقرونة بالخطر ، وكتب القائد يقول فى ذلك ان الباش ريس عبد الله خرى سلك سلوك باهرا النهار بطوله ، وقاد رجاله صاعدا الى التل فى المرات الثلاث باتم نظام وذكر القائد أسماء آخرين امتازوا فى تلك المعركة

(١) المقطم ١٧ سبتمبر ١٩١٧ ، Elgood : op. cit., p. 240.

(٢) Macmunn : op. cit., p. 365.

(٣) The Near East, March 9, 1917, Laurance : Seven pillars, pp. 516-572.

(٤) Wavell : op. cit., p. 62.

التي دارت في يوم ٢٣ أبريل ١٩١٦ - معركة رومانه - وبعد هذه المعركة وجه القواد الأنظار الى ثبات الجمالة نحت قنابل المدافع وقالوا « انهم لم يفارقوا جمالهم بل سلكوا مسلكا عظيما » وحدث مثل ذلك في رفع وبقيّة المدن ، على أن أفعال الفرقة ظهرت على أسماها في « المعركتين اللتين دارتا في فلسطين حيث أثبت رجالها أنهم أهل للاسم الحسن الذي أحرزوه » ، فقد وجه قواد الفرق نظر القائد العام الى خدمات الفرقة الجلييلة وشدة لزومها ، وسألوا الجمالة أى مكافأة يفضلون ، فاخترأوا أن يعطوا مالا ولكن الضباط رأوا أن يعطوهم مكافآت . وعرض على قائد احدى الفرق أسماء سبعة وعشرين رجلا من الجمالة ، وقال عنهم الضابط الذى عرض أسماءهم ان الوصف المعتاد لا يفهم حقهم من الثناء على حسن منازلهم ، فقد فعلوا فى كل مرة فوق الواجب المفروض عليهم ، وفى مقدمة الممتازين الباش ريس عمر محمد عمر ، ولكن الجمال حامد عبد الله معوض لا يقل عنه فقد ظل ستة عشرة ساعة متوالية واحداى يديه مجروحة جرحا بالغا بعد ما عضه أحد الجمال (١) .

وهناك شواهد أخرى من هذا القبيل وهى مقتبسة من تقارير القواد والضباط فقد خدم الباش ريس نور الدين سعيد خدمة عظيمة فانه رد الطمأنينة الى نفوس الجمالة وجعلهم ينطرحون على الأرض بقرب جمالهم وساعد الجنود فى نقل الذخيرة فى الخنادق تحت نيران المدافع السريعة والبنادق والقنابل . كما عهد الى الباش ريس عباس سعيد محمود والريس محمد عثمان فى نقل جماعة من الجرحى فجاء بهم الى مكان الأمان تحت نار القنابل وهما رابطا الجأش ، وقد صوب الأتراك عددا كبيرا من القنابل أثناء معركة رومانه الى نقالات الجرحى فى الميدان ، فاستقر الرأى على نفل كل شىء الى موضع أمين ودعى الجمالة الى المساعدة وبينما هم ذاهبون بالجرحى سقطت بجانبهم تسع عشرة قنبلة وهم سائرون فلم يفر واحد منهم بل ظلوا يقودون جمالهم كأنه لم يحدث حادث ما ، وقد احتفل فى ٢٧ مايو ١٩١٦ بعرض بعض بلوكات الجمالة فى فلسطين فوزعت عليهم المكافآت والجوائز اعترافا ببسالتهن ، وكان الجمالة لابسين الجلابيب الزرقاء وعلى رؤسهم الطاقيات ، وقد أجمع الذين عرفوا هؤلاء الجمالة على أنهم استحقوا هذا التكريم أعظم استحقاق (٢) .

وتشجيعا للمزيد من التضحية والتفانى أنعم السلطان بنوط الجدارة من الفضة والبرونز عليهم وخاصة الجرحى الذين استمروا فى ممارسة عملهم تحت النيران . هذا وقد أقر للنسبى بخدمات هذا القليل فى برقية له لوزارة الخارجية البريطانية فى ٣١ أكتوبر ١٩١٨ « ان فيلق الجمالة قدم خدمات قيمة ساعدت كثيرا على النصر للحملة » (٣) .

(١) المعلم أول أغسطس ١٩١٧ .

(٢) نفس المصدر .

(٣)

وهكذا فدمت مصر أقصى ما يمكن بعديمه في هذه الحرب لصالح انجلترا .
 ووقع العبء الأكبر من هذه النضحيات على العمال والفلاحين الذين استخدمتهم
 السلطة ، فقاموا من طريقة جمعهم أو بمعنى أصح خطفهم إلى اسمرن طيما
 عامى ١٩١٧ - ١٩١٨ حتى بعد اعلان الهدنة فانتشر الرعب في نفوس الفلاحين
 وأصاب الحزن كل منزل حيث فقد فردا من أفراد وأهله لا يعلمون هل سيعود
 أم لا ، فلم تنقطع المآتم ولم يهدأ الندب على تلك الألوف التى ذهبت ، حطهم
 الانجليز لكي يرمونهم في أنون النيران خارج بلادهم ، وقد أجمع المؤرخون
 والمعاصرون لتلك الفترة على أن من أهم أسباب ثورة ١٩١٩ ذلك التجنيد الاجبارى
 الذى وقع على القرى المصرية ، وبالرغم من تلك الخدمات الجليلة التى قدمها
 الفيلقان لانجلترا وحلفائها الا أنهم فاسوا الأمرين فقد عاشوا فى ظروف غير
 طبيعية ، وزاد الأمر وبالا عليهم المعاملة القاسية التى كانوا يلقونها على يد قوات
 الانجليز الذين انتزعت من قلوبهم الشفقة والرحمة .

وتقول صحيفة رائد العمال الانجليزية فى ٣ أبريل ١٩١٩ : « كان الكبراج
 هو الوسيلة الوحيدة لتسخيرهم ، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية فى معسكرات
 هؤلاء المجندين أى معسكرات ٠٠ لا خيام ٠٠ وسوء تغذية ٠٠ ورداءة كساء ٠٠
 وقلة غطاء ٠٠ ثم أمراض تفترسهم افتراسا لقد كانوا يموتون كالذباب فى
 الصحراء ، وكثيرا ما رفض السماح لهؤلاء المجندين بالعودة الى بلادهم حتى
 بعد انتهاء مدة خدمتهم » (١) .

هذا ويقر ملنر فى تقريره عن أسباب ثورة ١٩١٩ أن المستشفيات التى
 كان يمرض فيها هؤلاء العمال لم تكن على ما يرام وأنه كان من بين ضباطهم
 كثيرون يجهلون لغتهم ولاخبرة لهم بمعاملتهم ٠٠ وتظلوا من اطالة مدة خدمتهم
 الى ما بعد التاريخ الذى تعاقدوا عليه وذلك بعد ما نولت السلطة العسكرية
 أمر التجنيد (٢) وقد صرح مستر تشرشل فى مجلس العموم البريطانى بأن
 الخدمة الطبية للفلاحين المصريين العاملين سواء فى فرقة العمال أو الجمالة كانت
 ناقصة وغير كافية (٣) .

ويؤكد الدكتور « جست Guest » فى صحيفة (Daily News) انه
 « لسوء تغذيتهم وملبسهم وعدم وجود مستشفيات كافية ورداءة أحوالها كانت
 نسبة الوفيات بينهم عالية جدا رغم عدم نشر احصاءات » (٤) .

ويصفهم السير فالنتين تشيرون « وبعد أن جند هؤلاء عاملنا هم كما
 يعامل العمال الرخيصو الأجر عادة ، فكانت أطعمتهم وملابسهم وخيامهم
 وفراشهم رديئة ، وقال قس انجليزى ان الفلاحين فى هذه الفرق كانوا يتساقطون

(١) شهيد عطية : تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، ص ٣ .

Milner : op. cit., p. 11. (٢)

House of Commons, vol. 114, April 3, 1919, p. 1412. (٣)

Sabry : op. cit., pp. 85, 86. (٤)

فى سيناء وفلسطين والعراق تساقط الذباب « (١) » .

وكان الرافعى شاهد عيان فيقول : « كانوا يعاملون معاملة المعتقلين وما هم بالمذنبين يربطون بالحبال ويساقون كالأنعام ويقام عليهم الحراس وينقلون بالقاطرات فى مركبات الحيوانات ويعاملون أسوأ معاملة ولا يعتنى بصحتهم ولا بغذائهم وراحتهم وكانوا يوعدون بأن يستخدموا لمدة محدودة ثم تمتد على الرغم منهم ومات كثيرون منهم فى ميادين القتال أو فى الصحراء فى سيناء والعريش أو فى العراق وفرنسا وأصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات التى جعلتهم عاجزين عن العمل » (٢) .

وقد سئل بعض من قضى عليهم نكد الطالع بأن يكونوا ضحية هذا « التطوع » فقالوا انهم ذاقوا الأمرين وكانوا فى أسوأ حال ، وزيد أيضا أنه كان نصيب البعض منهم أن أسر فى الجيش التركى شهورا أو أصيب البعض بجراح أليمة (٣) .

ونشر الكاتب الأمريكى مستر « جورج كريل » فى مجلة Le Gppe فى ٢٧ سبتمبر ١٩١٩ عما قاساه هؤلاء العمال « لقد سيق مليون ومائتا ألف من المصريين الى الخدمة فى فرقة العمال والنقل وما يتهم به الوطنيون المصريون السلطة العسكرية أن معاملتها للعمال كانت أسوأ من معاملتها لدواب النقل فقد كان طعامهم رديئا ومسكنهم فاسدا وكانت العناية الصحية بهم ضئيلة فمات هؤلاء المجندون التعساء كالذباب ، وكلما قضى منهم نفر وخلا بموتهم مكان ساق الكرباج الآلاف غيرهم ليحلوا محلهم ، ودم هؤلاء الرجال هو الذى يجرى بين مصر وانجلترا اليوم (٤) . وقد تعرض هؤلاء العمال للنار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤن والذخائر على خطوط القتال » .

ويصف الجود ظروف العمل يقول : « فى الشهور الأولى من عام ١٩١٦ لم يكن لسائقى الجمال زى خاص بهم ، وان كانت قد صرفت بطانية واحدة لكل منهم . وبهذه المعدات الوهمية تحمل الرجال مشاق الحملة فى سيناء » ثم أشار للظروف الجوية القاسية « ان فلسطين فى الشتاء ليست بالبلد الذى ييسر القيام بحملة مريحة فى أراضيها ، وعمليات النقل بالدواب فى مثل هذا الجو الذى لا يرحم تتم فى أقسى الظروف ، فالوحدات المقاتلة يمكنها أن تتوقف حتى تتحسن الظروف الجوية ولكن قوافل التموين لا يمكن أن تتوقف لتأخذ قسطا من الراحة . . . وكانت الأمطار الغزيرة تضيق معالم « المدايق » وتحتاج مسافات طويلة من خطوط السكك الحديدية فتقتلعهما ، ولا يكون ثمة مفر من

(١) الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩١٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٣) البلاغ ٢١ فبراير ١٩٢٣ .

(٤) عبد الرحمن فهمى : السابق ، الملف السابع ، ص ٤٥٧ .

تعطيل كافة وسائل النقل الميكانيكية وهنا يأتي دور الجمال لتحمل عبئها ولقد تمكنت (قوافل الفيلق) من أداء مهمتها بفخر في هذه الظروف ، وكم من قوافل صارعت العواصف وهي تحمل التموين الى الخطوط الأمامية وكثير من الرجال والدواب والجمال لقي حتفه دون رحمة على الطريق . . . لقد كان هذا الفيلق بحق مخلوقا فريدا « (١) » .

وهاجمت الحمى فرقة الجمالة التي كانت تعمل لمساعدة الأمير فيصل ، وكثر المصابون بالتيفوس والدوسنتاريا ، ورغم ذلك فقد كانوا يقومون بمهامهم ، وانتشرت الكوليرا وكثرت الأعداد المصابة بها لدرجة أنهم حينما عادوا الى مصر نقلوها معهم (٢) ، كما مات الكثير من جرائها من الرديف في الميدان (٣) .

وبناء على ذلك أصدرت الحكومة المصرية في ٢٩ يونيو ١٩٢١ بلاغاً رسمياً يتبين منه أن العمال الذين لا قوا حنقهم وهم فائمون بخدمة الانجليز وأصيبوا بجراح وعاهات مستديمة وبعجز تام أو جزئي عن العمل ستصرف لهم مكافآت ومعاشات (٤) واعتبر ذلك هبة ممنوحة مع أنها حقوق واجبة . هذا وقد كانت المبالغ التي قدمت بسيطة للغاية .

وفي ملفات أذونات المعاش لعمال السلطة يتضح أن ما أنيط اليهم من أعمال قد سببت لهم عاهات واصابات مستديمة وهم يطالبون بالنعويض فعلى سبيل المثال لا الحصر فالجمال « منصور شحاته » أرسل لقومندان قلم تعويضات حملة الجمال اللفتنت همفورز Homforz يطلب التعويض، عن عينه التي فقدت أثناء عمله كترابي ، كذلك طلب تعويضاً من يدعى « محمد ابراهيم » العامل بالسلطة الذي أصيب باصابة مستديمة وطلب « سعد كريم حسن » الذي يقول في طلبه « أفندم انى كنت شغال تبع الرئيس عبد القادر سالم رئيس طلبة نمرة ٦١٨ بالسلطة العسكرية بالقنطرة ، ونظرا لأنى مكثت شغالا بالأترية حتى عجزت ببصرى فى عينى الاثنين وذلك من عناء الأشغال بالسلطة ، وهو الآخر يطلب تعويضاً عن اصابته (٥) » .

وأصاب الموت الكثيرين على أثر أعمالهم الشاقة هذه ، ففي شكوى من والد يطلب تعويضاً عن ابنه - المدعى فريد عبد القادر - الذى مات أثناء قيامه بخدمة الجيش الانجليزى (٦) ، وانقطعت أخبار البعض من الذين وقعوا تحت يد السلطة .

Elgood : op. cit., p. 244.

(١)

(٢) الإهرام ٢٦ أغسطس ١٩١٦ ، Major R.A.M.C. : op. cit., p. 179.

(٣) عملية أورطه وديف الجيش المصرى ، دفتر صادر ووارد ، ج ١ ، ٤ ديسمبر ١٩١٧ ،

٦ يناير ١٩١٨ .

(٤) الوقائع المصرية ٢٩ يونيو ١٩٢١ .

(٥) ملفات أذونات معاش ٢٩ مارس ١٩٢٢ ، ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٣٣ .

(٦) Egyptian Govt. Cairo City Police, No. 239, Sept 16, 1916, p. 95.

ونروى المقطم عن الذى قاساه الجمالة على لسان أحد الضباط الانجليز :
 « جرح الجمال أحمد يونس فى رأسه ولكنه ظل مع جماله ولم يذكر شيئا عن
 جرحه حتى حططنا الرحال فى محلة أخرى على بعد ميل من محلتنا الأولى .
 وبعد سبع ساعات من جرحه ، وقد كان هذا الجرح بالغاً ، كما تبين من الكشف
 الطبى واضطر الجراحون أن يسنخرجوا احدى عينيه ويعملوا له عملية جراحية
 كبيرة فى الجمجمة » (١) . وأمام هذه الشدة فى العمل وهذا الضغط المتزايد
 حاول بعض الجمالة الفرار وترك عملهم مما قاسوه . وشاركهم فى ذلك بعض
 من العمال والرديف وامتلات الصحافة باعلانات الهروب .

وتعددت الاصابات حتى فى فرنسا من جراء الظروف المناخية القاسية
 لتراكم الثلوج وعدم تحمل المصريين لها ، كذلك ارتفعت نسبة الوفيات للعاملين
 فى طنوس ومدروس (٢) .

ومن الغريب فعلا أن أهل مصر من ذوى اليسر يقدمون خدماتهم للانجليز
 عن طريق دفع الاعانات للصليب الأحمر ويهملون من كان منهم فلم يساعدوا هذه
 الفرق الأمر الذى جعل كاتبة انجليزية تقول : « لقد عرفنا من مزايا أهل مصر
 انهم اذا دعوا لمبرة عامة يظهرون بمظهر الكرم والأريحية ويكتتبون بسخاء
 للأعمال الخيرية النافعة مثل خدمة الصليب الأحمر والاعانات الخاصة ونحو
 ذلك ، وكثيرا ما نرى منهم عطفاً على المنكوبين والبؤساء ومن الغريب والحالة هذه
 أنهم لم يهتموا الاهتمام الواجب باخوانهم رجال فرقة العمال المصرية المشتغلين
 بالأعمال العسكرية أنهم يستحقون كل عطف ومساعدة » (٣) .

وكانت رحلة العودة لمن كتبت له أصعب من الرحيل امتلات بالعذاب
 والمشقة واللهفة والحنين لأرض الوطن بعد ذلك الحرمان الطويل والغربة
 القاسية والى انعكست فيما رددوه من كلمات فاضت بالشوق والحب لمصر .

جمع السواب :

وكما جمعت السلطة الرجال لم تبق على جمل أو حمار أو حصان
 الا واستولت عليه لصالحها ، وطبقت نفس طريقة جمع العمال على الحيوانات .
 « وكان كل ذلك يجرى بمساعدة رجال الحكومة بل بناء على أوامره وبضغطهم
 على الأهالى فكانوا يسارعون الى ارهاق الأهالى لخدمة السلطة العسكرية ويتفانون
 فى اظهار الهمة فى تلبية طلباتها كل فيما يخصه فالمدير يتلقى الأمر من وزارة

(١) المقطم اول أغسطس ١٩١٧ .

Major R.A.M.C. : op. cit., pp. 278, 279.

(٢) الأهرام اول نوفمبر ١٩١٥ .

(٣) المنبر ٢١ نوفمبر ١٩١٨ .

الداخليه بجمع عدد مخصوص من الدواب ، والمأمور بدوره يمرض على كل بلد أو قرية ما يخصها من القدر المطلوب ، فيقوم العمدة بجمع ما طلب منه من أفراد الأهالي كبيرهم وصغيرهم ، غنيهم وفقيرهم ، وكان هؤلاء الحكام من المدير الى العمدة الى الخفير يستعمل كل ما أوتى من حول وقوة وما منح من سلطان للحصول على ما فرض على مديريته أو مركزه أو قرينه ، بل لقد تعدى بعضهم حدود العدالة فى تنفيذ تلك الأوامر حتى أن البعض استعمل هذه الظروف سبيلا لجمع الأموال من الناس وأكلها بالباطل» (١) .

وكان على العمدة والمشايخ فى كل البلاد أن يقدموا للسلطة كشفا وافيًا يتسمل على عدد الجمال والحمير وأسماء أصحابها ، وخضع ذلك لرقابه صارمه وقبض على أعداد كبيرة منهم لاختفائهم بعض الجمال والحمير ، وعلى سبيل المال، فقد تستر العمدة « عبد الرحمن التميمس » عمدة أسيوط على أغنياء البلد ولم يذكر فى تقريره من الجمال والحمير الا النذر اليسير خوفا من أنه اذا قدم جمال غيره يضطر هو الآخر الى ذكر جماله وحميره (٢) .

وفى حقيقة الأمر فانه منذ أن بدأت الحرب كان لايد من الاستيلاء على قطعان من الجمال حيث احتاجت اليها القوات البريطانية لنقل المهمات ، وهنا بدأت السلطة تجمع الجمال من المديرىات وفى بادئ الأمر جعلت أجريه الجمل الواحد خمسة عشر قرشا يوميا ، ولم يمض شهر فبراير ١٩١٥ حتى كانت قد جمعت ألفين ومائتى جملا (٣) .

هذا وقد اعترف لويد بأنه « مما أغضب المصريين الحاح السلطات البريطانية فى طلب الجمال والحمير لاستخدامها فى سلاح الهجاة اذ تعتبر الدابة بالنسبة للفلاح شيئا مقدسا وحتى شرعية الطلب لم تخفف من غضب الناس كما لم تقلل من متاعبهم» (٤) .

ورغم الأعداد الكبيرة التى جمعتها السلطة الا أنها دائما كانت تحتاج الى المزيد ، فعانى الفلاحون كثيرا من فقدان دوابهم اللازمة لهم - وقد أسبى الى الزراعة بجمع هذه الدواب - وفى عام ١٩١٧ أشتدت الحاجة الى استخدام الجمال فى النقل الحربى ، وجدت اللجان المكلفة بالشراء من قبل الجيش صعوبة كبيرة فى الحصول على العدد اللازم من الجمال . بل ان المنشسورات السرية التى أرسلتها الحكومة الى المديرين لحثهم على بذل جهود قوية فى هذا السبيل لم تحدث نتيجة سوى نشر الظلم ، فكبار أصحاب الأراضى وشيوخ

(١) أحمد شفيق - المرجع السابق ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) الوطن ١٠ أكتوبر ١٩١٧ .

(٣) الأهرام ، المقطم ٣ فبراير ١٩١٥ .

(٤)

القرى كانوا يتمتعون بميزة الاعفاء والفلاحون والفقراء هم الذين كان عليهم أن يقدموا جمالهم (١) .

وأظهرت الحكومة كرمًا في معاملة السلطة العسكرية حيث فتحت وزارة المالية في ٢٥ أغسطس ١٩١٧ بعض الاعتمادات للمدريات لابتياح الحمير اللازمة للسلطة ، وقالت الحكومة في بلاغها ان الغرض من ابتياح هذه الحمير « أنها لازمة للخدمة العمومية » ثم صدرت الأوامر للمدريات بأن ينتقى المفتشون البيطريون الحمير الصالحة للعمل ، وأن يقدموا أثمانها التي تدفع من خزانة المديرية من الاعتمادات المفتوحة (٢) .

وبع ذلك أن نشرت السلطة العسكرية اعلانا في ٢٦ نوفمبر ١٩١٧ أمرت فيه جميع المصريين أن يقدموا دوابهم ، وأصبح غير مصرح لهم بالتصرف فيها أو حتى نقلها ، وفرضت العقوبة على من يخالف تلك الأوامر (٣) .

وازدادت حركة المصادرة لأعز ما يملكه الفلاحون ، وأقر ملنر في تقريره أن ما تم في هذا الأمر كان من أهم أسباب ثورة المصريين عام ١٩١٩ (٤) .

ولعبت الحكومة دورا مهما في تقديم الدواب للسلطة العسكرية وفي الضغط على الناس كما كان دورها في جمع الرجال للسلطة ، ووقف الوزراء أوقاتهم لجمع الدواب للسلطة العسكرية ، وتحملت هي التكاليف ذلك أن السلطة استولت أيضا حتى على ركائب المهندسين النى وجدتها صالحة للاستعمال ، وهنا كان على الحكومة التعويض لهؤلاء . وعلى سبيل المثال فقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٣ فبراير ١٩١٨ على اعطاء « عبد المسيح فهمي وحسين كامل ماهر وكامل ميخائيل » المهندسين برى الفيوم مصاريف الركائب التي يتكبدونها بسبب استيلاء السلطة العسكرية على ركائبهم (٥) .

وفي بداية عام ١٩١٦ كان هناك ٢٠.٠٠٠ جمل مستخدمة في الحملة المصرية ، وفي أواسط ١٩١٧ ارتفع العدد الى ٣٥.٠٠٠ ، وقسموا الى مجموعات حوت كل مجموعة على ٢.٠٠٠ جمل (٦) ، وهذه المجموعات عملت في خط النقل الأول تنقل الأحجار وتحضر الامدادات .

Ibid, pp. 241, 242.

(١)

(٢) أحمد شميقي : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

Récueil des doc. relatif de la guerre, 26 Nov. 1917.

(٣)

Millner : op. cit., p. 10.

(٤)

(٥) مجلس الوزراء : جلسة ٢٣ فبراير ١٩١٨ .

Wavell : The Palestine Campaigns, p. 62.

(٦)

وجمعت الجمال من مختلف المديریات ، فكان نصيب البحيرة ٢٥٢٦ ، الغربية ٤٢١٨ ، الدقهلية ١٥٦٠ ، المنوفية ٢٧٤٠ ، الشرقية ٥٨١٧ ، القليوبية ٢٠٩٦ ، الجيزة ١٤٢٦ ، الفيوم ١٢٠١ ، بنى سويف ١٣٨٠ ، المنيا ٢١٠٦ ، أسيوط ٣٥٤٣ ، جرجا ٢٣٦٣ ، قنا ٢٠٨٤ ، أسوان ٣٦٣ ، القاهرة ٢٠٣ ، الاسكندرية ٨٦ ، الاسماعيلية ٣٣ (١) . وبناء على ذلك قلت الجمال وارتفعت أسعارها بمعدل ثمانى مرات عما كانت عليه قبل الحرب . وبلغ من جبروت السلطة أنها بعد الحرب أرادت أن تبیع ما تبقى من الجمال للمصريين بأسعار قدرتها وفق مصالحها .

أما بالنسبة للحمير فكانت لها منفعة تامة ، وقسمت الى أربع مجموعات كل منها تحتوى على ٢٠٠٠ حمير (٢) عملوا بكل طاقتهم مع المصريين فى خطوط القتال .

مصادرة الأقوات :

جاء بعد ذلك دور مصادرة الحبوب والمنتجات المصرية بالقوة لصالح السلطة العسكرية وقد كانت هذه المصادرة من أسباب ثورة ١٩١٩ .

استولت السلطة على كل ما يلزمها من المنتجات الزراعية بالسعر الذى ترتضيه هى ، وما بيد المصريين غير التسليم بالأمر الواقع وتقديم فروض الطاعة والولاء ، فان هناك سلطة أكبر تجبرهم على ذلك ألا وهى سلطة الحكومة المصرية التى كانت طوع السلطة العسكرية ، فيقول عبد الرحمن فهمى : « وضعت السلطة يدها على ما تنبته الأرض من قطن وكتان وحبوب فى مقابل أثمان تحددها السلطة بنفسها لنفسها وتلزم الناس قبولها ، وباليته كانت تأخذ ما تحتاج اليه هى وحدها بهذه الطريقة الجائزة . . انها كانت تأخذ هذه الأشياء بأثمانها الضئيلة وتبيعها للدول الأخرى بالأثمان العالية . فكانت بذلك شر وسيط وأنهم تاجر » (٣) .

وكان على كل فرد أن يقدم ما ملكه يداه من غلال وحبوب والا عرض نفسه لخطر المصادرة والقبض والمحاكمة « وهكذا أخذت غلال البلاد ومحاصيلها وسلموا للسلطة العسكرية بأبخس الأثمان ، وكان لهذا العمل رد فعل ترك الأهلى فى ضنك وعطش أعمالهم وعاد عليهم بكل الأضرار » (٤) .

Badcock : op. cit., p. 57.

(١)

Manifold : op. cit., p. 25.

(٢)

(٣) عبد الرحمن فهمى : السابق ، الملف الأول ، ص ٥ .

(٤) البلاغ ٢١ فبراير ١٩٢٣ .

ويقول ملنر « والأهالي الذين لم يكن عندهم حبوب اضطرروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة » (١) .

هذا ومنعت الحكومة في بداية الحرب تصدير المواد الغذائية حرصا منها على كفاية متطلبات السلطة لتموين جيوش الامبراطورية وليس حرصا منها على الشعب المصري الذي يعاني من الظروف التي خلقتها الحرب على اقتصادياته .

ومنلت الحكومة دورها في الضغط على الشعب فكان « المدير يتلقى الأمر من وزارة الداخلية بجمع عدد مخصوص أو كمية محدودة من الحبوب ، فيفرض هذا على كل مركز من مراكز مديريته كمية من القمح وأخرى من الشعير أو التبن أو الدريس ٠٠ والمأمور بدوره يفرض على كل بلد أو قرية ما يخصها من القدر المطلوب منه ، فيقوم العمدة بجمع ما طلب منه من أفراد الأهالي كبيرهم وصغيرهم ، غنيهم وفقيرهم ، وكان هؤلاء الحكام من المدير الى العمدة الى الخفير يستعمل كل ما أوتي به من حول وقوة وما منح له من سلطان للحصول على ما فرض على مديريته أو مركزه أو قريته ، بل تعدى بعضهم حدود العدالة في تنفيذ تلك الأوامر ، والبعض استعمل هذه الظروف سبيلا لجمع الأموال من الناس وأكلها بالباطل ، كما أن بعض ذوي الأمر كان يتخذ من هذه السلطة واسطة للانتقام من أعدائهم حتى فسدت نفوس بعض الحكام والمحكومين على السواء » (٢) .

وكان موقف العمدة من هذه المسألة كموقفهم من مسألة جمع أنفار للسلطة ، فجعلوا الجمع ضريبة على المزارعين ، فمنهم من فرض على أهل بلدته مثلا مائة أردب واضطروهم الى شرائها من الجهات الأخرى البعيدة ، فنتج عن ذلك أن ارتفع ثمن الشعير الى ٤٠٠ قرش للأردب كما حدث في بلدة اتليوم بمركز ملوى (٣) .

وهكذا جعل الانتاج الزراعى في خدمة انجلترا وجيوشها . ومن أجل هذه الغاية زيدت مساحة الأراضى التى تزرع حبوبا وانقصت المساحة التى تزرع قطنا لتموين تلك الجيوش المتدفقة على مصر ويصف سعد الحالة فيقول : « وحددت ثمن الأقطان بأبخس الأثمان ، وكذلك بقية المحصولات وأساءت الى الزراعة بجمع الدواب والأنفار للحملة وحجزت على الزارعين ألا يتصرفوا فى محصولاتهم حتى تستولى السلطة مطلوبها منها » (٤) .

وبهذا أجبرت مصر على أن تمد الجيش البريطانى بالمؤن وبجميع متطلباته . وقد علق محرر صحيفة « رائد العمال » الانجليزية على ذلك بقوله : « فارتفعت

Milner : op. cit., p. 11.

(١)

(٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٣) الوطن ٤ أكتوبر ١٩١٧ .

(٤) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٨ ، ٥ يونيو ١٩١٨ ، ص ١٥٨٦ .

أثمان الحاجيات بمصادرتنا للمحصولات الزراعية ، فعم الغلاء ، وأصبح العيش منعسرا ، وأجور العمال كما هي ، فساءت حالة الفقراء والعمال بدرجة عظيمة لم نتمالك الصحف رغم الرقابة الحربية من الإشارة إليها ، فهل بعد هذا نستغرب اذا بلغ الكره لنا والحقه علينا مبلغها في قلوب المصريين » (١) .

احتكرت السلطة الدريس ، ففي ١١ نوفمبر ١٩١٥ أصدر القائد العام لجيوش الامبراطورية أمرا لوزارة الزراعة المصرية لتوريد كافة الدريس الى الجيش البريطاني . وحسبنا بهذا العمل اعترافا من الحكومة بتهديدها كل ما استطاعت من المساعدات للجيش المحارب في مصر رغم ما أعلنه الانجليز أنفسهم من أنهم لن يلجأوا الى ذلك . وتحججت الوزارة بأن الزراع المصريين لم ينتفعوا حق الانتفاع ببيع الدريس للجيش البريطاني ، بل اختص الوسطاء أنفسهم بأرباحه » لهذا ارتأت السلطة العسكرية رعاية لمصلحة الزراع المصريين أن تشتري منهم رأسا الدريس المطلوب للجيش على يدها هي وأنها ستعين من وقت لآخر الثمن الذي تشتري به الدريس وتعلقه في الأسواق بين القرويين وتنيب شركة الأسواق عنها استلام الدريس وشحنه وتصديره » (٢) .

وفي ١٦ أغسطس ١٩١٧ رأت السلطة ضرورة ايجاد كل السبل لتسهيل زراعة الحبوب والزيادة منها لتموين جيشها . فاحتكرت السلطة أيضا محصول الذرة الخضراء لمعسكرات الجيش في القاهرة والاسكندرية وضواحيهما ، وحدد المقدار الشهري الذي على كل مدينة أن تقدمه ، فالقاهرة كان عليها أن تقدم ٢٥٠٠ طن انجليزي والاسكندرية ٢٠٠٠ طن انجليزي (٣) .

واستمرارا لتلك السياسة أصدر القائد العام للقوات البريطانية في نوفمبر ١٩١٧ أمره بالحصول على المؤن اللازمة للحملة بالأسعار الرسمية ، وتحدثت بأخس الأثمان ، وانتشر رجال الحكومة ينقبون في منازل الفلاحين ليستولوا على مطالبهم وان صادف ودفعوا فالأسعار زهيدة .

وعندما احتاجت السلطة للتبن رأت الحكومة ادخاله في التسعيرة حتى تستولى عليه السلطة بثمن محدود فيقول سعد : « واحتاجت السلطة الى التبن بعد أن قرر مجلس الوزراء ادخاله في التعريفة » . ان الحكومة تدخل الصنف في التعريفة لا رحمة بالناس ولكن لكي تتمكن السلطة بأخذه بالثمن المحدد في التعريفة المذكورة فويل لقوم أمورهم بأيدي غيرهم » (٤) .

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٢) الأهرام ١٢ نوفمبر ١٩١٥ .

(٣) Récueil des doc. relatif de la guerre, 23 Mars; 1916.

(٤) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣١ ، أول سبتمبر ١٩١٧ ، ص ١٧٦٨ .

وفي أواخر عام ١٩١٧ بلغ التبن المطلوب للسلطة العسكرية من البلاد ٥٣٠.٠٠٠ حبل ، فقسمت هذه الأحمال على الأفاليم (١) ، ويصور لنا سلامة موسى الأمر : « كان معظم النقل في الحرب على الخيول الاسترالية ، وكانت ضخمة يعلف الحصان منها يضاعف ما يعلف به حصان من خيولنا ولذلك كان التبن والشعير يخطفان من الريف » (٢) .

كذلك رأى مجلس الوزراء اعفاء رسم السكر المصنوع - المكرر - اللازم للسلطة العسكرية ، لكن سكر الأهالي وضعت عليه الرسوم . كما احتكرت السلطة كل انتاج البطاطس لتمون به جيشها ، فحرم شعب مصر من أكل البطاطس هذا في الوقت الذي امتنع فيه وروده من إيطاليا عقب دخولها الحرب (٣) .

وتبع ذلك احتكار السلطة لبذرة القطن لعام ١٩١٨/١٧ ، وقد عينت لجنة عرفت باسم « لجنة مراقبة بذرة القطن » لكي تتولى شراء وتخزين وشحن بذرة القطن عن محصول ١٩١٧ - ١٩١٨ لحساب حكومة جلالة ملك بريطانيا (٤) .

كما أنشئت لجنة أخرى لمراقبة القطن مؤلفة من الانجليز تعاونها لجنة استشارية تمثل مخازن التصدير ومزارعي القطن والبنوك وتتولى لجنة مراقبة القطن شراء القطن من محصول ١٩١٨ بسعر حدد بـ ٤٢ ريالاً للقطنار على « ألا يسمح الا بتصدير القطن الذي اشترته اللجنة وأن تلغى الرخص التي أعطيت من قبل ما عدا رخص القطن المودع بالمواني » (٥) ، وكان تحديد الأسعار خسارة كبيرة على المصريين ، ومما زاد الأمر صعوبة احتكار إنجلترا للمحصول القطن عام ١٩١٨ .

كذلك وضعت مادة زيت البترول تحت تصرف السلطة العسكرية ومنع أى شخص من اقتنائه الا بشروط قاسية ولادة محدودة جدا وبكمية صغيرة (٦) .

وكثرت مصادرات الأهالي عندما تشعر أنها في حاجة الى المزيد ، ففي ٤ مارس ١٩١٨ أصدر النبي بلاغا : « حيث أنه قد حصل تأخير في استيراد الكميات اللازمة من الأذرة الشامى والرفيعة (العويجة) للسلطة العسكرية ، ولضمان الحصول على المقادير المطلوبة من الجهات المختلفة بالقطر بطريقة عادلة

(١) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٢) سلامة موسى : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٣) The Near East, Feb. 1, 1917, p. 268, Conseil des ministres, 25 Sep. 1917.

Récueil des doc. relatif de la guerre, 12 Août, 1917.

Elgood : op. cit., p. 330.

Wingate : op. cit., p. 218.

نعلن : كل شخص يملك أذرة سامى أو عويجة عليه أن يحظر مأمور المركز التابع له بما فى حيازته منها ، وذلك فى ظرف عشرة أيام من تاريخ هذا الاعلان ، وهذا الاخطار يجب عمله بواسطة عمدة البلد ، ويمكن للمالك أن يخطر المأمور مباشرة بعد ابلاغ عمدته بذلك ، وكل من يتأخر عن اخطار المركز بما لديه من الأذرة يكون جميع ما يمتلكه منها عرضة للمصادرة ، فضلا عن تعرضه للمحاكمة أمام مجلس عسكري ، والعمد مسئولون عن تنفيذ ما جاء بهذا الاعلان كل فيما يختص بالبلاد التابعة لعموديته وعن مراجعة البيانات التى تقدم بواسطتهم وعن صحة ما جاء بها بوجه عام « (١) » .

وفى أول أبريل ١٩١٨ أمرت السلطة العسكرية العمدة بالمحافظة على الأجران بمنع المزارعين من التصرف فى محصولاتهم وبأن يخزنوها عند العمدة حتى تأخذ السلطة حاجتها من الحبوب على اختلافها ، وبذلك توسط العمدة بين الفلاحين والسلطة ، وأطلق أيديهم للتحكم فى الفلاحين باسم الجيش . وقلق الفلاحون لأن العمدة لا توجد لديهم مخازن تسع المحصولات ولأنهم يجهلون مدة التخزين ، وهم فى أشد الحاجة الى أثمان حبوبهم ، هذا فى الوقت الذى جاء فيه موعد دفع الضرائب التى لو لم يدفعونها من ثمن المحصول اضطروا الى بيع ما يمتلكون بأبخس الأثمان بل واستدانوا بالربا الفاحش .

واستولت السلطة على الأشجار لتنتفع بأخشابها وتغطي احنياجانها منها ، وامتدت يدها لتستحوذ على النشارة ، فكثر الطلبات عليها لحاجة الجيش لاستخدامها (٢) . واستغلت السلطة المصريين حتى فى أعمال الرقابة على مراكب الصيد بالمياه المصرية ، وفوق ذلك فانها استولت على معظم المراكب الشراعية التى رأت أنها فى حاجة الى استعمالها (٣) .

الخدمات الصحية :

قدم أطباء مصر خدماتهم للجيش الانجليزى فتواجدوا على الحدود وقاموا بكل ما أنيط اليهم من أعمال ، وازداد الطلب عليهم وعرضت لهم المشجعات ، وكان التعاقد معهم مدته ستة أشهر لكى يخدموا فى فرقة العمال المصريين . وتحملت الحكومة أيضا نفقاتهم ، فأصدر مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٧ فبراير ١٩١٧ الموافقة على منح المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال والمتحقين بجيوش الحلفاء نفس الامتيازات الممنوحة للموظفين الدائمين ، وذلك

Résumé des doc. relatif de la guerre, 4 Mars, 1918. (١)

Egyptian Govt. Cairo city police, No. 104 Jan. ١, 1918, p. 8. (٢)

(٣) الحكومة المصرية ، كويبا السواحل ، ديوان الادارة ، ١٤ فبراير ١٩١٧ ، ص ٤٧٢ .

بأن نعطي لعائلاتهم اعانة توازى ثلث مرتباتهم ، وأن تحسب لهم المدة النى يقضونها فى تلك الجيوش من المدد التى يستحقون عليها المكافاه (١) .

كذلك ساعدت وتعاونت الحكومة على خلق المستشفيات، لاستقبال جرحى قوات الامبراطورية ووضعت تحت تصرف السلطة مبانى كثيرة لتكون مستشفيات للجنود ، ففي جميع مدن مصر وجدت هذه المستشفيات وازدادت فى منطقة القناة - الاسماعيلية ، القنطرة ، الكوبرى ، بور نوفيقي ، بور سعيد ، رومانه ، المحمدية - حيث الجبهة الحربية ، وحولت السلطة فى الزقازيق المدارس الى مستشفيات ، وانتقلت المدارس الى أماكن أخرى ، كذلك حولت مبانى كثيرة فى الاسكندرية كانت مدارس وفنادق الى مستشفيات لاستقبال جرحى غاليبولي ، وخصص كازينو سان استفانو كمستشفى عسكري لانزال المرضى والجرحى الهنود فيه ، وعلى طول النيل حتى أسوان أصبحت الفنادق الفاخرة مستشفيات لخدمة الجيش البريطانى ، هذا بالاضافة الى المستشفيات الأصلية فعلى سبيل المثال « أعطيت استبالية الجيش بالقاهرة بكامل معداتها الى فرقة النيوزيلانديين » (٢) .

وذكر مراسل التيمز بالقاهرة بأن « مصر تلقت آلاف عديدة من جرحى البريطانيين ومرضاهم الذين استفادوا من مناخها الصحى ، وأن المستشفيات ودور النقاها فتحت فى جميع أنحاء البلاد ، وقد أنفق المصريون على بعضها ولطالما تقدموا بالعطايا الجزيلة وقدموا الهدايا المسهلة للراحة ، كما قدموا هبات من أثاث وغيره » (٣) .

وقدم المصريون أيضا للجرحى البريطانيين المساعدات الكبيرة ، على سبيل المثال ، قدمت جمعية الهلال الأحمر المصرية للسلطة العسكرية قطارات مجهزة بكل ما يلزم لراحة الجرحى ، ومن أموالها كانت تساعد فى اقامة المستشفيات أيضا (٤) .

الأموال للصليب الأحمر :

وكما حدث فى جمع الرجال والدواب رؤى أنه من الضروري استنزاف الشعب المصرى بامتصاص الأموال منه ، ومنذ بادىء الأمر عملت الحكومة المصرية على تلبية رغبة السلطة العسكرية فى ضرورة اسهام المصريين فى جمعية الصليب

Conseil des ministres, 27 Fev. 1917.

(١)

(٢) الافكار ٨ نومبر ، الاحرام ١ يناير ١٩١٥ ، ٢٦ يناير ١٩١٧ .

La Bourse Egy. 26 Août, 1916. Elgood : op. cit., pp. 170, 171.

(٣) وادى النيل ١٥ يناير ١٩١٨ .

(٤) الوطن ٥ يونيو ١٩١٥ ، الاحرام ٢٨ أكتوبر ١٩١٥ .

الأحمر وفرسان القديس يوحنا البريطانية وحث الناس على ذلك وجندت الصحافه
لدفع عجلة التبرعات •

واهتمت السلطات الانجليزية بذلك الأمر وراح مكماهون يخطب بين
القاهرة والاسكندرية للاكتتاب للصليب الأحمر : « انتم تعلمون ولا أزيدكم
علما أن الاجتماع الذي أئشرف برئاسته اليوم قد عقد بقصد اعلام الجمهور
بالدعوة العامة التي أصدرتها جمعية الصليب الأحمر البريطانية حانة الجمهور
على الاكتتاب لعانتها ، كما نستطيع الاستمرار على القيام بالمبرة الجليلة التي
آخذت على نفسها القيام بها في أنحاء القطر • وتذكرون أنه عقد في الاسكندرية
اجتماع من هذا القبيل وانى توسعت في الكلام فيه على الجهود العظيمة والأعمال
الجليلة التي تقوم بها جمعية الصليب الأحمر في كل مكان ••• ان جمعية
الصليب الأحمر في احتياج الكثير من المال ، ومهما تكن خزائنها فائضة بالمال
فلا بد من مال جديد ننفقه في سبيل مبرانها وخيراتنا الى أن ينتهي أجل
القتال » (١) •

ويقول سعد زغلول في مذكراته : « شرع السير مكماهون نائب الملك في
اكتتاب عام بالقطر المصري لجرحى الحرب البريطانية ، عقد لذلك احتفالا
بالاسكندرية وآخر في القاهرة خطب في كل منهما خطبا طويلة في بيان مزايا
الصليب الأحمر والخدمات التي يؤديها ، وأن الحاجة الى المال انما هي للأمور
الكمالية التي تسلي الجرحى لا للوازم الضرورية التي تقوم الحكومة بنفورها
على غاية ما يرام • وما أن بلغت هذه الدعوة الأقاليم حتى قاموا يحثون الأهالي
على الاكتتاب حتى بلغ المجموع مبلغا عظيما قدرناه بمائة ألف جنيه على التقريب ،
ولكن الذي ساعد على ذلك الاقبال هو الرهبة من الأحكام العرفية وتنفيذها وان
لم يهدد بالأحكام فعلا » (٢) •

وأقيمت الحفلات لصالح الصليب الأحمر والقديس يوحنا (٣) ، وقد كان
المصريون أنفسهم في ذلك الوقت في حاجة ماسة الى المعونة ، وليس من العدل
ولا من الانسانية أن يحض الناس على التبرع لجرحى الانجليز في حين أن فقراء
الامة من العمال المتعطلين وغيرهم كانوا على حالة كبيرة من الجوع والبؤس •

وتقول صحيفة مصر : « تلقت الوزارة كثيرا من رسائل الاستفهام من
أعيان المصريين الذين يرغبون في الاعراب عن عطفهم على انجلترا وميلهم
للتبرع للصليب الأحمر الانجليزى والبنك الأهلى يقبل التبرع لجمعية
الصليب الأحمر ، وفي الوقت نفسه تقول الوكالة البريطانية ان القطر

(١) الأهرام ٢٨ أكتوبر ١٩١٥ •

(٢) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٦ ، ٢ نوفمبر ١٩١٥ ، ص ١٣٧٥ •

(٣) الأهرام ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ •

المصري منى بتأثير الحرب ، وإن الضيق المالى ترك كثيرين من الناس بلا عمل وأوقع ضيقا وضنكا فى جميع أنحاء البلاد ويحتمل أن يدوم ذلك ، وترى الوكالة أن يوحد المصريون جميعهم مساعيهم لاسعاف اخوانهم ومواطنيهم بتنظيم الاعانات لتخفيف وطأة الضيق والضمنك فى القطر المصرى « (١) .
واتبعت طريقة الاجبار وذلك لتدبير الاموال اللازمة التى لم يتيسر الحصول عليها بطريق التبرع ، واستعملت وسائل الاكراه ، ففرض على كل مدينة وكل قرية أن تدفع مبلغا معيناً من المال ، ومارس حكام الاقاليم الضغط بوسائلهم الخاصة والمعهوده على مرءوسيههم الذين ارغموا الشعب على دفع الاموال بتهديدهم بالويل والثبور على يد الحكومة اذا لم يجمعوا المقرر جمعه « وقد كان الجمع من سفار العمال والباعة والفقراء الوطنيين ، أما الاغنياء والتجار الأجانب الذين أثروا بسبب الحرب والذين استفادوا من الاشتغال مع السلطة كانت تبرعاتهم بسيطة » (٢)

وكانت الصحف تنشر يوميا فوائم طويلة بأسماء المتبرعين للصليب الأحمر، غير أن هذه القوائم لم تكن حقيقية كما يقول أحد المعاصرين لتلك الأحداث(٣)، ويقول ملنر فى تقريره : « أما تفويض جمع المال الى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب المذكرات والمساوىء المؤدية الى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جدا لأسباب أخرى كثيرة » . كما بين أن الاكتتاب للصليب الأحمر كان من أهم عوامل نفجير ثورة ١٩١٩ (٤) .

وعبر الشاعر عبد الحفيظ الأسىوطى عن سخط الشعب لاغتصاب أمواله باسم الصليب الأحمر فقال :

ولو أننا استطعنا بذلنا جهدنا بالاكتتاب وعنه لا نتأخر
العين تبصر والأكف قصيرة فإذا تأخرنا فانا نعدو
من لم يجد يا قوم قوت عياله أولى بعطف المنصفين وأجدو(٥)

وبلغ ما دفعته مصر للصليب الأحمر ٣٢٠.٠٠٠ جنيه (٦) جمعوا قسرا ، ولم يكتف بذلك بل تعداه بحث الناس على الاكتتاب لانشاء تمجيد وتخليد لكتشنر اذ كتب وزير الداخلية للمديرين بشأن ذلك وانتخب من كل مديرية عضو ليرأس لجنة الاكتتاب (٧) .

(١) مصر ١٧ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢) الألكسبريس ٣ سبتمبر ١٩١٧ .

Symons, T. : Britain and Egypt, p. 75.

Milner : op. cit., pp. 10-12.

(٥) المنبر ١٦ نوفمبر ١٩١٦ .

(٦) وادى النيل ١٥ يناير ١٩١٨ .

(٧) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٩ ، ٢٥ أكتوبر ، ٢٥ نوفمبر ١٩١٦ ، ص ١٠

المباني والأراضي :

وامتدت أيدي السلطة الى أراض ومبان كبيرة في أنحاء مصر وذلك لخدمة أغراضها العسكرية ، فعندما احتاجت السلطة لمد الخط الحديدي بين الاسماعيلية والزقازيق أصدر القائد الاعلى لجيوش بريطانيا فى مصر نزع ملكيه الأرض التى ستبنى فيها السكك الحديدية (١) .

واستولت السلطة على ممتلكات الأفراد فانتزعتها منهم ، وصرحت فى بادئ الأمر أنها ستعوضهم ، فنشر قلم المطبوعات هذا البلاغ : « طبقا للتعليمات الواردة من وزارة الحربية وبمشاركة جناب المرخص البريطانى قد عين جناب القائد العام للجيوش البريطانية فى القطر المصرى الاشخاص الآتية أسماؤهم أعضاء لمجلس التحكيم الذى سيناط به البحث فى جميع المسائل والشئون المتعلقة بالاياجارات والتعويضات المقتضى اعطاؤها عن المنازل والأماكن التى استولت عليها السلطة العسكرية » (٢) ، ولكن لم يتم أى تعويض .

وتنازلت الحكومة المصرية مجانا الى الحكومة البريطانية عن أراضى مساحتها ٤٢٠٣ ٢م بجهة جاردن سيتى بالقاهرة قدر ثمنها بمبلغ ١٢٠٨ ج م لتكلمة مباني دار الحماية (٣) .

وفى مارس ١٩١٧ قررت القوة الجوية الملكية البريطانية احتلال منطقة أبى قير وجعلها محطة جوية بريطانية (٤) . والأمير عمر طوسون يملك فيها أماكن واسعة وكان ينتفع بها الى ما قبيل الحرب انتفاع المالك الحر بملكه الخاص ، فلما نشبت الحرب رأت السلطة العسكرية أن الأرض التى يملكها واقعة فى مكان حربى مهم فتوصلت الى أن تستولى على ٤٧٩ فداناً من ملكه ، ووضعت يدها عليه ثم تابعت الاستيلاء على حوالى ٨٩ فداناً بما عليها من أشجار ومباني أصبحت « فى حيازة وزير حربىة جلالة الملك وملكا له » (٥) . وعلى الفور عينت لجنة لتقدير الثمن ، ومضت احتجاجات عمر طوسون .

هذا وقد قاست مصر الأمرين من الحرب وتلف الكثير من مبانيها وتعددت الضحايا وذلك بوصول الطائرات الألمانية والقاء قنابلها فوق القاهرة فى الأحياء المأهولة بالسكان ومحال العمل (٦) ، وعلى المدن الساحلية فى الاسكندرية ورشيد

(١) Récueil des doc. relatif de la guerre, 4 Dec, 1915.

(٢) الأهرام ٧ يونيو ١٩١٥ .

(٣) مجلس الوزراء : جلسة ٣١ أكتوبر ١٩١٦ .

(٤) Elgood : op. cit., p. 339.

(٥) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٣١ ، ٣١ أغسطس ١٩١٨ ، ص ١٨٢٠ .

(٦) الأهرام ١٤ نوفمبر ١٩١٦ ، ٢٢ مارس ١٩١٨ ، السفير والمقطم ١٤ ، ١٥ نوفمبر ١٩١٦ .

ومدن القناة في السويس وبورتوفيق وبورسعيد فتقول الأهرام « قامت الطائرات الألمانية بغارة على بورسعيد وألقت القنابل على حي العرب وبعض المنازل الخاصة فسقطت إحدى القنابل على مدرسة ، وألقت قنبلة على كلية الفرير ، وألقيت ثالثة على الشارع الأكبر في أول حي العرب ، فسقطت على قهوة تدعى قهوة البسفور ، وقتلت وجرح جميع الأهالي ، وكان جميع القتلى من الوطنيين ... وقد كان منظر الشارع حين حدوث الغارة مما يفتت الأكبادة ، (١) » .

الزام المصالح والهيئات :

جندت كل المصالح الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات السلطة العسكرية حتى أن الجنرال مكسويل قد أعرب في برقية له لوزارة الخارجية البريطانية عن ارتياحه التام لتلك المساعدات الثمينة التي قدمتها له جميع مصالح الحكومة المصرية (٢) .

وذكر مراسل التيمز بالقاهرة « أن المصالح الأميرية المختلفة قد ساعدت السلطة العسكرية مساعدة كبرى ، وأن وزارة الأشغال العمومية ومصصلحة السكة الحديدية قامت بدور عظيم في إنشاء الاستحكامات الدفاعية على ضفة قناة السويس الشرقية ، وكان مد الخطوط العسكرية واستخدامها تحت إدارة مصصلحة السكة الحديدية المصرية ، وكان جل المشتغلين فيها من العمال المصريين من أهم الأمور التي ساعدت السلطة ، وفوق ذلك فقد قدمت مبالغ طائلة لتلك الأعمال ، (٣) » .

واعترف أكثر القادة الضباط الانجليز والذين اشتركوا في الحرب كجنرالات على قناة السويس وسيناء وفلسطين بمدى أهمية تلك المساعدة وهذه الخدمات التي قدمتها مصصلحة السكة الحديدية المصرية للسلطة .

كما قدمت وزارة الأشغال العمومية المساعدات القيمة للسلطة لاعداد الطرق فكانت تمونها بالأحجار رغم احتياجاتها لها لبناء الحواجز ضد الفيضان ، وتمدها بالسماد الذي تزايدت في الطلب عليه (٤) ، وكلفت الورش الصناعية لخدمة السلطة ، فوافق مجلس الوزراء على « منح مصصلحة التعليم الفني والصناعي والتجاري اعتمادا اضافيا بمبلغ ٢٦٠٦ ج م منها ٢٣٥ ج للأجور ، ٣٣٧١

(١) الأهرام ٢ سبتمبر ١٩١٦ .

(٢) الوطن ٢٣ يونيو ١٩١٦ .

(٣) وادي النيل ١٥ يناير ١٩١٦ .

(٤) Public Ministry works, Archives circle irrigation File No. 43. (٤)

7-6 Feb. 7, 1916, P. 36, No. 43-7-60, April 8, 1916, p. 58,

No. 89-12-1, Feb. 20, 1918, p. 43.

للمهمات وذلك بسبب ازدياد العمل الناشئ عن كثرة الطلبات التي توصى عليها السلطة العسكرية في الورش التابعة لهذه المصلحة » (١) .

ووقع العبء على العمال ، فأكثر المصالح التي قدمت خدماتها للسلطة لم تكافئ العمال وبعضها عوضهم . فمثلا مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات خصت طائفة من مستخدميها بمكافآت مالية مقابل الخدمات الكثيرة التي قدموها في الأعمال المتنوعة الخاصة بالسلطة العسكرية منذ بداية الحرب ، ولكن بقية المصالح ظلمت العمال ، ففي شكوى موقع عليها من عمال يعملون بورش الاسكندرية يقولون : « لقد مضى علينا الآن أكثر من سنتين ، أى منذ نشوب الحرب ونحن مشغولين بالورشة أشغالا تختص بالسلطة العسكرية زيادة على أعمالنا اليومية المعتادة الأمر الذي يضطرنا الى الاشتغال ليلا لغاية الساعة الثامنة مساء وأحيانا لأكثر من ذلك دون مقابل مع علمنا بأن مصلحة الفنارات والسكك الحديدية والتليفونات تدفع لمستخدميها المشتغلين ليلا في تلك الأعمال مقابل سهرهم » (٢) .

كذلك وافق مجلس الوزراء على فتح اعتماد اضافي لمصلحة السجون بمبلغ ٨٠٠٠ ج علاوة على المقرر للتوريدات العمومية للقيام بمصروفات الأعمال التي تطلبها السلطة العسكرية والتي يترتب عليها زيادة في الإيرادات (٣) .

وبهذا نرى أنه منذ نشوب الحرب أنفقت الحكومة المصرية لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة في مختلف المصالح ، وقيدت هذه المبالغ في حساب العهد على الحكومة البريطانية ، ووضع السير وليام برونيات المستشار المالي بالنيابة كشفا في أوائل عام ١٩١٨ بالمبالغ التي أنفقتها الحكومة منذ أن بدأت الحرب الى نهاية ٣١ ديسمبر ١٩١٧ فوصلت الى ٢٥٠٠٠٠٠ ج م مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه آخر كان منظورا صرفه حتى آخر تلك السنة المالية أى أن ما أقرضته الخزنة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنيه . فكان ذلك كرها بالغاً وسخاء زائدا .

لقد أعلن القائد العام للجيش الانجليزية في مصر عند وضع البلاد تحت الأحكام العرفية بأن الحكومة الانجليزية سوف تدافع عن مصر وسوف تتحمل أعباء الدفاع ، لكن الوزراء وعلى رأسهم رئيسهم رغبوا في أن تكون الحكومة رهن إشارة الجيش الانجليزي وتحت أوامره العسكرية فجعلوا مصروفات هذا الجيش من أموال الشعب المصري . وعبر المستشار المالي إزاء هذه المكافأة بقوله « لا حاجة بي الى الاعراب عن شعوري الحاضر إزاء هذه التقدمه المبذولة من كرم » ،

Conseil des ministres, 1 Fev. 1916.

(١)

(٢) الحكومة المصرية ، مصلحة أقسام الحدود ، كويبا السواحل ، الاسكندرية ١٠ يناير.

١٩١٧ .

Conseil des ministres, 16 Fev. 1916.

(٣)

وكان لهذا أثره على المصريين ، « ولما اطلع الناس على هذه المذكرة سخطوا سخطاً شديداً على الوزراء واستنزلوا عليهم اللعنات » (١) .

ويعلق سعد زغلول على ذلك : « لم يمر على مصر زمان كانت الأمور فيها أكثر فوضى من هذا الزمان ، ولم تكن الحكومة محاربة للأمة في وقت أكثر من محاربتها لها الآن لأنها سلبت منها ثلاثة ملايين قدمتها للحكومة الانجليزية » (٢) ، وقال ملنر على أثر هذه المنحة « ان حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبي والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه انجليزي من حساب الأمانات والعهد التي كانت قد سلفتها ، وكان يحق لها المطالبة بها » (٣) . وهكذا تبرعت الحكومة المصرية بهذا المبلغ الكبير وتحملت هذه النفقات في الوقت الذي كان شعب مصر يعاني فيه الأمرين بسبب تلك الظروف التي أقحمت الشعب المصري في هذه الحرب .

وبذلك ضحت مصر كثيراً وتحملت أعباء تلك الجيوش التي مضت تخرب وتعربد في البلاد باستهتار وبدون تحفظ . فكانت عربات الجيش الانجليزي تجرى في الشوارع غير عابثة بأداب المرور ، وعلى أثر ذلك تكررت حوادث التصادم والإصابات للأفراد المصريين (٤) .

بهذا أفلحت القيادة البريطانية أن تجند مصر وامكانياتها من رجال وأموال ومنتجات للمساهمة في المجهود الحربي ، فقد كان دائماً الشغل الشاغل لمرى قائد القوات البريطانية في مصر المزيد من التضحيات . فدائماً على اتصال بونجت باحثاً ومدققاً معه الدور الذي يمكن أن تقوم به مصر لخدمة المجهود الحربي البريطاني (٥) .

لقد اعترف ونجت في خطاب له للسلطان فؤاد بأنه بفضل تعاون ومجهود كل طبقات الشعب المصري أمكن لانجلترا الانتصار (٦) ، ونشرت التيمز تفخر بمصر وبأصالتها تقول : « ان مصر حافظت على السكينة والهدوء ، وقدمت

(١) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٨ ، ١٨ ابريل ١٩١٨ ، ص ١٥٦٩ .

(٢) نفس المصدر ، ٥ يونيو ١٩١٨ ، ص ١٥٨٥ .

Milner : op. cit., p. 85.

(٣)

Egyptian Gvt, Cairo city Police, No. 101, June 5, 1916, p. 47.
No. 104 Jan. 14, 1917, p. 429.

(٤)

Wingate : op. cit., p. 214.

(٥)

(٦) ديوان رئيس الجمهورية ، دفتر صادر ووارد ، ٢٧ ديسمبر ١٩١٧ .

مئات الألوف من أبنائها لمعاونة الحلفاء . وقدمت أيضا جزءا كبيرا من محاصيلها
لهم في الوقت الحاضر الذي تعاني هي من متاعب العيش وصنوف الغلاء » (*) .
قدمت مصر كل ما سملك لانجلترا وحلفائها
قدمت العمال والعلف والمؤن والنقلات وجميع المهمات على اختلاف أنواعها
لعلها تحظى برد هذا الجميل وتلك المساعدة وهذا التفاني عقب الحرب وبعد اعلان
حق تقرير المصير .

الفصل الخامس

الحركة الوطنية

- اجراءات القمع الانجليزية - انعكاسات الأوضاع
- على المصريين - الترجمة العملية - استثمارية
- سياسة العنف - الحركة الوطنية خارج مصر •

اجراءات القمع الانجليزية

عندما أعلنت الحرب رأت انجلترا أن بحكم الرقابة على المصريين حتى تأمن جانبهم وبذلك تضمن الميدان الداخلى وتتفرغ للخارجى بعد أن تأكدت من نوايا الأتراك فى اعداد حملتهم للاستيلاء على مصر وتعاونهم مع كل من السنوسى على حدود مصر الغربية وعلى بن دينار على الحدود الجنوبية .

كانت أولى خطوات السلطة العسكرية هي احكام الرقابة الحربية على مصر وقد ساعدها على ذلك الجيوش البريطانية الموجودة فيها . هذا بالإضافة الى استدعائها فرقة « ايسست لانكشير » من لندن واللواء التاسع الهندى من الهند بخلاف قوات كبيرة من استراليا ونيوزيلانده ، وتلك القوات كانت فى حاجة الى تدريب كبير قبل أن تكون أهلا للحرب ، لذلك أوكل اليها مهمة المحافظة على الأمن الداخلى فى مصر (١) ، حتى تتفادى حدوث أى اضطرابات وتبعد الخطر على قدر الامكان ، فاحتلت الجنود كل قرية وكل طريق بل كل قنطرة ، وعزز ذلك بألبيف قوى خصوصية من الحفراء وتوزيعها فى القاهرة والاسكندرية والمحافظات والمديريات وسائر المدن التابعة لها (٢) .

كان الانجليز يعلمون جيدا أن قرار الخامس من أغسطس سيكون له تأثير كبير على الشعب ضد انجلترا ، لذا أخذت للأمر عدته فزادت من الاهتمام بالضغط والرقابة على المصريين ، فأوقفت الأجازات لعلاج أى اضطراب يمكن له أن يحدث (٣) ، واستغلت السلطة الشباب اليونانى المقيم فى مصر حتى تتمكن من ضبط الأمن (٤) ، كذلك أعطت البطارية المصرية بالجيش أجازة لمدة أسبوع ووزع أفرادها على الأقاليم للمحافظة على النظام ولل قضاء على أى حركة ، وعلى الفور جمع اللواء هارفى حكمدار بوليس القاهرة - كان بأجازة فى بداية الحرب ولكن وكيل الداخلية ديمترى اسكندر استدعاه فوراً فى ٦ أغسطس ١٩١٤

Massey : op. cit., p, 3, Elgood : op. cit., p. 177.

(١)

Récueil des doc. relatif de la guerre, 23 Sep. 1915.

(٢)

(٣) وزارة الداخلية ، الفهرست الخاص بالأوامر العمومية ٩ سبتمبر ١٩١٤ .

La Bourse Egyptienne, 12 Août, 1914.

(٤)

لما له من سلطة قوية على احكام الأمور في مثل تلك الظروف (١) - مأمورى الأقسام المختلفة والضباط والجنود وعاد من كان فى اجازة منهم ليتسلم عمله وأمرهم بمراقبة العاصمة وببذل الجهد فى المحافظة على الأمن العام . ثم انتقل الى الاسكندرية واجتمع فيها بالسلطات المحلية لتنفيذ نفس التعليمات (٢) .

وتبع ذلك أن انتشرت قوات الأمن فى القاهرة لمواجهة ما قد يحدث من ثورات ، ووزعت القوات الأجنبية على قصر النيل مركز الرئاسة وهليوبوليس والأوبرا والزيتون والعباسية والهرم وشارع عباس وشارع سليمان وبالقرب من البنك الأهلى ، وعززت هذه القوات بقوتين مصريتين الأولى وضعت فى عماد الدين والثانية لا تبعد عنها كثيرا (٣) .

ونشطت اجراءات رجال البوليس السرى ، فانتشروا فى كل مكان سواء فى العاصمة أو المديرية وسهروا طوال الليالى لمراقبة حركات المصريين . وأخذ الانجليز ينشرون الرعب فى قلوبهم ، فبدأت القيادة البريطانية تستعرض جنود الاحتلال فى الشوارع والطرق المشاة منهم والفرسان بكامل أسلحتهم الثقيلة والخفيفة ، وكان أكثر طوافهم بالأحياء الوطنية الآهلة بالسكان وذلك لاثنائهم عن القيام بأى حركة ضد الانجليز ، ووزعت الجنود الهندية - وقدرت بعشرة آلاف - بين رمل الاسكندرية ومصر الجديدة وبلبيس وكانت كل قوة منها تسافر الى فرنسا تحل محلها أخرى ، ونصبت المدافع فى كل مكان « فقد وضع مدفعا عند رأس التين مصوب فوهته الى مدينة الاسكندرية » ، لنفس ذلك الغرض ، ووصلت حركة الضبط والربط للدرجة القصوى (٤) .

ازاء تلك الاجراءات لم يستطيع الشعب أن يقف من قرار الخامس من أغسطس موقف احتجاج ، فتقول صحيفة الأهالى على أثره : « قابله الناس بانقباض وسكون غريبيين ، قابله بالهدوء الذى يقابل به الانسان خبر وفاة عزيز له ، ولولا أن الناس الآن مشغولون بالغلاء وبأخبار الحرب لكان لهذا القرار ضجة كبرى ومنع ذلك فسيأتى يوم ويظهر فيه الأثر الطبيعى لهذا القرار » (٥) .

وقد تعمدت الأهالى وقالت ان الغلاء وأخبار الحرب منعت المصريين عن القيام بأى احتجاج على هذا القرار ولم تذكر أن الرقابة الشديدة هى التى منعت المصريين من عمل أى شئ .

ويصور محمد بهى الدين بركات أثر القرار على المصريين فيقول : « أدخل

(١) ملف اذن أوراق ربط معاش جورج هارفى حكمدار مصر ، ٢١ مارس ١٩١٨ .

(٢) المؤيد ٩ أغسطس ١٩١٤ .

(٣) Egyptian Govt. Cairo City Police, No. 100, April 3, 1916, p. 21.

(٤) الأهرام ٢٩ أغسطس ١٩١٤ .

(٥) الأهالى ٩ أغسطس ١٩١٤ .

على النفوس الحزن والأسى فجعلنا نحس من جديد بذلك الجرح الذى لم يندمل بعد جرح الحكم الأجنبي واستعمار البلاد لصالحه وأننا لا حول لنا ولا قوة فى أمس الأشياء بمصالحنا ، وقد كتب علينا أن نرى الأقدار تقع علينا دون أن نتحرك ، (١) .

كان المحتج الوحيد على هذا القرار أحد أعضاء الجمعية التشريعية ويدعى حسين بك هلال رغم أنه من الزعماء الحكوميين ، الا أنه عقب اعلان القرار أعد تقريرا وقدمه الى حسين رشدى يهاجم فيه خروج مصر عن الحياد ويرى أنه كان من الضروري المحافظة عليه ، وأن مصر أصبحت مهددة بالغزو من جميع حدودها ، وازدادت أعباؤها بتلك الجيوش الوافدة عليها هذا وان وضع مصر الدولى يمنعها من ذلك فهي تابعة للدولة العثمانية ، كما استفهم عن الشيء المقابل لمصر ازاء هذا الموقف الجديد (٢) . وكان هذا الصوت هو الوحيد الذى خرج معلنا ومحتجا على دخول مصر الحرب بجانب انجلترا ، أما بقية الأصوات فقد كتمتها الرقابة الصارمة .

تبع ذلك أن وضعت خطوط التليفونات المصرية تحت مراقبة جيش الاحتلال ومورست الرقابة على الرسائل بنوعيتها البرقية والبريدية ، فكان القانون يفرض توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة حتى عشرين جنيها والعزل فى الحالات على كل من أخفى من موظفى الحكومة أو البوستة أو فتح خطابا من الخطابات المسلمة للبريد أو سهل ذلك لغيره . ثم فرض توقيع العقوبات معا على كل من أخفى من موظفى الحكومة أو مصلحة التلغرافات تلغرافا من التلغرافات المسلمة الى المصلحة المذكورة أو أفشاء أو سهل ذلك لغيره (٣) .

هكذا اعتبر القانون فتح الرسائل البريدية أو افشاء ما تحتويه الرسائل البرقية أو مجرد تسهيل ذلك جريمة يستحق عليها الموظف العزل فوق العقاب بحسب الأحوال . ولم يجز الاطلاع على تلك الرسائل الا فى مواد الجنائيات والجنح بشروط خاصة منها استئذان النيابة .

لكن انجلترا أعطت لنفسها حق فتح الخطابات ومراقبة البرقيات ، وفى أول الأمر روقبت البرقيات الواردة للوكلاء السياسيين الألمانين والنمساويين ، واحتج هؤلاء الوكلاء على هذا العمل ، ثم ما لبث الأمر أن سرى على كل المكاتبات الخارجية حتى لقد شكوا سفير الولايات المتحدة من فتح خطابات له فيها من معلومات سرية (٤) ، وبذلك سيطر الرقيب على كل ما كان يرد من الخارج

(١) محمد، بى الدين بركات : السابق ، ١٨ أغسطس ١٩١٤ ، ص ٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٠ ، المؤيد والاهرام ٣ سبتمبر ١٩١٤ .

(٣) مصر ٥ أغسطس ١٩١٤ .

(٤) Ministre des Affaires Etrangères, copies des lettres reçues, No. (5) 1776, 6 Août, 1914, Allemagne, No. 327, 10 Mai, 1918, Amerique.

وتعدى ذلك بأن عمم الفتح والمراقبة على كل ما كان يناول في داخل مصر من رسائل أو برقيات بل من داخل كل مدينة منه ، فإذا فرطت من مصرى كلمة تناقض أغراض السلطة اطلعوا عليها فى تلك المكاتبات ومن ثم أوفدوا اليه الجواسيس لترقبه حتى لقد وصل بهم الأمر الى الاعتقال والمحاكمة من أجل كلمة فى خطاب •

هذا وقد وردت الأنباء البرقية الخارجية الخاصة بالناحيتين الحربية والسياسية مغيرة ومبدلة ، وعلى لسان شاهد عيان « كانت ترد الينا مبتورة لا تكاد تفهم • فإذا أضفنا الى ذلك أنها كلها واردة من لندن التى لها صالح ظاهر فى نشر انتصارات حقة عن أسطولها وجيوش أصدقائها ، عرفنا ما فى تلك الأنباء من الصدق • ولقد بلغ من تلك المراقبة أننا أردنا أن نرسل الى أحد أقاربنا بالشام تلغرافا ليحضر حيث أن مصر صارت فى حالة حربية قيل لنا انه تلغراف سياسى لا يصح ارساله لأن فيه كلمة حرب » (١) •

ويؤيد هذا سلامة موسى اذ يقول : « كنا نقرأ الاخبار كما يحب الانجليز أن نفهمها ، ولذلك كانت الرقابة صارمة شاملة ، فقد اشتركت فى بعض المجلات الامريكية كى أصل عن طريقها الى الاخبار الصحيحة ، فكانت اما تمنع من الوصول الى ، واما تقص أوراقها التى تحمل أخبارا غير ملائمة للانجليز » (٢) •

ولما كانت الصحافة أداة كبرى لوقوف الشعب منها على الحقائق ، فلم يرد الانجليز اطلاق الحرية لها ، بل لم يريدوا أن يكتفوا بقيود قانون المطبوعات الذى هو على الصحف أشد قسوة من أية رقابة ، فكتموا أنفاسها ، وكموا أفواهاها ، فنرى الصحف أكثر أعمدتها بيضاء لحذف المقالات حتى السطر الواحد محذوف منه كلمات فيذهب بالكلام ومعناه ويشوه المقال ، ونبه على الصحف بالآ تنشر شيئا يشعر بأن هناك ضيقا فى النفوس أو أن هناك ظلما واقعا على أهل مصر ، وصدرت الأوامر تمنع توزيع أى من الصحف أو النشرات الاخبارية بدون ترخيص (٣) •

كذلك منعت الصحف من نشر أى خبر له مساس بتحركات الجيوش من نزول فى السفن أو خروج منها أو نقل أى خبر يتعلق بوصول السفن الحربية أو النقالة أو سفرها أو مرورها وبأن قلم المطبوعات سيقوم بإبلاغ الصحف ما يلزم إبلاغه من ذلك فى الظروف المناسبة ، وفتشت ادارات بعض الصحف وذلك حتى لا يكون الشعب على دراية بالتحركات ويستغل ذلك ضد الانجليز

(١) محمد بهى الدين بركات : السابق ، ص ٢٠ •

(٢) سلامة موسى : المرجع السابق ، ص ١١٨ •

Résumé des doc. relatifs de la guerre, 13 Août, 1914.

(٣)

وأوقفت الداخلية بعض الصحف وعلى رأسها الصحيفة الألمانية (١) ، ورغم ذلك فقد استطاع أحد الضباط وهو نجل الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر أن ينقل للخديو عباس بالأستانة أخبار مصر وتحركات الانجليز فيها ورسومها عن الاستحكامات التي شرعوا في اقامتها بجبهة القتال ومعلومات أخرى حربية (٢) .

وجاءت برقيات الصحف الخاصة بأنباء الحرب متناقضة رغم أنها من مصدر واحد انجليزى بالطبع وهو يختلف عن الحقيقة التي تمثلت في انتصارات ألمانيا المتتابة .

وراحت انجلترا تقرب للأذهان - عن طريق الكثير من الصحف التي جندتها لمصلحتها - بأن الميول الألمانية ليست متسلطة على المصريين ، فصحيفة المؤيد نحتج على رأى المقطم فى أن تسعة أعشار المصريين مع الألمان ، أما المحروسة فتندد بامبراطور ألمانيا وبحقه الالهى المقدس . وبإعلان الأحكام العرفية فى البلاد ازداد الضغط على الصحافة فلم يعد يسمح بنشر شيء الا بعد عرضه على الرقيب وأخذ الاذن بالموافقة على نشره ، وبذلك أصبحت « كل الصحف شبه رسمية لا تنطق الا بما تاذن به الرقابة ولا تنشر الا ما تريده اعلانه واعداد النفوس لقبوله » (٣) .

وتكلمة لهذه الرقابة الصارمة على الشعب أصدر قانون التجمهر الذى يمنع تجمع الأشخاص وفرض العفوية على ذلك (٤) ، ورغم أن هذا القرار صدر فى ١٨ أكتوبر الا أن الاجتماعات كانت قد حرمت عقب اعلان الحرب مباشرة وروقب المتحمسون من المصريين مراقبة شديدة ، وفرق أى اجتماع سواء أكان بقصد أو غير قصد « فقد حدث مساء أمس الأول أن مجموعة من تلاميذ المدارس من سكان جهة الباب الجديد كانوا جالسين فى محل بائع دخان يتجاذبون الحديث ، فجاءهم أحد رجال البوليس برتبة أونباشى وأمرهم بالانصراف من هذا المحل والا ساقهم للبوليس » (٥) .

لم تطمئن انجلترا الى موقف المصريين حيالها ، فرأت السلطات الانجليزية فى مصر ضرورة إيقاف نشاط الجمعية التشريعية ومهدت لهذا بإصدار قانون التجمهر ، وعلى الفور صدر الأمر بتعطيل الجمعية التشريعية ، وكان المظهر الوحيد لوجودها هو تسلم أعضائها لمرتباتهم بانتظام ، اذ خافت انجلترا من أن

(١) The Egyptian Gazette, August 17, 1914, The Near East, Sept. 25, 1914, p. 677.

(٢) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٥ ، ٢٦ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣٢٩ .

(٣) نفس المصدر ، ٩ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣١٧ ، الشعب ٥ نوفمبر ١٩١٤ .

(٤) Récueil des doc. relatif de la guerre, 18 oct. 1914.

(٥) الشعب ٢٥ أكتوبر ١٩١٤ .

تخلق الجمعية المتاعب لها بأن تحتج مثلا على أى إجراء تقوم به وكانت انتشرت الشائعات منذ أوائل الحرب بتعطيل الجمعية اذ يقول محمد بهى الدين بركات : « وقد سمعنا أن بعض الانجليز يصرح بأن الجمعية التشريعية لن نعقد أبدا . ولست أدري ان كان هذا عن طريق النهدثة أو أن منشأة أن الانجليز يريدون انتهاز هذه الفرصة للتخلص من المعارضة فى الجمعية » (١) .

بهذا نرى أن انجلترا قد منحت نفسها الحرية لاطلاق يديها فى كل شئ حتى فى الجمعية التشريعية وهى الهيئة النيابية الوحيدة فى مصر عطلتها ، وقوبل هذا الاجراء بهدوء من أعضاء الجمعية ما عدا العضو حسين بك هلال الذى تحرك بحرص وكتب تقريرا الى حسين رشدى التمس فيه أن يكون الحدوى بين رعيته فى هذه الأيام الصعبة حتى يشرف على أعمال حكومته ويبعد بذلك ما تلوكه الألسن ، يريد بذلك ما يدور همسا فى المجالس من أن الحكومة العثمانية تمنعه من الحضور لمصر وتريد أن تحجزه عندها رهينة حتى تأمن به جانب مصر اذا تحركت هى حركة ما لمساعدة انجلترا أو من أن الانجليز يريدون أن يبقى هو بعيدا عن مصر حتى لا يكون فيها رأيا عاما ويجمع حوله حزبا قد يكون خطرا عليهم ومهدوا لهم فى الظروف الحاضرة (٢) .

أما باقى الأعضاء فالكثير منهم أظهروا النفاق والرياء للانجليز ، فأقاموا للمفسادرين من رجالهم الحفلات واكتبوا للصليب الأحمر حتى سعد زغلول نفسه تغاضى عن الكثير على أمل أن يتولى الوزارة .

كل هذه الاجراءات التى اتخذت والبلاد لم تقع رسميا تحت الحكم العرفى ، وأخيرا رأت انجلترا اعلانه فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ (٣) ، وتأذت أنظار المصريين من لصق اعلانه على الجدران فى الطرقات فى كل أنحاء مصر .

ويحلل «الجود» أن سبب اعلان انجلترا الأحكام العرفية على مصر هو تخوفها من معاونة الشعب المصرى لتركيا ، نظرا للعلاقة الروحية التى تربطهما ولوجود عباس حلمى الحاكم الشرعى للبلاد فى القسطنطينية (٤) ، وهو على صواب ، فان وجود الأحكام العرفية والسيطرة التامة على المصريين حال دون هدف تركيا من ثورة المصريين ضد انجلترا فى وقت اجتياز حملتها أرض مصر ووقوعها ضايق وأرهق وحد من نشاطهم ولولا هذا الضغط الشديد الذى مورس فوقهم لقامت ثورة ١٩١٩ فى فترة الحرب ، فقد أرسل أدوارد جراى الى شيتهم فى

(١) محمد بهى الدين بركات : السابق ، ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ ، ص ٣٠ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٧ ، ١٨ .

Récueil des doc. relatif de la guerre, 2 Nov. 1914.

(٣)

Elgood : op. cit., p. 83.

(٤)

١٣ نوفمبر ١٩١٤ يقول له : « اننى موافق على الترتيبات التى تمت ، وأشكرك وأشكر أيضا القائد العام لسيطرتهما على الموقف بتميز ومهارة » (١) .

ووصفت صحيفة *La Bourse Egyptienne* الموقف عقب اعلان الأحكام العرفية « وجد منذ فجر أمس تغيير فى شوارع القاهرة عقب اعلان الأحكام العرفية فالعربات آخذة طريقها العادى ولكن المقاهى والبارات تحدد ساعات العمل فيها الى الساعة النامنه مساء ، وسلحت بعض الأماكن أمثال شركة التلغرافات الشرقية والوكالة الانجليزية والوكالة الفرنسية ، واصطف الجنود المسلحون فى الشوارع والطرق يوقفون أى جماعة صغيرة منفذين تطبيق قانون التجمهر » (٢) .

وتولى الناس الذعر والجزع فى كل مكان ، وحاول شيتهم خداع الشعب أن بين لهم أن الحكم العرفى مقصور أمره على الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر دون أن يتعدى ذلك التهجم على تشريع البلاد ونظامها الأساسى وقوانينها وقضائها ، وكل سلطة فيها ، فأرسل الحسين رشدى فى ٦ نوفمبر ١٩١٤ يقول له : « يعطوفة الوزير أنشرف بأن أرفع لعطوفتكم فى هذا صورة المنشور الذى أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية فى ٢ نوفمبر - معلنا به الأحكام العرفية - وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصرى وبالتدابير التى يستند عليها هذا الدفاع أصبحت منحصرة فى يد جناب القائد العام وأن حضرات النظار لا يزالون كل واحد منهم حافظا للسلطة التى له فى الأمور الملكية الخاصة بنظارته » (٣) .

وبذلك أصبحت الأحكام العرفية خطرا على الحرية العامة وحقوق الأفراد ومجالا لبعض ذوى الأغراض للنكايه بخصومهم واحراج مراكزهم . وقسمت مصر الى عدة مناطق عسكرية يحكم كلا منها قائد مسلح بقوة الحكم العرفى (قسم الاسكندرية - قسم الدلتا - القوة الغربية وتشمل مديريات القطر كلها) . وأنشئت محافظة فى الغرب سميت (محافظة الغرب الوقتية) وألحقت بالسلطة العسكرية رأسا ونفذت فى منطقتها الأحكام العرفية وشملت مرسى مطروح وسيدي البرانى والضبعة وواحة سيوه والواحات البحرية (٤) .

هكذا أعلن الحكم العرفى الانجليزى على مصر بجرة قلم من قائد جيش الاحتلال بناء على أمر حكومته وسهل الأمر موقف المسئولين .

Lloyd : op. cit., p. 196.

(١)

La Bourse Egyptienne, 3 Nov. 1914.

(٢)

(٣) الوثائق المصرية ٦ نوفمبر ١٩١٤ .

(٤) نفس المصدر .

وفي ١١ نوفمبر أصدر مكسويل منشورا - لاحتماية الحكم العرفي - يهدد فيه المصريين اذا تشيعوا لأعداء انجلترا ووجدت معهم منشورات تعنى ذلك بتعرضهم للحكم العسكري (١) .

وأنشئت تبعا لذلك المحاكم العسكرية تحت الحكم العرفي ، فقامت على غير القانون المصرى وأخذت تقضى بعقوبات الاعدام والسجن والغرامة والجلد ، وتولى القضاء فيها جماعة من ضباط الجيش الانجليزى يجهلون عادات البلاد وتقاليدها ، وزيادة على ذلك فليس لهم المام بالقوانين يمكنهم من تحرى الحقائق « فالأهالى بذلك خاضعين لا لقانون العقوبات العادى انما خاضعون لمارشال حضر من انجلترا ليست لديه أية خبرة عن عقول المصريين ، ولم يكن يعلم أنه فى قانون العقوبات المصرى لا توجد عقوبة بدنية كالجلد » (٢) .

وأعطيت لهذه المحاكم اختصاصات كثيرة ، فكانت تقضى فى جرائم الفذف والسبب فى غير الانجليز ، والمسائل الخاصة بالآداب وتزييف النقود ، وتبعا لذلك أصبح كل شخص خاضعا للقانون الجنائى المصرى يرتكب جريمة يحاكم أمام المحاكم العسكرية اذا اعتبرت السلطة العسكرية جرمه هذا منافيا لمصلحتها .

ومن المعروف أن الحكم بالاعدام يستلزم أولا معرفة وزارة الداخلية بناء على طلب من النائب العمومى مبين فيه استيفاء اجراءات خاصة ، ولكن هنا أهمل ذلك فأصبح فى امكان تلك المحاكم العسكرية التصرف كيفما تشاء فى المصريين بورقة مكتوبة يرسلها رئيس المحكمة العسكرية الى الحكمدارية لتنفيذ ما فيها خلافا لما تنص عليه القوانين المصرية دون نقض أو ابرام .

ونشرت الشركة المركزية التلغرافية برقية دلت على نشاط هذه المحاكم فى فترة الحرب تقول : « ان الحركة الثورية فى مصر تزداد يوما فيوما بين المصريين وان المحاكم العسكرية التى أنشأها الانجليز فى مصر تصدر الأحكام بالاعدام بلا انقطاع على العصاة والثائرين ضد سلطتها من المصريين » (٣) .

وصرح أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى بأن مصر قد بترت الحرية فيها بهذه الاجراءات (٤) ، ووقع العبء على المصريين ، فكثيرا ما صدر الحكم العسكرى ظلما وعدوانا بينما كان هناك أناس أوقعوا الظلم وبرئوا . وروى نجيب فؤاد المحامى فى مقال له بصحيفة البلاغ أن قضيتين رفعتا على عمدة طهطا احدهما جنحة تستر على نفر محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وصدر فيها الحكم ابتدائيا على العمدة بحبسه ثلاثة أشهر ، ولما استؤنف الحكم توصل

Récueil des doc. relatif de la guerre, 14 Nov. 1914. (١)

House of Commons, vol. 115, May 15, 1919, p. 1835. (٢)

(٣) العالم الاسلامى ، ٢٥ مايو ١٩١٦ ، ص ١٣ .

House of Commons, vol. 113, Mars 20, 1919, p. 2385. (٤)

المحكوم عليه الى استصدار أمر من السلطة العسكرية بالامتناع عن نظر الدعوى
وقعلا صدر الأمر ولم ينفذ للحكم (١) .

أعقب ذلك أن أغلقت السلطة العسكرية نادى أعضاء المدارس العليا خوفا
من حدوث أى شغب يضر بمصلحة إنجلترا (٢) ، وحلت النقابات العمالية ،
وأعطت الأوامر لكل عمدة وشيخ بلد بأن يمنع بالقوة المناقشة فى المسائل
السياسية « والا تعرضوا لأشد أنواع العقاب » (٣) .

وبلغ الأمر الى إنجلترا راحت تمنع أى احتفال دينى ممكن له أن يجمع
الساختين على الأوضاع فأجلت الموالد كمولد السيد البدوى بطنطا وإبراهيم
الدسوقي بدسوق وتحججت فى ذلك بأن الظروف المالية لا تسمح باقامة مثل
هذه الموالد وبأنها تجعل الفلاحين يتركون حقولهم ومصالحهم ، ويذهبون الى
هذه الموالد ، لذا فان ابطالها يعود على البلاد بالفائدة . ولا ينكر أحد أن هذا
التأجيل يرجع الى ظروف سياسية . وحتى فى الموالد التى لم تستطع إنجلترا
أن تؤجلها أمثال مولد الحسين فرضت رقابة صارمة عليها ، يقول سعد زغلول :
« توجهت الى مكان المولد فى السراى ، وكان الجو حاشدا حسب العادة وحضر
هنس - مستشار الداخلية - وتحدثنا معا فأخذ هنس يتكلم بالألمانية معى ،
وقال ما معناه أننى أريد أن أقبض عليك وأرسلك الى رأس التين قلت ان كانت
الوطنية هى سبب سجن الناس فانى فخور بالسجن » (٤) .

الى هذه الدرجة وصلت الأحوال بأن يحضر مستشار الداخلية وقوات
الشرطة الموالد حتى يسيطروا على الموقف ويمنعوا وقوع أى مظاهرة يقوم بها
الموجودون . وأصدرت السلطة الأوامر الى جميع ملاك ومديرى الفنادق بأن يقدموا
لها كل يوم بيانا عن الأشخاص الذين ينزلون فى فنادقهم ويروحونها ، وكان
عليهم أن يرسلوا هذه البيانات للبوليس فى كل صباح ، وقد وقعت العقوبة
على كل من خالف هذا (٥) .

وراح مكسويل يحذر المصريين من المخابرة مع العدو بأية وسيلة أو تقديم
المساعدة له أو بالحصول على معلومات يمكن لها أن تعرقل الاجراءات العسكرية
والترتيبات الحربية الجارية فى ميدان القتال أو داخل البلاد أو من اذاعة أخبار
تحدث قلقا أو انزعاجا فى البلاد أو تشويشا على النظام أو التعرض لسلامة
الخطوط الحديدية والكبارى والبواغيز أو التعريف عن المواقع التى يشغلها

(١) البلاغ ١٩ أغسطس ١٩٢٣ .

(٢) فخرى عبد النور : السابق ، الفصل الثانى ، ص ١١ .

(٣) The Near East, Septembre 11, 1914.

(٤) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٨ ، ٢٦ ديسمبر ١٩١٧ ، ص ١٥٩ .

(٥) السفير ٢٥ فبراير ١٩١٥ .

والجيش والأسطول بحركاته وتدابيراته وخططه الحربية ، وبين أيضا أن للسلطة العسكرية حق استخدام الأفراد والممتلكات الخاصة وتكليف السكان بأخلاء الأماكن التي تكون مجاورة للحصون أو تقع على موانئ أو المجاورة للمواقع الحربية وقد تلزم السلطة أى شخص بالاعتكاف فى المكان الذى تعينه والحجر على أى انسان بملازمته بيته وعدم مباحته داره بعد ساعة معينة تقررها السلطة (١) .

وتبع ذلك أن فرضت المراقبة الشديدة على سواحل مصر سواء الغربية أو الشرقية خوفا من تسرب أشخاص محرضين على الثورة لهذا أخضعت الطرق التجارية وخاصة الطرق الواقعة غرب مصر الى رقابة صارمة ، فمنذ الأول من سبتمبر ١٩١٤ « كثر الاجتماعات بالاسكندرية للاتفاق على الترتيبات التى ستتخذ لأجل أحسن الطرق للمراقبة على حركة الطرق التجارية » (٢) .

وانتشرت الجواسيس فى كل مكان تراقب التحركات ، وفى ٢٦ أغسطس ١٩١٤ ضبط ضابطان ألمانيان مرتديان زى أعرابى ومعهما من يدعى « سيدى عبد الرحمن » « وسيدى أحمد » « وسيدى محمد ادريس » قاصدين الحدود بالساحل الغربى ، وكذلك ضبط السيد محمد شرف ومحمد عبد المطلب وعبد كيلانى متوجهين أيضا للغرب ومعهم سبعة ضباط أتراك لينضموا للسبوسى ، وأبلغ مدير ادارة الأقسام الغربية قومندان قسم الضبط أنه فى ٢٧ أغسطس ١٩١٤ مرت مركبة ومعها ٦٠ جملا تحمل مواد غذائية وأعطيت الأوامر لتفتيش القطارات جيدا فى محطة الحمام وحجز أى شخص سواء أكان من الألمان أو الأتراك أو المصريين مسافرا للغرب وتفتيشهم والاستيلاء على ما معهم من أوراق أو مكاتبات (٣) .

وتقول الأهرام : « اعتقلت السلطة العسكرية فى دمياط منذ أيام خمسة عشر بحارا عثمانيا جاءوا دمياط بمركب شراعى للاتجار والنقل ثم أخلت سبيلهم وعادت فاعتقلتهم وأرسلتهم للاسكندرية ، واعتقلت القوات البريطانية المراقبة على قناة السويس سبعة من البدو وأرسلتهم الى مصر » (٤) .

هكذا اتخذت الاحتياطات اللازمة لمراقبة المارين من وإلى الساحل الغربى ، وعين مراقبون للعمل ليلا ونهارا لهذا الغرض وجاءت الاخباريات تفيد بأنه - على سبيل المثال لا الحصر - تبين أن المركب المسماة « أبو العباس » وهى تحت رئاسة « محمد الفتورى » كانت موجودة بالسيلوم وفرغت البضائع التى

(١) الجريدة ١٧ نوفمبر ١٩١٤ .

(٢) ديوان الادارة ، كويبا السواحل لعام ١٩١٥ ، ١٦ أكتوبر ١٩١٥ ، ص ١٥٢ .

(٣) كويبا أقسام السواحل الغربية عام ١٩١٤ ، ٢٧ أغسطس ١٩١٤ ، ص ٢٤٨ .

(٤) الأهرام ٢٥ فبراير ١٩١٥ .

استحضرتها من الاسكندرية ثم قامت من السلوم رأسا للشام لاستحضار جوابات سرية وأدوات حربية و « نوري باشا » وأمر مدير الأقسام الغربية بمراقبتها وحجزها عند الرجوع (١) ، ازاء ذلك صدرت أحكام الاعدام على كل من يضبط حاملا لبضائع أو خلافة للحدود الغربية .

من هذا نرى أن انجلترا كانت يقظة جدا تجاه هذا الأمر ، فأوقفت الكثير على هذا الطريق ، وخافت من حدوث قلاقل داخل مصر فأصدرت التعليمات الى قومندان حرس الجمارك بالاسكندرية « بأنه في حالة حدوث هيجان ذي خطر بالبلدة يجب غلق جميع البوابات الموجودة بالاسكندرية وعلى الفور استدعاء جميع الأنفار من الوردية ، وان يتضاعفوا بكل بوابة ، وكذلك أعداد خراطيم ومعدات الحريق لتصويبها فورا تجاه الرعاع عند اللزوم » (٢) . تبعا لذلك كثرت جنود الانجليز على هذه السواحل ووزعت بين السلوم وبنى سويف بالاضافة الى أعداد كبيرة من الجمالة وانتشر البوليس في الموانئ سواء منها الشرقية أم الغربية ، وذلك لتأمين انجلترا عدم تسرب أى برنامج عمل من جهة الأتراك أو السنوسيين يكون له تأثير على نفوس المصريين خصوصا بعد أن تأكدت من استعداد السنوسيين للزحف على مصر .

واتخذت نفس الاجراءات بالنسبة للسواحل الشرقية خوفا من حدوث تسرب لأفراد معهم منشورات أو كتابات تقضى بتحريض المصريين على الثورة ، وفى ٢٩ سبتمبر ١٩١٥ وقبل الهجوم التركي الأول على قناة السويس أصدر مكسويل أوامره التى تقضى : « أولا : لا يجوز للمسافرين فى أى مركب كان النزول الى البر فى منطقة قناة السويس ما لم يكونوا قاصدين الجهة التى نزلوا فيها أو كان نزولهم بقصد انتقالهم من مركب الى آخر ، ويستثنى من ذلك المسافرون من الرعايا البريطانيين أو رعايا احدى دول الحلفاء الحاصلين على جوازات سفر قانونية .

ثانيا : تشمل منطقة قناة السويس وبور سعيد ، بور توفيق ، جميع المراسى التى بينها على جانبي القناة وتوقيع عقوبة صارمة على كل من يخالف ذلك » (٣) .

عقب ذلك عين قومندان بوليس الاسكندرية قائدا للبوليس الحربى للمدينة ، فأصبح من أهم اختصاصاته الرقابة بل والسيطرة على الميناء الذى صار منذ أغسطس ١٩١٦ ميناء حربيا خاضعا للسلطة الحربية مطبقا عليه كل الاجراءات الحربية (٤) .

(١) كوبا اقسام السواحل الغربية عام ١٩١٤ ، ١٦ أبريل ١٩١٥ .

(٢) نفس المصدر ، ٢٧ أغسطس ١٩١٤ ، ص ٢٤٨ .

Récueil des doc. relatif de la guerre, 29 Sept, 1915.

Allenby : op. cit., p. 60.

وهكذا كانت اجراءات انجلترا تجاه الحدود والرقابة عليها خوفا من تسرب الدعاية الألمانية والتركية داخل مصر وانتصارها ، وفي هذه الحالة تفقد انجلترا السيطرة على الموقف في مصر التي أصبحت من أهم المراكز الحربية للحلفاء ، وخاصة بعد أن تأكدت من شعور المصريين المعادى لها ، ولهذا كانت فطنة للقضاء على كل حركة يمكن لها أن تتغلغل داخل مصر سواء كانت هذه الأخطار من داخل مصر أو من خارجها .

وكان عليها أن تراقب ثلاثة آلاف من رعايا أعمدائها وتتبع خطواتهم وحركاتهم (١) . ولم يمض عام ١٩١٥ حتى صفت أعمالهم ورحلوا عن مصر ، وفي تقرير مكسويل الى كتشنر في ١٦ أكتوبر ١٩١٤ يوضح فيه ما معناه بأنهم جاهدون في القضاء على الدعاية الألمانية التي لها المقدرة على تحريض الثورة في مصر ، وأنه قد تم اعداد قائمة بأسماء الذين يجب مغادرتهم لمصر من رعايا الأعداء وقص عليه مسألة « روبرت مورس » وهو ضابط ألماني برتبة ملازم أول كان يعمل في بوليس الاسكندرية وسافر الى الآستانة في ٤ سبتمبر ١٩١٤ وقابل فيها المسؤولين الأتراك والألمان الذين أفهموه بوجود رسل في مصر يعملون أذهان المصريين لثورة ضد الانجليز في نفس الوقت الذي تصل فيه الحملة التركية حتى يجبروهم على تقسيم قواتهم بين الثورة والحملة ، ويبحث معه في مسائل حربية خاصة بسد قناة السويس وهدم الجسر الفاصل بينها وبين التربة الحلوة ، وأعطى له ديناميتا لتسليمه الى مؤيدي تركيا بمصر ، ولكن قبضت عليه السلطة في ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ وحوكم (٢) .

وكتب القنصل الانجليزي في حلب يبين مجهودات الألمان تجاه مصر ضد الانجليز قال ان أحد خياطي هذه البلدة أوصى بعمل عدة بدل وعمام هندية على أنواع مختلفة طبقا لروسومات وقياسات أعطاها له بعض الضباط الألمان الموجودين هناك (٣) وذلك حتى يتيسر لهم الأمر ويدخلوا مصر .

ورغم ذلك فقد ازداد النشاط الألماني في مصر ، وكثر الأشخاص الألمان المحرضين على الثورة ضد الانجليز بآثاره الشعور الديني وإعلان خلاص مصر على يد الجيش العثماني المحتشد في سوريا ، ولم تستطع السلطة أن تصل الى بعض الألمان الموجودين في مصر لمهارتهم في الهرب ، مثال ذلك الضابط الألماني

(١) الحرية ٣١ أكتوبر ١٩١٤ .

Arthur, 9 : Kitchener et la guerre 1914-1915, p. 127, Young, G. : (٢)
Egypt, pp. 201, 202.

(٣) ادوارد كوك : تلخيص اسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية المدونة بالمكاتبات الرسمية المنشورة من وزارة الخارجية البريطانية بلندن ، مترجم ، ص ١٧

البارون « اتوبيرج Otto gum penberg الذى أتعب السلطة ووزارة الداخلية وقد عرض مدير السواحل الغربية مكافأة كبيرة لمن يرشد عنه (١) .

وخضع أيضا الأتراك النازلين لمصر والموجودين فيها الى مراقبة شديدة ، وراح البوليس السرى يبحث وراءهم ، وقبض على كثيرين وهم جالسون فى بعض المحال العمومية التى اعتادوا الجلوس عليها ، واستدعت ادارة الضبط بعض الذين لهم صلة بهؤلاء الأتراك وحجزوا حتى أن صدر قرار نهائى بشأنهم (٢) . وضبط أيضا « سليمان البروى » وهو تركى ، يبحث الناس على العصيان وقد عثر على خطاب حرره أحد الضباط البحريين الأتراك فى مصر ، قال فيه انه اجتهد كل الاجتهاد فى احداث اعتصاب الانشجية والمهندسين المسلمين المستخدمين فى أربع بواخر متخصصة لنقل الجنود الانجليز وبأنه سيسعى فى تفريق هذه البواخر بعد ركوب الجنود فيها (٣) .

ويؤكد محمد فريد هذه الخطط « كنا قد أرسلنا عبد العزيز أفندى عمران الى مصر ليأرسلنا بطريقة مخصصة عن الأخبار الحقيقية أو لارسال أحد الاخوان المخلصين ، وسافر فى ١٩ فبراير ١٩١٥ ، وبعد أن صرح له بالدخول لمصر بعد تفتيشه وتفتيش عفشه عاد اليه البوليس بعد أربعة أيام وفتشوا مسكنه ومسكن أخيه المقيم بمصر ، وقبضوا عليه وسجنوه مدة اثني عشر يوما ثم رحلوه الى الاسكندرية وأمره بالسفر حالا من القطر المصرى » (٤) .

وتمكن البعض من الأتراك الفرار من مصر بعد صدور المحاكمة بادانتهم ، وفى الأيام الأولى من الحرب وفد الى مصر أحد ضباط الجيش العثمانى المهمة سياسية وكان اعتماده فى قضائها على معونة شخص آخر يدعى « مجد الدين أفندى ناصف » ولكن لم يلبث أمر ذلك الضابط أن انكشف فقبض عليه بتهمة التجسس وحكم عليه بالاعدام رميا بالرصاص ثم استبدل الحكم بالسجن المؤبد مع الاشغال الشاقة ، وهناك فى ليما طره القى مجد الدين أفندى شبابه لاقتناص هذا الضابط من السجن ، وتم له ما أراد (٥) ، هذا فى الوقت الذى كان جمال باشا يوزع المنشورات فى سوريا تضمنت فتاوى أصدرها المفتى الأكبر بالآستانة يحرم فيها على مسلمى مصر الحرب ضد الأتراك ويعلن أن جزاء من يفعل ذلك نار جهنم (٦) . وكان السلطان قد وجه نداء للمصريين لاثارة القلاقل أمام الانجليز ومساعدة الحملة التركية .

(١) كويبا السواحل ، ٣ ابريل ١٩١٥ ، ص ٢٠٤ .

(٢) الجريدة ٤ نوفمبر ١٩١٤ .

(٣) ادوارد كوك : المرجع السابق .

(٤) محمد فريد : السابق ، الكراسة الرابعة ، ص ١٢٦ .

(٥) محمود طاهر العربى : اثني عشر عاما فى السجن ، ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٦) Storrs : op. cit., p. 135.

واتجهت المجهودات التركية في هذا الاطار الى الحدود الغربية لمصر لتشتت جهود انجلترا لكنها كانت يقظة لذلك ، ففي تقرير من رويتر يبين أن المحكمة العسكرية في مصر عقدت جلستها في ٢٠ ديسمبر ١٩١٦ لمحكمة خمسة رجال ضبطوا وهم في طريقهم من البحرية الى مصر يحملون معهم أسلحة وخطابات وهم « وهمان بن حيان » وهو عربي طرابلسي ويعمل لدى السنوسي استطاع دخول المنطقة التي تحتلها القوات البريطانية وهو مسلح بالمفرقات والطبجات ومكاتبات تحوى على اشعال الثورة في مصر والخروج على الانجليز ، والثاني « موسى صالح » والثالث « موفتي سنيدا » والرابع « يوسف محمد » والآخر « على محمد » ، وكانوا يحملين جمالهم بالديناميت والمفرقات والطبجات وخطابات من السنوسي تحث المصريين فيها على التمرد ضد الانجليز (١) .

كانت السلطة الانجليزية في مصر على دراية فائقة بهذه التحركات . وأحكمت الرقابة ووضعت الاجراءات للقضاء على أى حركة من هذه الحركات حتى أن مكسويل نفسه توقع تحالفا بين الأتراك وعلى بن دينار على الحدود الجنوبية لمصر ليقوم الأخير بنفس الغرض الذي قام من أجله السنوسي ، فأرسل الى كتشنر في ١٦ أكتوبر ١٩١٤ يقول له : « انني أعرف أن هذه سياسة وزارة الخارجية ، ولكنني أعتقد أنه يجب أن نتقرب من عرب مكة واليمن لضمها لنا ضد الأتراك » (٢) .

وعن هذا الطريق قامت الثورة العربية ضد الدولة العثمانية ، وأمن الانجليز خطر أى هجوم مضاد من هذه الناحية وتفرغوا لصعد تركيا وحليفها ألمانيا ، وانتهى الأمر بانتصارهم .

انعكاسات الأوضاع على المصريين :

كان بمصر فريقان ، فريق يؤمن بالاستقلال عن الدولة العثمانية ، ويرى أن ترتبط مصر بمعاهدة مع انجلترا ولكنه لا يعترف بالأسلوب الثوري لتحقيق ذلك ، وتمثل في مدرسة حزب الأمة الذي يرى التفاهم المباشر مع الانجليز ، وتشجيع هؤلاء لانجلترا وحلفائها ، وضم أيضا رجال الحكومة القائمة وهم الطبقة العليا ومنهم بعض الشخصيات القوية التي لعبت دورا كبيرا في التاريخ المصري أمثال سعد زغلول ، وعدلى يكن ، وعبد الخالق ثروت ، واسماعيل صدقي وأنصارهم ، كما كان من بينه كثير من المصريين الذين تلقوا تعليمهم بالخارج .

وثق هؤلاء بوعود انجلترا التي قطعتها على نفسها لرجال الحكم في مصر

١ The Near East, Feb. 2, 1917, p. 326.

(١)

Arthur : op. cit., p. 128.

(٢)

متى خرجت منتصرة من القتال ، ومنهم من كان يرى أن الظروف تحتم على الأمة أن تنتظر حتى يحين الوقت للمطالبة بحقوقها . وكان أغلب هذا الفريق من الطبقة الأكثر ثروة الذين يعتمدون على بيع قطنهم للانجليز لهذا تقربوا وتحببوا لهم . (١)

أما الفريق الآخر فهو يؤمن بالاستقلال التام عن الانجليز مع بقاء الارتباط الروحي الاسلامي بالدولة العثمانية ويرى أنه بالتعاون مع الأتراك يمكن التخلص من الانجليز ، وكان أكثر هذا الفريق يضم الطبقة الوسطى والمثقفين الذين أطلق عليهم « طبقة الأفندية » ، وهم من أتباع الحزب الوطني ، آمنوا بالانحياز الى جانب ألمانيا ، وساعدتهم انتصاراتها على ذلك حتى أن أحد رفقاء الخديوى عباس كتب الى عدلى محاولا ضمه الى صفهم وكان مما قال له : « ان بعد موقعة البحيرات الماسورية لن تقوم لروسيا قائمة وان النصر أصبح محققا للألمان » . (٢)

ولا شك أن تأثير الزحف الألماني المظفر عبر بلجيكا وعدم صمود الجيش الانجليزى وارتداده ، وما انطلق من الشائعات حول الهزائم الانجليزية كان له تأثير فى مصر . اذ غمرت مصر روايات هذا الارتداد ، ومن هنا فان « موجة من الشعور العدائى للانجليز والموالى للألمان قد سادت حينذاك فى بعض الدوائر فى مصر » . (٣)

وراحت صحيفة الشعب وهى لسان الحزب الوطنى تشكك القراء فى أنباء القتال المنشورة فى الصحف ودلوا على انتصار الألمان وسخروا من المغلوبين من البلجيكي والفرنسيين والانجليز ، ذلك « فان شعورا باطنيا كان يخالج الكثيرين بأن انتصار الألمان والأتراك معناه الخلاص من الانجليز والسلطة العسكرية والأحكام العرفية » . (٤)

لهذا فقد أصبح الشعب من أتباع الحزب الوطنى تواقا للألمان وعقوله مهياة للثورة ، وانتشر الشعور المعادى للانجليز وأصبح قويا جدا وكاد أن ينتصر لولا اجراءات مكسويل التى حالت على قدر الامكان دون نفاذ نشاطه وساعدت سيطرة الأحكام العرفية على ذلك .

ورغم هذا فلم يكثرث المصريون بالعقاب ، ففي ٢٤ يناير ١٩١٥ - قبل الهجوم العثماني بحوالى أسبوع - جمع أحد أبناء أعيان الوجه البحرى عددا من

Storrs : op. cit., pp. 132, 133.

(١)

(٢) الامراء ٢ نوفمبر ١٩٢٧ .

Lloyd : op. cit., pp. 188, 189.

(٣)

(٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

الفلاحين وبين لهم قرب دخول العثمانيين مصر وتحريرها من الانجليز على يدهم ، فأبلغ أمره للسلطة فألقت القبض عليه . (١)

وفى كل مساء كان الناس يجتمعون بالقهاوى ويتكلمون بأصوات مرفعة عن النصر المؤكد الذى سيحرزه العثمانيون ويرسمون خطط القتال على أفاريز المقاهى وقارعات الطريق وذهبوا الى أنهم حددوا الساعة التى سيدخل فيها الجيش العثماني مدينة القاهرة . (٢) وذهب فريق الى الاشاعة بأن الأتراك وصلوا الدلتا واحتلوا البلاد « فهؤلاء الرجال - أتباع الحزب الوطنى المنحاز لتركيا - أعلنوا أن الأتراك وصلوا الى بنها وأكد الحاضرون ذلك بل ان البعض حكى أنه شاهد الأتراك المنتصرون وهم يجتازون القناة بعد أن قضوا على استحکامات الانجليز الدفاعية هناك ، وصدق الأهالى ذلك فى طول البلاد وعرضها » (٣) .

وهذه الحالة دعت ستورس وهو السكرتير الشرقى لدار الحماية الى أن يكتب فى أحد تقاريره للندن : « ظهرت فى بداية الحرب فى أواسط معينة موجة معادية للانجليز وشعور مشايخ للألمان لدرجة أدهشت بعض الأوربيين وحيرت حتى المراقبين المصريين ، فعلى الرغم من انقياد المسلمين كانوا معادين صراحة للأتراك فانهم كانوا يهزون رؤوسهم قائلين نرجو للأتراك كل نجاح » (٤)

وفى ١٦ أكتوبر ١٩١٤ كتب مكسويل الى لندن يقول : « لقد ازداد عدد المنتهجين فى مصر - ولكن كل شىء هادىء - وهذا ناتج عن الدعاية الألمانية اذ أن الثورة فى مصر على وشك الحدوث وأن العملاء منتشرون فى كل مكان يروجون ضد الانجليز » (٥) .

وراح المتشيعون للألمان ودولة الخلافة يذيعون أن الجيش المقبل عزم ولن يستطيع الانجليز صدده واعتقدوا أن الأتراك سيصلون للقنسة فى آخر يناير ١٩١٥ وأن الخديوى اتفق معهم على استقلال مصر استقلالا تاما وسافر الى فيينا للعمل على مافيه صالح مصر مع الحكومة الألمانية والنمساوية .

وبذلك ترددت الأخبار فى مصر عن اعلان استقلالها والاعتراف بسيادتها فى الآستانة نفسها وبأن الخديوى عباس قادم وبصحبته لقيف من المصريين على رأس جيش لطرد الانجليز وخلص مصر وأنه بانتصار ألمانيا وتركيا سوف تحرر أرض مصر . (٦) وردد الناس : « الله حى عباس جاى .. قولوا لعين

(١) المقطم ٢٥ يناير ١٩١٥ .

(٢) نفس المصدر ٣ يناير ١٩١٥ .

(٣) The Near East, March 3, 1915, p. 484.

(٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٥) Arthur : op. cit., p. 96.

(٦) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ص ٦٩ - ٧١ .

الشمس متحماشي ، لاحسن غزال البر صابح ماشي ٠٠ يا أمة الاسلام ليش حزينه ان كان على عباس بكره يجينا » ٠ لقد اعتبر المصريون لعنات الانجليز على عباس ورفض عودته الى مصر شهادة بوطنيته ودليلا على نمسكه بأهداف مصر في الحرية والاستقلال ٠

وقد جهزت هذه العناصر بعدائها لانجلترا وحلفائها ٠ وكانت تدعو الله علنا أن ينصر الأتراك وحلفاءهم الألمان ، وتطوع من مكنته الظروف في جيش السنوسيين وفي الجيش التركي اذ رأوا أن الفرصة قد سنحت لمصر للكسب وللتخلص من الحكم البريطاني (١) ٠ ومضت الدعاية الألمانية فوصفت بأنها الدولة الكبرى الوحيدة التي صادقت الاسلام دون أن تحتل شبرا من الأراضي الاسلامية وبأن الامبراطور الألماني أصبح مسلما وأطلق عليه « الحاج حامى الاسلام » ، وبين ستورس أن هذا من أثر الدعاية الألمانية التي كان يقوم بها البارون « اوبنهايم » السكرتير الشرقي للقنصلية الألمانية منذ أواخر عهد كرومر (٢) ، وعلى أثر ذلك تتابع قدوم الألمان على مصر ، وأرجع الانجليز لهؤلاء الألمان نسيم العقول المصرية ضدهم وأنه على أثر ذلك اتسع مجال الميل للألمان في مصر ، وانتشر بين الشعب وخاصة طلبة المدارس الذين أصبحوا معادين للانجليز على طول الخط ٠ (٣)

وبالرغم من اجراءات انجلترا بصدد بتر ذلك الشعور الا أنه ازداد ، وعلى سبيل المثال « في إحدى الليالي قام شخص من الأهالي وأخذ يصيح بصوت عال في الشوارع ٠٠ الحرب الحرب ، ويقصد بذلك اثاره الشعب بالحرب ضد الانجليز فقبض عليه في الحال ٠ ونفذت أيضا عقوبة الجلد على « ابراهيم الجزمجي » لأنه أخذ يطوف في المقاهي ويردد انتصارات ألمانيا ، وفي أحد المقاهي صاح يقول « فلتحيا ألمانيا ٠٠ فلتسقط انجلترا » فجلد سبعين جلدة « وكانت هذه أول مرة تنفذ فيها عقوبة الجلد » (٤) ، بهذا نفذت المحاكم العسكرية هذه العقوبة وفرضتها على الشعب المصرى رغم خلو القوانين المصرية منها ٠

وعندما بدأت المناوشات بين الأتراك وحرس خفر السواحل في الجهة الواقعة بين الصف وقطية شرقي القنطرة ، ودارت بينها معركة صغيرة انتهت بوقوع قوة خفر السواحل في الأسر بعد أن قتل منها عدد من الجنود بينهم بعض الانجليز ، كان لهذا أكبر الأثر على سمع المصريين ، فأظهروا الشماتة والفرح ، وارتفعت الأصوات بالدعاية للخلافة العثمانية بالنصر ، وامتألت المقاهي في المساء بالافندية ، وأصبح الكل على يقين من نصرة الألمان وهزيمة الانجليز ٠ وقد أرجع

(١) عبد الرحمن فهمي : المرجع السابق ، الملف الاول ، ص ٦ ٠

Storrs : op. cit., p. 121.

(٢)

The Near East Sept. 25, 1914, p. 686, Yaung : op. cit., p. 218.

(٣)

(٤) الأهرام ١٧ سبتمبر ١٩١٤ ٠

« مسى Massey » هذا الى طبقة الأفندية اذ يقول « ان هببتهم كانت حادة وفعالة أكثر من عضهم » (١) وذهب بهم الأمر الى أنهم « راحوا يدورون فى الأندية والأماكن العامة وفى قطارات السكك الحديدية ويبدعهم خرائط الحرب مؤشرا عليها بمواقع القتال وبما كسب الألمان واندحر الحلفاء » (٢) .

وانتشرت الشائعات التى تدل على أمانى المصريين تردد قرب وصول الأتراك ومن هنا حدثت اضطرابات فى بعض أحياء القاهرة أخذتها السلطة ، وعلى الفور أصدر مكسويل فى ١٧ نوفمبر ١٩١٤ تحذيرا يقول فيه « انه على أثر وقوع عدة حوادث فى الأيام الأخيرة ببعض أحياء القاهرة نشأت من الأخبار الكاذبة التى أذاعها بعض الأشخاص بدون أن يقبض عليهم فى الحال رأت السلطة العسكرية أخذ تحوطات شديدة ، فأرسلت الى رجال السلطة الملكيين والعسكريين تأمرهم بالقبض على كل شخص يذيع أخبارا كاذبة ينشأ عنها وقوع رعب أو خوف فى نفوس السكان ، والموظف الذى يقصر فى واجبه من هذا القبيل ينزل به عقاب صارم » (٣) .

من هذا يتبين أن الشعب يعطف على ألمانيا ويتمنى أن تنتصر فى الحرب على الانجليز لا لأنه ينتظر خيرا بل لأنه كان يرى فى هزيمة الانجليز هزيمة لأعدائه الذين احتلوا البلاد وسلبوا الحريات وامتصوا الدماء . لكن هذا العطف لم يرتفع الى مستوى الثورة بغير قيادة وبغير تنظيم وبغير وجود قائد ملهم يحرك الملايين للانتفاض على أعدائهم ، اذ حرصت انجلترا منذ أن بدأت الحرب على القضاء على الحزب الوطنى الذى كان يكمن فيه الخطر ، فشلت السلطة عمله وأقفلت نواديه ، وضبطت أوراقه ، وبددت شمل أعضائه ، واعتقلت الكثيرين منهم ورمتهم فى السجون ، كان منهم على كامل وأحمد لطفى وهما وكيلاه ثم عبد اللطيف الصوفانى وعبد الله طلعت ومصطفى الشوربجى وعبد الرحمن الرافعى ، واسماعيل حافظ (صهر محمد فريد) ومحمد زكى على وأحمد وفيق وعبد المقصود متولى وهم من أعضاء اللجنة الادارية وأمين الرافعى ومحمد فؤاد حمدى وإبراهيم رياض والدكتور عبد الحليم متولى ، والدكتور عبد الفتاح يوسف وأحمد رمضان زيان واليوزباشى حافظ قبودان واليوزباشى أحمد حمودة وفؤاد عثمان ومحمد الشافعى ومصطفى حمدى ويعقوب صبرى وأحمد قبودان واسماعيل حسين وإبراهيم مرونى وعبد الوهاب البرعى والأخير من أهم العناصر العاملة فى الحزب الوطنى ووكيل جريدة الشعب بالشرقية (٤) . أما من نفى الى مالطة من أعضاء الحزب الوطنى هم الدكتور عبد الغفار متولى وعلى فهمى

Massey : op. cit., p. 2.

(١)

(٢) محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية ، ص ٢١٦ .

(٣) الوطن ٢٦ أكتوبر ١٩١٤ .

(٤) نفس المصدر ٤ نوفمبر ١٩١٤ .

خليل والأمير العطار وعوض جبريل ومحمد عوض محمد ومحمود ابراهيم الدسوقي وحسن نور الدين وسلامة الخولى (١) . وكان بعض هؤلاء على صلة بالحركة النقابية ، فأحمد لطفى كان عضو شرف جمعية عمال الترام بالقاهرة وأحمد رمضان زيان كان رئيسا لنقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية ، ومحمد عوض جبريل سكرتيرها (٢) .

هذا بالإضافة الى أن أعدادا كبيرة من الأعضاء العاملين بالحزب الوطنى كانوا قد خرجوا من مصر هاربين من ضغط انجلترا وقد كان لهروبهم ضرر للحركة الوطنية ، فكيف يخرج فى تلك الساعة الحاسمة من مصر أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى وهى المفروض أن تتولى القيادة الثورية . لقد برروا موقفهم بأن الانجليز سينكلون بهم وربما يكون دورهم خارج مصر أنفع لها من وجودهم على أرضها ، ولكن مما لا شك فيه أن خروجهم رجح كفة الفشل على كفة النجاح وأحدث فراغا ثوريا أثناء الحرب ، ولكنهم كانوا على يقين من نجاح مقاصدهم ، فيقول محمد فريد : « فى يوم الأربعاء ١٦ سبتمبر ١٩١٤ وصل الى هنا - الآستانة - من مصر الأخوان عبد الحميد سعيد وعبد الملك حمزه ومحمد على محمد وأحمد ظاهر واسماعيل كامل ومحمد عوض البحرأوى وكلهم من أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى وأكبر العاملين به ، وقالوا انهم هربوا خوفا من بطش الحكومة بهم لأنها مشددة المراقبة عليهم وتنوى الايقاع بهم وبغيرهم من الأعضاء العاملين اذا حصل أقل حادث بمصر أو لو هاجم الأتراك مصر مساعدة لهم على خروج الانجليز منها ، ومما قالوه ان الأمة كلها متحفزة للوثوب على المحتلين بمجرد تحرك الجيش العثمانى وأن الحماس بلغ غايته ، وأن الانجليز يخشون النتيجة ويبدلون الجهد فى غاية التقرب من الأهالى فيسافر المغتشون ومستشار الداخلية الى عواصم المديرىات ويخطبون فى العمدة والأعيان الذين يجمعهم المديرون لهذه الغاية ولكن كل هذه المساعى لم تأت بنتيجة وبالاختصار فالحالة فى مصر تشجعنا . فبما نحن ساعون اليه هنا وهو ارسال جيش عثمانى لمحاربة الانجليز » (٣) .

وحقيقة فان جراهام مستشار الداخلية كان يقوم بدوريات فى مصر يتنقل من الوجه القبلى الى البحرى من أسوان الى دمنهور والمنصورة وطنطا وهذه المدن كان واضح فيها الشعور الألمانى فما كان عليه الا أن يجتمع بالفلاحين فيها ويشرح لهم عمل الحكومة لمساعدتهم محاولا بذلك ضمهم اليها (٤) ، وقد كانت مدينة

(١) عبد الرحمن الرفاعى : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) أمين عز الدين : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(٣) محمد فريد : السابق ، الكراسة الثالثة ، ص ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٤) The Near East, September 25, 1914, p. 677.

طنطا مركزا لتجمع الوطنيين المعادين للانجليز وكان مراسل صحيفة
Egyptian Gazette يمدّهم بتحركاتهم وأقوالهم (١) .

ورغم انتشار رجال جيوش الامبراطورية في أنحاء القطر لقمع أى تنظيم
أو قيادة لثورة ، فالجماهير المغلوب على أمرها خرجت فجأة متجمهرة بالاسكندرية
فى ٣١ أغسطس ١٩١٤ تطلب القوت والعمل وكان عددهم حوالى ١٥٠٠ شخص
وسرت العدوى للقاهرة ، ففي ٣ سبتمبر ١٩١٤ اجتاحت القاهرة موجة عارمة
من المظاهرات قام بها العمال العاطلين وساندهم جماهير الشعب يطالبون بالخبز
ويهتفون بسقوط الحكومة « جعانين .. جعانين .. تسقط الحكومة .. يسقط
الظلم .. يسقط الانجليز » ، وهاجموا مجلس الوزراء ولكن هذه الحركة لم تكن
منظمة ومدروسة أو ذات قيادة ، لهذا أمكن سحقها بسرعة فتصدى البوليس لهم
وقبض على ١٥٠ شخصا واشترك رجال المطافى بمساعدة قوات البوليس ،
وأعطيت الأوامر للبطارية الخامسة من المشاة بمراقبة الأمن والنظام فى المدينة
خوفا من حدوث ردود فعل لهذه الحركة (٢) .

ومما ساعد على سحقها أن مدرسة الحقوق التى هى دائما الطليعة الثورية
فى مصر وجميع المدارس كانت فى الاجازة الصيفية . وقسمت النيابة المتهمين
الى ثلاث قضايا ، قضية مظاهرة الدرب الأحمر والخليفة وقضية مظاهرة بولاق
وقضية مظاهرة الجمالية وباب الشعرية ، وأطلقت الصحف على هذه المظاهرة
اسم « مظاهرة الرعاع » ، وقد حكم فيها بالأشغال الشاقة والجلد . وحشد
الانجليز جيشا من العيون والجواسيس أكثرهم من حرافيش اليونان ونصارى
الشرق وذلك للكشف عن أى عمل يمكن أن يقوم به الشعب (٣) .

ومضت السياسة الانجليزية تتوسع فى حركة اعتقال الأفراد ، وانقسم
المعتقلون الى ثلاثة أقسام الأول يشمل اعتقال رعايا الألمان والنمساويين وابعارهم
الى مالطة ثم اعتقال الأتراك الموجودين بمصر وابعارهم أيضا للخارج ثم اعتقال
المصريين المشتبه فيهم (٤) ، كذلك خضع للمراقبة أعداد كبيرة من الأتراك الذين
لم يرحلوا (٥) . لقد ظنت انجلترا أن هذا الاعتقال يخيف المصريين ويخمد
نار وطنيتهم فعمدوا الى كل من آنسوا فيه اخلاصا لعباس أو لتركيا. وقبضوا
عليه وأودعوه غيابات السجون ، فكانوا يتتبعون الأفراد وما أسهل عليهم من أن
يسلطوا جواسيسهم يترسمون خطا الناس ، فتم القبض على كل من تحدثه

The Egyptian Gazette, August 22, 1914, Les Pyramides 23 Août, 1914. (١)

The Egyptian Gazette, September 5, 1914. (٢)

(٣) العالم الإسلامى ، ١٧ ١٩١٦ .

Lloyd : op. cit., p. 191. (٤)

(٥) ادارة السواحل الشرقية ، دفتر كوبيا سرى ، بدون رقم ، ١٠ ديسمبر ١٩١٤ .

نفسه بالتكلم فى السياسة ، وكان قد أنشئ عقب مقتل بطرس غالى ما يسمى (بالمكتب السياسى) و رئيسه « جورج فليبدس » وهو مكتب لاستقاء أخبار الناس يقوم بالعمل له البوليس السرى ، ولعب هذا المكتب دورا رئيسيا أثناء الحرب ، فكانت له السلطة المطلقة وأصبح له رأى مسموع فى مختلف المسائل السياسية (١) .

وكانت الاعتقالات تجرى وفقا لتقارير سرية وملئت السجون بالمعتقلين السياسيين وبمئات المشبوهين ، سواء أكان ذلك بسبب أو من غير سبب . وفى يوم اعلان الأحكام العرفية قبض على كثيرين من الجالسين فى القهاوى - اسبلندر بار ، النيوبار - لوقوع الشبهة عليهم فى ترويج السياسة الألمانية ، وضبطت حكمدارية الاسكندرية طيبيا برتبة بكباشى ، ففتش منزله فى نصف الليل وأخذت أوراق وجدت عنده ، ثم أودع فى السجن على ذمة التحقيق لاشتغاله بأمور سياسية لم ترض رجال السلطة العسكرية (٢) ، وقبض على آخر وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة سنة لأنه كان راكبا الترام ويتكلم فيها ضد الانجليز (٣) .

وراح البوليس يفتش المنازل ، ففتش منزل يوسف سلامة ببلدة مجاورة فى الزقازيق ووجد عنده أوراقا تدل على علاقته بعبد العزيز جاويش فاعتقل وأرسل للسجن ، وقبض أيضا البوليس على تلميذين أحدهما فى مديرية المنيا والثانى فى الغربية (٤) .

وفى ٤ نوفمبر ١٩١٤ قبضت السلطة بسبب اتهامات سياسية أيضا على كل من نور الدين باشا والقائمقام صفوت بك والبكباشى حسن بك والبكباشى نورك بك واليوزباشى أحمد بك صبرى واليوزباشى اصلان بك واليمباشى شعبان أفندى والملازم فريد بك والملازم صلاح الدين بك وحافظ بك اسماعيل ومراد بك عبد الله ومحمد على بك وكرم الدين ورحمى بك وبصرى بك وكاظم بك وغالب الرسام واحسان ماركو وجميل بك وجعفر ابراهيم ، وقبض من الشرقية على الشيخ هاشم بدران ومهدى محمد بدران وأبو حميده من العربان والشيخ مصطفى نوح (٥) .

وبين مكسويل أن الذين قبض عليهم فريقان الأول فريق يثبت عليه أمور

(١) محمود طاهر العربى : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٢) الشعب ٣ نوفمبر ١٩١٤ .

(٣) نفس المصدر ٤ نوفمبر ١٩١٤ .

(٤) الوطن ٥ أغسطس ١٩١٤ .

(٥) نفس المصدر ٤ نوفمبر ١٩١٤ .

توجب القبض عليه ، والثاني فريق ثبت عليه أنه يضم مثل تلك الأمور وفي
امكانه تحقيقها ، فقبض عليه لالتقاء شره (١) .

ودعت السلطة بعض المصريين الذين اشتبهت فيهم الى محافظة العاصمة
لمقابلة الحكماء والبعض الى وزارة الحربية لمقابلة قومندان المخابرات ، وحجزت
المحافظة أغلب الذين ذهبوا اليها ومن بينهم حامد بك العلايلي التشريفتي
الخدوي ونهبت ادارة المخابرات على الذين ذهبوا اليها بالاستعداد للتوجه الى
الجهات التي تعينها لهم ، وهي بين اما أن يقيموا في بلادهم على شرط أن يذهبوا
الى أملاكهم في الأرياف أو أن يذهبوا الى ايطاليا أو مالطة أو قبرص ويقول
مندوب صحيفة الأهالي « علمت أن قومندان المخابرات في نظارة الحربية وهو
ضابط انجليزى برتبة مبرالاي يستقبل الذين يتنبه عليهم بالاستعداد بالاستبعاد
السياسي برقة ويقابلهم بلطف ويعطيهم مع الأمر المكلف بتبليغه سيجارة وفنجان
قهوة ، وبلغ الذين استعدوا للحجز ونبه بالاستعداد للاستبعاد نحو مائتين
أو يزيد عن ذلك وقد حجزوا في القلعة والمحافظة وطره » (٢) وحددت اقامة بعض
أعضاء الجمعية التشريعية مثل اسماعيل أباطة وحمد الباسل ، وبلغ الأمر الى
أنه شوهد غلاما يمزق اعلانا ملصقا على جدار به نص الحكم العرفي فاقناد على
الفور الى مركز البوليس حيث بقى هناك معتقلا الى أن صدر عليه الحكم
بالجلد (٣) .

وخول للموظفين الانجليز في الداخلية بأمر من اللواء هيكنسن قائد
البوليس المصري سلطة تكاد تكون مطلقة لقمع أى حركة تقوم بداخل البلاد
وايقاف كل الأشخاص المشكوك فيهم (٤) وطلب رسميا من البرنس محمد على
شقيق الخديوى عباس وائنين آخرين في الأسرة الخديوية مغادرة القطر فرحلوا
الى ايطاليا .

لقد أبعدت انجلترا كل من استشعرت فيه بالولاء للعهد السابق أو من
شكت في أمره ، أو من تكلم مع مسئوليتها بشأن وضع مصر السياسي ومستقبلها
وكان الشاعر أحمد شوقي ممن وقع عليهم عقوبة النفي فهو معروف بعداؤه
للالانجليز ، فوضعت العين عليه خاصة بعد تلك القصائد التي نظمها وبين فيها
أن الانسان أعجز من أن يتغلب على ما جرت به المقادير أو يحول مجراها وتمنى
أن يتحطم سيف البغي والعدوان وأن ينصر الله الحق على الباطل ، وأنهى كلماته
في إحدى قصائده :

(١) نفس المصدر ١٣ نوفمبر ١٩١٤ .

(٢) الأهالي ٨ نوفمبر ١٩١٤ .

(٣) الأفكار ٨ نوفمبر ١٩١٤ .

ومضت بنا هنية الحوادث وانقضت
وانقض ملعبها وشاهده على أن الرواية لم تتم فصلا .

فكتب نشر هذه القصيدة وفي أوائل يناير ١٩١٥ دعت النيابة العامة للتحقيق معه لما جاء في هذه القصيدة فقالت صحيفة الوطن في ١١ يناير ١٩١٥ تحت عنوان « التحقيق مع أحد كبار الشعراء » ما يأتي : « الذي نقل إلينا ولم نشر إليه الجرائد أن بعض السلطات تحقق في هذين اليومين مع واحد من كبار الشعراء لنشره قصيدة فيها بعض المغامر السياسية والاشارات الى بعض الحوادث التاريخية مما لا يصح نشره في الوقت الحاضر » (١) . وأمر بنفيه فاختر أسبانيا مقاما له .

وعندما وكل قائد جيش الاحتلال مستشار الداخلية « جراهام » إدارة الأحكام العرفية في مصر اتسعت حركة الاعتقالات « فاعتقل الكثير من أبناء مصر بعد أن هجم على بيوتهم وأدخل الرعب في قلوب أهلهم ونفى الكثير منهم » (٢) . لدرجة أن صحيفة الأهالي علقت على هذا بأنه رجوع الى عهد المظالم (٣) .

بالإضافة الى الضغط على الشعب والنفي والاعتقال والجلد رأى الانجليز ضرورة تجنيد رجال الدين من العلماء للمناداة باتباع الهدوء والكف عن اظهار الشعور المعادى للانجليز لعلمهم ما للدين من قوة لدى النفوس المصرية، وأن سبب تشيعهم للألمان وللأتراك هو ذلك الرباط الروحي الذي يربطهم بخليفة المسلمين . وفي حقيقة الأمر فانه عقب اعلان الحرب ظهرت حركة بين العلماء ضد الانجليز وتظن حسين رشدي لخطورة هذا الأمر فاوفد رسولا الى الشيخ سليم البشري شيخ الجامع الأزهر مبينا « أن الحركة لا تفيد لأن المصريين لا يملكون سلاحا ولا ذخائر للمدافعة عن أنفسهم وعن بلادهم والأفضل أن يكون الهدوء رائدهم » (٤) . وأمام الضغوط بدأ الموقف يتغير فأصدر كبار علماء الأزهر منشورا يطلبون فيه الالتزام بالهدوء والسكينة واجتناب المجالس التي يكثر فيها القيل والقال . وبذلك نجح الانجليز في الحد من تيار الأزهر الذي كانوا يخشونه حيث أن ميوله تجاه الدولة صاحبة الخلافة الاسلامية قوى هذا من ناحية ، وله تأثير كبير على المصريين من ناحية أخرى .

وفي أول الأمر طلبت تعطيل الدراسة فيه ، لكن رجال الأزهر أفهموا مستشار الداخلية أن الأزهر أكبر جامع تؤدي فيه الشعائر الدينية ولا يمكن بأي حال من الأحوال اغلاقه . وفي ٢٥ أغسطس ١٩١٤ جمع رشدي الشيخ

(١) الوطن ١١ يناير ١٩١٥ .

(٢) سعد زغلول : المرجع السابق ، كراسة ٣١ ، ٣ أكتوبر ١٩١٧ ، ص ١٧١٨ .

(٣) الأهالي ٣١ ديسمبر ١٩١٤ .

(٤) أحمد شفيق : مذكراتي ، ج ٣ ، ص ١٣٦ .

سليم البشرى شيخ الأزهر والشيخ محمد حسين مخلوف والشيخ أبو الفضل الجيزاوى ، ودار الحديث حول تأخير افتتاح الأزهر والمعاهد الدينية « خوفا من حصول هياج بين الطلبة خصوصا اذا أعلنت تركيا الحرب على إنجلترا ، وبعد المداولة تقرر افتتاح الدراسة على أنه اذا حدثت أية مشاغبة تأمر الحكومة بتأجيل الدراسة » (١) .

وقد فكر الانجليز فى تقليل عدد الطلبة بالأزهر - وكان عددهم فى ذلك الوقت حوالى ٨٢٢٢ طالبا - بفصل من هو معروف بعذائه للانجليز من مصريين وأتراك فتم فصل ٣٠٠٦ من الطلاب فصلا تاما بحيث يصبحون لا صلة لهم به (٢) ، بحجة عدم انتظامهم فى الدراسة واشتغالهم بغير طلب العلم ثم استصدروا من مشيخة الأزهر منشورا الى الطلاب سواء فى الأزهر أو فى المعاهد العلمية الدينية فى القاهرة والأقاليم ، يفرض عليهم التفرغ للدراسة وعدم الخوض فى المسائل السياسية وأن يلزموا بيوتهم عقب الغروب وألا يتكلموا فى الأحوال السائدة (٣) .

بهذا أحسنت إنجلترا أنها قضت على الخطر من جانب الأزهر الذى كانت متوجسة خيفة منه ثم سعت بعد ذلك لتجنيده بعض الصحف المصرية ، فصدرت هذه الصحف تنادى بضرورة التزام الهدوء والسكينة ومساعدة الانجليز ومد يد المعونة لهم .

وراح المسئولون فى مصر ينادون بذلك ويدلون فى تصريحاتهم ما يؤيد ضرورة التعاون مع الانجليز ، فقد صرح رشدى الى مراسل الجورنال دى ايطاليا : « أشاعوا عن مصر أنها على أبواب ثورة داخلية ٠٠ ان الشعب المصرى يعلم أن مصلحته فى خلوده الى الهدوء والسكينة وأن همه الوحيد فى هذه الظروف يجب أن يكون موجها لجنى قطنه والتفكير فى أمر قصره » (٤) .

وحاول الانجليز أن ينفروا المصريين من الألمان والأتراك ليحدوا من مشاعرهم فقامت الدعاية البريطانية على أساس اقناع الشعب بفضائل الانجليز ومناقبهم وعدلهم فى الوقت الذى وصفوا فيه الألمان بالتوحش والهمجية والتعطش لسفك الدماء لدرجة أنهم جعلوا طيارتهم ترمى احدى عشرة قنبلة على أحياء القاهرة المدنية على أنها طائفة ألمانية وذلك حتى يبعدوا الشعب عن الألمان ويبين سعد فى مذكراته تفاصيل ذلك ويعلق بقوله : « ويستدل الذين يقولون بأن تلك الطيارة انجليزية بالأدلة الآتية : أولا أنها اجتازت الحدود ووصلت الى

(١) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٤٤٤ .

(٢) الأفكار ٢٠ أكتوبر ١٩١٤ .

(٣) نفس المصدر ، ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ .

(٤) الحرية ٣١ أكتوبر ١٩١٤ .

عاصمة البلاد صباحا وحلقت من الساعة العاشرة ، وقد وقعت الحادثة الساعة الحادية عشر والنصف ولم يطاردها مطارده ولا يدافعها مدافع ، نانيا أنه كان في الامكان مقابلتها عند العودة واقتناصها في السويس أو القنال ، ثالثا أنها لم تلق القنابل الا في الشوارع والخرائب ، رابعا أن الألمان لا يستفيدون منها الا النفور منهم أما الانجليز فبسعون على اثبات كون هؤلاء من الهمج المتوحشين وأنهم لا يعطفون على ضعيف ولكن الناس أيقنوا أنها من غير الترك والألمان (١) .

كذلك جندت بعض الشعراء لأجل الدعاية البريطانية وتوعية المصريين بالتزام الهدوء وترك نزعة الشباب ومهاجمة الألمان والاشادة بأعمال الانجليز (٢) .

وفهم المصريون الأمر ولم تخدعهم تلك الدعايات ولم تقض على ابداء الشعور المعارض فعلت الأصوات بالدعاء بالنصر والتمنيات بالفوز لتركيا وحلفائها لدرجة أن تجار الاسكندرية اكتتبوا لأجل شراء طيارة واهدائها للجيش العثماني ، وبلغ الاكتتاب ٨٠٠ جنيه ، ولكن السلطة أوقفت هذا الأمر (٣) .

ثم لجأ الانجليز الى محاولة غريبة ، لقد تصوروا أنهم يستطيعون الاستعانة بأغاخان الزعيم الاسلامي الاسماعيلي لحمل الناس على حبهم ، فهو زعيم اسلامي فلذا اعتقدت أنه سيكون له شعبية بين المسلمين في مصر هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى انه يمكن له أن يهدى من روح المصريين المتدمرة ، فيقول في مذكراته : « كان كتشنر متيقظا لكل طارئ في الشرق - وبالذات مصر - فقد أرسل الى كتشنر لمهمة دبلوماسية أو شبه دبلوماسية كانت الوزارة تؤيدها ، وكان الملك جورج الخامس موافقا عليها ومهتما بها ، كانت تلك المهمة تتعلق بمصر حيث كان الوضع السياسي مضطربا ودقيقا » (٤) لكن محاولة انجلترا هذه لم تنجح ، وبذلك فشلت الرحلة التي كانت تبني عليها آمالا واسعة في تهدئة المصريين .

لقد عملت انجلترا كل احتياطاتها خوفا من الثورة ضدها فهي تعلم جيدا شعور المصريين تجاهها فاعدت للأمر عدنه بعد دراسة دقيقة ، فلم يكن الأمر سهلا ، انه تغيير جوهرى في حياة مصر السياسية . ويقول ستورس في مذكراته يصف القلق والوهم الذي سيطر على الانجليز : « عندما مرت سيارة السلطان في حفل تنصيبه بالمنصة الكبرى للعمد والأعيان التي أقيمت في ميدان عابدين كان تصفيقهم فاترا لا حرارة فيه ، وكان كل منهم ينظر الى جانبه ليرى ماذا يفعل بجاره ، وركبت مع شيتهم العربى لكى نقدم العرش للسلطان الجديد وكان

(١) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٩ ، ١٣ نوفمبر ١٩١٦ ، ص ص ١٦٠٦ ، ١٦٠٧ .

(٢) المؤيد ٩ نوفمبر ١٩١٤ .

(٣) الاكسبريس ٧ مارس ١٩١٥ .

(٤) أغاخان : المرجع السابق ، ص ص ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

السلطان فى حالة عصبية بالغة متأثرا الى حد عميق بأهمية المناسبة ، وكانت سيارة شيتهم تسير خلفى سيارة السلطان وكان الموكب فى حراسة جنود الجيش البريطانى ، وكان الجنود يصطفون على جوانب الشوارع ، وعندما وصل السلطان حسين الى قصر عابدين استقبل مستر شيتهم واعترف اننى تنفست الصعداء عندما انتهى التتويج ، وكنا نقدر لأنفسنا أن احتمال اللقاء قبلة أو اطلاق النار علينا خلال الموكب الى قصر عابدين يتراوح بين ٢٠ ، ٣٠ ٪ ، فقد اكتشفت فى الليلة السابقة للتتويج عصابة تضم خمسة من الأتراك أحضرت مسدسات براونج فى أوائل الأسبوع وأخذت تتدرب على استخدامها منذ ذلك الحين بفكرة اطلاق النار على الحكام بصفة عامة ٠٠٠ فى طريقى من قصر عابدين بعد الانتهاء من تتويج السلطان حسين حذرت خادمى المصرى اسماعيل وقلت له أن أى محاولة منه أو من زملائه لقطع رقبتى أو حتى لقطع رقبة مستر شيتهم فان أجورهم سوف تخفض بمقدار النصف ، وأن فصلهم من الخدمة سيكون جزاء محاولة الاغتيال الثانية » (١) ٠

وقابل الشعب الموكب السلطانى بالوجوم وكان الحزن مرسما على الوجوه فلم يسمع هتافا ولا تصفيقا ، « وأن الأهالى لم يرفعوا العلم الجديد وحتى العلماء امتنعوا عن اعطاء فتوى بعزل الخديوى عباس ، وأصبح الأهالى ينتظرون قدوم الجيش العثمانى » (٢) ٠

لقد توقع الانجليز أن تقوم الثورة فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٤ ، وكانت المخابرات السرية التى ندور بين شيتهم وبين جراى أنه يتوقع هذا الانفجار ٠ وفى بداية عام ١٩١٩ أكد المعتمد البريطانى فى برقياتة السرية لوزارة الخارجية بأن الانفجار لن يحدث وأن الموقف أهدأ كثيرا مما كان فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٤ لكن ماكسويل أمكنه النجاح فى السيطرة التامة على المصريين دون أى اعتبار للشعور الوطنى ٠

وظهر ذلك فى السلبية التى انتابت المصريين بناء على اجراءات انجلترا ، ولسوء حظ مصر كانت الحركة الوطنية تعيش بدون تنظيم أو ادارة ، فخروج محمد فريد قبل الحرب ترك فراغا فى القيادة وترك أعضاء الحزب الوطنى لمصر ونفى الكثير وقف حائلا دون قيام تنظيم واسع فاذا قبض على خلية حلت محلها على الفور أخرى ٠ امتلأت قلوب المصريين كرها وحقدًا لمن قبل أن يحكم فى ظل الحراب الانجليزية وكان حرسه من قوات الجيش البريطانى ، فيقول ستورس : « فى مساجد القاهرة كان دعاء الامام لخليفة المسلمين يتكرر ثلاث مرات على التوالى ، وفى كل مرة كان المصلون يرددون الدعاء بصوت عال يشترك فيه

Storrs : op. cit., p. 141.

(١)

(٢) محمد فريد : السابق ، كراسة الرابعة ، ص ١١٤ ٠

الجميع ، وعندما دعا الامام لسلطان مصر الجديد جاء رد المصلين ضعيفا وغير مسموع وكثير منهم كانوا لا يؤمنون على الدعاء « (١) . وظهر طلبية الحقوق يرتدون جميعا أربطة عنق سوداء وبدا على وجوههم تعبيرات الحزن الشديد ، وحتى طالبات المدارس الثانوية الحكومية للبنات علقن في صدورهن أزهارا سوداء « (٢) .

لقد ساء الشعب ما حدث وقابله بالسخط والألم اذ رأى فى تنصيب حسين على عرش مصر بخطاب موجه من المعتمد البريطانى مظهرا لضياع استقلال مصر ، وأيقن أن انجلترا أصبحت الحاكمة الحقيقية وما هذا السلطان الا تابع جديد ، وأصبح واضحا أن من يحكم هو الذى أجلس السلطان على عرش مصر . ويبين سعد فى مذكراته أثر ذلك على الشعب يقول : « والناس جميعا انقضت صدورهم وعم الخوف جميع الطبقات حتى ما كان من الناس أشد بغضا لدولة عباس وحكمه » (٣) .

ولم يكن ذلك حبا فى عباس الحاكم السابق والذى أذاق المصريين الأمرين فى عهده لكنه اعتبر رمزا لاضطهاد الانجليز ومن هنا كان العطف عليه اذ يقول محمد على علوبة : « ورغم أن الخديوى عباس لم يكن محبوبا من المصريين ، فانهم نظروا الى مسألة عزله نظرة وطنية أكثر منها شخصية ، واعتبروا تنصيب أى رجل محله طعنة فى حقوق مصر وأجمعوا على عرقلة كل مسعى يقضى بتنصيب رجل آخر تحت الحماية البريطانية اذ الواجب فى نظرهم أن ينصب حاكم مصر بفرمان عثمانى من السلطان الذى هو خليفة المسلمين » (٤) .

ومضى تيار التوتر الذى اجتاح مصر ضد الحماية الى أن قامت ثورة ١٩١٩ ، فقد كانت خطابات ونجت الى لورد هاردينج والى رونالد جراهام أثناء سنتي ١٩١٧ ، ١٩١٨ تدل على ذلك (٥) ، ولكن المصريين اضطروا تحت الضغط والارهاب وهذه الظروف القاسية الى تضيق النطاق لنشاطهم وكبت الافصاح عما كان فى قلوبهم من ثورة متأججة على هذه الأوضاع تلك الثورة التى لم تستطع أن تجد لها متنفسا الا بعد اعلان الهدنة .

Storrs : op. cit., p. 140.

(١)

Symons : op. cit., p. 42.

(٢)

(٣) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٥٣ ، غير مرقمة ، ص ١ .

(٤) محمد على علوبة : السابق ، ص ٦٨ .

Wingate : op. cit., pp. 214., 215, 220.

(٥)

الترجمة العملية :

كان لفشل الدولة العثمانية وهزيمتها أمام الانجليز فى قناة السويس .
فى ٣/٢ يناير ١٩١٥ أثر كبير فى نفوس المصريين الذين كانت تتحرك بذور
الثورة فى نفوسهم والذين كانوا يتشيعون للخليفة وحليفته ألمانيا ، والذين
كانوا يرون فى الانجليز مجرد مغتصبين لحقوق الخليفة ، وفى السلطان حسين
مغتصبا لحقوق ابن أخيه .

ولما أيقن الشعب أنه لاخلص له على يد جيش الأتراك رأى أن يبذل
نشاطه هو لعله يستطيع إثارة القلاقل والانتقام سواء من الانجليز أو من الخونة
الذين حكموا البلاد تحت حمايتهم .

لم تكن فكرة الاغتيالات السياسية بجديدة على الشعب المصرى ، فلها
سابقة اذ قتل بطرس غالى عام ١٩١٠ بفضل مجهودات الحزب الوطنى وبتأسيس
الجمعية السرية التى كانت لها اليد الكبرى فى حوادث محاولات الاغتيال التى
وقعت أثناء الحرب .

كانت أولى هذه الحوادث هى محاولة قتل « مستر دنلوب » مستشار
المعارف وذلك قبل اعلان الحماية على البلاد ، اذ قصد أحد موظفى مدرسة
طنطا الأميرية ويدعى « حسن خليفة » وزارة المعارف فى ٢٢ سبتمبر ١٩١٤
وطلب الاذن بالدخول « لمستر دنلوب » ولكنه منع فحاول الدخول بالقوة ،
فألقوا القبض عليه وفتشوه فوجدوا معه مسدسين ، وبالتحقيق معه اتضح أنه
يريد قتل دنلوب ، وثبت أنه هددته قبل ذلك على مسمع من الموظفين (١) .

وهذا فى حد ذاته يعتبر نقمة على الانجليز ورجالهم فى مصر . ووزعت
مجهودات الشعب فى هذه الفترة على عدة ميادين ، فالبعض رأى الانتقام من
السلطان والوزراء الذين هم أصل البلاء . والبعض راح يثير الناس ويتفوه
ويصيح ويؤلب المصريين على الحكم ، والبعض اتجه الى مضايقة الانجليز بكلمة
أفعال مثل حوادث سرقات الجيش البريطانى وحوادث التخريب للسكك
الحديدية . ومن هنا زادت حركة الاعتقالات أثناء هذه الفترة ، ففي ٢٠ ديسمبر
١٩١٤ ألقت السلطة القبض على كاتب المحكمة المختلطة ويدعى «عبد الله كبش» .
لأنه نفوه بالفاظ فيها تهديد للسلطان الجديد وأنه ارتدى هو وزملاؤه ملابس
الحداد يوم اعلان الحماية وبتفتيشه وجد معه مسدس وفتش منزله ومنازل
أقربائه (٢) .

(١) السفير ٢٣ سبتمبر ١٩١٤ ، الأفكار ٢٤ سبتمبر ١٩١٤ .

(٢) وادى النيل ١٦ يناير ١٩١٥ .

أحسست السلطة أن الشعب غير راض عن تعيين خلف لعباس لهذا استعدت لحسم أى موقف يمكن أن يخلق انتقاما من السلطان الجديد فأوقفت أمام غرفة نوم السلطان حراسا من الانجليز بالمسدسات خشية أن يطلق عليه بعض خدم الخديوى الرصاص . ثم أمرت بطرد جميع الطباخين من القصر خشية أن يدس له واحد منهم السم فى الطعام ، وأحكمت الرقابة على السلطان ولازمته الحراسة فى كل مكان ، فقد كانت أول جمعة صلاها السلطان الجديد بمسجد السيدة زينب مع أنه كان ينوى الصلاة فى مسجد الحسين ، ولكن فى اللحظة الأخيرة بلغه وجود مؤامرة ضده ، فحول قصده للسيدة زينب ، وبقي رجال البوليس فى طريق الحسين حتى يتوهم الناس أن السلطان سيصلى بالحسين (١) .

وحدث حينما توجه السلطان الى المسجد الحسينى لصلاة جمعة ١٥ يناير ١٩١٥ أن جاء رجل واخترق النطاق الموضوع من رجال الشرطة والحرس والحاشية وجلس فى صف الوزراء خلف السلطان ، فأبعدته الشرطة السرية وساقوه الى مقر الشرطة وحققوا معه . وبينما كان الركب السلطانى مخترقا شارع أبى الدرداء بالاسكندرية صاح شخص قائلا يا معين بصوت دوى فى الفضاء ، فقبض عليه فى الحال وسيق الى التحقيق (٢) .

وانعقدت محكمة الجنج بالعطارين لمحاكمة الشيخ « مصطفى الترمذى » صاحب مطبعة وشريكه « محمد صلاح » المطبعجى وذلك لطبعهما منشورات ثورية ضد الانجليز وضد السلطان ، وضبطت هذه المنشورات معهما فى نهاية ديسمبر ١٩١٤ وعندما سألت المحكمة محمد صلاح عن التهمة فقال انه طبع المنشورات هذه بناء على أنه مأمور من صاحب المطبعة ، فهو يطبع كل ما يطلبه منه الشيخ الترمذى . وقد استدعت المحكمة مستر انجرام كشاهد أول فقال : « فى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩١٤ الساعة الحادية عشرة ونصف طلبنى سعادة الحاكم وأخبرنى أن فى الاسكندرية جمعية سرية وهى تتبع جمعية تحرير مصر ، قد نشرت منشورات ثورية ومن ضمن أعضائها شخص يدعى عبد الوهاب على ومحمود حسنى العرابى ومحمد فهمى رشيد وأعطانى صورة المنشور وأمرنى أن أفتش منازل الأشخاص الثلاثة المذكورين فى الحال وفى وقت واحد ، فعينت ضابطا لتفتيش مكتب عبد الوهاب على ومنزله وسفرت موطفا الى المحلة الكبرى لتفتيش منزل محمود العرابى وذهبت بنفسى لمنزل محمد فهمى رشيد فلم نجد شيئا ، وعلمت أن المبلغ فى هذه المسألة الشيخ الترمذى فأحضرتة وطلبت منه أن يوضح لى بلاغه فبلغنى بأنه على علم بأن جمعية سرية اسمها جمعية تحرير مصر تصدر منشورات سرية ثورية وأنه ضبط المنشور الذى كان أعطاه لى جناب الحاكم من عبد الوهاب على ، فقلت له اننى فتشت

(١) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨ .

(٢) وادى النيل ، نفس العدد ، ٦ يونيو ١٩١٦ .

منزل ومكتب عبد الوهاب ولم أجد شيئا ، فقال لى وهل فتشتم مكتب عبد الوهاب فقلت له فتشنا ولم نجد شيئا ، فاستغرب من ذلك وقال لى ، وهل بحثتم فوق الدولار فرجعنا وفتشنا فوجدنا ثلاثة عشر منشورا ملفوفة فوق الدولار ثم قام الشك فى نفسى من جهة الشيخ مصطفى ، فأمرت أحد الضباط بقفل مطبعته ، وفتشت المطبعة فوجدت بها بقايا المنشور محروقا ، وقطع أخرى صغيرة من مسودة وهذا يعنى أن الشيخ مصطفى هو الذى طبع المنشورات واتهم عبد الوهاب فيها ، وقد أثبت بالتحقيق أن الكل مشترك فى الجريمة » (١) .

عم السخط وازداد على الأوضاع عامة وعلى السلطان حسين خاصة ، فقد كان حسين ضعيف الشخصية ومن هنا بدأ يحابى الانجليز فهم الذين أجلسوه حاكما ، إذن فلا بد من استمرار الموالاتة . ووصل الأمر الى أن ستورس يذكر أن السلطان حسين كان يقول للانجليز الذين يصافحهم « اننى أصافحك مصافحة حقيقية مصافحة جنتلمان لا مصافحة ابن البلد » (٢) ، أى أن السلطان يعتبر أن المصريين يصافحون مصافحة الغدر والخيانة ، وأما هو الذى ليس بابن مصر فهو جنتلمان يصافح الانجليز مصافحة الصدق والوفاء . وكانت شخصيته مهزوزة أمام ذلك العرش الذى أجلس عليه ، ويدل على ضعفه أن سعدا يقول فى مذكراته : « كثيرا ما كان يحلف على مصحف ويخرجه من جيبه ويضعه على عينيه ، ولما تكرر ذلك منه استخف الناس بشأنه وسخروا منه ، وأخذوا يهزأون بما يبدو منه » (٣) .

أحس شيتهم بهذا الضعف ولاحظ أن المصريين يكرهونه وبالذات المثقفين . لذا اقترح عليه أن يقوم بزيارة المدارس والمعاهد العليا حتى يتقرب منهم ، وبذلك يمكن له أن يكسر الثلج بينه وبين الشباب المصرى ، فأعجب السلطان بالفكرة فورا وقرر أن يبدأ زيارته بمدرسة الحقوق . وكان ذلك فى ١٨ فبراير ١٩١٥ .

بدأ الموكب السلطانى الزيارة فاصطفت الجنود على الصفيين من قصر عابدين الى مدرسة الحقوق وفرش فناء المدرسة بالرممل وغطيت طرقاتها بالسجاجيد الحمراء ، ورفعت الأعلام وعلقت الزينات على جدران المدرسة ووقف على أبوابها الوزراء وكبار المسئولين مرتدين الرديجوت الأسود (٤) ، ودخل السلطان واذا بمفاجأة تقع تدهل الجميع « ان أغلب الطلبة وبالذات طلبة

(١) الاكسريس ١٧ يناير ١٩١٥ .

Storrs : op. cit., p. 146.

(٢)

(٣) سعد رغلول : السابق ، كراسة ٢٥ ، ٩ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣١٧ .

(٤) المحروسة ١٩ فبراير ١٩١٥ .

الليسانس قد تغيّبوا عن الحضور لمقابلة عظمة السلطان وتخرج الموقف وتعتقد .
واحتار عدلى وزير المعارف ورشدى رئيس الوزراء وحاولوا التخفيف من وقع
الصدمة على السلطان الذى أحس بأنهم يخنقونه وهو سلطان البلاد ومليك كل
شئ . كان هذا خدشا لكرامته ، وعلى الفور ظهر غضبه ورجع لقصره واتصل
بمكماهون وأبلغه ما حدث وطلب منه نفى جميع الطلبة الذين رفضوا مقابلته
الى مالطة ، وتدخل رشدى وعدلى واقترحا الاكتفاء برفت التلاميذ من مدرسة
الحقوق وحرمانهم من الامتحانات بل ومن دخول أى مدرسة عالية فى مصر
والبحث عما اذا كان زعمائهم هم سبب هذه الحركة ومعاقبتهم بالقائم فى
السجن ، وقد حاولا اقناع السلطان بذلك فوافق « (١) » .

كان هذا الاضراب شبه مظاهرة صامتة ضد الحماية وضد السلطان .
وحاول الطلبة تبرير موقفهم فاعتذروا وأبانوا أنهم اضطروا للغياب نظرا
لتشبيعهم جنازة أحد زملائهم وتبين فى التحقيق أن عنوان هذا الشخص
المتوفى ما هو الا عنوان محل جروبى « (٢) » . وأثبت أنهم اصطنعوا هذا السبب
عذرا حتى لا يقابلوا السلطان . فهو خائن فى نظرهم فمن أقوالهم « انه من
المستحيل أن ندرس القانون فى بلد كل القوانين فيها متهمك عليها » « (٣) » وانتهى
التحقيق الى فصل ٥٤ طالبا منهم أحمد مرسى بدر الذى أصبح فيما بعد وزيرا
للمعارف ثم العدل ، ومحمد صبرى أبو علم الذى أصبح هو الآخر وزيرا للعدل .
ويوسف أحمد الجندى الذى أصبح زعيما للمعارضة فى مجلس الشيوخ وكان
عضوا فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وعبد العظيم محمد الهادى الذى أصبح
نائبا فى البرلمان ، وحسن يس الذى لعب دورا مهما فى الثورة وطالب بخلع
السلطان فؤاد ، والباقي محامون مشهورون . كما تم حرمان ١٣ طالبا من الحضور
للدراسة حتى آخر العام ، ١٨ طالبا وقع عليهم عقاب عدم حضور امتحانات
آخر العام وكان منهم محمود عزمى الذى أصبح نائبا عاما ومحمد عبد الله عنان
الذى أصبح كاتبا ومؤرخا ، ومحمد محمود الذى أصبح رئيس محكمة الإستئناف
وسليمان نجيب الممثل وأصبح الباقون محامين بارزين « (٤) » .

وبعد أن باشر المجلس التحقيق مع الطلبة رفع الى وزارة الحقانة تقريرا
أثبت فيه أن ما وقع هو مظاهرة اتفقوا عليها فيما بينهم ، وعلى الفور طلبت
السلطة الاطلاع على التحقيق لأن الحكم العرفى المبسوط على مصر يتطلب
ذلك « (٥) » .

وانتشر خبر الحادث فى أنحاء البلاد وفرح الشعب بأن نلاميذ مدرسة

(١) مصر ٢٦ فبراير ١٩١٥ .

(٢) نفس المصدر .

The Near East March 26, 1915, p. 567.

(٣)

(٤) الأهرام ٢٦ فبراير ١٩١٥ .

(٥) نفس المصدر ١ مارس ١٩١٥ .

الحقوق صفعوا السلطان على وجهه وأحسوا أنهم يعملهم هذا تحدوا الحماية ، وعندما علم الشعب برفت الطلبة تضايقوا لهذا القرار ، وتلقت الحكومة تقارير من المدارس والأزهر بأن هذا القرار قد يؤدي الى حدوث اضطرابات في جميع المدارس . وأنه ليس من مصلحة السلطان ولا الوزراء أن يصدر مثل هذا القرار فاقترح عدلى - وزير المعارف - أن يصدر القرار من مجلس ادارة مدرسة الحقوق حتى لا يعرف الناس أنه صادر عن السلطان أو عن وزراء الحماية وبذلك يمكن تهدئة الرأى العام والحد من حدوث أى ضجة أو قلاقل . ويقول محمد فريد ازاء ذلك : « كل هذه الأمور تفيد أن الحكومة متوجسة خيفة من الأمة مع أنها لأن لم تبدأ أقل حركة عدوانية ضدها وأن حسين كامل غير آمن على مركزه (١) » .

أحدث قرار الرفت هذا والحرمان من الامتحان أثر سيئ في الطلبة ثم في الأهالى معنى هذا القضاء على مستقبلهم . ومن المعروف أن مدرسة الحقوق في ذلك الوقت كانت تخرج كبار رجال الدولة ، وذهب الأهالى الى الوزراء يوسطونهم ، فيذكر سعد : « حضر عندى محمود أبو النصر عقب حادثة مدرسة الحقوق ، ورجانى فى أن أسعى لدى ولاة الأمور فى الاستعطف بهم فلم أعله بشئ نظرا لما أعلمه من عجز ولاة أمورنا فى هذه الحالة ، ولكن مع ذلك تكلمت مع رشدى باشا فى شأنهم وقلت انهم أخطأوا ، ولكن الحكم جاء غاية فى القسوة واللازم أن يكون التأديب مناسبا للذنب ، وان الأمم تعامل التلاميذ فى جميع الأحوال معاملة أبوية ، وتغتفر لهم ما تعاقب عليه سواهم ، والحرمان من التعليم لا يصح أن يكون عقوبة لأن فيه ضررا كبيرا بالأمة ، فرأيت منه عطا عليهم ووعدنى بأنه سيبذل جهده فى العفو عنهم الا بضعة عشر منهم فقلت ان العفو الشامل خير وأبقى ، والذين يراد التشديده عليهم منهم هم أذكاهم وأوسعهم كفاءة فوعدنى خيرا ، ولكنى سمعت هذا الرأى ، أى رأى رشدى باشا من السلطان نفسه ففهمت أن هذا هو رأى السلطة الانجليزية » (٢) .

من هذا نرى أن المسؤولين بدأوا يفكرون فى تخفيف العقوبة والحد من العدد الذى تقرر رفته حتى يأمّنوا جانب الناس فقد كانوا يتوجسون خيفة منهم ومن احتجاجهم ضد هذا الاجراء ولكن السلطان فى الوقت نفسه كان متمسكا كل التمسك بضرورة الانتقام منهم والضرب على أيديهم أليس هم الذين صفعوه وقد أفضى بذلك لسعد زغلول فى مقابلة تمت بينهما فى ٤ مارس ١٩١٥ اذ يقول سعد : « ثم تأوه - السلطان - من الأحوال عموما ، ومن أحوال تلامذة الحقوق الخديوية وقال انه يثس من اصلاحهم ، وأنهم تجاوزوا كل حد فى

(١) محمد فريد : السابق ، ٢٣ مارس ١٩١٥ .

(٢) سعد زغلول : السابق ، ٨ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣١٥ .

الوقاحة وقلة الأدب ، وأن قلبه أصبح كسيرا من آلامه وشدة جهالتهم وسوء أخلاقهم وأنه عزم ألا يهتم بأمرهم وأن يتركهم وشأنهم تعبت الحوادث بهم » (١) .

أخيرا رأى المسئولون أنه لو تم الاجراء ضد الطلبة فان هذا سيكون الثقاب الذى سيشعل الثورة لذا استصدر من السلطان أمر عفو عن هؤلاء الطلبة ، ولكنه استثنى من المحكوم عليهم سبعة عشر تلميذا لم يعف عنهم قيل لأنهم هم الذين حرضوا زملاءهم على ذلك الامتناع . « وهم أذكى المحكوم عليهم وأوسعهم كفاءة وأكملهم استعدادا ، ان حرمان سبعة عشر من أنبه التلامذة وأكفئهم خسارة كبيرة وقد ينرتب عليه فساد عظيم الا اذا استدرك ذلك بالعفو عنهم أيضا » (٢) .

وفكر عدد من الطلبة المفصولين فى الاتصال بسعد زغلول ، وقال لهم سعد انه سيحاول أن يتشفع لهم لدى السلطان ولكنه لن يدافع عنهم لأنه يعرف السلطان جيدا ، فقال الطالب أحمد مرسى بدر اننا نفضل أن نموت ولا نكتب اعتذارا ، فقال له سعد أنا لا أطلب منكم اعتذارا ولكنى مضطر أن أعتذر بالنيابة عنكم حتى أنال براءتكم وأنتم طلبية حقوق ، وتعرفون أن من حق المحامي أن يتخذ ما يراه من الوسائل لمصلحة موكله ، ويقول سعد فى مذكراته : « وقد رجوت رشدى باشا عندما أخبرنى بعزمه القبض بالأا يفعل فلم يرد الاصغاء فرجوته بعد ذلك فى واحد منهم وهو من يدعى اسماعيل محمود حمدى أخو امرأة مصطفى بك الباجورى الذى أوصى على أولاده ، فوعدنى خيرا بأنه سيفرج عن جميعهم قرب افتتاح المدارس فقلت له اذا لم يكن عليهم شئ ، فالأولى الافراج عنهم قبل ذلك التاريخ فقال سأنظر فى ذلك » (٣) . وهكذا لعب سعد دورا فى التشفع لدى الجهات المسئولة لطلبة الحقوق حتى أنه أخيرا تقرر قبول السبعة عشر تلميذا المطرودين ما عدا اثنين .

وأراد السلطان ألا يرى وجه طلبة الحقوق فأمر بنقلهم من جوار القصر حيث كانت مدرسة الحقوق تقع بين شارع عبد العزيز وحسن الأكبر الى الجيزة ونفذ هذا القرار اعتبارا من العام الدراسى ١٩١٦/١٥ .

وتكررت الحادثة ولكن بشكل مصغر عندما زار السلطان الأزهر ، فقد صرخ فيه الطلبة قائلين « أخرج يا خائن » فقبض على بعضهم ومن ثم وضع جميع الأزهرين تحت المراقبة الشديدة ، وقرر قائد الجيوش الانجليزية أن تكون محاكمتهم على أقل أمر يقع منهم أمام السلطة العسكرية (٤) .

(١) نفس المصدر ، ص ١٣١٢ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٣٢٠ .

(٣) نفس المصدر ، كراسة ٢٤ ، ٥ سبتمبر ١٩١٥ ، ص ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٤) محمد فريد : السابق ، كراسة ٤ ، ص ١٢٦ .

ومضت الرقابة تشتد على الطلبة ، فقبض البوليس على عشرة طلاب من جامعة الأزهر ينتمون الى قسم الدراسات التركية ، وذلك لكثرة ارسال تهديدات منهم الى شيخهم والى بعض المسئولين (١) .

وأمر السلطان بالقبض على طالبين من مدرسة الطب بسبب أنهما لم يقابلاه في الطريق بالتعظيم اللائق (٢) ، ولكن على الرغم من الضعف والارهاب فان اشتغال الطلبة بالشئون السياسية لم ينقطع ، ففي ١٧ نوفمبر ١٩١٥ قررت وزارة المعارف فصل طالبين بمدرسة المعلمين العليا وهما محمد صبرى منصور ومحمد عوض محمد وحرمانهما من دخول المدارس الأخرى والمصالح الأميرية والامتحانات العمومية ، وجاء في قرار الفصل بأنهما يشتغلان بالمسائل السياسية بكيفية يخشى منها على الأمن العام ، وقد ارتكبا بذلك ذنبا خطيرا استوجب هذه العقوبة ، ووزعت الوزارة نشرة بهذا القرار على جميع الوزارات والمصالح الحكومية والمدارس والمعاهد العليا (٣) .

لم يكن الطلبة وحدهم الذين خافهم الانجليز وأقلقوهم ، فقد توجه مكسويل للفيوم وقابل هناك مشايخ العرب لمحاولة ضمهم اليه وذلك لتخوفه من انضمامهم للسنوسى تحت شعار الاسلام ، وطلب منهم أن يحلفوا له يمين الطاعة والولاء ، فلم يقبلوا أن يؤدوه الا للحكومة المصرية فاستاء منهم وأمر بحبسهم ولكنه أرجع عن ذلك عندما أفهمه المسئولون أن لكل شيخ اتباع يتجاوزون بين المائة والمائتين ، فاذا علموا بحبسهم حدث شغب فاضطر أن يأمر بإخلاء سبيلهم (٤) .

وحدث أن انضم كثير من المصريين الى الجيش التركى الزاحف ، والتحققت قبائل على بالسنوسى وأيضا كتائب من الجنود المصرية (٥) . وأعلنت الصحافة عن حدوث عدة مهاجرات بين الهجانة من رجال خفر السواحل المصرية ، انضموا علنا بأسلحتهم لقوات السنوسى (٦) .

كره المصريون السلطان حسين ، لدرجة أنه عندما كان يزور بعض الأماكن كان الكثيرون يقاطعون هذه الزيارة فلا يجد من يستقبله غير الموظفين والأشخاص الرسميين (٧) وبذلك فقد احترام الناس له بارتدائه رداء الملك ،

La phare d'Alexandrie, 16 Mai, 1915. (١)

(٢) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٦ ، أول يناير ١٩١٦ ، ص ١٣٨٩ .

(٣) الأهرام ١٧ نوفمبر ١٩١٥ ، وادى النيل ١٨ نوفمبر ١٩١٥ .

(٤) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٥) الحكومة المصرية : قلم السكرتارية ، سرى ، السواحل الغربية ، ٥ ، ٦ مارس ١٩١٧ .

ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٦) العدل ١٠ يوليو ١٩١٦ .

(٧) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

وحدث أن أقام دعوة للمحامين وكان من بين المدعويين المحامي أحمد عبد اللطيف وهو صديق لرشدى ، فرفض الدعوة وقال انه لا يعترف بسلطانه ، فغضب السلطان وعلى الفور وكالعادة أبلغ الأمر الى السلطة العسكرية اذ اعتبره اهانة لكرامته ورأت السلطة ضرورة نفيه الى مالطة ففي ذلك الوقت كان يكفى جدا أى اشارة على أى انسان وبدون تحقيق يصدر الأمر بالنفى لمالطة اذ أصبحت أثناء الحرب وبعدها ملجأ للمضطهدين السياسيين .

وجسم الأمر لدى السلطة محمد سعيد وشيعته حيث كان يطمع فى تولي الوزارة بدلا من رشدى لأنه اذا حدث ونفت السلطة أحمد عبد اللطيف ثم يتشفع له رشدى ومن هنا لن ترضى عنه - رشدى - السلطة ، ولكن غرضي محمد سعيد لم يف اذ تدخل رشدى فعلا فى المسألة واحتج وهدد بالاستقالة اذا تم هذا النفي « لأن البك المذكور صديقه الوحيد فى مصر ونفيه يسقط نفوذه فى عين أهله ، فعدل الانجليز عن ذلك » (١) .

وكان السلطان حسين كثير الشكوى فنراه يقول لسعد ازاء هذه الحادثة : « ان الكبار سفهاء وأجلاهم طائشة انظر كيف فعل أحمد بك عبد اللطيف المحامي ، فاني دعوته ضمن من عرفته من المحامين عندي فحضر قبل اليوم المعين الى هنا وقال لسعيد باشا ذو الفقار كبير الأمناء انه لا يمكن اجابة هذه الدعوة لأنه لا يعترف بسلطنة البرنس حسين ولا ينبغي له أن يعرفه كسلطان كما لا ينبغي أن يعترف بالحماية الانجليزية ولا أن يتردد عليها » (٢) .

من هذا يتبين أنه كان اعتلاء السلطان حسين العرش ايذانا بتحول الأفكار للانتقام منه ، فقد حدث حريق فى غرفة الاستقبال الكبرى فى عابدين ، أحده أحد الفراشين القدماء بقصد احراق السراى كلها . وفى داخل القصر ألصقت اعلانات تهديدية للسلطان . وضبطت القصائد الهجومية المعادية للحكم (٣) ولكن كل ذلك لم يؤثر ولم يهز السلطان ولا السلطة الى أن وقعت حادثة كتب لصاحبها أن يخلد اسمه بين الوطنيين فى تاريخ مصر الحديث ألا وهى حادثة خرجت منها أول رصاصة فى ذلك العهد احتجاجا على الحماية وعلى الذى قبل الحكم فى ظلها ، خرجت هذه الرصاصة مصوبة على حسين كامل ، وصاحب الفكرة الأساسية لمحاولة الاغتيال هذه هو محمد شكرى الكرداوى طالب بكلية الطب الشاهانية ومن أتباع الحزب الوطنى كان قد رجع الى بلدته المنصورة فى صيف عام ١٩١٤ لتفضية الأجازة وبعدها يعود للأستانة لتكملة دراسته ولكن وقوع الحرب حال بينه وبين العودة وبدأت مصر تتعرض لأحداث سياسية كان لها رد فعل عليه اذ يقول فى مذكراته : « أثار هذا الحادث - الحماية وتولية

(١) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٥ ، ١٧ ، ٢٠ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣٢٣ ، ١٣٢٥

(٢) نفس المصدر ، ٨ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣١٢ .

(٣) نفس المصدر ، ٢٠ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣٢٤ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٠ .

حسين - فى نفسى كل مقت وقابلته بعقد نيتى على أن أكون أول فداء فى سبيل الاحتجاج الفعلى ضد الحماية الباطلة ، وأقدمت على تنفيذ النية ، واحتاج الأمر الى شراء مسدسات والتمرن على ضرب النار ، فتجولت فى الريف أبحث عن ضالتي وساعدني فى ذلك ابن خالتي حضرة عبد الحميد افندى اسماعيل واشترى لى عددا من المسدسات لا بأس بها ولكنها من الطراز القديم ، وترددت على بلدة ييلا الغربية وأطلقت كثيرا من الطلقات من المسدسات والبندقيات «(١)» .

وصم على ضرب السلطان حسين بالرصاص ، فسافر الى القاهرة قبيل تتويجه حتى يستطيع أن يقتله فى اليوم المناسب وهو يوم التتويج ، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل وكان السبب كما يذكر « وأقمت بطرف أحد الاخوان وتركتم المسدسات بمنزله ، فأرسل الى أهلى خطابا ينيئهم فيه بالخبر ، فحضر أخى على الفور ومعه بعض الأقارب وأكثروا من التهديد باخطار البوليس اذا لم أعد معهم فى الحال ، فعدت مع أقاربي الى المنصورة وأجلت التنفيذ الى فرصة أخرى أنتهزها على حين غرة منهم »(٢) .

كان لشكرى الكرداوى ابن عمه يدعى محمد خليل وكان من المؤمنين والمنتشيعين للحزب الوطنى ، وللكرداوى تأثير عليه أولا بحكم المعيشة الواحدة التى كانوا يحيونها ، ثانيا لأنه لم ينل قسطا وافرا من التعليم ، لذا اعتبر الكرداوى معلما له ، ومن هنا تشبع بأفكاره وميوله وبمقته وكراهيته لما حدث لمصر عقب اعلان الحرب ، وكان لمحمد خليل هذا الاستعداد الكافى للتضحية من أجل مصر ، ويصف الكرداوى غرفته - محمد خليل - يقول : « وكان الذى يزور غرفته الخاصة يرى على الحائط اطارا بديعا يجمع فى زواياه الاربع صور مصطفى كامل باشا وعلى فهمى بك ومحمد فريد بك وصورتى »(٣) .

ومن هنا نعرف ميول محمد خليل السياسية . ودار الحديث بينهما ، وعلم محمد خليل بما كان الكرداوى ينويه ، فأيده فى العمل بل وعرض نفسه للقيام به وبأن يكون هو فداء لهذا الواجب . وفعلنا بدأ يتمرن على ضرب النار واستطاع الكرداوى الحصول على مسدسات من طراز بروننچ من شخص يدعى عبد اللطيف لطفى تاجر حدائد بالمنصورة وقد تبرع بها هذا الأخير عندما علم بالغرض الذى طلبت من أجله .

بدأ محمد خليل يتمرن على ضرب الرصاص بهذه المسدسات بعيدا عن المنصورة فى الحقول والمقابر حتى حذق الرماية واتفقا على السفر للقاهرة ، وتحجج الكرداوى بأنه مريض وسيتردد على العلاج بالقاهرة ، وسافر كل منهما عن طريق ، محمد خليل عن طريق الزقازيق القاهرة والكرداوى عن طريق طنطا القاهرة ، وعندما وصل الكرداوى أقام بمنزل ابن عم له وأعلمه أنه حضر

(٣٠٢١) محمد شكرى الكرداوى : خمسة وخمسين شهرا فى المنفى ، ص ٥٠ - ٥١ .

للعلاج ، أما محمد خليل فأقام بفندق بكلوت بك وبدأ فى الاستعداد لضرب السلطان والانتقام منه .

تحرك الموكب السلطانى من قصر عابدين فى يوم ٩ أبريل ١٩١٥ فى الساعة الثالثة والنصف قاصدا زيارة السيد عمر مكرم نقيب الأشراف والسيد عبد الحميد البكرى شيخ الطرق الصوفية ، وتقدم الموكب الفرسان فوق الخيول بملابسهم الموشاة بالذهب وهم يشبهون السيوف والسلطان جالس فى عربته الفخمة تجرها الخيول . وعند تقاطع شارع عابدين مع شارع حسن الأكبر لجهة باب الخلق تقدم شاب يحمل باقة من الورد الأحمر نحو عربة السلطان - كان بداخل الورد مسدس ولكنه لم يظهر اذ كان محوطا بالأزهار والورد على شكل طاقة وكل ذلك تقليدا للحالة التى كان عليها مسدس برنزيب الصربى الذى قتل ولى عهد النمسا فى سيرايفو - وهش السلطان وبش وضحك . . . لقد بدأ الشعب يقدره وها هو يستقبله بالزهور والورود ، لكن سعيد ذو الفقار كبير الأمراء الذى كان يجلس بجوار السلطان لاحظ فى عينى الشاب الذى يحمل باقة الورد شيئا لا يدل على الحب والاعجاب والتقدير بالسلطان فأشار على الفور الى ضابط الحرس ابراهيم خيرى بأن يمنع الشاب من الاقتراب ، وتقدم الضابط نحو الشاب وهو شاهر سيفه بيده وراح يلوح بالسيف فى وجه الشاب حامل الورد الأحمر حتى مس سيف الضابط رأس الشاب فشطط طربوشه وجرحه فى رأسه ، ولكن الأخير لم يتراجع بل اندفع نحو السلطان وبسرعة البرق خرجت من باقة الورد رصاصة أصابت الحديد المنف على طرف كبوت العربة ، وأسرع ضابط الحرس مرة أخرى ضرب الشاب الذى حاول أن يطلق الرصاصة الثانية على السلطان ولكنه لم يستطع لاحاطة البوليس به (١) ، وهوى السلطان وهو يصيح امسكوه ، امسكوه لا تقتلوه (٢) ، فلقد خاف السلطان من أن يطلق عليه الحراس الرصاص كما فعل الأتراك فى محمود مظهر الذى اعتدى على حياة الخديوى عباس بالآستانة لقد أراد حسين أن يعرف شركاءه وعصابته التى هدفها الانتقام منه .

قبض الحراس على الشاب وسيق الى قسم عابدين وهو يهتف : يسقط الاحتلال ! يسقط السلطان الخائن ! يسقط الانجليز ! ويقول ستورس انه لو كان السلطان جالسا فى وضع منتصب لكان قد قتل بكل تأكيد ولكن السلطان كان متعبا قليلا فاستند الى الوراء ، ومن ثم مرت الرصاصة على مسافة ٣ بوصات من جسمه (٣) . وأكد ذلك الطبيب الشرعى فقال ان الرصاصة لو لم

(١) سعد زغلول : السابق ، ٢٣ ابريل ١٩١٥ ، ص ١٣٣٤ ، الأهرام ٩ ابريل ١٩١٥ .

(٢) الأهرام ٢٠ ابريل ١٩١٥ .

(٣) Storrs : op. cit., p. 140..

(٣)

تنحرف سننيمترا واحدا لقتلت السلطان ، وذهل الانجليز لهذا الحادث ، انها أول رصاصة تنطلق بعد اعلان الحماية وبعد تعيين السلطان الجديد وذلك رغم أن السلطة جمعت كل السلاح الموجود في مصر ، حتى العصي الغليظة ، ونهب على تجار الأسلحة والآلات القاطعة بالتوقف عن البيع مطلقا (١) ، وذلك كله خسه أن يضرب الوطنيون أحد الانجليز أو الوزراء أو السلطان منتفما منهم ولكن رغم ذلك خرج هذا الشاب وأطلق الرصاص على السلطان .

وعقب الحادث ذهب الكل من انجليز ووزراء وأعضاء جمعية تشريعية الى تهنة السلطان وأظهر الأخير امتعاضه لسعد فقال : « لقد هفت الجنة بالمكاره ولا يسلم المكان الرفيع من أذى يلحقه ولا بد من مقابلة عظام الحوادث بالتجمل والصبر ، وكلما علت منزلة المرء كثر حاسدوه والمؤمن مصابا واني من يوم جلوسى على هذه الأريكة ما أتيت شرا ، وما فعلت الا خيرا ، واني أتأسف أن الأمة لم تقدرنى قدرى حتى أن الأجانب قابلونى وأنا عائد بالهتاف أما الوطنيون فيالانصراف » (٢) .

هذا يثبت أن الشعب كان راضيا عن الاغتيال وفرح بالحادث لكن ساء عدم اتمامه واستكمل السلطان مشواره بعد وقوع الحادث وعند رجوعه كما تبين من مذكرات سعد لم يقابله الشعب ولم يهتف بنجاته انما الذى فعل ذلك هم الأجانب أصحاب المصلحة الحقيقية في البلاد ، وأوعزت الحكومة الى حكام ومدبرى الأقاليم بأن يدعوا الناس للحضور الى تقديم التهاني للسلطان على نجاته وكلم رشدى سعدا للمخاطبة مع مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية بشأن استدعاء أعضاء الجمعية لنفس الغرض (٣) .

وتولى مأمور قسم عابدين محمد شكيب أخذ أقوال الجاني قبل وصول رئيس النيابة والنائب العام ، وفتشه المأمور فوجد معه أربع رصاصات من عيار أكبر من عيار المسدس الذى أطلقه ووجد معه قرصين اعترف أنه اشتراها ليقتل بهما نفسه بعد ارتكاب فعلته ولكنه عدل حتى لا يتهم بالجبن ، أما الرصاصات الأربع فقال انه اشتراها من المنصورة وهو يظن أنها توافق المسدس الذى معه ، أما المسدس فقال انه وصل لديه هدية من حمادة بك أحد أصدقائه فى بيروت عند زيارته لهذه المدينة ١٩١٢ ، ووجد فى جيبه أربعة جنيهاات ومفتاحا عليه رقم ٥ فستل عن هذا المفتاح فقال انه مفتاح الغرفة التى نزل فيها بفندق المؤيد .

وارسل على القور اليوزباشى « كاريته » رئيس البوليس السرى الى الفندق

(١) الاحرام ٢٠ أغسطس ١٩١٤ ، الشعب ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ .

(٢) سعد زغلول : السابق ، ١٣ ابريل ١٩١٥ ، ص ١٣٣٥ .

(٣) نفس المصدر .

لتفنيشه ، فوجد به حقيبة للجاني مقفلة ومحزمة بسيور جلدية . فلما فتحت وجد بها خطابان فيهما استنهاض المسلمين والمصريين لقلب الحكومة الحالية وكتب أيضا « أنا الآن أعطى حياتي لأمحو ذلك العار العظيم الذي سجله علينا التاريخ » وعبارات أخرى نقول احداها : « ألتمس اليكم وأرجوكم أن تحافظوا على شرف اسلامكم » (١) ، كذلك وجدت أوراق تتضمن طعنا في الانجليز ودعوة الى الثورة عليهم .

شاع أولا بين الناس أن الجاني قبضي ، ثم انه تلميذ في مدرسة الحقوق حاول أن ينتقم من السلطان مرة أخرى ، فطلبة الحقوق قبض على بعضهم بعد حادث الزيارة ، ووضعوا سجن طرة ثم أطلق سراحهم وحددت اقامة كل واحد منهم في بلده لكن التحقيق يكشف أن الشاب ليس قبطيا وليس طالبا بالحقوق ولا حتى طالبا في أى مدرسة على الاطلاق ، وليس من سكان القاهرة أيضا ، بل هو تاجر خردوات بالمنصورة وعمره سبعة وعشرون سنة ، وعلى خلق كريم ومعروف بالأدب الجم وقوة الأعصاب .

على أثر هذه الحادثة أحست الحركة الوطنية أنها استطاعت أن تفعل شيئا انتقاما من هذه الاجراءات التعسفية حتى أن محمد فريد قال : « لقد سررت جدا من هذا الحادث الذي أثبت للعالم أن الأمة غير راضية عن الحماية الانجليزية ، وأنها مستعدة لمجازاة كل من يقبلها ، ولكن ساءنى عدم اصابة المرمى لأن هذا الشاب سيعدم طبعاً بدون أن يكون أتم مأموريته » (٢) ، وسارعت الحكومة في بلاغاتها الرسمية تلوث سمعة محمد خليل وتصفه بأنه سييء الأخلاق ، واختلقت أحكاما صادرة عليه ولفقت لها قصة ونشرت في الصحف .

وامتلا قسم عابدين بالوزراء حيث أسرع اليه كل من حسين رشدي وعبد الخالق ثروت وعدلى يكن وأحمد حلمي وعلى ذو الفقار محافظ القاهرة وهارفي حكمدار بوليس القاهرة ورسل مساعد الحكمدار وفليبيدس مأمور الضبط ومحمود محمد وكيل الضبط وعلى توفيق رئيس نيابة مصر .

وفي الوقت نفسه ألقت الشرطة القبض على بعض أقرباء المتهم ومعارفه في المنصورة ، وفتشت منازلهم كما قبض على الكثير من الطلبة وقبض أيضا على محرك محمد خليل وهو شكرى الكرداوى الذى يقول فى مذكراته : « وبعد أن سألت النيابة العمومية الدكتور حامد شاكر بك وتلقت منه ردا بأننى كنت أتردد على عيادته بالعتبة الخضراء كل يوم للمعالجة لم تجد وجهها لاستمرار حبسى » (٣) .

(١) الأهرام ٢٠ ابريل ١٩١٥ .

(٢) محمد فريد : السابق ، الكراسى الرابعة ، ص ١٢٠ .

(٣) محمد شكرى الكرداوى : المرجع السابق ، ص ٧ .

انعقدت المحكمة العسكرية لمعاقبته في دار محكمة الاستئناف بباب الخلق وسط مظاهرة عسكرية انجليزية قصد بها ارباب الشعب حتى لا يقوم بأى مظاهرة أو ماشابه ذلك ، وخضعت الجلسات لمراقبة شديدة فكان هارفى باشا حكامدار القاهرة وجورج فليبيدس مأمور الضبط وبعض ضباط البوليس ورجاله يسهرون على النظام . وكان رسل بك مساعد الحكمدار فى داخل القاعة يفحص تذاكر الداخلين ، ووقف ثلاثة من جنود رماة لانكشير على باب القاعة وثمانية داخلها يبنادقهم وفى أفواهها الحراب ، ورغم أن المتهم ملكى والمحكمة المدنية المصرية لا تزال قائمة بأعمالها فقد كان لها الحق فى محاكمته فان اعلان منشور الأحكام العرفية والمنشور الذى لحقه فى نفس اليوم يعطيا المحاكم المدنية الاستمرار فى عملها الا أن السلطة أصرت على محاكمته أمام محكمة عسكرية وذلك « أولا للسرعة فى الحكم وثانيا للحكم بالاعدام الذى لا تحكم به المحاكم الاعتيادية فى مثل هذه الجريمة ويجوز أن ينضم لهذين الغرضين غرض البعد عن ضجة المحاماة وعلانية الجلسات » (*) .

ومن المعروف أن السلطة كانت تنوجس خيفة اعلان الحكم خوفا من اثاره شعور الشعب ولكنها رأت تضيق الأحكام العرفية على عنق الشعب ، فجعلت الرقابة تكتم لسانه وملئت السجون بالأبرياء ورهبت الناس بسيف السلطة حتى أنه ما جرى أثناء المحاكمة حذفته السلطة البريطانية وخاصة أقوال محمد خليل التى لو نشرت فى تلك الأيام لآلف الشعب الأغاني والأزجال ونظم القصائد مثلما حدث مع الوردانى .. لقد تأسف الشعب لعدم تمام الفعل .

انعقد المجلس العسكرى الانجليزى وحضر حسين رشدى وطلعت بك والمستر هلتون رئيس محكمة مصر المختلطة والسير جراهام مستشار الداخلية والمسيو جيرو القاضى الفرنسى فى المحاكم المختلطة ، والمستر كرايبتس القاضى الأمريكى فيها وشيئتهم وستورس ، وقد حاول عدد من الشباب المصريين دخول المحكمة فمنعوا وحتى الصحفيين فلم يسمح بالدخول الا لثلاثة تطمئن لهم السلطة .

نودى على الجانى من سجن الاستئناف ، فأخرج من غرفة السجن بين جنديين انجليزيين شاهرين السلاح ويتقدم جندى ويتلو الجميع ضابط صف ، فساروا به حتى قفص السجن فوقف فى القفص جندى على يمينه وآخر على يساره ثالث وراءه ، وبذلك أحكمت الرقابة عليه حتى لا يمكن من القيام بأى عمل أو أى انتقام ، وكان فى أثناء الاستراحة يطلب أن يؤتى اليه بطعام وكان يقضى بصوت منخفض ويضحك ويحك جبهته ، ولم يعترف أنه مجرم أو آسف لهذا والنيابة والدفاع كان يضحك ويحك جبهته ، ولم يعترف أنه مجرم أو آسف لهذا

(*) سعد زغلول : السابق : ص ١٣٣٤ .

العمل بل آسف لأنه لم يتم كما أراد ، ورفع صوته وأبان أن حسين خان مصر لأنه قبل العرش من الانجليز ووافق على اعلان الحماية وباع مصر لانجلترا ، وردد أنه سيعود الى ما اراده ويقتل السلطان(١) .

وكان رشدي قد ذهب الى محمد خليل في سجنه ليغريه بالاعتراف على شركائه على أن يسند أمر عفو عنه ويعينه وزيرا ، فضحك محمد خليل من هذا العرض وقال وبعد ذلك سأضرب بالرصاص اننى أفضل أن أموت وأنا وطنى على أن أعيش وأنا وزير خائن .

وحاول أيضا فليبيدس اذ كان مشهورا بالذكاء والخبث أن يؤثر عليه بكل وسائل الاغراء والتعذيب ولكن محمد خليل صمد أمام كل هذه الضغوط ولم يعترف بشيء يدل على أن له شركاء . وفى ٢٦ أبريل ١٩١٥ نشر قلم المطبوعات المصرى هذا البلاغ : « حكم المجلس العسكرى بالاعدام شنقا على محمد خليل الذى حاول اغتيال عظمة السلطان وقد أقر على هذا الحكم اللفتنت الجنرال السير جون مكسويل قائد جيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى فى القطر المصرى » (٢) . ونفذ فيه الحكم بعد خمسة أيام ، ولم يحدث فى تاريخ مصر أن نفذ حكم الاعدام فى محكوم عليه بعد صدور الحكم بهذه الأيام القليلة .

وفى يوم تنفيذ الاعدام سأل مأمور السجن محمد خليل : ما هى طلباتك ؟ فرد عليه بأن طلباته لا يستطيع اجابتها : اننى أطلب رأس السلطان . وعندما جاء عشاوى ليعصب عينيه رفض ذلك ، ووقف على منصة الاعدام وهتف قائلا : يسقط السلطان وتحيا مصر ثم أدار وجهه للحاضرين وتبسم ورفع يده الى جبهته وقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (٣) . وتصور الانجليز والسلطان والوزراء أنهم بعد اعدام محمد خليل السريع سيخيفون المصريين .

ونشطت حركة التجسس ، فصدرت الأوامر بغلق جميع المقاهى والأماكن العامة فى المنصورة(٤) ، وروقب شبابها جميعا وتتابع تفتيش منزل الكرداوى ونبه عليه بعدم مغادرة المنصورة ثم رأت أن تعتقله وأرسلته الى سجن الاستئناف بالقاهرة ثم الى سجن الحدة بالاسكندرية ثم أفرج عنه وبعد أسبوع قبض عليه وأرسل الى سجن الاستئناف ثم نقل الى معتقل درب الجماميز ثم الى معتقل

(١) الأهرام ، نفس العدد .

(٢) نفس المصدر ، ٢٧ أبريل ١٩١٥ .

(٣) محمد شكرى الكرداوى : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

La phare d'Alexandrie, 13 Avril, 1915.

(٤)

طرة ثم معتقل الجيزة ، وكان معه أفراد كثيرون من المنصورة يجمعهم الأسنىاء ضد الانجليز والحماية والسطان (١) .

وقبض أيضا على أحد مستخدمى المحاكم المختلطة لمجرد أنه تكلم فى السياسة ضد الحلفاء لأحد زملائه ، فاعتبرت السلطة ذلك تدخلا فى المسائل السياسية محرم على الأهالى (٢) ، وامتدت أيدى السلطة الى النساء فقبض على من تدعى نعمة هانم لأنها تكلمت ضد الحلفاء وفى صالح تركيا والألمان ، ولكن أفرج عنها لتشفع رشدى لها ، ثم اتهمت سيدة أخرى لنفس التهمة فنفتها السلطة العسكرية ، ويقول سعد : « فأكبرت الأمر ونددت به وقلت ان هذه سياسة خرقاء فلم نسمع من قبل هذا بأن الحكومة تهتز أركانها لما يتحدثنه النساء فى مجالسهن خصوصا المسلمات منهن لأنهن لا يجتمعن بالرجال ولا يمكن أن يحدث ما يبدو منهن أقل تأثير فى الرأى العام » (٣) .

هكذا كان يخيف السلطة حتى اجتماعات النساء وحديثهن ، فكان لسان سيدة مصرية يكفى لارهاب السلطة ولتخويف السطان ولافزاع الوزراء فلا يرون حيلة لاسكانها سوى مغادرتها للبلاد .

وقد عتزت السلطة بعد تفتيشها فى خزانة ادارة صحيفة المؤيد بالاسكندرية - ميدان محمد على - على كتب ثورية ومنشورات ضد الحماية وعلى الفور قبض على وكيلها للتحقيق معه ، وأقفلت الصحيفة فى الحال (٤) وأصبح من المؤلف أن نجد الشوارع يسير فيها رجال البوليس مثنى مثنى وفى يد كل جندى عصا طويلة للقضاء على أى عصيان اذا اقتضى الحال (٥) ، وبعد حادثة محمد خليل أيقن الانجليز أن الأهالى ما زالوا على شعورهم وولائهم لدولة الخلافة وللبادىء الحزب الوطنى ، ومن هنا رأوا أيضا التشديد والرقابة على أعضاء البطارية المصرية المشتركة فى القتال على القناة وذلك لتوقع هجوم الأتراك مرة ثانية ، وفعلا اكتشفت خطابات كان يحملها وكيل أومباشى يدعى محمد سيد أحمد العبد رقم ٧٢٦٠ من البطارية الخامسة المصرية بالاسماعيلية اذ كان يأتى يوميا من بور سعيد فى قطر الخامسة صباحا ويقابل بعض الشبان (الأفندية) بالقرب من محطة سكة حديد القاهرة فيعطيه خطابات ويأخذ منهم خطابات (٦) .

واستاء الانجليز وأصبحوا لا يأمنون جانب الجنود المصرية ، رغم أن تلك

(١) محمد شكرى الكرداوى : المرجع السابق ، ص س .

(٢) الاكسبريس ٩ مايو ١٩١٥ .

(٣) سعد زغلول : السابق ، ٩ مارس ١٩١٥ ، ص ١٣٨ .

(٤) الأخبار ١٨ مايو ١٩١٥ .

(٥) وادى النيل ٦ أبريل ١٩١٥ .

(٦) Egyptian Gvt, Cairo city police, Vol. IV, No. 94, March 13, 1915, p. 171.

الجنود اشتركت معهم فى الحرب ضد الأتراك والألمان وكانت صاحبة الفضل فى الانتصار أثناء الهجوم الأول للأتراك على القناة ، لكن رغم ذلك فقد أخضعهم الانجليز لرقابة صارمة .

واضطربت نفسية الشعب وازداد كرهه للانجليز ، وبالرغم من قيود الأحكام العرفية عليه الا أنه وقف أمامهم كلما استطاع الى ذلك سبيلا ، لقد ساء انتشار جنود الامبراطورية فى كل مكان يسيثون للأهالى وينقضون على الحرمات ومن هنا أراد الشعب الانتقام ، وكانت الاسكندرية مقرا للحملة المصرية للبحر المتوسط منتشرا فيها هؤلاء الجنود ، فقام أحمد المغربى بطعن جندي انجليزى عدة طعنات فى ظهره وزيادة فى الانتقام جزر عنقه بالسكين فمات فى الحال وحاول الجاني أن يهرب ويرمى السكين فى البحر ولكنه ضبط وسيق الى المحافظة (١) .

ويقول اقبال شاه الذى كان معاصرا لهذه الحوادث : « حدث أن رأيت جنديا استراليا فى لباس المستشفى الأزرق واقفا عند أحد المنعطفات دون غرض ، فاقتربت منه ثم اقترحت عليه وهو لا يحمل سلاحا وفى موقف لا يستطيع معه أن يحمى نفسه اذا ما هوجم بأنه خير له لو لجأ الى مكان آخر أقل خطر ، فضحك فى مرج ثم قال : ان معى زميلين خلف المنعطف يحملان عصايتين أما أنا فأقف للاغراء » (٢) . وكثيرا ما نجح المصريون فى اقتناص هؤلاء الجنود والتنكيل بهم . وراح البعض ينتقم بالاستحواذ على أدوات الجيش البريطانى وأحيانا كان ينم القبض عليهم وعلى الفور تشكل لهم محاكم عسكرية (٣) .

ولم يفت ذلك فى عضد المصريين بل مضوا يوسعون دعاياتهم ويوزعون حقدهم على الانجليز فيقول ستورس : « لا تزال دوائر الطلبة والصحفيين تبدى فتورا بالغيا حيالنا لا تزال تبدى عداا مليئا بالحقد انهم لن يقتنعوا أبدا . ان نيتهم سيئة . ان عقولهم مضللة ، اذا أعلن البلاغ الحربى الرسمى بوقوع أسرى فى أيدي الانجليز ، قالوا اذن الانجليز خسروا من رجالهم أكثر من هذا العدد بكثير ، ثم يتساءلون أين هؤلاء الأسرى ؟ فاذا مشيت فى الشوارع مواكب الأسرى قالوا اذن فهم ليسوا الا هنودا متفكرين فى صورة أسرى أتراك أو اذا أظهروا ملابس الأسرى رثة وأقدامهم عارية قال المصريون ان الانجليز هم الذين مزقوا ثيابهم وخلعوا نعالهم ، واذا ذهبنا الى الاسكندرية لتمضية ثلاثة أيام قال

(١) السفير ٦ أبريل ١٩١٥ .

Shah, Ikbal Aly : Fouad king of Egypt, p. 99.

(٢)

Egyptian Vvt. Cairo City Police, vol IV, No. 97, Oct. 16, 1915.

(٣)

p. 10, No. 102, August 23, 1916, p. 101.

المصريون أننا نفعل ذلك حتى نكون على مقربة من الميناء ومستعدين للهرب فوراً بطريق البحر ، لا تكاد تسقط اشاعة حتى تقوم اشاعة أخرى » (١) .

وصمم الانجليز على مواصلة التنكيل بالشعب بعد أن أيقنوا أن تصرفاتهم لم تؤثر عليه ، وأن اعدام محمد خليل لم يخفه ، ولكن لقد استهان المصريون بالتهديد والارهاب والوعيد وعمليات النفي والاعتقال وصمموا على استمرار الكفاح ، فكانت المحاولة الثانية لاغتيال الحاكم ، ولم يكن قد مضى على الأولى الا وقت قصير .

وبالاسكندرية ، وفي يوم ٩ يوليو ١٩١٥ خرج موكب السلطان الفخم من قصر رأس التين الى سيدي عبد الرحمن بن هرمز لتأدية صلاة الجمعة وكان على يساره في مركبته ابراهيم فنحي وزير الأوقاف ، وفجأة ألقيت من أحد المنازل بشارع رأس التين المطلة على موكبه قنبلة أثناء سير الموكب ، ولكنها لم تصب عربة السلطان ولم تنفجر بل سقطت بين أرجل الخيول التي تجر العربة ، ولم يعرف السائق الذي يسوق العربة ولا الحراس أنها قنبلة بل ظنوها كرة قذف بها سهواً أحد الأولاد ، ولم يعرف السلطان أن قنبلة ألقيت عليه ، فقد وصل الى المسجد وأدى الصلاة ثم عاد للقصر وتناول غداءه ، ولكن عرف من بعض من كانوا معه أن هذه قنبلة وتوجهت أنظارهم الى المنزل الذي سقطت منه فعرفوه ، وأخفوا عن السلطان الخبر حتى لا يزعجوه ، ولكنه تلقى عقب رجوعه الى القصر من دار الحماية عبارات التهنية بسلامته بالتليفون فاستغرب وسأل موظفي القصر عن جلية الخبر فقصوه عليه . وهنا كانت طامته وانزعج أكثر عندما علم أن الذي ألقى عليه القنبلة فر وهرب وعجز البوليس عن القبض عليه (٢) .

سعد المصريون بهذا الحادث وكانوا يتمنون نجاحه ، وامتنعوا عن التبليغ عنه ، فيوم الحادث يوم جمعة والناس في بيوتهم والشوارع غاصة بالمارة ، وهذه منطقة أهلة بالسكان ، ومع ذلك فإن الجاني قذف الى سطح منزل مجاور ونزل من السلم بهدوء وخرج الى حارة واقعة خلف شارع رأس التين فشاهدته بعض النسوة نازلاً وكان ثابت الخطى وقد حياهن بأدب جم واختفى ، وكانت السلطة واثقة من أن الجيران رأوه وهو يلقي القنبلة وأن المطلين من النوافذ شاهدوه وهو يقوم بالحادث ورغم ذلك فلم يتقدم أحد بالشهادة حتى تلك السيدة التي تقدمت وشهدت أنها رأت الجاني ينزل من البيت المجاور أعطت معلومات كاذبة. فوصفته بأنه أبيض اللون رغم أنه ظهر أنه قمحي اللون ، لكنها أرادت تضليل البوليس حتى لا يعثر على الجاني .

Storrs : op. cit., pp. 146, 147.

(١)

(٢) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٤ ، ١١ يوليو ١٩١٥ ، ص ١٢٠٥ ، الأهرام ١٠ يوليو

١٩١٥ .

بدأ الانجليز يشعرون بأن هناك مؤامرة واسعة لقلب نظام الحكم وقتل السلطان والوزراء وربما الانجليز ذلك أن ثمة تيار موجه ضد الحماية وأحسست أن الساعة قد حانت للانتقام من كل الاجراءات والضغوط التي مارستها انجلترا على مصر منذ أن بدأت الحرب .

وفتش المنزل الذى أقيمت منه القنبلة فوجد البوليس قنبلتين من نفس النوع ، وانزعج السلطان عندما علم ذلك ، ففي المرة الأولى لاغتياله كانت رصاصة ثم المرة الثانية قنبلة . اذن فهناك احتمال كبير فى أن تكون المرة الثالثة قنبلتان ثم يهاجم السلطان بالمدافع لهذا ثارت ثائرتة وطالب بالانتقام من المصريين جميعا . ووصف سعد شعوره يقول « سافرت الى الاسكندرية للتهنئة بنجاة السلطان واستقبلى وحدى وجلست فى حضرته مدة أربعين دقيقة ورأيتة متأثرا جدا ، وكان يختنق أحيانا بالبكاء وكنت أطفئه وأسهل عليه وقع الحادث . وكان يؤله ان الشعب لا يحبه ويستخف به رغم ما يسديه من المبررات وما يبذله من جهد والذى يقلقه أن هذه الخيانة لا ترتكب الا باشتراك الكثيرين » (١) .

وانزعجت السلطة من وقوع الحادث ومن الطريقة التى دبر بها ثم من فرار الجاني والتستر والتكتم عليه ، فقد ترك الأهالى الجاني يهرب دون أن يمسكوه أو يطاردوه ، وأخذ رجال الشرطة يلقون القبض على الناس جزافا ويسوقونهم الى التحقيق وانتشر البوليس السرى فى جميع جهات مصر يبحث عن الجاني ، وبلغ الذين قبض عليهم من سكان المنازل المجاورة للمنزل نحو عشرين شخصا على أمل أن يكون لواحد منهم معرفة بالجاني .

وتم اعتقال أعداد من طلبة مدرسة الحقوق ومدرسة المعلمين السلطانية والمدارس الثانوية لتشككهم فى أن الذى قام بالمحاولة من الطلبة الحاقدة على السلطان الذى قبل العرش فى ظل الحماية ، وأعلنت السلطة العسكرية أنها ستدفع خمسمائة جنيه مكافأة لمن يدلى بمعلومات صحيحة تؤدي الى القبض على الشخص الذى استأجر المنزل رقم ٣٧ شارع رأس التين ملك التمساح يوم ٢٣ يونيه ١٩١٥ ، وقد ألصقت ادارة الضبط هذه النشرة على الجدران (٢) .

وفورا أصدر قائد قوات جلالته هذا المنشور : « كل من يعلم بوجود مؤامرة ضد نظام الحكم سواء نتج عن هذه المؤامرة فعل أولا وعلى كل شخص يعلم أن فردا من الأفراد مشتركون فى مؤامرة أو متهمون بأية جريمة موجهة ضد نظام الحكم أن يبلغ بلا أدنى تأخير الى أقرب سلطة سواء ملكية أو عسكرية كل المعلومات التى يكون حاصلا عليها ، وكل من لم يقم بالتبليغ عن ذلك مع

(١) نفس المصدر ، ص ١٢٠٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٢٠٥ .

علمه به يعرض نفسه للمحاكمة بالطريقة العرفية ، وكذلك من يتستر على أشخاص مشتركين فى مؤامرة أو جريمة أو يساعدهم فى الهرب من يد القضاء « (١) » .

وانتشر الرعب والفرع بين الناس من جراء حركة الاعتقالات الواسعة والقبض على الكثيرين ، وفتشت المنازل وفقدت السلطة العسكرية أعصابها وأسرعت تجيب السلطات الى طلباتها سواء كان بالنفى أو الاعتقال ، ولم يعد السلطان يشتبه فى المشكوك فيهم فقط بل أصبح يشتبه فى كل المصريين بعد أن شعر أنه محقق بالخطر وأن قوات الانجليز أصبحت عاجزة عن حمايته . وبدأ يتصور أن الشعب سيهاجم قصره كما فعل الفرنسيون مع لويس الرابع عشر .

وثبت أن الجانى استأجر المنزل بواسطة حلاق وسمى نفسه فى عقد الايجار محمود حلمى من التجارية بكفر الزيات وانه يحتاج لقضاء فصل الصيف فيه وسيُرسل لاستحضار عائلته ودفع شهرين مقدما للايجار (٢) .

وظهر الخيط الذى يوصل الى قاذف القنبلة على السلطان ، فقد أرشد تلميذ فى مدرسة الجمعية الخيرية الاسلامية بالاسكندرية عن أستاذ له يدعى محمد نجيب الهلباوى رآه يوم الخميس السابق لليوم الذى أُلقيت فيه القنبلة داخلا المنزل الذى أُلقيت منه القنبلة ، وألقى الى أبيه بهذه الشهادة - ونظرا للمكافأة الكبيرة المعلن عنها - فأخبر على الفور البوليس بها ، وبناء على ذلك قبض على هذا الأستاذ وهو يبلغ من العمر خمسة وعشرين عاما ، ولما فتش منزله وجد فيه أوراق تدل على أنه من الحزب الوطنى ، وفتش منزل والده فى « أبا الوقف » التابعة لمركز مغاغة فوجد من بين أوراقه خطاب من ابنه اليه يقول له فيه ما حصله انه انتهى من الامتحانات ويريد البقاء فى الاسكندرية ترويجا للنفس من عناء العمل ، وختم خطابه بقوله : « انى أرى المستقبل مظلما ومليئا بالأخطار ولا أدري هل أكون من الأشقياء أم من السعداء ، من الأموات أم من الأحياء ، وانى أرسل بصورتى اليك فاحترس عليها أشد الاحتراس حتى أعود لأنها البقية الباقية وانى أجثو على ركبتى وأطلب منك الدعوات الصالحة » .

ولما رآه الحلاق الذى كان واسطته فى ايجار المنزل عرفه ، وقال انه حضر اليه وسأله عن المنزل المذكور فدل عليه ، وكان معه مفتاحه ، ووجد فى المنزل المذكور عند تفتيشه عقب سيجارة عليها اسم تاجر تبين أنه تاجر هذا الأستاذ

وتبين من أقوال محمد نجيب الهلباوى والتاجر أن هذا يبيع الى ذاك مزيجا
خاصا من الدخان لا يبيعه لغيره (١) .

وفى بادىء الأمر حاول الهلباوى أن ينفى النهمة عن نفسه فذكر أنه بات
ليلة ٩ ، ١٠ يوليو عند من يدعى « عبد الله حسن » فكذبته هذا فى ذلك .
وبلغ الأمر بالاهتمام بهذه الحادثة للوقوف على الشركاء فيها لأنه كما هو ظاهر
أن القاء قنبلة ليست الا نتيجة عمل أيد كبيرة وباشتراك أشخاص متعددين ،
وكان رشدى يحضر التحقيق مع عدلى رغم أنها ليس لهما سلطة التحقيق الا
بواسطة الانتداب لا من تلقاء أنفسهم ، « وفى ذلك اسقاط من هيبة الحكومة
وابتذال لها ، وأصبح رشدى يتردد بين الاسكندرية والقاهرة باحثا ومنقبا
مشتغلا مع البوليس للقبض على الأفراد المشتركين مع الهلباوى » (٢) .

أثناء ذلك تقدم للتحقيق شاب يدعى « ابراهيم صالح » مرشدا عن أناس
يؤلفون جمعية تسمى جمعية الرابطة الاسلامية . فاستدعى ودخل قفص الاتهام
كل من شفيق منصور المحامى ، وأحمد سابق وهو محام أيضا والدكتور
عبد الفتاح يوسف ومحمد فريد موظف بالسكك الحديدية وعبد الله عوض
وعلى صادق ومحمد شمس الدين ومحمد نجيب الهلباوى ومحمود عنایت من طلبه
الهندسة وكل من عبد الله حسن وعلى صادق وهما عاملان (٣) ، ووجهت اليهم
تهمة محاكاة هذه المؤامرة ، وقد تعرف الحلاق على أحدهم وهو شاب من
تلامذة مدرسة التجارة يدعى محمد شمس الدين وقال انه هو الذى استأجر
ذلك المنزل وكتب العقد بخطه ووافقه على هذا التعرف كل من صبى الحلاق
ومالك البيت وقد أثبت أن خط العقد خطه (٤) .

أما عن القنبلتين اللتين وجدتا فى المنزل الذى تمت فيه الجريمة والمطابقتين
للقنبلة التى ألقيت على السلطان بعد أن عرضا على خبير المفرقات وجد أنهما
تحتويان على مواد شديدة الانفجار وقطرهما ٥/٤ بوصة ونقل الواحدة ٣ أرتال.
أما عدم انفجار القنبلة فناشئ عن أن قليلا من نشارة الخشب حالت بين
الكبسولة والمواد المفرقة فانطفأت قبل أن يصل اللهب الى المواد المفرقة وفرر
الخبير أن القنبلة لو انفجرت لكان لها تأثير خطر فى دائرة اتساعها عشرون ياردة
وكانت هذه القنبلة تكفى لقتل خمسين شخصا وهدم أكثر من منزل من المنازل
التي وقعت فى جوارها لو انفجرت (٥) ، وكانت التعليمات قد صدرت للهلباوى

(١) سعد زغلول : السابق ، ١٧ يوليو ١٩١٥ ، ص ص ١٢٠٩ ، ١٢١٠

(٢) نفس المصدر ، ص ١٢١١ .

(٣) الأهرام ١٧ سبتمبر ١٩١٥ ، La Bourse Egy, 21 Sept, 1915.

(٤) سعد زغلول : السابق ، ١٠ أغسطس ١٩١٥ ، ص ص ١٢١٥ ، ١٢١٦ .

(٥) الأهرام ١١ يوليو ١٩١٥ ، ٩ مايو ١٩١٦ .

بأن يشعل شريط القنبلة من نار فحم بلدى الا أنه أشعلها بسيجارته التى اعتاد أن يشربها فلم تنفجر .

وأخيرا اتضح الأمر وأثبت أن هناك جمعية منظمة للانتقام من الخونة الذين باعوا الوطن للانجليز اذ يقول شفيق منصور فى اعترافاته بقضية مقتل السيرلى ستاك : « لما عدت من أوربا فى عام ١٩١٤ وجدت بعض أعضاء الجمعية قد انفصل عنها بسبب تعيينهم فى وظائف ولم أجد من أعضائها الا الدكتور محمد صالح الملاح والدكتور عبد الفتاح يوسف وانضمت اليهما وكونت جمعية انضم اليها خلاف الشخصين السابق ذكرهما كل من محمد فريد وأحمد سابى المحامى ومحمود عنايت وعبد الحليم الببلى وعبد الرحمن الببلى ومجد الدين حفى ناصف ، وكان هناك فى ذاك الوقت جمعية رئيسية من الحزب الوطنى فيها الدكتور اسماعيل صدقى ومصطفى الشوربجى وأحمد وجدى وعبد الرحمن الرافعى والدكتور عبد الغفار متولى وأخوه عبد المصنود متولى المحامى ومحمد فؤاد حمدى المحامى . ونظرا لأنى كنت منتبيا للحزب الوطنى اتصلت بهذه الجمعية أيضا ، وفاتنى أن أذكر محمود اسماعيل بأنه كان عضوا فى الجمعية الأولى وكان متصلا بمحمود عنايت ، ولما اتصلت بجمعية أعضاء الحزب الوطنى كانت جمعيتهما تابعة لها ، واعتبرت الجمعية المذكورة جمعية رئيسية وجمعيتهما فرع لها وفاتنى أن أذكر أيضا اسم محمد شمس الدين فقد كان عضوا فى الجمعية الفرعية وكان موجودا بالاسكندرية جمعية أخرى وهى تعتبر أيضا فرع للجمعية الرئيسية التى كان يرأسها فى ذلك الوقت الدكتور اسماعيل صدقى وهذه الجمعية أى جمعية الاسكندرية موجودة من سنة ١٩١٠ وهى فرع من جمعية التضامن الأهلية ، وكانت مكونة من يعقوب صبرى وهو ضابط بالمدارس الأميرية والحاج أحمد رمضان زيان التاجر ومحمد عوض جبريل المراسل بجريدة الاتحاد وسليمان حافظ المحامى وأحمد حسنى نور المحامى ومحمد حسين الفراجى وعبد الله حسن عوض وعلى أفندى صادق ومحمد نجيب الهلباوى وعبد الرازق الحبشى التاجر . وهذه هى الجمعية التى قامت بالقاء القنبلة على السلطان حسين . وكانت النية القاء القنبلة بمصر بشوارع عابدين واستأجرنا شقة فى الشارع نفسه على اليمين والذى استأجرها شخص اسمه عبد العزيز عمر ، فقد طلبنا من جماعة اسكندرية ارسال مندوب من قبلهم ليستأجر المنزل حتى لا تقع الشبهة على أحد من جمعيتهما ، والمبلغ دفع من اللجنة الرئيسية المكونة من بعض أعضاء الحزب الوطنى وعبد العزيز المذكور هذا نزل فى لوكاندة جوردون هاوس وكتب اسمه فى اللوكاندة مستعارا وكان لابسا برنيطة ونظارة سوداء أى بزى خواجه وتسمى باسم الخواجات فى اللوكاندة وفى عقد الشقة بعايدى ، ولا أعرف المسدة التى أقامها فى اللوكاندة لطولها وعبد الرحمن الببلى يعرفه شخصيا وهو ومجد الدين حفى ناصف وهو مهندس درس الهندسة فى انجلترا وبعد اتمام العقد اشترى شمس الدين بعض الموبيليا

ووضعها بالمنزل ولكن الجريمة لم ترتكب في مصر ولم أذكر السبب بالذ
وربما يكون لعدم ملاءمة المنزل لارتكاب الحادث فيه أولا لأن السلطان
قبل الميعاد المحدد وخابرت جمعية الاسكندرية لارسال مندوب من طرفها لا
في موضوع هذا الحادثة فأرسلوا لا أذكر اما عبد الله حسن عوض أو محب
جبريل لأنني لا أتذكر من منهما حضر . وافقنا على القاء القنبلة على السـ
بالاسكندرية وأرسلنا من قبلنا محمد شمس الدين ، وحضر القنبلة مع
عنايت من صوايح ديناميت ووضع فيها مسامير وربطها بالجلد وعمل لها كب
بشريط « ثم ينابح أقواله : « وقد تطوع شمس الدين أفندي الى السفر
الاسكندرية لتأجير المنزل وتقابل هناك مع محمد عوض جبريل الذي
بالحلباوى وهناك استلم الهلباوى مفتاح المنزل وزاره وأخذ عقد الإيجار و
الى المنزل وقام بالحادث . أما شمس الدين فسافر الى مصر وقبض عليه
ذلك لما ذكرت صفاته من اعلان المكافأة « (١) .

أدخل الأشخاص المتهمون تحت الحكم العسكري كبقية القضايا
لوقوع البلاد تحت الحكم العرفي ، وفي ٣٠ مايو ١٩١٦ صدر الحكم با
كل من الهلباوى ومحمد شمس الدين الا أن السلطان حسين بعث الى ح
رشدى في ٢ يونيو ١٩١٦ يطلب منه التدخل لدى السلطات البريطانية لتخ
الحكم . ووافق القائد العام على هذا الطلب وعدل حكم الاعدام الى الأش
الشاقة المؤبدة ، وبقي بعض من الذين قبض عليهم وهم د . عبد الفتاح يو
وأحمد سابق المحامى ومحمود عنايت وشفيق منصور فى سجن الحدره ثم ه
أمر بنفى كل من شفيق منصور ومحمد عوض جبريل وأحمد سابق وعبد
حسنى وعلى صادق ويعقوب صبرى وعبد الرحيم سرور ومصطفى ح
وعبد البرقوقى ومحمد كمال الى مالطه .

وبذلك ضمنت السلطة أنها أوقفت كل نشاط بالبلاد ، وأحكمت الحر
على السلطان أثناء ذهابه وإيابه ، فقد حدث فى يوم ٢٥ أغسطس أن مر السا
فى وسط المدينة الى الرمل بالاسكندرية ، فلما وصل الى ميدان محمد على و
أحد الأشخاص على مسافة قصيرة من محل مروره ورفع يديه كمن يريد أن
بحركة ولم يكده يفعل كذلك حتى ألقى القبض عليه فى الحال وسيق الى ا
المنشية ومضى الموكب فى طريقه (٢) .

(١) مظهر تحقيق النيابة مع شفيق منصور المحرر بتاريخ ٢٣ يولية ١٩٢٥ ، ص ٣
٥ ، ٦ ، ١٠ فى قضية مقتل السيرى ستاك ، التقرير المقدم من شفيق منصور فى يونيو ٢٥
ص ٩ .

(٢) الأوامر ٢٦ سبتمبر ١٩١٥ .

على أثر ذلك اتسعت حركة الاعتقالات وامتلات السجون بمئات الأفراد لمجرد الاتهام فقط ودون اثبات أى تهمة على من يعتقلونهم ، وكان الكثيرون يهربون ، لكن وزارة الداخلية كانت يقطعة ، فهي تعلن فى النشرة الادارية للبحث عن الأشخاص عن مكافآت لمن يبلغ عن أشخاص أحست هى بخطورهم مثل من يدعى محمد قهيمى حسين أبو صير وهو يوزباشى بمصلحة خفر السواحل بعد أن علمت أن لديه منشورات يوزعها ، وفريد فهمى الذى يحرض على الثورة ضد الحكام وقد ضبط مختفيا فى أحد الأديرة القبطية (١) .

لهذا الغرض أنشئ بأمر وزارة الداخلية مكتب خاص لمراقبة الأشخاص المشكوك والمشتبه فيهم وأصبحت قرارات هذا المكتب نافذة بعد تصديق مجلس الوزراء عليها (٢) ، ومحاضر البوليس مملوءة بأسماء الأشخاص الذين اعتقلوا وأدخلوا السجون لبواعث سياسية ممن لم ترض عنهم السلطة عقب حادثة السلطان الأخيرة . ومعظمهم من محامين ونظار مدارس وطلبة من الطب البيطرى والمهندسخانة والحقوق والأزهر والمدرسة السعيدية ، كما كان من بينهم بعض العمال (٣) .

ونفذت الأحكام العسكرية فى الأقاليم ، وكانت مديرية الفيوم أولى المديريات التى شكل فيها مجلس عسكري برئاسة مدير الاقليم للحكم على من يشتغلون بالسياسة ، وضبطت أوراق تختص بالسياسة فى منازل خمسة أشخاص وشكل لهم مجلس عسكري عرفت تحت رئاسة مدير المديرية وبعضوية مفتش الداخلية وقومندان خفر المديرية لمحاكمتهم وحكم عليهم وصدق على هذا الحكم قائد القوات البريطانية ، وقد أمر مديرها باجتماع العمدة والأعيان ومشايخ البلد وعموم المراقبين والمشبوهين ، ونصبت فى وسط الدائرة آلة لربط المحكوم عليهم وخطب فيهم بأن المحكوم عليهم لم يطيعوا الأوامر واشتغلوا بالسياسة ووجدت عندهم أوراق تثبت عليهم الاشتغال بها فحكم عليهم المجلس العسكري ، ثم استرسل فى انذار الأشقياء وارهابهم ووعيدهم بالعقاب الصارم وبأن السلطة العسكرية قد خولته الحكم بالضرب بالرصاص (٤) .

وأمام هذا الضغط والارهاب اهتزت القيادة البريطانية واهتزت الحكومة واهتز السلطان ، فان المخابرات البريطانية الحربية حصلت على معلومات بأن هناك مؤامرة تدبر لاندلاع الثورة ضد الحماية وضد السلطان أعضاءها بالمنصورة ، انها ستعلن الثورة ، ستحطم الكبارى ، ستقطع السكك

(١) الأخبار ٧ أغسطس ١٩١٥ .

La Réforme, 26 Août, 1915.

(٢)

Egyptian Govt. Cairo City Police, No. 95, July 3, 1915, p. 450, No. 88, (٣)

August 11, 1915, p. 366.

(٤) الحرية ١٤ يوليو ١٩١٥ .

الحديدية ، ستسهل دخول الجيش العثماني في هجومه الثاني على مصر ، ان المخابرات البريطانية دست اثنين من ضباطها على المتآمرين تظاهرا بأنهما من الضباط الألمان وحضرا الاجتماعات ، وبذلك استطاعا أن يعرفا تفاصيل المؤامرة اذن فلم نعد المسألة مسألة قتل السلطان الذي قبل الحماية انما أصبحت أكبر من هذا وأخطر انها أصبحت تمس مستقبل الحرب ومستقبل الجيوش البريطانية في مصر لأنه بنجاحها يدخل الجيش العثماني الألماني مصر ويقضى على الانجليز فيها ونسقط كفة الحلفاء .

ومذكرات سعد زغلول تعطي الأضواء على هذه الحادثة « قال لنا رشدي ان الحكومة دست ضابطين ، انجليزى وروسى بين الأسرى الأتراك في مصر وأوهم الضابطان الأسرى الأتراك بأنهما ألمانيان ، ولكن قصدهما أن يثبتا للحكومة أنهما روسيان حتى تحسن الحكومة معاملتهما وتخلي سبيلهما ، وقال الضابطان للأسرى الأتراك انهما توصلا الى هذا الاثبات وان الحكومة اقتنعت بروسيتهما ، وقال رشدي باشا ان الحكومة البريطانية اتفقت هنا على ذلك ، فهذان الضابطان زارا بعض أسرى الأتراك الذين هم من أصل مصرى ولهم أقارب ومعارف بالمنصورة وأخذوا يوصلان رسائل بين الفريقين . ويتضح من هذه المراسلة أن جماعة من المنصورة عقدوا النية على أن يساعدوا الأتراك عند دخولهم مصر باحداث الشغب فيها بأن يتوجه منهم جماعة الى كل مديرية ليثبتوا الهياج فيها ويكسروا الكبارى ويقطعوا طرق المواصلات ، فانهم مسندون للقيام بهذه الأعمال متى حضرت اليهم الأسلحة التي كانوا يعبرون عنها بأنها كتب في رسائلهم وكانوا قد صمموا على أن يعقدوا اجتماعا هائلا في الاسكندرية يضم اليهم كل المتآمرين أو أغلبهم ليقروا الخطة التي يجرون عليها في تنفيذ قصدهم، ولكن بوليس المنصورة الذي لم يكن له علم بصفة هذين الضابطين الرسميين ارتاب في حركاتهما الظاهرية وألقى القبض على أحدهما وترتب على ذلك أن امتنع هذا الاجتماع وقد قال الضابطان انهما على علم من جماعة المنصورة أن وراءهم اناس من الأعيان الكبار وذكروا لهما اسم عبد اللطيف المكباتى مك وغيره من الأعيان . . وكان رشدي يلقي هذه العبارة وهو يبدي السرور من تعرف الحكومة عليهم ويعجب بنشاط بوليس الدقهلية لتسرع في القبض على أحد الضابطين وببوليس مصر لأنه لم يخبر ادارة المنصورة بمهمة هؤلاء الجواسيس » (*) .

وازداد غضب المصريين من اتساع حركة الاعتقالات فيقول سعد : « رأيت الناس ساخطين على الحكومة ازاء خطة الازعاج والارهاب التي سلكتها أخيرا وقيل لى انها ألقت القبض على كثيرين ، ويظهر لى أن كل واحد ظن أنه ان لم يقبض عليه فعلا فلا بد أن يقبض عليه بعد ذلك . وهكذا اضطربت القلوب

(*) سعد زغلول : السابق ، ١٠ أغسطس ١٩١٥ ، ص ص ١٢١٧ ، ١٢١٨ .

وانكسرت النفوس أيما اضطراب وأيما انكسار ، وقد لمت رشدى على ما أبدى من الشدة فى القبض على الناس ، اذ كان يؤيد القبض على تلامذة الحقوق الذين سبق الحكم بالطرد عليهم من مدرسة الحقوق ورجال الحزب الوطنى بقوله انه يلزم ابعادهم احتراسا من شرهم ، ٠ (١)

وكان من بين المقبوض عليهم عبد اللطيف المكباتى الذى حاول سعد أن يبرئه بحكم الزمالة فى الجمعية التشريعية ، فرجا سعد المستشار محمد صدقى أن يكلم رشدى فى الاسراع بانتهاء مسألة عبد اللطيف المكباتى ومحرم رستم المقبوض عليهما ان لم يكن هناك ما يوجب ادانتهما ولكن رشدى أجاب أن المسألة أصبحت فى يد النيابة ولا عمل له فيها ، وأحدث طلب سعد مضايقة السلطان (٢) ٠

وخرجت المحاولة الثالثة للاغتيال فى فترة الحرب ولكنها لم تكن للسلطان هذه المرة بل كانت لأحد الوزراء الخائنين الذين قبلوا الوزارة فى ظل الحماية هذا من ناحية ، ولتملقهم للانجليز سواء فى تصريحاتهم أم فى مصاحبتهم لهم فى غدواتهم وروحاتهم من ناحية أخرى ٠ وكانت العين على ثلاثة وزراء هما حسين رشدى رئيس وزراء الحماية الذى لعب دورا خطيرا فى سياسة البلاد ابان هذه الفترة والذى صدق على اضطهاد الناس ، وعبد الخالق ثروت وزير الحقانية ثم ابراهيم فتحى وزير الأوقاف اذ اعتبر كل من رشدى وثروت وفتحى أضروا بالبلد وأوقعوها فى التهلكة ٠

وفى يوم ٤ سبتمبر ١٩١٥ امتلأت محطة مصر بالبوليس العلنى والبوليس السرى لسفر الوزير ابراهيم فتحى فى قطار الصعيد الى مديريات الوجه القبلى للتفتيش على مأموريات الأوقاف وفى الساعة الرابعة والنصف جاء محطة مصر واجتازها الى رصيف الوجه القبلى على أن يبرحها باكسبريس الساعة الثامنة واتفق أنه نظر بقرب (الديوان) المعدله خصيصا فى ذلك الاكسبريس جماعة من معارفه الأولين فى الجيش المصرى ومن جملتهم الميرلاى محمد شفيق بك والصاغ جلال منير وغيرهما فسلم عليهم ووقف معهم يحادثهم ، ولم يكن الا خمس دقائق أو ثمان حتى اقتحم شاب أسمر طويل القامة الحراسة الضخمة ، وماسك بيده اليمنى جريدتى وادى النيل والأفكار وفى طياتهما سكين ذات حدين طولها نحو ٣٠ سم كتب على يدها (هذا جزاء الخائنين) وانقض فى لمح البصر على الوزير وطعنه ثلاث طعنات الأولى فى كتفه اليسرى والثانية فى خده الأيسر والثالثة فى خده الأيمن ، وعند الطعنة الأولى مد الوزير يده الى جيبه من الخلف وأخرج مسدسا ورمى به الجانى برصاصة منه فأخطاته ولم تصب

(١) نفس المصدر ، ص ص ١٢٢٠ - ١٢٢٦ ٠

(٢) نفس المصدر ، ص ١٢٢٣ ٠

أحداً وسقط الوزير على الأرض مضرجا في دمه ، ثم جرى الشاب نحو قطار الاسكندرية ولكن الباشجاويش عبد العليم على الملحق ببوليس محطة مصر سمع صياح الراكضين خلفه فأمسكه وأسرع الصول سليمان الملحق بالبوليس القضائي في قسم مصر فعاوناه على ذلك وكانت السكين باقية في يمين الجاني ، وقد مسح الدم على الصفحة الأخرى وكان يصيح ويقول لهم : اتركوني ان القطار القادم من الاسكندرية عليه رئيس الوزراء ووزير الحقانية وأريد أن أقتلها أولاً ثم بعد ذلك امسكوني .

نقل الجاني الى قسم الأوبكية تحت حراسة مشددة من الجنود مكبل بالحديد واعترف أثناء وجوده في مكتب البوليس القضائي بالمحطة بارتكابه الحادث متعمداً قتل الوزير وأنه كان مصمماً على أن ينبعه ويقتله في الطريق اذا لم يتمكن من قتله في المحطة ، وأنه ابتاع تذكرة في الدرجة الثالثة لهذا الغرض وأعد مع السكين مسدساً من طراز بروننج به ست رصاصات ، ووجد هذا المسدس في جيبه محشوا بالرصاصات الست ووجدت معه ستة أخرى ، وقال ان رصاصة منها مخصصة للسلطان ورصاصة لرئيس الوزراء ورصاصة لنائب الملك وثلاث رصاصات للوزراء الخونة .

وفي قسم الأوبكية قال الشاب بهدوء عجيب : اسمي صالح عبد اللطيف موظف بوزارة المالية وعمري خمس وثلاثون سنة ، أقطن في حارة جمعة الشيخ بشارح محمد علي . نعم أردت قتل وزير الأوقاف . ان البقية تأتي . . سيكون الموت مصير السلطان الخائن ورئيس الوزراء المجرم وجميع الوزراء الذين يحكمون مصر في ظل الحماية البريطانية (*) .

وتولى عبد الخالق ثروت وزير الحقانية التحقيق بنفسه وحضر التحقيق حسين رشدي ومحمود شكري رئيس الديوان السلطاني وروالد جراهام المستشار الداخلي وعدلى يكن وزير المعارف وجعفر والي محافظ مصر وهارفي باشا وجورج فليبيدس .

أصر الجاني على أقواله وزاد عليها بأنه علم أن الوزير المجنى عليه يحضر عادة من الاسكندرية في صباح السبت من كل أسبوع وانتظره في محطة مصر في ذلك الميعاد لينفذ فيه فكرته فلم يتيسر له ذلك طوال النهار متربحاً حركاته الى أن علم أنه مسافر الى بني سويف باكسبريس المساء فتبعه الى محطة مصر وجرى له معه ما جرى ، وأثناء التحقيق قال المتهم لعبد الخالق ثروت أنه لابد من قتلك ، وأنك لن تتم هذا التحقيق قبل أن تقتل ، وقال له اننا نعلم أنك ستقضى الليلة في مصر ، ولم يرد أن يدلي على مصدر علمه ، وقال انه لا يجيبه

(*) الأوامر ٥ سبتمبر ١٩١٥ .

على مثل هذا السؤال . وقال ان رشدى استحق القتل للقبض على الناس واعانتته للسلطان حسين الخائن وقوله اننا سنضرب الأمة فى شبابها .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩١٥ حولت أوراقه الى المجلس العسكرى البريطانى ، وألفت المحكمة العسكرية من رئيس وأربعة أعضاء ومستشار ومدع عمومى ، وكان يدافع عن المتهم مستر باروت . وكان المتهم تحيط به طائفة من الجند شاهرى السلاح ، وكان يحافظ على النظام بعض الجند من داخل القاعة بقيادة الضباط وتولى الحكمدار ومعه بعض مأمورى الأقسام ضبط النظام ، وأوقف بلوك من الخفر لمنع الزحام (*) .

اتهمته المحكمة بتهمتين أولا تعمد قتل ابراهيم فتحى وزير الأوقاف ، ثانيا التصميم على قتل حسين رشدى وعبد الخالق ثروت ، « وقد سئل فى المحضر عن الوقت الذى فكر فيه لقتل ابراهيم فتحى ، فكان رده : من زمان وكل الناس تعرف مبادئى » ثم سئل ومتى فكرت فى القتل ؟ فقال : « بعد القبض على كثيرين من أعيان القطر وشبابه ومعرفتى بالأكيدة التى دبرها لهم أعداؤهم » فسئل ومتى عرفت ذلك ؟ « منذ خمسة وعشرين يوما فكرت فى القتل ولكنى صممت على قتل فتحى أولا » وأخيرا سئل عن معرفته عن حركات الباشا وكان رده : « أنا أعرف دائما أنه يجىء يوم السبت بعد صلاة يوم الجمعة فى الاسكندرية فذهبت الى المحطة ووقفت فى ميدان باب الحديد فحضر بمركبته أمامى وكان وحده ولكنى تركته لأنى لم أجد الفرصة المناسبة ، ولو تمكنت من قتله فى بنى سويف لكنت بت فيها وسافرت الى الاسكندرية فى اليوم التالى ، وقد ذهبت الى المحطة ورأيت حسين رشدى ولكن الفرصة لم تكن مناسبة » .

ثم قال أيضا فى المحضر ان من حسن حظ ثروت باشا أنه قبض عليه . وفى كلامه أمام المجلس العسكرى يقول : « كنت أرمى أن أكون نافعا لبلادى ، فقد وجدت حركة كبيرة فى القبض على الناس والحجز على آخرين وسمعت الناس يهمسون أن فلانا باشا وفلانا بك قبض عليهم . وسمعت أن كثيرين من الشبان الذين قبض عليهم بسبب الحادثة الأخيرة - قنبلة رأس التين - فقراء وعائلاتهم فى حاجة اليهم ، ولما سألت عن الأسباب وجدت أنها مكيدة دبرت بواسطة ابراهيم فتحى وشخص آخر لا أخلاق له - ابراهيم صالح - وهذا الشخص كان تلميذا فى الأستانة ورفق لسوء أخلاقه ، فلما كان سائرا فى الأزبكية عثر به ابراهيم فتحى باشا وكان قد عرفه فى الأستانة فسأله هل تعرف من المسلمين من يهتم بالحالة فى مصر ، ولما كان الولد طامعا فى المكافأة بشرط أن يؤمنه على حياته فأعطاه ساعة وكثينة من الذهب عربونا لذلك ،

(*) نفس المصدر ٢٨ سبتمبر ١٩١٥ .

والخلاصة أن فتحي كان ساعيا بضرر البلد ، وهو يشغل مركزاً كبيراً يمكنه من أن يضر البلد ، « وأنناء ذلك كان ينظر الى رشدى ويقول له : « ان مكنش النهارده فتأكد أن دورك جاي بكره » كذلك قال « ان كل الوزراء خونه ويجب اعدامهم اننى عندما طعنت ابراهيم فتحي جريت لأقتل رشدى باشا السافل وعبد الخالق ثروت الخائن وأقتل أيضا مكماهون نائب الملك » . (١)

ويؤكد شفيق منصور فى تقريره أن السبب فى بداية اغتيال الوزراء بابراهيم فتحي « هو أن صالح ابراهيم الذى بلغ عنا كان له صلة به ، وأن فتحي باشا هو الذى شجعه على التبليغ ضدنا لذا أراد فرع من فروع الجمعية فى ذلك الوقت أن يقوم بالانقلاب من فتحي باشا لهذا العمل ، فتطوع صالح أفندى عبد اللطيف الذى كان صرفاً فى المالية بالقيام بذلك فأخذ سكيناً وذهب الى محطة مصر ومعه أيضاً مسدس ولكنه استعمل السكين ولم يتمكن من الوصول الى غرضه » . (٢)

ويتبين من هذا أن صالح عبد اللطيف من أتباع الحزب الوطنى أراد أن ينتقم ممن أوقفوا بالحركة الوطنية هذا بالإضافة الى أن ابراهيم فتحي كان متقرباً من رجال الحماية اذ يقول سعد عقب رفض لندن سحب الوزارة منه « حدث فى أثناء هذه المدة أن وصل جواب لوندرة عن التغيير الوزارى وخلاصة ما فهمت من عدلى ورشدى أن الحكومة الانجليزية لا ترى محلاً للتغيير فى الوزارة ولا فى السياسة أثناء الحرب ، وأن فتحي حاز ثقة مكماهون وكتشنر » . (٣)

قابل كل من رشدى وعدلى المتهم فى السجن وكان الغرض من ذلك امكن اغرائه لمعرفة من يكون له من الشركاء من الغير فربما يبيح بشئ فأبى كل الالباء رغم ما بذلوه من الوعود الخلافة له .

وأخيراً وفى ٣٠ سبتمبر ١٩١٥ حكم المجلس العسكرى البريطانى على صالح عبد اللطيف بالاعدام شنقاً ونفذ الحكم فى ٤ أكتوبر ١٩١٥ ، وقد تملكه الدهول وقت انفاذ الحكم فحيا المجتمعين حوله بصوت خافت قائلاً (السلام عليكم) ورجا هارفى باشا والجبل مشدود على عنقه أن يسلم صورته الى أخيه لتكون تذكراً ، وبعد انفاذ الحكم شرحت جثته وسلمت الى أهله على أن يدفن بدون احتفال (٤) ، لقد خافوا من أن يودعه الناس بمظاهرة واحتجاج على اعدام وطنى ضحى بنفسه فى سبيل مصر .

(١) الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩١٥ ، سعد زغلول : السابق ، ٥ سبتمبر ١٩١٥ ، ص ١٢٣٣ .

(٢) التقرير المقدم من شفيق منصور ، ١٨ يونيو ١٩٢٥ ، ص ١٤ .

(٣) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٨ ، ١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩١٧ ، ص ١٥٠٨ .

(٤) الأهرام ٤ أكتوبر ١٩١٥ .

والقانون المصري في هذه القضية لا يحكم على المتهم بالاعدام الذي يحكم به القانون الانجليزي ولكن هنا اعتبرت البلاد تحت الحكم العسكري فيجب أن تحاكم وفقا للقانون الانجليزي ، وعلل رشدي اقدم هؤلاء الشباب على هذه الحركات لأن عقولهم وألبابهم خبلت بهوى الألمان والأتراك وأبان أن الألمان اذا انتصروا فلن يسلموا مصر لأبنائها (١) ، هكذا عللها رشدي ٠٠ أنه لم يعللها بتصرفاته التي غالى فيها ، ولا بتلك الاجراءات التي فرضها الانجليز على شعب مصر .

استمرارية سياسية العنف :

على أثر هذه الحادثة مضى الانجليز والسلطان والوزراء في التمسك بسياسة الشدة والعنف والارهاب والتعسف بل لقد زادوا فيها لدرجة أنهم مضوا يفتشون البيوت جميعها ، ففتش بيت كامل البندراى المحامى وقبض عليه وزج به في السجن لأنه تكلم في حق السلطان وهزأ من الانجليز في المحكمة التي حاكمت صالح عبد اللطيف (٢) ، وساروا يقبضون على الأبرياء ويطاردون الوطنيين متصورين أن الارهاب قادر على أن يقضى على حركة المقاومة بين المصريين ، حتى لقد سلكت الحكومة مسلك المستخف كل الاستخفاف بأمن الناس وبحريتهم الشخصية وسوء الظن فيهم ، فألقت القبض على كثير من منهم لأقل شبهة ، وأزعجت عائلاتهم ازعاجا شديدا ، واغفال الكثير منهم عن تهمته الا بعد أن يمضى الكثير من الوقت في السجن وبعضهم لم يوجه المحقق لهم سؤالا بتهمة معينة ، ثم اطالة السجن عليهم قبل سؤالهم ، وقد منعت الصحف من نشر أخبار القبض عليهم والافراج عنهم ، وتركت بذلك سبيلا واسعا للشائعات تدار على الألسنة ، وتم القبض على السبعة عشر تلميذا الذين سبق الحكم عليهم بالطرد من مدرسة الحقوق ، فقد كانوا معقدين من الطلبة ومن أنباع الحزب الوطنى لذا انصب كل الاهتمام عليهم ، فساء وقع ذلك عند الناس ، يقول سعد : « وقد رجوت رشدي ألا يفعل ذلك فلم يرد الاصغاء ثم رجوته بعد ذلك في واحد منهم وهو اسماعيل صبرى أخو امرأة مصطفى الباجورى فوعدني خيرا بأنه سيفرج عن جميعهم عند قرب افتتاح المدارس فقلت له اذا لم يكن عليهم شيء فالأولى الافراج عنهم . ورجوته في شخص يدعى حسين أفندى فهمى بهجت فقد كان من الذين سعوا في انتخابى لقسم السيدة زينب فقال رشدي باشا ان هذا الشاب اتهم أولا بأنه وشخص آخر عندهما منشورات محرصة على الثورة » (٣) .

(١) الحرية ٢١ سبتمبر ١٩١٥ .

(٢) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٤ ، ١١ سبتمبر ١٩١٥ ، ص ص ١٢٤٥ ، ١٢٥٨ .

(٣) نفس المصدر ، ٥ سبتمبر ١٩١٥ ، ص ص ١٢٣٧ - ١٢٤٠ .

وكان من رأى مكماهون أن يعتقل مع كل مشبوه المخالطين له من الأقارب والأصدقاء وبأن هذه الطريقة نجحت في الهند نجاحا كبيرا ، ولكن رشدى عدة ظلما فهو راض على اعتقال المشبوه فيهم فقط ، فتلك هى العدالة ، فراح يقبض على الطلبة ويلقى القبض عليهم بدون أدنى سبب ، اذ يقول مدير المنوفية انه جاءه أمر بتفتيش تلميذ والقبض عليه مع العلم أنه كان من أكرم التلامذة خلقا ، فكان يكفى جدا أن يكون الاتهام لكون الشخص المقبوض عليه تلميذا . (١)

وفى حقيقة الأمر كان الطلبة ثائرين على الحكام والانجليز ومؤيدين لحركات الاغتيال ، فقد عثر على خطاب من طالب أرسله عقب محاولات القتل يطعن فيه على الحكومة أقبح طعن ويرى أنه لابد من اراقة الدماء وتوالى مثل هذه الحوادث . (٢)

وخرج الى التنفيذ رأى مكماهون فكان يعتقل الأب وأبناءه كلهم اذ يقول سعد : « لقد حضرت حرم خليل شاهين باكية تستغيث بى لأنهم اعتقلوا زوجها وأولادها الأربعة ، وأنهم لا يعلمون سببا لسجنه وأنهم لم يجدوا عند تفتيشه شيئا سوى صورة للخدوي السابق وكتاب لمصطفى كامل » (٣) ، فعلى الفور اتهمت العائلة بأنها من اتباع الحزب الوطنى الذى اعتبروه المسئول عن حركة عدم الرضا والاغتيالات لتسميمه لأفكار الناس .

وكانت السراى التى يعيش فيها السلطان دائما وأبدا معرضة للتفتيش والتغيير فى الخدم ، فهم ينفوا البعض ويعينوا الآخر ثم تدور الدائرة لأنهم خافوا أن يأتى الخدم بعمل ضد السلطان بأن يوضع له السم فى الأكل أو يطلقون عليه رصاصة ، أو غير ذلك مما يهدد حياته بعد أن رأوا تحفز الشعب واستعداده لانتهاز أية فرصة لينكل فيها بالحاكم ، وازداد عدد المسجونين لدرجة أن قائد البوليس المصرى يرسل الى الداخلية يقول : « ان سجن طره الخاص للمعتقلين السياسيين أصبح كامل العدد وسجن الاسكندرية أرسل اليوم مسجونين سياسيين كثيرى العدد لاعتقالهم هنا ، وأنه لا يوجد مكان لهم وأنا أطلب بتعليمات تعطى لبوليس الاسكندرية والقنال والمديريات بأن يكفوا عن ارسال مثل هؤلاء المسجونين والا فاعملوا على بناء سجن آخر كسجن طره » (٤) وازاء هذا بدأ التفتيش العام للسجون ببناء سجون جديدة فى المديريات وبدأها فى المنصورة لأجل هذا الغرض ، وتوسعت حركة الاعتقالات ، وفى ٢٠ نوفمبر ١٩١٥ قبض على أعداد كبيرة من العمال لخوضهم فى المسائل

(١) الحكومة المصرية : التماسات محفوظة ، ٣٠ يونيو ١٩١٦ .

(٢) سعد زغلول : السابق ، ١٣ ، ١٦ ، ١٩ سبتمبر ١٩١٥ ، ص ص ١٢٥٤ ، ١٢٥٧ ، ١٢٦٤ .

(٣) نفس المصدر ، كراسة ٢٦ ، ٥ أكتوبر ١٩١٥ ، ص ص ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ .

(٤) Egyptian Gvt. Cairo city Police, No. 129, Oct. 18, 1915, p. 96.

السياسية ، وبلغ الأمر أن دائرة البوليس فى الاسكندرية ارتأت أن تقسم البوليس الى قسمين قسم لمراقبة الحوادث الجنائية وقسم لمراقبة الحوادث السياسية (١) .

واستعمل التعذيب مع المتهمين الذين تكون الادانة توفرت ضدهم سواء عن اعترافهم أو كتاباتهم أو ضبط ما يشير الى ثورتهم ، وكانت الطريقة لحمل المتهمين على الاقرار بمن يكون اشترك فى الجريمة معهم هى العمل على ما يضعف الارادة فيهم من الاكثار من سؤالهم والاطالة فى التحقيق معهم ومضايقتهم بنقلهم من مكان الى مكان (٢) .

وكثرت شكاوى المعتقلين بعد أن أثبت أنهم أبرياء فمثلا لمجرد القبض على شخص وتفتيشه ولوجود بطاقة زيارة فى جيبه باسم شخص آخر ، فالبوليس على الفور يستقصى عن الأخير ويعتقله ويبقى فى السجن الى مالا نهاية رغم أن المتهم الأول الذى كان يحمل البطاقة قد أفرج عنه ورغم أن الأخير كان يكثر من شكواه ويرسل مطالبه الى السلطان ومن يهمهم الأمر يبين فيها أنه العائل الوحيد لأسرته (٣) ، الا أنه يبقى فى السجن دون أن يسمح اليه أحد .

وساءت حالة المعتقلين فى السجن بانتشار الأمراض بينهم وإهمال معالجتهم ، وعذبوا بوضعهم فى خيام على البلاط ويقول سعد بصدد هذا : « أمسى حضرت عندى حرم باجور بك وأخبرتني بأن أخاها المسجون بمرض حمى الملاريا أبوا أن ينقلوه الى احدى المستشفيات أو أن يمكنوا أخاه الحكيم الدكتور صالح من مداواته ، وقد أخبرنى أحد الحكماء بأن بين المسجونين من يدعى الشوربجى الأفوكاتو بطنطا كان عنده مرض وكان يعالج منه ثم دخل السجن فأوقف العلاج » . (٤)

هذابالاضافة الى فرض الرقابة الصارمة على المعتقلين داخل السجن ، فقد كتب محمود طاهر العربى بالمعتقل أثناء الحرب يصف الحالة : « فى ليلة الأربعاء ٣٠ أبريل ١٩١٨ فتحت الأودعة فجأة الساعة العاشرة مساء ، وأخذنى ثلاثة من السجنائين الأشداء والقوى فى زنزانة فى عنبر التأديب بغير فرش ولا غطاء وطوال الليلة وأنا راقد على الأسفلت ، وفى صباح اليوم الثانى حضر الى السجن سعادة وكيل التفتيش ومعه كاتب خاص واستدعانى وفتح محضرا

(١) Ibid, Nov. 20, 1915, p. 239. ، الامرام ٢٩ ديسمبر ١٩١٥ .
:La Bourse Egy. 10 Août, 1916.

(٢) سعد زغلول : السابق ، ٢٧ سبتمبر ١٩١٥ ، ص ١٣٥٨ .

(٣) الديوان العالى السلطاني : المحفوظات العربية للوارد الرسمى وغير الرسمى ، ٢٤ يوليو .

سنة ١٩١٦ .

(٤) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٤ ، ١١ سبتمبر ١٩١٥ ، ص ص ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ .

اتهمنى بأنى وضابط تركى أسير وثالث من طلبة الأزهر نحرض المسجونين على بغض الانجليز ، وأن الأزهرى يتنبأ للمسجونين بأن ألمانيا ستكون الغالبة وأنه فى ذلك تحريض على قلب نظام السجن وتسميم لعقول البسطاء من المجرمين الحشاشين الذين هم كالبارود لا ينقصه الا النار لينفجر ، قلت لا حول ولا قوة الا بالله ، واستمر العقاب خمسا وعشرين يوما فى عنبر التأديب لم أر فيها وجه الشمس ولم أحرك قدمى خارج الزنزانة « (١) » من هذا نرى أن الرقابة وصلت الى داخل السجن حتى لا يقوم السجناء بثورة ضد الظلم والاضطهاد وتتحول مثلا الى ضرب الحراس وتحطيم النوافذ والخروج والانتقام من الخونة .

وفقد الانجليز الثقة حتى من المقربين اليهم من المصريين أمثال سعد زغلول الذى كان على صلة برجال الحماية وخاصة مكماهون والذى سعى لتولى الوزارة ، وكان فى الوقت نفسه على علاقة طيبة سواء بالسلطان حسين أو فؤاد خاصة بعد أن وقعت العين عليه فى بداية الحرب عندما أرسل اليه الخديوى عباس برقية بمناسبة وفاة حماد مصطفى باشا فهمى ، فاثرت ضجة حولها فأخبرها يترجم ب « وأنت لمحتاج فى مثل هذه الأوقات العصبية الى حفظ كل همتك لتخدم بها أميرك وبلاذك زمنا طويلا » (٢) . ونشرت هذه البرقية فى الصحف فكانت موضعا للتعليق فالعامة يذهبون على أن هذا اعتراف بفضل سعد ورضا عنه ونشجيع لخطته ، أما الخاصة فيذهبون مذاهب ويختلفون فى تعليقاتهم . ففى رأى البعض دليل على أن الخديوى ممنوع من الحضور الى بلاده وأنه فى ضيق ولذلك يريد من سعد أن يستمر فى خطته ضد الحكومة لينتقم بذلك لنفسه ، ورأى آخرون أن الخديوى أخذ تحت جناحه ضرب المعارضة التى كان سعد زعيمها فى دور انعقاد الجمعية التشريعية ، وتضايق شبيتهام من هذه البرقية واعتبرها ليس فقط تشجيعا على معارضة السياسة الحالية ولكنها تحرص فى حد ذاته (٣) ، وقد كان كتشنر يتهم سعدا بأن له ميولا ألمانية ويستدل على ذلك بأنه زار ألمانيا عدة مرات لدرجة أنه أحضر معه وصيفة ألمانية « فريدا كابس » وكان كتشنر فى ذلك الوقت الحاكم بأمره فى إنجلترا ، ولا بيت فى مصر أمرا الا برأيه وباستئذانه ، وهو يعتبر سعدا خطرا ويراه عدوا مستترا لبريطانيا ومتآمرا ضد الاحتلال ، وصدرت من كتشنر الأوامر بتعقب سعد فى القاهرة ومسجد وصيف والاسكندرية وكلما اقترحت وكالة الحماية بالقاهرة تعيينه وزيرا ووافق نائب الملك والسلطان لكن كتشنر يرفض .

(١) محمود طاهر العربى : المرجع السابق ، ص ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٢) فخري عبد النور : السابق ، الفصل الاول ، ص ٨ .

(٣) St. Antony's Papers : op. cit., p. 142. .

كان سعد حريصا طول فترة الحرب على حسن هذه العلاقة لخوفه من الاعتقال أو النفي كما حدث مع أعيان البلاد ، فأكثر من الزيارات لهم والاجتماعات بهم لينفى عن نفسه أى شبهة أو تهمة أو شك لكن هذا لم يمنع أنه كان ساخطا على تصرفات السلطة والوزراء والأوضاع الموجودة فى مصر ، فقد عاش فى مشكلة طلبية الحقوق وطلب التخفيف عنهم ، وكان على صلة بأمين الرافعى وطلب التخفيف عنه وبأعضاء الجمعية التشريعية أمثال عبد اللطيف المكباتى الذى توسط له لدى رشدى وكذلك رجاء فى على فهمى وصالح صقر وإسماعيل صبرى وبعض طلبية المهندسخانة ، وكان رشدى بدوره يبلغ السلطان طلبات سعد الذى كان يطلب مقابله وقلما يقتنع بأسباب الشفاعة (١) . من هذا نرى أن سعدا استطاع أن يضرب عصفوريين بحجر واحد فيظهر أمام الوطنيين أنه معهم ويتوسط للأفراج عنهم فى الوقت الذى يوطد علاقاته مع المسؤولين لينال وظيفة وزير أو حتى محافظ . اذ يقول : ومن ضمن ما قلته لهنس - مستشار الداخلية - أن أتعين محافظا للاسكندرية وأتعهد أن لا أفعل شيئا سوى مباشرة أمور زراعتى فقال ومن يضمن أن تقى بذلك العهد » (٢) .

وحدث أن سمع سعد أن السلطان حسين يطلق عليه اسم « شيخ العصابة » فانزعج لهذه التسمية واحتج كيف يطلق عليه السلطان هذا اللقب وخشى أن يبلغ ذلك الانجليز اذ يقول : « عدت الآن من زيارة السلطان فى عابدين حيث جلست بحضرته من الساعة الثانية الى الساعة الثالثة والنصف وقد دار الكلام فى موضوعات شتى أهمها أنه اعتذر عن تسميتى بشيخ العصابة بأن هذه التسمية مزح ومباسطة » (٣) .

ورغم ذلك فقد كانت العين على سعد زغلول ، وفجأة تلقى مدير الأمن العام بلاغا بأن سعد زغلول يدبر مؤامرة لقتل حسين رشدى يقول هو بصدد هذه التهمة : « علمت من بعض الصحف أن رشدى حضر أمس الى العاصمة فأردت الاستفهام منه عما فعل مع السلطان فى خصوص ما وعد به من تلطيف خاطره ، فتكلمت معه بالتليفون رغبة فى مقابله فقال انه سيحضر عندى ما بين الساعة الثالثة والرابعة وأن انتظره فى هذا الميدان ، ثم قال انه كان يريد أن يتكلم معى لأن بلاغا ورد اليه بانى أتأمر على قتله مع آخرين » (٤) . وهذه التهمة لم تثبت عليه لكن كونه وضع فى اطار الاتهام وحامت حوله البلاغات والاتهامات أقلقه للغاية ، وما كاد يسعى فى النفى عن هذا البلاغ حتى يفاجأ باتهام آخر .

(٤،٣،٢،١) سعد زغلول : السابق ، كراسة ٢٦ ، ٢٥ سبتمبر ١٩١٥ ، ص ١٣٥١ ، كراسة ٢٨ ، ٢٦ ديسمبر ١٩١٧ ، ص ١٥١٩ ، كراسة ٢٥ ، ٢٠ ابريل ١٩١٥ ، ص ١٣٤٢ ، كراسة ٢٦ ، ٧ أكتوبر ١٩١٥ ، ص ١٣٦٦ .

وبدا السلطان يتوجس خيفة من سعد ، هذا في الوقت الذي حضر للسلطان محمود أبو النصر نقيب المحامين وبلغه بأن سعدا يسعى ليل نهار في تخليص رجال الحزب الوطني ليحل محل عبد العزيز جاويش ومحمد فريد وأنه يتوسط في الافراج عنهم بعد أن اعتقلتهم الحكومة في حوادث الاعتداء الأخيرة وأن السبب في ذلك أن سعدا يمهّد بهذه الوساطات لهؤلاء الشبان ليتولى زعامة الثورة ضد السلطان وضد الانجليز وأنه ينشر بين الشبان روح السخط والانتفاض على الانجليز ، وما كاد السلطان يعلم بهذه المعلومات حتى أبلغها الى رئيس الوزراء والى نائب الملك والى القائد العام للجيش البريطانية وأراد نفيه لالملة .

ولما سمع سعد ذلك أراد أن يقابل السلطان ليزيل من ذهنه هذا الانهام ويثبت تيرئة نفسه يقول : « نوجهت الى الاسكندرية لمقابلة السلطان احباطا لعمل أولئك ، فذهبت الى سراى رأس التين وطلبت المقابلة فلم أحظ بها وفهمت من جواب التشرىفاتى أن في الأمر شيئا فعدت الى مصر ، وفي النفس أثر من هذا ورجوت محمود فخرى الأمين الأول أن يطلب تحديد جلسة ويعلمنى بها عند التفضل بها ، ولكنه الى اليوم - ١٦ سبتمبر ١٩١٥ - لم يعلمنى بشيء . وقد كان رشدى باشا قد حضر عندى يوم الخميس الماضى فحكيت له فقال انى سأجته مع عدلى فى أن يكون لك جلسة فلم أقل له شيئا بل سكوت سكوت المرتاح لهذا المسعى ولكنى يخفف عنى قال دولته ان السلطان سريع الانفعال ولكنه طيب القلب ولكنه مشمئز ، قلت وما علة الاشمئزاز ؟ وما السبب فى هذا الخفض بعد الرفع ؟ على أنه ان كان ذنبى لديه أنى تكلمت معك فى بعض المعتقلين فلست الا صديقى أناجيك كما أناجى نفسى ، واذا نبهتك الى أمر ولم تر فيه رأى تركت الأمر وعدلت ، وقد أخذت أفكر فى الأمر طويلا وكنت بين السكوت التام عن كل سعى للاستعطاف والاسترضاء والسعى فيه بحسن الأول وأنه يصعب على أن أعتذر من غير ذنب وأن أهين النفس وأذلها طمعا فى رضا لا أقدر على استدامته ولا أستطيع التمتع بدوام نعمته لأن ذلك يتطلب منى تجنب أمور أجهلها ومباشرة أمور لا أعلمها ولو علمتها ربما لا أتقنها ثم انى آنست من نفسى ضعفا عن الجهاد والعراك وقناعة عن الجاه العريض والمنصب الرفيع ، ويحسن الثانى أننا فى زمن فتنة وحرب ويجب على العاقل فيه أن يتقى شره بكل وسيلة لا ضرر منها بالغير ومن جهة أخرى فان عظمة السلطان سريع الرضاء وغيظه كالبرق اللامع ، قد يلومنى لائم بأنى لم أعدل عن الشفاعة فى بعض المعتقلين بعد حادثة المكباتى مع أنها كانت درسا عظيما ينبغى الاعتبار به والارتداع عن مثل السعى الذى أوجبه ولكن لا يمكننى أن أسكت عن نصرة الحق والأخذ بيد الضعيف ولو كان لى عدوا خصوصا اذا التجأ الى فى الدفاع عنه وانى أرى من نعمة الله على أن يلتجئ الى الأعداء فى الشدائد لأنقاذهم منها ويكون أكبر سرورى أن ينجيهم الله على يدى كما وقع لى مع

الكثيرين ولهذا لا يمكننى بأى حال أن أوافق على ظلم يصدر من الحكومة خطا
أو عمدا مهما كان بينى وبين رجالها من الصداقة والمودة . نعم انى لاقيت من
جرا ذلك صعوبات جمة وحرمت كثيرا من المنافع ولكن نفسى لا يصفو لها عين
مع الباطل ولا تخلص لها لذة فى غير الحق . فاذا كان السبب فى غضب
عظمة السلطان على أنى تشفعت فى بعض من حبسوا لاعتقادي ببرأتهم أو
لأن أهلهم استغاثوا بى فلا ينبغي لى أن أطمع فى رضائه لأنى فعلت ذلك وأفعله
ولا يمكننى الاقلاع عنه ما دام فعله ممكنا والنفع منه متوهما ، فضلا عما فى
طبيعتى من الفتور عن الباطل والتأذى عن الظلم فانى قد عاهدت أمتى أيام
الانتخابات أن أكون مدافعا عنها ساعيا فى رفعة شأنها ما استطعت الى ذلك
سبيلا وقلت فى الجمعية التشريعية دائما أنا رجل وضعت فكرى وبيانى تحت
نصرف أمتى ، فلا يمكننى أن أخالف هذا العهد أبدا سواء رضيت الحكومة
عنى أو غضبت ، لقد عقدت النية على اعتزال السراى اذا لم يفد مسعى رشدى
الذى وعدنى به من تلقاء نفسه فى القريب العاجل لا انتقاما من عظمته لأنه
أكبر من أن يتأثر بهذا وأنا أضعف من أن أحاوله ولكن لا أربأ بنفسى عن الذلة
والانكسار وأرتفع بها عن أن ننال ارتقاعا بانخفاض صحيح أن فى ذلك
ما يشمت الأعداء ويؤذى بعض الأقارب فى مصالحهم ولكن لا يصح أن أكبد
الأعداء بخفض جناح الذل وأن أنفع أقاربى بضعة النفس والخط من قدرى ثم
انى أرى فى التقرب بعد ذلك الابعاد خفضا من شأن الأمة التى أنا أمثلها بصفة
كونى وكيل الجمعية التشريعية وقد يكون من وراء هذا الاعتزال الاعتقال لانه
أصبح سهلا لا يطلب له سبب الا ارادة ولى الأمر ، فاللهم ان السجن أحب
الى من الاستخفاف بأسمى وعدم الاحتفاظ بكرامتى ، وقد عرفت من عدلى أن
سبب غضب السلطان منى لا بد وأن يكون أمرا آخر غير الرجا فى مسألة
المكباتى قلت لا أعلم شيئا غيره قال انه سمع من أحد أصدقائك فى الجمعية
التشريعية أنه يريد انعقادها حتى يسأل الحكومة عن سياستها فربما توهم
أنك تقاسم صاحب هذا الرأى رأيه فقلت ان هذه فكرة لم تدر بخلدى وليس
فى موضوع هذه المسألة من خصائص الجمعية ، وعلى فرض أن يكون هذا الرأى
رأى فليس فيه ما يفضب السلطان » (*) .

ورغم التصريحات الثورية هذه ، تلك التى تنم عن استعداد سعد لقيادته
للحركة الوطنية الا أنه عقب تصريحه بها ذهب والتقى بالسلطان وأصلح الموقف
ووضح له أن الأمر ليس بهذه الدرجة من الأهمية وأن الرواية التى تقول
بسعده للشبان ليخلف فريد وجاويش لا أساس لها من الصحة .

ونجا سعد فى هذه المرة أيضا من تلك التهمة فلم يعتقل ولم ينف الى

(*) نفس المصدر ، كراسة ٢٦ ، ٢٥ سبتمبر ١٩١٥ ، ص ص ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ،
١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ .

مالطة كما كان متوقعا بل روقب مراقبة شديدة الى نهاية الحرب الى أن خول
اليه أن يتصدر الجبهة الثورية ويقود الحركة الوطنية ويصبح زعيم الشعب .

ومضى الشعب فى طريق الانتقام بأى شىء يمكن أن يضايق الانجليز
ورجال الحكومة ، فكثرت حوادث الاعتداء على السكك الحديدية وذلك بفك
القضبان وإزالة الفلنكات وبوضع أحجار ضخمة على القضبان والهجوم على
القطارات والاستحواذ على البضائع ، فمثلا حدث عند مركز أبى قرقاص أن
قطعت السكك الحديدية وكسرت القضبان لمسافة أربعة وعشرين مترا (١) .
وفى ٤ مايو ١٩١٥ ضبط أحد الأهالى ويدعى عبد الرحمن المنشاوى وجمع معه
شركاء له ومعه مفاتيح السكة الحديد وهم يفكون القضبان (٢) ، كذلك قبض
على رجلين كانا يفسدان الخط الحديدى بالدلتا (٣) ومضى الناس يطلقون
النيران على القطارات أثناء سيرها بين محطة وأخرى وذلك رغم التحركات
الشديدة للداخلية التى منذ أن بدأت الحرب أصدرت الأوامر لكل العمدة
بمراقبة وحماية الطرق الحديدية والجسور والكبارى وذلك حتى لا تمتد اليها
يد الغضب (٤) ، وقد عبرت هذه الأعمال عن سخط الأهالى على الانجليز ، إذ
كانت القطارات تنقل الجنود بين أنحاء مصر ، وكان الشعب على غيظ كبير
لذا أراد الانتقام بأى طريقة تقلق الانجليز وتهدد أمنهم فى حيطه وحذر دائما .

وردد الناس الكلمات فى الشوارع بعد أن فشل الرصاص والقنابل
والخناجر ، فأثرت فى النفوس تأثيرا عميقا . . « يا ونجت يا ونجت . . بلادنا
خربت . . نهبت قمحنا . . نهبت مواشىنا . . نهبت جمالنا . . أخذتم أولادنا
. . لم تتركوا لنا الا أجسامنا . . اتركونا وشأننا » كانت على كل لسان يتغنى
بها التلاميذ والموظفون والفلاحون ، وبالرغم من أنها لم تنشر فى صحيفة ، ولم
تطبع على اسطوانة ومع ذلك فقد انتشرت من الاسكندرية لأسوان ، انها
عبرت عن مأساة شعب يعيش فى كبت وظلام مقيد بالسلاسل والأغلال حياته
موحشة فى ظل الأحكام العرفية وفى تلك الاجراءات والقرارات الظالمة المجحفة
التي تتلخص فى نهب كل شىء والاستيلاء بالقوة على كل ما تمتد اليه يد
السلطة لصالح جيوش الحلفاء المحاربة على أرض مصر ، والكاتب الانجليزى
جورج يانج تكلم عنها وعن أثرها فى الشعب المصرى واعتبرها وثيقة تاريخية
هامة فى مرحلة النضال ضد الانجليز ، وكان يونج ضابطا فى المخابرات
البريطانية فى ذلك الوقت وممتدبا للعمل فى مصر (٥) .

La Bourse Egyptienne, 3 Juillet, 1915.

(١)

(٢) الزيد ١٠ ، ٢٦ يوليو ١٩١٥ .

Weigall : A history of events in Egypt from 1798-to 1914, p. 278.

(٣)

The Egyptian Gazette, Nov, 7, 1917.

(٤)

Young : op. cit., pp. 227, 228.

(٥)

وراح الشعور بالثورة يتأجج بين الصدور مع سطو الانجليز على الرجال والأموال والمحصولات والدواب وسوء الأوضاع الاقتصادية وانهيار الحالة الاجتماعية ، وكان لموقف الحلفاء السيء أمام الدردنيل عاجزين أمام أعدائهم الذين والوا انتصارانهم أثر من الضغط على مصر ، فان هذا الأمر جعل الانجليز فى حيرة شديدة وعلى درجة كبيرة من الخوف ليقينهم بنفسية وبشعور الشعب المصرى اذا انتصر الألمان والأتراك ، فنكلوا بالمصريين وازدادوا فى القبض عليهم بسبب وبدون سبب رغم سوء حالة المعتقلين وتلك الشكايات المتعددة التى كان يرسلها أهاليهم والتى ضرب بها عرض الحائط ، كما جرى اعتقال أعداد كبيرة من قبائل أولاد على لخوفهم من الانضمام لأعداء انجلترا ورغم ظهور براءة البعض الا أن السلطة أبقت عليهم (١) .

وأعطيت الأوامر من قائد بوليس مصر بالقاهرة - هارفى باشا - لجميع أقسام البوليس فى العاصمة بأن يقبضوا على الأشخاص العاطلين ، وذلك خوفا من أن تفرغهم يتيح لهم فرصة العمل ضد الحكومة والانجليز ولكنه رغم ذلك فقد تسلم اسماعيل سرى وزير الأشغال العامة خطابا من مجهول يهدده فيه بالموت لقبوله العمل مع الانجليز (٢) .

وكان المعتقلون وطنيين جريئين فكثرا ما كانوا يهتفون أثناء ترحيلهم بهتافات « فلتحى مصر حرة » يقولها أحدهم ثم يرد عليه زملاؤه ثلاث مرات بأعلى صوته ثم يردد « فلتحى السلطنة العثمانية » فبرد زملاؤه على ذلك ثلاث مرات وقد كثر الحراس البريطانيون حولهم وأقفلت القطارات التى ترحلهم حتى لا يعطوهم فرصة الهرب من النوافذ أو الأبواب (٣) . لقد كان الأهالى بعواطفهم وصلواتهم وبكل ما يملكون من امكانيات مع تركيا المسلمة احساسا منهم بالرابطة الدينية من ناحية وبغضا لانجلترا التى تحتل أرضهم من ناحية أخرى .

وأصدرت السلطة قانون منع حمل السلاح (٤) معتقدة أنها بذلك تكسر شوكة الانتقام ، وحذر حملة واحرازه بدون ترخيص ، واستبيح حق تفتيش البيوت ومصادرته اذا وجد ، وغير الحكم العرفى من القانون المصرى بشأن ذلك حيث أوجد عقوبة الاعدام بدلا من الحبس لمدة أشهر . وعانى الفلاحون من هذا الأمر ، وأصبحوا عرضة لتأمر العمد لعلاقات شخصية ، ومضت سياسة التعذيب والقسوة من أجل نزع السلاح .

(١) الحكومة المصرية : التماسات محفوظة ، ٦ ، ٢٠ ، ٣٠ يونيو ١٩١٦ .

(٢) La Réforme, 7 Juillet 1916, La Verité, 28 Mai, 1917.

(٣) Egyptian Govt. Cairo city Police, No. 105, October, 1, 1916, p. 446.

(٤) Recueil des doc. relatif de la guerre, 21 Mai 1917.

وبذلك أرادت انجلترا تكميم الأفواه وشل الحركة لكل من سولت له نفسه مقاومة النظام القائم ، لكنها لم تستطع فاستمرت مناوئة الحكم ، ففي ١٧ أكتوبر ١٩١٨ حدثت مظاهرة بالاسكندرية نائرة على الوضع ، اذ « اجتمع لفيف من العامة حاملين علما وساروا من جهة مسجد أبى العباس الى ميدان محمد على وحولهم جماعة يصيحون ، فشتتهم البوليس فى ميدان محمد على ولكنهم اجتمعوا ثانيا وذهبوا الى الميدان وهو شارع تجارى مزدحم فهاج الشارع كله واشتبك البوليس معهم وقبض على زعماء الثائرين وأودعوا بالسجن تحت قانون منع التجمهر » (١) .

وأعلنت الهدنة وانتهت الحرب لتضع حدا للظروف الصعبة التى مرت بها البلاد ، وبدأ أبناء مصر يضعون النقاط على الحروف ، وبعد أن طفق بهم الكيل تتفجر ثورة ١٩١٩ ، ويسجل التاريخ أن المصريين شاركوا فيها بكل قواهم وامكانياتهم بعد الأنين والعذاب الذى قاسوه طوال فترة الحرب .

الحركة الوطنية خارج مصر :

لقد استطاع محمد فريد أن يقوم بمجهوداته اذ كان على يقين من أنه اذا تعاون كل من الأتراك والخدويى والطلبة المصريين المعتنقين لمبادئ الحزب الوطنى والمصريون الذين نفتهم السلطة العسكرية البريطانية من مصر بالاضافة الى مساعدة الألمان الذين كانوا على ثقة كبيرة من انتصارهم يمكن لمصر أن تجبر انجلترا بالتخلي عنها ، لقد كان فريد عدوا لانجلترا ولهذا فهو يرحب بكل دولة تحاربها .

وفى ٢٢ أغسطس ١٩١٤ رأى أنه أصبح لزاما عليه أن يبدأ برنامجا الكفاحى ، فأراد أن يتقرب من الخديوى ويحسن العلاقة معه فكتب اليه لانتهاز فرصة قيام الحرب والعمل على تخليص مصر من أيدي الانجليز واعطائها الدستور وأن ذلك لن يتأتى الا بمجهودات الحزب الوطنى داخل مصر وخارجها (٢) ، وبدأ فريد يبرهن على أنه مستعد للتحالف حتى مع الشيطان من أجل مصر وانتقل على الفور الى الآستانة مقر وجود عباس الذى راح يفكر هو الآخر فى مدى الاستفادة التى ستعود عليه من انضمامه الى زعيم الحزب الوطنى وخاصة بعد أن ساءت العلاقة بينه وبين رجال الدولة العثمانية .

وبدأ الاعداد للحملة التركية على مصر التى كان هدفها دخول مصر فى الوقت الذى تعلن فيه ثورتها على الانجليز ، واشترك فيها عدد من الطلبة

(١) الاكسريس ١٩ أكتوبر ١٩١٨ .

(٢) محمد فريد : السابق ، الكراسة الثالثة ، ٢٤ نوفمبر ١٩١٤ ، ص ٨٤ .

المصريين الذين حضروا خصيصا من لندن لهذا الغرض (١) وأراد عباس أن يكون قائد الحملة ليعود بهذا الجيش الفاتح الى عرش مصر ، وأراد الأتراك أن يكون القائد جنرالا تركيا ، وأراد فريد أن يهزم الانجليز على أيدي هذه الحملة .

جاء الشق الثاني من الخطة وهو تشجيع الثورة في الوقت المحدد وتعددت الاجتماعات بين أعضاء الحزب الوطني وعباس ورجاله ، ووضع المنشور الذي وقعه عباس ليوزع على المصريين وتقرر تعيين مصطفى ماهر باشا قائمقاما للخدويو لحين عودته وعزل حسين رشدي .

وشرح في تنظيم المخابرات مع مصر واشترك « أوبنهايم » الألماني فيها الذي رأى انتخاب مندوبين في روما و نابولي وأثينا لجمع المعلومات عن أحوال مصر ، وتشكيل قلمين للمخابرة في نابولي وببيروت وطرابلس للاتصال بمصر وتشويرها في الوقت المحدد ، وأن يكون للاسكندرية والأستانة وفيينا شفرة للمخابرات ، واتفق أعضاء الحزب الوطني على أن يكون عبد اللطيف المكباتي مندوب الاسكندرية ، وطرقت جميع الوسائل التي تنتهي بتوصيل الرسائل الى مصر ، ولكن انتهى الأمر بفشل المشروع حيث لم يكن عباس راضيا عنه فهو لم يأمن جانب الأتراك أبدا (٢) ، وانتهى به الأمر بأن غادر الأستانة الى فيينا في ١٥ ديسمبر ١٩١٤ .

وراح أعضاء الحزب الوطني يعملون ، فأكثروا من الاجتماعات مع رجال الدولة العثمانية ولكنهم أيقنوا أن الأتراك لم تكن نيتهم خالصة في جعل مصر للمصريين ، كما تخوف فريد من أعمال جمال باشا في الشام اذ يقول « كل هذه الأعمال تنفر المصريين من الأتراك وتجعلنا نخشى أن يكون نصيبنا الشنق لو دخل جمال باشا مصر » (٣) .

وقرر فريد وحزبه كتابة انذار الى عباس يطالبونه بضرورة العودة الى الأستانة لاستكمال البرنامج الذي بدأوه والسعي لتخليص مصر مما هي عليه ، ومما شجعهم على ذلك وصول الأخبار المتتالية من مصر والتي تفيد بإمكانية تحقيق الآمال التي تطلع اليها الحزب الوطني (٤) .

وسعى فريد لارسال الأسلحة والذخائر للمصريين ، ولكن مخابرات الحلفاء كانت تعرف دقائق ما يفعله المصريون في الخارج ، ومرة أخرى وبعد

(١) نفس المصدر ، ص ١٠٢ .

(٢) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ص ٥٣ - ٥٧ .

(٣) محمد فريد : السابق ، ص ٢١٠ .

(٤) نفس المصدر ، الكراسة التاسعة ، ص ٢٥٧ .

فشل الحملة التركية الثانية حاول فريد مع الأتراك من أجل مصر ولكن بدون نتيجة (١) .

وضاع ما يتمناه فريد وحزبه من مساعدة الدولة العثمانية لهم أو حتى عون الخديوى اذ أثبتت الأحداث أن كليهما يسعى لمصلحته الخاصة ، وكانت امكانيات الحركة الوطنية خارج مصر ضيقة عاجزة عن القيام بمفردها بترجمة عملية لثورتها .

وخارج الآستانة كان فريد يحضر المؤتمرات ويحاول أن يرفع اسم مصر فيها مثلما حدث فى « مؤتمر الأجناس » بلوزان فى يونيو ١٩١٥ . حيث خطب فيه كما قدم على الشمسى تقريراً مطولاً بشأن المسألة المصرية (٢) .

وكانت جمعية الشبيبة المصرية بجنيف قد عقدت اجتماعاً فى ١٤ سبتمبر ١٩١٤ وهو ذكرى يوم دخول الانجليز القاهرة وأرسلت برقية الى رئيس وزراء انجلترا تطالبه بتحقيق وعود الحكومة الانجليزية التى كررتها برد الحرية لمصر (٣) .

ونشر رجال الحزب الوطنى الدعاية المعادية للانجليز فى أوروبا ، وخاطبوا انجلترا ، فترى محمد فهمى رئيس اللجنة الدائمة للشباب المصرى فى أوروبا يرسل خطاباً مفتوحاً الى رئيس وزرائها يطالب فيه باعطاء مصر حقها . وفى ١١ ديسمبر ١٩١٥ اجتمع الطلبة المصريون فى جنيف وحضر بعضهم من لوزان وبرن وتناقشوا فى المسألة المصرية وقرروا انشاء صحيفة اسبوعية لتهيئة رأى العام الأوروبى واستمالته نحو مصر . وعلى أرض ألمانيا نظم الطلبة الذين يتلقون تعليمهم فيها لجنة وطنية أعلنت احتجاجها على تصرفات انجلترا على الأرض المصرية (٤) .

وبذلك يمكن القول ان الحركة الوطنية لم تكن منحصرة داخل مصر ، واكتفت بتلك الجبهة القوية التى حاربت بكل قواها الانجليز ، وانما خارج حدود مصر ارتفعت الأصوات وعلت الصيحات من أجل تحرير مصر .

(١) نفس المصدر ، الكراسة الرابعة ، ص ١٢٦ ، الكراسة التاسعة ، ص ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) نفس المصدر ، الكراسة السابعة ، ص ٢١٢ .

(٣) الوطن ٧ أكتوبر ١٩١٤ .

(٤) محمد فريد ، الكراسة السادسة ، ص ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، أحمد شفيق : المرجع السابق

ص ص ٨٣ ، ٨٤ ، Lardau : op. cit., pp. 129-131.

ختم :

وضح من كل ما تقدم أن مصر في الحرب العالمية الأولى تعرضت لظروف صيغتها بصيغة خاصة أثرت في تاريخها ، فباعلان الحرب ودخول انجلترا فيها كان عليها أن توجه سياستها وفقا لمصالحها على الأرض المصرية ، فسيطرت عليها وأصبحت كل الاجراءات التي اتخذتها مصر بناء على رغبة الدولة المحتلة ، فأدخلتها الحرب بجانبها بدون مقابل ، وأصبح قائد الجيوش البريطانية في مصر له السلطة المطلقة على مصر والمصريين ، فأصدر قانون التجنيد وأعلن الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحافة . ورأت انجلترا أن الفرصة التي تنتهزها قد حانت بتغيير وضع مصر السياسي الذي أقرته معاهدة لندن وفرمانات السلطان العثماني ، فأنهت السيادة العثمانية نهائيا وأعلنت حمايتها عليها بدون أن يكون لذلك سند قانوني ، وعزلت الخديوي عباس الذي كانت لا تترتاح اليه ، وعينت الأمير حسين كامل بدلا منه ، فكان أول حاكم لمصر في ظل الحماية ، وتبعه الأمير أحمد فؤاد في المنصب ، وعانت مصر في عهدهما أشد المعاناة وتحكم المندوب السامي فيها خاصة بعد أن ظهرت أهميتها الحربية بالنسبة للحلفاء .

وانتهت الحرب ورددت الشعوب المغلوبة على أمرها مبادئ ولسن الأربعة عشر في حق الأمم لتقرير مصيرها ، والتي أيدتها انجلترا وفرنسا في تصريحهما المشترك ، وأحست مصر أن الوقت قد حان لتنال ما تريد ولتكافأ عما قدمته لانجلترا وحلفائها طوال فترة الحرب ، وخرجت فكرة تأليف الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح أو على الأقل للتفاهم مع لندن في مستقبل مصر حيث جاء الوقت الذي يجب أن يعطى لها بعد كل ما ضحت به ، ولكن جاء الاعتراف الدولي بالحماية البريطانية على مصر ليحطم الأمل في الحصول على العدالة .

وغيرت الحرب مجرى الحياة الاقتصادية في مصر ، فاستصدر النقد الورقي - بعد أن انخفضت قيمة الذهب وقل استيراده - وازدادت كميته تبعا للظروف التي مرت بها البلاد ، فالجيوش البريطانية مرابطة ، وسعر القطن غير ثابت ، فانخفضت قيمته ونشأ التضخم المالي ، كما أصبح إصدار هذا النقد مضمونا بأذونات الخزينة البريطانية ، وبذلك انتمت العملة المصرية الى الاسترليني ، وظهر العجز في مجالات متعددة .

وامتنعت البنوك عن التسليف على القطن ، وأغلقت بورصة مينا البصل ، وتوالى الحجوزات على الأهالي وانتزعت ملكياتهم لتحصل ضرائب الحكومة ، التي خفضت المساحة المنزرعة قطنا وأحلت الحبوب محلها لتموين الجيوش البريطانية ، واحتكرت انجلترا محصول القطن وحددت سعره بنصف السعر المتداول ، ونقص محصول الحبوب بالرغم من ذلك نظرا للحاجة الملحة اليه . وبالنسبة للانتاج الحيواني فتعرضت مصر لأزمته لانقطاع الوارد ولتموين الجيوش البريطانية وللأمراض التي هاجمتها .

وفيما يختص بالصناعة فقد توقفت الواردات في حين أن مصر ومن عليها في احتياج الى الغذاء والكساء ، فتهيات الظروف للرأسمالية المصرية وألفت لجنة التجارة والصناعة ونهضت بعض الصناعات .

أما التجارة ، فالداخلية ارتفعت أسعارها لعدم الاستيراد من الخارج وضرورة سد احتياجات الجيوش البريطانية ، ولعب التجار دورا في هذا المجال ومعظمهم أجاناب ، وبالرغم من التسعيرة التي وضعتها الحكومة الا انه لم يعمل بها ، وكان لذلك انعكاساته على الشعب .

وعن التجارة الخارجية ، فقد عاقت الحرب في بادئ الأمر ورود السلع المستوردة ، كما أوقفت الحكومة حركة التصدير وخاصة المواد الغذائية ، ومنعت مصر من التعامل مع أعداء انجلترا وكان لهذا أثره على اقتصادها ، ومالبت الأمر أن سمحت الحكومة بالتصدير فارتبكت السوق التجارية .

وأثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية على فئات الشعب ، وتفاوتت الأمر بين الطبقات ، فهناك من استفاد من الحرب وكانوا قلة معظمها من غير المصريين ، أما السواد الأعظم من المصريين فقد قاسى الأمرين وخاصة المثقفون والعمال والفلاحون ، واتسم المجتمع المصرى في هذه الفترة بأمراض اجتماعية أثرت عليه كالبطالة والفقر والجرائم .

أما عن المظاهر الثقافية فشملت التعليم الذى كان لانجلترا موقفا تجاهه فعملت على التغيير من وضعه رغبة منها في شغل المصريين عن السياسة لكن ذلك لم يشفع لها عندهم . وأقام الانجليز المذابح للصحافة وهي التي تصل الى القلب وتغذى الروح ، فأوقفت الأقلام المناهضة لها ، وتحكمت في كل كلمة

تكتب فيها ، وبالرغم من ذلك فهناك من تحايل وصمد أمام التيار .
وظهرت الاتجاهات الفكرية ، فسادت النزعة الاشتراكية التي دعمتها ظروف
الحرب العنيفة ، وبرزت قضية تحرير المرأة ، وارتفعت أصوات دعاة السفور
كذلك كان للمسرح دور فعال وإيجابي في نقد المجتمع في هذه الفترة .

وكان على مصر بعد أن أصبحت طرفا في الحرب دخول ميدانها ، فعلى
أرضها عسكرت جيوش الحلفاء ، وأصبحت قاعدة أساسية في الشرق الأوسط
دارت عليها معظم العمليات الحربية ، وخرجت منها الحملات العسكرية ، وكان
للجيش المصري مجهوداته في رجحان كفة الحلفاء ، وليس الجيش فقط وإنما
الرديف وتلك الفرق التي كونتها انجلترا من العمال والجمالة المصريين للخدمة
في الشرق الأوسط وفرنسا والدردييل . ولم تكتف بذلك بل أجبرت مصر
على تلك المساعدات الاقتصادية من جمع الأموال والدواب والحبوب والمحاصيل
والاستيلاء على المباني والأراضي لأجل السلطة العسكرية .

وأمام ذلك كله كان لابد للحركة الوطنية أن تقاوم ، ومنذ اللحظة الأولى
لقيام الحرب مارست انجلترا الرقابة الصارمة على المصريين الذين ساءهم دخول
مصر الحرب وتلك الاجراءات التعسفية التي تبعت ذلك ، وبذل الانجليز مع
المستولين من المصريين الذين ساروا في ركابهم وعلى هديهم كل ما في وسعهم
للقضاء على أى نشاط تقوم به الدولة العثمانية وألمانيا ، ومضت أيديهم تبطش
بالمصريين وخاصة اتباع الحزب الوطني ، وازدادت حركة الاعتقالات والنفي ،
وبالرغم من ذلك كثرت المنشورات الثورية ، وأضرب طلبة الحقوق عن حضور
زيارة السلطان لهم اذ اعتبر خائنا لقبوله العمل تحت الحماية البريطانية ،
وحدثت المحاولة الأولى لاغتياله ثم الثانية لكن ساعده الحظ فنجأ من
المحاولتين ، كذلك جاءت محاولة اغتيال وزير الأوقاف المالى للانجليز لكنها
أيضا لم يصيبها النجاح . وخرجت محاولات الانتقام من الانجليز اما بالاستيلاء
على أدواتهم أو بقطع طرق مواصلاتهم أو بالاعتداء على عساكرهم . كان ذلك
رغبة أكيدة للتنفيس عما يجيش بصدورهم . ولم تقتصر الحركة الوطنية داخل
مصر بل وجدت جبهة وطنية خارجها تزعمها محمد فريد ولكن لم يكتب لها
التوفيق .

وبقيت مصر متحفزة ومستعدة تنتظر اللقاء الثوري الذي سرعان ما التهب
وقامت ثورة ١٩١٦ والتي أقر جميع المعاصرين لها بل والمشاركين فيها بأن
ما تعرضت له مصر أثناء فترة الحرب هو الذي أشعلها .

المصادر والدوريات والمراجع الخاصة بالدراسة

أولا : الوثائق غير المنشورة :

● وثائق وزارة الخارجية المصرية

Ministère des Affaires Etrangères, Registre des lettres reçues, 1914-1918.

● وثائق وزارة الداخلية :

Egyptian Government, Cairo city police, 1914-1918.

- × مجالس المديریات ، قسم الادارة .
- × أوامر عمومية ونقاير عن الأمن العام .
- × ملفات أذونات المعاشات لكبار رجال الدولة ولعمال السلطة .
- × محفوظات ادارة المطبوعات ١٩١٤ - ١٩١٨ .
- × جلسات مجلس الوزراء ١٩١٤ - ١٩١٨ . Conseil des Ministres

● وثائق وزارة الاشغال العمومية

Ministry of public works, Central Office of Registration and Archives,
Inspection general of Irrigation, 1914-1918.

● وثائق حرس الحدود .

- مصلحة أقسام الحدود ، كوبيا السواحل ١٩١٤ - ١٩١٨ .
- ديوان معبة سننية ، صادر عربى ١٩١٤ - ١٩١٧ .
- ديوان رئيس الجمهورية ، وارد ١٩١٤ - ١٩١٦ .
- الديوان العالى السلطانى ، المحفوظات العربية للوارد الرسمى وغير الرسمى ١٩١٥ - ١٩١٧ .
- الحكومة المصرية ، التماسات محفوظة ١٩١٦ ، ١٩١٧ .

- عمليات أوسط رديف الجيش المصرى ١٩١٧ - ١٩١٩ ، دفاتر وارد ، جزء أول وثالث .
 - وثائق وزارة المالية
 - × ادارة عموم الحسابات ١٩١٧ ، ١٩١٨ .
 - × كوبيا عموم المصلحة ١٩١٥ ، ١٩١٦ .
 - وثائق وزارة المعارف ، قلم السجلات ١٩١٦ - ١٩١٨ .
 - سكرتارية القناة
- Gouvernement Egyptien, Canal Secretariat, Correspondance Reçues, 1915-1918.
- Foreign Office, 1914-1919. ● وثائق وزارة الخارجية البريطانية .
- تقرير شفيق منصور فى قضية السير لى ستاك عام ١٩٢٥ المحفوظ فى ملف القضية .

ثانيا : المذكرات الشخصية المخطوطة :

- مذكرات سعد زغلول .
- مذكرات محمد فريد .
- مذكرات ابراهيم الهلباوى .
- مذكرات عبد الرحمن فهمى .
- مذكرات محمد بهى الدين بركات .
- مذكرات محمد على علوبة .
- مذكرات فخرى عبد النور .
- مذكرات فتح الله بركات .
- مذكرات الخديوى عباس الثانى (وهى منشورة فى صحيفة المصرى ابتداء من ٣١ مارس ١٩٥١ الى ١٩ يوليو من نفس العام) .
- أوراق محفوظة لدى محمود سليمان غنام وابراهيم فرج .

ثالثا : الوثائق المنشورة :

- Ministère des Finances Egyptienne :
 - Récueil des documents relatif de la guerre, 1914-1918.
 - Récueil des documents officiels 1915-1919.

- الكتاب الأبيض ونشرته صحيفة الشعب نوفمبر ١٩١٤ .
- Hansard's Parliamentary Debates :
 - House of Commons, 1914-1920.
 - House of Lords, 1914-1920.
- National Bank of Egypt, Assemble generale, 1915-1918.
- Ministry of Foreign Affairs, Report by her Majesty's Agent and Consul general on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan, 1903-1920, Allenby report, Milner report.
- Ministère d'Agriculture, Report d'Allegation Commerciaux et Agriculture.

● تقرير لجنة التجارة والصناعة .

● تقرير يبين حالة التعليم في مصر قدمه محمد توفيق رفعت .

رابعا : الدوريات :

(أ) العربية :

آخر ساعة المصورة — الأخبار — الإصلاح — الاكسبريس — الأفكار —
الامة — الأهالي — الأهرام — البلاغ — البيان — التجارة — الجريدة — الجنس
اللطيف — الحال — الحرية — الدليل — السفور — السفير — السيف — الصاعقة —
الشباب — الشعب — العالم الاسلامي — العدل — العفاف — العمران — عكاظ —
الغرفة التجارية المصرية — فتاة الشرق — الكوكب — المحروسة — المستقبل —
مصر — المقتطف — المقطم — المنار — المتبر — المؤيد — الهلال — وادى النيل —
الوطن — الوقائع المصرية .

(ب) الأجنبية :

The Egyptian Gazette — The Egyptian Mail — The Egyptian Morning News — The Times — The Near East — La Bourse Egyptienne —
Le Progrès Egyptien — Le Journal du Caire — La Reform — La phare d'Alexandrie — Les Nouvelles — les Pyramides — l'Indispensable — La Verité — L'Egypte Contemporaine — Bulletin Commercial.

خامسا : المراجع :

(أ) العربية :

- د. ابراهيم عبده : جريدة الأهرام تاريخ وفن ١٨٧٥ - ١٩٦٤ ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٥١ .
- أحمد شفيق : - حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى ، القاهرة ١٩٢٤ .
- - مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني والثالث ، مصر ١٩٣٦ .
- أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، الهلال ١٩٥٩ .
- أحمد محمد غنيم ، أحمد أبو كف : اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧ ، الهلال ١٩٦٩ .
- ادوارد كوك : تلخيص أسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمى والدولة العثمانية المدونة بالمكاتبات الرسمية المنشورة من وزارة الخارجية البريطانية بلندن ، لندن ١٩١٥ ، مترجم .
- أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة ، القاهرة ١٩٦٧ .
- أمين مصطفى عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٤ .
- جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ، القاهرة .
- جورج طنوس : سلامة حجازي ، مصر ١٩١٧ .
- جولييت آدم : انجلترا في مصر ، تعريب على فهمي كامل ، الطبعة الأولى .
- حسين علي الرفاعي : الصناعة في مصر ، القاهرة ١٩٣٥ .
- د. راشد البراوي ، محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادي في العصر الحديث ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٤٩ .
- سلامة موسى : تربية سلامة موسى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٨ .
- شهدي عطية : تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٧ .
- صبري أبو المجد : زكريا أحمد ، القاهرة ١٩٦٣ .

- عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، القاهرة ١٩٣٦ .
- عبد الرحمن الرافعي : نورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٦ .
- عبد العزيز فهمي : قصة حياني ، الهلال ١٩٦٣ .
- عمر طوسون : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ١٩٤٢ .
- القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ومن مشتملها تقرير اللجنة الخصوصية لمصر ، القاهرة ١٩٥٥ .
- لورنس : الثورة في الصحراء ، ترجمة رشيد كرم .
- محمد أغا خان : مذكرات نقله الى العربية دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٥٩ .
- محمد حسين هيكل : - شخصيات مصرية وغربية ، القاهرة ١٩٥٤ .
- مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٥٨ .
- محمد خيرى حربى : تطور التربية والتعليم ، القاهرة ١٩٥٨ .
- محمد شكرى الكرداوى : خمسة وخمسين شهرا في المخبأ ، القاهرة ١٩٣٦ .
- د. محمد عبد العزيز عجمية : دراسات في التطور الاقتصادى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٣ .
- د. محمد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ، القاهرة ١٩٤٥ .
- د. محمد مندور : المسرح ، القاهرة ١٩٦٣ .
- محمود أحمد الحفنى : سيد درويش ، القاهرة ١٩٦٢ .
- محمود بيرم التونسي : ديوان ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- محمود طاهر العربى : اثنى عشر عاما في السجون ، القاهرة ١٩٢٤ .
- ملكية عريان : مركز مصر الاقتصادى ، القاهرة ١٩٢٣ .
- ويفل المارشال : النبي في مصر ، ترجمة ابراهيم الاقطش .
- يوسف نحاس : جهود النقابة الزراعية المصرية العامة ، القاهرة ١٩٥٢ .

(ب) الأجنبية :

- Allenby, Edmund : A Brief Record of the advance of the Egyptian Expeditionary force, Cairo 1919.
- Arthur, George : Kitchener et la guerre 1914-1916, Paris, 1921.
- Badcock, G. E. A history of the transports services of the Egyptian expeditionary force 1916-1918, London 1925.
- Beaman, Arden Hulme : The dethronement of the Khedive, London, 1929.
- Bourgeois, Albert : La formation de l'Egypte moderne, Paris 1939.
- Chafik, Hassan : Statut juridique international de l'Egypt, Paris 1922.
- Chirol, Valentine : The Egyptian problem, first edition London 1921.
- Cromer, Earl of : Abbas II, London, 1915.
- Crouchley, A.E. : The economic development of modern Egypt, first published, London, 1938. The investment of foreign capital in Egyptian companies and public debt, Cairo 1936.
- Elgood, P.G. : Egypt and the army, London 1924. The transit of Egypt, London, 1928.
- Fahmy M. : The legal principles governing the international status of Egypt, London, 1928.
- Fargeon, M. : les Juifs en Egypt, Le Caire, 1938.
- Galatoli, A. : Egypt in mid passage, Cairo, 1950.
- Hallberg, Charles : The Suez Canal, its history diplomatic importance, New York 1931.
- Hurewitz, J. C. : Diplomacy in the near and middle east, 2 vols, London 1957.
- Issawi, Charles : Egypte an economic and social analysis, London, 1947. Egypt in revolution, London, 1963.
- Kearsy : The operation in Egypt and Palestine 1914 to June 1917, London.
- Laqueur : Communism and Nationalisme in the Middle East, London 1956.

- Lambelin, R. : L'Egypte et L'Angleterre vers l'indépendance de Mohamed Aly au roi Fouad, Paris 1922.
- Landau, Jacol : Parliaments and parties in Egypt, New York, 1954.
- Laurance : Seven pillars of wisdom a Triumph, London, 1950.
- Le Groupe d'Etude d'Islam : L'Egypte indépendante, Paris 1938.
- Lloyd, George : Egypt since Cromer, 2 Vols, London, 1933.
- Macmunn, G. : Military operation, Egypt and Palestine, London, 1928.
- Major R.A.M.C. : with R.A.M.C. in Egypt, London, 1918.
- Manifold : An out line of the Egyptian and Palestine compaigns 1914-1918, Eighth edition, 1932.
- Marlowe, Jhon : Anglo Egyptian relation 1800-1953, first' published, London 1954.
- Massey, W. T. : The desert compaigns, London 1918.
- National Bank of Egypt 1898 — 1948, Cairo, 1948.
- O'Rourke, A. : The juristic status of Egypt and Sudan, London 1935.
- Roux, ch. : L'Egypte et l'Occupation Anglaise à l'Indépendance Egyptien, Paris, 1929.
- Sabry, M. : La question de l'Egypt depuis Bonapart jusqu'à la revolution de 1919, cinquieme edition, Paris 1920 .
- St. Antony's papers. Number II, Middle eastern affairs studied by Albert Hourani, London, 1961. Kedourie Elie : SA,AD Zaghlul and the british.
- Shah, Ikbal Aly : Fouad King of Egypt, first published, London 1930.
- Symons, Travers : Britain and Egypt, first edition, London 1925.
- Wavell, Archibald : Allenby in Egypt, London, 1943, The Palestine Compaigns, Third edition, London 1941.
- Weigall, E. P. Brome : A history of events in Egypt from 1798 to 1914, London, 1915.

- Wingate, Ronal : Wingate of the Sudan, first published, London, 1955.
- Young, George : Egypt, first published, London, 1927.

الفهرست

مقدمة	٣
مدخل : عرض سريع للسياسة الانجليزية في مصر ابان عهد الاحتلال	
١٨٨٢ - ١٩١٤	٦
الفصل الأول : الحالة السياسية	١٣
الفصل الثاني : الحياة الاقتصادية	٩١
الفصل الثالث : الأوضاع الاجتماعية والمظاهر الثقافية	١٥٧
الفصل الرابع : المجهود الحربي	٢٣٣
الفصل الخامس : الحركة الوطنية	٢٨١
ختم	٣٤٩
المصادر والدوريات والمراجع الخاصة بالدراسة	٣٥٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٤/٣٥٨٣

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ٠٣٨٩ - ٦

تناولت هذه الدراسة فترة تاريخية حية من تاريخ مصر الحديث ، ورغم قصرها إلا أنها ضمت بين جنباتها الكثير من الأحداث المتلاحقة التي أثرت في نضال الشعب المصري ، حيث أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي أخطمت مصر لها شكلت قوة دفعت بها في نهاية الحرب العالمية الأولى إلى اندلاع الحركة الوطنية وتفجير ثورة ١٩١٩ ، وعليه فإن هذا المؤلف يعطى الصورة الدقيقة الصادقة والحية للواقع الذي عاشته مصر في أثناء تلك الحقبة ، وينقلنا لتتبع الحقائق التاريخية ، ويعرض لنا المغامرة الكاملة والتضحيات الجسيمة التي قدمتها مصر من أجل أن تنال المقابل لما دُفعت .